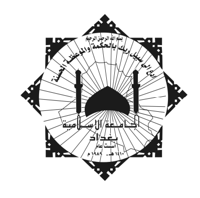


وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الإسلامية/كلية أصول الدين

حزب التحرير

ثقافته ومنهجه في إقامة دولة الخلافة الإسلامية

رسالة تقدم بها : (محمد محسن راضي)

إلى مجلس كلية أصول الدين/قسم العقيدة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في أصول الدين تخصص فكر إسلامي

بإشراف

أ.د وليد غفوري البدري

رمضان ١٤٢٧هـ | تشرين الأول ٢٠٠٦م

قال تعالى:

﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾

آل عمران: ١٠٤

قال رسول الله ﷺ :

((تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ، ثُمَّ تَكُونُ خِلافَةٌ راشدة عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّة فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ خِلافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ ثُمَّ سَكَتَ)).[١]

---

[1] رواه الإمام احمد، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن، ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تعليقات: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ب.ت، ج٤، ص: ٢٧٣. وقال الهيثمي: رواه أحمد في ترجمة النعمان والبزار أتم منه والطبراني ببعضه في الأوسط ورجاله ثقات. ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ ، ج٥، ص: ٣٤١

الإهـــداء:

۞ إلى الذين حملوا الدعوة في سبيل الله من غير كلل ولا ملل.

۞ إلى الـــذين يعملون لإقامة الخلافة الإسلامية.

۞ إلى الـــذين ســـالت دماؤهم في سبيل الله.

۞ إلى الـــذين فـــاضت أرواحهم في سبيل الله.

أهـــدي هـــذا البحـــث

إقرار لجنة مناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد بأننا اطلعنا على الرسالة الموسومة:

(حزب التحرير ثقافته ومنهجه في إقامة دولة الخلافة الإسلامية)

المقدمة من قبل الطـالب (**محمد محسن راضي**) ، إلى كلية أصول الدين ، وقد ناقشنا الطـالب في محتوياتها ، وفيما له علاقة بها ، في: يوم الأحد الثامن من صفر عام ١٤٢٨هـ الموافق ٢٠٠٧/٢/٢٥م ، ونقرُّ بأنّها جديرة بالقبول لنيل درجة المـاجستير في: (**أصول الدين**) تخصص: (**فكر إسلامي**) ، وبتقـدير: (**امتياز**).

أ.د عماد إسماعيل
رئيس اللجنة

أ.م.د خميس دحام
عضواً

أ.م.د عقيد خالد
عضواً

أ.د وليد غفوري
عضواً ومشرفاً

صادق مجلس كلية أصول الدين/ الجامعة الإسلامية ــ بغداد على قرار اللجنة.

أ.د. محمد رمضان
عميد الكلية

فهرس المواضيع

فهرس المواضيع

فهرس المواضيع

بسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

المقــدمـة

تمهيد:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الكرام التابعين، ومن اهتدى بهديهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين، وبعد:

فإنّ الأمة الإسلامية تعيش منذ أكثر من قرن من الزمان أحوالاً سيئة، وانحطاطاً يخجل منه الانحطاط، وذلاً تأباه الذلة، وهواناً لا يرضى به الهوان، وليس بعسير على أحد أن يُدرك أو يحس بهذا الواقع المرير، فقد أصبحت الأمة نهباً للدول، وصيداً سهلاً لكل طامع، ومعبراً لخيول المغامرين، ومسرحاً لتجارب الأسلحة، وسوقاً لمنتجات مصانع أعدائها، وعالة على الأمم، وساحات حرب لتصفية الصراع بين الدول الكبرى في العالم، فهي تعيش في ليل حالك الظلمة، لا تنفك تتجرّع حسرة النكبة حتى ترزأ بنكبة أخرى أكبر منها فتُنسيها التي قبلها، والتي كان أشدها وقعاً، وأكبرها ضرراً على الأمة هدم الخلافة رسمياً عام ١٩٢٤م، على يد الكفار من الإنكليز والفرنسيين، والعملاء من العرب والترك، من أمثال الشريف حسين وأتاتورك، ثمَّ تتابعت عليها الويلات، وأصبح زادها اليومي النكبات، فعاشت الأمة ولا زالت، حياة فرقة واضطراب وضعف وهوان، وهكذا بعد أن كانت الأمة الإسلامية وعلى مدى قرون طويلة، صاحبة الدولة الأولى في العالم، يحسب العالم كلّه حسابها ويخشى صولتها وسطوتها ويسمع راغماً أو طائعاً كلمتها، أصبحت هذه الأمة أشتاتاً متفرقة، تفصل بينها حدود مصطنعة وضعها الكافر المستعمر، فصارت كيانات كرتونية، ودويلات مهلهلة، تجاوزت الخمسين كياناً، يُطلق عليها زوراً وبهتاناً اسم دول، وتحكمها أنظمة وضعية، لا تمت إلى دينها وعقيدتها بأية صلة، فهي في الحقيقة لم تتحرر كما يزعمون، بل بقيت مرتبطة بالاستعمار في ثقافتها واقتصادها، وقرارها السياسي، بل أعاد الكافر المستعمر الصولة عليها، فأضاف إلى فلسطين، أفغانستان والعراق، وغيرها من البلاد الإسلامية.

أهمية البحث:

لقد جرّب المسلمون، وجُرّبت عليهم، أفكار وأنظمة وضعية، شرقية وغربية، بدعوى إنهاضهم من كبوتهم، وجمع شملهم، لكنّ هذه المستوردات لم تزدهم إلاّ وهْناً على وهنهم، وضعفاً إلى ضعفهم، إلا أنّ الأمة الإسلامية، وعلى الرغم من ذلك، بدأت تتلمس الطريق الصحيح، وصارت النفوس تميل إلى الإسلام، وأنّه الحل الوحيد لما تعيشه الأمة من ذلٍّ وهوان، وأصبحت فكرة الخلافة هي شغل الأمة الشاغل، فلا تكاد ترى في غيرها حلا لما هي فيه، بل أضحى اسم الخلافة كالعلكة في أفواه كبار المجرمين في العالم من ساسة، وقادة عسكريين، من أمثال بوش، وبلير، وبوتين، ورامسفيلد، ومايرز، وغيرهم، فلا تمرّ مناسبة إلا ويذكرون الخلافة، ويحذرون من قيامها.

كلّ ذلك دفع الباحث إلى الكتابة عن حركة إسلامية، تسعى إلى استئناف الحياة الإسلامية، وإقامة الخلافة على منهاج النبوة، وحقيقة لم أجد غير حزب التحرير، حزباً جاداً في العمل لهذه الغاية السامية، واضحاً في فكرته وطريقته لتحقيق هذه الغاية، ولا غرابة في ذلك عندما نعلم أنّ حزب التحرير هو الذي أحيا فكرة الخلافة في الأمة في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، بعدما صارت أثراً بعد عين.

الدراسات السابقة:

تناول عدد من الكتّاب حزب التحرير بالبحث والدراسة، إما مباشرة أي بدراسة حزب التحرير نفسه، أو من خلال دراسة شخصية مؤسس الحزب الشيخ تقي الدين النبهاني، وأولهم، فيما أعلم: غازي التوبة في كتابه الفكر الإسلامي المعاصر (دراسة وتقويم)، والذي صدر عام ١٩٦٩م، ثمَّ تلاه بعد ذلك كتّاب عدة مثل: صادق أمين في كتابه الدعوة الإسلامية (فريضة شرعية وضرورة بشرية)، عام ١٩٧٨م، ومحمود سالم عبيدات في كتابه أثر الجماعات الإسلامية الميداني خلال القرن العشرين، وكذلك حسين محسن جابر في رسالة ماجستير (الطريق إلى جماعة المسلمين)، وأصدرت الندوة العالمية للشباب المسلم، كتاباً بعنوان: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، وفي عقد التسعينيات ظهرت مؤلفات عدة، ومنها: حزب التحرير الإسلامي (عرض تاريخي ــ دراسة عامة)، لعوني جدوع العبيدي، والجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، لسليم الهلالي، وحزب التحرير (مناقشة علمية لأهم مبادئ الحزب)، لعبد الرحمن محمد سعيد، إلا أنّ جلّ هؤلاء الكتّاب لم يكن بحثه مخصصاً لحزب التحرير، بل تناولوه كمبحث من المباحث، ولم يقع بين يدي الباحث سوى: كتاب حزب التحرير الإسلامي، وكتاب حزب التحرير (مناقشة علمية لأهم مبادئ الحزب)، اقتصر بحثهما على حزب التحرير، كما أنّ اغلب هؤلاء الكتاب تناولوا حزب التحرير بالتجريح والنقد البعيد عن الحقيقة في كثير من الأحيان، واعتمد بعضهم على البعض الآخر في النقل الخاطئ مما كوّن صورة قاتمة غير حقيقية عن هذا الحزب، اللّهم إلا ما كان من عوني جدوع فقد نأى بنفسه عمّا وقع فيه غيره ممن سبقه ولحقه، غير أنّه اهتم بالناحية التاريخية من حيث النشأة والتأسيس، وأهمل انتشار الحزب في بقية بلدان العالم الإسلامي، وغير الإسلامي، وجاء بحثه لثقافة الحزب ومنهجه في إقامة الدولة، سطحياً، ولكنني ــ الباحث ــ انتفعت كثيراً من بحثه، من حيث أنّه ضَمّنه تقديماً وتعليقات للشيخ الدكتور عبد العزيز الخياط وغيره، مما أغنى البحث في بعض الجوانب المتعلقة بسيرة الشيخ تقي الدين النبهاني (مؤسس حزب التحرير)، وكذلك بعض الجوانب المتعلقة بتاريخ الحزب من حيث نشأته وعلاقته بغيره من الأحزاب.

الصعوبات:

لم يكن طريق الباحث معبداً، بل كانت هناك مصاعب كثيرة، ومن أبرزها:

أولاً: إعطاء نبذة تاريخية موثقة عن الحزب وبخاصة من حيث النشأة والتأسيس، فأخذ هذا الأمر مني وقتاً طويلاً، حتى تمكنت من جمع المعلومات الكافية لذلك، والتي كانت الدعامة الرئيسية فيها المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع أعضاء سابقين، أو حاليين في حزب التحرير، وبخاصة ما يتعلق بتاريخ الحزب ونشأته ونشاطه في العراق.

ثانياً: أنّني كنت أميل إلى تناول ناحية معينة في ثقافة الحزب أو منهجه في إقامة الدولة، إلا أنّ عدم تناول أحد من الباحثين لثقافة الحزب ومنهجه في إقامة الدولة، بصورة مفصلة، بل وحتى مجموع ما تناوله الباحثون لم يعطِ صورة حقيقة منصفة عن الحزب، مما دفع الباحث إلى أن يجعل حزب التحرير في ثقافته ومنهجه موضوع بحثه؛ لأنّ الترابط الموجود بين مفردات ثقافة الحزب ومنهجه، تجعل تناول أيّاً منها بصورة منفصلة عن الأخرى مخلاً بالبحث والغرض المرجو منه، وبسبب ذلك جاء البحث طويلاً فيه الكثير من الإطناب، ولكن .. بفضل الله تعالى، ثمَّ بالتوجيهات القيّمة من الأستاذ المشرف، تمَّ تجاوز هذه المشكلة أيضاً، فاقتصر البحث على ذكر المنهجية العامة للحزب في ثقافته ومنهجه في إقامة دولة الخلافة الإسلامية، مع بعض الأمثلة التوضيحية.

المنهجية:

أما المنهجية التي اتبعتها في البحث، فقد عمدت في مستهل البحث إلى إعطاء صورة عامة عن حزب التحرير، من حيث أسباب قيامه، وفكرته وغايته وعمله، والعضوية فيه، والهيكلية الإدارية ومصادر تمويله، ثمَّ ذكرت أبرز أربع شخصيات في الحزب: الشيخ تقي الدين النبهاني (مؤسس الحزب)، والشيخ أحمد الداعور، والشيخ عبد القديم زلّوم الذي خلف الشيخ تقي الدين في إمارة الحزب، ثمَّ الشيخ عطا خليل الأمير الحالي للحزب.

بعد ذلك شرعت في بيان مراحل تكوين الحزب، من حيث نشأته، وتأسيسه، وعلاقته بغيره من الأحزاب وموقفه منها، وانتشاره، والفتور النسبي الذي هيمن على الحزب في عقد الثمانينيات، ونشاطه حتى عام ١٩٩٠م، ثمَّ أردفته بنشاط حزب التحرير بعد عام ١٩٩٠م حتى عام ٢٠٠٦م، وأوليت نشاط الحزب في العراق اهتماما خاصّاً؛ لأنّه بلد الباحث، ثمَّ تناولت ثقافة حزب التحرير، وفي جوانب متعددة، من حيث نظرته للإنسان، غرائزه وحاجاته العضوية، ومعنى العقل وكيفية حصول عملية التفكير، وكذلك العقيدة وأدلتها، وموقفه من خبر الآحاد، ومسألة التكفير، ثمَّ بيّنت موقف الحزب من بعض الأفكار والمفاهيم، كالشيوعية والرأسمالية والديمقراطية والحريات، ومفهوم الحضارة والمدنية، فضلاً عن ثقافته في مجال الفقه وأصوله، والمجال السياسي، بعد ذلك عمدت إلى بيان أهم الأسس التي وضعها الحزب في أنظمة دولة الخلافة: نظام الحكم، والنظام الاجتماعي، والنظام الاقتصادي، ونظام التعليم، ونظام العقوبات، والسياسة والداخلية والخارجية، مُركّزاً في ذلك على منصب الخلفية، إذ تناولته بشيء من التفصيل؛ لأهميته.

وبعد أن تكونت لدى الباحث صورة واضحة عن نشأة الحزب وتأسيسه، وانتشاره، ومواضع نفوذه، وثقافته، وأنظمة الدولة في نظام الخلافة، تناولت منهج حزب التحرير في إقامة دولة الخلافة الإسلامية، من حيث إيجاد التكتل الذي ينهض بالأمة، والطريقة الشرعية التي يسلكها لتحقيق هذه الغاية.

وفي كل ما تقدم حاولت مناقشة آراء الحزب، وأشرت إلى بعض المصادر القديمة والحديثة التي تطرقت للمواضيع التي تناولها حزب التحرير، كما ذكرت بعضاً من أهم ما تعرّض له الحزب من انتقادات ومؤاخذات كلٌّ في موضعه، ثمَّ ختمت البحث بخاتمة ضمنتها ملخصاً للبحث، وبعض الاستنتاجات، والمقترحات التي يوصي بها الباحث.

وقد اقتضت هذه المنهجية أن تكون خطة البحث كالآتي:

الفصل الأول: حزب التحرير مراحل تكوينه وانتشاره، وفيه ثلاثة مباحث: **المبحث الأول: التعريف بحزب التحرير وأبرز شخصياته**، وفيه مطلبان: الأول: التعريف بحزب التحرير، والثاني: أبرز الشخصيات في حزب التحرير، **المبحث الثاني: مراحل تكوين حزب التحرير وانتشاره**، وفيه مطلبان: الأول: نشأة حزب التحرير وتأسيسه، والثاني: انتشار حزب التحرير ونشاطه حتى عام ١٩٩٠م، **المبحث الثالث: حزب التحرير بعد عام ١٩٩٠**، وفيه مطلبان: الأول: استئناف وتوسع نشاط حزب التحرير، والثاني: أهم نشاطات حزب التحرير بعد عام ٢٠٠٣م.

الفصل الثاني: ثقافة حزب التحرير، وفيه ثلاثة مباحث: **المبحث الأول: أفكار ومفاهيم تتعلق بالإنسان والعقيدة**، وفيه مطلبان: الأول: نظـرته إلى الإنسان، والثاني: العقيدة في منهج حزب التحرير، **المبحث الثاني: موقف الحزب من بعض الأفكار والمفاهيم**، وفيه أربعة مطـالب: الأول: مفهوم المبدأ، والثاني: الحضارة والمدنية، و الثالث: الديمقراطية، والرابع: الحريات العامة، **المبحث الثالث: الجوانب الأخرى في ثقافة حزب التحرير**، وفيه مطلبان: الأول: الفقه وأصوله، والثاني: السياسة والصراع الدولي.

الفصل الثالث: أنظمة دولة الخلافة الإسلامية، وفيه مبحثان: **المبحث الأول: نظام الحكم في الإسلام**، وفيه مطلبان: الأول: الخلافة هي نظام الحكم في الإسلام، والثاني: أجهزة دولة الخلافة، **المبحث الثاني: النُّظم الأخرى في دولة الخلافة**، وفيه خمسة مطالب: الأول: النظام الاجتماعي، والثاني: النظام الاقتصادي، والثالث: نظام التعليم، والرابع: نظام العقوبات، والخامس: السياسة الداخلية والخارجية.

الفصل الرابع: منهج حزب التحرير في إقامة دولة الخلافة، وفيه مبحثان: **المبحث الأول: التكتل الصحيح الذي ينهض بالأمة**، وفيه مطلبان: الأول: وجوب التكتل لإقامة الخلافة، والثاني: كيفية تكوين الحزب المبدئي، **المبحث الثاني: طريقة حزب التحرير في إقامة دولة الخلافة**، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: مرحلة التثقيف، والمطلب الثاني: مرحلة التفاعل، والمطلب الثالث: مرحلة استلام الحكم وإقامة الدولة.

هذا وأرجو من المولى تعالى أن أكون قد وُفقت في دراستي: (**حزب التحرير ثقافته ومنهجه في إقامة دولة الخلافة الإسلامية**) بما يخدم العمل لإقامة هذه الدولة التي بشرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله: ((... **ثمَّ تكون خلافة على منهاج النبوة**))،[1] وأن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه تعالى، كما أرجو أن تنال هذه الرسالة رضا واستحسان اللجنة الموقرة المنعقدة لمناقشة موضوع الرسالة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

[1] **رواه الإمام أحمد، ينظر: مسند أحمد بن حنبل احمد، ج٤، ص: ٢٧٣.**

الفصل الأول:

حزب التحرير مراحل تكوينه وانتشاره

المبحث الأول: التعريف بحزب التحرير وأبرز شخصياته:

المطلب الأول: التعريف بحزب التحرير:

يُعرِّف حزب التحرير نفسه في منشوراته، بأنّه حزب سياسي مبدؤه الإسلام، فالسياسة عمله، والإسلام مبدؤه، وهو يعمل بين الأمة ومعها؛ لتتخذ إعادة الإسلام إلى الحياة والدولة والمجتمع قضية مصيرية لها، وليقودها لإعادة الخلافة والحكم بما أنزل الله إلى الوجود، وهو إذ يصف نفسه بأنّه حزب سياسي يقوم على الإسلام، ينفي عن نفسه أن يكون تكتلاً روحياً كهنوتياً، أو تكتلاً علمياً، أو تعليمياً، أو تكتلاً للأعمال الخيرية، كما أن عمله ليس وعظاً وإرشاداً.

أما كونه ليس تكتلاً كهنوتياً؛ ذلك أنه لاينحصر في العبادات والمساجد كما تنحصر المسيحية في الكنائس، وأما كونه ليس تكتلاً علمياً؛ فلأنّ عمله ليس التنقيب عن المعرفة في الكتب، وإنّ كان يراجع الكتب لطلب المعرفة، فالتنقيب عن المعرفة ليس عمله وغايته وإنّما هو وسيلة لعمله الذي هو السياسة، وأما كونه ليس تكتلاً تعليمياً؛ ذلك أنه ليس مدرسة يقوم على تعليم المعارف المجردة، بل يعطيها للناس من باب رعاية شؤونهم بالحكم الشرعي لا مجرد تعليم، وأما كونه ليس تكتلاً للأعمال الخيرية؛ ذلك أنه لا يقوم على جمع الصدقات وتوزيعها على الفقراء، ونحو ذلك من الأعمال، وهو كذلك ليس واعظاً يذكر الناس بالآخرة ولا يصرف الناس عن الدنيا، بل يرعى شؤونهم ويبصرهم بالدنيا لتكون لهم سيادتها، ويجعل غايتهم من الدنيا سعادة الآخرة، ونوال رضوان الله ﷻ ، فعمله عمل سياسي تُعطى فيه أفكار الإسلام وأحكامه ومعالجاته للعمل بها، ولإيجادها في واقع الحياة وفي الدولة والمجتمع، أي أنّه يقوم على رعاية شؤون الأمة الإسلامية، لكن من وجهة نظر الإسلام لا غير.[1]

أولاً: أسباب قيام حزب التحرير:

يُمكن أن نعزو قيام حزب التحرير إلى أمور ثلاثة:

الأول: استجابة لقوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ ... ﴾.

والثاني: واقع الأمة الإسلامية.

والثالث: العمل لإقامة دولة الخلافة الإسلامية.

---

[1] **ينظر: مفاهيم حزب التحرير، منشورات حزب التحرير، الطبعة السادسة (طبعة معتمدة) ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م، ص: ٧٦، ٧٨، ٨٤. ومنشور بعنوان: (أحكام عامة)، منشورات حزب التحرير، ١٩/ ١٢/ ١٩٦٦م. وحزب التحرير، منشورات حزب التحرير، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص: ٢. ومنهج حزب التحرير في التغيير، منشورات حزب التحرير، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م، ص: ٣٠، ٣٣، ٣٤. وجواب سؤال بتاريخ: ٢٢ من ربيع الثاني سنة ١٩٣٠هـ ـ ١٩٧٠/٦/٢٦م. ولمحة موجزة عن حزب التحرير، المكتب الثقافي حزب التحرير ـ ولاية العراق، رمضان ١٤٢٤هـ الموافق تشرين الأول ٢٠٠٣م.**

١- استجابة لقوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ ﴾:

هذا هو السبب الأول لقيام حزب التحرير؛ ذلك أن الله ﷻ في قوله: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾،[1] أمر المسلمين أن تكون منهم جماعة، تقوم بأمرين اثنين:

أ- الدعوة إلى الخير، أي: الدعوة إلى الإسلام.

ب- الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

وهذا الأمر بإقامة جماعة هو لمجرد الطلب، لكن وجدت قرينة تدل على أنه طلب جازم، فالعمل الذي حددته الآية لتقوم به هذه الجماعة ــ من الدعوة إلى الإسلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ــ هو فرض على المسلمين أن يقوموا به، كما هو ثابت في كثير من الآيات والأحاديث الدالة على ذلك، قال رسول الله ﷺ : ((**والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً من عنده، ثم لتدعنه فلا يستجيب لكم**))،[2] فيكون ذلك قرينة على أن الطلب هو طلب جازم، والأمر فيه للوجوب.[3]

٢- واقع الأمة الإسلامية:

أما السبب الثاني لقيام حزب التحرير، فهو الإنحدار الشديد الذي وصلت إليه الأمة الإسلامية، وهيمنة أفكار الكفر وأنظمته وأحكامه، وسيطرة الدول الكافرة ونفوذها، إذ يرى حزب التحرير أن الأمة الإسلامية تعاني ومنذ أواسط القرن الثاني عشر الهجري انحداراً فظيعاً لا يليق بأمة وصفها الله ﷻ بقوله: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾،[4] ويرى أن سبب ذلك يعود إلى الضعف الذي طرأ على أذهان المسلمين في فهم الإسلام وأدائه، الذي كان نتيجة لفصل الطاقة العربية عن الطاقة الإسلامية، وذلك حين أهمل أمر اللغة العربية، منذ أوائل القرن السابع الهجري، ناهيك عن عوامل التغشية التي بدأت منذ القرن الثاني الهجري وحتى الآن، والتي كان أبرزها:

أ- نقل الفلسفات الهندية والفارسية واليونانية، ومحاولة بعض المسلمين التوفيق بينها وبين الإسلام مع وجود التناقض التام بينهما.

ب- دسُّ الحاقدين على الإسلام أفكاراً وأحكاماً ليست من الإسلام لتشويه وإبعاد المسلمين عنه.

---

[1] آل عمرن: ١٠٤.

[2] رواه الإمام احمد. ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تعليقات: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ب.ت، ج:٥، ص:٣٨٨.

[3] ينظر: حزب التحرير، ص: ٢ـ ٤. ومنشور بعنوان: (أحكام عامة)، منشورات حزب التحرير، ١٩ / ١٢ / ١٩٦٦م.

[4] آل عمران: من الآية ١١٠.

ج- إهمال اللغة العربية في فهم الإسلام وأدائه، وفصلها عن الإسلام في القرن السابع الهجري، مع أن دين الله لا يفهم بغير لغته، كما أن استنباط أحكام جديدة للوقائع المتجددة عن طريق الاجتهاد لا يتأتى بغير اللغة العربية.

د- ما تعرضت له الأمة الإسلامية في أواخر القرن الحادي عشر الهجري، (السابع عشر الميلادي)، من الغزو التبشيري والثقافي، ثمّ السياسي من قبل الدول الغربية الكافرة، لإبعاد المسلمين عن الإسلام.[1]

بعد ذلك تعرض المسلمون إلى هزة عنيفة في أوائل القرن العشرين زلزلت كيانهم، ومزقت بلادهم، وفرقت جمعهم، وقضت على دولتهم ــ أي دولة الخلافة ــ وقتلت روحهم، وأبعدت الإسلام نهائياً عن التطبيق في الحياة والدولة والمجتمع، وما ترتب على ذلك من تمزيق الدولة إلى دول وكيانات، خضعت لحكم الدول الكافرة مباشرة أولاً، ثم لحكم عملائهم من أبناء المسلمين فيما بعد، ومن وضع أنظمة الكفر وأحكامه موضع التطبيق والتنفيذ في جميع بلاد المسلمين، ثمَّ تلت هذه الهزة هزة أخرى تآمرت فيها دول الكفر وعملاؤهم من حكام البلاد العربية اغتصبت فيها فلسطين، وأقيمت عليها ما يسمى دولة إسرائيل، فكان لابد من قيام جماعة لإنهاض الأمة الإسلامية من الانحدار الشديد الذي وصلت إليه، وتحريرها من أفكار الكفر وأنظمته وأحكامه، ومن سيطرة الدول الكافرة ونفوذها.[2]

٣- العمل لإقامة دولة الخلافة الإسلامية:

والسبب الثالث لقيام حزب التحرير هو: إلغاء الخلافة الإسلامية رسمياً في ٢٨ رجب من عام ١٣٤٢هـــ الموافق ٣ آذار من عام ١٩٢٤م، فكان لابد من العمل لإعادة دولة الخلافة والحكم بما أنزل الله إلى الوجود، فقد أوجب الله ﷻ على المسلمين التقيد بجميع الأحكام الشرعية، وأوجب عليهم الحكم بما أنزل الله تعالى، وتطبيق الإسلام تطبيقاً شاملاً في جميع شؤون الحياة، فيكون دستورهم وسائر قوانينهم أحكاماً شرعية مأخوذة من كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ ، قال تعالى: ﴿ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ ﴾،[3] وقال: ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ ﴾،[4] وعدَّ عدم الحكم بالإسلام كفراً، قال تعالى: ﴿ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾،[5] ولا يتأتى ذلك إلا بوجود دولة إسلامية،

---

[1] **ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٣- ٥. ونص المرافعة التي تقدم بها احد أعضاء حزب التحرير إلى محكمة امن الدولة الابتدائية في دمشق، بتاريخ: ٦ كانون الأول سنة ١٩٦٠. وبيان حزب التحرير المقدم إلى الحكومة الأردنية على أثر منعها للحزب، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ١٩ رمضان سنة ١٣٧٢هـ الموافق ١ حزيران ١٩٥٣م. وحزب التحرير، ص: ٢، ٦، ٧.**

[2] **ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ١٢. وبيان حزب التحرير المقدم إلى الحكومة الأردنية على أثر منعها للحزب، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ١٩ رمضان سنة ١٣٧٢هـ الموافق ١ حزيران ١٩٥٣م. وحزب التحرير، ص: ٢. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ١٤.**

[3] **المائدة: من الآية ٤٨.**

[4] **المائدة: من الآية ٤٩.**

[5] **المائدة: من الآية ٤٤.**

وخليفة يطبق الإسلام على الناس، والمسلمون منذ أن قضي على دولة الخلافة في الحرب العالمية الأولى يعيشون من دون دولة إسلامية، ومن دون الحكم بالإسلام، لذلك كان العمل لإعادة الخلافة، وإعادة الحكم بما أنزل الله إلى الوجود فرضاً حتمياً، ولا خيار فيه، ولا هوادة في شأنه، والتقصير في القيام به من أكبر المعاصي، يعذب الله عليه أشد العذاب، قال عليه الصلاة والسلام: ((**من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**))،[1] وكان القعود عنه هو قعود عن القيام بفرض من أهم فروض الإسلام، إذ يتوقف عليه إقامة أحكام الإسلام، بل يتوقف عليه إيجاد الإسلام في معترك الحياة، وما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب.[2]*

فهذه الأسباب الثلاثة المتقدمة دفعت أفراداً من المسلمين أثّر فيهم ما آل إليه حال المسلمين، فدرسوا واقع الأمة الإسلامية حاضراً وماضياً، ودرسوا واقع المجتمع في البلاد الإسلامية، وعلاقة الأمة فيه بالحكام، وعلاقة هؤلاء الحكام بالأمة، وما يطبّقون عليها من أنظمة وقوانين، كما درسوا الأفكار والمشاعر التي تسيطر على المسلمين في مجتمعهم، ثمَّ عرضوا ذلك كله على أحكام الإسلام، كما درسوا الحركات التي قامت لإنقاذ المسلمين، سواء أ كانت قائمة على أساس الإسلام، أم على غير أساس الإسلام، ثمَّ توصلوا بعد هذه الدراسة المكثفة إلى أن قضية الأمة الإسلامية المصيرية هي إعادة تطبيق الإسلام في الحياة والدولة والمجتمع، وحمل الإسلام رسالة إلى العالم بالدعوة والجهاد، وبناء على ذلك حددوا غايتهم باستئناف الحياة الإسلامية، وحمل الدعوة الإسلامية، ولا يمكن تحقيق ذلك ـــ حسب رؤيتهم ـــ إلا بإقامة الخلافة، ونصب خليفة للمسلمين، يبايع على السمع والطاعة على كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ ، وعلى هذا الأساس أقاموا حزب التحرير.[3]

ويمكن للباحث أن يستشف سبب تسمية حزب التحرير بهذه التسمية من أسباب قيامه، فقد تقدم أن حزب التحرير قام بغية إنهاض الأمة الإسلامية من الانحدار الذي وصلت إليه، وتحريرها من أفكار الكفر وأنظمته وأحكامه، ومن سيطرة الدول الكافرة ونفوذهم، إذاً فهو حزب التحرير ؛ لأنّه يدعو إلى تحرير الأمة من كل أنواع الاستعمار، الفكري والاقتصادي والسياسي والعسكري.

---

[1] **صحيح مسلم،مسلم بن الحجاج النيسابوري،تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي،دار إحياء التراث العربي، بيروت، ب.ت،ج٣،ص: ١٤٧٨.**

[2] **ينظر: الدولة الإسلامية، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص: ٢٢٢. والشخصية الإسلامية الجزء الثاني، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة الخامسة (معتمدة)، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ج٢، ص: ٢٥. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ١٣. وبيان حزب التحرير المقدم إلى الحكومة الأردنية على أثر منعها للحزب، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ١٩ رمضان سنة ١٣٧٢هـ الموافق ١ حزيران ١٩٥٣م. وحزب التحرير، ص: ١١.**

* **أدلة وجوب إقامة الخلافة والعمل لها ستأتي في الفصل الثالث بالتفصيل.**

[3] **ينظر: نص المرافعة التي تقدم بها احد أعضاء حزب التحرير إلى محكمة امن الدولة الابتدائية في دمشق، بتاريخ: ٦ كانون الأول سنة ١٩٦٠. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ١٥، ١٦. ويذكر أن الشيخ تقي الدين النبهاني سئل يوماً: كيف خطر ببالك أن تؤسس حزب التحرير، فأجاب: رأيت الرسول ﷺ في المنام وكنت أجلس وحيداً في المسجد الأقصى، فقال لي الرسول ﷺ قم فاخطب بالناس فقلت: كيف أخطب ولا يوجد أي شخص في المسجد، فقال لي قم فاخطب بالناس، فقمت وبدأت الخطبة وإذا بالناس بدأوا ينسلون أفراداً وزرافات حتى امتلأ المسجد الأقصى واكتظ بمن فيه.(ينظر موقع العقاب، منتدى العقاب، الرابط : http://www.alokab.com/old/index.php?showtopic=380&hl.**

وفي تسمية الحزب بهذا الاسم لطيفة؛ ذلك أنّ الله ﷻ بعث رسوله محمداً ﷺ ؛ ليخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، فمن المناسب أن يكون اسم هذا الحزب: (حزب التحرير) ؛ لأنه قام لتحرير الأمة من كل أشكال الاستعمار التي يخضع لها المسلمون اليوم.

ثانياً: فكرته وغايته وعمله:

١- فكرته:

الفكرة التي يقوم عليها حزب التحرير، هي الفكرة الإسلامية، التي تشمل العقيدة الإسلامية، وما بني عليها من أفكار، وما انبثق عنها من أحكام، ولم يكتف حزب التحرير بأن يقوم على الفكرة الإسلامية بشكل إجمالي، بل تبنى القدر الذي يلزمه كحزب سياسي يعمل لاستئناف الحياة الإسلامية، وحمل الدعوة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة، ووضّح حزب التحرير كل ما تبناه في كتبه ونشراته التي أصدرها، مع بيان الأدلة التفصيلية لكل حكم، ورأي، وفكر، ومفهوم.[1]

٢- غاية حزب التحرير:

غاية حزب التحرير ، هي:

أ- استئناف الحياة الإسلامية.

ب- وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم.

ج- بناء المجتمع على أساس الإسلام.

وهذا يعني: إعادة المسلمين إلى العيش عيشاً إسلامياً في دار إسلام، وفي مجتمع إسلامي، بحيث تكون جميع شؤون الحياة فيه مُسيَّرة وفق الأحكام الشرعية، وتكون وجهة النظر فيه هي الحلال والحرام في ظل الدولة إسلامية، التي هي دولة الخلافة، حيث يُنصِّب المسلمون فيها خليفة يبايعونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وعلى أن يحمل الإسلام رسالة إلى العالم بالدعوة والجهاد، كما يهدف الحزب إلى إنهاض الأمة النهضة الصحيحة، بالفكر المستنير، ويسعى إلى أن يعيدها إلى سابق عزّها ومجدها، بحيث تنتزع زمام المبادرة من الدول والأمم والشعوب، وتعود الدولة الأولى في العالم، كما كانت في السابق، تسوسه وفق أحكام الإسلام، ويهدف أيضاً إلى هداية البشرية، وإلى قيادة الأمة للصراع مع الكفر وأنظمته وأفكاره، حتى يعم الإسلام الأرض.[2]

---

[1] ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٨٤. ونص المرافعة التي تقدم بها احد أعضاء حزب التحرير إلى محكمة امن الدولة الابتدائية في دمشق، بتاريخ: ٦ كانون الأول سنة ١٩٦٠. وجواب سؤال بتاريخ: ٨ من جمادى الأولى ١٣٨٧ هـ الموافق ١٤/ ٨/ ١٩٦٧م. وحزب التحرير، ص: ٢٦، ٢٧. ومنهج حزب التحرير، ص: ٣٤ ــ ٣٦.

[2] ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٨٤. وبيان حزب التحرير المقدم إلى الحكومة الأردنيـة على أثر منعها للحزب، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ١٩ رمضان ١٣٧٢هـ ـ ١ حزيران ١٩٥٣م. وطلب حزب التحرير لإجازته بالعمل السياسي على أساس الإسلام، الذي تقدم به إلى وزارة الداخلية في حكومة عبد الكريم قاسم، بتاريخ: ٣ شعبان عام ١٣٧٩هـ الموافق ١٩٦٠/٢/١م، ص:١٠. وبيان حزب التحرير المقدم إلى الحكومة اللبنانية على أثر منعها الحزب، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ٢٧ من شهر رجب ١٣٨١هـ الموافق ١٩٦٢/١/٤م. وحزب التحرير، ص: ١٢. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص:٣٠- ٣١.

٣- عمل حزب التحرير:

يتأثر عمل حزب التحرير بالبلاد التي يعمل فيها من حيث كونها بلاد إسلامية أو غير إسلامية:

أ- عمله في البلاد الإسلامية:

أما عمل حزب التحرير في البلاد الإسلامية، فهو حمل الدعوة الإسلامية، ويظهر من خلال أربعة أمور:

الأول: التثقيف: سواء كانت الثقافة المركزة للأفراد من خلال الحلقات؛ وذلك لتنمية جسم الحزب وتكثير أفراده، وإيجاد الشخصيات الإسلامية القادرة على حمل الدعوة، أم كانت الثقافة الجماعية لجماهير الأمة بأفكار الإسلام وأحكامه التي تبناها حزب التحرير، لإيجاد الوعي العام عند الأمة والتفاعل معها وصهرها بالإسلام وإيجاد القاعدة الشعبية منها حتى يتمكن من قيادتها لإقامة الخلافة وإعادة الحكم بما أنزل الله.

الثاني: الصراع الفكري لعقائد الكفر وأنظمته وأفكاره، وللعقائد الفاسدة، والأفكار الخاطئة والمفاهيم المغلوطة، ببيان زيفها وخطئها ومناقضتها للإسلام، لتخليص الأمة منها ومن آثارها.

الثالث: الكفاح السياسي ويتمثل بما يلي:

أ- مكافحة الدول الكافرة المستعمرة التي لها سيطرة أو نفوذ على البلاد الإسلامية، ومكافحة الاستعمار بجميع أشكاله الفكرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، وكشف خططه، وفضح مؤامراته لتخليص الأمة من سيطرته، وتحريرها من أي أثر لنفوذه.

ب- مقارعة الحكام في البلاد العربية والإسلامية، وكشفهم ومحاسبتهم والتغيير عليهم كلما هضموا حقوق الأمة، أو قصّروا في أداء واجباتهم نحوها، أو أهملوا شأناً من شؤونها، أو خالفوا أحكام الإسلام، وكذلك العمل على إزالة حكمهم الذي يقوم على تطبيق أحكام الكفر وأنظمته لإقامة حكم الإسلام مكانه.

الرابع: تبني مصالح الأمة الحقيقية، ببيان الحكم الشرعي في الحوادث والمستجدات.

إذاً حزب التحرير يحمل الإسلام فكرياً وسياسياً؛ ليصبح هو المطبق، وتصبح عقيدته هي أصل الدولة، وأصل الدستور والقوانين فيها، وذلك بدعوة القوى المخلصة في الأمة من أهل النصرة والنفوذ؛ لإقامة الخلافة الإسلامية في البلاد الإسلامية بأقصى طاقة وأقصى سرعة، ويَعدُّ حزب التحرير عمله هذا كله عملاً سياسياً؛ لأن السياسة من وجهة نظر حزب التحرير هي رعاية شؤون الناس بأحكام الإسلام ومعالجاته، وهو يعطي في هذه الأعمال أفكار الإسلام وأحكامه ومعالجاته للعمل بها، وإيجادها في واقع الحياة وفي الدولة والمجتمع.[1]

هذا هو عمل حزب التحرير في البلاد الإسلامية، لكنّ عمله بعد إقامة الدولة الإسلامية يتركز على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبخاصة محاسبة الحاكم إذا هضم حقوق الرعية، أو قصر بواجباته نحوها،

---

[1] ينظر: حزب التحرير، ص: ١٣- ١٥. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٣٢- ٣٤. وجواب سؤال، ٨ من جمادى الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٤ / ٨ / ١٩٦٧م. جواب سؤال، بتاريخ: ١٩٧٠/٥/٨م. ومقابلة مع ممثل حزب التحرير في الدنمارك، على موقع العربية. نت، بتاريخ: ١٦ من ذي الحجة ١٤٢٥ - ٢٠٠٥/١/٢٧م، الرابط: http://www.alarabiya.net/Articles/2005/01/27/9854.htm.

أو أهمل شأناً من شؤونها، أو خالف حكماً من أحكام الإسلام، أو حكم بغير ما أنزل الله تعالى،[1] قال رسول الله ﷺ : ((**أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر**))،[2] وقال ﷺ : ((**سيد الشهداء يوم القيامة حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى إمام جائر فنهاه وأمره فقتله**)).[3]

ب- عمل الحزب في البلاد غير الإسلامية:

إنتقال دعوة حزب التحرير إلى البلاد غير الإسلامية هو انتشار طبيعي، جاء من خلال انتقال الملايين من أبناء المسلمين للعمل والدراسة في هذه البلاد، ولمّا كان هؤلاء جزءاً لا يتجزأ من الأمة الإسلامية التي يعمل الحزب على إنهاضها بالإسلام، حمل الحزب دعوة الإسلام إليهم؛ لتثقيفهم بأفكار الإسلام وأحكامه ليعملوا بها ولها، ولتوعيتهم على واجباتهم تجاه أمتهم وارتباطهم بها وبقضاياها كارتباط العضو بالجسد، وللحفاظ على هويتهم من الذوبان، بتحذيرهم من المخططات التي تستهدف دمج المسلمين سياسياً وثقافياً بتلك المجتمعات، كما يدعوهم لمناصرته في عمله لإقامة الخلافة في بلاد المسلمين، وإلى جانب ذلك يحمل حزب التحرير دعوة الإسلام إلى غير المسلمين كمبدأ شامل لكل نواحي الحياة عقيدة وحضارة وتشريعاً وأنظمة للدولة والمجتمع.[4]

هذا وقد جعل الحزب من العالم كله مكاناً لدعوته؛ لأنّه يرى أن الإسلام مبدأ عالمي، قال ﷻ : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾،[5]وقال ﷻ : ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾،[6] أي أن تكون الدعوة عامة لكل الناس بمختلف قومياتهم وأديانهم وأعراقهم وبلدانهم، لكن على الرغم من ذلك فهو يرى أن العمل له لايكون من البدء بشكل عالمي، بل لابد أن يدعى له عالمياً، وأن يجعل مجال العمل له في قطر، أو أقطار حتى يتمركز فيها فتقوم الدولة الإسلامية، ويرى حزب التحرير أن العالم كله مكان صالح للدعوة الإسلامية، غير أنه لما كانت البلاد الإسلامية يدين أكثر أهلها بالإسلام كان لابد أن تبدأ الدعوة فيها، ولمّا كانت البلاد العربية، التي هي جزء من البلاد الإسلامية تتكلم اللغة العربية، وهي ــ أي اللغة العربية ــ جزء جوهري من الإسلام وعنصر أساسي من عناصر الثقافة الإسلامية، كانت أولى البلاد بالبدء في حمل هذه الدعوة هي البلاد العربية، وهذا يفسّر لنا أنّ بدء نشوء

---

[1] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، تقي الدين النبهاني وعبد القديم زلّوم، منشورات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة السادسة (معتمدة)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ص: ٢٦٠. ومقدمة الدستور أو الأسباب الموجبة له، منشورات حزب التحرير، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م، ص: ١٠١. وحزب التحرير، ص: ٥١. وجواب سؤال، ٨ من جمادى الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٤ / ٨ / ١٩٦٧م. وبيان بعنوان: محاسبة الحكام فرض وتركها حرام على المسلمين، منشورات حزب التحرير، ٢٢ من ربيع الأول ١٤٠١هـ - ١٩٨١/١/٢٧م، حزب التحرير ـ ولاية الأردن.

[2] رواه الإمام احمد. ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج٣، ص: ١٩.

[3] رواه الطبراني. ينظر: المعجم الأوسط ، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ،عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ ، ج٤، ص: ٢٣٨.

[4] ينظر: جواب سؤال، بتاريخ: ١٩٧٠/٥/٨م. مقابلة مع ممثل حزب التحرير في الدنمارك، على موقع العربية. نت، بتاريخ: ١٦ من ذي الحجة ١٤٢٥ - ٢٠٠٥/١/٢٧م، الرابط: http://www.alarabiya.net/Articles/2005/01/27/9854.htm.

[5] سبأ: من الآية ٢٨.

[6] الأعراف: من الآية ١٥٨.

الحزب كان في بعض البلاد العربية، ثم أخذ يتوسع في حمله للدعوة توسعاً طبيعياً، حتى أصبح يعمل في كثير من الأقطار العربية، والأقطار الإسلامية غير العربية، بل تعدى ذلك ليعمل في بعض البلاد غير الإسلامية.[١]

ثالثاً: التبني[٢] عند حزب التحرير:

التبني عند حزب التحرير يعني: اتخاذ المسلم رأياً معيناً في أمر حصل فيه الخلاف، بحيث يصبح هذا الرأي رأياً له، ويلتزم بالعمل به وتعليمه لغيره والدعوة إليه حين يدعو لأحكام الإسلام وأفكاره،[٣] والتبنّي لازم لكل مسلم في أي موقع كان؛ لأنّه مأمور بالتقيّد بالحكم الشرعي في كل شؤونه، فعند مباشرته العمل يجب التقيّد بحكم واحد، وبعد التبنّي يصير هذا الحكم هو حكم الله ﷻ في حق من تبنّاه، ويصبح غيره من الأحكام ليس حكم الله ﷻ في حقّه،[٤] ولا يجوز للمسلم أن يعمل بغير ما تبنّاه من رأي سواءً تبنّاه عن اجتهاد، أم تبنّاه عن تقليد مع معرفة الدليل (متبع)، أم عن تقليد مع غير معرفة الدليل (عامي).[٥]

وعليه فإنّ التبني يتعلق بما حصل فيه الخلاف، وتعددت فيه الآراء؛ لأن الأمور المقطوع بها لا يتأتى فيها التبني، إذ لا خلاف حولها ولا جدل، فلا تبني في الإيمان بالله ورسوله، ولا في وجوب الصلاة، أو الزكاة، ونحو ذلك، كما نفهم مما تقدم أن التبني إنما يجب على المسلم فيما اتصل به عمله، وإلا فلا يجب.

١- طبيعة الأمور التي تبنى فيها الحزب وكيفية التبني:

لمّا كانت الفكرة الإسلامية ليست خاصة بحزب التحرير وحده، بل تقوم عليها الأمة الإسلامية كلّها، ويقوم عليها كل تكتل إسلامي، فإنّ حزب التحرير لم يكتف بأن يقوم على الفكرة الإسلامية بشكل إجمالي، بل إنه بعد الدراسة والبحث في واقع الأمة وما وصلت إليه، وواقع المجتمع في البلاد الإسلامية، وواقع عصر الرسول ﷺ وعصر الخلفاء الراشدين وعصر التابعين من بعده، وبالرجوع إلى سيرته ﷺ وكيفية حمله للدعوة منذ بعثه الله تعالى حتى وصل إلى إقامة الدولة في المدينة، ثم دراسة كيفية سيره ﷺ في المدينة، وبالرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإلى ما أرشدا إليه من إجماع الصحابة والقياس،

---

[1] ينظر: أثر الجماعات الإسلامية الميداني خلال القرن العشرين، د. محمود سالم عبيدات، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان/الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص: ٢٣٠. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ١٣، و٧٩. والتكتل الحزبي، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، الطبعة الرابعة (معتمدة)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص: ٦، ٧. والدولة الإسلامية، ص: ٢٤٦. وحزب التحرير، ص: ١٥، ١٦. وبيان حزب التحرير المقدم إلى الحكومة الأردنية على أثر منعها للحزب، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ١٩ رمضان سنة ١٣٧٢هـ - ١ حزيران ١٩٥٣م. ووُجُوب العَمل لإقامة الدَّولة الإسلامية ضِمنَ جماعة وبطريقة الرَّسُول، سلسة أفكار يجب أن تصحح (٢)، اللجنة الثقافية، حزب التحرير - ولاية العراق، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، ص: ٢٥.

[2] التبني في اللغة: تبنّى على وزن تفعّل، من الابن، والنسبة إلى الأبناء. ويقال: تبنيته أي ادعيت بنوته. وتبناه: أي اتخذه ابنا. ينظر: لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ب.ت، ج١٤، ص: ٩١. وقال البيضاوي في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ اتَّخَذَ اللّهُ وَلَداً﴾، " أي تبناه، ﴿ سُبْحَانَهُ ﴾، تنزيه له عن التبني ". تفسير البيضاوي، البيضاوي، تحقيق: عبد القادر عرفات، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ج٣ ص: ٢٠٨.

[3] ينظر: جواب سؤال بتاريخ ٧ / ٢ / ١٩٦٢م. وجواب سؤال بتاريخ: ١٩٦٧/١١/١١م. ومنشور بعنوان: التبني، منشورات حزب التحرير، ٢٠ من ربيع الأول ١٤١٩ هـ الموافق ١٤ /٧/ ١٩٩٨م.

[4] ينظر: منشور بعنوان: التبني، منشورات حزب التحرير، ٢٠ من ربيع الأول ١٤١٩ هـ الموافق ١٤ /٧/ ١٩٩٨م.

[5] ينظر: جواب سؤال بتاريخ: ١٩٦٢/٢/٧م. وجواب سؤال بتاريخ: ١٩٦٧/١١/١١م.

وبالإستنارة بأقوال الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة المجتهدين، بعد ذلك كله تبنى حزب التحرير أفكاراً وآراء وأحكاماً تفصيلية تتعلق بالفكرة الإسلامية وبطريقة تنفيذها، ووصفها بأنها أفكار وآراء وأحكام إسلامية، وليس فيها أي شيء غير إسلامي، ولا تعتمد إلا على أصول الإسلام ونصوصه، ولا تتأثر بأي شيء غير إسلامي، وقد تبنى حزب التحرير هذه الآراء والأفكار والأحكام بناء على قوة الدليل، وبحسب اجتهاده وفهمه، حتى غلب على ظنّه أنّ ما عنده هو الصحيح؛ لذلك فإنّه يَعدُّ ما تبناه صواباً يحتمل الخطأ،[1] كما يقول: " إلا أنّ هذه الأحكام والأفكار لا يأخذها إلا من مجتهدين إما من أعضائه، أي من أفراد التكتل، وإما من غيرهم من الأحياء والأموات ... ، وتبنيه لها ليس بناءً على المصلحة، ولا حسب صلاحيتها للمعالجة، وإنما يأخذها ويتبناها باعتبارها جاء بها الوحي أو مستنبطة مما جاء به الوحي؛ ولذلك تبناها حسب قوة الدليل ليس غير، فإذا كان دليلها قوياً تبناها، وإذا كان دليلها ضعيفاً نبذها ولو كانت شائعة لدى المسلمين، ولو كانت تعالج المشكلة، ولو كانت المصلحة في تبنيها؛ لأنّ تبني الحزب للأفكار والأحكام إنّما هو مبني على قوة الدليل، أي على كونها جاء بها الوحي، أو مستنبطة مما جاء به الوحي ".[2]

وفي الوقت الذي نذكر فيه أنّ حزب التحرير لم يكتف بأن يقوم على الفكرة الإسلامية بشكل إجمالي، بل تطرق إلى التفاصيل، فإننا نثبت أنه لم يتبنَ في كل شيء، وإنما تبنى من ذلك كله القدر الذي يلزمه كحزب سياسي يعمل لاستئناف الحياة الإسلامية، وحمل الدعوة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة، بحيث يبرز من هذا التبني أمران:

<u>**الأول:**</u> وحدة كيان الحزب وظهوره بصورة تميزه عن غيره، فالحزب لايكون حزباً حتى يكون له رأي واحد في كل فكر أو رأي أو حكم شرعي يلزمه، وما لم توجد عنده وحدة الفكر، فإنه لن تكون له وحدة كيانية متماسكة، ولا يكون متميزاً عن غيره، بل سيؤدي اختلاف الأفكار والآراء والأحكام وتفرقها في الحزب الواحد إلى تفرق القلوب، وتفكك الحزب وتمزقه وانشطاره إلى أحزاب وكيانات، ولن يصبح في مقدوره القيام بما ندب نفسه إليه؛ لذلك كان تبني كل عضو في الحزب لكل فكر ولكل حكم كما تبنّى الحزب شرطاً أساسياً وضرورة حيوية لجعله عضواً في الحزب، أي ليكون جزءاً من الحزب.

<u>**والثاني:**</u> أن الإسلام مبدأ للحياة يحوي العقيدة والنظام الذي يعالج جميع مشاكل الإنسان في هذه الحياة، فتبنى في نظام الحكم، والنظام الاقتصادي، الاجتماعي،...الخ.[3]

---

[1] ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٨٤. ونص المرافعة التي تقدم بها احد أعضاء حزب التحرير إلى محكمة امن الدولة الابتدائية في دمشق، بتاريخ: ٦ كانون الأول سنة ١٩٦٠. وجواب سؤال بتاريخ: ٨ من جمادى الأولى ١٣٨٧ هـ الموافق ١٤ / ٨ / ١٩٦٧ م. وحزب التحرير، ص: ٢٦ – ٢٧. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٣٤ – ٣٦.

[2] جواب سؤال بتاريخ: ٢٩ من ربيع الأول ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤/٤/٢١م.

[3] ينظر: هذه الرسالة، ص: ١٠. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ٨٤. ونص المرافعة التي تقدم بها احد أعضاء حزب التحرير إلى محكمة امن الدولة الابتدائية في دمشق، بتاريخ: ٦ كانون الأول سنة ١٩٦٠. وجواب سؤال بتاريخ: ٨ من جمادى الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٤ / ٨ / ١٩٦٧ م. وحزب التحرير، ص: ٢٦ – ٢٧. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٣٤ – ٣٦.

هذا وقد بيّن حزب التحرير كل ما تبناه من أفكار وآراء وأحكام مع أدلتها بشكل تفصيلي، في كتبه ونشراته الكثيرة التي أصدرها ونشرها للناس،[1] وهذا يفسر لنا أن الأفكار والآراء والأحكام التي تبناها حزب التحرير، معروفة على أنها أفكار حزب التحرير وآراؤه، على مستوى العالم الإسلامي، ومنه العربي، بل وفي بلدان العالم أجمع.

٢- إلزام الحزب أعضاءه بما تبناه:

ألزم حزب التحرير كل عضو فيه بالعمل بجميع ما تبنّاه الحزب وطاعته، وأن يحمله للناس، وأن لا يدعو بما يخالفه، وأن لايحمل ما يتناقض معه، وأن لا يعمل بما يخالفه، سواء اقتنع به أم لم يقتنع؛ لأن كل شخص دخل حزب التحرير لابد أن يكون قد اطلع على عقيدته، وعرف بعض ثقافته أفكاره المتبناة فرضي وسلّم بها، سواءً أكان ذلك عن قناعة تفصيلية أم عن قناعة إجمالية في الحزب ككل، فبعد أن أقسم قسم الحزب، ودخوله فيه يكون قد ألزم نفسه بتبنّي جميع ما تبنّاه الحزب، والعمل به، وحمله، ويكون قد تبنّى طبيعياً كل ما تبناه الحزب من آراء قبل دخوله سواء عرفها أم لم يعرفها وتبنّى كل رأي سيتبناه الحزب في المستقبل.

ولمّا كانت الأفكار والآراء والأحكام التي تبناها حزب التحرير مبنية على الاجتهاد، فقد جعلها محل نقاش، وفي كل وقت، ومن دون أي حرج، ولكن وفق ضوابط معينة تناولها في عدد من كتبه ونشراته، لكي لا يجعل أفكاره في مهب الريح، ولكي يؤكد ــ في الوقت نفسه ــ على عدم قدسية الأحكام التي تبناه الحزب وإن كان يراها صواباً، وهذا بخلاف النواحي الإدارية التي ألزم أعضاءه بتنفيذها.[2]

٣- المسوغات الشرعية لتغيير المتبنى، أو تركه والعمل بغيره:

يرى حزب التحرير أن مشروعية تغيير المتبنى، أو تركه والعمل بغيره تكون في حالات منها:

أ- إذا كان الدليل ضعيفاً، وأن دليلاً آخر غيره أقوى، أو يكون هناك مجتهدٌ آخر أقدر على الربط ، أو أكثر إطلاعاً على الواقع، وأقوى فهماً للأدلة، أو أكثر إطلاعاً على الأدلة السمعية، أو غير ذلك، فيكون أقرب إلى الصواب من غيره في فهم مسألة معينة أو مسائل عدة.

ب- أن يتبنى الخليفة حكماً يخالف الحكم الذي أداه إليه اجتهاده، ففي هذه الحال يجب عليه ترك العمل بما أداه إليه اجتهاده والعمل بالحكم الذي تبناه الإمام؛ لأن إجماع الصحابة رضي الله عنهم قد انعقد على أن أمر الإمام يرفع الخلاف، وأن أمره نافذ على جميع المسلمين.

---

[1] ينظر: نص المرافعة التي تقدم بها احد أعضاء حزب التحرير إلى محكمة أمن الدولة الابتدائية في دمشق، بتاريخ: ٦ كانون الأول سنة ١٩٦٠. وحزب التحرير، ص: ٢٦. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٣٦.

[2] ينظر: نظام الإسلام، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، الطبعة السادسة (معتمدة)، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، ص: ٦٢. والملف الإداري، منشورات حزب التحرير، رجب ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، ص: ٧٦،٨٠. وجواب سؤال بتاريخ: ٨ من جمادى الأولى ١٣٨٧ هـ ـ ١٤ / ٨ / ١٩٦٧ م. وحزب التحرير، ص: ٢٦ ـ ٢٧. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٣٤ ـ ٣٦. ومنشور بعنوان: التبني، منشورات حزب التحرير، ٢٠ من ربيع الأول ١٤١٩ هـ ـ ١٤ /١٩٩٨/٧م. ومنشور بعنوان: الجزئية الحزبية، منشورات حزب التحرير، ١١ من جمادى الآخرة ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨/١٠/٢.

ج- أن يكون هناك رأي يُراد جمع كلمة المسلمين عليه لمصلحة المسلمين، فإنه في هذه الحالة يجوز للمجتهد ترك ما أدى إليه اجتهاده، وأخذ الحكم الذي يراد جمع كلمة المسلمين عليه.
هذا وقد ساق حزب التحرير الأدلة الشرعية على هذه المسوغات.[1]

أما ترك المسلم ما تبناه من أحكام، لانتمائه إلى كتلة معينة أو حزب يرى أن انضمامه إليه يبرىء ذمته من واجب تعلق بها، فإنّ اشتراط هذه الكتلة أو الحزب على المسلم أن يترك رأيه ويتبنّى ما تبنّاه ذلك الحزب، يضع المسلم بين فرضين: فرض استمراره في تبنّي رأيه السابق، وفرض انتمائه للحزب المبرئ للذمة من وجهة نظره، وفي هذا يرى حزب التحرير أن فرض الإنتماء إليه ــ لمن يرى أن الانتماء لحزب التحرير هو المبرىء لذمة المسلم ــ يقدم على فرض الإستمرار في التبني السابق، لكون فرض الإنتماء للحزب آكد؛ لأنّه يسعى لتحقيق فرض استئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة، وهذا الفرض مُقدّم على فرض دوام التبنّي السابق، فيجب تغيير المُتبنّى والعمل بالجديد.[2]

٤- صلاحية التبني في حزب التحرير:

تُسنَد صلاحية التبنّي في حزب التحرير، وتعديله وتغييره، وصلاحية اتخاذ القرارات إلى أمير الحزب حصراً؛ وذلك لأنّه أمير، والأمير هو صاحب الأمر الأخير، والكلمة الأخيرة، وإلاّ لا يكون أميراً، وقد ورد في بند رقم (٣) من المادة التاسعة من القانون الإداري لحزب التحرير في صلاحيات الأمير: تبنّي الآراء والأفكار والأحكام والقوانين الإدارية، وورد في بند (ج) من المادة السابع عشرة من القانون الإداري: صاحب الصلاحية في تعديل هذا القانون هو الأمير.[3]

٥- إصدارات حزب التحرير:

تنقسم إصدارات حزب التحرير على نوعين: متبناة، وغير متبناة

<u>النوع الأول:</u> إصدارات حزب التحرير المتبناة:

المراد بإصدارات حزب التحرير المتبناة، التي تتضمن ما تبناه الحزب من الأفكار والأحكام، ويُلزم كل عضو من أعضائه بتبنّيه، وطاعته، وحمله والعمل به، ومعنى هذا أن حزب التحرير ملتزم بكل ما جاء في هذه الإصدارات ومسؤول عما فيها من آراء وأحكام وأفكار، وهي ما يلي:

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٧٦. والشخصية الإسلامية الجزء الأول، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة السادسة (معتمدة)، ١٤٢٤ه - ٢٠٠٣م، ج١، ص: ٢٢٢ - ٢٢٤. وجواب سؤال بتاريخ: ١٩٦٢/٢/٧م. وجواب سؤال بتاريخ: ٨ من جمادى الأولى ١٣٨٧ هـ الموافق ١٩٦٧/٨/١٤م. ومنشور بعنوان: التبني، منشورات حزب التحرير، ٢٠ من ربيع الأول ١٤١٩ هـ - ١٤ /٧/ ١٩٩٨م.

[2] ينظر: منشور بعنوان: التبني، منشورات حزب التحرير،٢٠ من ربيع الأول ١٤١٩ هـ الموافق ١٤ /٧/ ١٩٩٨م.

[3] ينظر: القانون الإداري، منشورات حزب التحرير، ب.ت، ص: ٤ و١٢. والملف الإداري، ص: ٧٨. ومنشور بعنوان: التبني، منشورات حزب التحرير، ٢٠ من ربيع الأول ١٤١٩ هـ الموافق ١٤ /٧/ ١٩٩٨م.
وقد ورد في بند (ج) من المادة التاسعة من القانون الإداري السابق لحزب التحرير: " تتولى لجنة القيادة إدارة أعمال الحزب وقيادته، وتحمل الدعوة ، وتشرف على سيرها، وتحدد مفاهيم الحزب، ووجهة نظره في جميع القضايا والشؤون، وتضع دستور الحزب وقوانينه ". وينظر: منشور بعنوان: التبني، منشورات حزب التحرير، ٢٠ من ربيع الأول ١٤١٩ هـ الموافق ١٩٩٨/٧/١٤م.

أ- الكتب والكتيبات التي يكتب عليها عبارة: (من منشورات حزب التحرير):

والمراد بها الكتب المُتبناة التي تُدرّس في حلقات أسبوعية وهي: نظام الإسلام، التكتل الحزبي، مفاهيم حزب التحرير، الدّولة الإسلاميّة، نظام الحكم في الإسلام، أجهزة دولة الخلافة في الحكم والإدارة، النظام الإقتصادي في الإسلام، النظام الإجتماعي في الإسلام، الشخصية الإسلامية (بأجزائه الثلاثة)، الأموال في دولة الخلافة، مفاهيم سياسية لحزب التحرير، نظرات سياسية لحزب التحرير، نشرات السير، وكذلك الكتب المتبناة التي لا تُدرَّس في حلقة أسبوعية وهي: مقدمة الدستور، الكرّاسة،* والكتيبات الصغيرة المأخوذة من الكتب المتبناة التي صدرت بتوقيع الحزب.

ب- النشرات الفكرية والفقهية والسياسية الموقعة بتوقيع الحزب.

ج- القانون الإداري لحزب التحرير، والملف الإداري، والنشرات والتعاميم الإدارية، ونشرات السّير الصادرة من الحزب ممّا لا يتعارض مع القانون الإداري والملف الإداري.

د- ما صدر من الحزب كشرح لما هو متبنّى.

<u>النوع الثاني:</u> إصدارات حزب التحرير غير المُتبناة:

النوع الثاني من إصدارات حزب التحرير هي الإصدارات غير المتبناة، ومعنى هذا أن حزب التحرير لم يلزم نفسه أو أعضاءه بما جاء في هذه الإصدارات، وإن كان يرى أنه من المستحسن عدم مخالفتها، كما أنها لا تُدرس في الحلقات، ومن هذه الإصدارات: أحكام الصلاة، الفكر الإسلامي، نقض الإشتراكية الماركسية، السياسة الاقتصادية المثلى، كيف هدمت الخلافة، التفكير، سرعة البديهة، نظام العقوبات، أحكام البيّنات، ومنها أيضاً أجوبة حزب التحرير على الأسئلة، إلا إذا كانت الإجابة مما هو موجود في كتب حزب التحرير المتبناة، أو صدرت موقعة بتوقيع الحزب فإنها تكون عندئذٍ متبناة.[1]

لقد كان لمفهوم التبني الذي اعتمده حزب التحرير دورٌ مهمٌ في بقاء الحزب والمحافظة على كيانه، ففي الوقت الذي نرى فيه أنّ اغلب الحركات والجماعات قد عانت من الانقسامات والانشقاقات بسبب اختلاف أعضائها على الأفكار والمفاهيم التي تتبناها، نجد أنّ الحزب قد تجاوز هذا الأمر ، وإن كانت مسيرة الحزب لم تخلُ من خروج بعض أعضائه، أو تركهم العمل ضمن صفوفه، لكن من حيث العموم لا نرى في حزب ما نراه في غير من الجماعات، فحزب التحرير في العراق هو عينه في الأردن ومصر والسودان والكويت، ... فلا نرى من يغرد خارج السرب أو يتبنى آراء أو أفكاراً غير ما يتبناه الحزب في مكان آخر.

*** الكرّاسة (الدوسية): هي كتاب خاص بأعضاء حزب التحرير، وليست للنشر، تتضمن معلومات وضعت لأعضاء الحزب خاصة، وليست للناس، ولا تسلم لأي فرد من الحزب إلا بعد أن يعطي تعهداً معيناً بصيغة مخصوصة. ينظر الملف الإداري، ص: ٨٣. وعنوانها الدقيق: (إزالة الأتربة عن الجذور، ربط الأفكار والأحكام بالعقيدة الإسلامية).**

[1] ينظر: الملف الإداري، ص: ٧٦ ـ ٧٧، ٨٢ ـ ٨٥.

رابعاً: العضوية في حزب التحرير:

يضمُّ حزب التحرير إلى عضويته الرجال والنساء من المسلمين، بغض النظر عن القومية واللون والمذهب، والمركز الاجتماعي والمالي والسياسي، إذ ينظر إلى الجميع نظرة الإسلام، ويدعوهم لحمله وتبني أنظمته، والعضوية في حزب التحرير لا تكون إلا بعد ظهور صلاحية الأشخاص للتكتل ضمن الحزب، بأن يقطع الشخص شوطاً في حلقات الحزب التثقيفية، وليس يعني انتظام الناس في حلقات الحزب أنهم أصبحوا أعضاء فيه، فليس التكتل في حزب التحرير تجميعاً، ولا الطاعة فيه عمياء، بل يُسمى: (دارساً)، ولا يصبح الشخص عضواً في حزب التحرير إلا إذا نضج في ثقافة الحزب، وفرض نفسه على الحزب، وذلك حين يتبنى أفكار الحزب ومفاهيمه وينصهر فيها عملاً ودعوة وتعليماً، بعد ذلك يقرر جهاز المحلية صلاحية الشخص للارتباط بالحزب، وفضلاً عن كون الشخص مسلماً، لابد من توفر ثلاثة شروط أخرى للعضوية في الحزب، وهي:

١- أن لا يقل عمره عن خمسة عشرة سنة رجلا كان أو امرأة.

٢- أن لا يمارس عملاً يتناقض مع الإسلام، أو مع كونه عضواً في حزب التحرير.

٣- أن لا يكون عضواً في حزب أو منظمة أو هيئة أو جماعة أو حركة سياسية أو فكرية أخرى.

ولا يصبح الشخص عضواً في حزب التحرير إلا بعد أدائه لقسم الحزب وهو:

" أُقسم بالله العظيم، أن أكون حارساً أمينا للإسلام، متبنياً آراء حزب التحرير هذا وأفكاره ودستوره قولاً وعملاً، واثقاً بقيادته، منفذاً قرارته، وان خالفت رأيي، باذلاً جهدي في سبيل تحقيق غايته مادمت عضواً فيه، والله على ما أقول شهيد " ، ويسمى حينها (حزبياً)، والعضوية في حزب التحرير ليست انتساباً خطياً يقدم، ولكنها التزام بتعاليم الإسلام، وإدراك لأحكامه ووعي على مفاهيمه، أما طريقة ربط الأشخاص في حزب التحرير فتكون باعتناق العقيدة الإسلامية، والنضج في الثقافة الحزبية المنبثقة عنها، وتبني أفكار الحزب وآرائه.[1]

---

[1] ينظر: حزب التحرير الإسلامي (عرض تاريخي ـ دراسة عامة)، عوني جدوع العبيدي، تقديم وتعليق د. عبد العزيز الخياط وآخرون، دار اللواء للصحافة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م، ص: ٢٠، ٨٦، ٨٧. وبيان حزب التحرير الذي تقدم به إلى وزارة الداخلية في حكومة عبد الكريم قاسم، للإخبار بتأسيس حزب التحرير في العراق، بتاريخ: ٣ شعبان عام ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠/٢/١م. ص والقانون الإداري، ص: ٢، ٣. والملف الإداري، ص ٣٩ ـ ٤١، ٤٧، ٥٣. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ٨٤. وحزب التحرير، ص: ١٣. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٤٣.

ثامناً: الهيكلية الإدارية والتمويل:

١- الهيكلية الإدارية:

تتكون الهيكلية الإدارية لحزب التحرير من:

الأمير، ديوان المظالم، المعتمدون ومجالس الولايات، الأجهزة المحلية، الحلقات.

أ- الأمير:

يرى حزب التحرير أنّ القيادة والإمارة في الإسلام فردية، وليست جماعية كما هو الحال في النظام الديمقراطي، وأمير الحزب هو قائد الحزب وصاحب الصلاحية، وقد تولى الشيخ تقي الدين النبهاني إمارة الحزب وقيادته منذ تأسيسه وحتى وفاته عام ١٣٩٨هـ ــ ١٩٧٧م، ثم تولى قيادة الحزب بعده الشيخ عبد القديم زلّوم، الذي تنحى عن القيادة في شهر محرم من عام ١٤٢٤هـ الموافق آذار من عام ٢٠٠٣م، ثمَّ تولى إمارة الحزب بعده الشيخ عطا خليل، وهو مازال يشغل هذا المنصب حتى يومنا هذا.[1]

طريقة اختيار الأمير:

لاشك أن الشيخ تقي الدين النبهاني قد شغل منصب الأمير بحكم كونه مؤسس الحزب، لكن قد يخلو مكان الأمير بالموت، أو الإستقالة، أو العزل، ويكون العزل في حالة العجز عن القيام بمسؤولية القيادة، والكفر أو الفسق الظاهر، والإنحراف وعدم الالتزام بأساسيات الحزب وثوابته من الفكرة والطريقة والغاية، وفي هذه الحالة يصبح رئيس ديوان المظالم أميراً مؤقتاً للحزب إلى أن يتم اختيار الأمير الجديد، وذلك عن طريق حصر المرشحين لشغل منصب الأمير، ثمَّ من يحوز أكثر أصوات المقترعين يصبح هو أمير الحزب، ويعلن الأمير المؤقت اسم الأمير الجديد.[2]

مكتب الأمير:

يقوم أمير حزب التحرير بإنشاء مكتب يطلق عليه اسم: (مكتب الأمير)، يضم مجموعة من الأعضاء من تتوفر فيهم الأهلية لشغل منصب الأمير، ووظيفة هذا المكتب مساعدة الأمير في تحمل الأعباء، وإبداء الرأي، والنصح له بحسب أحكام الشورى.[3]

ب- ديوان المظالم:

يتكون ديوان المظالم من رئيس وعُضْوين، يعينهم الأمير، ويختارهم من الأعضاء الذين لا تأخذهم في الحق لومة لائم، ويكونون من المشهود لهم بالنزاهة والتقوى والإخلاص، ومن المحيطين بثقافة الحزب ودستوره وقوانينه وتعاميمه والإدارية، ومهمة هذا الديوان النظر في الشكوى التي ترفع على الأمير أو على عضو من أعضاء مكتب الأمير، سواء أكان ذلك لارتكاب ذنب أم إيقاع ظلم أم ظهور عجز، وعلى

---

[1] ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، إحسان عبد المنعم سمارة، مطبعة الرسالة، القدس، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص: ١٤٨. وإعلان صادر عن رئيس ديوان المظالم في حزب التحرير، الأمير المؤقت للحزب، بتاريخ: ١١/ صفر/ ١٤٢٤هـ - ١٣/٤/ ٢٠٠٣م. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ١٢٤. والقانون الإداري، ص: ٤. وإزالة الأتربة عن الجذور (ربط الأفكار والأحكام بالعقيدة الإسلامية)، منشورات حزب التحرير،٢٠ شعبان ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤، ص: ٦٤. وبيان عن ألازمة السياسية في سوريا، منشورات حزب التحرير، ١٤ من ذي الحجة سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤/٤/٢٦م.

[2] ينظر: القانون الإداري، ص: ٥.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص: ٨.

الرغم من كون الأمير له الصلاحية في إعفاء رئيس ديوان المظالم وعُضْويَه، إلا أنّ الديوان إذا كان ينظر في شكوى تتعلق بالأمير فإن الأمير لا يملك عزلهم.[1]

ج- المعتمدون ومجالس الولايات:

يرى حزب التحرير أن البلاد الإسلامية كلّها وحدة واحدة، يختار الأمير عدداً من أقطارها مجالاً للعمل، ويُطلق على كل قطر منها اسم: (ولاية)، ويكون في كل واحدة من هذه الولايات معتمد ومجلس ولاية، يتكون مجلس الولاية من أعضاء ينتخبون انتخاباً من قبل أعضاء الحزب في تلك الولاية، أما المعتمد فإنّ الأمير يختاره من بين من فاز بعضوية مجلس الولاية، ويكون المعتمد رئيساً لمجلس الولاية، ومسؤولاً عاماً عن الدعوة وإدارة أمور الحزب في تلك الولاية بمعاونة مجلس الولاية؛ لذا فإن المجلس يكون بمثابة قيادة الحزب في الولاية.[2]

د- الأجهزة المحلية:

الأجهزة المحلية تُشَكّل من قبل معتمد الولاية بمعاونة مجلس الولاية، في كل مدينة وقرية، فيها عمل لحزب التحرير، وتضم مجموعة من أعضاء الحزب ويسمى رئيس جهاز المحلية: (نقيب المحلية)، ومهمة جهاز المحلية هي حمل الدعوة وإدارة شؤونها في المدن والقرى التابعة للمحلية، وتنظيم دارسي ثقافة الحزب في حلقات، ويعد جهاز المحلية أهم الأجهزة والمجالس في حزب التحرير من حيث قيام الحزب بالدعوة وبالأعمال الحزبية؛ لأن قيام حزب التحرير بأعماله يتوقف على قيام جهاز المحلية بأعماله.[3]

هـ- الحلقات:

تُعدُّ الحلقات عند حزب التحرير من أهم أعمال الحزب، فهي التي تجري فيها الثقافة المركزة بثقافة الحزب؛ لذا نجد اهتماما بالغا من حزب التحرير بها، بل يُعدُّ أي تقصير أو إهمال في شأنها تفريطاً في حق الدعوة، والمشرفون على هذه الحلقات لابد أن يكونوا من أعضاء الحزب القادرين على ذلك إدارياً وثقافياً، ونقيب المحلية هو الذي يعينهم، وتكون حلقات النساء مفصولة عن حلقات الرجال، ويشرف على حلقات النساء الأزواج، أو المحارم، أو النساء.[4]

---

[1] ينظر: القانون الإداري، ص: ٨، ٩.
[2] ينظر: القانون الإداري، ص: ١٠. والملف الإداري، ص: ٣، ٤. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ٣٣، ٩٢. والشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ٣٨.
[3] ينظر: القانون الإداري، ص: ١١. والملف الإداري، ص: ٣٤ و٣٥.
[4] ينظر: حزب التحرير، ص: ١٣. والملف الإداري، ص: ٤٠، ٤٩، ٥٣. والقانون الإداري، ص: ١١.

٢- التمويل:

ذكر بعض الباحثين أن تمويل حزب التحرير يعتمد على تبرعات الأعضاء وبيع الكتب،[١] وليس الأمر كذلك فإن مالية حزب التحرير تتكون من:

أ- التبرعات التي يلتزم بها أعضاء حزب التحرير.

ب- التبرعات التي يتبرع بها الدارسون في الحلقات من غير الأعضاء.

ج- التبرعات الأخرى التي يجيزها الشرع، ويقرر الأمير قبولها على أن لا تكون من دول أو هيئات سياسية محلية كانت أو دولية.

وقد شُبِّهت تبرعات أعضاء حزب التحرير بالرسوم التي تُلزم بقية الأحزاب أعضاءها بدفعها،[٢] والحقيقة أن تبرعات حزب التحرير تختلف من حيث أن حزب التحرير لا يُلزِم شخصاً بمبلغ معين، بل كل شخص يرى المبلغ الذي يمكنه أن يلتزم به، ثُمَّ يلزم نفسه به.

وأما ما تقدم من عدِّ البعض بيع كتب الحزب سواء أكان للأعضاء أم للناس، أحد مصادر التمويل، فهو أمر غير صحيح؛ لأن عدّها من مصادر التمويل يعني أن الحزب يستفيد منها في توفير الأموال، بينما هي في الواقع أما أن تسد كلفتها أو لا تسد، ناهيك أن حزب التحرير لا يقوم بطبع كتبه لغرض تحصيل الأموال منها ببيعها، وإنما لغرض نشر أفكاره، ولكن قد يأخذ كلفتها من أعضائه؛ لذا فالتمويل الحقيقي للحزب هو التبرعات فقط.[٣]

ويذكر الأستاذ غانم عبده أنّ بعض التجار ممن كانوا يرفضون دعوة الشيخ تقي الدين النبهاني حين يدعوهم للإنضمام للحزب يحاولون جبر رفضهم بأن يعرضوا على الشيخ شيئاً من أموالهم دعما للحزب، فيرفض الشيخ ويقول لهم: نحن نريدكم انتم لا أموالكم.[٤]

هذا وقد منع حزب التحرير أعضاءه من قبول الهدايا والهبات من الدول محلية كانت أو أجنبية، أو من تكتلات، أو من جمعيات، إذا كانت تقدم إليهم بوصفهم من الحزب، أو بوصفهم مسؤولين في الحزب؛ لأنّ هذه الهدايا لا تكون إلا لمصلحة تُتوخى من وراء هذه الهدية.[٥]

---

[1] **ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٨٦. والحركات الإسلامية في الأردن، د. موسى زيد الكيلاني، ب.ت، ص:١٠٠.**

[2] **ينظر: الحركات الإسلامية في الأردن، ص: ١٠٠.**

[3] **ينظر: القانون الإداري، ص: ١٢. وحزب التحرير الإسلامي، ص: ٢٨. ومقابلة مع عزام عبد الله، بغداد، ١٠ محرم ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥/٢/١٩م. ومقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي، بغداد، ٢٣ ربيع الأول ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥/٥/٢م.**

[4] **ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٨٤. (مقابلة مع الأستاذ غانم عبده). وذكر هذا الموضوع أيضا المحامي محمد عبيد البياتي إذ قال: " وهناك أناس أشراف وطيبون، ولسبب أو آخر لا ينتمون إلى الحزب، ويعرضون علينا الأموال، لكننا لا نقبل ذلك؛ لأن الحزب مورده من تبرعات أعضائه فقط ". (مقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي).**

[5] **ينظر: الملف الإداري، ص: ٧٨.**

المطلب الثاني: أبرز الشخصيات في حزب التحرير:

كثيرة هي الشخصيات المتميزة التي ضمها حزب التحرير، وكان عدد غير قليل منهم على مستوىً عالٍ من الثقافة والتحصيل العلمي وفي مختلف الاختصاصات، ومن مختلف أقطار العالم الإسلامي والعالم عموماً، ومن غير الممكن للباحث أن يتناول هذه الشخصيات كلها؛ لأنها ستأخذ حيزاً واسعاً، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّ نهج الحزب في عدم التركيز على الأشخاص واعتماد الفكر أساساً لربط الأعضاء جعله يبتعد عن إبراز الناحية الفردية في أعضائه؛ لذا فإنّ الباحث سيقتصر على تناول شخصية الشيخ تقي الدين النبهاني، وبشيء من التفصيل؛ ذلك أنّه صاحب فكرة تأسيس حزب التحرير، ولما له مِن أثر كبير في تحديد الأسس التي قام عليها الحزب منذ تأسيسه حتى يومنا هذا، فضلاً عن إعطاء نبذة مختصرة عن الشيخ احمد الداعور، والشيخ عبد القديم زلّوم، والشيخ عطا خليل الأمير الحالي لحزب التحرير.

أولاً: الشيخ تقي الدين النبهاني (مؤسس حزب التحرير):

١- اسم الشيخ تقي الدين النبهاني ونسبه:

هو أبو إبراهيم تقي الدين محمد بن إبراهيم بن مصطفى بن إسماعيل بن يوسف بن إسماعيل بن حسن بن محمد بن ناصر الدين النبهاني.[١]

أما نسبه فإنّ أسرة النبهاني التي ينتسب إليها من الأسر العريقة، التي كانت تعيش في قرية (إجزم) الواقعة جنوب مدينة حيفا والتي على أنقاضها أقيمت مستعمرة (كيرال مهرال) سنة ١٩٤٩م، وهي أسرة كريمة ذات مكانة علمية ودينية مرموقة يعود نسبها إلى عشيرة النبهانيين من قبيلة الحناجرة في بئر السبع، وبنو نبهان بطن من بني سماك من سلائل لخم المنتشرين في الديار الفلسطينية، ولخم هو مالك بن عدي، وهم ذوو شعوب وقبائل كثيرة، وكانت لخم قبل الإسلام منتشرة في الشام والعراق وباديتهما وفي مواقع متعددة من فلسطين، وفي أواخر القرن الثاني للميلاد نزلت فرقة من بني لخم جنوبي فلسطين، ومن أعظم مفاخرها أن تميماً الداري الصحابي المشهور منها.[٢]

٢- مولد الشيخ تقي الدين النبهاني ونشأته:

وُلد الشيخ تقي الدين النبهاني في قرية اجزم سنة ١٩٠٩م أو ١٩١٠م، ونشأ في بيت علم ودين، حيث كان والده الشيخ إبراهيم النبهاني شيخاً متفقهاً في الدين، يعمل مدرساً للعلوم الشرعية في وزارة المعارف الفلسطينية، وكانت والدته على قدر من الإلمام ببعض الأمور الشرعية التي اكتسبتها من والدها الشيخ

---

[1] ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٠. نشرة بعنوان : (إعلان لجميع الشباب)، حزب التحرير، ١١ صفر ١٤٢٣هـ- ١٣ نيسان ٢٠٠٣م.

[2] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٣٥، نقلاً عن كتاب القبائل العربية وسلائلها في بلادنا فلسطين، لمصطفى مراد الدباغ، ص: ١٣٤- ١٣٥، ١٤٩.

يوسف النبهاني،[*] الذي يعد أحد العلماء البارزين في الدولة العثمانية، ناهيك عن الرعاية والمراقبة المباشرة التي أولاها إياه جده لأمه الشيخ يوسف بن إسماعيل النبهاني.

لقد كان لهذه النشأة الدينية التي أنشئ عليها الشيخ تقي الدين الأثر البالغ في تكوين شخصيته وتوجيهه الوجهة الدينية، فحفظ القرآن عن ظهر قلب قبل أن يدخل عامه الثالث عشر، وتأثر بوعي جده الشيخ يوسف، وأفاد من علمه الغزير، وألمَّ بالقضايا السياسية المهمة التي كان لجده دراية بها، كما أفاد الشيخ تقي الدين النبهاني من حضور المجالس والمناظرات الفقهية التي كان يعقدها جده الشيخ يوسف النبهاني، وبخاصة مناظراته للمفتونين بالحضارة الغربية، وقد لفت نبوغه ونباهته نظر جده، وذلك عندما كان يشارك في مجالس العلم، فاهتم به اهتماماً كبيراً.[1]

٣- علم الشيخ تقي الدين النبهاني ودراسته:

تلقى الشيخ تقي الدين مبادئ العلوم الشرعية على يد والده وجده، فحفظ القرآن الكريم وهو دون سنّ البلوغ، إلى جانب دراسته في المدارس النظامية الحكومية، حيث درس فيها الابتدائية، وذلك في مدرسة قرية إجزم، ثم انتقل إلى مدرسة عكا لمتابعة دراسته الثانوية، ولم يكمل الثانوية النظامية في عكا، وإنّما سافر إلى القاهرة بغية الالتحاق بالأزهر الشريف تحقيقاً لرغبة جده الشيخ يوسف النبهاني الذي أقنع والده بضرورة إرساله إلى الأزهر لمواصلة تعليمه الشرعي، فالتحق الشيخ تقي الدين بالثانوية الأزهرية عام ١٩٢٨م، واجتازها بتفوق في العام نفسه، فنال شهادة الغرباء، والتحق على إثرها بكلية دار العلوم والتي كانت آنذاك تتبع الأزهر، وإلى جانب ذلك كان يحضر حلقات علمية في الأزهر الشريف على شيوخ أرشده إليهم جده من أمثال: الشيخ محمد الخضر حسين، حيث كان نظام الدراسة القديم في الأزهر يسمح بذلك، فيختار الوافد إلى الأزهر بعض الشيوخ ويحضر عليهم حلقات في اللغة والعلوم الشرعية من فقه وأصول وحديث وتفسير وتوحيد (علم كلام)، وما إلى ذلك، فتخرج الشيخ تقي الدين النبهاني في كلية دار العلوم سنة ١٩٣٢م، وفي العام نفسه تخرج في الأزهر وفق النظام القديم، وعلى الرغم من جمع الشيخ تقي الدين النبهاني بين النظام الأزهري القديم، وبين دار العلوم فإنه أظهر تفوقاً وتمايزاً في جده

---

[*] **الشيخ يوسف النبهاني (١٢٦٥هـ-١٣٥٠هـ) / (١٨٤٩م-١٩٣٢م):**
هو الشيخ يوسف بن إسماعيل بن يوسف بن إسماعيل بن حسن بن محمد النبهاني، الشافعي (أبو المحاسن) ، شاعر، أديب، صوفي، من رجال القضاء، نسبته إلى (بني نبهان) من عرب البادية بفلسطين، استوطنوا قرية (إجزم) ـ بصيغة الأمر ـ التابعة لحيفا في شمالي فلسطين. وبها ولد ونشأ. وتعلم بالأزهر بمصر (سنة ١٢٨٣ ـ ١٢٨٩ هـ)، وتولى القضاء في قصبة جنين، وذهب إلى القسطنطينية، فعمل في تحرير جريدة (الجوائب) وتصحيح ما يُطبع في مطبعتها. وعين قاضيا بكوي سنجق من أعمال ولاية الموصل، ورجع إلى بلاد الشام (١٢٦٩هـ) فتنقل في أعمال القضاء إلى أن كان رئيساً لمحكمة الحقوق ببيروت (١٣٠٥هـ) وأقام بها زيادة على العشرين سنة. ثمَّ سافر إلى المدينة مجاوراً، وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى، فعاد إلى مسقط رأسه إجزم، وتوفي بها في ٢٩ رمضان. لقد ترك الشيخ يوسف النبهاني ثروة علمية كبيرة، فكتب في التصوف والأدب والحديث والتاريخ والتفسير، يوجد له حوالي سبعة وستون كتاباً في دار الكتب المصرية، وقد ألف معظمها خلال إقامته في بيروت، منها ثمانية وأربعون كتاباً مطبوعاً، طبع أكثرها في بيروت والقاهرة. (ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة ١٥، ٢٠٠٢م، ج٨، ص: ٢١٨. ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي ومكتبة المثنى، بيروت، ب.ت، ج ٣١، ص: ٢٧٥).
ومن خلال مقارنة الباحث نسب الشيخ تقي الدين النبهاني، مع نسب جده لأمه يوسف النبهاني، نلاحظ أن أبوي الشيخ تقي الدين النبهاني، هما أولاد عم.

[1] **ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص:١٤٠، ١٤١، ١٤٤. وحزب التحرير الإسلامي، ص: ٤٦. والشيخ تقي الدين النبهاني فكراً وكفاحاً، محاضرة ألقاها الأستاذ بكر سالم الخوالدة رئيس اللجنة الثقافية لحزب التحرير في مجمع النقابات المهنية في عمان، ١٩٩٢/٨/٥م، ص: ٨.**

واجتهاده، ولفت أنظار أقرانه ومعلميه لما عرف عنه من عمق في الفكر ورجاحة في الرأي وقوة الحجة في المناقشات والمناظرات الفكرية التي كانت تعج بها معاهد العلم آنذاك في القاهرة وغيرها من بلاد المسلمين كما عرف عنه تميزه بالجدية والاجتهاد والحرص على استثمار وقته في التحصيل العلمي والدرس.[١]

٤- الشهادات التي نالها الشيخ تقي الدين النبهاني:

نال الشيخ تقي الدين النبهاني عدة شهادات، هي: شهادة الغرباء من الثانوية الأزهرية، ودبلوم في اللغة العربية وآدابها من كلية دار العلوم في القاهرة، وحصل من المعهد العالي للقضاء الشرعي التابع للأزهر على إجازة في القضاء، وتخرج من الأزهر عام ١٩٣٢م حاصلاً على الشهادة العالمية في الشريعة.[٢]

٥- من خصال الشيخ تقي الدين النبهاني وصفاته:

يذكر الأستاذ زهير كحالة ــ الذي عمل مديراً إدارياً للكلية العلمية الإسلامية وكان ملازماً للشيخ تقي الدين النبهاني منذ أن وطأت قدماه أرض الكلية ــ في وصفه بأنه: " كان رجلاً نزيهاً، شريفاً ونظيفاً، مخلصاً متفجر الطاقة، متحرقاً ومتألماً لما أصاب الأمة من جرّاء زرع الكيان الإسرائيلي في قلبها، وكان ربعة، متين البنية، جمُّ النشاط، حاد المزاج بارعاً في الجدل، مفحم الحجة، متصلباً فيما يؤمن به أنه الحق، وكان ذا لحية متوسطة يخالطها الشيب، محافظاً على ارتداء زيّ العلماء: الجبة والقفطان والعمامة، ذا شخصية قوية، مؤثراً حين يتحدث مقنعاً حين يحاجج، يكره بعثرة الجهود، والانكفاء على الذات، والانعزالية عن مصالح الأمة، ويكره أن ينشغل المرء بأمور حياته الشخصية، ولا يعمل لخير الأمة، ...، وكان يأخذ على علماء الشام إغراقهم في العواطف الدينية، وعدم تحركهم في دائرة النشاط السياسي الإسلامي ".[٣]

وفي مجال عمله في التدريس يقول الأستاذ زهير كحالة: " قام الشيخ تقي الدين النبهاني بتدريس مادة الثقافة الإسلامية للصفوف الثانوية الثلاث باعتبارها مرحلة النمو الحساسة التي تتشكل فيها أفكار الطالب، فقام بعمله خير قيام، وكان يعمل ليل نهار بدأب عجيب إلى أن استقال من التدريس في الكلية في نهاية عام ١٩٥٢م، ولقد أثمر تدريسه في طلابه فتعلقوا بمبحث الثقافة الإسلامية التي ولدت عندهم استعدادات لمناقشة أية أفكار غريبة دخيلة على الإسلام كما أسست لديهم قاعدة فكرية يستطيعون بها تمثل التعاليم الإسلامية وحملها إلى العالم ".[٤]

---

[1] ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤١، ١٤٢. والشيخ تقي الدين النبهاني فكراً وكفاحاً، ص: ١٩. وحزب التحرير الإسلامي، ص: ٤٧.

[2] ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤١، ١٤٢. وحزب التحرير الإسلامي، ص: ٤٧،١٢٦،١٢٧.

[3] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص:٥١. وقد علق الشيخ عبد العزيز الخياط على ما ذكره زهير كحالة فيما يتعلق بلباس الشيخ قائلاً: " ... والحقيقة أنه - الشيخ تقي الدين النبهاني - كان يلبس الجبة فوق الصدرية والبنطال ولم أره يلبس القفطان، وربما كان ذلك في صغره ". ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ١٢. ولا يخفى إن ذلك أمر محتمل فقد يكون زهير كحالة رآه بتلك الحال، أما الخياط فرآه بالحال الأخرى.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص: ٥٠، ٥١.

كما يصفه احد أصدقائه في المدة التي استقر فيها الشيخ في لبنان قائلاً: " كان تقياً نبيهاً كاسمه، وعفيفاً في بصره ولسانه، ولم أسمع منه يوماً أن شتم أو ذم أو حقّر أحداً من المسلمين بخاصة دعاة الإسلام على اختلاف اجتهاداتهم ".[١]

٦- المجالات التي عمل بها الشيخ والوظائف التي شغلها:

إنحصر مجال عمل الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله تعالى بين التعليم والقضاء، وشغل العديد من الوظائف في المجالين كليهما، يقول الأستاذ إحسان سمارة: " رجع الشيخ تقي الدين النبهاني إلى فلسطين عقب إنهاء دراسته ليعمل في وزارة المعارف الفلسطينية،[٢] مدرساً للعلوم الشرعية في مدارس حيفا الثانوية النظامية، إلى جانب تدريسه في المدرسة الإسلامية بحيفا، وقد تنقل في أكثر من مدينة وأكثر من مدرسة منذ سنة ١٩٣٢م، وحتى سنة ١٩٣٨م، حيث قدم طلباً للمحاكم الشرعية؛ لأنه كان يفضل العمل في مجال القضاء وذلك لأنه يرى أن التأثير الغربي الاستعماري في التعليم أكثر منه في القضاء لاسيما الشرعي منه، وفي هذا الصدد يقول الشيخ تقي الدين النبهاني: " ... أما الفئة المثقفة فإن الاستعمار في مدارسه التبشيرية قبل الاحتلال، وفي المدارس كلها قبل الاحتلال قد وضع بنفسه مناهج التعليم والثقافة على أساس فلسفته هو، وحضارته... ومفاهيمه الخاصة عن الحياة، ثم جعل الشخصية الغربية الأساس الذي تنتزع منه الثقافة... كما جعل تاريخ الغرب ونهضته المصدر الأصلي لما نحشوا به عقولنا ... "؛[٣] لهذا فإن الشيخ تقي الدين النبهاني آثر الابتعاد عن المجال التعليمي في وزارة المعارف، وراح يفتش عن عمل آخر يقل فيه النفوذ الغربي فما وجد أفضل من المحاكم الشرعية التي كان يرى فيها أنها تطبق الأحكام الشرعية، فيقول النبهاني: "... أما النظام الاجتماعي الذي يعين علاقة المرأة بالرجل، وما يترتب على هذه العلاقة أي الأحوال الشخصية، فإنها لا تزال تُطبق الشريعة الإسلامية حتى الآن رغم وجود الاستعمار ووجود حكم الكفر، ولم يطبق غيرها مطلقاً حتى الآن...".[٤] وعليه فإن النبهاني حرص على العمل في مجال المحاكم الشرعية،[٥] التي كان يعمل فيها العديد من زملائه الذين درسوا معه في الأزهر الشريف وبمساعدتهم تم تعيينه كاتباً في محكمة بيسان، ثم نقل إلى طبريا، غير أن طموح النبهاني وتطلعه إلى القضاء دفعاه أن يتقدم إلى المجلس الإسلامي الأعلى بمذكرة يطلب فيها إنصافه وإعطاءه حقه، حيث يرى في نفسه الكفاءة لتولي منصب القضاء، ولما نظر المسؤولون في طلبه قرروا نقله إلى حيفا بوظيفة

---

[1] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ١١١، ١١٢.

[2] ذكر الشيخ عبد العزيز الخياط أن الشيخ تقي الدين عمل مدرساً للعلوم الشرعية في دائرة المعارف الفلسطينية وليس وزارة المعارف الفلسطينية. ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ١١.

[3] الدولة الإسلامية، ص: ١٩٩.

[4] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٤٦.

[5] يتحدث الشيخ عبد العزيز الخياط عن هذا الأمر فيقول: " تعليل تفضيل العمل في المحاكم الشرعية على العمل في وزارة المعارف لدى الشيخ تقي الدين غير صحيح، إذ أن معرفتي بالشيخ تدل على خلاف هذا وكثيراً ما كان يحث الشباب على التدريس والعمل بالتعليم ليتمكن المعلمون من غرس الأفكار الإسلامية في عقول الشباب ونفوسهم، ومحاربة الاغتراب في المناهج والكتب المدرسية. وفي رأيي أنه اختار العمل بالمحاكم الشرعية لأنها كانت متطلع المتخرجين من الأزهر في ذلك الوقت من حيث الراتب والاستقلال عن سيطرة حكومة الانتداب في فلسطين ". ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ١١. ويؤيد كلام الخياط تركز اهتمام الحزب على الطلاب وأن معظم أعضائه من المدرسين الذين استثمروا مواقعهم لإيصال أفكار الحزب إلى طلابهم. ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص:٦٢.

رئيس كتاب (باش كاتب) في المحكمة الشرعية بحيفا، ثم عين في سنة ١٩٤٠م بوظيفة (مشاور) أي مساعد قاضي، وبقي في تلك الوظيفة حتى سنة ١٩٤٥م، حيث نقل قاضياً لمحكمة الرملة وبقي فيها حتى سنة ١٩٤٨م، وبعدها خرج من الرملة إلى الشام على أثر احتلال فلسطين من قبل اليهود، وفي العام نفسه أرسل إليه صديقه الأستاذ أنور الخطيب برسالة يطلب منه فيها الرجوع إلى فلسطين ليعينه قاضياً لمحكمة القدس الشرعية، فاستجاب النبهاني وعُين قاضياً لمحكمة القدس الشرعية سنة ١٩٤٨م، ثم اختاره مدير المحاكم الشرعية ورئيس محكمة الاستئناف آنذاك سماحة الأستاذ عبد الحميد السائح عضواً في محكمة الاستئناف، وبقي في هذا المنصب حتى سنة ١٩٥٠م، حيث قدم استقالته إثر ترشيح نفسه في المجلس النيابي "، وفي١/١٠/١٩٥١م قَدِم الشيخ تقي الدين النبهاني إلى عمّان فعمل مدرساً في الكلية العلمية الإسلامية، واختير رحمه الله لتدريس مادة (الثقافة الإسلامية) لطلبة المرحلة الثانوية في الكلية المذكورة، واستمر فيها حتى بداية سنة ١٩٥٣م، حيث تفرغ للحزب الذي أنشأه ما بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٣م.[1]

٧- إنشاء حزب التحرير:

لعل الحدث الأبرز في حياة الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله تعالى هو إنشاؤه حزب التحرير، ولا نريد هنا أن نتكلم عن مراحل تكوين حزب التحرير فقد أفردنا لذلك مبحثاً من هذا الفصل، ولكن نريد الحديث عن المقومات التي اجتمعت لدى الشيخ تقي الدين النبهاني، ليضمن له مكاناً مرموقاً في تاريخ الدعاة الذين عملوا لإقامة هذا الدين، وذلك بإنشائه حزب التحرير الذي ما يزال قائماً إلى يومنا هذا، وعلى الأسس نفسها التي وضعها رحمه الله تعالى، ومن هذه المقومات:

أ- البيئة الدينية التي ولد فيها ونشأ، فقد لاحظنا كيف أنه أُشرب الدين وحبه منذ نعومة أظفاره على يد والده الشيخ إبراهيم النبهاني، وأمه، وجده لأمه الشيخ يوسف النبهاني، ما كان له الأثر الكبير في رسم الطريق الذي اختطه الشيخ تقي الدين النبهاني فيما بعد.

ب- المكانة العلمية والسياسية التي تمتع بها الشيخ يوسف النبهاني، كان لها الأثر الكبير في تنامي الوعي السياسي عند الشيخ تقي الدين النبهاني وفي وقت مبكر، ثم ما لبث أن أصبح في مصاف السياسيين المحنكين، بل يقول الأستاذ إحسان سمارة: " وخلاصة القول إن حياته السياسية كانت من ابرز سماته، حتى غدا وكأنه هو حزب التحرير؛ لما عرف عنه من قدرة فائقة على التحليل السياسي الذي كان يتمثل في قوة النشرات السياسية التي كان يصدرها الحزب، كما وانه كان يتمتع رحمه الله بسعة الإطلاع على الأحداث السياسية، والدقة في فهمها إلى جانب الوعي التام على الأوضاع والأفكار السياسية، والمطلع على نشرات الحزب السياسية، والكتب السياسية التي أصدرها رحمه الله، والخطوط السياسية العريضة التي كان يصدرها لتثقيف شباب حزب التحرير سياسياً، يدرك المقدرة السياسية الهائلة التي كان يتمتع بها الشيخ تقي الدين النبهاني ".[2]

---

[1] ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٢- ١٤٤. وحزب التحرير الإسلامي، ص: ٥٠.
[2] ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٨، ١٤٩.

ج– لقد شهد الشيخ تقي الدين النبهاني كارثة سقوط الخلافة، والنكبات التي حلّت بالأمة، ومزّقت جسدها، وتكالب الإستعمار عليها، واحتلال فلسطين عام ١٩٤٨م من قبل عصابات اليهود، ونجاح الغزو الفكري والحضاري، وموقف علماء المسلمين الذين واجهوا هذا الغزو الخطير بلغة المدافع عن الإسلام، والمؤوّل لنصوصه، ممّا أسهم في تمكين الفكر الغربي وزعزعة ثقة الأمة بالإسلام كنظام حياة، فكان رحمه الله في أثناء دراسته في الأزهر سائلاً ومناقشاً وباحثاً عن سبب الحال التي آل إليها المسلمون، والطريقة الصحيحة لتغيير هذا الواقع الفاسد وإعادة ذلك الصرح الشامخ الذي هدمه الكفار.[١]

د– دراسة الشيخ تقي الدين النبهاني وعلمه الذي تلقاه على يد والده وجده، ثمَّ ما جمعه من العلوم خلال دراسته الأزهرية بنظاميها القديم والجديد، ما هيأ للشيخ رحمه الله تعالى فرصة الإطلاع ودراسة العديد من الحركات القديمة، فضلاً عن الحركات الحديثة التي حاولت الإصلاح، الأمر الذي مكنه فيما بعد من وضع الخطوط الرئيسية للتكتل الذي يعمل لإنهاض الأمة.

هـ استطاع الشيخ تقي الدين النبهاني من خلال دراسته في الأزهر، والعمل في مجالي التعليم والقضاء من التعرف على شريحة واسعة من العلماء والمفكرين والسياسيين، تشكلت منها القاعدة الأولى للحزب الذي أقامه.

فاجتمعت هذه الأمور لدى الشيخ تقي الدين النبهاني، وكانت النتيجة أن ترك لنا الشيخ رحمه الله تعـالى، " حزباً شامخاً قوياً واسع الانتشار، وجعل هذا الحزب قوة إسلامية هائلة يُحْسَب لها حساب عند المفكرين والسياسيين على الصعيد المحلي والعالمي رغم أنه من الأحزاب المحظورة في كل بلاد العالم ".[٢]

٨– مؤلفات الشيخ تقي الدين النبهاني:

خلف الشيخ تقي الدين النبهاني من الكتب المهمة ما يعد ثروة فكرية هائلة تدل على أنه كان شخصية فائقة الفكر والإحساس، وأنه كان يكتب كل أفكار الحزب ومفاهيمه سواءً أكانت من الأحكام الشرعية، أم من الشؤون الفكرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى القول بأن حزب التحرير هو تقي الدين النبهاني.

يغلب على مؤلفات الشيخ تقي الدين النبهاني أنها كتب تنظيرية، تنظيمية، أو كتب يراد منها الدعوة إلى استئناف الحياة الإسلامية بإقامة الدولة الإسلامية،[٣] وقد وصفها الأستاذ داود حمدان بأدق وصف فقال: " إنما هي كتب دعوة ترمي إلى إنهاض المسلمين باستئناف الحياة الإسلامية، وحمل الدعوة الإسلامية ".[٤]

كلّ ذلك جعل كتب النبهاني تمتاز بشمولها واستيعابها لمجالات الحياة ومشكلات الإنسان فيها، سواء أكانت فردية خاصة أم سياسية ودستورية واجتماعية واقتصادية عامة؛ لأن هذه الكتابات أُلِّفت لتكون دليلاً

---

[1] **ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٤. والشيخ تقي الدين النبهاني فكراً وكفاحاً، ص: ٨.**
[2] **ينظر مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٨. وحزب التحرير الإسلامي، ص: ١١٣.**
[3] **ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٩.**
[4] **ينظر: الدولة الإسلامية، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، المطبعة العربية، الطبعة الثالثة، ب.ت، ص: ٦.**

فكرياً وسياسياً لحزب التحرير الذي كان الشيخ تقي الدين موتوراً له، ولكثرة المجالات التي ألف فيها الشيخ تقي الدين، فإن نتاجه الفكري زاد عن ثلاثين كتاباً، هذا فضلاً عن المذكرات السياسية التي عالج فيها قضايا سياسية وتنظيمية مهمة، والعديد من النشرات والبيانات الفكرية والسياسية المهمة، ويمتاز نتاج النبهاني الفكري السياسي بالوعي والدقة، والبلورة، والمنهجية الخاصة التي أبرز الإسلام من خلالها كنظرية مبدئية متكاملة مستنبطة من الأدلة الشرعية في الكتاب والسنة، ويُعدُّ نتاج الشيخ تقي الدين النبهاني الفكري أول جهد يقدمه مفكر مسلم في هذا العصر على هذا النحو.[1]

أ- أبرز مؤلفات الشيخ تقي الدين النبهاني:

أبرز مؤلفات الشيخ تقي الدين النبهاني التي ضمنها أفكاره واجتهاداته، هي:

١- نظام الإسلام. ٢- التكتل الحزبي. ٣- مفاهيم حزب التحرير. ٤- النظام الاقتصادي في الإسلام. ٤- النظام الاجتماعي في الإسلام. ٥- نظام الحكم في الإسلام. ٦- الدستور. ٧- مقدمة الدستور. ٨- الدولة الإسلامية. ٩- الشخصية الإسلامية ثلاثة أجزاء. ١٠- مفاهيم سياسية لحزب التحرير. ١١- نظرات سياسية. ١٢- نداء حار. ١٣- الخلافة. ١٤- التفكير. ١٥- الكرّاسة. ١٦- سرعة البديهة. ١٧- نقطة الانطلاق. دخول المجتمع. ١٨- إنقاذ فلسطين. ١٩- رسالة العرب. ٢٠- تسلح مصر. ٢١- الاتفاقيات الثنائية المصرية السورية واليمنية. ٢٢- حل قضية فلسطين على الطريقة الأمريكية والإنكليزية. ٢٣- نظرية الفراغ السياسي حول مشروع إيزنهاور. ٢٤- السياسة الاقتصادية المُثلى. ٢٥- نقض الاشتراكية الماركسية. ٢٦- كيف هدمت الخلافة. ٢٧- نظام العقوبات. ٢٨- أحكام الصلاة. ٢٩- أحكام البيِّنات. ٣٠- الفكر الإسلامي. ٣١- نقض القانون المدني.* هذا فضلاً عن آلاف النشرات الفكرية، والسياسية، والاقتصادية.[2]

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، إن عدداً من هذه الكتب قد صدر بأسماء أعضاء في الحزب ليتسنى نشرها، بعد أن صدر حظر قانوني لتداول كتبه ونشرها، ومن هذه الكتب: نقض القانون المدني، وأحكام الصلاة، والفكر الإسلامي، والسياسة الاقتصادية المُثلى، ونقض الاشتراكية الماركسية، وكيف هدمت الخلافة، وأحكام البيِّنات، ونظام العقوبات.[3]

---

[1] ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٥٠.

* كتاب نقض القانون المدني: هو كلمة ألقاها الشيخ احمد الداعور، عندما كان نائباً في مجلس النواب الأردني ناقش فيها القانون المدني عام ١٩٥٥/١٣٧٤. وكان الشيخ الداعور ينتظر وثيقة نقض الدستور من الشيخ تقي الدين ولكن بحكم إقامته الجبرية ومراقبة بيته من المخابرات الأردنية لم يستطع الشيخ تقي الدين إرسال الوثيقة له فكان لنباهة النبهاني أن أرسل الوثيقة مع فراش البرلمان وعندما جلس البرلمان لإعلان الثقة، وجد الشيخ الداعور نقض الدستور على كرسيّه فنقضه وبين حكم الله تعالى فيه. ينظر: سلسلة أفكار يجب أن تصحح (٣)، الانتخابات بين الإسلام والديمقراطية، إصدار اللجنة الثقافية حزب التحرير - ولاية العراق، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص: ٢٤.

[2] ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٥٠، ١٥١. وأثر الجماعات الإسلامية الميداني خلال القرن العشرين، ص: ٢٣٣. وحزب التحرير الإسلامي، ص: ٩٩ - ١٠١. وحزب التحرير، منشورات حزب التحرير، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص: ١٧، ١٨. الملف الإداري، ص: ٨٢ وما بعدها.

[3] ينظر مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٥٠، ١٥١. وحزب التحرير الإسلامي، ص: ٩٩.

ب- مناقشة نسبة مؤلفات الشيخ تقي الدين النبهاني:

لمّا كانت أغلب كتب الشيخ تقي الدين النبهاني هي كتب لحزب التحرير، كان لابد من معرفة علاقة أعضاء حزب التحرير الآخرين بهذا الإرث الثقافي، بمعنى: هل هذه الكتب من تأليف النبهاني وحده أو اشترك معه بقية الأعضاء ؟.

ذكر عوني جدوع في كتابه: (حزب التحرير الإسلامي)، أن الشيخ تقي الدين النبهاني كان يكتب كل أفكار الحزب ومفاهيمه سواءً أكانت من الأحكام الشرعية، أو من الشؤون الفكرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ثمَّ ذكر أنّ الشيخ تقي الدين النبهاني كان يشرك معه حزبه في تأليف كتبه، حيث كان يكتب مسودة الكتاب ويضع خطوطه العريضة ثم يُعرض على كبار مفكري الحزب الذين يبدون ملاحظاتهم حوله حتى يتبلور بصورته النهائية التي يطبع عليها، لكن هذا الكلام لا يفهم منه ما ذهب إليه في مكان آخر من كتابه، حيث ذكر أن هناك شخصيات ساهمت في وضع مسودات كتب الشيخ تقي الدين النبهاني.[1]

والذي يبدو للباحث أن هذا الإرتباك قد حصل لعوني جدوع بسبب كلام الشيخ الدكتور عبد العزيز الخياط ، فإنّه عندما تحدث عن مؤلفات الشيخ تقي الدين النبهاني قال: " إن كتاب الشخصية كان معظمه مما كتبته مذكرات للشيخ تقي الدين، وكان يجري قلمه في بعض التصحيحات عليها، كما كنت أُناقشه في بعض الأفكار ونصحح بعضها وكان يمليها على طلبة الكلية العلمية الإسلامية وشرحها لهم، وما زالت بعض مسودات هذه المذكرات محفوظة عندي وعليها بعض التصحيحات بخط الشيخ رحمه الله "،[2] وكذلك عندما تحدث الشيخ الدكتور عبد العزيز الخياط عن مؤلفات الحزب قال: " ما يتعلق بمؤلفات الحزب التي كانت تحمل اسم الشيخ تقي الدين النبهاني، أقرر حقيقتين لابد من بيانيهما:

أولاً: اضطر الحزب أن يصدر كتبه باسم الشيخ تقي الدين النبهاني؛ لأن الحزب كان عمله سرياً ويخشى لو صدرت هذه المؤلفات باسم الحزب أن تصادر فوراً، لكن صدورها باسم الشيخ يحول في كثير من الأحيان بينها وبين المصادرة.

ثانياً: إن الكتب كانت من تأليف الشيخ ومن أعضاء من علماء الحزب، ثمّ تدرس من قبل الشيخ تقي الدين ومجموعات من العلماء حتى تتبلور بالشكل النهائي الذي يتفق عليه، وتصدر بعد ذلك باسم الشيخ تقي الدين النبهاني أو بأسماء آخرين وربما كانت أسماء وهمية، وما ذكره الدكتور همام سعيد أنها مؤلفات الشيخ وحده فهو غير صحيح، وكما ذكرت سابقاً ما زالت عندي مسودات بعض الكتب التي ألفتها للحزب

وقد صدر كتاب أحكام الصلاة باسم علي الراغب الأستاذ بالأزهر، وكتاب الفكر الإسلامي باسم محمد محمد إسماعيل الأستاذ المساعد بالجامعة المصرية، وكتاب السياسة الاقتصادية المُثلى، نظام العقوبات صدرا باسم المحامي عبد الرحمن المالكي، وصدر نقض الاشتراكية الماركسية باسم غانم عبده، وكيف هدمت الخلافة باسم الشيخ عبد القديم زلّوم، أما نقض القانون المدني وأحكام البيّنات فقد صدرا باسم الشيخ احمد الداعور.

[1] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٩٨، ٩٩، ١٣٩.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص: ١٢.

ككتاب الشخصية الإسلامية، حين كـــان الشيخ تقي الدين النبهاني يدرس في الكلية العلمية الإسلامية بعمان ".[1]

وللباحث على كلام الشيخ الخياط بعض الملاحظات:

١- قوله: " اضطر الحزب أن يصدر كتبه باسم الشيخ تقي الدين النبهاني؛ لأن الحزب كان عمله سرياً ويخشى لو صدرت هذه المؤلفات باسم الحزب ... " ، فوصف عمل الحزب بأنه كان سرياً وهذا بخلاف ما ذكره هو حيث قال: " والواقع أن عمله ــ أي الحزب ــ كان علنياً لا سرياً في الدعوة والحلقات والنقاش على الرغم من عدم الترخيص له بالعمل الحزبي ".[2]

٢- لقد عزا الشيخ الخياط صدور كتب الحزب باسم الشيخ تقي الدين النبهاني، خشية أن تصادر، والواقع أن حزب التحرير كان وما يزال حريصاً على أن تكون إصداراته المتبناة من كتب ونشرات موقعة باسم الحزب، لتمييزها، ولكي يُعرف أن هذه الكتب وما حوته من أفكار هي لحزب التحرير، ولو عدنا إلى ما ذكر من كتب صدرت بغير اسم الشيخ تقي الدين النبهاني لوجدناها كلها كتباً غير متبناة عند حزب التحرير.[3]

٣- لاريب أن كتب الحزب بعد منعه أصبحت محظورة، لكن تقدم ما ذكره الأستاذ إحسان سمارة، من أن الشيخ تقي الدين النبهاني قد صدر حظر قانوني لتداول كتبه ونشرها، فصدرت بعض مؤلفاته بأسماء أشخاص آخرين، وذكر من هذه الإصدارات كتاب الفكر الإسلامي، وأحكام الصلاة،[4] وعندما عدت لنسخ بين يدي من هذين الكتابين وجدت أنهما قد صدرا في عام (١٣٧٧هــ/١٩٥٨م)، فليس مستبعداً أن هذا الحظر كان مصاحباً لمنع الحزب، سيما وأن الشيخ تقي الدين النبهاني هو أمير الحزب وقتذاك.

٤- وهنا أمر مهم لم يُنتبه له فقد ذكر الشيخ الخياط أنه ما يزال يحتفظ بمسودات بعض الكتب التي ألفها للحزب، وكونه قد وضع هذه المسودات لايعني بالضرورة أن الحزب اعتمدها سيما وأنه لم يذكر كتاباً واحداً من كتب الحزب قد وضع هو مسودته، سوى كتاب الشخصية، وهو بنفسه قد وصف هذا الكتاب بقوله: " إن كتاب الشخصية كان معظمه مما كتبته مذكرات للشيخ تقي الدين، وكان يجري قلمه في بعض التصحيحات عليها، كما كنت أُناقشه في بعض الأفكار ونصحح بعضها وكان يمليها على طلبة الكلية العلمية الإسلامية ويشرحها لهم، وما زالت بعض مسودات هذه المذكرات محفوظة عندي وعليها بعض التصحيحات بخط الشيخ رحمه الله ".[5] فالشيخ الخياط لم يضع مسودات هذا الكتاب بل وضع مسودة هذه المذكرات، أي أن الشيخ الخياط كان يكتب ويدون ما يطرحه الشيخ تقي الدين النبهاني.

---

[1] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٢٨.
[2] ينظر: المصدر نفسه، ص: ٢١.
[3] ينظر: الملف الإداري، ص: ٦٥، ٧٧، ٨٢ وما بعدها.
[4] ينظر: هذه الرسالة، ص: ٢٨.
[5] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ١٢.

وقد أكد زياد سلامة هذا الأمر عندما قال: " وفي عام ١٩٥٢ أصدر النبهاني كتاب الشخصية الإسلامية، وبعد عام صدر له كتاب آخر تحت نفس العنوان ويختلف في المضمون كلياً عن الكتاب الأول، ولعل الكتاب الأول الصادر عام ٥٢ هو الذي أشار إليه شيخنا الفاضل ــ يعني به الشيخ عبد العزيز الخياط ــ من إن الشيخ النبهاني كان يدرسه على طلبة الكلية العلمية الإسلامية حيث عمل الشيخ النبهاني فيها مدرساً للثقافة الإسلامية في العام الدراسي ٥١/٥٢م ".[1] قال عبد الله محمد محمود: " الصواب: أن يقول: في بعض مسودات كتبه، أو إحدى مسودات كتبه؛ لأن الدكتور ــ ويعني به عبد العزيز الخياط ــ لم يذكر إلا كتاب الشخصية الإسلامية، وقال معظمه ولم يقل كله، وهذا ليس عيباً بل هو حسنة من حسنات الشيخ النبهاني رحمه الله، حيث كان من المعروف عنه أنّه كان يعرض ما يكتبه على أعضاء الحزب وعلمائه قبل أن يثبته بشكل نهائي، ولهذا فقد خرجت أفكاره واضحة صحيحة لا لبس فيها عن قناعة تامة بكل حرف منها، بل من المعروف عنه وكما هو واضح مما ذكره الدكتور الخياط انه استمر يناقش ويبحث وينقب أكثر من عشر سنين قبل الاستقرار على إنشاء الحزب، فناقش الدكتور الخياط وناقش غيره منذ عام ١٩٤٦ ... ، وللأمانة والحقيقة التاريخية أود من الدكتور الخياط أن يوضح هل الذي وضع معظمه ــ أي الدكتور الخياط ــ هو مسودة كتاب الشخصية بأجزائه الثلاثة، أو هو كراسة اسمها الشخصية تختلف في مضمونها عن كتاب الشخصية ذي الأجزاء الثلاثة، حيث إن من المعلوم إن كتاب الشخصية ثلاثة أجزاء أولها بحث في العقيدة والفكر الإسلامي، والثاني إحكام شرعية مختلفة في كثير من قضايا الحكم والمعاملات، والثالث في أصول الفقه، والجزءان الثاني والثالث ظهرا في الستينات حيث لم يكن الدكتور الخياط في الحزب ".[2]

مما تقدم يرى الباحث أنّ الشيخ النبهاني هو الذي وضع كتب حزب التحرير، وأما مشاركة أعضاء من حزب التحرير فهي لا تعدو ما ذكره الأستاذ غانم عبده، من أن الشيخ تقي الدين النبهاني كان يُشرك معه حزبه في تأليف كتبه، حيث كان يكتب مسودة الكتاب ثم يعرضه على كبار مفكري الحزب الذين يبدون ملاحظاتهم حوله حتى يتبلور بصورته النهائية التي يطبع عليها، وهذا يقدم على قول الخياط ؛ لأن الأستاذ غانم عبده أكثر التصاقا بحزب التحرير وبقي مع الحزب حتى عام ١٩٦٥م حيث ترك العمل مع الحزب اثر خلافه مع الحزب حول بعض المسائل.[3]

---

[1] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ١٢٤.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص: ١٤٧، ١٤٨.

ومما يدل على هذا أيضاً، أن الشيخ تقي الدين النبهاني كان قد وضع كتاباً للنظام الاقتصادي في الإسلام، لكنه كان مختصراً، لم يكن يتطرق إلى تفاصيل كثيرة، فطلب منه أعضاء الحزب في حوالي عام ١٩٥٥م، أن يعيد كتابته ويتوسع فيه، لكي يتميز عما كتب في تلك الفترة. فأعاد الشيخ تأليف كتاب: (النظام الاقتصادي في الإسلام)، وقام بعض أعضاء حزب التحرير بتوزيع مسودة الكتاب على مجموعة من العلماء وأهل الاختصاص لإبداء ملاحظاتهم على الكتاب، ومنهم أحد علماء العراق كان يسكن في سوق الشيوخ في الناصرية، ومنهم أيضا د.إبراهيم عويس، رئيس قسم الاقتصاد في جامعة القاهرة وقتذاك وكان رجلا متأثرا بالفكر الغربي، والذي قام بإيصال المسودة له هو محمد عبيد البياتي خلال الفترة التي كان فيها في لبنان، وبعد أن درس الحزب الملاحظات التي تجمعت لديه، قام الحزب بطباعة الكتاب. (مقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي).

[3] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٧١.

إذن فمشاركة أعضاء من الحزب في تأليف هذه الكتب كان عبارة عن عملية مراجعة وتنقيح قبل الطباعة، ولا غرابة في ذلك فإن الذي يقرأ كتب التحرير يجد التناسق الواضح بين هذه الكتب من حيث عرض الأفكار والأحكام، ومهما يكن من أمر، فسواء أ قلنا إن هذه الكتب قد وضعت من قبل الشيخ تقي الدين النبهاني أم من قبل الأعضاء أم وضعها النبهاني بمشاركة أعضاء الحزب، فإن الباحث قد تعامل معها على أنها من كتب حزب التحرير.

٩- عقيدة الشيخ تقي الدين النبهاني ومذهبه واجتهاده:

على الرغم من أنّ الشيخ تقي الدين النبهاني كان يحذر من الطائفية، ويرى أنّ المذهب الجعفري أحد المذاهب الإسلامية التي يعتد بها، إلا أنّ الأصول التي اعتمدها سواء أ كانت في العقائد أم في الأحكام، جعلته يقترب من أهل السنة والجماعة أكثر من غيرهم، فمن حيث عقيدته نستطيع أن نرى ذلك من خلال بحثه لمواضيع العقيدة الإسلامية في كتابه الشخصية الإسلامية الجزء الأول، فبيّن رحمه الله أن أركان الإيمان ستة، هي: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر خيرهما وشرهما من الله تعالى، ونلاحظ ذلك أيضا عندما يبحث موضوع: العصمة، الوحي،[1] وغير ذلك.

أما ما يتعلق بمذهب الشيخ، فلم أجد نصاً واضحاً يبين مذهبه، لكن نستطيع القول إن الشيخ تقي الدين النبهاني شافعي المذهب، وهذا الرأي مبني على أنه تتلمذ في أول أيامه على يدي جده يوسف النبهاني وكان شافعي المذهب.[2]

تقدم أن الشيخ تقي الدين النبهاني درس في الأزهر، وجمع بين النظامين الأزهري القديم والنظام الجديد في دار العلوم، وأظهر تفوّقاً في جدّه واجتهاده، واطلّع على ما حوته مكتبة الأزهر في ذلك الوقت من مراجع لغة وأصول وفقه وغيرها، لقد مكنّه هذا الإطلاع الواسع من أنْ يقعّد قواعد خاصّة له في علم أصول الفقه بناءً على قوّة الدليل الذي ترجّح لديه، وحاكم الكثير من القواعد الشرعية مبيّناً خطأ بعضها وصحة بعضها ومصوّباً بعضها، وحدد مصادر التّشريع الإسلامي بالمصادر الأربعة: الكتاب والسُنّة وإجماع الصّحابة والقياس، التي قام الدليل القطعي على أنها مصادر شرعيّة، مُستبعداً سائر المصادر الأخرى التي لم يتوفّر دليل شرعي يقينيّ على حجّيتها؛ لأنّه يرى أنّ مصادر التشريع شأنها شأن العقيدة في لزوم توفير الدّليل اليقينيّ على إثباتها، واعتمد طريقة في الإجتهاد تقوم على تحقيق المناط وفهم الواقع أولاً، ثم دراسة النصوص الشرعية المتعلقة بهذا الواقع وتمحيصها للتأكد من أنها وردت للحكم على هذا

---

[1] **ينظر: الشخصية الإسلامية، ج١، ص: ٢٩ وما بعدها، ١٣٤ ـ ١٤٢، ٢٢٨، ٣٦٢، ٣٧٦، ٣٨٩. والشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ١٠٣ وما بعدها. والشخصية الإسلامية، الجزء الثالث، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة الثالثة (معتمدة)، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م، ص: ٢٩٩، ٣٠٧ ـ ٣١٠. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ١١٦ ـ ١٢٣. والفكر الإسلامي، محمد محمد إسماعيل، مكتبة الوعي، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م، ص: ٢٨. وأحكام الصلاة، علي الراغب، دار النهضة الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، ص: ٧٩ وما بعدها. أجوبة أسئلة، بتاريخ: ٨ / صفر/ ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١/٤/٤.**

[2] **ينظر: هذه الرسالة، هامش ص: ٢٣.**

الواقع المراد معالجته، ثم فهم معاني النصوص بحسب معطيات اللغة العربية ثم إصدار الحكم الشرعي المستفاد من هذه النصوص، وبموجب هذا النهج في الإجتهاد، أصبحت الطمأنينة قائمة على أنّ الأحكام التي استنبطتها كانت أحكاماً شرعيّة مدعمة بقوّة الدليل الشّرعي؛ لذا فقد عدَّ بعض الباحثين الشيخ تقي الدين النبهاني مجتهداً مطلقاً، كما تميزت طريقة الشيخ تقيّ الدّين النّبهانّي في الإستنباط والإجتهاد أنْ جعل الواقع محلاً للتفكير وليس مصدراً له، واخضع الواقع للمعالجة بالحكم الشرعي، وأصبح الواقع يتشكل بالإسلام ولا يتأثر الحكم الشّرعي بالواقع كما جرى لكثير من العلماء والمتأخرين الذين يلوون أعناق النصوص لتلائم الواقع، ولترضي أهواء السلاطين، ولم يكن الشيخ تقي الدين النبهاني من النوع الذي يرى رأيه حقاً وما سواه باطل، بل كان يَعدُّ رأيه صواباً يحتمل الخطأ، ورأي من خالفه خطأ يحتمل الصواب، وهذا ما جعله سمّاعاً للآراء الأخرى، دائم البحث والتمحيص فيما عنده، على الرغم من قناعته به.[1]

١٠- مكانة الشيخ تقي الدين النبهاني العلمية:

تتضح المكانة العلمية للشيخ تقي الدين النبهاني من خلال مؤلفاته التي تنوعت لتشمل كافة متطلبات الحياة التي تحتاجها الأمة في طريق النهوض واستعادة مكانتها الحقيقية بين الأمم، لقد ظهر على هذه المؤلفات التجديد الذي لم يُسبق إليه في المجالات الفكريّة والفقهيّة والسّياسيّة؛ لذا كان نتاجه الفكري أول جهد يقدمه مفكر مسلم في هذا العصر على هذا النحو، فكان رحمه الله تعالى بحق علماً من أعلام الفكر والسياسة في القرن العشرين، ولا غرابة بعد ذلك أن نجد من يجعل الشيخ تقي الدين النبهاني في مصاف العلماء المجتهدين المجددين.[2]

يذكر الأستاذ غانم عبده ــ وهو أحد الأعضاء القدامى البارزين في حزب التحرير ــ أن سيد قطب رحمه الله في إحدى جلساته العلمية أشاد بالشيخ تقي الدين النبهاني، وهو يردُّ على شخص أخذ يتهم النبهاني ويحقر من شأنه، ومما قاله سيد في شأنه: إن هذا الشيخ ــ أي تقي الدين النبهاني ــ يصل بكتاباته إلى مرتبة علمائنا الأقدمين،[3] ووصفه أ.د. محمد بن عبد الله المسعري قائلاً: " مجدد القرن، قدوة العلماء العاملين: العالم المجاهد، والإمام الرباني أبي إبراهيم تقي الدين النبهاني، (مؤسس حزب التحرير)، الذي وضع حجر الأساس للفكر الإسلامي العصري الراقي، والتحرك المخلص الواعي، رفع الله درجته مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ".[4]

---

[1] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٦٦، ٦٧. ونظام الإسلام، ص: ٧٤، ٨٨. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ٧، ٨، ٣٦، ٤٦، ٧٠،٧١. والفكر الإسلامي، ص: ٣٧. والشيخ تقي الدين النبهاني فكراً وكفاحاً، ص:١٩، ٢٠. والنظام الاقتصادي في الإسلام، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة السادسة(معتمدة)، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص: ٥٤.ومقدمة الدستور، ص: ٤٦، ٤٧. وجواب سؤال، بتاريخ: ٨ من جمادى الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٤/ ٨/ ١٩٦٧م.

[2] ينظر: هذه الرسالة، ص: ٢٧. ومفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٩. والشيخ تقي الدين النبهاني فكراً وكفاحاً، ص: ١٢.

[3] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ١١٠.

[4] طاعة أولي الأمر حدودها وقيودها، لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، أ.د. محمد بن عبد الله المسعري، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص: ٥.

١١- وفاة الشيخ تقي الدين النبهاني:

أبى الشيخ تقي الدين النبهاني أن يعيش كاتباً يثري المكتبات، أو مؤلفاً تُدرّس مؤلفاته، أو باحثاً ينقّب عن الحقيقة ليقف عند ذلك الحد، أو ممتهناً للسّياسة، أو مدّرساً لها، بل أراد أن يعيش ويبحث ويؤلف ليرعى الأمة، وينهض بها على أساس الإسلام، ويحارب الغزو الفكري والحضاري الذي استشرى في أوساط المتعلمين ردحاً من الزمن، ويعمل على تحرير الأمة من الإستعمار الفكري والإحباط ، ومن الغزو الثقافي، وليسوس الأمة بالإسلام بعد أن يعيد ثقة الأمة بالإسلام وبمعالجاته، لقد كان رحمه الله يؤكد على أن الإلتفاف، والتكتّل لابد أن يكون حول المبدأ، لتصبح الرابطة الحزبيّة هي رابطة المبدأ لا رابطة أشخاص، وبهذا ضَمِنَ بقاء الحزب ووحدته، واستقامة القيادات التي تقوده، لأنها لا تملك إلا الإلتزام بالفكرة والطريقة وليس لأشخاصها من وجود في الكتلة إلا بمقدار خدمتهم للمبدأ، وإبداعهم في إنجاز أهدافه وانصهارهم في فكرته؛ لذا فإنه رحمه الله كان يرفض أنْ يكون شخصه أو علمه موضوع بحث أو نقاش، ولكن على الرغم من ذلك فانه رحمه الله فرض نفسه على الساحة العلمية، بما تميز به من نتاج علمي شمل الجانب الفقهي، والفكري، والسياسي، فكان بحق علماً من أعلام الفكر والسياسة في القرن العشرين.[1]

لقد قضى الشيخ تقي الدين النبهاني آخر عقدين من حياته غريباً طريداً مطلوباً محكوماً بالإعدام،[2] لكن كل ذلك لم يمنعه من العمل المتواصل، والنشاط الدؤوب لنشر أفكار الحزب الذي أسسه، وتحقيق غايته المتمثلة باستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة على منهاج النبوة، ولو لم يكن للشيخ تقي الدين النبهاني غير كونه أحيا فكرة الخلافة في الأمة بعدما غطتها أطنان من تراب الجهل لكفاه، والله اعلم.

وذكر عضو المجلس الفلسطيني محمد داود عودة أن الشيخ تقي الدين النبهاني كان فقيراً ومات فقيراً، وكان يقيم في الدور الخامس في عمارة يصعد إلى شقته المتواضعة فيها مشياً، حيث لم يكن فيها مصعد كهربائي.[3]

وفي أوائل السبعينيات سافر الشيخ تقي الدين النبهاني إلى العراق، واعتُقل على اثر حملة اعتقالات تعرض لها الحزب في العراق، ولكن السلطات لم تعرف أنّه الشيخ تقي الدين النبهاني، أمير الحزب، وتعرض لتعذيب شديد، حتى أنه لم يكن يستطيع القيام من كثرة التعذيب، بل كان بقية المعتقلين من حزب التحرير يساعدوه على القيام عندما يعادون إلى الزنزانات، واستمروا في تعذيبه حتى أصيب بالشلل

---

[1] ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٣- ٦. والتكتل الحزبي، ص: ٢٠- ٢٢. ونص المرافعة التي تقدم بها احد أعضاء حزب التحرير إلى محكمة امن الدولة الابتدائية في دمشق، بتاريخ: ٦ كانون الأول سنة ١٩٦٠. وبيان حزب التحرير المقدم إلى الحكومة الأردنية على أثر منعها للحزب، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ١٩ رمضان سنة ١٣٧٢هـ الموافق ١ حزيران ١٩٥٣م. وحزب التحرير، ص: ٢، ٦، ٧. والشيخ تقي الدين النبهاني فكراً وكفاحاً، ص: ٧، ٨، ٢٢.

[2] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ١١١.

[3] ينظر: برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة، في مساء السبت، ٢٠٠٥/٤/١٦م.

النصفي، ثمَّ أفرج عنه وغادر إلى لبنان، وهناك أصيب الشيخ تقي الدين النبهاني بشلل دماغي نقل على أثره إلى المستشفى وأدخل باسم مستعار، وتوفي رحمه الله تعالى في المستشفى، ودفن في مقبرة الشهداء في (حرش بيروت) تحت حراسة مشددة، ومن دون أن يشيعه إلا القليل من أهله.

أما تاريخ الوفاة فقد تعددت، فذكر بعض الباحثين، أنها وقعت في: ٢٥من رجب عـام ١٣٩٨هـ الموافق: ٢٠/ حزيران/١٩٧٧م، وفيه نظر؛ لأن يوم ٢٥/رجب/١٣٩٨ لا يوافق ٢٠/حزيران/١٩٧٧م، بل يوافق: ٣٠/حزيران، وذكرت جريدة الدستور أنّ وفاته كانت يوم الخميس ١٣٩٨/١/١٩هـ الموافق: ١٩٧٧/١٢/٢٩م، ومن المحتمل أنّ هذا التاريخ ليس تاريخ الوفاة بل هو تاريخ نشر النعي في الجريدة؛ لأن الحزب نعاه في بيان ذكر فيه أنّ وفاة الشيخ تقي الدين النبهاني كانت في الأول من المحرم ١٣٩٨هـ الموافق ١٩٧٧/١٢/١١، وهذا أوثق وعليه المعول.[1]

وإنه لمما يزيد القلب حزناً فوق الحزن على فقدان هذا العالم الجليل والمفكر النحرير، ما ذكره الشيخ الدكتور عبد العزيز الخياط من منع جميع الصحف في البلاد العربية والإسلامية أن تنشر كلمة نعي واحدة عنه، يقول الشيخ الخياط: " وأذكر أنني حاولت مع جريدة الدستور ورئيس تحريرها آنذاك أن ينشر كلمة نعي، فاستجاب لي بعد إلحاح، ونشر بضعة اسطر قليلة في ذيل إحدى الصفحات خبراً عن وفاة الشيخ النبهاني ".[2]

[1] ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٩. وأثر الجماعات الإسلامية الميداني خلال القرن العشرين، ص: ٢٣٣. وحزب التحرير الإسلامي، ص: ١١١ - ١١٣. ومقابلة مع المهندس حسن الحسن نائب ممثل حزب التحرير في المملكة المتحدة، جريدة الزمان، العدد ١٩٥٣، بتاريخ: ٢٠٠٤/١٠/٢٨م. ومقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي. ومقابلة مع عبد الجبار الكواز، رئيس الإعلامي لحزب التحرير في العراق، بغداد، ٢٢ ربيع الأول ١٣٢٦هـ - ٢٠٠٦/٥/١م. ونعي الشيخ تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ٢ محرم ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٧/١٢/١٢م.

[2] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٨.

ثانياً: شخصيات أخرى بارزة في حزب التحرير:

١- الشيخ احمد الداعور:

ولد الشيخ احمد الداعور سنة ١٩٠٩م، وعاصر ثورة ١٩٣٦م، وشارك فيها بالسلاح يقاتل به اليهود والإنجليز وكذلك عاصر حرب ١٩٤٧، ١٩٤٨م بعد أن دخلت الجيوش العربية فلسطين حيث اكتوى بنار الخيانة على مستوى القيادات والجيوش والحكام حيث سُلِمت البلاد والعباد لشراذم يهود لقمة سائغة فأدرك أنّ إزالة الحكام الخونة هو الذي ينقذ الأمة وينقذ البلاد فكانت جيوش الدول العربية حامية لدولة يهود من أبناء الأمة، التحق الشيخ احمد الداعور بالأزهر سنة ١٩٣٠م، وتخرج سنة ١٩٣٤م حاملاً الشهادة العالمية، وعمل مدرساً أولاً، ثم عُين كاتباً في المحكمة الشرعية في جنين ثم في نابلس.

تعرّف الشيخ احمد الداعور بالشيخ النبهاني في أيام الدراسة في الأزهر، لذا كان رحمه من الشخصيات الأولى التي اتصل بها الشيخ النبهاني لتأسيس الحزب، فانضم إلى حزب التحرير وعمل على إعادة الخلافة، ترشح الشيخ الداعور للانتخابات النيابية الأردنية سنة ١٩٥٤م ونجح بعضوية البرلمان عن منطقة طولكرم وقلقيلية؛ وذلك لشرح أفكار الحزب وآرائه وما يتبناه وما يسير عليه، ولكشف الخيانة والخونة ومهاجمة أنظمة الحكم الفاسدة في الأردن والعالم الإسلامي وأنها أنظمة وضعها الكفار لبلاد المسلمين، ثم ترشح للانتخابات عام ١٩٥٦م ونجح فيها أيضاً واشتدت الضغوط عليه والتهديدات وكثر الوعد والوعيد فلم يثنه ذلك، وجرّب الشيخ رحمه الله سجون الأردن كلها من سجن أريحا إلى سجن الكرك وسجن الطفيلة، وكذلك نفي إلى الـــ (H 4)، وهو منفى في الصحراء، ثم حبس في سجن الزرقاء، وسجن عمان المركزي، وعندما حاول الخروج من الأردن إلى سوريا بالتهريب، ألقي القبض عليه وأعيد إلى الأردن، كما حكم عليه بالإعدام اثر انكشاف محاولة الانقلاب سنة ١٩٦٨م، وتحمل التعذيب الشديد الذي لقيه من نواطير الأنظمة، ثمَّ خرج من السجن سنة ١٩٧١م، وتم الحجز على جواز سفره عام ١٩٨٤م، ولزم داره، وبعد مرض أقعده في الفراش، وافته المنية في: ليلة الجمعة ٢٢ربيع ثاني ١٤٢٢ هـــ الموافق ١٣/ ٧/ ٢٠٠١م.[1]

---

[1] **ينظر: نعي حزب التحرير للشيخ احمد الداعور، مجلة الوعي: العدد: ١٧٢، السنة: ١٥ جمادى الأولى ١٤٢٢هـ - آب ٢٠٠١م. وموقع: علماء ومجاهدوا هذا العصر، الشيخ احمد الداعور. الرابط:**
http://www.geocities.com/olama20th/da3or.htm.

٢- الشيخ عبد القديم زلّوم:

أ- اسمه وكنيته ومولده ونشأته:

هو أبو يوسف عبد القديم يوسف زلّوم، وُلد عام ١٩٢٣م، في مدينة الخليل بفلسطين، نشأ الشيخ في مدينة الخليل في كنف عائلة متدينة، فقد كان والده الشيخ يوسف زلّوم أحد حفظة القرآن الكريم.[1]

ب- دراسته وعمله:

درس الشيخ عبد القديم الإبتدائية والإعدادية في مدرسة الإبراهيمية في الخليل، وأكمل تعليمه الثانوي في مدرسة الحسين بن علي، ثم التحق بالأزهر الشريف، وهو في سن الرابع عشرة، حيث حصل على الإجازة الشرعية، ثم حصل على الشهادة العالمية بتفوق، وذلك عام ١٩٤٨م، وهي أعلى شهادة كانت تمنح في الأزهر الشريف وقتئذٍ، وكان عمره ٢٤ عاماً، ثم عاد بعدها إلى فلسطين وعمل مدرساً في مدارسها، اشتهر الشيخ بخطبه النارية حيث كان رحمه الله خطيباً مفوها يقول الحق ولا يخاف في الله لومة لائم.[2]

ج- التحاقه بصفوف حزب التحرير:

كان الشيخ عبد القديم رحمه الله من أوائل الشخصيات التي فاتحها الشيخ النبهاني بموضوع تأسيس حزب التحرير، فكان من أبرز شخصيات الحزب التي ساهمت في تأسيسه، تولى الشيخ عبد القديم رئاسة تحرير جريدة الراية التي صدرت عام ١٩٥٤م باسم الحزب وذلك لمدة سنة تقريبا، بعدها أغلقت الحكومة الجريدة وأودعت القائمين عليها سجن الجفر الصحراوي في شرق الأردن، وبعد عام ١٩٥٨م غادر فلسطين فتنقل في عدد من الأمصار الإسلامية حاملا الدعوة إلى الله تعالى؛ لإعادة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، لا يخاف في الله لومة لائم، شمل تنقله لبنان والعراق ومصر وتركيا والكويت السعودية والمغرب العربي وغيرها صابراً مثابراً لم يكلّ خلالها ولم يملّ، وكان مطارداً باستمرار وأحيانا يسجن ويطرد، وقد قضى في العراق مدة طويلة استمرت منذ عام ١٩٥٩م حتى حوالي عام ١٩٧٢م، وفي عام ١٩٧٨ تولى قيادة حزب التحرير خلفاً لأميره الشيخ تقي الدين النبهاني، وبقي في القيادة صابراً مثابراً مكملاً مسيرة صاحبه، حتى تنحى عن الإمارة، في شهر محرم عام ١٤٢٤هـ الموافق آذار من عام ٢٠٠٣م.[3]

---

[1] ينظر: نعي حزب التحرير للشيخ عبد القديم زلّوم، مجلة الوعي: العدد: ١٩٤، السنة ١٧، ربيع الأول ١٤٢٤هـ - أيار ٢٠٠٣م. والشيخ العلامة عبد القديم يوسف زلّوم في سطور، موقع: علماء ومجاهدو هذا العصر، الرابط: http://www.geocitises.com/olama20th/zallom.htm. وموقع العقاب، منتدى العقاب، الرابط: http://www.alokab.com/forums/index.php?showtopic=10077&st=20.

[2] ينظر: المصدر نفسه.

[3] ينظر: المصدر نفسه. ومقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي. ومقابلة مع عبد الجبار الكواز. وإعلان صادر عن رئيس ديوان المظالم في حزب التحرير، الأمير المؤقت للحزب، بتاريخ: ١١/ صفر/ ١٤٢٤هـ الموافق ١٣ /٤ / ٢٠٠٣م.

د- بعض صفات الشيخ عبد القديم زلّوم:

ينقل بعض من عرف الشيخ رحمه الله أنّه كان جاداً كل الوقت لا يعرف للمزاح طريقا إلا ما ندر، كان منشغلا بأمر المسلمين كل الوقت ولا يعرف الراحة ليل نهار، حتى في وقت تناول الطعام والشراب تجده دائم التفكير بأوضاع المسلمين ومتابعة أخبارهم، لا يهدأ ولا يكل ولا يمل ولم يُسمع منه ذات يوم أي شكوى، رابط الجأش، عنيد، لا تلين له قناة حتى في أصعب المواقف، لا يعرف المواربة أو المداهنة، كان زاهداً عابداً قليل النوم، لا يعرف الذمّ أو النم، كان ذا شخصية قوية وصاحب هيبة، كان حاد البصر متقد الذكاء سريع البديهة مثقفا لا يخجل بالسؤال عن أي موضوع من أصغر الناس إذا كانت الإجابة عنده، كان قيادياً بطبعه متميزا فيها.[1]

هـ مؤلفاته:

ظهرت عدة مؤلفات باسم الشيخ عبد القديم زلّوم منها:

١- كيف هدمت الخلافة.

٢- الأموال في دولة.

٣- حكم الشرع في الاستنساخ ومسائل طبية، (الاستنساخ، نقل الأعضاء، الإجهاض، أطفال الأنابيب، استعمال أجهزة الإنعاش الطبية الصناعية الحديثة، الحياة والموت).

٤- قام بالإضافة والتعديل على كتاب نظام الحكم في الإسلام للشيخ تقي الدين النبهاني.

٥- الديموقراطية نظام كفر يحرم أخذها أو تطبيقها أو الدعوة إليها.

هذا فضلاً عن الكثير من النشرات الفكرية والإجتهادات الفقهية والتحليلات السياسية، التي كانت تصدر إبان توليه إمارة حزب التحرير.[2]

و- وفاته:

توفي الشيخ عبد القديم زلّوم في بيروت، ليلة الثلاثاء السابع والعشرين من صفر سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٩ نيسان ٢٠٠٣م، عن عمر يناهز الثمانين عاماً.[3]

---

[1] ينظر: موقع العقاب، منتدى العقاب، الرابط:
.http://www.alokab.com/forums/index.php?showtopic=10077&st=20

[2] ينظر: الشيخ العلامة عبد القديم يوسف زلّوم في سطور، موقع: علماء ومجاهدوا هذا العصر، الرابط:
.http://www.geocities.com/olama20th/zallom.htm
وموقع العقاب، منتدى العقاب، الرابط:
.http://www.alokab.com/forums/index.php?showtopic=10077&st=20

[3] ينظر: المصدر نفسه. ونعي حزب التحرير للشيخ عبد القديم زلّوم، مجلة الوعي: العدد: ١٩٤، السنة ١٧، ربيع الأول ١٤٢٤هـ - أيار ٢٠٠٣م

٣- الشيخ عطا خليل :

أ- اسمه وكنيته وولادته:

هو أبو ياسين عطا بن خليل أبو الرشتة، وُلد على الأرجح عام ١٣٦٢هـ الموافق ١٩٤٣م، من أسرة متديِّنة تديُّنَ العامة، في قرية صغيرة (رعنا) من أعمال الخليل في الديار الفلسطينية، وشهد وهو صغير مأساة فلسطين واحتلال اليهود لها عام ١٩٤٨م بدعم من بريطانيا وخيانة الحكام العرب، وانتقل وأهله بعد ذلك إلى مخيمات اللاجئين قرب الخليل.[١]

ب- دراسته وعمله:

أتم عطا بن خليل دراسته الابتدائية والوسطى في المخيم، وأكمل الدراسة الثانوية وحصل على الشهادة الثانوية الأولى، في مدرسة الحسين بن علي الثانوية بالخليل عام ١٩٥٩م، ثمَّ حصل على الشهادة الثانوية العامة عام ١٩٦٠م في المدرسة الإبراهيمية بالقدس الشريف، بعد ذلك التحق بجامعة القاهرة ـ كلية الهندسة في العام الدراسي: ١٩٦٠ ـ ١٩٦١م، وحصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من الجامعة عام ١٩٦٦م، عمل بعد تخرجه من كلية الهندسة ضمن تخصصه، في عدد من الدول العربية، ومنها العراق، إذ عمل مهندساً لري مدينة بلدروز.[٢]

ج- التحاقه بصفوف حزب التحرير:

التحق عطا بن خليل بصفوف حزب التحرير أثناء دراسته المتوسطة في منتصف الخمسينات، وقد أوذي في سبيل الله كثيراً في سجون الظالمين، إذ تعرض للاعتقال عدة مرات وحكم عليه بالسجن لمدد مختلفة، لكنه استمر عاملاً في الحزب، وفي جميع مكوناته التنظيمية والإدارية، وشغل منصب الناطق الرسمي لحزب التحرير في الأردن مدة طويلة، ثمَّ ابتداء من ١١ صفر ١٤٢٤هـ الموافق ١٣/٠٤/٢٠٠٣م تولى إمارة حزب التحرير خلفاً للشيخ عبد القديم زلّوم.[٣]

د-مؤلفاته:

للشيخ عطا بن خليل عدد من المؤلفات منها:

أ- الوسيط في حساب الكميات ومراقبة المباني والطرق. **ب**- التيسير في أصول التفسير.

ج- تيسير الوصول إلى الأصول. **د**- الأزمات الاقتصادية واقعها ومعالجاتها من وجهة نظر الإسلام.

هـ الغزوة الصليبية الجديدة في الجزيرة والخليج. **و**- سياسة التصنيع وبناء الدولة صناعياً.[٤]

---

[1] ينظر: إعلان صادر عن رئيس ديوان المظالم في حزب التحرير، الأمير المؤقت للحزب، بتاريخ: ١١/ صفر/ ١٤٢٤هـ الموافق ١٣ /٤ / ٢٠٠٣م. وموقع العقاب، منتدى العقاب، الرابط: http://www.alokab.com/forums/index.php?showtopic=10077&hl.

[2] ينظر: موقع العقاب، منتدى العقاب، الرابط: http://www.alokab.com/forums/index.php?showtopic=10077&hl. وأضواء على التحرك الرجعي وأساليبه، طبع في مطبعة مديرية الأمن العامة في العراق، ب.ت، ص: ١٢٧.

[3] ينظر: إعلان صادر عن رئيس ديوان المظالم في حزب التحرير، الأمير المؤقت للحزب، بتاريخ: ١١/ صفر/ ١٤٢٤هـ الموافق ١٣ /٤ / ٢٠٠٣م. وموقع العقاب، منتدى العقاب، الرابط: http://www.alokab.com/forums/index.php?showtopic=10077&hl.

[4] ينظر: وموقع العقاب، منتدى العقاب، الرابط: http://www.alokab.com/forums/index.php?showtopic=10077&hl.

المبحث الثاني: مراحل تكوين حزب التحرير وانتشاره:

يمكن للباحث في مراحل تكوين حزب التحرير وانتشاره، واستناداً إلى مقومات النشأة وعناصر التكوين ومعطيات الانتشار، أن يميّز مرحلتين أساسيتين، هما:

١- نشأة حزب التحرير وتأسيسه.

٢- انتشار حزب التحرير ونشاطه حتى عام ١٩٩٠م.

المطلب الأول: نشأة حزب التحرير وتأسيسه:

أولاً: النشـــــأة والتأسيـــس:

١- نشأة حزب التحرير:

ترتبط نشأة حزب التحرير ارتباطاً وثيقا بنشأة مؤسسه الشيخ تقي الدين النبهاني؛ ذلك أنّه ابتدأ نشاطه السياسي مبكراً، حيث تأثر بجده الشيخ يوسف النبهاني حين كان يحضر مناظراته للمفتونين بالحضارة الغربية من دعاة التجديد، والماسونيين وغيرهم ممن كانوا يناهضون الدولة العثمانية، وقد كانت مناقشات الشيخ تقي الدين النبهاني وتحركاته في أوساط الطلاب في أثناء وجوده في الأزهر الشريف وكلية دار العلوم تكشف عن اهتماماته السياسية، وقد نقل أكثر من واحد من زملائه مواقف له تصدى فيها لدعوات التحدي التي كانت تسود الأوساط الأزهرية آنذاك إلى جانب مناقشته لعلماء الأزهر فيما ينبغي أن يقوموا به من دور فعّال لإنهاض الأمة الإسلامية،[١] وثبت أن الشيخ تقي الدين النبهاني اختلط بالشيخ حسن البنا المرشد والمؤسس لجماعة الإخوان المسلمين وقال فيه: " لقد وجدت الشيخ البنا عالماً ذكياً مجداً مجتهداً "، واستمع إليه وحاوره، إلا أنه لم يجد بغيته في الطريق الذي رسمه الشيخ البنا مع تقديره واحترامه لجهوده ولجهود الجماعة التي أسسها، فقد كان منهج النبهاني عدم الطعن في الهيئات والأشخاص الذين يعملون للإسلام.[٢]

وعند عودة الشيخ تقي الدين النبهاني من القاهرة إلى فلسطين، وخلال عمله في دائرة المعارف الفلسطينية، كان له نشاط ملحوظ في توعية الطلاب الذين يدرسهم، والناس الذين يلتقي معهم على الأوضاع التي كانت سائدة آنذاك ويثير الضغينة في نفوسهم على الاستعمار الغربي، ويستحث هممهم للالتزام بالإسلام عن طريق الخطابة والحوار والمناقشة وكانت حجته قوية في كل ما يعرض له من مواضيع وقضايا، وكانت عنده قدرة فائقة على الإقناع.[٣]

---

[1] ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٤.

[2] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٥٣. وقد أكد هذا الأمر الشيخ عبد العزيز الخياط حيث قال: " حصل لقاء بين الشيخ تقي الدين النبهاني والشيخ حسن البنا وذلك قبل تأسيس حزب التحرير، وذلك في أواخر الأربعينيات، وتم اللقاء بالقاهرة ". حزب التحرير الإسلامي، ص: ٢٧.

[3] ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٤.

ولم يكن الشيخ تقي الدين النبهاني ــ قبل تأسيس حزب التحرير ــ بعيداً عن العمل الجمعي ففي الأربعينيات عمل في المجال الخيري، إذ كان عضواً في اللجنة الإدارية لجمعية الإعتصام الخيرية التي كان من ابرز رجالها آنئذٍ الشيخ محمد نمر الخطيب.[1]

أخذ الشيخ تقي الدين على عاتقه دارسة الأحزاب والحركات والتنظيمات التي نشأت منذ القرن الرابع الهجري بعمق واهتمام، فدرس أساليبها وأفكارها وأسباب انتشارها أو فشلها، وكان الدافع لهذه الدراسة هو إحساس الشيخ بوجوب وجود كيان للمسلمين متميز في الدولة الإسلامية، وفي نظام الخلافة الذي حدد الإسلام أطره وتفصيله، فبعد هدم الخلافة في تركيا على يد مصطفى كمال أتاتورك لم يستطع المسلمون إعادتها على الرغم من وجود العديد من التنظيمات الإسلامية والحركات القومية التي تشكلت لنهوض بالمسلمين، ورفع مستواهم العلمي والفكري والديني والاجتماعي، ولما قامت [دولة إسرائيل] في أيار عام ١٩٤٨م على أرض فلسطين وظهر ضعف العرب أمام عصابات اليهود ربيبة الانتداب البريطاني الذي كان يتحكم في الأردن ومصر والعراق، ثار إحساس الشيخ تقي الدين، فأخذ يدرس ويناقش في الأسباب الحقيقية التي تنهض بالمسلمين، حتى توصل إلى أن سبب تخلف المسلمين هو ضياع الناحية الفكرية عندهم، وأن النهضة الصحيحة لاتكون إلا على أساس الإرتفاع الفكري المرتكز على أساس روحي، وأن سبب هبوط المسلمين هو ضعفهم الفكري.

استمر الشيخ تقي الدين النبهاني يناقش من يثق بفكرهم النير، وحرصهم على الإسلام، والتزامهم به، وبخاصة زملاء الدراسة في الأزهر، حتى تبلورت عنده الفكرة، وهي وجوب حمل الإسلام حملاً سياسياً في تكتل يضم المسلمين من ذكور وإناث، وأن يحمل الإسلام للعالم كله، لكنه رأى أن العمل في مناطق متجاورة يعطي جدوى أكثر من العمل في مناطق متفرقة، وأن يكون العمل في البداية في البلاد العربية؛ لأن أهلها أقدر على فهم الإسلام، ولغتهم هي لغة الإسلام، في حين أن المسلمين في غير بلاد العرب بحاجة إلى تعليمهم اللغة العربية أولاً، وهذا يستغرق جهداً عظيماً، وزمناً طويلاً، وقد يتم القضاء على الحركة قبل أن تبدأ بالعمل.[2]

بعد ذلك قام الشيخ تقي الدين النبهاني بالاتصال بالشخصيات البارزة من العلماء وقادة الفكر، والفضلاء والوجهاء، وعرض عليهم فكرة إنشاء حزب سياسي على أساس الإسلام لإنهاض المسلمين وإعادة عزهم ومجدهم، وتنقل لهذا الغرض بين أكثر مدن فلسطين، وساعده في ذلك عمله في مجال

---

[1] **ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٥٤.**

[2] **ينظر: أثر الجماعات الإسلامية الميداني خلال القرن العشرين، ص: ٢٢٩، ٢٣٠. ونظام الإسلام، ص: ٤، ٥. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ١٣، ٧٩. والتكتل الحزبي، ص: ٦، ٧. والدولة الإسلامية، ص: ٢٤٦. وحزب التحرير، ص: ١٥، ١٦. وبيان حزب التحرير المقدم إلى الحكومة الأردنية على أثر منعها للحزب، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ١٩ رمضان سنة ١٣٧٢هـ - ١ حزيران ١٩٥٣م ونص المرافعة التي تقدم بها احد أعضاء حزب التحرير إلى محكمة أمن الدولة الابتدائية في دمشق، بتاريخ: ٦ كانون الأول سنة ١٩٦٠م. ونشرة بعنوان: (قضيتنا ليست استلام حكم وإنما قضيتنا هي بناء دولة)، بتاريخ: ٩ من ذي الحجة سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨/٣/٨م. ووُجُوب العَمل لإقامة الدَّولة الإسلامية ضِمنَ جماعة وبطريقة الرَّسُول، ص: ٢٥.**

القضاء، لا سيما وجوده في محكمة الاستئناف في القدس، فقام بعقد الندوات، وجمع العلماء من شتى مدن فلسطين، وحاورهم في طريق النهضة الصحيحة، وكان كثيراً ما يناقش القائمين على الجمعيات الإسلامية والأحزاب السياسية والقومية والوطنية، مبيناً لهم خطأ سيرهم، وعقم عملهم، وفساد أمرهم، كما أنه كان يعرض للعديد من القضايا السياسية في خطاباته التي كان يلقيها في المناسبات الدينية في كل من المسجد الأقصى، ومسجد إبراهيم الخليل وغيرهما من المساجد، وهاجم النظم العربية بقوله إنها من صنائع الاستعمار الغربي، ووسيلة من وسائله يستعين بها لإبقاء بلاد المسلمين في قبضته، وكان يكشف المخططات السياسية للدول الغربية ويفضح نواياهم ضد الإسلام والمسلمين، وكان يُبصّر المسلمين بواجبهم ويدعوهم للتحزب على أساس الإسلام.[1]

٢- تأسيس حزب التحرير:

بدأ العمل لتشكيل الحزب في مدينة القدس عام ١٩٤٨م، حيث كان الشيخ يعمل في محكمة الاستئناف الشرعية هناك، ولم يتوقف نشاط النبهاني السياسي ولم تفتر عزيمته، وبقي على اتصالاته ومناقشاته حتى استطاع أن يقنع مجموعة من العلماء الأفاضل والقضاة المرموقين، والشخصيات السياسية الفكرية البارزة بإنشاء حزب سياسي على أساس الإسلام، منهم الشيخ أحمد الداعور، ونمر المصري، وداود حمدان، والشيخ عبد القديم زلوم، وعادل النابلسي، وغانم عبده، ومنير شقير، والشيخ أسعد بيوض التميمي، وغيرهم، وشرع يعرض عليهم الإطار الحزبي والأفكار التي يمكن أن تكون الزاد الثقافي لهذا الحزب، فلاقت أفكاره عند هؤلاء العلماء الرضى والقبول، وتوج الشيخ تقي الدين النبهاني نشاطه السياسي بتشكيل حزب التحرير، وبدأ حزب التحرير يتمدد انتشاراً ودعاية بصورة أكبر بكثير من حجمه الطبيعي؛ لأن أفكاره كانت أفكاراً متجددة واضحة في تحديد كيف يكون عليه شكل الدولة الإسلامية، وكيف يتم تطبيق الشريعة الإسلامية بصورة واضحة.[2]

وفي السابع عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٢م، تقدم الشيخ تقي الدين النبهاني ببيان إلى وزارة الداخلية في الحكومة الأردنية، أعلمها فيه بتأسيسه حزباً سياسياً وبيّن فيه اسمه ومركز إدارته وعنوانه والنظام الأساسي للحزب، إستناداً إلى قانون الجمعيات العثماني المعمول به آنذاك، وأوضح في طلبه الهيئة المشكل منها الحزب وعلى النحو التالي:

١- تقي الدين، رئيساً للحزب.

٢- داود حمدان، نائباً للرئيس وسكرتيراً للحزب.

٣- غانم عبده، أميناً للصندوق.

٤- د. عادل النابلسي، عضواً.

---

1 **ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٥.**

2 **ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص:١٤٦. وأثر الجماعات الإسلامية الميداني خلال القرن العشرين، ص: ٢٣٣. وحزب التحرير الإسلامي، ص: ١٣، ١٩.**

٥- منير شقير، عضواً.

ثمَّ استكمل بقية الإجراءات التي نص عليها قانون الجمعيات العثماني، وبتقديم الحزب بيانه للحكومة مرفقاً بنظامه الأساسي، ونشر الكيفية من قبله في جريدة الصريح العدد ١٧٦ المؤرخ في ١٤/٣/ ١٩٥٣ أصبح حزب التحرير حزباً قانونياً، بدأ من يوم السبت الواقع في ٢٨ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢هـ الموافق ١٤ آذار سنة ١٩٥٣م، وصارت له الصلاحية بمباشرة نشاطه الحزبي وممارسة كافة الأعمال الحزبية التي ينص عليها نظامه الأساسي، وبناءً على ذلك قام الحزب باستئجار مقر له في مدينة القدس أمام باب العامود، وعلق عليه لافتات تحمل اسمه.

وعلى أثر ما نشر في جريدة الصريح، وجهت وزارة الداخلية كتاباً إلى حزب التحرير وهـذا نصـه: " فضيلة الشيخ تقي الدين النبهاني وجميع مؤسسي حزب التحرير المحترمين: اطلعت على ما نشرت جريدة الصريح بعددها الصادر اليوم تحت عنوان: (هيئة التحرير: تسجيل الحزب رسمياً في القدس)، أرجو أن أفيدكم أن ما نشر عن تسجيل الحزب رسمياً في القدس عارٍ من الصحة وأن الوصل الذي تسلمتموه من رئيس ديواني إشعاراً بتسلم طلبكم، في القانون الأساس لا يعتبر إذناً في السماح لكم؛ ذلك أن السماح بتشكيل الأحزاب والاعتراف بها منوط بمتصرف اللواء الذي أبدى لكم في أكثر من كتاب بعث بها لفضيلتكم عدم الموافقة على تأسيس الحزب ".

ثمَّ استدعت الحكومة مؤسسيه الخمسة وحققت معهم واعتقلت أربعة منهم، وهم الشيخ تقي الدين النبهاني، وداود حمدان، ومنير شقير، والأستاذ غانم عبده، بعد ذلك أصدرت الحكومة بتاريخ ٧ رجب سنة ١٣٧٢ هـ الموافق ١٩٥٣/٣/٢٢ بياناً عدّت فيه حزب التحرير غير قانوني ومنعت القائمين عليه من أي عمل ــ أي من النشاط الحزبي ــ وبتاريخ ١٩٥٣/٤/١ أمرت الحكومة بنزع لافتات حزب التحرير المعلقة على مكتبه في القدس، بالفعل فقد هاجمت قوات الشرطة المقر ونزعت اللافتات، وبتاريخ ١٩٥٣/٤/٨ أصدرت الحكومة بياناً أعلنت فيه عدم إقرارها للطريقة التي أصبح فيها الحزب قائماً قانوناً.

واستطاع حزب التحرير استثارة عدد من نواب ووزراء عمان من أجل إطلاق سراح الشيخ تقي الدين النبهاني ورفاقه، فقد أرسل فريق من النواب والمحامين والتجار والوجهاء برقية وقعتها ٣٧ شخصية، طالبوا فيها السلطات المختصة بإطلاق سراح الشيخ تقي الدين النبهاني ورفاقه، فأُطلق سراحهم بتاريخ ١٩٥٣/٤/٩، وبعد الإفراج عنهم فرضت الإقامة الجبرية على الشيخ تقي الدين النبهاني والشيخ داود حمدان في القدس، أما السيدين منير شقير وغانم عبده ففرضت عليهم الإقامة في عمان.[1]

---

[1] ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٦، ١٤٧. وأثر الجماعات الإسلامية الميداني خلال القرن العشرين، ص: ٢٣٠. وحزب التحرير الإسلامي، ص: ٢١، ٢٢، ٥٦ ـ ٥٨، ١٢٥. وبيان حزب التحرير المقدم إلى الحكومة الأردنية على أثر منعها للحزب، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ١٩ رمضان سنة ١٣٧٢هـ ـ ١ حزيران ١٩٥٣م.

أما سبب حضر حزب التحرير، ومنعه من ممارسته النشاط الحزبي، فيتعلق بناحيتين:

الأولى: تتعلق بوجوده وجوداً قانونياً، فقد عدّت الحكومة الطريقة التي أصبح فيها الحزب قائماً غير قانونية.

والثانية: تتعلق بالمبادىء التي يقوم عليها الحزب، فقد عدّتها الحكومة مخالفة لدستور الدولة، كالوصول إلى الحكم عن طريق الدين، وعدم الاعتراف بالقومية العربية أساساً سياسيا للدولة، بل لابد أن يحل الدين الإسلامي محلها، ناهيك عن أن النظام القائم في الأردن هو النظام الملكي القائم على الوراثة، وهذا يخالف دعوة حزب التحرير، القائمة على العمل لاستئناف الحياة الإسلامية، بإقامة الخلافة التي يكون رئيس الدولة ــ الخليفة ــ فيها منتخباً ومبايعاً من قبل الأمة بالرضا والاختيار.

لم يقف حزب التحرير مكتوف الأيدي على هذا المنع بل أصدر بياناً وجهه إلى الحكومة الأردنية، بتاريخ: ١٩ رمضان سنة ١٣٧٢ الموافق ١ حزيران ١٩٥٣، وصف فيه هذه الإجراءات بأنّها مخالفة للعدل والحق الطبيعي الذي يجب أن يتمتع به المواطنون، وطالب بإلغاء الأمر بنزع اللافتات وإلغاء الأمر بعدم بعدَّ الحزب قائماً قانونياً، ورد على الذرائع التي تحججت بها الحكومة لمنع الحزب وحظر نشاطه السياسي.[1]

ثانياً: مناقشة تاريخ تأسيس الحزب:

على الرغم من كون حزب التحرير عدّ وجوده قانونياً، وأعلن عن نفسه رسمياً في يوم السبت الواقع في ٢٨ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢هـــ الموافق ١٤ آذار سنة ١٩٥٣م كما تقدم، لكن من متابعة مسيرة حزب التحرير خلال مرحلة النشأة والتأسيس، فإن الباحث يرى أن الحزب قد ظهر على الساحة كحزب قبل هذا التاريخ، بل قبل البيان الذي قدمه لوزارة الداخلية في الحكومة الأردنية بتاريخ: ١٩٥٢/١١/١٧م، فهذا الأستاذ زياد سلامة يقول ما نصه: " قرأت للأستاذ حازم نسيبة عن تاريخ الأردن، أن الشيخ النبهاني قد أنشأ الحزب سنة ١٩٤٩م في القدس، وقد أطلعه الشيخ النبهاني في ذلك العام على مرتكزات الحزب العقائدية التي كان قد وضعها في رسالة تقع في أربعين صفحة، فيكون الشيخ النبهاني قد انشأ الحزب خلال عمله عضواً في محكمة الاستئناف الشرعية، وكان الشيخ قد اعتقل في فندق فيلادلفيا عام ١٩٥٠، وحبس ثانية عام ١٩٥١م إثر محاولته تقديم طلب ترخيص للحزب "،[2] ويؤيد ما نقله زياد سلامة عن الأستاذ حازم نسيبة بعض المعطيات التي تكونت لدى الباحث، تجعلنا لزاماً نقول إن حزب التحرير تشكل قبل البيان الذي قدمه لوزارة الداخلية في الحكومة الأردنية بتاريخ: ١٩٥٢/١١/١٧م، بفترة ليست بالقليلة، ويمكن إجمال هذه المعطيات بما يلي:

---

[1] ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٧. وحزب التحرير الإسلامي، ص: ٥٨. وبيان حزب التحرير المقدم للحكومة الأردنية على أثر منعها للحزب، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ١٩ رمضان سنة ١٣٧٢هـ - ١ حزيران ١٩٥٣م. والشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ٢٣ ــ ٣٠. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ٥٦ - ٦٥.

[2] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ١٢٥.

١- ذكر الشيخ عبد العزيز الخياط أن الشيخ تقي الدين النبهاني اتصل بالسيدين نمر المصري، وداود حمدان، وعدد من أفاضل رجالات فلسطين، قبل أن يكون عضواً في محكمة الاستئناف، التي عُيِّن فيها نهاية عام ١٩٤٨م.[1]

٢- وجدت في الصفحات الأُول من كتاب نظام الإسلام في طبعته الأولى، ما نصه: " ولم يقصد بهذه الرسالة أن تكون مؤلفاً علمياً يدافع عن الإسلام، وإنما أريد بها وبالأبحاث الإسلامية الأخرى التي نشرت من نوعها مثل: (النظام الاقتصادي في الإسلام)، و (نظام الحكم في الإسلام)، و (رسالة العرب)، و(أسس النهضة العربية)، و(النظام الاجتماعي في الإسلام)، وغيرها ... ، إنما أريد بهذه الأبحاث كلها تعريف العرب والمسلمين أنهم يملكون أنظمة كاملة شاملة لجميع شؤون الحياة، لابد لهم من تطبيقها لينالوا السعادة الحقيقية، كما أريد بهذه الأبحاث اتخاذها وسيلة من وسائل الدعوة إلى استئناف الحياة الإسلامية، ...".[2] وهذا يدل على أن رسالة العرب كانت جزءاً من إصدارات حزب التحرير في ذلك الوقت، وحيث أنها صدرت في عام ١٩٥٠م،[3] فهذا يدل على أن تأسيس الحزب سبق الفترة التي صدر بها هذا الكتاب.

٣- ذكر الأستاذ زياد سلامة أن الشيخ تقي الدين النبهاني حاول المشاركة في المؤتمر الثقافي الذي عقد عام ١٩٥١م في الإسكندرية، وعلى الرغم من صدور الموافقة على مشاركته في المؤتمر من قبل وزير المعارف وقاضي القضاة آنذاك الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، إلا أن الشيخ رحمه الله تعالى مُنع من السفر بعد صدور هذه الموافقة،[4] وهذا قد يكون فيه إشارة على أن الشيخ رحمه الله كان في هذا الوقت قد انشأ حزب التحرير، وإلا فلماذا يمنع من السفر بعد صدور الموافقة؟!.

٤- وفي منشور لحزب التحرير بعنوان أحكام عامة، بتاريخ: ١٩ / ١٢ / ١٩٦٦م، ذكر أن غانم عبده مكث في الحزب ١٤ عاماً ثم تركه، وإذا علمنا أن غانم عبده كان قد ترك حزب التحرير في عام ١٩٦٥م،[5] فمعنى هذا أن غانم عبده كان في حزب التحرير منذ عام ١٩٥١م، وهذا يدل على أن حزب التحرير كان قائماً في عام ١٩٥١م.

٥- ذكر الشيخ عبد العزيز الخياط أنّ هناك عدداً من الاعتداءات حصلت على أعضاء من حزب التحرير، ومنهم هو نفسه فقد ذكر أنه تعرض للاعتداء بسبب انتمائه لحزب التحرير، وذلك أواخر عام ١٩٥١م، وأوائل عام ١٩٥٢م،[6] وحصول مثل هذه الإعتداءات على أعضاء من الحزب في أواخر عام ١٩٥١م، ولكونهم من حزب التحرير، فيه دلالة واضحة على أن حزب التحرير كان قد تشكل قبل أواخر ١٩٥١م بمدة ليست قليلة.

---

1 ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ١٣. وهذه الرسالة، ص: ٤٢.
2 نظام الإسلام، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، القدس، الطبعة الأولى، ب.ت، ص: ٦، ٧.
3 ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٥٣.
4 ينظر: المصدر نفسه، ص: ١٢٩.
5 ينظر: المصدر نفسه، ص: ٧١.
6 ينظر: المصدر نفسه، ص: ١٧، ١٨.

٦- علّق الشيخ عبد العزيز الخياط على ما ذكره عوني جدوع من المشاورات التي تمت بين الشيخ تقي الدين وزملائه حول تشكيل الحزب والأفكار التي ينبغي تبنيها وذلك سنة ١٩٥٢م،[1] فقال: " في هذه الفترة كان الحزب قد بدأ يتمدد انتشاراً ودعاية في الأردن بصورة أكبر بكثير من حجمه الطبيعي؛ لأن أفكاره كانت أفكاراً متجددة واضحة في تحديد كيف يكون عليه شكل الدولة الإسلامية، وكيف يتم تطبيق الشريعة الإسلامية بصورة واضحة...".[2]

٧- جاء في كتاب وزارة الداخلية المتقدم، والذي وجهته إلى حزب التحرير: " إن السماح بتشكيل الأحزاب والاعتراف بها منوط بمتصرف اللواء الذي أبدى لكم في أكثر من كتاب بعث بها لفضيلتكم عدم الموافقة على تأسيس الحزب "،[3] وقوله: " الذي أبدى لكم في أكثر من كتاب بعث بها لفضيلتكم عدم الموافقة على تأسيس الحزب "، فيه دلالة على أن الحزب كان قد تشكل قبل البيان الذي قدمه إلى وزارة الداخلية في الحكومة الأردنية، ومن المحتمل أنه قدم أكثر من طلب لترخيص عمل الحزب قبل هذا البيان، ثمَّ عمد إلى تقديم هذا البيان مستفيدا من قانون الجمعيات العثماني الذي كان ما يزال ساري المفعول وقتذاك، يؤيد هذا الكلام ما ذكره زياد سلامة: " وكان الشيخ قد اعتقل في فندق فيلادلفيا عام ١٩٥٠م، وحبس ثانية عام ١٩٥١م أثر محاولته تقديم طلب ترخيص للحزب "، لكن يمكن أن تُحمل هذه الطلبات على أنها لم تكن طلبات رسمية، أو أن الحزب لم يعمد بعد تلك الطلبات إلى مزاولة نشاطه السياسي بفتح مقرات ومكاتب وما شابه كما فعل بعد البيان المقدم في ١٧/تشرين الثاني/ عام ١٩٥٢م.

٨- ذكر الحزب في أدبياته أن الحزب المبدئي لابد أن يسير في ثلاث مراحل أولها مرحلة التثقيف أو المرحلة التأسيسية،[4] فلابد أن حزب التحرير قد مرَّ بهذه المرحلة، إلا أنه لم يكن معروفاً على نطاق واسع كتكتل.

٩- من خلال بعض المقابلات التي أُجريت مع أعضاء قدامى في حزب التحرير، تبين أنّ نشاط حزب التحرير في العراق بدأ فيه ما بين عام ١٩٥٢م، ١٩٥٣م،[5] وهذا يدل على أنّ الحزب كان في وقت تقديم البيان إلى الحكومة الأردنية، قد قطع شوطاً لا بأس به مكّنه أن يجري اتصالات في بلاد أخرى غير التي نشأ فيها.

---

[1] **ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص:٥٦.**
[2] **ينظر: المصدر نفسه، ص: ١٩.**
[3] **ينظر: هذه الرسالة، ص: ٤٣.**
[4] **ينظر: أثر الجماعات الإسلامية الميداني خلال القرن العشرين، ص: ٢٣٠. وحزب التحرير الإسلامي، ص: ١١٦. التكتل الحزبي، ص: ٣٦، ومفاهيم حزب التحرير،ص: ٦٣، ٦٤. وحزب التحرير، ص: ١٩، ٢٠. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٤١. ووجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية، ص: ١٨..**
[5] **ينظر: مقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي. ومقابلة مع الشيخ سعدون احمد العبيدي، بغداد، ٢١ ربيع الآخر ١٤٢٦هـ - ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٥م. وتسجيل لمقابلة مع أسامة ناصر النقشبندي، أجراها مدير المكتب الإعلامي لحزب التحرير في العراق، بغداد، عام ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.**

وعليه فإنّه من المرجح أن يكون حزب التحرير قد تأسس فعلاً في القدس الشريف عام ١٩٤٩م، وهذا ما ذكره الأستاذ زياد سلامة، وأيضاً أشار إلى هذا الأستاذ إحسان عبد المنعم سمارة عندما ذكر أن الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله تعالى تفرّغ للحزب الذي أنشأه ما بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٣م.[١]

وأما ما يذكره الحزب من أنّه تأسس في القدس عام ١٩٥٣م، فيبدو أنّ المراد منه الظهور الرسمي والقانوني، إذ يقول ما نصه: " وبتقديم الحزب بيانه للحكومة مرفقا بنظامه الأساسي ونشر الكيفية من قبله في جريدة الصريح العدد ١٧٦ المؤرخ في ٣/١٤ /١٩٥٣ أصبح حزب التحرير حزباً قانونياً بدأ من يوم السبت الواقع في ٢٨ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢ هـ الموافق ١٤ آذار سنة ١٩٥٣ وصارت له الصلاحية بمباشرة نشاطه الحزبي وممارسة كافة الأعمال الحزبية التي ينص عليها نظامه الأساسي ".[٢]

ثالثاً: علاقة حزب التحرير بالجماعات والأحزاب وموقفه منها:

هناك بعض الآراء التي تزعم أنّ الشيخ تقي الدين النبهاني (مؤسس الحزب) كان عضوا في هذه الحركة، أو تلك الجماعة، بل يحاول البعض تصوير حزب التحرير وكأنه تنظيم منشق عن غيره، وليس عيباً أن يستفيد الإنسان من تجارب غيره في طريق السير لتحقيق أهدافه المشروعة، ولكن الأمانة العلمية والتاريخية تقتضي من الباحث أن يجلي هذا الموضوع فيزيل عنه اللبس، لذا سيتناول الباحث بعض الجماعات والتكتلات، للمثال وليس للحصر، التي زُعم أن الشيخ النبهاني كان عضواً فيها، أو أن حزب التحرير انشق عنها.

١- الشيخ تقي الدين النبهاني والجمعيات:

تقدم أن الشيخ تقي الدين النبهاني ــ قبل تأسيس حزب التحرير ــ لم يكن بعيداً عن العمل الجمعي ففي الأربعينيات عمل في المجال الخيري، إذ كان عضواً في اللجنة الإدارية لجمعية الإعتصام الخيرية التي كان من أبرز رجالها آنذاك الشيخ محمد نمر الخطيب.[٣]

٢- الشيخ تقي الدين النبهاني والحركات القومية:

في عام ١٩٤٧م شارك الشيخ تقي الدين النبهاني في اجتماع عقدته كتلة القوميين العرب في حيفا، وأدعى بعض الباحثين أن هناك احتمالاً بانضمام الشيخ تقي الدين النبهاني فعلاً إلى هذه الكتلة،[٤] لكنهم لم يذكروا أي شيء يشير ولو من بعيد إلى صحة هذا الاحتمال؛ لأنه من المعلوم قطعاً أنّه ليس كل من

---

[1] ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص :١٤٤.

[2] وبيان حزب التحرير المقدم إلى الحكومة الأردنيـة على أثر منعها للحزب، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ١٩ رمضان سنة ١٣٧٢هـ - ١ حزيران ١٩٥٣م.

[3] ينظر: هذه الرسالة، ص: ٤١.

[4] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ١٢٩. وحزب التحرير (مناقشة علمية لأهم مبادئ الحزب)، عبد الرحمن محمد سعيد، مكتبة الغرباء، استنبول، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ص: ١٠. وحزب التحرير في الكويت (١)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٣، السنة: ٣٣، السبت ١٥ شوال ١٤٢٥هـ - ٢٧ / ٢٠٠٤/١١م، الرابط: .http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7701

حضر اجتماع أو مؤتمر لجهة معينة كان واحداً منهم، كما زعم بعض الكتّاب أنّ الشيخ كانت له ميول قومية قبل تأسيسه حزب التحرير،[1] مستندين إلى كتابه رسالة العرب، وعلى ما يبدو أنّهم لم يطلعوا إلى هذا الكتاب، وإنّما نقلوا هذا التصور بعضهم عن البعض الآخر من غير تمحيص أو اطلاع على الكتاب المذكور، إذ أنني عندما سألت بعض أعضاء الحزب القــدامى عن مضمون كتاب رسالة العرب، أجــاب: " إنّه كان دعوة للعرب لتحمل مسؤوليتهم تجاه الإسلام ".[2]

٣- حزب التحرير وجماعة الإخوان المسلمين:

أ- علاقة حزب التحرير بجماعة الإخوان المسلمين:

إن الباحث الأمين لا يمكنه أن يتفق مع المقولة التي تهدف إلى تصوير الشيخ تقي الدين النبهاني بأنه منشق عن جماعة الإخوان المسلمين، وأنه كان واحداً منهم ثمّ انقلب عليهم، وأسس حزب التحرير! ، ويبدو أن هذه المقولة مبنية على ما ذكره الدكتور موسى الكيلاني، في كتابه: (الحركات الإسلامية في الأردن) من أن الشيخ تقي الدين النبهاني هو أحد رجال الحاج أمين الحسيني ــ صاحب اليد الطولى في انتشار جماعة الإخوان المسلمين في بلاد الشام ــ وأنه قام بحركة انشقاق عن جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٥٢م، ووصف العلاقة بين النبهاني والحسيني على أنها علاقات عقائدية وثيقة.[3]

والصحيح أن الشيخ تقي الدين النبهاني لم يكن من رجال الحاج أمين الحسيني، ولو كان الشيخ تقي الدين النبهاني من رجاله أو على علاقة عقائدية وثيقة به ما أجاز له أن ينشق عن الجماعة الأم، وهو ــ أي الحاج أمين الحسيني ــ الذي عمل جهده طيلة حياته على توحيد الصفوف ولمِّ الشمل بين الفصائل والتنظيمات الفلسطينية المختلفة المشارب المتفقة الأهداف تحت راية الإخوان المسلمين،[4] أو على الأقل أن يَرِد ما يدل على إنكار الحاج أمين الحسيني على الشيخ تقي الدين النبهاني انشقاقه عن جماعة الإخوان المسلمين، هذا فضلاً عمّا قدمناه من أن الشيخ تقي الدين النبهاني بدأ العمل لتشكيل حزب التحرير عام ١٩٤٨م، حيث اتصل بعدد من العلماء وقادة الفكر، وأن حزب التحرير قد تأسس قبل عام ١٩٥٢م، وعلى الأرجح عام ١٩٤٩م، ومما يؤكد بطلان زعم الكيلاني، أنّه ادعى أنّ الحسيني أحد مصادر تمويل حزب التحرير،[5] وفي هذا تناقض بيّن إذ كيف يقوم الحسيني بتمويل النبهاني بعد أن انشق عنه ؟!.

وأما ما ثبت من وجود عدد من كوادر حزب التحرير الأولى كانت قد تركت جماعة الإخوان وانضمت إلى دعوة النبهاني الجديدة، فهو أيضاً لا يعني أن الشيخ تقي الدين النبهاني كان في يوم من الأيام عضواً في جماعة الإخوان المسلمين؛ ذلك أن الشيخ تقي الدين النبهاني شخصية علمية دعوية

---

[1] ينظر: حزب التحرير (مناقشة علمية لأهم مبادئ الحزب)، ص: ١٠. والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الطبعة الثانية، ب.ت، ص: ١٤٠. والدعوة الإسلامية، (فريضة شرعية وضرورة بشرية)، د. صادق أمين ، دار التوزيع والنشر الإسلامية، دمشق، ب.ت، ص: ٩٩.

[2] مقابلة مع الشيخ سعدون احمد العبيدي. ومقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي.

[3] ينظر: الحركات الإسلامية في الأردن، ص: ٨٧، ١٠١.

[4] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٨٢.

[5] ينظر: الحركات الإسلامية في الأردن، ص: ١٠٠.

ظهرت له كتابات في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي وعمل في المحاكم الشرعية، ولو كان عضواً في الإخوان المسلمين لوجدنا في الصحف الصادرة آنذاك والتي كانت تتابع نشاطات الجماعة شيئاً فشيئاً، لوجدنا فيها إشارة له من قريب أو بعيد، أو لوجدنا في المصادر الإخوانية دلالة على ذلك، لكننا لا نجد في الإخوان أنفسهم من يستطيع إثبات ذلك.[1]

هذا وقد نفى الشيخ الدكتور عبد العزيز الخياط ــ وهو من أعضاء جماعة الإخوان البارزين قبل أن يكون من حزب التحرير ــ هذا الإدعاء أيضاً فقال: " وبالمناسبة لم يكن الشيخ تقي الدين النبهاني من تنظيم جماعة الإخوان المسلمين قط ".[2]

هذا من الناحية التاريخية، ومن ناحية أخرى فإنّ وصف حزب أو جماعة ما أنّه منشق عن حزب أو جماعة معينة، يعني أنّ يوجد بينهما نوع من التشابه، ولو بنسبة قليلة في بعض الأوجه، إذ أنّه على الرغم من أنّ حزب التحرير وجماعة الأخوان المسلمين يلتقيان من حيث أنّ كلاً منهما يدعو إلى الإسلام، إلا أنّ حزب التحرير يختلف عن جماعة الإخوان المسلمين من حيث الغاية وطريقة الوصول للغاية وتحقيقها، فحزب التحرير جعل غايته إقامة دولة الخلافة التي تضم جميع المسلمين في جميع البلاد الإسلامية، كما نلاحظ أنّ فكرة الخلافة تحتل موقع الصدارة، بل يرى وجود دول متعددة حرام، حتى لو كانت تطبق الشرع، فيجب أن تكون في دولة واحدة هي دولة الخلافة التي يحكمها خليفة واحد بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، بينما نرى أنّ الإخوان المسلمين يدعون إلى دولة إسلامية، نعم ورد في كتاب المؤتمر الخامس شيء عن الخلافة، بضعة اسطر، لكن لا نرى لفكرة الخلافة نصيباً في دعوة الإخوان المسلمين، لا من حيث التنظير الفكري، ولا من حيث حمل الدعوة، فهم يدعون إلى مجرد قيام دولة إسلامية، حتى لو كانت هناك عدة دول إسلامية، فلا بأس أن تقوم دولة في مصر وأخرى في الأردن ... الخ،[3] ومن حيث طريقة تحقيق الغاية، نجد أنّ طريقة الإخوان المسلمين تقوم على التدرج، والإصلاح الجزئي في التغيير، والذي يجعل من مهادنة الحكومات القائمة في العالم الإسلامي، ومشاركتها في الحكم طريقة ومنهجاً لتحقيق الغاية، في حين نجد أنّ طريقة حزب التحرير تقوم على الانقلابية والجذرية في التغيير، ويرى حرمة المشاركة في الحكومات التي تحكم بالكفر، بل يرى أنّ المشاركة في حكم الكفر إطالة لأمد الأنظمة الجاهلية وليس طريقة لإزالتها، وليس ذلك فحسب بل نجد الاختلاف حتى في الناحية التنظيمية الإدارية، ففي حين يقوم الأساس التنظيمي للإخوان على نظام الأُسر، نرى أنّ الأساس التنظيمي لحزب التحرير يقوم على نظام الحلقات، هذا فضلاً عن الاختلافات التفصيلية، التي لا مجال لذكرها في هذا البحث، لكي لا يخرج عن الهدف الموضوع لأجله.

---

[1] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٨١.
[2] ينظر: المصدر نفسه، ص: ١٧.
[3] ينظر: رسالة المؤتمر الخامس، الشيخ حسن البنا، مركز الأخوان للطباعة والنشر، المطبعة العربية، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، ص: ٥٩، ٦٠.

كما يرى بعض الباحثين أن معظم كوادر حزب التحرير الأولى كانت من جماعة الإخوان المسلمين، ويضربون مثالاً على ذلك السيد نمر المصري، والسيد غانم عبده، والشيخ أحمد الداعور، لكن الشيخ عبد العزيز الخياط خطّأ هذا الزعم ونفاه، والدكتور الخياط كان من الأعضاء البارزين في حزب التحرير، وهو أصلاً من قياديي الإخوان بل المسؤول عن كل أسرهم في بلاد الشام وقتذاك، وبالتالي فهو أعلم في هذا المجال، لأنه يعرف زملاءه من الإخوان، فلو كان هنالك عدد ملفت للنظر من الإخوان قد دخلوا حزب التحرير لكان أدرى الناس بذلك.[1]

ومن ذلك كله يستطيع الباحث أن يَخلُص إلى أنّ دعوى انشقاق حزب التحرير عن الإخوان المسلمين دعوى عارية عن الصحة، وليس لها أساس تستند إليه، لا من حيث التاريخ، ولا من حيث الفكرة التي يُدعى إليها، ولا من حيث طريقة الوصول إلى الغاية، ولا حتى من حيث النواحي التنظيمية والإدارية، كما أنّ الإدعاء بأن معظم كوادر حزب التحرير أو أكثرها كانت من جماعة الإخوان المسلمين فيه مبالغة؛ لأن وجود بعض الشخصيات، كالتي ذكرها الأستاذ سلامة لا تجعلنا نجزم بأن معظم كوادر حزب التحرير الأولى أو أكثرها كانت من الإخوان، لكن المعطيات السابقة تجعلنا نجزم بأنّ هناك عدداً غير قليل من الشخصيات القيادية وغير القيادية من جماعة الإخوان التحقت بصفوف حزب التحرير.

٢- محاولات الدمج بين حزب التحرير وجماعة الإخوان المسلمين:

يذكر بعض الباحثين محاولات جرت للوحدة بين جماعة الإخوان المسلمين وبين حزب التحرير، فيما بين عامي ١٩٥٣م ــ ١٩٥٦م، منها مبادرة للوحدة ذكرها الدكتور موسى الكيلاني، وزعم أن حزب التحرير هو الذي دعا إليها، وأن مناقشة هذا الأمر المهم تمت بين نواب حزب التحرير والإخوان في نابلس في حزيران ١٩٥٣م، لدمج الحركتين في منظمة واحدة تدعى: (الأخــوة الإسلامية)، ورأى حزب التحرير ــ على حد تعبير الدكتور موسى الكيلاني ــ ذلك وسيلة ممكنة لنيل الوضع الشرعي، وذكر أن لقاءً تم عام ١٩٥٤م في القدس بين المرشد العام للإخوان المسلمين المصريين الأستاذ حسن الهضيبي وبين الشيخ تقي الدين النبهاني، وأن حزب التحرير قد أصر في البداية على تولي قيادة حركة الإخوان المسلمين بكاملها في الأردن، ثم أصروا على تغيير اسم الجماعة إلى (الإخوة الإسلامية)، ثم أعلنوا رفض التعاون بعد تجاوب قيادة الإخوان مع جميع مطالبهم حفاظاً على وحدة الصف المسلم، واستمرت الاتصالات إلى أن وصلت محاولات الوحدة إلى طريق مسدود، ولم تحدث أي محاولات أخرى نحو الوحدة بعد عام ١٩٥٦م، وعزا الدكتور موسى الكيلاني فشل تلك المحاولات إلى الاختلافات الجوهرية بين الجماعتين، مما حال دون تعاون مثمر بينهما، فضلاً عن وجود أسباب تنظيمية ذرائعية أدت إلى فشلهم في التوصل إلى اتفاق عام، ويضيف أن حزب التحرير كان قلقاً من شكل الوحدة على المدى الطويل مع الإخوان؛ لأن دمج الجماعتين قد يؤدي إلى فقدان حزب التحرير هويته المميزة،

[1] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٢٦، ٦٨، ١٢٦، ١٣٨، ١٤٤.

وإغراقه في تنظيم الإخوان من دون أن يتمكن من تحقيق مبادئه أو أن يمارس التأثير المحدود الذي يتمتع به كحزب مستقل.[1]

هذا ما ذكره الدكتور موسى الكيلاني عن محاولات الوحدة بين حزب التحرير وجماعة الإخوان المسلمين، في حين يؤكد الحاج صالح الساكت ــ هو من المعاصرين للشيخ تقي الدين النبهاني، وعاش مع حزب التحرير منذ أيامه الأولى ــ أنه لم تحدث أي محاولة للوحدة بين حزب التحرير، والإخوان المسلمين، ويتساءل عن هذا اللقاء الذي تم بين الشيخ تقي الدين النبهاني عام ١٩٥٤م والأستاذ حسن الهضيبي، ويقول كيف يتم لقاء في القدس وفي عام ١٩٥٤م بينهما والشيخ تقي الدين النبهاني كان يعيش في لبنان آنذاك؟ ، أما ما يتعلق بلقاءات النبهاني مع شخصيات من جماعة الإخوان المسلمين، فإن الحاج صالح الساكت ذكر أنه تم لقاء بين الشيخ تقي الدين النبهاني وبين الأستاذ سعيد رمضان، طلب فيه الأستاذ سعيد رمضان من الشيخ تقي الدين النبهاني ــ طلباً أخوياً ــ أن يمتنع عن إلقاء محاضراته في بيوت الإخوان، الذين تركوا جماعة الإخوان وأصبحوا من كوادر حزب التحرير، كما أكد الشيخ عبد العزيز الخياط نفي اللقاء بين النبهاني والهضيبي أيضاً.[2]

ولم ينفرد الدكتور الكيلاني بهذا الزعم، فقد ورد في (كتاب الدعوة إلى الإسلام فريضة شرعية وضرورة بشرية) ما نصه: " وطلب الإخوان في الأردن من الشهيد سيد قطب رحمه الله، أن يجتمع بالشيخ النبهاني في القدس، فاجتمع به، وذكّره بمغبة عمله، وبموقفه أمام الله تعالى، وبحالة المسلمين البئيسة التي تحتاج إلى تجميع الجهود، وعرض عليه إن أراد الإصلاح أن يعمل من خلال دعوة الإخوان في الأردن، فقبل الشيخ على شرط أن يكون الإخوان في الأردن منفصلين عن قيـادة الأخـوان في القاهرة "، ويضيف قائلاً: " ومن العجب أن هذا الطلب وهو فصل الإخوان في الأردن عن قيادتهم في القاهرة هو نفس الطلب الذي اشترطته السلطات الأردنية ثمناً للإعتراف رسمياً بالإخوان كدعوة، إلا أن الإخوان أبوا وأصروا أنهم فرع من الشجرة الباسقة التي نبتت جذورها في القاهرة "، ثمَّ أضاف قـائلاً: " ورفض الإخوان لان الأمر كله محاولة لتجميع الجهود "، ثم نقل عن الشهيد سيد قطب رحمه الله أنه قال فيهم: " دعوهم فسينتهون من حيث بدأ الإخوان ".[3]

وقد رد الأستاذ عوني جدوع على هذا الكلام بجملة من الأمور:

أ- يؤكد الأستاذ زهير كحالة أنّ هذا الخبر الذي رواه الدكتور صادق أمين عار عن الصحة؛ لأن النبهاني لم يجتمع مع سيد قطب، هذا أولاً، وثانياً: لأنّ صاحب هذه العبارة: " دعوهم فسينتهون من حيث بدأ الإخوان "، هو سعيد رمضان وليس سيد قطب، يقول كحالة في ذلك: " حينما علم سعيد رمضان أن أتباع

[1] ينظر: الحركات الإسلامية في الأردن، ص: ٦٥، ٩٦، ٩٧.
[2] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٢٧، ٧٩، ٨٠.
[3] ينظر: الدعوة الإسلامية، ص ١٠١، ١٠٢.

الشيخ النبهاني، استنوا لأنفسهم طريقا سياسيا يتميزون به عن الطريق الأخلاقي الذي ينتهجه الإخوان المسلمون في دعوتهم قال: " دعوهم فسينتهون إلى ما بدأ به الإخوان المسلمون، وسينطلقون من المحراب كما انطلقوا "، ويؤكد الأستاذ زهير كحالة أنّه سمعها بنفسه من فم الأستاذ سعيد رمضان.

ب- إنّه من المستبعد على عملاق كسيد قطب، على ما عرف عنه من جرأة في الإعلان عن آرائه وأفكاره وقناعاته الفكرية، أن يصدر حكمه على (حزب إسلامي ناشئ) من دون أن يطلع على أفكاره ومنشوراته وكتبه، فزيارته للأردن وفلسطين كانت قصيرة وانشغل خلالها بأعمال المؤتمر الإسلامي لبيت المقدس فلم يتسنى له الإطلاع على آراء وأفكار الحزب.

نعم حصل لقاء لسيد قطب لكن ليس مع الشيخ تقي الدين النبهاني، بل مع مجموعة من أعضاء حزب التحرير، حيث ذكر الشيخ صالح الساكت أن مجموعة من الحزب زارت سيد قطب في الفندق الذي كان يقيم فيه بعمان وقدمت له بعض كتب الحزب ونشراته السياسية فوعدهم أن يقرأها ويخبرهم برأيه فيها.

ج- ومما يثبت عدم حدوث اللقاء بين سيد والنبهاني، أن الأخير كان في دمشق في الفترة التي قدم فيها سيد إلى الأردن وفلسطين، ففي تشرين الثاني من عام ١٩٥٣م رحل النبهاني إلى دمشق، وفي شهر كانون الأول من العام نفسه عقد الاجتماع الأول لمؤتمر بيت المقدس تحت اسم ندوة الإسراء والمعراج، ولم يكن سيد قطب بين الحضور في ذلك العام، وفي الاجتماع الثاني الذي عقد تحت اسم مؤتمر بيت المقدس وكان ذلك عام ١٩٥٤م حضر سيد قطب، والنبهاني مازال في لبنان، فكيف حدث هذا اللقاء المزعوم ؟!.[١]

ويضيف الباحث أيضاً ما يلي:

أ- ذكر في مستهل الخبر الذي نقله أنّ إخوان الأردن هم الذين طلبوا من سيد ــ رحمه الله ــ أن يجتمع بالنبهاني، فاجتمع به وذكره بمغبة عمله، وبموقفه أمام الله تعالى، وبحالة المسلمين البئيسة التي تحتاج إلى تجميع الجهود، ثُمَّ يناقض الكاتب نفسه في نهاية الأمر فيقول: " ورفض الإخوان؛ لأن الأمر كله محاولة لتجميع الجهود "، فمن جهة يدعي أن إخوان الأردن هم الذين قاموا بالمبادرة وان سيداً طلب منه تجميع الجهود، ثم يقول إنّ الإخوان رفضوا؛ لأنّ الأمر كله محاولة لتجميع الجهود، وفي هذا تناقض بين!!.

ب- ادعى أنّ الشيخ تقي الدين النبهاني قبل بعرض سيد قطب، لكن على شرط أن يكون الإخوان في الأردن منفصلين عن قيادة الإخوان في القاهرة "، ويضيف قائلاً: " ومن العجب أن هذا الطلب وهو فصل الإخوان في الأردن عن قيادتهم في القاهرة هو نفس الطلب الذي اشترطته السلطات الأردنية ثمناً للإعتراف رسمياً بالإخوان كدعوة "، ولا يخفى ما في هذا من اتهام وتعريض بالشيخ تقي الدين النبهاني.

ج- ذكر في نصه أن سيداً ذكّر النبهاني بمغبة عمله، وبموقفه أمام الله تعالى، ويتسأل الباحث: يا ترى ما الذي فعله الشيخ تقي الدين النبهاني لكي يتكلم معه سيد قطب بهذه الطريقة؟! ، وهل كونه أسس حزباً

---

[1] **ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ١٠٤ ـ ١١٠.**

إسلامياً يعمل لإقامة الخلافة يستوجب هذا التعنيف؟ ، إنه من المستبعد بمكان أن يقوم سيد قطب بمثل هذا العمل.

د- وفوق هذا وذاك فإننا قد قدمنا ما ذكره سيد قطب رحمه الله في حق الشيخ تقي الدين النبهاني: " إن هذا الشيخ يصل بكتاباته إلى مرتبة علمائنا الأقدمين ".[1]

ومن خلال ما تقدم يلاحظ الباحث وجود اضطراب في ما ذكره هذان الكاتبان، ففي حين ذكر الأول أن حزب التحرير هو الذي دعا إلى الوحدة ثمَّ رجع عن ذلك، نجد أن الكاتب الآخر يزعم أن جماعة الإخوان هي التي عرضت هذا الأمر على حزب التحرير، ثمَّ رجعوا عن ذلك؟ وفي حين لم يحصل أي لقاء بين الشيخ تقي الدين النبهاني والأستاذ حسن الهضيبي، يزعم الكاتب الأول أن لقاءً حصل بينهما، وعلى الرغم من عدم ثبوت اللقاء بين الشيخ تقي الدين النبهاني والشهيد سيد قطب رحمه الله تعالى، فإنّ الكاتب الثاني يدعي أنّ سيداً التقى بالشيخ تقي الدين النبهاني في القدس، مما يؤكد عدم صحة هذه المعلومات.

إلا أنّه من المهم في معرض الحديث عن محاولات الجمع بين حزب التحرير وجماعة الإخوان المسلمين أن نذكر كلام الشيخ الخياط والذي نصه: " وفي أثناء ذلك قويت المباحثات بيني وبين الشيخ تقي الدين النبهاني، وكان محور عملي يدور حول تجديد العمل والأسلوب والأهداف والنظرة من خلال حركة الإخوان المسلمين وعدم إيجاد حزب إسلامي جديد لكي لا تتبعثر جهود العاملين من اجل إعادة الإسلام إلى التطبيق، وكادت جهودي أن تنجح لولا أن افسد ذلك الدكتور محمد سعيد رمضان وكان موضع ثقة الجماعة في ذلك الوقت، ولما فشلت الجهود في تجديد تنظيم الإخوان وتطعيمه بالأفكار والنظرات الجديدة التي توصل إليها الشيخ تقي الدين النبهاني، بدأت العمل مع الشيخ تقي الدين النبهاني، وتشكيل حزب التحرير الإسلامي "،[2] وقال أيضا: " أما محاولة التوفيق فقد حاولتها قبل إعلان تأسيس حزب التحرير، وكان الرفض التام من الإخوان المسلمين، بل عمل الدكتور سعيد رمضان على تشويه صورة العمل الإسلامي من قبل الشيخ تقي الدين النبهاني وإخوانه، وهاجمهم في جميع جولاته في العالم العربي وفي الأردن خاصة ".[3]

---

1 ينظر: هذه الرسالة، ص: ٣٣.
2 ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ١٦، ١٧.
3 ينظر: المصدر نفسه، ص: ٢٧.

ومما تقدم يتبين لنا أن الشيخ تقي الدين النبهاني كان عازماً على تشكيل حزب التحرير، لكن الشيخ الخياط عرض عليه عدم إيجاد حزب إسلامي جديد لكي لا تتبعثر جهود العاملين من اجل إعادة الإسلام إلى التطبيق، وحاول التوفيق، وذلك بتجديد العمل والأسلوب والأهداف والنظرة من خلال حركة الإخوان المسلمين، وتطعيمه بالأفكار والنظرات الجديدة التي توصل إليها الشيخ تقي الدين النبهاني، إلا أن الإخوان المسلمين رفضوا هذه المحاولة التي قام بها الشيخ الخياط.

٤- موقف حزب التحرير من الجماعات والأحزاب:

يتحدد موقف حزب التحرير من الجماعات والأحزاب الأخرى على ضوء واقع تلك الجماعات والأحزاب من حيث كونها إسلامية أو غير إسلامية.

أ- موقف حزب التحرير من الجماعات والأحزاب الإسلامية:

يرى حزب التحرير مشروعية تعدد الجماعات والأحزاب ما دامت هذه الأحزاب قائمة على العقيدة الإسلامية، وتتبنى الأحكام الشرعية، وبناء على ذلك فقد اختط حزب التحرير لنفسه منهجاً يتفق وأخلاق إسلامنا العظيم في التعامل مع الحركات الإسلامية، ويمكن أن نتصور هذا المنهج من خلال الوقوف على جواب حزب التحرير على احد الأسئلة الموجهة إليه حيث ينصح أعضاءه بأن لا يقوموا بأي عمل فيه مجابهة، أو يؤدي إلى المجابهة مع أي من أصحاب الحركات الإسلامية، بل يحثهم على أن يكونوا على حذر، فهناك مجرمون يحاولون محاولات جادة للإيقاع بين الحركات الإسلامية؛ وذلك لكي يفوت على هؤلاء ما يبيتون ويرد كيدهم إلى نحورهم، كما يشجع أعضاءه على الاتصال برجال الحركات، وأن يكون اتصالاً هادفاً وان تجري فيه النقاشات معهم بالحكمة والموعظة الحسنة، والجدال بالتي هي أحسن، وجعل النصوص الشرعية والأحكام الشرعية أساساً لجميع التصرفات والأقوال، ويجب البعد عن كل ما فيه استفزاز أو تحقير أو تحدي أو تجهيل أو تسفيه، وإنما نقاش بالأدلة للوصول إلى الحق وإلى الصواب، وإلى الحكم الصحيح، من دون أن يكون للعداوة أي وجود، أو أي اثر.

وقد تجسد هذا المنهج في شخصية الشيخ تقي الدين النبهاني حين وصف الشيخ حسن البنا، بعد لقائه، بأنّه كان عالماً ذكياً مجداً مجتهداً، ويقول الأستاذ زهير كحالة: " وكان الشيخ النبهاني يحترم الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، ويقدر جهوده في جمع الشباب المسلم وهدايته "، ولم يكن ــ رحمه الله ــ يتكلم عن هيئة من هيئات المسلمين بما يخدش أو يقدح في عدالتهم، فقد كان منهج النبهاني عدم الطعن في الهيئات والأشخاص الذين يعملون للإسلام،[1] بل إنه على الرغم مما تعرض له أعضاء حزب التحرير من عنف على يد بعض من الإخوان المسلمين، فإنهم كانوا يتجنبون الاحتكاك ومهاجمة

---

[1] ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٧٠. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ٢٥٨ ــ ٢٦٠. ومقدمة الدستور، ص: ٩٨ ــ ١٠٤. وحزب التحرير، ص: ٦، ٥٠. و حزب التحرير الإسلامي، ص: ٥١، ٥٣، ٨٠ ـ ٨٣.

الإخوان المسلمين، كما كانوا يفعلون مع الشيوعيين والبعثيين،[1] ولا يريد الباحث هنا إنكار أو تجاوز ما ذكره عوني جدوع من أن بعض التحريريين يخالفون هذا المنهج أحياناً، فليس التحريريون في هذه السلبية بدعاً بين الحركات والأحزاب الإسلامية، فإنا نجد هذه المخالفة للأسس التي وضعها المشايخ المؤسسون بين الأتباع هنا وهناك.[2]

٢- موقف حزب التحرير من الجماعات والأحزاب غير الإسلامية:

يرى حزب التحرير حرمة قيام أحزاب على أساس الشيوعية أو الاشتراكية، أو الرأسمالية أو الديمقراطية، أو العلمانية، أو الماسونية، أو القومية أو الوطنية، أو على أي أساس غير أساس الإسلام،[3] يقول داود عبد العفو: " كان التحريريون يتجنبون الاحتكاك ومهاجمة الإخوان المسلمين، كما كانوا يفعلون مع الشيوعيين والبعثيين "، ثم يضيف: " ويظهر أن التحريريين استضعفونا نحن، بصفتنا بداية في أول الطريق، فجربوا أسلحتهم أول ما جربوا فينا، فاخذوا يلاحقوننا أينما وجدنا، فنالنا منهم بلاء عظيم، لدرجة كنّا نخصص في حلقاتنا وقتاً خاصاً نبحث فيه طروحاتهم ومضايقاتهم لنا وكيفية الرد عليهم وعليها ".[4]

وحقيقة الأمر ليس كما فهمه داود عبد العفو؛ لأنّ موقف حزب التحرير هذا راجع إلى واقع حزب البعث والأحزاب الشيوعية من حيث أنّها أحزاب غير إسلامية؛ لذا كان له هذا الموقف الشديد منها.[5]

---

[1] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ١٧، ١٨، ٦٨. ويعلق الشيخ الخياط على هذا الكلام قائلا: " لم يكن التحريريين يتجنبون مناقشة الإخوان، وإن كانوا يتجنبون مهاجمتهم؛ لأنهم أخوة في الدعوة، وإنما اختلفوا في الآراء والأفكار معهم ". ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٢٦.

[2] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٨٠.

[3] ينظر: مفاهيم حزب التحرير: ص، ٧٠. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ٢٦١. ومقدمة الدستور ، ص: ١٠٤. وحزب التحرير، ص: ٥٠،٦.

[4] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٦٨، ٦.

[5] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٢٦٠. ومذكرة حزب التحرير إلى صالح مهدي عماش (وزير الدفاع العراقي الأسبق) ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م، ص: ٢٥. ومقابلة مع عزام عبد الله.

المطلب الثاني: انتشار حزب التحرير ونشاطه حتى عام ١٩٩٠م:

أولاً: حزب التحرير في المملكة الأردنية وفلسطين:

لم يُقِم حزب التحرير وزناً للممانعة التي أبدتها الحكومة الأردنية، بل أصر على المضي قدماً في دعوته، فراح يعمل بسرية، وبقيادة جديدة، بإمارة الشيخ تقي الدين النبهاني، وعضوية كل من: نمر المصري، وداود حمدان، وأطلق على هذه القيادة اسم: (لجنة القيادة) التي بقيت بإمارة النبهاني حتى وفاه الأجل سنة ١٣٩٨هـ الموافق ١٩٧٧م.

وبما أن نشوء حزب التحرير وتأسيسه كان في المملكة الأردنية، كان من الطبيعي أن يبدأ حزب التحرير انتشاره فيها، فبدأ من ساحات الأقصى حملة تثقيف جماهيرية لاستئناف الحياة الإسلامية، وأظهر نشاطاً واسعاً، مما دفع السلطات الأردنية لاتخاذ خطوات قوية لمنعه من تشكيل نفسه وتقوية تنظيمه، فاضطر الشيخ تقي الدين النبهاني ــ على أثر ذلك ــ إلى ترك البلد مرغماً في تشرين الثاني عام ١٩٥٣م، ومُنع من العودة إليها ثانية، وتوجه إلى دمشق التي لم يلبث فيها إلا قليلاً، حيث قامت المخابرات السورية بحمله وإلقائه على حدود سورية مع لبنان، إلا أن السلطات اللبنانية هي الأخرى منعته من دخول أراضيها، ولم تسمح له بالدخول إلا بعد تدخل الشيخ حسن العلايا مفتي لبنان وقتذاك.

تركز نشاط حزب التحرير في السنة الأولى في القدس وطول كرم والخليل ونابلس وفي مخيمات اللاجئين حول أريحا، وحاول تأسيس بعض الفروع في جنين ورام الله والبيرة وبيت لحم، وقام بمحاولة للإنتشار في المناطق الريفية وتكثيف نشاطه في تلك القرى المعزولة حيث أنها لم تكن عرضة لمراقبة قوات الأمن كما هي الحال في المدن، وقد تم له تأسيس الكثير من الفروع فيها، فتمتع الحزب بقوة كبيرة في المناطق المحافظة في الضفة الغربية مثل الخليل في الجنوب ومنطقة جنين وطول كرم في الشمال، أما في المدن ذات الطابع الغربي مثل رام الله، وبيت لحم، حيث العدد الكبير من السكان من المسيحيين، فقد كان نشاط الحزب ضئيلاً وتأثيره بسيطاً ، كما استطاع حزب التحرير أن يُوجِد نشاطاً ملحوظاً في الضفة الشرقية لاسيما في العاصمة عمان، وفي اربد، وحاول الحزب الدعوة لأفكاره بعد صلاة الجمعة في تلك المدن والقرى، كما شكل عدداً من مجموعات الدراسة التي غالباً ما كانت تلتقي في المساء، وقام بمحاولات تنظيمية لتجنب مراقبة الأمن، فمثلا قرر الحزب في الخليل أن لا يقوم الأعضاء المحليون الذين تراقبهم السلطات بنشر آراء الحزب وأن يقوم بذلك أعضاء من مدن أخرى في الضفة الغربية غير معروفين للشرطة المحلية.[1]

[1] ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٧، ١٤٨. وحزب التحرير الإسلامي، ص: ٢٥، ٥٩ ـ ٦١، ١١١. وبيان حزب التحرير المقدم إلى الحكومة الأردنية على أثر منعها للحزب، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ١٩ رمضان سنة ١٣٧٢هـ ـ ١ حزيران ١٩٥٣م.
والمراد بالسرية هنا هو العمل الحزبي، لا النشاط الإسلامي. ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٢٥.

وعلى الرغم من محاولة الحكومة الأردنية منع النشاط السياسي في المدارس، فقد امتد نشاط حزب التحرير إلى المدارس، ساعده على ذلك أن معظم أعضائه من المدرسين، فاستثمروا مواقعهم لإيصال أفكار الحزب إلى الطلاب، بل إنهم استعملوا في السنوات الأولى نصوص من كتب الحزب في التدريس، فلما منع المدرسون في منتصف عام ١٩٥٥م أن تحتوي دروسهم على مواد سياسية اضطر الحزب إلى التوقف عن هذه الممارسة، واقتصر عمل الحزب بين الطلاب على نشاطات تم من خلالها تنظيم الطلاب في حلقات، كل الحلقة مكونة من خمسة طلاب، ويتلقى قائد المجموعة الطلابية التعليمات من مدرس ينتمي إلى الحزب، من أجل الوصول إلى اكبر عدد ممكن من هؤلاء الطلبة الذين يُعدّون صفحات بيضاء يمكن لصاحب الفكر والدعوة أن يكتب فيها ما يشاء إن ملك الحجة والقدرة على الإقناع.

وعلى أية حال فإنّ حزب التحرير تمكن خلال فترة الخمسينيات، وبسرعة كبيرة، من إيجاد قاعدة شعبية، في جميع إنحاء المملكة الأردنية، لكن على تفاوت في القوة والضعف، والذي ساعده في ذلك استخدامه المنبر كوسيلة رئيسية لأفكاره، وكانت أول مرة تستخدم هذه الوسيلة في المسجد الأقصى والإبراهيمي في الخليل ثم انتشرت في مساجد المدن والقرى في الضفة الغربية كلها، كما لعبت عضوية الشيخ أحمد الداعور في البرلمان الأردني ولمرتين عام ١٩٥٤م وعام ١٩٥٦م دوراً مهماً في تصاعد ثقة الحزب بنفسه، فأصبح مستعداً للتعبير عن آرائه علانية في ذلك الوقت وبخاصة في المساجد، فتهيّأ للحزب جمهور عريض ومنتظم كان له الاستعداد للإنخراط في حلقات حزب التحرير، يروى غانم عبده أنه كان يُدَرِّس في اليوم الواحد حوالي ثلاثين شخصاً، موزعين على حلقات، كل حلقة مكونة من ٤ ــ ٥ أشخاص، عدا التجمعات الشهرية التي كان يشارك فيها،[1] بل وصف البعض هذه الشعبية بقوله: " وظهر في الخمسينيات حزب ديني إسلامي عرف بحزب التحرير الإسلامي ورئيسه الشيخ تقي الدين النبهاني، وانتشر هذا الحزب باسم الدين كالنار في الهشيم في الأردن ... ، وكان هذا الحزب يبدي نشاطاً عجيباً ومنشوراته كانت دائما بين أيدي المواطنين ".[2]

نظرت السلطات الأردنية إلى هذا التأثير الواضح بقلق متزايد، وكان الحزب يتجاهل التحذيرات المتكررة التي تصدرها السلطات؛ لثقته الكبيرة بنفسه، والتي دفعته إلى تحريض جموع المصلين ضد الدولة علانية، ومع أن التدابير التي اتخذتها الحكومة للحد من نشاط حزب التحرير وتأثيره كانت متأخرةً نوعاً ما، إلا أنها كانت فعّالة ومباشرة، فقد قدمت مشروع قانون للوعظ والإرشاد في أواخر عام ١٩٥٤م، عدّ إلقاء الخطب والتدريس في المساجد غير قانوني إلا بإذن خطي من قاضي القضاة أو من ينوب عنه، وهذا الإذن قابل للإلغاء في أي وقت، وقد أصبح هذا من ضمن القانون في كانون ثاني يناير ١٩٥٥، وكل من ينتهكه يصبح عرضة للغرامة أو حتى السجن، فوضع هذا القانون نهاية حاسمة لخطب الحزب السياسية في المساجد، فلم يحصل الكثير من خطباء الحزب على هذه التصاريح، وكان على الذين

---

[1] **ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٢٥، ٦٢، ٦١، ٧٧.**
[2] **ينظر: المصدر نفسه، ص: ٦٦. نقلاً عن نجيب الأحمد، أحد مؤسسي الحزب الوطني الاشتراكي.**

يحصلون عليها أن يفرغوا خطبهم من أي مضمون سياسي، ما أثر سلباً على شعبية حزب التحرير، وهكذا كان على الحزب أن يعتمد توزيع المنشورات، والحلقات لنشر رسالته وضم موالين جدد، ولكن الحلقات لم تكن تستطيع الوصول إلا إلى جمهور قليل ينتمي إلى الحزب تلقائياً، فلم يعد في وسع الحزب أن يطمح بضم أتباع جدد بسرعة، نعم كانت هناك خطوات منفردة لاستثمار المساجد لأغراض دعائية، فقد لجاء أعضاء حزب التحرير من حين لآخر إلى مقاطعة الخطبة وطرح أسئلة تتفق وأفكار الحزب، أو تكرار أقوال الشيخ احمد الداعور ممثل الحزب في البرلمان الأردني بعد الصلاة، أو دخولهم في مناقشات سياسية مع المصلين عند مغادرة المسجد، وكذلك حاول إثارة استجابة العامة له، فقام بجهود منسقة في بعض المناسبات، كالمظاهرات التي نظمها في أثناء زيارة البابا للأراضي المقدسة على الرغم من حملات الاعتقال والسجن التي سبقت الزيارة إلا أنه لم يكن لتلك المحاولات أثر مهم، وبقيت الحقيقة قائمة في حرمان الحزب من حشود الجماهير.[1]

وخلال شهري آب وأيلول من عام ١٩٦٠م، قامت الحكومة الأردنية باعتقال أكثر من مئة شخص بتهمة الانتماء إلى حزب التحرير، وقدمت في أسبوع واحد أربعين شخصاً في نابلس ورام الله وإربد للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة، ضمن حملة على حزب التحرير في الأردن وسوريا ولبنان، وبعد نكسة حزيران عام ١٩٦٧م، انتقل كثير من أعضاء حزب التحرير إلى الضفة الشرقية من المملكة الأردنية، وبالتالي أصبح جلٌ نشاط حزب التحرير متركزاً في الضفة الشرقية، وتجمد نشاطه في فلسطين المحتلة، وبعد فترة ليست بالقليلة عاد الحزب ينشط من جديد في الأراضي المحتلة، وتركز نشاطه على التثقيف الجماهيري، وبخاصة بين الأوساط الطلابية في الجامعات الفلسطينية، كذلك نشط الحزب بإصدار البيانات السياسية المختلفة التي تناقش الكثير من القضايا المطروحة على الساحة السياسية المحلية والدولية، فضلاً عن طبع كتب الحزب.[2]

اتخذ حزب التحرير مواقف متشددة من الوجود الصهيوني في الأراضي المحتلة، وحذر من دعوات الصلح مع اليهود وعدّها جريمة منكرة تشكل الخطر الأكبر على كيان الأمة الإسلامية ومنها الشعب العربي، وبيّن أن الغرض الحقيقي من هذه الدعوات هو تسليم فلسطين لليهود والاعتراف بهم، وأكد على أن حالة الحرب يجب أن تبقى قائمة حتى يأتي اليوم الذي يقضى فيه على كيان اليهود في فلسطين، وبناء على ذلك رفض حزب التحرير جميع مشاريع السلام مع الكيان الصهيوني، وحذر منها أشد تحذير.

---

[1] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٦٢- ٦٤.

[2] ينظر: نص المرافعة التي رافع بها عثمان صالحية وقدمها خطيا إلى محكمة امن الدولة الابتدائية في دمشق، بتاريخ: ٦ كانون الأول سنة ١٩٦٠م. وحزب التحرير الإسلامي، ص:٦٥. وينظر حزب التحرير في الكويت (٢)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٤، السنة: ٣٣، ا لأحد ١٦ شوال ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٨ / ٢٠٠٤/١١، الرابط: http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7712.

وعلى الرغم من كون حزب التحرير يرى أن فلسطين ليست قضية فلسطينية ولا قضية عربية، وإنما هي قضية إسلامية ليس غير، وأن السبيل الأمثل لذلك يكون بالعمل الجاد لإقامة الخلافة ومبايعة الخليفة على العمل بكتاب الله وسنة رسوله حتى يضع الإسلام موضع التطبيق والتنفيذ، ويعلن الجهاد على اليهود ليستأصل شأفتهم، إلا أنه بيّن أن الجهاد لطرد إسرائيل والقضاء عليها لا ينتظر حتى تقوم الدولة الإسلامية، بل أنه في عام ١٩٦٢م وجه مذكرة إلى ملوك ورؤساء بعض الدول العربية والإسلامية بيّن فيها أن قضية فلسطين تحتم على أهل فلسطين والدول العربية وسائر الدول القائمة في بلاد الإسلام القيام بعملين حاسمين:

أحدهما: المبادرة فوراً بإنقاذها من خطر التصفية النهائية.

والثاني: حشد القوى العسكرية المجاهدة للقيام بالجهاد الشرعي إلى جانب الأعمال السياسية المنتجة، ثمَّ شرع في بيان الأمور التي يتضمنها كل واحد من هذين العملين الحاسمين بالتفصيل.[1]

وعلى الرغم من هذا الموقف المتشدد من الوجود الصهيوني، ومشاركة أفراده في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، إلا أنه لم يشارك ــ ككتلة أو حزب ــ في مقاومة الاحتلال؛ لأنه يرى أن الكتلة أو الحزب الذي يعمل لإقامة الدولة الإسلامية لايجوز أن يكون حزباً مسلحاً، بل لابد أن يكون حزباً سياسياً فكرياً؛ لذا فقد التزام حزب التحرير بالنهج السياسي وابتعد عن النهج العسكري الثوري.[2]

وقام حزب التحرير، بين عامي ١٩٦٦م ــ ١٩٦٩م، باتصالات واسعة ضمن الجيش الأردني، استطاع من خلالها كسب بعض مراكز القوة، فطلب منها النصرة، إلا أن المحاولة فشلت، والقي القبض على اغلب القائمين على هذه المحاولة، ووجهت إليهم تهمة الاشتراك بمؤامرة تهدف إلى قلب نظام الحكم وتغيير دستور الدولة بالعنف، والانتساب لجمعية غير مشروعة (حزب التحرير)، وحُكم على أربعة

---

[1] **ينظر: بيان حزب التحرير المقدم إلى الحكومة الأردنية على أثر منعها للحزب، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ١٩ رمضان سنة ١٣٧٢هـ - ١ حزيران ١٩٥٣م. وبيان حزب التحرير في كشف المؤامرة التي تدبرها أمريكا لارتكاب جريمة الصلح بين العرب واليهود، ١٨ شوال ١٣٧٥ - ١٩٥٦/٥/٢٨م. ومذكرة حزب التحرير إلى ملوك ورؤساء بعض الدول العربية والإسلامية، ٢ من ربيع الثاني سنة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢/٩/١م. وإصدار لحزب التحرير بعنوان: أحكام عامة، ١٩/ ١٢/ ١٩٦٦م. وبيان حزب التحرير إلى الأمة لحضها على الجهاد ورفض الاستسلام، ٢٤ من شهر ربيع الثاني ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠/٦/٢٨م. وكتاب مفتوح من حزب التحرير إلى رؤساء الدول العربية والإسلامية، ٢٨ من المحرم ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨/١/٨م. وبيان حزب التحرير في الرد على الأزهر وتأييد السادات في صلحه مع اليهود، ١٧ من جمادى الآخرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩/٥/١٣م. وبيان حزب التحرير حول مؤتمر فاس لإقرار الصلح مع اليهود، ١٧ من محرم الحرام ١٤٠٢هـ - ١٩٨١/١١/١٤م. وبيان حزب التحرير، بعنوان: الصلح مع إسرائيل خيانة يحرمها الإسلام وقتالها والقضاء عليها واجب يفرضه الإسلام، ٧ من ربيع الأول ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤/١١/٣٠م. وحزب التحرير في الكويت (٢)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٤، السنة: ٣٣، الأحد ١٦ شوال ١٤٢٥ هـ - ٢٨/ ٢٠٠٤/١١، الرابط: http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7712.**

[2] **ينظر: حزب التحرير، منشورات حزب التحرير، ٢٠ شعبان ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥/٥/٩م، ص: ١٣ - ١٥، ٢٥. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٣٢- ٣٤. وجواب سؤال، ٨ من جمادى الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٤ / ٨ / ١٩٦٧ م. وجواب سؤال، ١٦ جمادى الأولى ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨/٨/١٠. وحزب التحرير الإسلامي، ص: ٦٥. ومقابلة مع ممثل حزب التحرير في الدنمارك، على موقع العربية. نت، بتاريخ: ١٦ من ذي الحجة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥/١/٢٧م، الرابط: http://www.alarabiya.net/Articles/2005/01/27/9854.htm.**
وحزب التحرير في الكويت (٢)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٤، السنة: ٣٣، الأحد ١٦ شوال ١٤٢٥ هـ - ٢٨/ ٢٠٠٤/١١، الرابط: http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7712.

عشرة منهم بالإعدام، تسعة منهم حكموا بالإعدام وجاهياً، منهم الشيخ أحمد الداعور، الذي الغي حكم الإعدام في حقه فيما بعد، أما الخمسة الباقون فحكموا بالإعدام غيابياً، منهم الشيخ تقي الدين النبهاني، أما بقية المعتقلين فحكموا بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً.[1]

بعد ذلك تعرض حزب التحرير في الأردن إلى اعتقالات عديدة منها عام ١٩٨٤م، وأخرى عام ١٩٨٧م على أثر توزيع حزب التحرير بياناً هاجم فيه الحكومة؛ لأعمال قام بها مسؤولو سجن المحطة ومن معهم، إذ قاموا بالاعتداء على حرمة بعض المصاحف، ثمَّ إنهم بعد الضرب والتعذيب اجبروا عدداً من السجناء أن يتوجهوا بالصلاة إلى قصر الحمرا بدل أن يتوجهوا إلى الكعبة المشرفة، وان ينووا الصلاة للملك بدل أن ينووا الصلاة لله رب العالمين، وكذلك عام ١٩٨٨م، وكان من ضمنهم الشيخ عطا خليل الأمير الحالي لحزب التحرير.[2]

لم يقتصر نشاط حزب التحرير على الأردن وفلسطين، بل توسع لينتشر في الكثير من البلاد العربية والإسلامية وغير الإسلامية؛ ذلك أنه بعد أن تثقف العديد من شباب المسلمين ضمن حلقات حزب التحرير، وحملوا أفكاره، أخذ حزب التحرير يرسل وعلى مراحل دعاة إلى البلاد الأخرى، وعمدت قيادة حزب التحرير إلى تقسيم البلاد الإسلامية إلى ولايات، من أجل نشر أفكار الحزب في البلاد الإسلامية العربية وغير العربية، وقد تركز عمل حزب التحرير في البلاد العربية أكثر من غيرها؛ لأن حزب التحرير يرى أن قيام الدولة أول ما يكون فيها؛ لأن أهلها مسلمون ويتكلمون اللغة العربية التي هي جزء جوهري من الإسلام، وعنصر أساسي من عناصر الثقافة الإسلامية.[3]

---

[1] **ينظر: لائحة الاتهام لدى المحكمة العسكرية العرفية في الأردن، في القضية رقم ٠٦٩/٣٩٠ وكتاب مفتوح إلى الملك حسين ملك الأردن، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ٢٦ من شهر رجب سنة ١٣٨٩هـ الموافق ١٩٦٩/١٠/٧م. وجريدة القدس، جريدة يومية سياسية، العدد: ٣٣٥، الاثنين، ١٤ شوال ١٣٨٩هـ - ٢٢ كانون أول ١٩٦٩م. ومفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٨. وجواب سؤال، بتاريخ: ١٦ جمادى الأولى ١٣٨٨هـ ــ ١٩٦٨/٨/١٠م. وجواب سؤال، بتاريخ: ٥ ربيع الثاني ١٣٨٩هـ ــ ٢٠/٦/ ١٩٦٩م. وحزب التحرير في الكويت (٢)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٤، السنة: ٣٣، الأحد ١٦ شوال ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٨ / ٢٠٠٤/١١. الرابط: http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7712.**

[2] **ينظر: مرافعة أعضاء حزب التحرير أمام المحكمة العرفية العسكرية في الأردن عام ١٩٨٤م. وبيان حزب التحرير بعنوان: دولة تتجرأ على دين الله، في ١٤ ذو الحجة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧/٨/٨م - الأردن. ومرافعة أعضاء حزب التحرير أمام المحكمة العرفية العسكرية في الأردن، بتاريخ: ٢ رمضان عام ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨/٤/١٨م.**

[3] **ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٧٠. وأثر الجماعات الإسلامية الميداني خلال القرن العشرين، ص: ٢٣٣. وهذه الرسالة، ص: ١٢.**

ثانياً: حزب التحرير في العراق:

١- الخمسينيات (١٩٥٠ــ ١٩٥٩):

في ما بين عام ١٩٥٢ و١٩٥٣م وصلت مجموعة من حزب التحرير من الأردنيين والفلسطينيين، إلى العراق ضمن المنح الدراسية التي كانت الحكومة العراقية تمنحها للطلاب العرب، للدراسة في دار المعلمين العالية، والحقوق، والطب، وغيرها، فاتصلوا بالعراقيين وعرضوا عليهم أفكار حزب التحرير، وكان من بين العراقيين الذين حصل الاتصال بهم جماعة الحاج حسين أحمد الصالح، التي كانت لها صلة سابقة بجماعة الإخوان المسلمين في العراق، فتأثرت هذه المجموعة بأفكار حزب التحرير، وتجاوبوا مع دعاة حزب التحرير، وكان من بين أعضاء حزب التحرير الذي وصلوا إلى العراق في تلك الفترة، عبد الفتاح الكيلاني، وأحمد عربيات، محمد حديد وغيرهم؛ لذا يعد العراق من أوائل البلاد الإسلامية التي وصل إليها النشاط الدعوي لحزب التحرير، واستطاع حزب التحرير أن يُكّون وخلال مدة وجيزة ثلة جيدة من الأعضاء ضمت العديد من الشخصيات منهم: حسين أحمد الصالح والذي تولى مسؤولية الحزب حتى عام ١٩٥٧م تقريباً، الشيخ عبد العزيز البدري، عبد الغني الملاح، خالد أمين الخضار، عبد الله أحمد الدبوني، يوسف المعمار، إبراهيم مكي، عبد الجبار عبد الوهاب بكر، صالح عبد الوهاب بكر، أسامة ناصر النقشبندي، فاضل السويدي، غصوب يونس الجبوري، قدوري السويدي؛ ولأنّه يرى أنّ المذهب الجعفري أحد المذاهب الإسلامية المعتد بها، فقد ضمَّ حزب التحرير في العراق عدداً من الأعضاء من أتباع المذهب الجعفري، من أبرزهم محمد هادي عبد الله السبيتي، وعارف البصري.[1]

وفي أواخر عام ١٩٥٤م تقدمت مجموعة أعضاء حزب التحرير، بطلب لإجازة العمل السياسي إلى وزارة الداخلية في العهد الملكي، وهم:

١- حسين أحمد الصالح.
٢- محمد هادي عبد الله السبيتي.
٣- الشيخ عبد العزيز عبد اللطيف البدري.
٤- عبد الغني الملاح.
٥- خالد أمين الخضار.
٦- عبد الله أحمد الدبوني.

لكن وزارة الداخلية رفضت الطلب، بحجة مخالفته للدستور أو النظام الملكي، ميّز الحزب قرار رفض الطلب، لكن رفض طلب صدق تمييزاً، وعلى اثر ذلك أصدر الحزب بيانا يوضح موقفه من هذا الرفض،

---

[1] **ينظر: أضواء على التحرك الرجعي وأساليبه، ص: ١٢٥. ومقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي. ومقابلة مع الشيخ سعدون احمد العبيدي. وتسجيل لمقابلة مع أسامة ناصر النقشبندي، أجراها مدير المكتب الإعلامي لحزب التحرير في العراق، عام ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. وهذه الرسالة، ص: ٣٢. وحزب التحرير في الكويت (٢)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٤، السنة: ٣٣، الأحد ١٦ شوال ١٤٢٥ هـ - ٢٨ / ٢٠٠٤/١١. الرابط:**
.http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7712

وهاجم بشدة المعاهدة العراقية ـ البريطانية حول النفط لعام ١٩٥٥، كما هاجم حلف بغداد، ووصف الملك، ونوري السعيد بالعمالة للإنكليز، فاعتقل بعض أعضاء حزب التحرير ممن وزعوا البيان، من قبل ما يسمى وقتذاك بالتحقيقات الجنائية، ثُمَّ ألقي القبض على الأعضاء الذين تقدموا بطلب التأسيس، وأفرج عن الجميع فيما بعد، لكن الأعضاء المتقدمين بطلب التأسيس حكم عليهم بغرامة مالية، وحظر نشاط الحزب.[1]

بعد عام ١٩٥٧م حصل فتور في عمل الحزب؛ بسبب ترك بعض أعضاء حزب التحرير العمل السياسي معه، مثل: حسين أحمد الصالح، ويوسف المعمار، وإبراهيم مكي، على أثر خلاف مع قيادة الحزب حول صلاحية إصدار البيانات، وفي عام ١٩٥٨م حصل إشكال بين الشيخ عبد العزيز البدري والقيادة العامة لحزب التحرير، وأُبعد الشيخ البدري عن حزب التحرير على أثر ذلك،[2] فضلاً عن الإشكال الذي ظهر لدى بعض أعضاء الحزب من أتباع المذهب الجعفري حول مفهوم الخلافة والإمامة، والذي أدى بدوره إلى تركهم لحزب التحرير والتحاقهم بحزب الدعوة بعد تأسيسه عام ١٩٥٨م، منهم محمد هادي السبيتي، وعارف البصري.[3]

إستمر الفتور في عمل الحزب، حتى مجيء الشيخ عبد القديم زلوم إلى العراق، وذلك في عام ١٩٥٩م، والتقى بمجموعة من أعضاء الحزب في بيت عبد الجبار عبد الوهاب بكر، منهم: عبد الجبار عبد الوهاب بكر، وأخوه صالح عبد الوهاب بكر، ومحمد عبيد البياتي، ومحمد هادي السبيتي، وطلب منهم الشيخ عبد القديم زلوم تكرار قسم الحزب، فكرره الحاضرون إلا محمد هادي السبيتي، ويبدو أن سبب رفضه تكرار القسم، هو نيته الارتباط بحزب الدعوة، إذ حصل أن اتصل به السيد مهدي الحكيم بعد عام

---

[1] ينظر: العمل الحزبي في العراق (١٩٠٨م ـ ١٩٥٨م) ، حسن شبر، دار التراث العربي، بيروت، ١٩٨٩م، ص: ٢٥٣، ٢٥٤. وحزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق، صلاح الخرسان، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م، ص: ٤١. وأضواء على التحرك الرجعي وأساليبه، ص: ١٢٥، ١٢٦. ومقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي. ومقابلة مع الشيخ سعدون احمد العبيدي. وتسجيل لمقابلة مع أسامة ناصر النقشبندي. وحزب التحرير في الكويت (٢)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٤، السنة: ٣٣، الأحد ١٦ شوال ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٤. الرابط: http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7712.

[2] ينظر: أضواء على التحرك الرجعي وأساليبه، ص: ١٢٥، ١٢٦. ومقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي. ومقابلة مع الشيخ سعدون احمد العبيدي. وتسجيل لمقابلة مع أسامة ناصر النقشبندي. ومقابلة مع عبد الجبار الكواز.
أما طبيعة الإشكال الذي حصل بين الشيخ عبد العزيز البدري والقيادة العامة للحزب ـ كما ذكر من أجريت معهم المقابلات ـ فهو أن الشيخ عبد العزيز البدري رحمه الله تعالى، أرسل برقية تهنئة إلى الضباط الذين قاموا بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، وأثنى عليهم، فأنكر عليه الشيخ النبهاني عندما علم، ولامه على استعجاله في الثناء على هؤلاء دون معرفة واقعهم، ودون الرجوع إلى القيادة، وأبعد على أثر ذلك عن الحزب، ولكن بالرغم من إبعاده عن الحزب فقد بقيت علاقته جيدة بالحزب.

[3] ينظر: حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق، ص: ٦٦، ٩٠. وكان الشيخ عارف البصري قد ذهب إلى النجف؛ ليفتح فرعاً لحزب التحرير، لكنه عدل عن ذلك بتأثير من مؤسسي حزب الدعوة الذين تعرّف عليهم لدى وصوله إلى النجف، ومنهم السيد مهدي الحكيم.
بعد ذلك بفترة كتب الشيخ عارف البصري رسالة إلى الحكيم يقول فيها ما مضمونه: إني شاب مسلم، تبنيت الإسلام وأحببته، ولكن مع الأسف كنت أعيش في ظل الإسلام الذي لا يمثل فكر أهل البيت، وعليه فأنا أحب الآن أن آتي إلى النجف للدراسة في حوزتها العلمية، ولعل الله يوفقني لخدمة أهل البيت وفكر أهل البيت.

١٩٥٨م؛ بغية تغيير قناعاته وضمه إلى حزب الدعوة الإسلامية، فاستجاب لذلك،[1] لكن حزب التحرير استعاد نشاطه وقام بعدد من الأعمال، تجلّت في مرحلة الستينيات من تاريخ حزب التحرير في العراق.

٢- مرحلة الستينيات (١٩٦٠ــ ١٩٦٩):

بعد صدور قانون الجمعيات رقم (١) في الأول من كانون الثاني سنة ١٩٦٠م، وبالتحديد في الثالث من شعبان ١٣٧٩هــ الموافق الأول من شباط ١٩٦٠م، قدمت مجموعة من أعضاء حزب التحرير طلباً إلى وزارة الداخلية في حكومة عبد الكريم قاسم، لإجازتهم بممارسة العمل السياسي على أساس الإسلام وباسم حزب التحرير، وقد تضمن الطلب نظام الحزب الداخلي، ونظرته إلى السياسة الداخلية والخارجية، ثمَّ ذكر الطلب عشرة من أعضاء حزب التحرير وهم:

١- عبد الجبار عبد الوهاب الحاج البكر.
٢- محمد عبيد البياتي.
٣- عبد الجبار حسين الشيخلي.
٤- غصوب يونس الجبوري.
٥- صالح عبد الوهاب الحاج بكر.
٦- عبد الهادي علي النعيمي.
٧- محمد سليم الكواز.
٨- السيد علي السيد فتحي.
٩- حسن سلمان التميمي.
١٠- أحمد حامد الإبراهيم.

رفضت وزارة الداخلية طلب الحزب، لتبنيه الطريقة الجذرية في التغيير، وعدم تعاطيه مع أنصاف الحلول، ويبدو أن دعوته القائمة على الإسلام، وسعيه لإقامة دولة تطبق الشريعة الإسلامية كان سبباً مهما في رفض الطلب.[2]

وبعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م، حمل البعثيون بشدة على التيارات السياسية الموجودة على الساحة العراقية، ومنها حزب التحرير، سيما وأن الحزب أصدر بياناً، ذكر فيه أن هذا الانقلاب حصل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وبإشراف مباشر من السفير الأمريكي في العراق،[3] وقد يكون وصف حزب

---

[1] ينظر: حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق، ص: ٩٠. ومقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي. ومقابلة مع عبد الجبار الكواز.

[2] ينظر: طلب حزب التحرير لإجازته بالعمل السياسي على أساس الإسلام، الذي تقدم به إلى وزارة الداخلية في حكومة عبد الكريم قاسم، بتاريخ: ٣ شعبان عام ١٣٧٩هـ - ١/٢/١٩٦٠م، ص: ٨، ٩. وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، سنة ١٩٧٩م، ص: ٢٧٥. ومقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي. ومقابلة مع عبد الجبار الكواز. ومقابلة مع الأستاذ صلاح الصالحي، بغداد، ١٦ محرم ١٤٢٦هـ - ٢٦/٢/٢٠٠٥م.

[3] مقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي. وتسجيل لمقابلة مع أسامة ناصر النقشبندي. وذكر المحامي محمد عبيد خلال المقابلة معه، أنه بعد انقلاب البعثيين عام ١٩٦٨م بما يسمى ثورة ١٧ تموز، على الرئيس عبد الرحمن عارف، التقى بعلي صالح السعدي الذي كان رئيساً للوزراء في حكومة عبد السلام عارف، وسأله عن هذا الانقلاب، فأجاب: " أخي أنت تعرف نحن جئنا بقطار أمريكي - يقصد انقلاب ٦٣ - ولكنني لا اعرف بأي قطار جاء الجماعة الآن، وهو يضحك ".

التحرير للبعثيين بأنهم اشد خطراً على الأمة من التتار، وأن حزب البعث حزب كفر، قد يكون ذلك عاملاً دفع البعثيين إلى التشديد في الاعتقال والتعذيب على أعضاء حزب التحرير، فطالت هذه الاعتقالات مجموعة كبيرة من أعضاء حزب التحرير، وضع معظمهم في قاعة كبيرة في النادي الاولمبي، منهم: عبد الغني الملاح، ومحمد عبيد البياتي، محمد عبد الأمير، إبراهيم عبد الأمير، والدكتور خليل إبراهيم، عباس الجبوري، شوقي الغرابي، وتعامل البعثيون مع أعضاء الحزب بكل قسوة، وعذبوهم أشد تعذيب، ولمّا علموا أن مسؤول الحزب هو عبد الغني الملاح، ضغطوا عليه وبالغوا في تعذيبه للحصول على معلومات، فلم يعطهم أية معلومات، وكان رجلاً قد تجاوز الخامسة والخمسين من عمره، فاستشهد تحت التعذيب، يقول محمد عبيد: " كانوا يضربونه، وكان رحمه الله يقرأ القرآن "، ويصفه قائلاً: " كان هيناً ليناً، كريم النفس، وكانت له عائلة كبيرة "، ويعدُّ الشهيد عبد الغني الملاح أول شهداء حزب التحرير، وقد كان استشهاده تحت أيدي الجلادين، عاملاً مهماً في الإفراج عن المعتقلين، فضلاً عن العلاقات الاجتماعية، سيما وأن التحقيقات أثبتت أن حزب التحرير هو حزب سياسي، وليس لديه تنظيم مسلح.[1]

وعلى الرغم من رفض طلب الحزب للترخيص في عهد عبد الكريم قاسم، وما لاقاه من شدة على يد البعثيين بعد انقلاب ١٩٦٣، لم يتوقف عن الدعوة، بل استمر فيها واظهر نشاطاً ملحوظاً بعد عام ١٩٦٤م، فعندما أزاح عبد السلام عارف البعثيين عن السلطة فيما يسمى بحركة ١٨ تشرين، توسع نشاط حزب التحرير ليشمل العديد من مناطق العراق ومدنه، فكان له حضور ملحوظ في بغداد، وديالى، والبصرة، والموصل، والرمادي والفلوجة، والناصرية، والنجف، وكربلاء، وكان له حضور بسيط في الحلة، والعمارة، والكوت، والديوانية، وكان وجود الحزب في هذه المدن على شكل مجموعات تتراوح مابين ٥٠ ــ ٢٠٠ عضوا، وكان لبعض الأعضاء من حزب التحرير علاقة جيدة مع عبد السلام عارف، وبعض المسؤولين، وبخاصة طالب السامرائي الذي كان أمينا للعاصمة وقتها، وطلبوا منه نصرة الإسلام وإقامة دولة الخلافة، ووعدهم أكثر من مرة لكنه كان ينكث بوعده، لأنه كان مرتبطاً بجمال عبد الناصر، وذكّره الحزب أنه عندما طرده عبد الكريم قاسم، ذهب إلى مكة، وأقسم انه لو عاد إلى الحكم فسيحكم بالإسلام، لكنه كان يتحجج بالظروف الدولية.[2]

---

[1] ينظر: مذكرة حزب التحرير المقدمة إلى صالح مهدي عماش، ص: ١٨، ٢٥. ومقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي. وتسجيل لمقابلة مع أسامة ناصر النقشبندي. ومقابلة مع عبد الجبار الكواز. ومقابلة مع الأستاذ صلاح الصالحي. وينظر: بيان حزب التحرير بعنوان: إعطاء معلومات عن الحزب والشباب للمخابرات فيه ضرر محقق ويحرمه الإسلام، بتاريخ: ٢ محرم ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤/٩/٧م. وفيه: " كما حصل مع الشهيد عبد الغني الملاح في بغداد سنة ١٩٦٣م الذي استشهد تحت تعذيب البعثيين له، وهو أول شاب استشهد من شباب الحزب وقد صبر على التعذيب ولم يعطهم كلمة واحدة، ولم يكن يتلفظ وهم يعذبونه إلا بكلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله، والله أكبر حتى فاضت روحه إلى بارئها ".

[2] مقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي. وتسجيل لمقابلة مع أسامة ناصر النقشبندي. ومقابلة مع عبد الجبار الكواز.

وما بين عام ١٩٦٥م ــ ١٩٦٧ قام حزب التحرير بعدة اتصالات بمجموعة من أصحاب النفوذ في العراق، وكان أهمها الاتصال الذي حصل ببشير الطالب ــ آمر الحرس الجمهوري وقتذاك ــ وعرضوا عليه أفكار حزب التحرير، ونصرة الإسلام بإقامة الخلافة الإسلامية، فتردد بشير الطالب في بداية الأمر، لكنه اقتنع فيما بعد، وأعد حزب التحرير بيانه الأول وسلّمه إلى بشير الطالب، لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، إذ قامت بعض الاتجاهات القومية بمحاولة انقلاب فاشلة، أدت إلى إثارة الأمور، وتفويت الفرصة على حزب التحرير، وقام حزب التحرير بعد ذلك باتصالات أخرى، للغرض نفسه، فاتصل ببعض مراكز القوة كبإبراهيم الداود وسعدون غيدان، إلا أنهم طلبوا مقابل نصرة الحزب وإقامة الدولة الإسلامية مبالغ من المال، فرفض الشيخ تقي الدين النبهاني؛ لأن النصرة لابد أن تكون لله تعالى كما فعل الأنصار رضي الله عنهم، وليس مقابل مبلغ من المال.[1]

وخلال هذه الفترة كان الشيخ تقي الدين النبهاني في العراق، لكن لم يعلم بذلك إلا بعض الأعضاء من حزب التحرير منهم غصوب يونس الجبوري الذي كان على اتصال مباشر بالشيخ تقي الدين النبهاني،[2] وقد يكون وجود الشيخ تقي الدين النبهاني في العراق له علاقة بالمحاولات السابقة التي قام بها حزب التحرير؛ لاستلام السلطة.

وعندما حصل انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨م في العراق، وصفه حزب التحرير بأنه انقلاب مكّن الإنجليز من السيطرة بشكل قوي على السياسة والجيش معاً، وبيّن حزب التحرير هذا الأمر، بأن سعيد الصليبي وجماعته كانوا هم الأساس في الحركة، وسعيد الصليبي كان في لندن وجماعته: النايف وإبراهيم الداود وسعدون غيدان هم الذين كانوا مسيطرين على القوى الضاربة في بغداد، فقوات الحرس الجمهوري هي لهم جميعاً، ولواء الحرس هو وحده الذي قام بالعملية، وهم لهم السيطرة الكلية عليه، وكذلك على آمرية موقع بغداد؛ لذلك كانوا هم الذين قاموا بالعملية حقيقة، وأما البعثيون فليس لهم شيء في لواء الحرس الذي قام بالعملية وإنما لهم بعض الشيء في اللواء العاشر، الذي كان موجوداً في الرمادي فأحضر إلى بغداد ليلة العملية، ولم يكن جماعة الصليبي في حاجة لأي قوة من البعثيين، وكان إشراك البعثيين معهم إنما لهدف من ضمن المخطط المرسوم لهم، وما أن حصلت عملية الانقلاب حتى بدأت المشادات بين البعثيين وبين جماعة الصليبي؛ لأنهم كانوا يريدون نصيباً كبيراً في الحكومة، إلا أن جماعة الصليبي كانت قد استولت على جميع المراكز الحساسة والفعالة، وكان المفروض أن يكون سعيد الصليبي هو رئيس مجلس قيادة الثورة، وعندما جاء الصليبي من لندن خرج لاستقباله رئيس الوزراء والوزراء وكبار الضباط وكان استقباله أضخم من استقبالات رئيس الجمهورية، لكن يبدو أن جماعة الصليبي أخذهم الغرور ولم يحسبوا

---

[1] مقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي. ومقابلة مع عبد الجبار الكواز. ومقابلة مع الأستاذ صلاح الصالحي. وجواب سؤال، بتاريخ: ١٦ جمادى الأولى ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨/٨/١٠م. وجواب سؤال، بتاريخ: ٥ ربيع الثاني ١٣٨٩هـ ـ ٦/٢٠/ ١٩٦٩م. وجواب سؤال، بتاريخ: ١١ من ذي الحجة ١٣٩١هـ ـ ١٩٧٢/١/٢٧م.

[2] مقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي. ومقابلة مع عبد الجبار الكواز.

للأمور حسابها ولم يكترثوا لمحاولة البعثيين في تركيز أنفسهم مما جعلهم يستهينون بالأمر، فسمحوا للبعثيين أن يعيدوا ١١٧ شخصاً كانوا قد درسوا ستة اشهر لتخريجهم ضباطاً بعد انقلاب البعثيين عام ١٩٦٣م، فلما حصلت حركة ١٨ تشرين طردهم عبد السلام عارف، وبمجرد انتهاء انقلاب ١٧ تموز أعادوهم ضباطاً برتبة ملازم وألحقوهم بالوحدات، وقد أرسلوا أكثرهم إلى اللواء العاشر الذي كان يسيطر على بغداد، نعم تنبه بعض الضباط لذلك وقرروا نقل اللواء العاشر إلى الأردن، إلا أنهم أخروا ذلك لحين عودة إبراهيم الداود من الأردن، ولكن البعثيين اغتنموا فرصة غياب إبراهيم الداود في الأردن وزحفوا باللواء العاشر واستولوا على السلطة في ٣٠ تموز وانقضوا على الحكم بمنتهى البساطة ولم يكلفهم ذلك غير أن أرسل أحمد حسن البكر للنايف في طلبه للحضور عنده للقصر، فحضر وأمسكوا به وسفروه مباشرة من مطار الرشيد العسكري من دون عناء، والظاهر أنهم قد اتفقوا مسبقاً مع سعدون غيدان؛ لأن له جذوراً بعثية، أما إبراهيم الداود فأرسلوا له طائرة عسكرية ألقت القبض عليه في الــ(H 3)، وفتشوه وأهانوه ثم حملوه لروما، وكل ما عملوه أنهم انزلوا دبابات اللواء العاشر فأحاطت بالقصر والإذاعة والأماكن المهمة مع بعض الدبابات من لواء الحرس، ولو أن سعدون غيدان لم يتعاون معهم لكان الأمر غير ذلك، وربما لو كان إبراهيم الداود موجوداً لما كان الأمر كذلك، فوجود اللواء العاشر هو الذي جعل البعثيين ينقضون هذا الانقضاض بمنتهى السهولة مع أنه من أول يوم كان الصراع معروفا والكل يتحدث بأن البعثيين سيحاولون الانقضاض، ولكن تفاهة جماعة الصليبي جعل الأمر في منتهى البساطة بالنسبة لهم، وقد أخذ البعثيون بتصفية جماعة الصليبي وإحلال جماعتهم في مراكز القوة في اللواء العاشر ولواء الحرس وغيرها من المراكز المهمة، فحقيقة ما حصل إن جاز الوصف هو انقلاب على الانقلاب أو بتعبير آخر هو سرقة انقلاب، وصراع على السلطة ولو أن المعلم واحد، فالصليبي التقى به الملك حسين في طهران كما هو معروف، وكان يديم السفر إلى لندن، والنايف درس في الاستخبارات البريطانية ولذلك فإنه على صلة بها؛ ولذلك فإنّ ارتباط جماعة الصليبي بالإنجليز كان محكماً، ويبدو أن الترتيب والاتصال كان معهم مباشرة، وإشراك البعثيين معهم كان من ضمن المخطط الإنجليزي والبكر يعلم بذلك، ومن المعروف عن البكر أنه كان يدافع في مجالسه عن نوري السعيد، ويقول عنه بأنه ليس عميلاً للإنجليز وإنما كان يرى أن مصلحة العراق إنما تكون في الاستعانة ببريطانيا وأنّ علاقته بالإنجليز لخدمة العراق وليس عمالة لهم، لأجل أن يدفع عن نفسه تهمة العمالة والارتباط بالإنجليز على أساس أنّ السير مع الدول الأخرى إنما هو لأجل مصلحة البلد وليس العمالة، وعملية القفز وطرد جماعة الصليبي من الأمور التي أغاظت الإنجليز رغم أنّ البكر وجماعته يسيرون في المخطط نفسه؛ لأنّ جماعة الصليبي ربائب موثوق بها أكثر؛ لذلك لوحظ أنهم أبرقوا لعمان في يوم ١٧ تموز نفسه يخبرونها بالانقلاب، وكان التلهوني ــ رئيس وزراء الأردن وقتذاك ــ أول المباركين والداعين لهم.[1]

٣- السبعينيات (١٩٧٠ــ ١٩٧٩):

---

[1] **ينظر: جواب سؤال حول أحداث العراق في ١٧ تموز عام ١٩٦٨م، ١١ من جمادى الأولى ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨/٨/٥. وتفصيلات ملحقة بجواب سؤال حول أحداث العراق في ١٧ تموز عام ١٩٦٨م، ١٥ من جمادى الأولى ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨/٨/١٠.**

على الرغم من شدة البعثيين وقسوتهم وبخاصة بعد تمكنهم من الحكم في العراق، على أثر انقلاب ١٩٦٨م، إلا أن ذلك لم يثنِ حزب التحرير عن حمل الدعوة، حيث بدأوا بتصفية الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، وأسسوا ما يسمى قصر النهاية، قرب معرض بغداد الدولي حالياً، ونال حزبَ التحرير من ذلك جانبٌ كبير، فاعتقل العديد من الأعضاء في عام ١٩٧٠م على أثر توزيع بيان لحزب التحرير، منهم: المحامي محمد عبيد البياتي، وعبد الجبار الكواز (مدير المكتب الإعلامي لحزب التحرير في العراق حالياً)، محمد نضير، غصوب يونس الجبوري، سعد الدفراوي، زيدان من أهل الكرخ، شاكر العبيدي، محمد نضير، الشيخ عارف من خانقين، الأستاذ صلاح، محمد أغا، فاروق النعيمي، فائز وهو من فلسطين، وغيرهم وتعرضوا للتعذيب والأذى على يد الجلادين، ثمَّ أفرج عنهم بعفو صدر بعد شهرين من الاعتقال.

استمر حزب التحرير في العراق في دعوته غير آبهٍ بالشدة التي يعامل بها حزب البعث الأحزاب الأخرى، وفي ما بين عام ١٩٧٢م و١٩٧٣م، قام حزب التحرير بالاتصال بمجموعة من أهل القوة في العراق، لكن هذه الاتصالات باءت بالفشل، وكشف التنظيم وتعرض أعضاء حزب التحرير للاعتقال، وتعرضوا لتعذيب شديد، ومن ضمن المعتقلين كان الشيخ تقي الدين النبهاني، إذ أنه كان موجوداً في العراق خلال هذه الفترة باسم مستعار، ولم يكن احد يعلم بوجوده سوى قلة من أعضاء حزب التحرير، وبعد كشف التنظيم وقيام الأجهزة الأمنية بحملة الاعتقالات على أعضاء حزب التحرير بقي الشيخ تقي الدين النبهاني متردداً بين الخروج من العراق أو البقاء فيه، وفي أثناء وجود الشيخ تقي الدين النبهاني في شارع الرشيد عند محل الخياطة الإسلامية ــ الذي كان صاحبه صديقاً للشيخ تقي الدين النبهاني؛ لأنه من مدينة حيفا أيضاً، فكان الشيخ يتردد عليه عندما يكون في العراق ــ اعتقل الشيخ تقي الدين النبهاني على أساس أنه احد أعضاء حزب التحرير، واعتقل معه الخياط صاحب المحل، تعرض الشيخ تقي الدين النبهاني إلى تعذيب شديد، حتى أنه لم يكن يستطيع القيام من كثرة التعذيب، وكان أعضاء حزب التحرير يساعدونه على القيام عندما يعادون إلى الزنزانات، وعندما أُفرِج عن صاحب محل الخياطة الإسلامية، على أثر توسط مسؤول لبناني، أو سوري لاجئ في العراق، أُفرِج عن الشيخ تقي الدين النبهاني أيضاً.[١]

لم تُثنِ الضربات المتكررة التي تعرض لها حزب التحرير عزيمته، ولم تحمله على حل الحزب أو تجميد نشاطه، بل استمر في عمله، وتولى مسؤولية الحزب احمد عبد حسن المجمعي ــ الشهير بأحمد البنا؛ لأنّه كان يعمل في البناء والمقاولات ــ إلا أن الأجهزة الأمنية استطاعت كشف التنظيم في عام ١٩٧٤م، واعتقلت مجموعة من أعضاء الحزب وحكم عليهم بمدد مختلفة، وحكم على آخرين غيابياً بالإعدام، منهم: أحمد البنا، الذي استطاع الهرب، لم يتوقف نشاط الحزب على أثر هذه الاعتقالات ودخول

[1] ينظر: حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق، ص: ١٧١. وأضواء على التحرك الرجعي وأساليبه، ص: ١٢٥. ومفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٨. مقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي. ومقابلة مع عبد الجبار الكواز. ومقابلة مع الأستاذ صلاح الصالحي. ومقابلة مع الشيخ سعدون احمد العبيدي.

حكم الإعدام ضمن الأحكام التي توجه إليهم، وتولى مسؤولية الحزب في العراق عبد الكريم احمد، واستطاع الحزب كسب دماء جديدة وضمهم إلى التنظيم، كان بعضهم يتسم بالنشاط والحيوية والحماسة للعمل ضمن صفوف حزب التحرير، وفي نهاية شهر أيلول من عام ١٩٧٧م، استطاعت الأجهزة الأمنية كشف التنظيم مرة أخرى والقي القبض على مجموعة كبيرة من أعضاء حزب التحرير، وحكم عليهم بمدد مختلفة وبعضهم حكم عليه بالإعدام ثمَّ خُفف إلى المؤبد.

هذا ويُعدُّ نشاط حزب التحرير في العراق وعدد أعضائه خلال عقد السبعينيات أكبر منه خلال عقد الخمسينيات والستينيات، بل كانت المفاجأة واضحة على أجهزة الأمن عند كُشف التنظيم في عام ١٩٧٧م، وكانت أكبر ضربة تعرّض لها الحزب حتى نهاية عقد السبعينيات، ونقل عن الشيخ تقي الدين النبهاني أنه قال بعد هذه الحملات: قُصم ظهري في العراق، وفي شهر حزيران من عام ١٩٧٩م، تمكنت الأجهزة الأمنية من كشف تنظيم لحزب التحرير في العراق، والقي القبض على أعضاء الحزب، وكان عطا خليل ــ الأمير الحالي للحزب ــ أحد المعتقلين، وفي أواخر عام ١٩٧٩م، أطلق سراح جميع أعضاء حزب التحرير، بعد أن صدر عفو عام عن جميع الموقوفين والمحكومين في شهر آب من عام ١٩٧٩م، وعاد بعض الأعضاء الذين هربوا ممن صدر بحقهم حكماً غيابياً بالإعدام، ومنهم: أحمد البنا.[1]

٤- الثمانينيات (١٩٨٠ــ١٩٨٩):

يبدو أن الضربات القوية والمتكررة التي تعرض لها حزب التحرير في العراق خلال عقد السبعينيات، أدت إلى إضعافه، ما جعله يغير من سياسة عمله في العراق بعد عام ١٩٧٩م، فقلل من نشاطه التثقيفي، والاتصال للكسب العادي، وركّز على الاتصال بأهل القوة لطلب النصرة؛ من أجل تغيير النظام، وكلّف الحزب أشخاصاً محددين للقيام بهذا العمل، منهم: أحمد البنا، والمحامي محمد عبيد، والمهندس ماهر الشاه بندر، وغيرهم.[2]

ولا ننسى هنا أحداث الحرب الإيرانية العراقية، فقد كان لها تأثير سلبي على عمل حزب التحرير في العراق، فقد أدت هذه الحرب إلى قلة الأعضاء العاملين؛ لأن اغلب الرجال مابين سن ١٨ إلى ٤٥ تحت السلاح، هذا من جهة، ومن جهة أخرى موقف الحكومة العراقية المتمثل بربط الحركات والجماعات والأحزاب الإسلامية بإيران، الذي يكون مقدمة لضربها بكل شدة وقسوة، أما موقف حزب التحرير من هذه الحرب، فإنه عدّها حرباً مدمرة، بين مسلمين، والقاتل والمقتول في النار؛ لقوله ﷺ : ((**إذا التقى**

---

[1] ينظر: أضواء على التحرك الرجعي وأساليبه، ص: ١٢٦ ـ ١٢٨. ونسخة مصورة من تقرير لمديرية الأمن العامة في العراق، مكتوب بخط اليد حصل الباحث على نسخة منه بعد الاحتلال، الورقة: ٥. ومقابلة مع عبد الجبار الكواز. ومقابلة مع عزام عبد الله.

[2] مقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي. ومقابلة مع عزام عبد الله. ومقابلة مع عبد الصمد عبد الأمير، بغداد، محرم ١٤٢٦هـ الموافق شباط ٢٠٠٥م. وينظر: تقرير مديرية الأمن العامة، الورقة: ٥ وما بعدها، إذ أنّ طبيعة الشخصيات التي حصل الاتصال بها يؤكد هذا الأمر.

المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار))،[1] ولقوله ﷺ : ((**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**))،[2] ومن يجبر على الذهاب إلى الجبهة فإنه في حالة حصول المعركة لا يقتل أحد حتى لو أدى ذلك إلى قتله، وفي عام ١٩٨٢م، أصدر حزب التحرير بياناً انتقد فيه بشدة الملك حسين عندما دعا إلى تشكيل جيش عربي يشترك مع الجيش العراقي في الحرب ضد إيران، وصفها بأنّها دعوة عصبية.[3]

وعندما قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١م، أصدر حزب التحرير نداء إلى الأمة الإسلامية عدّ فيه هذا العمل لطمة للأمة الإسلامية كلها بعربها وعجمها، واتهم الدول العربية ــ الأردن والسعودية ــ بالتواطىء مع إسرائيل في ذلك؛ لأنّها لم تتصد لهذه الطائرات، ولم تخبر بغداد بها عندما مرت بأجوائها، فضلاً عن تواطئ أشخاص متنفذين في بغداد، وإلا فإنه من المفروض أن يكون العراق مهيأ لمثل هكذا هجوم بحكم حالة الحرب بين العراق وإيران، فأين ذهبت الرادارات العراقية والمقاومات الأرضية، وانتقد البيان صدام حسين على حربه على إيران في حين كان المفروض أن يعلن الحرب على إسرائيل، وذكر البيان أن العامل الرئيسي الذي أوصل إسرائيل إلى ما وصلت إليه، إنما هو خيانة حكام البلاد العربية والإسلامية، وتواطؤهم مع بريطانيا وأمريكا على إقامة إسرائيل ودعمها وتركيزها وتقويتها وبقائها كيانا شرعيا في المنطقة، وهم في تسارع على الصلح معها، وبيّن أن هذا الصلف والغرور والغطرسة التي تتصف بها إسرائيل ما كانت لتكون لولا هذه الترسانة الهائلة من الأسلحة المتطورة، التي زودتها بها أمريكا، ومكنتها من التفوق على القوة العسكرية العربية المجاورة، فالطائرات المغيرة هي طائرات أمريكية، والصواريخ المستعملة هي صواريخ أمريكية، كل ذلك يجعل من أمريكا خصماً حقيقياً لنا، وعدواً لدوداً ينبغي الوقوف في وجهه، وطرده من المنطقة، وخلع جذوره تماما، هو وسائر دول الاستعمار، كما ينبغي خلع جذور إسرائيل وإزالتها من الوجود، ثمَّ ذكر النداء أن السكوت على خيانات الحكام، وإذلالهم لهذه الأمة الكريمة، وسعيهم للصلح مع اليهود وسكوتهم على بقاء إسرائيل، وعلى هذه الأعمال التي تقوم بها ضد المسلمين، هو خزي وعار على الأمة، وأن غضب الله سيبقى واقعاً ما دامت الأمة ساكتة على كل ذلك، وارشد النداء الأمة إلى أن طريق الخلاص من هؤلاء الحكام الخونة، ومن إسرائيل، ومن تسلط الكفار على المسلمين، يتحقق بإقامة الخلافة، ونصب خليفة، يبايع على السمع والطاعة على العمل بكتاب الله وسنة رسوله، ثمَّ دعا النداء المسلمين، والضباط والجنود للعمل مع حزب التحرير لتحقيق ذلك.[4]

---

[1] متفق عليه، ينظر: الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ج١، ص: ٢٠. وصحيح مسلم، ج٤، ص: ٢٢١٤.
[2] متفق عليه، ينظر: صحيح البخاري، ج١، ص: ٢٧. وصحيح مسلم، ج١، ص: ٨١.
[3] مقابلة مع عزام عبد الله. وينظر: تقرير مديرية الأمن العامة، الورقة:٨. وتعليق سياسي، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: الثلاثاء في ١٥ ذي القعدة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠/٩/٢٣م. وبيان حزب التحرير للرد على دعوة الملك حسين لتشكيل جيش يشارك الجيش العراقي في حربه مع إيران، بتاريخ: ٥ من ربيع الآخر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢/١/٣٠.
[4] ينظر: بيان بعنوان: (نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية) على أثر اعتداء إسرائيل على المفاعل النووي العراقي، ٧ شعبان ١٤٠١هـ - ١٩٨١/٦/٩م.

وخلال المدة ما بين عامي ١٩٧٩م ــ ١٩٨٣م، قام أعضاء حزب التحرير في العراق بحملة واسعة اتصلوا خلالها بعدد كبير من الشخصيات المهمة والمؤثرة، وعرفوهم بالحزب وأفكاره وغايته في إقامة دولة الخلافة، وبعضهم كان يستجيب لدعوة الحزب، ومن لا يستجيب يطلبون منه عدم الوقوف ضد الحزب، استجاب العديد من الشخصيات البارزة، من أئمة المساجد، والضباط من مختلف الصنوف، وشيوخ العشائر، والقضاة، الذين كانوا مستعدين لنصرة الإسلام، وإقامة دولته، منهم: الشيخ رامي أحمد، واللواء سالم حسين، العميد الركن هاشم يونس، الشيخ ناظم العاص ــ أحد شيوخ عشيرة العبيد ــ وغيرهم، وكان حزب التحرير قاب قوسين أو أدنى من إزاحة نظام البعثيين، وإقامة الخلافة، لولا بعض الذين باعوا دينهم بعرض من الدنيا قليل، علموا بأمر الحزب، وهو المدعو: زهير عبد الله ــ وهو ضابط طبيب متقاعد ــ الذي أراد كسب البطولات والمال على حساب أرواح هذه الثلة المؤمنة التي نذرت نفسها لله عز وجل، فأبلغ الجهات الأمنية، بل طلب مقابلة صدام حسين نفسه، وقابله وأخبره بكل ما جمعه من معلومات عن حزب التحرير.[1]

بدأت الحملة على حزب التحرير بالشيخ ناظم العاص وقتل بعيداً عن السجن؛ لأنه شيخ عشيرة كبيرة وذات ثقل فلم يكن بإمكانهم أن يسجنوه ويعدموه فقتلوه في عام ١٩٨٢م عن طريق رجل دس له السم في الطعام، ثُمَّ شنوا حملة شعواء على أعضاء حزب التحرير في شهر رمضان عام ١٤٠٣هـ الموافق حزيران من عام ١٩٨٣م، واعتقلوا حوالي ٢٠٠ شخص، وفي عام ١٩٨٤م نفذ حكم الإعدام في حوالي ستين عضواً، وممن نال شرف الشهادة: احمد البنا، وشقيقيه حسن ونجم، محمد شفيق البدري، ماهر الشاه بندر، الدكتور خليل إبراهيم، إبراهيم عبد الأمير، عبد القادر السويدي، وغيرهم، فضلاً عن مجموعة من الضباط.[2]

---

[1] مقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي. وينظر: تقرير مديرية الأمن العامة، الورقة: ١ ــ ٣، ٦ وما بعدها .

[2] ينظر: نسخة مصورة من كتاب رئاسة جمهورية العراق، مجلس قيادة الثورة، جهاز المخابرات، الذي نص على الحكم بالإعدام شنقاً حتى الموت ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة، لـ(١٨) عضواً من حزب التحرير. ونسخة مصورة من المرسوم الجمهوري الذي صادق على قرار الحكم السابق. وبيان حزب التحرير بعنوان: إعطاء معلومات عن الحزب والشباب للمخابرات فيه ضرر محقق ويحرمه الإسلام، بتاريخ: ٢ محرم ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤/٩/٧م. ومقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي. ومقابلة مع الأستاذ صلاح الصالحي.

ويبدو أن الله تعالى قد كتب للمحامي محمد عبيد النجاة من هذه الحملة الشعواء؛ لكي يروي لنا هذه التفاصيل، إذ لم يبق أحد من أولئك، أما أنه اعدم أو توفي فيما بعد من أثر التعذيب، أو سافر إلى خارج العراق هرباً. فبعد أن ذكر لي المحامي محمد عبيد صور التعذيب المروعة التي تعرض لها هو وبقية أعضاء الحزب، اخبرني أنه نجا من الإعدام بأعجوبة، وساعده على ذلك أمرين: الأول: أن الشهيد محمد شفيق البدري ـ وهو أخ الشهيد الشيخ عبد العزيز البدري ـ اخبرهم أنه ـ محمد عبيد ـ ليس معهم في هذا الأمر، وليست لي أية صلة به. والآخر: أن أحد أصدقاء صدام أيام الشباب وهو طلال الفيصل كانت تربطه بمحمد عبيد علاقة جيدة، فجازف وتوسط له، وعلى أثر ذلك أفرج عنه.

لقد قام حزب التحرير خلال الفترة ما بين عام ١٩٧٩م، وحتى عام ١٩٨٣ بنشاط واسع، ومما يدل على ذلك أن تقرير المدعو زهير قد كتب في ٢٤ آب ١٩٨٢م، وآخر المرفقات في هذا التقرير مؤرخة بتاريخ: ١٩٨٣/٣/١٩، وفيه " لازلنا نقوم بمتابعة تحركاتهم، ونشاطاتهم وعناصرهم، وفي كل يوم يكتشف خيط جديد ومعلومات جديدة "،[١] وحملة الاعتقالات بدأت في حزيران من عام ١٩٨٣م، أي أن قوات الأمن بعدها وعديدها، ومعاونة المنافقين، قد استغرقت حوالي سنة كاملة في محاولة معرفة تنظيم حزب التحرير في العراق للقضاء عليه نهائياً، لكنها لم تفلح في ذلك ولم تستطع إنهاء حزب التحرير في العراق، ولكن بعد الضربة القوية التي تعرض لها الحزب عام ١٩٨٣م، حصل فتور قوي في نشاطه، نعم كانت تصل نشرات الحزب وتدار الأمور عن طريق مسؤول للحزب في الكويت، إلا أن النشاط كان محدوداً جداً، انحصر بين أعضاء الحزب حتى نهاية الثمانيات ودخول العراق إلى الكويت في آب عام ١٩٩٠.[٢]

---

[1] ينظر: تقرير مديرية الأمن العامة الورقة: ١، والأخيرة.

[2] ينظر: حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق، ص: ٥١٥. ومقابلة مع عزام عبد الله. ومقابلة مع عبد الصمد عبد الأمير. ومقابلة مع عبد الجبار الكواز.

ثالثاً: حزب التحرير في البلدان الأخرى:*

١- سوريا:

يرجع نشاط حزب التحرير في سوريا إلى ما قبل عام ١٩٥٥، فقد مر معنا أن الشيخ تقي الدين النبهاني اضطر إلى مغادرة المملكة الأردنية في تشرين الثاني من عام ١٩٥٣م، وتوجه إلى دمشق، وفي عام ١٩٥٥م أقدمت الأجهزة الأمنية على اعتقال مجموعة من أعضاء حزب التحرير في دمشق وكان معهم المحامي محمد عبيد البياتي.[1]

لم يحظ حزب التحرير بوجود رسمي أو امتداد مهم في سوريا، وكان حجمه محدوداً، فلم يستطع الإنتشار بين صفوف أبناء المجتمع السوري، إلا انتشاراً محدوداً بين الشباب المتدين في دمشق وغيرها من المدن السورية، وابرز نشاطاته كانت تتمثل بالمشاركة في التظاهرات التي شهدتها سوريا حتى عام ١٩٥٨م، ويُعدُّ المحامي عبد الرحمن المالكي من ابرز القيادات السورية لحزب التحرير.[2]

وعلى الرغم من أنّ حزب التحرير لم يؤيد عبد الناصر يوماً، بل كان على النقيض معه، وحاول إسقاطه؛ لأنّه ــ في نظر الحزب ــ حاكم يطبق أحكام كفر، وأن الجمهورية العربية المتحدة منعت الأحزاب منعاً باتاً، ما أثر سلباً على عمل الحزب في سوريا، إلا أنه عندما قامت الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨م أيّد حزب التحرير هذه الوحدة، ودعا إلى السير نحو إكمال الوحدة الإسلامية، وأصدر عدة بيانات حول الموضوع منها منشور بعنوان: (بيان من حزب التحرير في وجوب المحافظة على الوحدة بين الإقليمين المصري والسوري وإكمال السير في الوحدة الإسلامية)، وكان إصدار هذا البيان بمناسبة اشتداد الحملة على الوحدة من بعض الجهات؛ لتقويضها، وتناول البيان ثلاثة أمور رئيسية هي:

أ- تحريم الدعوات الاستقلالية وبيان أن الكفرة المستعمرين هم الذين كانوا وراء الحركات الاستقلالية والدعوات الانفصالية التي سبقت الحرب العالمية الأولى، واستطاعوا عن طريقها تجزئة البلاد الإسلامية إلى مِزَع من الدويلات الكرتونية التي لا تملك من مقومات البقاء إلا عدم وجود من يهدمها، وأنهم هم أنفسهم ــ أي الكفرة المستعمرون ــ هم الذين يقفون اليوم وراء الحركات الانفصالية الجديدة، ولذلك لابد من التنبه إلى هذه الدعوات والحركات والوقوف في وجهها بشدة وقوة وحزم.

---

* الأقطار التي حصل فيها انتشار للحزب عديدة، إلا أنّ الباحث سيتناول نماذج من بعض هذه الأقطار، ويستثني أقطاراً أخرى؛ وذلك أما لعدم وجود معلومات كافية، أو لسرية المعلومات التي حالت دون نشرها.

[1] ينظر: حزب التحرير في الكويت (٢)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٤، السنة: ٣٣، الأحد ١٦ شوال ١٤٢٥ هـ - ٢٨ / ١١/٢٠٠٤. الرابط:http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7712. هذه الرسالة، ص: ٥٦. ومقابلة مع المحامي محمد عبيد البياتي.

[2] ينظر: حزب التحرير في الكويت (٢)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٤، السنة: ٣٣، الأحد ١٦ شوال ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٨ / ١١/٢٠٠٤. الرابط: http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7712.

ب– إن الوقوف عند حدّ الوحدة بين مصر وسوريا ــ أي تجميد الوحدة ــ هو الذي يفسح المجال لدعاة الاستقلال والانفصال أن يأخذوا دور الهجوم على الوحدة.

ج– لابد من الفصل بين حكم الرئيس عبد الناصر والوحدة، فمن ساءه حكم الرئيس جمال عبد الناصر أو ديكتاتوريته وسخط عليها فلا يجوز له أن يتخذ من ذلك ذريعة للتبرم بالوحدة أو السخط عليها أو الانتقاص منها.

وبيّن حزب التحرير في بيانه هذا أنه ــ أي حزب التحرير ــ وإن كان يعمل لتغيير نظام الحياة في الجمهورية العربية المتحدة ــ وفي غيرها ــ عن طريق الأمة لأنه نظام يتناقض مع الإسلام، فإنه ــ أي حزب التحرير ــ من أشد الناس استمساكاً بالوحدة والحفاظ عليها؛ لأن الله تعالى فرض أن يكون المسلمون كلهم بلداً واحداً حين جعل منهم أمة واحدة تستظل براية واحدة ولها خليفة واحد.[١]

تعرض حزب التحرير في سوريا لحملات اعتقال عديدة منها ما حصل خلال شهري آب وأيلول من عام ١٩٦٠م، حيث اعتقلت السلطات السورية حوالي عشرين شخصاً بتهمة الانتماء إلى حزب التحرير، ضمن حملة قامت بها الحكومة الأردنية والسورية واللبنانية ضد حزب التحرير، ولم يخلُ حزب التحرير من محاولات لطلب النصرة واستلام الحكم في سوريا، وعندما استلم البعثيون السلطة في أواخر الستينات عانى الحزب من النظام البعثي في سوريا، وتعرض أعضاء حزب التحرير لحملات اعتقال عديدة، ما دفع الحزب إلى ممارسة نشاطه بسرية شديدة.[٢]

٢ – لبنان:

ساهم في انتشار حزب التحرير في لبنان بعض الطلبة الأردنيين الدارسين في الجامعات والمعاهد الدراسية في بيروت، وانتقال مؤسس الحزب الشيخ تقي الدين النبهاني إلى لبنان في منتصف الخمسينات، واستقراره فيها حتى وفاته عام ١٩٧٧م، ومن أبرز قياديي حزب التحرير في لبنان: علي فخر الدين، ومصطفى صالح، وطلال البساط، ومصطفى النحاس، ومنصور حيدر من أهم قياديي حزب التحرير في لبنان، وكان انتشار حزب التحرير في لبنان بين صفوف السنة والشيعة؛ لأنه يرى أنّ المذهب الجعفري احد المذاهب الإسلامية المعتد بها، مما اكسبه قاعدة عريضة من الأعضاء والمناصرين.[٣]

---

[1] ينظر: نص المرافعة التي رافع بها عثمان صالحية وقدمها خطيا إلى محكمة امن الدولة الابتدائية في دمشق، بتاريخ: ٦ كانون الأول سنة ١٩٦٠. ومقابلة مع عزام عبد الله. وحزب التحرير في الكويت (٢)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٤، السنة: ٣٣، الأحد ١٦ شوال ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٨ / ٢٠٠٤/١١. الرابط: http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7712.

[2] ينظر: ينظر: نص المرافعة التي رافع بها عثمان صالحية وقدمها خطيا إلى محكمة امن الدولة الابتدائية في دمشق، بتاريخ: ٦ كانون الأول سنة ١٩٦٠. وجواب سؤال، بتاريخ: ١٦ جمادى الأولى ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨/٨/١٠م. وجواب سؤال، بتاريخ: ٥ ربيع الثاني ١٣٨٩هـ ـ ٦/٢٠/ ١٩٦٩م. وجواب سؤال، بتاريخ: ١١ من ذي الحجة ١٣٩١هـ ـ ١٩٧٢/١/٢٧م. وحزب التحرير في الكويت (٢)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٤، السنة: ٣٣، لأحد ١٦ شوال ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٨ / ٢٠٠٤/١١. الرابط: http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7712.

[3] ينظر: هذه الرسالة، ص: ٣٢، ٥٦، ٦١. ودستور حزب التحرير وطلب الترخيص الذي قدمه للحكومة اللبنانية، ١٦ شوال ١٣٧٨هـ ـ ٢٣ نيسان ١٩٥٩م، ص: ٥، ٦، ٧. والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، ص: ١٣٦. وحزب التحرير في الكويت

وفي ١٦ من شوال عام ١٣٧٨م الموافق ١٩٥٩/٤/٢٣م، قدم كل من علي فخر الدين، ومنصور حيدر، ومصطفى صالح، ومصطفى النحاس، وطلال البساط، بياناً لوزير الداخلية في بيروت يخبرونه أنهم أسسوا حزباً سياسياً اسمه: (حزب التحرير)، وأرفقوا البيان بالنظام الأساسي للحزب ضمنوه دستور الحزب الذي يقوم على أساسه ويعمل للوصول إلى الحكم لتطبيقه، وقد فعلوا ذلك بموجب قانون الجمعيات العثماني، وهو قانون الأحزاب المعمول به وقتذاك في لبنان، إلا أن الحكومة اللبنانية وبعد مضي حوالي ثلاث سنوات على بيان الحزب، أقدمت في: ١٩٦٢/١/٣ على إصدار قرار يقضي بمنع الحزب وحله، بناء على أنه يقوم على أساس غير مشروع من وجهة نظر الحكومة اللبنانية، فرد حزب التحرير على قرار الحكومة، وبيّن أنه أصبح حزباً مشروعاً مرخصاً له بعد مضي شهر من البيان الذي تقدم به إلى الحكومة اللبنانية وإخبارها بتأسيس الحزب، بحسب قانون الأحزاب المعمول به وقتذاك، وذكر الحزب أنّ الحكومة بطعنها بالأساس الذي يقوم عليه الحزب إنما تطعن بالإسلام؛ لأنه إنما يقوم على أساس الإسلام.[١]

تعرض حزب التحرير في لبنان لحملات اعتقال عديدة منها ما حصل خلال شهري آب وأيلول من عام ١٩٦٠م، حيث اعتقلت السلطات اللبنانية حوالي ثلاثين شخصا بتهمة الانتماء إلى حزب التحرير، ضمن حملة قامت بها الحكومة الأردنية والسورية واللبنانية ضد حزب التحرير، وقدمتهم للمحاكمة أمام محكمة الجنايات في بيروت، وكذلك في عام ١٩٦٥، حيث حكمت المحكمة العسكرية بالحبس على عدد من أعضاء حزب التحرير.[٢]

وفيما يتصل بالحوادث التي حصلت بين المسلمين والنصارى سواء أكانت فردية أم جماعية، فإنّ حزب التحرير عزها إلى جهات خارجية غربية من أجل أغراض سياسية، وحذر أهل لبنان من مسلمين ونصارى مما يُبيِّت لهم زعماؤهم لخدمة الغرب، ولا سيما أمريكا، في جعل لبنان رأس جسر للغرب يعبر منه إلى قلب بلاد المسلمين، ودعا الجميع من مسلمين ونصارى إلى الحل الجذري الذي يعالج الموقف من أساسه، إلا وهو إلغاء دولة لبنان، وإعادتها لسورية كما كانت قبل استعمار الفرنسيين للبلاد، بل كما كانت خلال مئات السنين، منذ أن دخلها الفتح الإسلامي حتى زوال دولة الخلافة من استانبول، وأكد على أن كل ما سوى هذا الحل هي مجرد حلول جزئية مؤقتة تسكن ألازمة فترة يسيرة من الزمن، لا تلبث أن تعود بعدها كما كانت، وبيّن أن هذا الحل هو الذي ينهي جميع مشاكل لبنان، وينهي هذا الإقتتال بين أبناء البلد الواحد، وهو الذي يزيل الأذى عن المسلمين، ويزيل سيطرة النصارى عليهم، وهو الذي يعيد النصارى

---

(٢)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٤، السنة: ٣٣، الأحد ١٦ شوال ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٨ / ٢٠٠٤/١١. الرابط: http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7712.

[1] ينظر: دستور حزب التحرير وطلب الترخيص الذي قدمه للحكومة اللبنانية، ١٦ شوال ١٣٧٨هـ - ٢٣ نيسان ١٩٥٩م، ص: ٥، ٦، ٧. وبيان حزب التحرير على أثر قرار الحكومة اللبنانية منع الحزب وحله، بتاريخ: ٢٧ من شهر رجب ١٣٨١هـ - ١٩٦٢/١/٤م. والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، ص: ١٣٦. وحزب التحرير في الكويت (٢)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٤، السنة: ٣٣، ا لأحد ١٦ شوال ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٨ / ٢٠٠٤/١١. الرابط: http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7712.

[2] ينظر: نص المرافعة التي رافع بها عثمان صالحية وقدمها خطيا إلى محكمة امن الدولة الابتدائية في دمشق، بتاريخ: ٦ كانون الأول سنة ١٩٦٠م. وجريدة المحرر اللبنانية، العدد الصادر في ١٥ شباط، عام ١٩٦٥م.

إلى حياتهم الأولى التي عاشوها مع المسلمين منذ الفتح الإسلامي حتى القضاء على دولة الخلافة، عيشة هانئة مطمئنة من دون أن يلحق بهم ضيم أو حيف؛ لأنّ الإسلام جعل لهم ما للمسلمين من الإنصاف وعليهم ما على المسلمين من الانتصاف، وأكد أن هذا الحل هو الذي يزيل الاستعمار الغربي من البلاد.[١]

وعندما بدأ سُعار الفتنة الطائفية يصل إلى المسلمين فيما بينهم حذر حزب التحرير المسلمين في لبنان من الفتنة والاقتتال فيما بينهم، وبين أن هذه الفرقة إنما يزرعها أعداء المسلمين، ودعا من لهم مكانه بين المسلمين من أهل الإصلاح للقيام بدورهم للإصلاح بين المسلمين وحثهم على إيقاف أي قتال بينهم والتوعية على الفتن ووأدها بكشف المستفيد فيها، ودعا المسلمين لتوجيه سلاحهم لقتال اليهود والكفار بدل أن يوجه بعضهم السلاح إلى البعض الآخر.[٢]

٣- الكويت:

يمكن القول إن نشاط حزب التحرير قد ظهر في الكويت في بداية الخمسينات، انتشر الحزب بين الجاليات العربية الوافدة من الفلسطينيين والسوريين والأردنيين واللبنانيين، وكان من ابرز قياديي الحزب في الكويت خالد الحسن قبل أن ينضم إلى حركة فتح، ولعبت (حركة القوميين العرب) دوراً مهماً في التصدي لأفكار حزب التحرير ومفاهيمه، الذي حاول نشرها بين أبناء المجتمع الكويتي، وتأليب السلطة على أعضائه، وطالبت بإبعادهم عن مراكز عملهم، وبعد أن نالت الكويت استقلالها عن بريطانيا في ١٩ يونيو ١٩٦١م، تحولت الكويت إلى إمارة دستورية وانتخب الشعب لأول مرة المجلس التأسيسي الذي وضع أول دستور للكويت، وشهدت الكويت انتخاب أول مجلس نيابي عام ١٩٦٣م، شاركت فيه جميع الجماعات السياسية بما فيها الجماعات الدينية، ما عدا حزب التحرير الذي رفض المشاركة في الإنتخابات؛ لأنه وضع مجموعة شروط شرعية للترشيح للانتخابات النيابية، وعلى الرغم من الوجود القديم لحزب التحرير في الكويت إلا أنه ظل محدود التأثير.[٣]

٤- مصر وتونس:

يرجع وجود حزب التحرير في مصر إلى أواخر الخمسينات من القرن العشرين، وعندما حصل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، بيّن حزب التحرير أن الهدف من هذا العدوان أمران: اغتصاب إدارة قناة السويس، وتركيز إسرائيل، وأن هذين الأمرين ليسا هدفاً للدول التي قامت بالعدوان فقط ، بل

---

[1] ينظر: بيان حزب التحرير حول اشتباكات الكتائب والفدائيين في لبنان، ٤ من ربيع الثاني ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥/٤/١٦. والتعليق السياسي، ١٨ من شهر رمضان سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥/٩/٢٣. وبيان حزب التحرير حول المشكلة اللبنانية، منشورات حزب التحرير، ١٩٧٦/٨/٣. وبيان حزب التحرير بعنوان: إلحاق لبنان بأصله سورية هو الحل الوحيد للمشكلة اللبنانية ١٢ من ربيع الثاني ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠/٢/٢٨م. ومذكرة حزب التحرير إلى المسلمين في لبنان، رجب ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥/٤م.

[2] ينظر: مذكرة حزب التحرير إلى المسلمين في لبنان، رجب ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥/٤م. وبيان حزب التحرير بعنوان : قتال الفتنة، حزب التحرير/ ولاية لبنان، ٢٢/رمضان/١٤٠٨هـ - ١٩٨٨/٥/٨م.

[3] ينظر: حزب التحرير في الكويت (٤)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٨، السنة: ٣٣، الخميس ٢٠ شوال ١٤٢٥ هـ الموافق ٢ /١٢/ ٢٠٠٤م. الرابط:
.http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7734

هما هدف الدول الأخرى كأمريكا، وغيرها، وإن اختلفت أساليب هذه الدول، ثمَّ لفت نظر الأمة بأن العدو إذا كان يتخذ هذا القتال وسيلة لفرض رأيه، وإعادة استعماره، وتركيز إسرائيل رأس جسر له، فإن هذا القتال لابد أن يكون عند المسلمين جهاداً في سبيل الله تعالى، لقلع جذور الكافر المستعمر من البلاد الإسلامية، ومحو إسرائيل من الوجود؛ ولهذا صار لابد أن يستمر الكفاح السياسي ضد أمريكا، وأن يستمر الكفاح السياسي والجهاد ضد بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وهذا يتطلب الإعداد الحربي بأقصى ما تحتمله كلمة إعداد، ويتطلب سياسة حازمة في المجال الدولي مع الدول كلها، ويتطلب بناء السياسة على أساس الإسلام، حتى تطهر البلاد الإسلامية من رجس الكفر والاستعمار، ويقام حكم الله في الأرض تحت راية الإسلام،وفي عام ١٩٧٣م كان لحزب التحرير في مصر محاولة لاستلام الحكم، لكنها باءت بالفشل.[١]

أما في تونس فقد ثبت أن حزب التحرير كان له وجود فيها خلال عام ١٩٨٣م، ومن أبرز أعضاء الحزب في تونس محمد فاضل شطارة ومحمد جربي، وتعرضت قيادات الحزب وأعضاؤه في تونس لحملة من الاعتقالات وكان من بين من اعتقل من هؤلاء عدد من العسكريين العاملين في الجيش التونسي ووجهت إليهم تهمة تشكيل جمعية سياسية وتحريض العسكريين للانضمام إليها وصدرت بحقهم أحكام بالسجن لمدة خمس سنوات، وفي آب من عام ١٩٨٣م تم تقديم مائة وعشرين شخصاً من أعضاء حزب التحرير اعتقلوا في مصر وتونس ووجهت إليهم تهمة العمل لقلب نظام الحكم وإقامة نظام الخلافة أمام القضاء المصري والقضاء التونسي، ولكن على الرغم من هذه الاعتقالات إلا أن الحزب كان له حضور في المساجد والملتقيات الدينية.[٢]

٥- ليبيا:

يعود تأسيس حزب التحرير في ليبيا إلى أواخر الستينات من القرن الماضي، انتشر الحزب بين طلاب المدارس الثانوية وطلاب الجامعة، ومن أبرز أعضائه في ليبيا: محمد عبد الرحمن الأزهري، اتخذ الحزب من المنشور السياسي أداة رئيسية لإثبات حضوره، وكان يوزعه عن طريق البريد أو من زميل إلى آخر، واتخذ حزب التحرير مواقف متصلبة ضد انقلاب العقيد معمر القذافي العسكري وسياساته وشعاراته، وقد عانى الحزب منذ تأسيسه من حملة الاعتقالات التي شنتها أجهزة المخابرات الليبية، ففي

---

[1] **ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٨. وبيان حزب التحرير في كشف أهداف العدوان الثلاثي على مصر، منشورات حزب التحرير، ٧ من شهر ربيع الثاني ١٣٧٦ ـ ١٩٥٦/١١/١٠. وحزب التحرير في الكويت (٣)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٥، السنة: ٣٣، الاثنين ١٧ شوال ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٩ / ١١/ ٢٠٠٤. الرابط: http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7720 .**

[2] **ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٨. والخطوط العريضة التي أعطاها حزب التحرير للمحامين الذين ترافعوا عن أعضائه المعتقلين في مصر وتونس، الرابع من ذي القعدة عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣/٨/١٢م. وحزب التحرير في الكويت (٣)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٥، السنة: ٣٣، الاثنين ١٧ شوال ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٩ / ١١/ ٢٠٠٤. الرابط:**

http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7720 .

عام ١٩٧٣م تم اعتقال قيادات وكوادر الحزب وصدرت ضد عدد من قيادته عقوبة الإعدام، وظل بعض المعتقلين في السجن نحو ثلاثين عاما ثم أفرج عنهم عام ٢٠٠٢م.[1]

وفي ٢٨ رجب من عام ١٣٩٨هـ الموافق ١٩٧٨/٧/٣م، وخلال احتفال أقيم في احد المساجد، أعلن الرئيس معمر القذافي أن السنة لا يجوز الأخذ بها؛ لأن المسلمين مختلفون عليها، ويجب أن يُقتصر على أخذ القران لأنه متفق عليه بين المسلمين.

في البدء أراد حزب التحرير إصدار نشرة قياماً بواجب محاسبة الحكام يبيّن فيها خطأ هذا الرأي وخطورته ومناقضته للإسلام، وأنه لا يصدر إلا عن أعداء الإسلام الذين جندوا أنفسهم للتشكيك في الإسلام والتشهير به والطعن فيه لهدمه والقضاء عليه، مدعما كل ذلك بالأدلة التفصيلية الواضحة، غير أن الحزب آثر أن يتريث في إصداره نشرة، وقرر أن يتصل بالقذافي مباشرة، ويلقاه ويستوثق من صحة صدور هذا الكلام عنه، ويناقشه فيه، وبالفعل تمَّ اللقاء بين وفد حزب التحرير وبين القذافي في طرابلس في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك ـــ ليلة القدر ـــ عام ١٣٩٨هـ الموافق ١٩٧٨/٨/٣٠م، وعلى الرغم من أن الجلسة طالت، واستمر النقاش فيها متواصلاً مدة أربع ساعات متوالية، إلا أن حزب التحرير رأى أن يقدم للقذافي مذكرة مكتوبة تتناول الموضوع بالدقة المحددة، والأدلة الدامغة المفصلة، مع تناولها الرد كذلك على بعض نقاط أثيرت في أثناء جلسة النقاش، وقد تضمنت المذكرة عشرة محاور هي: تعريف السنة، حجية السنة، حكم منكر حجية السنة ومنكر الأخذ بها، منزلة السنة من القران، الاستدلال بالسنة، قضية تدوين السنة، ما يظهر في الأحاديث من التناقض، أهمية السنة، ما يترتب على ترك السنة، والإسلام والسياسة، وفي ختام المذكرة دعا حزب التحرير معمر القذافي، فقال له: " لذلك فإننا ندعوك إلى نبذ دعوتك، والتخلي عن سيرك، وترك [أخضرك] ، كما ندعوك لأن تسلمنا الحكم لنعلن إقامة خلافة الإسلام، وتنصيب خليفة نبايعه على السمع والطاعة على كتاب الله وسنة رسوله، ثم ننطلق لنقضي على هذه الكيانات الكرتونية لتصبح جزءاً من دولة الخلافة، ونعلن الجهاد على إسرائيل ونجتثها من جذورها، ونعمل لأخذ زمام المبادرة من أمريكا ومن روسيا لنعيد دولة الخلافة إلى أن تصبح هي الدولة الأولى في العالم ".[2]

وعندما رأى حزب التحرير عدم استجابة القذافي طبع هذه المذكرة ووزعها على المسلمين في العالم الإسلامي، فاغتاظ القذافي من ذلك، وقام بحملة شعواء على حزب التحرير، فأقدمت المخابرات الليبية

---

[1] **ينظر: حزب التحرير في الكويت (٣)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٥، السنة: ٣٣، الاثنين ١٧ شوال ١٤٢٥ هـ - ٢٩ / ١١/ ٢٠٠٤. الرابط:**
http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7720 .

[2] **ينظر: نص مذكرة حزب التحرير المقدمة إلى العقيد القذافي حزب التحرير، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ٧ من شهر شوال ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨/٩/٩م. وحزب التحرير في الكويت (٣)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٥، السنة: ٣٣، الاثنين ١٧ شوال ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٩ / ١١/ ٢٠٠٤. الرابط:**
.http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7720

على اغتيال أحد أعضاء حزب التحرير بعد أدائه صلاة الجمعة في احد مساجد لندن، في: ١٠/٤/١٩٨٠م،[1] وفي عام ١٩٨٣م أعدم ثلاثة عشر عضوا من حزب التحرير، من ليبيا والأردن وفلسطين، قدمهم القذافي إلى المحكمة بتهمة العمل لقلب نظام الحكم في ليبيا، وهم : ناصر سريس، وعلي احمد عوض الله، وبديع حسن بدر، ونمر سالم عيسى، وعبد الله حمودة، والكردي، وصالح النوال، وابن أخته، ومحمد مهذب حفان، وعبد الله المسلاتي الذي كان محكوماً بالسجن عشرين عاما منذ سنة ١٩٧٣م، قضى منها في السجن عشر سنوات، فاحضر من السجن إلى المحكمة، بتهمه أنه حزب شخصاً في حزب التحرير وهو في السجن، فحكمت عليه المحكمة بالإعدام مقابل ذلك، وقد جرى تنفيذ الحكم في هؤلاء الشهداء في الأول من رمضان عام ١٤٠٣هـــ الموافق ١٢/٦/١٩٨٣م، في المدارس والجامعات، أمام الأساتذة والتلاميذ، وأمام أهليهم وأولادهم، وقد انزل احدهم وفيه بقية من رمق بعد إعدامه، فأعادوا تعليقه ثانية، ثم انزلوه وربطوه بسيارة فأخذت تجره خلفها، على مشهد من أهله وأولاده، وعلى مشهد من الأساتذة والتلاميذ، أما الثلاثة الآخرون وهم: ماجد القدسي الدويك، ومحمد بيومي، والفاقوري، قد قتلوا تعذيباً في دائرة المخابرات في طرابلس.[2]

وعندما أقدمت أمريكا بمؤازرة بريطانيا على الاعتداء على ليبيا في عام ١٩٨٦م، أصدر حزب التحرير بياناً ذكر فيه أن ما قامت به الدولة الكافرة أمريكا، وآزرتها عليه رأس الكفر بريطانيا من غارات وحشية على المدن الليبية، ليس مجرد اعتداء على القذافي، وإنما هو اعتداء على مدن إسلامية، واعتداء على أهلنا من النساء والشيوخ والأطفال والرجال ــ وهم غير القذافي ــ وهم مسلمون، لذلك فان هذه الغارات المعتدية الآثمة تُعدُّ اعتداء على جميع العرب والمسلمين، ثمَّ دعا إلى رد هذا العدوان، واتخاذ الإجراءات الرادعة ضد أمريكا وبريطانيا، فتُتخذ معهما حالة العداء فتقطع كل علاقة دبلوماسية معهما، وتُغلق سفارتاهما، ويُطرد موظفوهما من جميع البلاد العربية والإسلامية، ويُقاطَعون اقتصادياً فلا يستورد منهم ولا يصدر وتسحب جميع الأموال والأرصدة من مصارفهم وبلادهم، وتطرد جميع شركاتهم، ويزال كل وجود لهم من جميع البلاد العربية والإسلامية، وتمنع طائراتهم وسفنهم ووسائل مواصلاتهم من دخول أجوائنا وموانئنا وأرضنا، وختم البيان بالدعوة إلى إقامة الخلافة الإسلامية.[3]

---

[1] **ينظر: بيان الصادر عن حزب التحرير في أوربا، بتاريخ: ١٥/٤/١٩٨٠م.**

[2] **ينظر: بيان حزب التحرير حول إعدام أعضائه الثلاثة عشر في ليبيا، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ١/رمضان/١٤٠٣هـ الموافق ١٢/٦/١٩٨٣م. ونص مذكرة حزب التحريـر المقدمة إلى العقيد القذافي حزب التحرير، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ٧ من شهر شوال ١٣٩٨هـ الموافق ٩/٩/١٩٧٨م. وحزب التحرير في الكويت (٣)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٥، السنة: ٣٣، الاثنين ١٧ شوال ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٩ / ١١/ ٢٠٠٤. الرابط: http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7720 .**

[3] **ينظر: بيان حزب التحرير على أثر العدوان الأمريكي البريطاني على ليبيا، ٦/شعبان/١٤٠٦هـ الموافق ١٥/٤/١٩٨٦م.**

وفضلاً عمّا ما تقدم فإن حزب التحرير كان له نشاط في دول أخرى من العالمين العربي والإسلامي، كالسودان، والجزائر، والسعودية، واليمن، وتركيا، بل أن نشاط حزب التحرير شمل أيضاً بعض الدول الغربية كبريطانيا وغيرها.[١]

وخلال الفترة ما بين تأسيس الحزب وحتى عام ١٩٩٠م، أصدر حزب التحرير الآلاف البيانات والنشرات التي لم تكد تدع حدثاً مهماً يتصل بالأمة الإسلامية من قريب أو بعيد إلا وتناولته لبيان الرأي الشرعي فيه من وجهة نظر حزب التحرير واجتهاده، ودعا فيه إلى إقامة الخلافة، التي هي الحل الجذري لكل مشاكل المسلمين، وقد عرضنا لنماذج منها خلال حديثنا عن حزب التحرير في بعض الدول التي وصل إليها نشاط حزب التحرير.

ومن المهم هنا أن ننوه إلى التغيير الذي حصل في صلاحيات القيادات الفرعية لحزب التحرير، فبعد أن كانت صلاحيات إصدار البيانات محصورة في القيادة العامة للحزب، نلاحظ أنه بعد عام ١٩٧٨م، بدأت تظهر بعض البيانات موقعة باسم الولاية التي صدرت عنها هذه البيانات، ومن ذلك بيان لحزب التحرير/ولاية الأردن بعنوان: الأردن على مفترق طرق،[٢] وكذلك بيان لحزب التحرير/ولاية الكويت عن زيارة برجينيف لألمانيا الغربية وعلاقتها بالصراع الدولي.[٣]

---

[1] **ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٨. وأثر الجماعات الإسلامية الميداني خلال القرن العشرين، ص: ٢٣٣. وبيان الصادر عن حزب التحرير في أوربا، بتاريخ: ١٩٨٠/٤/١٥م. وحزب التحرير في الكويت (٣)، أ. د. فلاح عبد الله المديرس، جريدة القبس الكويتية، العدد: ١١٣٠٥، السنة: ٣٣، الاثنين ١٧ شوال ١٤٢٥هـ - ٢٩ /١١/ ٢٠٠٤م. الرابط: http://www.alqabas.com.kw/research_details.php?id=7720.**

[2] **ينظر: الأردن على مفترق طرق، حزب التحرير/ ولاية الأردن، ١١ من رجب ١٣٩٨هـ الموافق ١٩٧٨/٦/١٧م.**

[3] **ينظر: بيان حزب التحرير عن زيارة برجينيف لألمانيا الغربية وعلاقتها بالصراع الدولي، حزب التحرير/ ولاية الكويت، ٤ جمادى الآخرة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨/٥/١١م.**

المبحث الثالث: حزب التحرير بعد عام ١٩٩٠:

على الرغم من سياسات الدول الشديدة تجاه حزب التحرير والتي أدت إلى الفتور النسبي الذي أصاب الحزب خلال عقد الثمانينيات، إلا أنّ الحزب لم يستسلم لهذا الواقع، وظل نشاطه مستمراً في إصدار النشرات وبيان رأيه من وجهة النظر الإسلامية فيما يجري على الساحة، بل بدء يعمل جاهداً لاستعادة حضوره ونشاطه، وبالفعل بدأت بوادر عودة نشاطه إلى الساحة السياسية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، حتى شملت هذه الصحوة اغلب الأقطار التي تقع ضمن مجال عمل الحزب، فضلاً عن انتقال نشاطه إلى بلدان لم يكن للحزب فيها نشاط سابقاً، فتوسع نشاطه بعد بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين ليشمل عدداً كبيراً من الأقطار في العالم عموماً، وفي العالم الإسلامي خصوصاً.

المطلب الأول: استئناف وتوسع نشاط حزب التحرير:

أولا: حزب التحرير في المملكة الأردنية وفلسطين:

كما كانت المملكة الأردنية وفلسطين مكان الإنطلاقة الأولى للحزب، فإنها كانت مكان الانطلاقة الجديدة، فإنّه بعد الانتخابات البرلمانية الأردنية ١٩٨٩م ــ ١٩٩٠م، استفاد حزب التحرير من الأجواء التي عاشتها الأردن بعد هذه الانتخابات [التي وصفت بالنزيهة] فأخذ حزب التحرير ينشر كتبه ومطبوعاته بحرية ويطبع منشوراته ويوزعها من دون ملاحقة أو معاقبة بعد أن كان يوزعها سراً، ولأول مرة منذ أكثر من ٣٥ عاماً عقد الحزب مؤتمراً صحفياً تناقلت الصحف المحلية والعالمية حيثياته وتكلم فيه ناطقه الرسمي (عطا خليل)، وهو يتمتع بحرية تامة.[١]

إلا أنّ هذه البحبوحة السياسية التي حصل عليها حزب التحرير كانت مؤقتة، إذا ما لبث النظام الأردني أنّ عاد إلى سيرته الأولى في التعامل مع الحزب واعضائه وأنصاره بالشدة والقسوة، فقد تعرض أعضاء الحزب في الأردن لعدد كبير من الاعتقالات على ضوء مواقف معينة اتخذها الحزب من أعمال النظام، أو لتوزيع النشرات أو أعمال وأنشطة تتعلق بالحزب، ومن هذه الاعتقالات ما تعرّض له أعضاء الحزب في الأردن من اعتقال في عام ١٩٩١م، وفي عام ١٩٩٣م على خلفية مسرحية أحداث مؤتة التي اتهم الحزب فيها بالتخطيط لاغتيال الملك، وكذلك اُعتقل عدد من أعضائه في عام ١٩٩٥م على خلفية انتقاد الحزب للنظام بسبب معاهداته مع اليهود، والتهمة هي: إطالة اللسان، وكذلك عام ١٩٩٨م وكان من ضمنهم الشيخ عطا خليل الذي لم يكن قد مضى على خروجه من السجن سوى بضعة اشهر، وكذلك عام

[1] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٧٧. ولقاء مع الناطق الرسمي باسم الحزب: المهندس عطا خليل، مجلة الرائد العربي، العدد: ١٠٠، السنة الخامسة، الاثنين: ١٩٩٠/٧/٣.

٢٠٠٠م، وأيضاً عام ٢٠٠٤م لدعوة الحزب في الأردن إلى مناصرة أهل العراق ضد الاحتلال،[1] وغير ذلك من حملات الاعتقال، إلا أنّ ذلك كلّه لم يمنع الحزب من الاستمرار في نشاطه متحدياً النظام الملكي وأعوانه وأذنابه، فاضحاً جميع خططه ومؤامراته، وعلاقته باليهود وغيرهم من أعداء الأمة الإسلامية.

أما في فلسطين، فإنّ الحزب استمر في نشاطه بين صفوف المسلمين سواء في المدن الفلسطينية المتبقية أو في المخيمات، ولم يتغير موقفه من الاحتلال على الرغم من كثرة الساقطين في خدعة السلام، فلم ينجرف وراء مؤامرات تسليم فلسطين لليهود، بل على العكس من ذلك جاءت تحليلاته وآراؤه مطابقة للواقع، ومنها الكتاب المفتوح الذي وجهه إلى مؤتمر القدس الذي انعقد بطهران في: السابع من ربيع الأول عام ١٤٢٧هـــ الموافق ٢٠٠٦/٤/١٥م، وابرز ما تضمنه:

١- أنّ قضية فلسطين بدأت تتحرك في العصر الحديث منذ عهد الخليفة العثماني عبد الحميد الثاني، عندما حاول يهود مساومته على ارض فلسطين فرفض ذلك.

٢- ثمَّ تلت هذه الخطوة خطوات، وكانت أولاها اتفاقات الهدنة في ١٩٤٩م، وهي كانت بمثابة الاعتراف بالكيان المغتصب لفلسطين؛ لأن عقد اتفاقية معه يعني الاعتراف به ضمناً، ثم تتالت الخطوات بعدها بالاجتماعات السرية وشبة السرية بين الحكام، ودولة يهود، إلى أن وصل الحكام إلى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ليجعلوها هي تتولى مهمة الاعتراف بكيان يهود في فلسطين وليس هم وحدهم، وبدأ السير حثيثاً بحروب فجائية أو صناعية أو تحريكية، يتبع كلَّ واحدة تنازلاتٌ هي أسوأ من أختها، فعلى أثر حرب ١٩٥٦ أصبح قطاع غزة تحت احتلال يهود، وبعد ١٩٦٧ كان قرار ٢٤٢ وهو أول الاعتراف الرسمي بكيان يهود في فلسطين ١٩٤٨م حيث أصبحت القضية هي الاحتلال ١٩٦٧ وصار هذا معلناً من الحكام من دون خفاء، ثمَّ بعد ١٩٧٣م أضيفت قرارات أدهى وأمر ٣٣٨، ٣٣٩ وقد رُكِّز فيهما نهائياً على أن (إسرائيل) دولة في فلسطين، وأن أقصى ما يريده العرب أن تنسحب من أراضٍ احتلتها في ١٩٦٧، ويعيشون معها بأمان وسلام، ... ثم بدأ الاعتراف بكيان يهود باتفاقات علنية ثنائية وليس بغطاء الأمم المتحدة التي كانوا يضللون الناس بها ويقولون إن تلك القرارات هي دولية من الأمم المتحدة، فهم الآن قد زال حياؤهم وأصبحوا ليسوا بحاجة إلى أي ورقة توت تغطي عوراتهم، وهكذا كانت اتفاقية كامب دايفيد في ١٩٧٧، ومؤتمر الجزائر ١٩٨٨ الذي تبنت المنظمة فيه إقامة دولة بجانب دولة (إسرائيل)، وأزيل علناً تحرير فلسطين، ثم كان مؤتمر مدريد ١٩٩١ الذي جمع دول الطوق! مصر والأردن ولبنان وسوريا ومنظمة التحرير ودولة يهود، أي كـــان إعلاناً باعتراف هذه الدول بكيان يهود، فكانت اتفاقية أوسلو الأولى ١٩٩٣ والثانية غزة ـــ أريحا ١٩٩٤، حيث تكرَّس الاعتراف لدولة يهود، الأمر الذي كـــان

---

[1] ينظر: بيان صادر عن حزب التحرير حول اعتقال بعض أعضائه بتهمة التدبير لاغتيال الملك، حزب التحرير/ ولاية الأردن،٧ ربيع الأول ـ ٢٥/٨/ ١٩٩٣م. وبيان للناطق الرسمي للحزب في الأردن، ٣ محرم ١٤١٦هـ ـ ١/٦/١٩٩٥م. وبيان بعنوان: (اعتقال شباب حزب التحرير في الأردن ... لماذا ؟)، حزب التحرير/ ولاية الأردن، ٨ من جُمادى الأولى ١٤١٩هـ ـ ٣٠/٠٨/١٩٩٨م. وبيان صحفي للمكتب الاعلامي لحزب التحرير في الأردن، ١٢شوال ١٤٢٥ هـ ـ ٢٤/١١/٢٠٠٤م. وبيان ينفد ادعاء رئيس وزراء الأردن بعدم وجود اعتقالات بسبب الرأي في الأردن، ، حزب التحرير/ ولاية الأردن، ١٩ من شوال ١٤٢٠هـ ـ ٢٦/٠١/٢٠٠٠م.

الكفار المستعمرون ويهود لا يحلمون مجرد حلم بأن أهل فلسطين سيعترفون باغتصاب يهود لأرضهم وإقامة دولة عليها، ومقابل ماذا؟ مقابل احتمال أن ينسحب اليهود من أجزاء مما احتل في ١٩٦٧، لتقام لهم دولة أو شبه دولة، بشيء من السيادة في بعض بعض فلسطين!! ، ثم أعلنت اتفاقية وادي عربة، وتتابعت أخوات أوسلو مع السلطة، واي ريفر، شرم الشيخ، خارطة الطريق... ثم اكتمل اعتراف الدول العربية، حتى البعيدة عن حدود فلسطين، وذلك بعد قمة بيروت ٢٠٠٢ حيث أعلنت القمة مبادرتها التي جعلت القضية عند العرب علناً وصراحةً فيما احتل ١٩٦٧ وأن المحتل ١٩٤٨ هو دولة (إسرائيل)! وعلى الرغم من إعلانهم هذا بضياع الحق في فلسطين إلا أنهم سمّوا قمتهم في بيروت (قمة الحق العربي)!!

٣- بعد ذلك رأت أميركا وأوروبا وكيان يهود أن الذين اعترفوا بكيان يهود، سواء الأنظمة أو السلطة، هم الذين رفعوا شعارات العلمانية، وأن الذين يرفعون شعارات الإسلام لازالوا غير مُعترِفين، وخشوا أن يسبب هذا (وجع رأس) لكيان يهود، فبدأوا بوضع الخطط للوصول إلى اعتراف (الحركات الإسلامية) باسم الإسلام المعتدل، فتفتّق ذهنهم عن خطة خبيثة بأن يشركوا من يسمونهم معتدلين في مؤسسات الأنظمة القائمة وفي السلطة الفلسطينية، وعندها تصبح هذه (الحركات) جزءاً من المؤسسات الرسمية فتترك صخب المعارضة، وتلين جنوبها ليس لذكر الله بل للتعامل مع يهود والاعتراف بهم، وكانت الوسيلة هي الانتخابات، وهم يعرفون أن رجال الأنظمة والسلطة قد أزكمت رائحة فسادهم الأنوف، فأي انتخابات ستقود إلى نجاح المنادين بالإسلام، ليس القضاء على تلك الأنظمة وارتباطها، بل للمشاركة في مؤسساتها وكياناتها!، وهكذا كان فأدخلوا [الإسلام المعتدل] في مؤسسات الأنظمة كما لاحظنا في مصر وغيرها، بل الأشد والأدهى هو ما فعلوه في فلسطين من إجراء انتخابات في ظل احتلال يهود، وبإذنهم، وبرعاية مكثفة من أميركا وأوروبا، ليجعلوا مَنْ ينادون بالإسلام يتولون المجلس التشريعي والسلطة القائمة أصلاً على اتفاقية أوسلو، وبهذا يصبح المسلمون ينادون بفلسطين ١٩٦٧ وليس بفلسطين ١٩٤٨، وتصبح الجريمة ليس الاعتراف بكيان يهود في ١٩٤٨ بل باحتلال كيان يهود لأراضي ١٩٦٧! ، وبالتالي يكتمل الطوق على ضياع فلسطين باسم العلمانيين ثم الآن باسم الإسلاميين كذلك.[1]

بعد ذلك بيّن الحزب كيفية التعامل مع قضية فلسطين من خلال أمرين اثنين:

<u>الأول:</u> إن الاعتراف بكيان يهود في أي جزء من فلسطين هو خيانة الله ورسوله والمؤمنين:

فأرض فلسطين فتحها المسلمون بدمائهم فلم يبقَ شبر منها لم يختلط بدماء شهيد أو غبار فرس أو قدم مجاهد، وهي أرض رقبتها للمسلمين، كل المسلمين، لا يملك لا فلسطيني ولا عربي ولا أي مسلم مهما كان عِرْقه ولَونُه أن يتنازل عن أي شبر فيها، فهي ليست ملكه يتصرف ببيعها للكفار كما يشاء، وبالتالي فإن الاعتراف بأي شبر منها ليهود هو بمثابة حرب على الله ورسوله والمؤمنين، وبيّن أن الاعتراف لا يكون فقط بإعلان السفراء، بل هو كذلك بأساليب متعددة منها: الولاء والتبعية للكفار المستعمرين الذين

[1] **ينظر: كتاب مفتوح إلى مؤتمر القدس - طهران، ١٧ربيع الأول ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٤/١٥م، ص: ١ - ٥.**

أنشأوا دولة يهود، والتفاوض مع كيان يهود، ونقل القضية من احتلال فلسطين في ١٩٤٨ إلى احتلال كيان يهود للضفة وغزة في ١٩٦٧م وما بعدها ... الخ.

<u>أما الثاني</u>: القضاء على كيان يهود وإعادة فلسطين كاملة إلى ديار الإسلام:

فهذا هو الحل وحده وليس شيئاً آخر، قال تعالى: ﴿ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ﴾،[1] فكل من أخرج المسلمين من أرضهم يجب إخراجه من الأرض التي احتلها ولا حل وسط في الموضوع، فلا تقاسم للمكان معهم بل إخراجهم، وهذا يعني القضاء على كيانهم وعودة فلسطين كاملة إلى ديار الإسلام.[2]

وأما من يقول: وهل من الممكن القضاء على كيان يهود؟ فقد أجاب الحزب قائلاً: " نعم إن الإمكانية موجودة، يؤكد هذا كتاب الله وسنة رسوله ثم الواقع العملي: أمـــا كتاب الله فقوله سبحانه عن قتـــال يهود: ﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾،[3] فالمطلوب هو قتال المسلمين لليهود، نقول (قتال) وليس (مسرح قتال) ، وأما حديث رسول الله ﷺ فقوله: ((**لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهود من وراء الحجر والشجر فيقول الحجر أو الشجر يا مسلم يا عبد الله هذا يهودي خلفي فتعال فاقتله إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود**))،[4] للدلالة على أن الرعب سيملأ قلوب يهود لكثرة القتل فيهم، وأما الواقع العملي، فما نشهده من الملاحم البطولية بين شباب فلسطين وفتيانهم، وبين جنود اليهود المدججين بالسلاح، فهم لا يجرؤون على الخروج من دباباتهم ومجابهتهم! ثم هذه الجيوش الجرارة للمسلمين الرابضة في ثكناتها، وهم كلهم يتوقون للقتال ويشتاقون للجنة، ولكنهم ممنوعون من حكامهم لنصرة إخوانهم، فضلاً عن أمة تتسابق لرفد هذه الجيوش عند زحفها في سبيل الله إلى فلسطين، فوعد من الله بأن اليهود لن يُنصروا في قتال، وبشرى رسول الله بأننا سنقاتل يهود وننتصر عليهم، ثم جيوش كبيرة موجودة في بلاد المسلمين، وأمة كلها مدد لهذه الجيوش في القتال، وجبن مستشرٍ في يهود لا يفارقهم، أوَ كلُّ هذا لا يجعل القضاء على كيان يهود ممكناً؟! بل هو ممكن وممكن بإذن الله ، ... "، ثمَّ قال: " لنفرض جدلاً أن الإمكانية غير متوفرة اليوم، فلا أقل من إبقاء حالة الحرب قائمةً بيننا وبين يهود، دون مفاوضة أو اعتراف، إلى أن يأتي لفلسطين فرسانها في ظل دولة خلافة للمسلمين على منهاج النبوة، تعيد أمجادهم، وتحقق وعد الله وبشرى رسوله فتقضي على كيان يهود وتعيد فلسطين كاملةً إلى ديار الإسلام، فإذا لم يستطع هذا الجيل أن يحرر فلسطين، فلا أقل من أن يسلّمها للأجيال اللاحقة، دون بيعها ليهود أو تنازل أو تفريط بأي شبر منها، فإن هذه الأمة لا تعدم الرجال بل إن الخير فيها إلى يوم القيامة ".[5]

---

[1] البقرة: من الآية ١٩١.
[2] ينظر: كتاب مفتوح إلى مؤتمر القدس ـ طهران، ١٧ربيع الأول ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦/٤/١٥م، ص: ٦، ٧.
[3] ال عمران: ١١١.
[4] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم: ج٤، ص: ٢٢٣٩.
[5] ينظر: كتاب مفتوح إلى مؤتمر القدس ـ طهران، ١٧ربيع الأول ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦/٤/١٥م، ص: ٧، ٨.

ثانياً: حزب التحرير في العراق:

١- عودة نشاط الحزب في العراق:

كانت الضربة القوية والموجعة التي تعرّض لها الحزب في العراق عام ١٩٨٣، ١٩٨٤، والتي انتهت بإعدام عدد من أعضاء الحزب وأنصاره، كفيلة بتقييده والحد من نشاطه بصورة كبيرة، وعلى الرغم من أنّ النظام البعثي قد أصبح أكثر قسوة وشراسة وبطشاً بالشعب بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨م، إلا أنّ حزب التحرير قرر إعادة نشاطه بشكل رسمي في أواخر عام ١٩٩٠م، وتركز عمل الحزب على المحافظة على الأعضاء الموجودين، مع نشاط محدود وحذر؛ لتجنب بطش النظام البعثي في العراق.[1]

ويبدو أنّه وفي أثناء إعادة نشاطه في العراق كانت هناك تحركات من قبل بعض أعضاء الحزب في العراق لاستعادة نشاط الحزب، فسرتها الجهات الأمنية في الحكومة العراقية على أنها محاولات من قيادة الحزب لإعادة الاتصال بأعضاء الحزب في العراق واستئناف العمل السياسي فيه، فقاموا بمراقبة هؤلاء الأعضاء، لكن حقيقة هذه التحركات أنها كانت فردية وليس لها علاقة بقيادة الحزب، وبعدما عجزت الأجهزة الأمنية عن كشف أشخاص آخرين القوا القبض عليهم في أواخر عام ١٩٩٠م، وكانوا أكثر من خمسة وعشرين شخصاً، حكم على تسعة منهم بالإعدام، وعلى الباقين بالسجن المؤبد وأحكام أخرى، لم تؤثر هذه الضربة على قرار الحزب في إعادة نشاطه في العراق، بل قام الحزب على اثر ذلك بتكليّف وفد من أعضائه للاتصال بسفارات الحكومة العراقية في بعض الدول، ومنها الأردن في محاولة لإطلاق سراح هؤلاء الأعضاء، لكن لم يفلح هذا الأمر ونفذ فيهم حكم الإعدام.[2]

٢- موقف الحزب من دخول العراق إلى الكويت وحرب ١٩٩١م:

إنّ شدة وقسوة نظام البعث في العراق والتي أصاب حزب التحرير منها نصيباً كبيراً، لم تدفعه لأن يتبنى أحكاماً أو آراء، تخالف الحكم الشرعي كرد فعل على ما أصابه من أذى النظام، فعند دخول القوات العراقية إلى الكويت، أيّد الحزب ضمّ الكويت إلى العراق؛ لأن الحزب يبحث الناحية الشرعية في الأمر ولا يهتم للأشخاص، نعم يرى الحزب أن النظام في العراق يحكم بأحكام الكفر ويجب إزالته، وهو ــ أي حاكم العراق ــ لا يحكم بأحكام الشرع، وهو لا يمت إلى الشرع بأي صلة، إلا أنّ أي حاكم من حكام المسلمين، رغم أنه يطبق أحكام الكفر، وهو ظالم وفاسق، وقد يكون كافراً، إلا أنّ هذا الحاكم إذا قام بعمل شرعي، فالأصل تأييد العمل الشرعي الذي قام به، والنظام السابق قام بضم الكويت إلى العراق، والأصل من الناحية الشرعية وحدة بلاد المسلمين، فالحزب يؤيدها؛ ولذلك أيّد الحزب ضم الكويت إلى العراق،

---

[1] مقابلة عزام عبد الله. ومقابلة مع عبد الجبار الكواز.

[2] ينظر: مذكرة مقدمة من الناطق الرسمي لحزب التحرير في الأردن للسفير العراقي في عمان، مطالبة بالإفراج عن أعضاء حزب التحرير المحكومين بالإعدام في العراق، ٣ جمادى الأول ١٤١١هـ - ١٩٩٠/١١/٢١م. وحزب الدعوة حقائق ووثائق، ص: ٥١٥، ٥١٦. ومقابلة مع عزام عبد الله.

لكنه لم يؤيد صدام حسين، وهناك فرق بين الاثنين، أي أنه أيّد العمل الذي حصل والذي هو ضم بلاد المسلمين، كما أيّد وحدة مصر وسوريا في الخمسينيات، إلا أنه لم يؤيد عبد الناصر، بل كان على النقيض معه ويعدّه حاكماً يطبق كفر، كذلك الحال مع صدام حسين، فالمسلم يؤيد تطبيق الحكم الشرعي ولا يعترض عليه، وإنما يعترض على السلطة؛ لأنّها مطبقة لأحكام الكفر.[١]

وعندما قامت أمريكا بالتحشيد لغزو العراق على اثر دخوله إلى الكويت، بيّن الحزب أنّ ما تقوم به أمريكا هو ليس لإعادة ال الصباح إلى حكم الكويت، ولا للمحافظة على ال سعود من هجوم عراقي، وإنما هو لحفظ المصالح الأمريكية الحيوية والاستراتيجية بفرض الهيمنة الأمريكية التامة على منطقة الخليج، والسيطرة على النفط فيها، والتحكم فيه إنتاجاً وتسويقا وتسعيراً لتبقى منفردة في رسم السياسية الدولية، ونقل من كلام ساسة أمريكا ما يدل على ذلك، كما بيّن أن الاعتداء على أي بلد من بلاد المسلمين من قبل أي دولة سواء أكانت أمريكا أم غيرها يجعل قتالها فرض على جميع المسلمين، ودعا إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع أمريكا ومن تحالف معها، وبيّن حرمة الاستعانة بالكفار، ثمَّ ذكّر المسلمين بأنه لو كانت دولة الخلافة قائمة، ولو كان خليفة المسلمين موجوداً لما كان هؤلاء الحكام المجرمون الذين أتاحوا للكفار أن يسوقوا جيوشهم لمقاتلة المسلمين، وتدنيس البلاد الإسلامية، وأنّ الله ﷻ كما أوجب على المسلمين محاربة هؤلاء الكفار وطردهم من البلاد الإسلامية فإنّه أوجب عليهم أن يعيدوا دولة الخلافة، وان ينصبوا خليفة عليهم يبايعونه على العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ليعيد الحكم بما انزل الله، وليقضي على هؤلاء الحكام الخونة، ويوحد بلاد المسلمين في دولة الخلافة ويستأصل إسرائيل وكل نفوذ، وكل مصلحة للكفار في بلاد المسلمين، وليحمل الإسلام رسالة هداية ونور إلى العالم اجمع، ويعيد دولة الخلافة الدولة الأولى في العالم، وقد أصدر حزب التحرير أكثر من بيان وتصريح صحفي للحثِّ على قتال أمريكا ومن معها ووجوب الجهاد لرد عدوانها على المسلمين في العراق.[٢]

٣- موقف الحزب من حرب عام ٢٠٠٣م:

وعندما قررت أمريكا غزو العراق عام ٢٠٠٣م، بين حزب التحرير أهداف هذه الحرب وغاياتها:

أ- محاربة الإسلام والمسلمين حضارةً وأمة، وهي حرب صليبية.

ب- السيطرة على النفط.

ج- فرض الهيمنة السياسية الأميركية على العراق، وتفتيته إلى كيانات فدرالية ليسهل دوام السيطرة عليه، والحيلولة دون انعتاقه من استعمارها، وليكون قاعدةً أميركيةً لها وحدها، وبالتالي صياغة المنطقة بالشكل الذي يخدم مصالحها ويحقق أهدافها ويمكنها من السيطرة الكلية على الخليج.

---

[1] ينظر: بيان صحفي للناطق الرسمي لحزب التحرير في الأردن، ٢٣ محرم ١٤١١هـ - ١٤/٨/١٩٩٠م. ومقابلة مع عزام عبد الله.

[2] ينظر: بيان صحفي للناطق الرسمي لحزب التحرير في الأردن، ٢٣ محرم ١٤١١هـ - ١٤/٨/١٩٩٠م. وبيان حزب التحرير على اثر بدء الحرب على العراق: (الإسلام يفرض مقاتلة أميركا وحلفائها الكفار وضرب مصالحها)، ٢ من رجب ١٤١١هـ - ١٧/١/١٩٩١م. ومقابلة مع عزام عبد الله .

وبيّن أنّ الموقف الصحيح من هذا الأمر يجب أن يكون مبنياً على العقيدة الإسلامية، أي يجب أن يكون مأخوذاً من الوحي: القرآن والسنة، وقد بين الشرع الحكْمَ الشرعي في هذه المسألة، فقد أوجب الله سبحانه وتعالى على المؤمن قتال من يعتدي عليه كائناً من كان، قال تعالى: ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾،[1] وقال تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُوا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾،[2] كما بين حرمة إعانة الكافر على قتال المسلمين، وحرمة تمكين الكفار من ثروات المسلمين، وأما السبيل لإفشال هذا العمل العسكري الصليبي على العراق؟ فقد وضح الحزب أنّ هناك أعمالاً كثيرة يجب القيام بها تؤدي لإفشال هذا العمل، فيجب عدم السماح للقوات الأميركية باستخدام الموانئ البحرية والمطارات والقواعد في الخليج وحول العراق، ويجب إلغاء الاتفاقيات السياسية مع أميركا وبريطانيا وإغلاق سفاراتيهما، كما يجب قطع جميع العلاقات الاقتصادية مع أميركا وبريطانيا فلا نستورد منهم ولا نصدّر إليهم، وإيقاف بيع النفط للعالم أجمع حتى يتخذ موقفاً مؤثراً بشأن العمل العسكري ضد العراق، إلا أنّه استدرك مبيناً أنّ ما يجعل هذه الأعمال غير قابلة للتطبيق هو اتصالها بحكام المسلمين، فجميع هذه الأعمال تحتاج إلى قرار سياسي من حكام المسلمين، إلا أن الحكام عملاء للكفر: أميركا وغيرها، فأي عمل متصل بهؤلاء الحكام مصيره الفشل؛ لأنّ الدور المرسوم لهم هو تمكين الكافر من المسلمين وليس تخليص الأمة من هيمنة الكافر، وبالتالي فلا يرجى منهم أي خير، وضرب على ذلك مثالاً اجتماع الدول الست في اسطنبول، حيث لم يجرؤوا على أن يوجهوا لأميركا أو دولة يهود أية كلمة، وإنما جعلوا المطالبات مركَّزة على العراق، كأنها هي المعتدية على أميركا وليس أن أميركا جاءت بجيوشها من وراء البحار للعدوان على العراق والهيمنة على المنطقة وثرواتها، لذلك فقد ارشد الحزب إلى أنّ الحل الصحيح الذي يوجبه الإسلام هو تغييرُ هؤلاء الحكام العملاء الخانعين لأميركا والخائنين لدينهم وأمتهم، وإقامةُ دولة الخلافة، ومبايعةُ خليفة يحكم المسلمين بالإسلام ويقودهم لقتال عدوهم، قال رسول الله ﷺ : ((**إنّما الإمامُ جُنَّة يُقاتَل من ورائه ويُتَّقى به**))،[3] ويتصدى لأميركا وحلفائها، ويقضي على دولة يهود باستئصالها من جذورها، ويحمل الإسلام رسالة هدىً وخير للعالم.[4]

---

[1] البقرة: ١٩٤.
[2] البقرة: ١٩٠.
[3] متفق عليه، ينظر: صحيح البخاري، ج٣، ص: ١٠٨٠. وصحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧١.
[4] ينظر: بيان لحزب التحرير/ ولاية الكويت، تخاذل حكام المسلمين المهين أمام عدوان أميركا الصريح، ٢٦ من ذي القعدة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣/١/٢٩م. ونداء من حزب التحرير، ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الذين يقاتلونكم ﴾، دمِّروا الحملة الصليبية الرابعة، ١٧من محرم ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣/٣/٢٠م.

٤- وضع الحزب بعد احتلال العراق:

وعندما وقع الاحتلال ودخلت القوات الغازية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية إلى العراق أظهر حزب التحرير تحركاً واسعاً في العراق، بدأه بإصدار بيان تهجم فيه على الاحتلال، ووصف الرضا به جريمة كبرى في الإسلام، وحذر المسلمين من أنّ أي نظام وضعي لن ينقذ البلد بل يزيده سوء فوق سوء، وبيّن إن الله سبحانه الذي هو الذي خلق وهو يعلم ما يصلح الإنسان وما يحقق له العزة، وأنّه سبحانه أوجب علينا نظاماً مميزاً يحكم بالإسلام وهو نظام الخلافة، وجعل المتنكب عنه خاسراً وميتته جاهلية.[1]

ولمعرفة الحزب بدسائس الاحتلال وسعيه لوضع أسافين الاختلاف والشقاق بين أبناء الأمة، فقد أصدر بياناً حذّر فيه من الفتنة الطائفية ودعا جميع المذاهب والمشارب الإسلامية إلى الاعتزاز بالاسم الذي سمّاهم به الله سبحانه وتعالى: (المسلمين)، وعموما كان حزب التحرير حاضراً في اغلب ما مرّ على المسلمين في العراق بعد الاحتلال، فانتقد المجازر التي حدثت في الفلوجة والنجف، وغيرهما، وحذّر في أكثر من إصدار من الفتنة الطائفية وبين أن المحتل هو الذي يغذيها ويسعى فيها، وعندما وقعت تفجيرات مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري ﷺ حمّل مسؤوليتها قوات الاحتلال التي دأبت على إثارة الفتنة بين أبناء الأمة الواحدة، ودعا إلى العمل على الاجتماع والتهدئة، وعدم التسرع بإلقاء التهم على الطرف الآخر؛ لأن المسلمين طرف واحد والطرف الآخر هم أعداؤهم، والعمل الجاد والمخلص مع العاملين لإقامة الخلافة على منهاج النبوة، التي وصفها بأنّها المخلص الحقيقي للمسلمين من جميع أزماتهم.[2]

وفي: ٢١ رمضان ١٤٢٥هـ ـ ٤/١١/ ٢٠٠٤م، عقد حزب التحرير في العراق أول ندوة له، تحت عنوان: (العراق المشكلة والحل)، وقد تضمنت الندوة الموضوعات التالية:

أ- الانتخابات العراقية.

ب- الشرعية الدولية.

ج- الخلافة هي الحل لكل مشاكل المسلمين.[3]

---

[1] ينظر: حزب التحرير في العراق يستصرخ أهل العراق، حزب التحرير/ ولاية العراق، ٢٩ صفر ١٤٢٤هـ ـ ١/٥/ ٢٠٠٣م.

[2] ينظر: نداء من حزب التحرير إلى المسلمين بعامة، وإلى مسلمي العراق ولبنان بخاصة، ﴿ هو سماكم المسلمين ﴾، حزب التحرير، ٩ ربيع الأول ١٤٢٤هـ ـ ١٠/٠٥/٢٠٠٣م. ومجزرة النجف ... فصل جديد في المؤامرة، حزب التحرير/ ولاية العراق، ٢٩جمادى الثاني١٤٢٥هـ ـ ١٥/٨/٢٠٠٥م. وعلاوي يقدم الفلوجة قرباناً للانتخابات، حزب التحرير/ولاية العراق، ٤ رمضان١٤٢٥هـ ـ ١٨/١٠/٢٠٠٥م. وأيها المسلمون، يا أهل العراق اتقوا الفتنة. حزب التحرير/ولاية العراق، ١٣ شوال ١٤٢٤هـ ـ ٦/١٢/٢٠٠٦م. وعاشوراء ... أرادوها فتنة وستكون وحدة، حزب التحرير/ولاية العراق، ١٢ محرم الحرام ١٤٢٥هـ ـ ٤/٣/٢٠٠٤م. والفتنة نائمة ملعون من أيقظها، حزب التحرير/ ولاية العراق، ٢٧ محرم ١٤٢٧هـ ـ ٢٥/٢/٢٠٠٦م.

[3] ينظر: بطاقة دعوة من حزب التحرير/ ولاية العراق، لحضور ندوة بعنوان: العراق المشكلة والحل، ٢١ رمضان ١٤٢٥هـ ـ ٤/١١/ ٢٠٠٤م. ومؤتمرات ومسيرات حزب التحرير، منشورات حزب التحرير، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م، ص: ٢١٣ وما بعدها.

وأما العملية السياسية التي جرت في العراق ومازالت، فقد اتخذ الحزب منها مواقف صلبة، إذ عدّ قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، والذي وضعه بريمر، ثمرة خبيثة من ثمار الاحتلال البغيض واعتداء صارخاً على حق المسلمين في العراق في سن دستور لهم ينبثق من عقيدتهم وان هذا القانون بنظر الحزب جريمة ومؤامرة سياسية على العراق ويضع العراق تحت الاستعمار من جديد الذي يعبث بعقيدة الأمة، وتقسيم العراق تحت مسمى الفيدرالية، كما بيّن مدى تعارضه مع الشرع والمصائب التي تضمنها، ودعا المسلمين لنصرة العراق وأهله، وعدم تركه منفرداً يواجه القوة الأميركية الغاشمة، أما مجلس الحكم الذي صنعه بريمر، فقد وصفه حزب التحرير بـــ: (مجلس الحكم الخياني)، وأنّه لعبة خطيرةً يقوم بها المحتلون الأميركان والإنجليز في العراق، الغرض منها إثارة الشقاق في العراق، ودعا المسلمين إلى عدم الوقوع في حبائل الكفار ومؤامراتهم، ومنها مهزلة مجلس الحكم، وحثَّهم أن يكونوا صفاً واحداً، عباد الله إخواناً، فلا يقعوا في شَرَكِ الكفار المحتلين العاملين على الفُرْقة والتناحر.[1]

وعندما بدأت أمريكا بالترويج للانتخابات النيابية في: ٣٠ من يناير ٢٠٠٥م، دعا الحزب المسلمين في العراق إلى مقاطعة هذه الانتخابات، وعدّ المشاركة في هذه الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً إثما يستحق فاعله العذاب في الآخرة والخزي في الحياة الدنيا، ودعا إلى العمل من اجل القضاء على قوات الاحتلال وإخراجها من البلاد، وسنّ دستور منبثق من العقيدة الإسلامية تحت راية دولة الخلافة،[2] كما وجّه كتاباً مفتوحاً إلى لجنة صياغة الدستور، بيّن فيه أن الشريعة الإسلامية تضمنت الحلول والمعالجات لكافة ما يحتاجه الإنسان سواء ما يتعلق بعلاقته بربه، أم بنفسه، أم بالناس، ودعاهم إلى سنِّ دستور قائم على الكتاب والسنّة، وعرض عليهم الدستور الذي تبناه الحزب والمكون من بضعٍ وثمانين مادة.[3]

وعندما اكتملت صياغة الدستور، وبدأ العمل لإجراء الاستفتاء عليه، بيّن الحزب أنّ هذا الدستور هو دستور باطل، فقال: " وخلاصة القول إنّ الاستفتاء على هذا الدستور الذي تريد أميركا إيجاده في بلدنا هذا لا يجوز ؛ لأنّ الموافقة على الإستفتاء تعني الموافقة على جعل (أصوات) الناس هي التي تقرر التشريع حلالاً أو حراماً، والدستور صحيحاً أو باطلاً، وهذا لا يجوز في الإسلام بل هو جريمة، فالحلال يبقى حلالاً حتى وإن رُفض من البشر، والحرام يبقى حراماً حتى وإن أقرّه البشر، إنّ الحكم على الدستور قبولاً ورفضاً لا يكون بالإستفتاء عليه فإن نال غالب الأصوات أصبح حلالاً زُلالاً، بل .. بعرضه على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ، وعليه فهذا الدستور باطل كل البطلان؛ لأنه دستور وضع على مقاس الكافر

---

[1] ينظر: القبول بدستور للعراق بأمر الكافر المحتل جريمة نكراء، حزب التحرير/ ولاية العراق، ١٠ جمادى الأول ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣/٧/١٠م. ودستور كفر واستعمار ... يأباه الله ورسوله والمؤمنون، حزب التحرير/ ولاية العراق، ٢٣ محرم ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤/٣/١٥م. ولا تقعوا أيها المسلمون في شَرَكِ مجلس الحكم الخياني في العراق،حزب التحرير/ ولاية العراق، ١٩ من جُمادى الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣/٠٧/١٩م. ومجلس الحكم في العراق يعمل على تكريس الاحتلال وتقسيم العراق، حزب التحرير/ ولاية العراق، ٢٤ رمضان ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣/١١/١٨م.

[2] ينظر: الانتخابات ... مقدمة لتطبيق أحكام كفر على المسلمين بأيدي المسلمين، حزب التحرير/ ولاية العراق، ١٠ ذي الحجة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥/١/٢٠م.

[3] ينظر: كتاب مفتوح من حزب التحرير إلى: لجنة صياغة الدستور، حزب التحرير/ ولاية العراق، ١٩ جمادى الأول ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥/٦/٢٦م.

المحتل، ممزق للبلاد والعباد، ينادي صراحةً بأنّ الإسلام ليس هو المصدر الوحيد للتشريع، هكذا يكون الحكم على الدستور، وليس بعرضه للإستفتاء، وهل يرضى مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن تجري عملية استفتاء للناس على الخمر فإن وافقوا على شربها كانت حلالاً ؟!. ".[١]

وكذلك كان موقف الحزب من الانتخابات التي جرت بعد عملية الاستفتاء على الدستور، فقد أصدر الحزب كتيّباً وضح فيه الفرق بين الانتخابات في الإسلام والديمقراطية، وبين بالدليل الشرعي حرمة المشاركة في هذه الانتخابات، ورد على شبه المجيزين لها، وأكد على أنّ هذه الانتخابات تجري تحت حِراب قوات الاحتلال التي تريد مجلساً نيابياً يعطي للاحتلال شرعية من خلال أناس لا يمثلون العراقيين شرعاً بل نصبهم الاحتلال، لتقسيم العراق تحت مسمى الفدرالية، وضرب وتدمير القيم الإسلامية تحت مسمى حقوق المرأة والحرية، والمصادقة على بقاء قوات الاحتلال في هذا البلد على شكل قواعد عسكرية تنطلق منها أمريكا لنهب خيرات الأمة وثرواتها، وتنطلق منها لضرب أي تحرك للمسلمين يحاولون فيه إقامة دولتهم وإعادة عزهم ومجدهم، ثمَّ بيّن أنّ السير في ركب أمريكا ومن معها لن يورث الأمة إلا الذل والخسران المبين، ودعا إلى أمرين اثنين:

<u>الأول:</u> مقاطعة مؤامرة الإنتخابات الأمريكية الجديدة.

<u>والثاني:</u> التكاتف بين المسلمين ليكونوا يداً واحدة على الكفر وأعوانه، والعمل مع المخلصين من هذه الأمة، لإقامة دولة الخلافة على منهاج النبوة.[٢]

لقد شمل نشاط حزب التحرير في العراق أغلب محافظات القطر، بل وصل إلى القرى البعيدة، ووصلت نشراته إلى شرائح واسعة من المسلمين في العراق، سيما وأن الحزب يتميز بنبذ الطائفية، والتعامل مع المسلمين بوصفهم مسلمين، بغض النظر عن الانتماء الطائفي والمذهبي، وكان يوزع نشراته في الشوارع والأسواق والمساجد وقام باتصالات عديدة، شملت: الشخصيات، والتجمعات، والجمعيات، والأحزاب الإسلامية وغير الإسلامية، والمراجع، وشرح لها أفكاره وزودها بإصداراته، كما شارك في كثير من المؤتمرات والندوات وبيّن رأيه المستند إلى الشرع في موضوعاتها، وعلى الرغم من النهج الفكري والسياسي المعروف عن حزب التحرير إلا أنّ أعضاءه لم يسلموا من حملات الاعتقال التي طالت كافة مكونات المسلمين في العراق، بحجة مكافحة الإرهاب، فاعتقل العديد من أعضائه وأنصاره، على يد قوات الاحتلال، أو القوات الحكومية الموالية لها، وعلى الرغم مما عرف عن الحزب من عدم الانجراف وراء الدعوات الطائفية ونحوها إلا أن أحداث القتل والاغتيال لم تكن بعيدة عن بعض أعضائه، حيث اغتيل عدد من أعضائه.[٣]

---

[1] ينظر: ما بُنيَ على الباطل فهو باطل وما انبثق عن الباطل فهو باطل أيضاً، حزب التحرير/ ولاية العراق، ١٩ شعبان ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥/٩/٢٤م.

[2] ينظر: الانتخابات بين الإسلام والديمقراطية، ص: ٢٦، ٢٩، ٣٠.

[3] مقابلة مع عضو في حزب التحرير، فضل عدم ذكر اسمه، بغداد، ٢٠٠٦/٧/١٥م. وكذلك بناء على مشاهدات عينية للباحث. ونعي حزب التحرير/ ولاية العراق أحد أعضائه، ١٨ ربيع الأول ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٤/١٦م.ونعي حزب التحرير/ ولاية العراق أحد أعضائه، ١٨ ربيع الآخر ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٥/١٦م. ونعي حزب التحرير/ ولاية العراق أحد أعضائه، ١٨ شعبان ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٩/١١

لم يفتر نشاط الحزب في العراق بعد الاحتلال وبقي مواكباً للإحداث، مبيناً رأيه فيها من وجهة نظر إسلامية تستند إلى الدليل الشرعي، وعلى الرغم من الجمود والشلل الذي أصاب أغلب الحركات والأحزاب والتجمعات، ومنها حزب التحرير في العراق، بعد أحداث تفجير مرقد الإمامين العسكريين ﵄ ، حيث اشتدت أحداث العنف الطائفي واستعرت نار الفتنة، وأصبح القتل زاداً يومياً يسمعه المسلمون في العراق في الوجبات الثلاثة، إلا أنّ الحزب استمر بشيء من العمل الذي تواصل فيه مع الأمة، وبخاصة الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية، لكن لا يخفى مدى التأثير السلبي للأوضاع التي تلت أحداث تفجير مرقدي الإمامين العسكريين ﵄ على نشاط الحزب في العراق، وإن كانت النشرات والبيانات التي يصدرها الحزب، لإرشاد الأمة إلى طريق الصواب في ظل ظلمات الاحتلال، والقتل، لم تزل مستمرة.

وعلى الرغم من النشاط الملحوظ الذي أبداه حزب التحرير في العراق منذ احتلال العراق من قبل القوات الأميركية والبريطانية ومن تحالف معهما، في عام ٢٠٠٣م، ولغاية أحداث التفجير في سامراء عام ٢٠٠٦م، وعلى الرغم من تقبل الناس له ولأفكاره بشكل عام، واعترافهم بنقاوة أفكاره وصحتها، إلا أنّ حزب التحرير في العراق لم يحض بعدد كبير من الإتباع والأنصار، ويمكن للباحث أن يعزو ذلك إلى أمور عدة منها:

أ- موقف الحزب الرافض للاحتلال والعملية السياسية.

ب- نجاح المحتل، ولو نسبياً في إثارة الناس طائفياً مما أدى إلى تخندقهم على هذا الأساس بعيداً عن الدعوة إلى الإسلام.

ج- الضغط النفسي الذي خلفه نظام حزب البعث في الموقف من التحزب جعل الكثير يبقى في دائرة الخوف من الأحزاب والتحزب.

د- عدم تحقيق الأحزاب التي تصدرت لقيادة الناس، أية مكاسب لهم مما افقد الناس الثقة بالأحزاب.

هـ- أحداث العنف الطائفي والقتل والتفجير، وغياب الأمن عموماً جعل الناس تبتعد عن التفكير والبحث عن الحل الشرعي للخلاص من الواقع المؤلم.

ثالثاً: حزب التحرير في أرجاء العالم:

لقد شمل نشاط الحزب عدداً كبيراً من الأقطار في العالم الإسلامي ومنه العربي، والعالم بصورة عامة، ومن خلال تتبع الباحث لنشاط الحزب خلال الحقبة التي تلت عام ١٩٩٠م، وحتى وقت كتابة هذه الفقرة وجد أن نشاط الحزب قد شمل البلدان التالية*:

١- أقطار العالم الإسلامي:

شمل نشاط الحزب عدداً كبيراً من أقطار العالم الإسلامي، تركيا،[1] باكستان،[2] وبنغلادش،[3] واندونيسيا،[4] ماليزيا،[5] كازاخستان،[6] قرغيزستان،[7] أوزبيكستان،[8] طجيكستان،[9] أفغانستان،[10] الجزائر،[11] المغرب،[12] السودان،[13] مصر،[14] لبنان،[15] سوريا،[16] الكويت،[17] اليمن.[18]

---

* اعتمد الباحث في هذا الموضوع على كتاب وقائع النداء الذي أصدره الحزب عام ٢٠٠٥م، وما توفر لديه من نشرات للحزب صدرت في هذه الأقطار بعد عام ١٩٩٠م، وطلباً للاختصار سيذكر الباحث آخر ما تيسر له مما صدر عن هذه البلاد، حتى وقت كتابة هذه الفقرة، كدليل على وجود الحزب في تلك البلدان، هذا فضلا عن إفادة لباحث من المعلومات التي تناقلتها وسائل الإعلام المختلفة.

[1] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، حزب التحرير، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص: ٤، ٢٨. و(وثيقة " الرؤية المشتركة " هي رؤية أميركا الكافرة المستعمرة !)، حزب التحرير/ولاية تركيا، ١٦ جمادى الآخر ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٧/١١م.

[2] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨. وأيها المسلمون في باكستان أمريكا تعاملكم كعدو، فعاملوها بالمثل، حزب التحرير/ ولاية باكستان، ٤ صفر ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٣/٤م.

[3] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨. وتصريح صحفي صادر عن الناطق الرسمي لحزب التحرير في بنغلادش،(يجب أن تكون دعوة الخلافة وتبني قضايا الشعب الأساس لجدول انتخابات الأحزاب الإسلامية، ٢٠٠٦/٦/٢٧م.

[4] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨. بيان صحفي للناطق الرسمي لحزب التحرير في اندونيسيا، (أن لم توقفوا اعتداءاتكم على بلاد المسلمين فإن الخلافة ستوقفها)، ٢٠٠٦/٣/٢٩م.

[5] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨.

[6] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨. و﴿ جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا ﴾، حزب التحرير/ ولاية كازخستان، ٨ ذي الحجة ١٣٢٦هـ - ٢٠٠٦/١/٨م.

[7] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨. وموقع أوزبكستان المسلمة، الرابط: http://www.muslimuzbekistan.net/ar/centralasia/comments/story.php?ID=5613.

[8] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨. و(قال رسول الله ﷺ : «سيد الشهداء حمزة ورجل قام إلى إمام جائر فنصحه فقتله»)، حزب التحرير/ولاية أوزبيكستان، ٢٤ من المحرم ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩/٥/١٠م. (إسلام كريموف ضد حزب التحرير)، كتاب صادر عن مركز الدفاع عن حقوق الإنسان "ميموريال"، موسكو ١٩٩٩م. و(ممارسات الحكم في «أوزبيكستان»، حزب التحرير، ٤ محرم ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩/٤/٢٠م.

[9] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨. والسياسة المتبعة ضد حزب التحرير لن تعيق نشاطه، حزب التحرير/ طاجكستان، ١١ جمادى الأول ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٦/٧م.

[10] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨. و(أيها المسلمون في أفغانستان: الخلافة وحدها هي درع المسلمين)، حزب التحرير/أفغانستان، ٢٦ جمادى الأول ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٦/٢٢م.

[11] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨. و(قمة " تفعيل " مبادرة ضياع فلسطين)، حزب التحرير/ الجزائر، ١٣ صفر ض١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦/٣/٢٣م.

[12] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨. و(بإقامة الخلافة نوقف التهجم على الله ﷻ ورسوله ﷺ، ....)، حزب التحرير/ولاية المغرب، ٦ ربيع الآخر ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٥/٤م.

[13] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨. وبيان صحفي للناطق الرسمي لحزب التحرير في السودان، (الاحتفال في زمان الذل والهوان)، ١٤جمادى الآخر ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٧/١٠م.

[14] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨.و(حاكم مصر يستأذن يهود ليتحرك جند مصر في ارض مصر!)، حزب التحرير/ ولاية مصر، ٩ رمضان ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤/١٠/٢٣م.

[15] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨. و(قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ)، حزب التحرير/ ولاية لبنان، ١٩ جمادى الآخر ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٧/١٤م.

[16] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨. و(لن تنطفئ شعلة حزب التحرير بإذن الله رغم جرائم النظام والسوري في اعتقالات شباب الحزب)، حزب التحرير/ولاية سويا، ١ ربيع الثاني ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٤/٢٩م.

[17] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨. وهزة سوق الكويت للأوراق المالية أسبابها وعلاجها، حزب التحرير/ولاية الكويت، ١٢ربيع الآخر ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٥/١٠م.

[18] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨. و(إعادة الترشيح مسرحية مكشوفة !!) ، حزب التحرير/ولاية اليمن، ٢٩ جمادى الأول ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٦/٢٥م.

هذا فضلاً هن نشاطه في الأردن،[1] فلسطين،[2] العراق،[3] والذي سبق الحديث عنه، وهناك أقطار أخرى من أقطار العالم الإسلامي فيها وجود للحزب لكن نشاطه فيه ليس ظاهراً كالدول المتقدمة، وذلك مثل: الهند، تونس، الحجاز، الإمارات.[4]

ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو النشاط الملحوظ الذي أظهره الحزب في الأقطار الإسلامية في آسيا الوسطى والتي كانت تخضع للاتحاد السوفيتي السابق وبخاصة أوزبيكستان، إذ تشير التقارير إلى عدة الآلاف من المعتقلين من أعضاء الحزب ومناصريه في سجون أوزبكستان،[5] وكذلك لفت نظر الباحث نشاط الحزب في تركيا التي كانت آخر معقل لدولة الخلافة الإسلامية قبل سقوطها على يد كمال أتاتورك عام ١٩٢٤م.[6]

هذا ويُعدُّ حزب التحرير حزباً محظوراً في اغلب أقطار العالم الإسلامي،[7] ويتعرض إلى حملات اعتقال، وأحكام بالسجن، وقد تصل إلى الإعدام، بين الحين والآخر ؛ وذلك بسبب أنشطته التي يبيّن فيها رأيه المستند إلى أدلة من الشرع، ومواقفه الجريئة في التصدي لأعمال الحكومات القائمة في العالم الإسلامي.

وقد تمكن حزب التحرير مؤخراً من الحصول على علم وخبر من وزارة الداخلية اللبنانية، وبهذا يكون حزب التحرير في لبنان حزباً مرخصاً له رسمياً، وقام بفتح مكاتب في طرابلس وغيرها، على الرغم من أنّ إجازة الحزب للعمل السياسي في لبنان لم تلاقِ الرضا من بعض المفكرين والسياسيين في لبنان.[8]

---

[1] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨. و(النظام في الأردن يعزز علاقته بيهود وهم يقتلون أطفال ونساء المسلمين)، حزب التحرير/ ولاية الأردن، ١٥ جمادى الأول ١٣٢٧هـ - ٢٠٠٦/٦/١٠م.

[2] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨. و(الاستفتاء على ما حرّم الله مبارزة له في المعصية وأسلوب رخيص لتسويق الخيانة)، حزب التحرير/فلسطين، ٢٠٠٦/٦/١٥م.

[3] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨. بيان صحفي للمكتب الاعلامي لحزب التحرير في العراق (حقيقة ما يجري في العراق ليس حرباً أهلية بين السنة والشيعة)، ١٥ جمادى الآخر ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٧/١٢م.

[4] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٢٨.

[5] ينظر: (ممارسات الحكم في «أوزبيكستان»، حزب التحرير، ٤ محرم ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩/٤/٢٠م. و(قال رسول الله ﷺ : «سيد الشهداء حمزة ورجل قام إلى إمام جائر فنصحه فقتله»)، حزب التحرير/ولاية أوزبيكستان، ٢٤ من المحرم ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩/٥/١٠م. (إسلام كريموف ضد حزب التحرير)، كتاب صادر عن مركز الدفاع عن حقوق الإنسان "ميموريال"، موسكو ١٩٩٩م.

[6] ينظر: موقع منتدى العقاب، الرابط: http://www.alokab.com/forums/index.php?showtopic=118. والرابط: http://www.alokab.com/old/index.php?showtopic=12841.

[7] ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٧.

[8] ينظر: بيان المكتب الاعلامي لحزب التحرير في لبنان، في رد الحزب على ما كتبه جان عزيز في صحفية البلد، من تحريض على حزب التحرير، على خلفية الترخيص له بالعمل السياسي، المكتب الاعلامي لحزب التحرير في لبنان، ٨ جمادى الأول ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٦/٤م. ومعهد واشنطن يحرض ضد ترخيص حزب التحرير في لبنان، بمناسبة زيارة أحمد فتفت لواشنطن، الرابط: http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2479. وحزب التحرير يفتتح مكتبه الأول في طرابلس، جريدة السفير، الرابط: http://www.assafir.com/iso/today/local/347.html.
و(الحكومة اللبنانية ترخّص لـ ١١ حزباً سياسياً جديداً وأوساط مسيحية تتحفظ علي تشريع حزب التحرير الإسلامي)، القدس العربي، العدد: ٥٢٨٩، ٤ جمادى الأول ١١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٥/٣١م. الرابط:
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=2006\05\05-31\s34.htm&storytitle=ff.

٢- بلدان العالم غير الإسلامي:

شمل نشاط الحزب في العالم غير الإسلامي عدداً من الدول، منها: بريطانيا،[1] هولندا،[2] الدنمارك،[3] وسويسرا،[4] استراليا،[5] الولايات المتحدة الأميركية،[6] ألمانيا،[7] روسيا.[8]

وقد تعرّض حزب التحرير في بعض بلدان العالم الغربي للمضايقات، وأحيانا وصلت إلى محاولات لحظره ومنعه من مزاولة نشاطه السياسي كما في الدنمارك،[9] ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل، إلا أنها نجحت في بعض البلدان الأخرى مثل ما حصل في ألمانيا،[10] أما في روسيا فقد صنفته الحكومة ضمن المنظمات الإرهابية،[11] ومؤخراً قامت الحكومة البريطانية برئاسة بلير بمحاولات قوية لإصدار قانون يُحظر من خلاله عمل حزب التحرير ونشاطه السياسي.[12]

---

1 ينظر: (على المسلمين في بريطانيا التصدي للدعاية المناهضة للإسلام والخلافة). حزب التحرير/بريطانيا، جمادى الأول ١٤٢٧هـ - حزيران ٢٠٠٦م.

2 ينظر: (رداً على افتراءات المركز الإسرائيلي للأبحاث في هولندا). ممثل حزب التحرير/ هولندا، ١٣ ربيع الآخر ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٥/١١م.

3 ينظر: بيان صحفي: (حكام المسلمين يواجهون مجازر كيان يهود بالمزيد من التخاذل والخيانة). ممثل حزب التحرير/ الدنمارك، ١٦ جمادى الآخر ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٧/١٢م.

4 ينظر: موضوع حول ما إذا كانت حملات ضد الحزب في سويسرا، موقع العقاب، منتدى العقاب، الرابط: http://www.alokab.com/old/index.php?showtopic=14017&hl.

5 ينظر: (أهداف الحملة على المسلمين في الغرب)، حزب التحرير/ استراليا، ٢٠٠٦/٩/٢م.

6 ينظر: المباحث الأميركية تتحرى أنشطة «حزب التحرير» في كاليفورنيا، جريدة الشرق الأوسط ، العدد: العدد: ٩٧٦٧، الخميس ٢١ رجب ١٤٢٦ هـ ٢٥- /٢٠٠٥/٨م.

7 ينظر: (المحكمة الإدارية العليا في ألمانيا تؤكد على منع حزب التحرير)، مقال مترجم، الرابط الأصلي للموضوع: http://www.bverwg.bund.de/enid/3e5f34ce5b5...%206%20A%206.05.

8 ينظر: بيـان مـن حزب التحرير حول اعتقالات الحكومة الروسية لأعضاء من حزب التحرير، ١٤ من ربيع ثاني ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣/٦/١٤م. ومجلة الوعي، العدد: ١٩٦، السنة ١٧، جمادى الأول ١٤٢٤هـ - تموز ٢٠٠٣م.

9 ينظر: بيان صحفي حول قرار وزيرة العدل الدانماركية عدم حظر الحزب، حزب التحرير/الدانمارك، ٢٠٠٤/١/٢١م.

10 ينظر: المحكمة الإدارية العليا في ألمانيا تؤكد على منع حزب التحرير، مقال مترجم، الرابط الأصلي للموضوع: http://www.bverwg.bund.de/enid/3e5f34ce5b5...%206%20A%206.05.

11 ينظر: بيان مـن حزب التحرير حول اعتقالات الحكومة الروسية لأعضاء من حزب التحرير، ١٤ من ربيع ثاني ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣/٦/١٤م. ومجلة الوعي، العدد: ١٩٦، السنة ١٧، جمادى الأول ١٤٢٤هـ - تموز ٢٠٠٣م. و(روسيا تحذر منظمة روسية من الترويج لحزب التحرير). موقع مفكرة الإسلام، ٢٠٠٦/٣/٢م. الرابط: http://www.islammemo.cc/news/one_news.asp?IDNews=101594.
و(روسيا تعلن قائمة بـ «١٧ حركة إرهابية» حول العالم)، جريدة الشرق الأوسط ، العدد: ١٠٠٩٥، الأربعاء ٢٣ جمـادى الآخر ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦/٧/١٩م

12 ينظر: (بريطانيا تعد لحظر جماعات إسلامية متطرفة)، القدس العربي، العدد: ٥٣٢٩، ٢١ جمادى الآخر ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦/٧/١٧م. الرابط:
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=2006\07\07-17\a11.htm&storytitle=f.

المطلب الثاني: أهم نشاطات حزب التحرير بعد عام ٢٠٠٣م :

أولاً: مؤتمرات ومسيرات حزب التحرير ونداءاته:

١- مؤتمرات ومسيرات حزب التحرير:

تجلّت نتائج هذا الانتشار الواسع للحزب في أرجاء العالم، بعد عام ٢٠٠٣م، فعقد حزب التحرير عدداً كبيراً من المؤتمرات، وقام بعدد آخر من المسيرات وفي مختلف المناسبات التي تهم الأمة الإسلامية، وقد وضعها في كتابين:

أ- مؤتمرات حزب التحرير (١٤٢٤هـــ ــ ٢٠٠٣م):

تضمن الكتاب عرضاً ملخصاً لأبرز المؤتمرات التي عقدها حزب التحرير تحت عنوان: (مؤتمر الخلافة)، في كل من اندونيسيا، والسودان واليمن، وباكستان، فضلاً عن مؤتمر في بريطانيا تحت عنوان: (مؤتمر حزب التحرير حول هوية الجالية الإسلامية في بريطانيا: من أنتم ؟ ، هل انتم مسلمون تعيشون في بريطانيا، أو بريطانيون منسلخون عن أمتكم الإسلامية؟)، وقد تضمنت هذه المؤتمرات إلقاء كلمات في مختلف الموضوعات، سواء التي تتعلق بالخلافة وإقامتها ومتطلباتها، أم التي تتعلق بأمور وقضايا تحدث في تلك البلدان خصوصاً، أو العالم عموماً.[1]

ب- مؤتمرات ومسيرات حزب التحرير (١٤٢٥هـــ ــ ٢٠٠٤م):

جاء هذا الكتاب ليضم عدداً اكبر من المؤتمرات والندوات التي عقدها الحزب خلال عام ٢٠٠٤م، فضلاً عن المسيرات والمظاهرات، والإعتصامات، ومختلف الفعاليات التي قام بها الحزب خلال هذا العام، وفي عدد من الدول بلغت تسع دول، هي: تركيا، لبنان، اليمن، الكويت، اندونيسيا، العراق، باكستان، السودان، بريطانيا، وأحيانا في أكثر من محافظة وبلدة من هذه الدول، وقد تضمنت هذه الفعاليات إلقاء عدد من الخطب والمحاضرات، في المواضيع التي تشغل العالم بصورة عامة والأمة الإسلامية بصورة خاصة.[2]

٢- نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية:

وجّه حزب التحرير منذ تأسيسه عدداً كبيراً من النداءات، إلا أنّ أبرزها النداء الذي وجّهه في الذكرى الرابعة والثمانين الهجرية، لإلغاء الخلافة، وتحديداً في: ٢٨ من شهر رجب عام ١٤٢٦هـــ وعنوانه: (نداء من حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، وبخاصة أهل القوة فيها)، وليس غريباً أن يصدر حزب التحرير بياناً أو يوجّه نداءً أو يقوم بأعمال معينة في مثل هذه المناسبة، لكن الملفت للنظر هو تعامل الحزب مع هذه الذكرى من خلال مضمون النداء الذي وجهه، ومن خلال الأعمال التي قام بها لإيصال فكرة النداء إلى المسلمين.

---

[1] ينظر: مؤتمرات حزب التحرير، منشورات حزب التحرير ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص:١٤، ٢٦، ٥٤، ٩٨، ١١٣.

[2] ينظر: مؤتمرات ومسيرات حزب التحرير، منشورات حزب التحرير، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص: ٣ وما بعدها.

أ- مضمون النداء:

تضمن نداء الحزب جملة من الأمور فقد استهل النداء بذكر تاريخ سقوط الخلافة في: ٢٨ رجب عام ١٣٤٢هـ الموافق ١٩٢٤/٣/٣م، على يد الكفار المستعمرين بزعامة بريطانيا آنذاك، بالتعاون مع خونة العرب، وأعلن مجرم العصر مصطفى كمال إلغاء الخلافة في استانبول ومحاصرة الخليفة وإخراجه في سحر ذلك اليوم، وكان ذلك ثمناً أمرته بريطانيا بتقديمه، ومن ثم تنصيبه مقابل ذلك رئيساً سقيماً للجمهورية التركية العلمانية، ثمَّ وصف النداء واقع الأمة الإسلامية بعد إلغاء الخلافة، كيف هيمن عليها نفوذ الكفار المستعمرين، وكيف قسموا البلاد إلى نحو خمسة وخمسين مزقة، نَصَّبوا على كل منها عميلاً لهم حاكماً يأمرونه فيأتمر وينهونه فينتهي، ثم عرض تكاثر المآسي والمصائب على بلاد المسلمين بعد زوال الخلافة، فبريطانيا رأس الكفر آنذاك كان لها الدور الرئيس في القضاء على الخلافة، والدور الرئيس في زرع كيان يهود في الأرض المباركة، حيث مسرى رسول الله ﷺ ومعراجه، كما فضح تواطأ الحكام العملاء الذين لَم يكتفوا بهذا، بل بذلوا الوسع في محاربة الله ورسوله لينقلوا القضية من إزالة كيان يهود من فلسطين من جذوره إلى التفاوض مع كيان يهود لعله ينسحب من شيء مما احتله في ١٩٦٧م، وكذلك بين دور الاتحاد السوفيتي في تشتيت مسلمي القرم، وقتل مسلمي القوقاز، وتضييق الخناق بالنفي والاعتقال لمسلمي تتارستان، ولا زال وريثه الاتحاد الروسي يمارس القتل الوحشي في الشيشان، ويدمر القرى والمدن ويستعمل سياسة الأرض المحروقة، وغروزني ماثلة شاهدة تنطق بذلك، كما ذكر المسلمين بما فعلته دولة يهود ولا زالت من ممارسة أبشع الجرائم في فلسطين، وبدعم من الغرب الكافر بزعامة أمريكا، وحتى لا يظنّن أحد أنّ دولاً من مثل فرنسا ونحوها لم يكن لها دور في معاناة المسلمين، ذكّرهم بما فعلته فرنسا من دور سياسي حاقد للحيلولة دون أن يكون للمسلمين كيان في البوسنة على غرار الصرب والكروات بعد تفكك يوغسلافيا، فضلاً عن تصاعد جرائمها الوحشية في الجزائر خلال النصف الأول من القرن الماضي، ثمَّ ختم ذلك ببيان ما يرسمه الغرب الكافر من سياسة لتقسيم بلاد المسلمين فوق تقسيمها، وجعلها مقطَّعةَ الأوصال، مهشمة الجوانب، قطعةً هنا وأخرى هناك، وضرب مثالاً على ذلك ما يحدث في العراق من تجزئة وفيدرالية عرقية، وما يتم في السودان من فصل الجنوب وتمهيد الطريق لتتبعها دارفور بل وشرق السودان وشماله الشرقي ثم ما تم من اقتطاع تيمور الشرقية من إندونيسيا وما يجري في أتشيه من تمهيد للانفصال، وما يحدث في الجزائر في المنطقة الشرقية (الأمازيغ)، وما حدث في باكستان من فصل الشرقية عن الغربية، وما يخطط له من إثارة النعرات العرقية بل والجغرافية والعشائرية في البلد الواحد، حتى أصبحت بلاد المسلمين المجزأة سائرةً على طريق المزيد من التجزئة والشرذمة.[1]

---

[1] **ينظر: نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، حزب التحرير، ٢٨ رجب ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥/٩/٢م، ص: ٣، ٤، ٧ - ١٠.**

وكذلك تضمن النداء توضيحاً لتقلب الموقف الدولي، وكيف تَرَبَّعَتْ أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية على عرش الغرب وصارت تُزاحِم أوروبا على مستعمراتها، حتى صارت بلاد المسلمين ميداناً لصراع الدول الكافرة المستعمرة، ولم ينسَ أن يذكر ما صاحب ذلك من صراع بين الغرب، وبخاصة أمريكا من جهة، وبين الاتحاد السوفيتي السابق، والذي انتهى إلى وفاق بين أمريكا والاتحاد السوفييتي، من حيث تقاسم المصالح في السياسة الدولية، صاحبته تشويشات أوروبية بريطانية الطابع، ثمَّ انهار الاتحاد السوفيتي، ولَم تستطع أوروبا أن تملأ مكانه في مزاحمة أمريكا، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وعدم تماسك أوروبا ووهنها أمام أمريكا، صارت أمريكا أقرب إلى التحكم المنفرد في السياسة الدولية، وأخذتها عنجهية الطغيان وصارت تضرب هنا وتضرب هناك، فأذكت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (١٩٨٠م ــ ١٩٨٨م)، وباشرت حرب الخليج الثانية في إخراج العراق من الكويت عام ١٩٩١م، وكانت تصريحات بوش الأب الصليبية تكشف ما في قلوبهم من حقد على الإسلام والمسلمين، وبقيت تصول وتجول إلى أن كانت أحداث ١١ أيلول، والتي جعلت منها مسوغاً للتطاول على العالم كلِّه وجعلته قسمين: إما أن يكون خاضعاً لها أو مُعَرَّضاً لعدوانها وحربها، ثم تناول بعض أعمال أمريكا الوحشية في أفغانستان، والعراق، وما حصل فيهما من فضائع وفضائح في السجون، في سجن القلعة وباغرام، في أفغانستان، وأبي غريب في العراق، وغوانتنامو، وكانت أعمالُها الوحشية في أفغانستان، ومِن بعدُ أعمالُها الوحشية في العراق، حتى إنها ضربت عرض الحائط بكل الشكليات القانونية للأمم المتحدة، وأسقطت حتى المجاملات الدولية من الحساب.[1]

ولكي يفتح بصر المسلمين وبصيرتهم نقل النداء بعض أقوال ساسة الغرب الحاقد، ومنها: في نهايات الحرب العالمية الأولى عندما وصل القائد الإنجليزي اللمبي إلى القدس واحتلها قال: " الآن انتهت الحروب الصليبية "، وفي الخمسينات من القرن الماضي صرح مسؤول في وزارة الخارجية الفرنسية قائلاً: " إن العالم الإسلامي عملاق مقيد فلنبذل كل جهدنا حتى لا ينهض "، وفي الستينات صرح (يوجين روستو) رئيس قسم التخطيط آنذاك بوزارة الخارجية الأمريكية وكان أيضاً مستشاراً للرئيس جونسون، قائلاً: " إن هدف العالم الغربي في الشرق الأوسط هو تدمير الحضارة الإسلامية وإن قيام إسرائيل هو جزء من هذا المخطط وإن ذلك ليس إلا استمراراً للحروب الصليبية "، وألقى بوش الأب خطاباً في جنوده في أوائل شهر آب ١٩٩٠ وهو يرسلهم إلى الكويت يحثهم فيه باسم النصرانية للقتال، ويدعو جميع الكنائس في الولايات المتحدة للصلاة من أجلهم، وكان خطابه المذكور بداية الغزو الصليبي الجديد لبلاد المسلمين في الجزيرة والخليج، صرح بوش الابن بعد أحداث ١١ أيلول في ٢٠٠١/٩/١٦ قائلاً إنه يُعدُّ لحرب صليبية في أفغانستان، ثمَّ ساق عدداً من الأحداث، والانتصارات العظيمة التي حصلت للأمة أيام عزّها ومجدها، مقارنة مع ما يحصل لها اليوم.[2]

---

[1] ينظر: نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٥، ٦.

[2] ينظر: نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ١٠ ـ ٢٢.

بعد ذلك بيّن النداء أنّ الوضع الدولي في صالح المسلمين، سيما وأنّ أمريكا أعظم هذه الدول قوةً، تقتلها عنجهيتها، فتُفقدها التفكير وتَهلك بقلة التدبير، وهذا شأن الطواغيت الذين يظنون أنفسهم آلهةً، وشبهها بفرعون عندما لحق بنبي الله موسى عليه السلام، فعنجهيته منعته من التفكير ليرى أن البحر لا يخاض مشياً إلا بقوة الإله الذي ينكره فرعون، فاقتحم البحر فهلك وأهلك قومه، وكذلك شبهها بهتلر الذي ظنّ نفسه من غير جنس البشر، فبدأ يضرب يمنةً ويسرةً، فمنعته عنجهيته من التفكير ليبصر تجمع الدول عليه وإقحام جيشه في مغامرات غير محسوبة، فهلك وأذل قومه بعده سنين طوالاً، وأمريكا أيضاً على هذا الطريق، إذ تمنعها عنجهيتها من التفكير فتظن العالم مزرعةً لها تخترقه في أي مكان كأنها في نزهة، فدخلت مأزقاً خانقاً ومستنقعاً عميقاً في أفغانستان والعراق لن تنجو منه بإذن الله تعالى، فهي كناطح صخرة ليكسرها فيُكسر قبل أن يكسرها، ولذلك فإن أمريكا تحمل مقتلها معها وسيكون على أيدي المسلمين، فهم الأحق بتهشيم رأس أمريكا وهم أهله، فهذا هو شأن الدول الكبرى في عالم اليوم، كما يراه الحزب، أما دولة يهود فيراها أقل شأناً، حيث إنها لا تعيش إلا متطفلةً على الآخرين، ولولا مساندة الغرب لها، بل والأهم، لولا خيانة الحكام في بلاد المسلمين، العملاء للغرب، لانتهى أمرها منذ زمن، ولأصبحتْ أثراً بعد عين، وهذا ما سيكون بإذن الله ﷻ ، ثمَّ وضح الحزب أنّه توجّه إلى المسلمين بهذا النداء للأمور الآتية:

أ- لكي يُذكِّر المسلمين بعزتهم وقوتهم يوم كانوا يستظلون بظل الخلافة عندما كانت قائمةً، حيث كانوا بيضة القبَّان في العالم، يستجير بكم المظلومون ليس عامة الناس فحسب بل خاصتها وملوكها، يخافكم العدو ويحترمكم الصديق، تفتحون الفتوح وتنشرون العدل في ربوع العالم.

ب- ولكي يضع الإصبع على مواطن الذل والهوان في أجسم الأمة يوم زالت الخلافة، فاستحوذ الكافر المستعمر على المقدرات ونهب الخيرات، وامتلك الثروات، ونصَّب عليهم العملاء.

ج- ولكي يبيّن أنّ الكفار المستعمرين وعلى رأسهم أمريكا أضعف مما يظن المسلمون.

د- ولكي يؤكد أنّ المسلمين قادرون بإذن الله ﷻ على هزيمة الكفار المستعمرين ويهود، فهم من أمة، خيرِ أمة خير أمة أخرجت للناس، أتباع رسول الله ﷺ خاتم النبيين وإمام المرسلين.

هـــ ولكي يقرر أنّ حزب التحرير بين الأمة معها، وقد عاهد الله ورسوله والمؤمنين لَيستمرُّ في بذل الوسع، والعمل الجاد المُجِدُّ، مع الأمة ومن خلالها، في حمل الدعوة وطلب النصرة، لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخـــلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي بشر بها رسول الله ﷺ بقوله: ((... **ثم تكون خلافةً على منهاج النبوة**))،[1] بعد هذا الملك الجبري.[2]

ثم قال: " وكأنَّ الحزب يرى أنه قد آن أوانُها، وأن الزمان زمانُها، وإنه لمطمئن بتحقيق هذه البشرى على يديه فينال بذلك عز الدنيا والآخرة، وذلك الفضل العظيم، ولحبه الخيرَ لكم بالتحرك معه لإقامة الخلافة

[1] رواه احمد. ينظر: مسند الإمام احمد، ج٤، ص: ٢٧٣.
[2] ينظر: نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٢٣ ـ ٢٨.

فتشاركوه هذا الفضلَ العظيم، فإن حزب التحرير يدعوكم، عامةَ الناس وأهلَ القوة، أن تلتحقوا بصفوفه منذ اليوم، وقبل أن يفوتكم ذلك اليوم المشهود، وطريق الالتحاق به ليست صعبةً ولا عسيرةً، فقط تحتاج قوةً من البصر والبصيرة، لتستدلوا بها على المكاتب الإعلامية للحزب ولشبابه وممثليه، ولا تخشوا عيون الدول وأزلامها، فهم أضعف من أن يردوا مؤمناً يطلب الخير، وأوهن من أن يعوقوا ساعياً إلى الحق جاداً في السير، فالأجر كبير، والفوز عظيم، والمشاركة في صنع الخـــلافة تستحق أن تطوى إليها المسافة، فسارعوا أيها المسلمون، سارعوا يا أهل القوة، التحقوا بالدعوة والنصرة، وسارعوا إلى إقامة الخلافة مع الحزب، لا أن تشهدوها منه فحسب، والخير والأجر الذي تنالون في التحاقكم بالصفوف اليوم لا يدنو منه الخير والأجر في التحاقكم بالصفوف بعد اليوم حتى وإن كان في كلٍّ خير ".[1]

ب- عمل حزب التحرير لإيصال النداء إلى الأمة الإسلامية:

قام حزب التحرير بحملة واسعة لإيصال هذا النداء إلى أسماع الأمة، وسلك في ذلك أسلوباً جديداً لم يعهد عنه استعماله، فقد صدع مسؤولو الحزب بهذا النداء بعد صلاة الجمعة في جميع بلاد المسلمين التي يعمل فيها الحزب، من أقصى الشرق حيث إندونيسيا وماليزيا على أطراف المحيط الهادئ إلى أقصى الغرب حيث المغرب على شواطئ المحيط الأطلسي، مروراً بالهند وبنغلادش وباكستان والأفغان، وآسيا الوسطى حيث أوزبكستان وقرغيزستان وكازخستان وطاجكستان، ثم آسيا الصغرى حيث تركيا، وبلاد الشام فالعراق والكويت وجزيرة العرب، فالسودان ومصر وشمال إفريقيا، وكذلك وجّه أمير الحزب هذا النداء من إذاعة المكتب الإعلامي للحزب، وكل هذا قد تمَّ في اليوم نفسه وبعد صلاة الجمعة من يوم ٢٨ رجب عام ١٤٢٦هـــ ، ولأن فرق أوقات صلاة الجمعة في بلاد المسلمين التي يعمل فيها الحزب، من إندونيسيا شرقاً إلى المغرب غرباً، نحو ثماني ساعات، عليه فقد تسلسلت قراءة النداء في المساجد طيلة هذه الساعات، فهي بدأت في مسجد الأزهر في جاكرتا الساعة ٨,٣٠ صباحاً بتوقيت المدينة المنورة حاضرة الدولة الإسلامية الأولى (٥,٣٠ صباحاً بتوقيت غرينتش)، وفي مساجد الرباط وزّعت بتوقيت المدينة المنورة الساعة ١٦,٣٠ مساءً (١٣,٣٠ بتوقيت غرينتش) وذلك بعد انتهاء صلاة الجمعة، وقد كان لهذا أثر بالغ في تحريك مشاعر المسلمين، وبخاصة أعضاء الحزب، حيث كانت الأخبار تتناقل إليهم حول أحداث النداء المتحرك من بلد إلى آخر، من المشرق حتى المغرب.[2]

أما عن تسلسل وقائع هذا النداء فذكر الحزب صريحاً أنّه يعمل في خمسة وعشرين بلداً إسلامياً من أقصى الشرق حيث إندونيسيا إلى أقصى الغرب حيث المغرب، ولكن لظروف بعض هذه البلاد العملية والأمنية فقد أعفى الحزب أحد عشر بلداً من الصدع بالنداء بعد صلاة الجمعة في حشد المصلين، واكتفى منهم بتوزيع النداء، وهذه البلاد هي من الشرق إلى الغرب: الهند، أفغانستان، الإمارات، الحجاز، الكويت،

---

[1] نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٢٨.
[2] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٤، ٥.

سوريا، مصر، فلسطين، تونس، الجزائر، المغرب، وأما البلاد الأخرى البالغة أربعة عشر بلداً، وهي: وهي من الشرق إلى الغرب: إندونيسيا، ماليزيا، بنغلادش، باكستان، كازخستان، قرغيزستان، أوزبيكستان، طاجكستان، اليمن، العراق، الأردن، لبنان، السودان، تركيا، فقد صدع مسؤولو الحزب فيها بالنداء في جموع المصلين بعد فراغهم من صلاة الجمعة ٢٨ رجب ١٤٢٦هـ الموافق ٢/٩/٢٠٠٥م، ومنهم من استطاع إكماله قبل اعتقاله، ومنهم من اعتقل خلاله، قال: " ومن الجدير ذكره أنه في أوزبكستان على الرغم من وضعهم الأمني الصعب، وعلى الرغم من أن الحزب لَم يلزمهم بالصدع بالنداء، حيث كان قيامهم بالتوزيع وحده كافياً، إلا أنهم أبدعوا أسلوباً جديداً يعوِّض عن الصدع به شخصياً في المسجد، ونفذوا أسلوبهم في سبعة مساجد وليس في مسجد واحد، بارك الله فيهم وبهم، فقد قاموا بتسجيل المطلوب من النداء بصوت أحد الشباب في مكان آمن، ثم أدخلوا المسجلات في سبعة مساجد، وبعد أن انتهت صلاة الجمعة كاملةً قام أحدهم بأسلوب متقن بفتح المسجل وبدأ يبث النداء، فقام أئمة هذه المساجد، ومعهم عناصر الأمن الموجودون في المسجد، بمحاولة إقفال المسجلات، فمنعهم الناس وأصروا على سماع النداء، وتمكن الناس من منع أتباع الدولة في المسجد من إغلاق المسجلات في بعض المساجد حيث استمع الناس إلى كامل التسجيل المطلوب من النداء، وفي المساجد الأخرى استطاع أتباع الدولة إغلاق المسجلات بعد مضي نصف وقت التسجيل، وبعد ذلك قامت الدولة بحملة كثيفة بملاحقة الشباب كما هو مبين في الكتاب تحت عنوان أوزبكستان، وملاحظة أخرى أنه في كازخستان صادروا كاميرات التصوير حتى من الصحفيين، ولذلك فلم يستطع الشباب هناك أن يرسلوا صوراً لوقائع النداء "، ثمَّ استعرض الكتاب وقائع النداء في اثني عشر بلداً الأخرى.[1]

هذا وكان الحزب قد طلب من أعضائه أن يقرأوا النداء في المساجد وأن يوزعوه للإعلام وللناس، ثم أن يجمعوا ردود الأفعال عند الأمة وعند أهل القوة وعند رجال الحكم والسلطة، وذكر أنّ النتائج كالآتي:

النتيجة الأولى: عند الأمة:

فهي في غالبيتها تحتضن الخلافة، وتشد على أيدي شباب الحزب في عملهم لها، وتترقب إقامة الخــلافة بشغف، وقد أقبلت أعداد منها على الالتحاق بصفوف الحزب على أثر النداء، وأعداد أخرى اكتفت بتأييد الحزب، وأعداد أخرى استحسنت ما جاء في النداء لكنها ترى أنّ تحقيق الخــلافة أمراً صعباً، وهناك قلة متأثرة بالثقافة الغربية ومنقادة لها، رفضت ما جاء في النداء وعدّته خارج لغة العصر.

النتيجة الثانية: عند أهل القوة:

فأكثرهم يستحسن ما جاء في النداء، ولكنهم يفكرون تفكيراً مادياً فيرون المعدات العسكرية في بلاد المسلمين أضعف كثيراً من المعدات العسكرية المتطورة في بلاد الغرب، مما يجعل أية محاولة محكوماً عليها بالفشل بفعل الدول الكبرى التي ترى في إقامة الخــلافة مقتلاً لها، وبالتالي فإنها لن تتورع عن

[1] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٢٨، ٢٩، ٣٣ وما بعدها.

عمل كل ما تستطيع لإفشالها بما في ذلك الأعمال العسكرية، وهناك فئات من أهل القوة لا بأس بها وعدت خيراً، وقد مزجت بين القوة المادية والقوة العقدية من منـطلق: ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتۡ فِئَةً كَثِيرَةَۢ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾،[1] والحزب يراهم ــ مع قلتهم بالنسبة للفئة السابقة ــ أكثر وزناً وأكبر حجماً بإذن الله، وقد يتبع هذا أمر وأي أمر، ولَم يذكر الحزب أنّ أحداً من أهل القوة وقف موقف العداوة من النداء بالخلافة.

النتيجة الثالثة: عند أهل الحكم والسلطة:

كثير من هؤلاء فقد صوابه، وكان يعكس ما يمليه عليه أسياده الكفار المستعمرون، فطفق هؤلاء بملاحقة الشباب عند قراءة النداء في المسجد وكذلك عند التوزيع، بل إنهم استعملوا الممارسات الوحشية أثناء اعتقال الشباب، فأدموا بعضهم ولَم يفرقوا بين رجل وامرأة كما حدث في تركيا وآسيا الوسطى، ومنهم من فقد الحياء فاصطدم مع الناس الذين دافعوا عن الشباب في المسجد واعتقلوا أعداداً من الناس المؤيدين في المسجد واعتقلوا بعض الصحفيين، بل حتى في بعض البلاد التي ليس الحزب فيها محظوراً قانوناً لحصوله على (علم وخبر) مثل السودان، تدخل رجال الأمن لاعتقال قارئ النداء في المسجد في أثناء القراءة، ثم استدعوا للتحقيق الناطق الرسمي للحزب، والعضو الذي قرأ النداء ومساعده.[2]

هذا وقد وصف حزب التحرير ما تقدم قائلاً: " وكل هذه هي علامات خير تبشر بخير، فبياض الأمة وسواد أهل الحكم فيها دليل صحة وعافية بأن الخلافة قادمة تحيطها الأمة وتحميها بقلوبها، وبأن الطبقة الحاكمة ساقطة تدوسها الأمة بأقدامها ".[3]

وقد جمع الباحث كمّاً كبيراً من الأخبار والمعلومات عن نداء حزب التحرير، وهي لا تخرج عن هذه النتائج الثلاثة التي ذكرها الحزب، أما عن الاعتقالات فقد طالت أعضاء الحزب ومناصريه في مختلف البلاد، في أثناء النداء وبعده، ومن خلال تتبع الباحث لها، فإن عدد المعتقلين بلغ ما يقرب من ٤٠٠ ــ ٥٠٠، منهم من أفرج عنه مباشرة، ومنهم من قضى زمناً ثم أفرج عنه، ومنهم من صدرت بحقه أحكام بالسجن كما في الأردن، وأكثر المعتقلين كان من أوزبيكستان، وتركيا، والأردن.

---

[1] البقرة: ٢٤٩.
[2] ينظر: وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، ص: ٥، ٦.
[3] ينظر: المصدر نفسه، ص: ٧.

ثانياً: القاعدة الشعبية لحزب التحرير:

١- ضعف القاعدة الشعبية:

من خلال دراسة تاريخ الحزب ومراحل تكوينه نجد أنّه استطاع وخلال فترة محدودة أن يكوّن له قاعدة جماهيرية عريضة، لكن هذه القاعدة كانت في المملكة الأردنية وفلسطين ولفترة قصيرة نسبياً، أما في البلاد الأخرى التي وصل إليها نشاط الحزب فنلاحظ من خلال ما استعرضناه أنّه لم يستطع تكوين قاعدة جماهيرية في غير المملكة الأردنية وفلسطين؛ ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة اجتمعت لا لتعيق توسيع القاعدة الجماهيرية للحزب في غير المملكة الأردنية وفلسطين فحسب، بل أدت إلى انحسار القاعدة الجماهيرية التي تكونت له خلال سنيّه الأولى، ثمّ إلى فتور شديد في عقد الثمانينات من القرن الماضي، والذي شمل العدد الأكبر من الأقطار التي تقع ضمن نطاق عمله، ونستطيع إجمال هذه الأسباب بما يلي:

١- لعب قانون الوعظ والإرشاد الذي أصدرته الحكومة الأردنية دوراً كبيراً في تقليل استفادة حزب التحرير من المساجد في الدعوة إلى ما يحمل من أفكار، وبالتالي خفف من فعالية الحزب بشكل عام.

٢- حظر الحزب ومنعه من مزاولة نشاطه السياسي في اغلب الأقطار التي يعمل فيها، وتعرضه إلى أنواع مختلفة من الضغوط ، فقد تعرّض أعضائه ومناصريه لحملات الاعتقال المستمرة، والتي أسفرت عن أحكام بالسجن أو الإعدام لأعداد كبيرة منهم، سيّما وأنّ الحزب قام ــ كما مرّ معنا ــ بعدة محاولات لاستلام الحكم وفي العديد من البلاد العربية،[1] كلّ ذلك جعل من الحزب هدف دائماً للحكومات، وهذا لا ريب يؤثر سلباً على مجرد التفكير بالانخراط في صفوفه، فضلا عن الانخراط الفعلي، يقول الأستاذ عبد المنعم سمارة: " ومنذ ذلك الحين وإلى يومنا هذا والحزب غير مرخص له بالعمل، ونشاطاته ممنوعة ".[2]

٣- لم يكن حزب التحرير بعيداً عن الخلافات الداخلية، والتي أدت إلى إضعاف الحزب ولو نسبيّاً، فقد اختلف الشيخ تقي الدين النبهاني مع بعض الأعضاء في أواسط الخمسينيات مما أدى إلى استقالة عدد منهم عام ١٩٥٦م، ويُعدُّ الخلاف الذي حصل في (لجنة القيادة) بين الشيخ تقي الدين النبهاني من جهة، ونمر المصري وداود حمدان من جهة أخرى هو الأكثر تأثيراً، وكان نتيجة هذا الخلاف أن ترك داود حمدان ونمر المصري الحزب إلى غير رجعة، واحتل مكانهما: احمد الداعور، عبد القديم زلوم.[3]

٤- ومثلما كانت عضوية الداعور في البرلمان عاملاً مهما في توسع شعبية الحزب، فلا ريب أن فصله منه وحبسه، كان له أثر في انحسار شعبية الحزب، ففي الفترة ما بين ١٩٥٧/١٢/٣م إلى ١٩٥٨/٥/١٣م، تم فصل تسعة من أعضاء مجلس النواب، وكان من بينهم الشيخ أحمد الداعور، ثم حكم عليه بالسجن لمدة سنتين.[4]

---

[1] ينظر: هذه الرسالة، ص: ٥٩، ٦٥، ٦٧، ٧٠، ٧٦.
[2] ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٧.
[3] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٦٤، ٧٠، ٧١.
[4] ينظر: المصدر نفسه، ص: ٧٧.

٥- عدم مشاركة الحزب ــ ككتلة أو حزب ــ في مقاومة الاحتلال؛ لأنه يرى أن الكتلة أو الحزب الذي يعمل لإقامة الدولة الإسلامية لايجوز أن يكون حزباً مسلحاً، بل لابد أن يكون حزباً سياسياً فكرياً؛ لذا فقد التزام حزب التحرير بالنهج السياسي، وابتعد عن النهج العسكري الثوري، مما أثّر في حضوره على الساحة الجماهيرية وافقده الكثير من شعبيته التي حازها من قبل.[1]

٦- هجرة كثير من أعضاء حزب التحرير بعد عام ١٩٦٧م إلى الضفة الشرقية من المملكة الأردنية بعد النكبة الثانية التي حلت بالشعب الفلسطيني، وبالتالي أصبح جل نشاطه متركزاً في الضفة الشرقية، وإن بقي له نشاط في فلسطين المحتلة.[2]

٧- التكتُّم الاعلامي الشديد على أنشطة حزب التحرير، وما يتعرض له أعضاؤه وأنصاره من حملات الاعتقال، والأحكام التي تصدر في حقهم.

٨- بروز التيارات الثورية القومية والوطنية والشيوعية، فضلاً عن وجود الحركات الإسلامية التي تتخذ من التدرج، والإصلاح الجزئي طريقة ومنهجاً، ودخولها تحت كنف السلطات الحاكمة، وتبريرها المشاركة في الحكومات التي تطبق أنظمة الكفر، مما جعلها منافساً وبديلاً عن التغيير الجذري الانقلابي الذي يدعو إليه حزب التحرير، ناهيك عن أنّ أعضاء هذه الحركات في الغالب بعيدون عن طائلة الحكومات قياساً بأعضاء حزب التحرير، بعد ذلك ظهرت الحركات والجماعات الجهادية، والتي اتخذت من القوة المادية طريقة في التغيير، فاستقطبت نشاطات هذه الحركات قطاعات واسعة من الأمة الإسلامية، مما أثر سلباً على شعبية الحزب.

٩- الموجة القوية التي انطلقت من أرض الحجاز، والتي تدعو إلى تحريم التحزب والخوض في السياسة، فأصاب حزب التحرير ما أصاب غيره من الجماعات والأحزاب التي عانت من نفرة الشباب المسلم منها بسبب فتاوى تحريم التحزب على أساس الإسلام.

١٠- المدة الطويلة التي مضت على تأسيس الحزب من دون أن يحقق هدفه بإقامة الخلافة.

١١- أنّ اغلب الحركات والجماعات قد اتخذت لها سنداً من بعض الحكومات، التي وفرت لها المأوى والدعم المادي والمعنوي، مثل إخوان سوريا في العراق، وإخوان العراق في سوريا، وحزب الدعوة في إيران ... الخ، في حين نجد أن حزب التحرير لم يخضع إلى مثل هذه الأمور، بل ظل موقفه ثابتاً من جميع الحكومات.

ولم ينكر حزب التحرير هذا الانحسار في قاعدته الشعبية، بل يعترف بذلك، فلم يعط نفسه حجماً أكبر من حجمه الطبيعي، أي على مستوى القاعدة الشعبية،[3] فكان طبيعياً أن تؤدي هذه العوامل إلى انحسار شعبية حزب التحرير، وبُعد الكثير من الناس عنه وعن دعاته بحثاً عن النجاة والسلامة، كما نرى أنّ هذه الأسباب ليست راجعة إلى الحزب نفسه، وإنّما هي لأمور خارجة عنه.

---

[1] ينظر: هذه الرسالة، ص: ٥٩.
[2] ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ٦٥.
[3] ينظر: منشور بعنوان: (أحكام عامة)، ١٩ / ١٢ / ١٩٦٦م.

٢- تعاطي حزب التحرير مع عوامل ضعف قاعدته الشعبية:

لا يخفى أنّ بعض هذه الأمور كان من مسؤولية الحزب، إذ لابد من الصبر والثبات على المبدأ، واتخاذ الوسائل والأساليب الكفيلة بردم الهوة بين الحزب والأمة والتي كانت نتيجة لحظر الحزب، والاعتقالات التي طالت أعضاءه وأنصاره، ناهيك عن التكتُّم الاعلامي الذي مارسته الحكومات ضد الحزب، وفعلاً لم يقف حزب التحرير مكتوف الأيدي إزاء هذه العوامل التي حدت من نشاطه، وأضعفت وجوده بين أبناء الأمة، إذ نرى أن الحزب بدأ يستعيد نشاطه بعد عام ١٩٩٠م، فقام بأعمال كثيرة، ومنها:

١- فتح مكاتب إعلامية، ومكاتب للناطقين الرسميين للحزب في أقطار كثيرة من بلاد المسلمين، حتى في البلاد التي يكون فيها مجرد الانتماء للحزب جريمة يعاقب عليها القانون، مثل الأردن وتركيا وباكستان وغيرها، بل وحتى في بلاد الغرب.

٢- أفاد حزب التحرير من خدمة الانترنت، فنلاحظ أنّه يستعمل أكثر من موقع رسمي، فضلاً عن مواقع أخرى لا تكاد تخرج عن أفكار الحزب، ثم توّج الحزب هذه الخطوة بفتحه إذاعة على الانترنت: (إذاعة المكتب الاعلامي لحزب التحرير).

٣- المسيرات والمؤتمرات، إذا كما لاحظنا قام الحزب بعقد عدد غير قليل من هذه الفعاليات، وفي عدة بلدان إسلامية وغير إسلامية.

٤- إستمرار الحزب بما اعتاد عليه من إصدار النشرات التي تتناول مواضيع الساعة، سواء على مستوى القيادة العامة للحزب، أم على مستوى الولايات، التي لم تكد تنقطع في أحلك ظروف الحزب، وكذلك الكتب التي يوجهها إلى المسؤولين، من رؤساء، أو وزراء، أو رؤساء مجالس برلمانية، أو غيرهم، يدعوهم فيها إلى نصرة الإسلام.

٥- ومن المحتمل أن يكون الحزب قد تخلى عن مسألة كون قيام الدولة الإسلامية لابد وأن يكون ضمن البلاد العربية، سيما وأنّ بعض البلاد الإسلامية التي كانت تخضع للاتحاد السوفيتي السابق، قد أظهرت تجاوباً منقطع النظير مع دعوة الحزب، وبخاصة في أوزبكستان، فأبدى نشاطاً واسعاً مستثمراً الفراغ السياسي والفكري والروحي الذي خلفه سقوط الاتحاد السوفيتي.

٦- الجرأة التي تحلى بها الحزب في كشف الحكومات القائمة في العالم الإسلامي وبيان تبعيتها للغرب الكافر.

وعموماً نلاحظ أنّ ظهور حزب التحرير على الساحة السياسية قد أصبح ملفتاً للنظر بعد احتلال أمريكا لأفغانستان عام ٢٠٠١م، على اثر إحداث ١١ أيلول، ثم أكثر من ذلك بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، ما يمكن أن نصفه بأنه هيّأ الأجواء أكثر لانتشار الحزب؛ وذلك لأمور:

١- كون هذه الحروب قد خلقت أجواء مربكة لكثير من الحكومات التي بدأت تخشى الخطر الخارجي المتمثل بأمريكا، بدلاً من الداخلي.

٢- انكشاف الحكام وظهور عمالتهم لدول الكفر الكبرى بكل وضوح وصلافة.

٣- الجرائم التي قامت بها قوى الكفر بقيادة أمريكا ضد المسلمين، جعلت المسلمين يتحركون ايجابياً تجاه الدعوة إلى إقامة الخلافة، بعد أن سقطت كل الدعوات القومية والوطنية وغيرها، حتى أضحت الدعوة إلى إقامة الخلافة مطلب الأمة الإسلامية.

٤- ظهور عجز الحركات والجماعات التي اتخذت من المشاركة في حكومات الكفر طريقة لها، إذ لم تحقق أي نتائج تذكر، قياساً بالتنازلات التي قدمتها على حساب الدين.

٥- وفاة الشيخ عبد القديم زلوم وتولي الشيخ عطا خليل إمارة الحزب، التي يمكن أن نصفها بأنها الجمع بين الأصالة والتحديث، اعني من حيث الأساليب والوسائل.

لقد جعل هذا النشاط القوي الذي أظهره الحزب خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠م وحتى وقت كتابة هذه الفقرة، جعل حزب التحرير يتخطى حواجز التكتم الاعلامي، إذ أصبح من المعتاد أن يسمع أو يرى المسلم خبراً عن حزب التحرير، بيان أو مظاهرة أو مسيرة أو مؤتمر أو ندوة، أو اعتقالات، بل بدأت مراكز البحوث في مختلف الدول، ولا سيما التابعة للولايات المتحدة الأميركية، تعقد المؤتمرات وتصدر التقارير، وتبعث بالتوصيات في محاولة منها لتحييد دور الحزب والوقوف على موطن قوته ونقاط ضعفه بغية الوصول إلى ما يبرر تصنيفه ضمن الحركات الإرهابية كما فعلت روسيا، وغيرها.

ومن أهم هذه التقارير التي صدرت عن مؤتمرات مركز نيكسون، ومن هذه التقارير:

١- تقرير صادر عن مكتب شؤون آسيا الوسطى بوزارة الخارجية الأمريكية، تحذر فيه من نشاط حزب التحرير، ومما جاء فيه: " الولايات المتحدة تراقب عن كثب حركة حزب التحرير الإسلامي، التي دعت إلى قلب حكومات آسيا الوسطى "، وأضاف: " غير أنّ هذا الحزب لا يُحبّذ اللجوء إلى العنف على الرغم من خطابه الملهب للمشاعر، والمعادي للسامية، وغير المتسامح "، مؤكداً أنّ: " الولايات المتحدة امتنعت عن تصنيف هذا الحزب كمنظمة إرهابية أجنبية، بسبب عدم وجود أدلة على أن حزب التحرير قد قام بأعمال عنف لتحقيق أهدافه السياسية "، وأوضح التقرير أنّ خلفية القلق تكمن في أنّ: " حزب التحرير حزب سري، مؤلف من خلايا، وهو منظمة متطرفة عابرة لحدود الأوطان تلقى دعماً من بعض المسلمين

في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، ولها قاعدة تنظيمية بمدينة لندن "، مضيفاً أنّ: " الحزب دعا إلى قلب الحكومات في العالم الإسلامي وإلى إقامة خلافة إسلامية ثيوقراطية لا حدود قومية لها ".[1]

٢- مؤتمر بعنوان: (تحديات حزب التحرير ــ فهم ومحاربة الأيديولوجية الإسلامية المتطرفة)، عقد في تركيا أوائل شهر أيلول من عام ٢٠٠٤م، برعاية مركز نيكسون الأمريكي، لبحث أبعاد انتشار حزب التحرير، استمر المؤتمر على مدار يومين، ودونت أعمال ونتائج المؤتمر وضعت في تقرير من ١٥٧ صفحة، كتبتها زينو باران (مديرة قسم الأمن الدولي والطاقة في مركز نيكسون).[2]

٣- تقرير تقدَّمت به زينو باران (مديرة قسم الأمن الدولي والطاقة في مركز نيكسون) خلال شهادتها أمام اللجنة المصغَّرة (حول الإرهاب والتهديدات والقدرات)، في: ٢٠٠٦/٣/١٤ ، وقد خاطبت الكونغرس مذكرة إيّاه على حد تعبيرها: " بأن حزب التحرير يشكل مجموعة من التهديدات للمصالح الأميركية، وهو يساهم في خلق تمايز وانفصال بين الغرب والمسلمين، ويسهم في بث روح العداء لأميركا والسامية "، وتضيف محذرةً: " الحزب الوحيد الذي يتحدث عن الأمة والخلافة بمفهوم جامع لكل الأمة، وليس في الدولة أو الدول التي يدعو فيها مثل الجماعات الأخرى "، وأنه قد أحرز: " تقدماً جدياً واسع الانتشار وخطيراً باعتباره المقاتل الرئيسي في حرب الأفكار".[3]

٤- نشرت جريدة التايمز البريطانية في: ٢٠٠٦/٤/٥م، مقالاً عن حزب التحرير، كتبه (دين جودسون) مدير البحث في مؤسسة الثينك ــ تانك لسياسة التبادل، يظهر من خلال إشكالية التعامل مع الحزب في بريطانيا.[4]

وغير ذلك من التقارير والمقالات والبحوث التي تناولت حزب التحرير.

وهكذا يستطيع الباحث أن يقول: إن حزب التحرير قد تجاوز كبوته وخرج من قيد التكتُّم الاعلامي، وتحدى المنهج القمعي الذي تعاملت به اغلب الحكومات في العالم الإسلامي للحدّ من نشاطه، وللحيلولة دون وصول أفكاره ومنشوراته إلى قطاعات الأمة المختلفة، فأظهر حضوراً قوياً ملفتاً للنظر، سيما وأنّ الكثير من الجماعات والأحزاب قد تعرضت لعوامل التعرية السياسية والفكرية، وانصاعت لمغريات القوى الغربية التي سوقتها عن طريق الحكّام في البلاد الإسلامية، فانطلت عليها اللعبة، وأصبحت إحدى أدوات هذه الحكومات تسخرها كيف تشاء.

---

[1] ينظر: موقع نسيج، الرابط: http://news.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=95195. نقلاً عن خبر نشرته خدمة قدس برس، في: ٢٠٠٢/١١/٢٧م.

[2] ينظر: موقع مركز نيكسون، الرابط: http://www.nixoncenter.org/Program%20Briefs/PB%202004/confrephiztahrir.pdf.

[3] ينظر: موقع مركز نيكسون، الرابط: http://www.nixoncenter.org/Baran/Baran-CongressTestimonyFeb06.pdf. ومجلة الوعي، العدد: ٢٣٢، السنة العشرون، جمادى الأولى ١٤٢٧هـ - حزيران ٢٠٠٦م، ص: ٧.

[4] ينظر: مجلة الوعي، العدد: ٢٣١، السنة العشرون، ربيع الآخر ١٤٢٧هـ - أيار ٢٠٠٦م، ص: ٤٣.

الفصل الثاني:

ثقافة حزب التحرير

مصادر ثقافة حزب التحرير:

لمّا كان حزب التحرير حزباً سياسياً يقوم على الإسلام، كان لابد للثقافة التي يتبناها أن تكون ثقافة إسلامية، وحيث أنّ طبيعة أي ثقافة إنّما تحدد بالمصادر التي تعتمد عليها وتستند إليها، فإن حزب التحرير يرى أن مصادر الثقافة الإسلامية تنحصر في الكتاب والسنة؛ لأن العقيدة الإسلامية توجب أخذهما والتقيد بما جاء فيهما، فقد نزل القرآن على رسول الله ﷺ ليبينه للناس، قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾،[1] وأمر المولى ﷻ المسلمين أن يأخذوا ما جاء به رسوله الكريم محمد ﷺ ، فقال: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾،[2] وعن الكتاب والسنة، وبفهمهما، وبموجبهما اُكتسبت جميع نواحي الثقافة الإسلامية، وصار لها مدلول معين يشمل جميع المعارف التي كانت العقيدة الإسلامية سبباً في بحثها، سواء أكانت هذه المعارف تتضمن العقيدة الإسلامية وتبحثها مثل علم التوحيد، أم كانت مبنية على العقيدة الإسلامية مثل الفقه والتفسير والحديث، أم كان يقتضيها فهم ما ينبثق عن العقيدة الإسلامية من الأحكام، مثل المعارف التي يوجبها الاجتهاد في الإسلام كعلوم اللغة العربية ومصطلح الحديث وعلم الأصول، فهذه كلها ثقافة إسلامية عند حزب التحرير؛ لأنّ العقيدة الإسلامية هي السبب في بحثها،[3] ولمّا كان حزب التحرير قد جعل مصادر الثقافة الإسلامية تنحصر بالكتاب والسنة، فقد تناول كل ما يتعلق بهما في كتبه ونشراته؛ لكي يتمكن من بناء ثقافة إسلامية تستند إلى الكتاب والسنة.[4]

ويأخذ الباحث على الحزب أنّه حصر مصادر الثقافة الإسلامية بالكتاب والسنة، على الرغم من أنّه نصَّ في منهجه في ما تثبت به العقيدة، أنّ هناك ما يثبت بالدليل العقلي، ومنها ما يكون إثباته بالدليل السمعي، فأما ما كان له واقع محسوس تدركه الحواس، كالإيمان بالله ﷻ ، والقرآن، والرسول، فطريق إثباتها الدليل العقلي، ولا يتصور إثباتها عن طريق الدليل السمعي (النقلي)، وما سوى ذلك فإنّه يتم إثباته بدليل السمع،[5] وهذا يعني أن هناك أمراً مهماً في الثقافة الإسلامية، بل هو أهم أمورها، وهو إثبات الثلاثة المتقدمة لا يكون إلا عن طريق العقل، هذا بدوره يجعلنا نقول إنّ العقل هو أحد مصادر الثقافة الإسلامية، لكنه ليس مصدراً مطلقاً، بل مصدر مقيّد يستعمل في الإيمان بما كان له واقع محسوس تدركه الحواس، ولا يستعمل فيما سوى ذلك، لا في إثبات عقيدة، ولا في إثبات حكم شرعي، وإنّما يستعمل كأداة للفهم.

---

[1] النحل: ٤٤.
[2] الحشر: ٧.
[3] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج١ ص: ٢٦٥. ودراسات في الفكر الإسلامي، محمد حسين عبد الله، دار البيارق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠، ص: ٩.
[4] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٠، ٧٩ - ٨١. والشخصية الإسلامية،ج١، ص: ٣٨ - ٤١، ١٥٥ - ١٧٧، ١٧٨ - ١٩٤، ٣٢٣ - ٣٥٠. كما تناول الكتاب والسنة بالتفصيل في كتاب الشخصية الإسلامية، ج٣.
[5] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٨ - ١٢. والشخصية الإسلامية،ج١، ص: ٢٩ - ٤٤، ٧٧ - ٩٧. وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ٦، ٧، ١٠.

المبحث الأول: أفكار ومفاهيم تتعلق بالإنسان والعقيدة:

المطلب الأول: نظرته إلى الإنسان:

يرى حزب التحرير أن الإنسان كائن أودع الله ﷻ فيه طاقات تدفعه للقيام بأعمال معينة، تتمثل بالحاجات العضوية والغرائز والتفكير، فضلاً عن الرّوح التي هي سرّ الحياة.

أولاً: الحاجات العضوية والغرائز:

١- معنى الحاجات العضوية والغرائز:

عبّر حزب التحرير عن الحاجات العضوية، بأنها الطاقة الحيوية، التي تدفع الإنسان للقيام بأعمال معينة، وتتطلب الإشباع الحتمي، بمعنى أنه إذا لم يشبعها يموت، وهذا مثل: الجوع، العطش، وقضاء الحاجة، فالإنسان إذا لم يشبع هذه الأمور ونحوها يهلك ويموت.

أما الغرائز فقد عبر عنها بأنها الطاقة الحيوية، التي تدفع الإنسان للقيام بأعمال معينة، وتتطلب الإشباع غير الحتمي، بمعنى أنه إذا لم يتوفر له إشباعها لا يهلك ولا يموت، لكنه ينزعج ويتألم ويبقى قلقاً مضطرباً حتى يشبعها.[1]

وهنا لابد أنّ نذكر أن حزب التحرير رفض نظرة علماء النفس للغرائز المبنية على أن في الإنسان غرائز كثيرة، ومنها ما اكتشف ومنها ما لم يكتشف بعد، إذ يرى أن الطاقة الحيوية الإنسانية المتمثلة بالغرائز تنتظم في مجموعات ثلاث هي: غريزة التدين، وغريزة النوع، وغريزة البقاء، وهذا يعني أنّ كلّ ما يندرج تحت مسمى الغرائز، فإنّه يرجع إلى واحدة من هذه الثلاث، وهو مظهر لها وليس غريزة مستقلة بذاته، وقد ذهب حزب التحرير إلى هذا الرأي بناء على أنّ الإنسان يحرص على بقاء ذاته، فهو يملك ويخاف ويندفع بالإقدام، ويتجمع، إلى غير ذلك من مثل هذه الأفعال من أجل بقاء ذاته، فالخوف ليس غريزة، والملك ليس غريزة، والشجاعة ليست غريزة، والقطيع ليس غريزة، ... الخ، وإنّما هي مظاهر لغريزة واحدة هي غريزة البقاء، وكذلك الميل إلى المرأة عن شهوة، والميل إلى المرأة عن حنان، والميل إلى إنقاذ الغريق، والميل إلى إغاثة الملهوف، ... الخ، كل ذلك ليس غرائز وإنما هي مظاهر لغريزة واحدة هي غريزة النوع، وأيضاً فإن الميل لعبادة الله، والميل لتقديس الأبطال، والميل لاحترام الأقوياء، كل ذلك مظاهر لغريزة واحدة هي غريزة التدين أو التقديس، فأصل الغرائز هو الشعور بالبقاء أو بقاء النوع أو العجز الطبيعي، ونتج عن هذا الشعور أعمال، فكانت هذه الأعمال مظاهر لتلك الأصول الطبيعية، وهي في مجملها يرجع كل مظهر منها إلى أصل من هذه الأصول الثلاثة، لذلك كانت الغرائز ثلاثاً ليس غير.[2]

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٨، ٣٨، ٧٢. والفكر الإسلامي، ص: ٩، ٥٥، ٦٢، ٦٣، ٨٤، ٨٥. والتفكير، تقي الدين النبهاني، من إصدارات حزب التحرير، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، ص: ٤١ - ٤٥.

[2] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٨، ٣٨، ٧٢. والفكر الإسلامي، ص: ٨٤، ٨٥. والتفكير، ص: ٤١ - ٤٥.

وعليه فالمراد بغريزة التدين، شعور الإنسان بالعجز والاحتياج والنقص، ونزوعه إلى الكمال أي أن هناك قوة أكبر منه، ومن مظاهرها: التقديس، والعبادة، وإكبار الأبطال، ... الخ، وغريزة النوع هي الشعور ببقاء نوع الإنسان، أي شعور الإنسان واندفاعه للمحافظة على نوعه، ومن مظاهرها: الميل الجنسي، والأبوة، والأمومة، والأخوة، ... الخ، فهذه المظاهر تخدم بقاء النوع الإنساني، فلولاها لما بقي النوع الإنساني، أما غريزة البقاء، فهي الشعور ببقاء الذات، أي شعور الإنسان واندفاعه للمحافظة على ذاته هو كفرد وليس كنوع، ومن مظاهرها: الشعور بالخوف، وحب السيادة، وحب التملك، ... الخ، فهذه المظاهر تخدم بقاء الإنسان ذاته، أي كفرد.

٢- إشباع الطاقة الحيوية عند الإنسان:

أ- الإشباع الشاذ والخاطئ والصحيح:

تقدم أن الإنسان فيه طاقات حيوية، تتطلب الإشباع، سواء أكان إشباعاً حتمياً كما في الحاجات العضوية، أم إشباعاً غير حتمي كما في الغرائز، وعلى أية حال فإن هذه الطاقة تتطلب الإشباع أياً كان نوعه، وهذه الحاجة للإشباع تدفع الإنسان للقيام بأعمال معينة يحصل منها إشباع لهذه الطاقات، إلا أن هذا الإشباع، قد يكون إشباعاً صحيحاً، أو خاطئاً، أو شاذاً، أما الإشباع الشاذ فهو إشباع الطاقة الحيوية في ما هو ليس محلاً لها، وذلك مثل ميل الإنسان للحيوان، أو ميل الذكر للذكر، لإشباع الميل الجنسي الموجود في غريزة النوع، ونحو ذلك فهذا إشباع للطاقة الحيوية في شيء لم يُجعل محلاً لإشباعها، فهو لا يؤدي إلى النتيجة المرجوة من هذه الغريزة إلا وهي بقاء النوع الإنساني، وهكذا، أما الإشباع الخاطئ فهو إشباع الطاقة الحيوية فيما هو محل لها لكن الشارع منعه، وذلك مثل إشباع الذكر الميل الجنسي الموجود فيه مع امرأة لم يجري بينهما عقد زواج صحيح، أو أن يشبع إنسان جوعة معدته بلحم خنزير، فالمرأة وإن كانت محلاً لإشباع الميل الجنسي الموجودة في غريزة النوع، وكذا لحم الخنزير بالنسبة لإشباع جوعة المعدة، لكن الشارع منع المسلم أن يشبع ميله الجنسي مع امرأة ليست زوجة له، وكذا منعه من إشباع جوعة معدته بلحم الخنزير، أما الإشباع الصحيح، فهو إشباع الطاقة الحيوية في ما هو محل لها، وضمن الحدود التي وضعها الشارع.[1]

ب- نظرة حزب التحرير إلى الكيفية التي نظم بها الإسلام إشباع طاقاته الحيوية:

يرى حزب التحرير أنّ الإسلام نظم إشباع الإنسان لطاقاته الحيوية المتمثلة بالحاجات العضوية والغرائز، وذلك عندما نظّم أعمال الإنسان وقيّدها بالأحكام الشرعية، فقد بين الشرع الإسلامي علاج أعمال الإنسان في الخطوط العريضة التي هي الكتاب والسنة، وجعل في هذه الخطوط العريضة محل الحكم في كل حادثة تحدث للإنسان، وشرع الحلال والحرام، فجاء بما يستنبط منه حكم كل فعل من أفعال الإنسان وبين الأشياء التي حرمها على الإنسان، ووصف حزب التحرير معالجة الإسلام لأعمال الإنسان بأنها معالجة صادقة، تنظم الغرائز ولا تكبتها، وتنسقها ولا تطلقها، وتهيئ له إشباع جميع جوعاته إشباعاً

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٠، ٦٢، ٦٥، ٧٢. والشخصية الإسلامية، ج١، ص: ٢١٤. والفكر الإسلامي، ص: ٤٣، ٥٥. والتفكير، ص: ٢٣، ٤٣ ـ ٤٥، ٧٣، ٧٤.

متناسقاً يؤدي إلى الطمأنينة والاستقرار، لأنها تقوم على معالجة الإنسان من حيث هو إنسان، وليست لعلاج أفراد معينين، أي لبيان حكم فعل الإنسان مهما كان مظهر الغريزة الدافع لهذا الفعل.[١]

٣- الفطــرة:

استعمل حزب التحرير كلمة الفطرة في أكثر من كتاب من كتبه، متبناة وغير متبناة، وفي أكثر من موضع منها، وهي في مجملها تعني الكيفية التي خلق الله تعالى بها الإنسان، بما أودع فيه من طاقة حيوية، وخصائص تتمثل بالحاجات العضوية والغرائز والتفكير، التي تدفعه للقيام بأعمال معينة، وخاصية التفكير وإنْ كان الإنسان مفطور عليها، لكنها تحتاج إلى المعلومات السابقة لكي تحصل العملية التفكيرية، إلا أنّ الباحث لاحظ أنّ حزب التحرير أكثر ما يذكر الفطرة في معرض الكلام عن غريزة التدين، فهو يرى أنّ التدين فطري في الإنسان، وكل إنسان بفطرته متدين، ولا تستطيع أي قوة أن تنزع منه هذه الفطرة، لأنها متأصلة فيه، فالإنسان بطبعه يشعر أنّه ناقص، وأن هناك قوة أكمل منه، وأن هذه القوة تستحق التقديس، والتدين هو الاحتياج إلى الخالق المدبر، الناشيء عن العجز الطبيعي في تكوين الإنسان، وهو غريزة ثابتة لها رجع معين هو التقديس، وهذا ما يفسّر كون الإنسانية في جميع العصور، ومنذ أن خلق الله ﷻ آدم عليه السلام، وحتى يومنا هذا كانت متدينة، فعبدت الله ﷻ ، وعبدت الإنسان، والأفلاك، والحجارة، والحيوان، والنيران، وهكذا فلا يكاد يخلو عصر إلا وعبد الإنسان فيه شيئاً ما يقدسه ويصرف له احتراماته وقرباته، ثمَّ جاء الإسلام بعقيدته ليخرج الإنسانية من عبادة المخلوقات إلى عبادة الله الذي خلق كل شيء؛ ولهذا اشترط حزب التحرير لصحة العقيدة أن تكون موافقة لغريزة التدين الموجودة في فطرة الإنسان، أي تقرر ما في فطرة الإنسان من عجز واحتياج إلى الخالق المدبر، فضلاً عن إقناعها العقل، وعلى هذا فكل ما يدخل تحت مسمى الفطرة هو جزء لا يتجزأ من تكوين الإنسان، فلا يمكن نزعه منه أو التعامل معه وكأنه غير موجود، فلا يمكن أن تُلغى غريزة التدين من الإنسان، أما ما يظهر على الملاحدة أو منكري الخالق، إنما هو تحويل لها، بمعنى أن مظهر التقديس الموجود في غريزة التدين يحوّل من الخالق ﷻ إلى غيره من المخلوقات، فيظهر في تقديس الطبيعة، أو الأبطال، أو الأشياء الضخمة أو ما شاكل ذلك، نعم يمكن كبت هذه الغرائز بالقوة أو بغيرها، لكن كما تقدم لايمكن بحال من الأحوال أن تُلغى، وهذا ما يُميز الإسلام عن غيره، إذ أنه يقوم على معالجة الإنسان من حيث هو إنسان، فيعالج طاقاته الحيوية من غرائز وحاجات عضوية، وينظمها وينظم إشباعها تنظيماً صحيحاً، من دون كبت أو إطلاق، ومن دون أن تطغى غريزة على أخرى.[٢]

---

[1] **ينظر: الشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١٥، ٢٠٧. والفكر الإسلامي، ص: ٥٤، ٥٥. والتفكير، ص: ٢٣. وحزب التحرير، ص: ٤.**

[2] **نظام الإسلام، ص: ٥، ٧، ٩، ٢٦، ٣٧، ٣٨، ٤٣. والشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١٣، ٢١، ٥٢. والفكر الإسلامي، ص: ١٠، ١١، ١٥، ١٦، ٤٢، ٦٢، ٦٩. والتفكير، ص: ٤١ ـ ٤٥، ٦٩، ٧١. وحزب التحرير، ص: ٤.**

ويرى الباحث أنّ تناول حزب التحرير لمفهوم الفطرة كان مركزاً على الناحية العامة في مفهوم الفطرة، ولم يتناول الناحية الأخص فيها، بمعنى أنّه نصّ على كون الإنسان مفطوراً على الإيمان بالخالق، وأنّ الشعور بالنقص والعجز هو أمر طبيعي في الإنسان، لكن لم يؤكد على الناحية الأخص وهي كون الإنسان فُطر على الإيمان بالله ﷻ ، قال تعالى: ﴿ وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدۡنَآۚ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾،[1] وفي الحديث القدسي: ((**إني خلقت عبادي حنفاء كلهم وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم وحرمت عليهم ما أحللت لهم**))،[2] وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: ((**كان رسول الله ﷺ يغير إذا طلع الفجر وكان يستمع الأذان فإن سمع أذانا أمسك وإلا أغار فسمع رجلاً يقول: الله أكبر الله أكبر، فقال رسول الله ﷺ : على الفطرة. ثمَّ قال: أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله. فقال رسول الله ﷺ : خرجت من النار فنظروا فإذا هو راعي معزي**))،[3] وهذه النصوص تدل على أنّ الله ﷻ قد فطر الإنسان على الإيمان به تعالى،[4] وليس فقط على كونه عاجزاً وناقصاً ومفتقراً.

ثانياً: التفكـــير وعلاقته بالسلوك والنهضة:

لما كان عقل الإنسان هو الذي رفع شأنه وجعله أفضل المخلوقات، كان لابد من معرفة هذا العقل، وبالتالي لابد من معرفة التفكير وطريقته؛ لأنّ هذا الواقع المسمى بالتفكير هو الذي يجعل للعقل قيمته، وهو الذي يعطي هذه الثمرات اليانعة، التي بها تصلح الحياة، ويصلح الإنسان، بل يصلح الكون كله بما فيه من كل شي حتى الجماد والنبات والحيوان، كما أنذ العلوم والفنون، والأدب والفلسفة، والفقه واللغة، والمعرفة من حيث هي معرفة، إنما هي نتاج العقل وبالتالي نتاج التفكير، لذلك كان لزاما للإنسان وللحياة وللكون كله أن يدرك واقع العقل ما هو، وأن يدرك بالتالي واقع التفكير، وطريقة التفكير.[5]

١- التفكـــير:

أ- تقييم حزب التحرير لمحاولات تعريف العقل:

تناول حزب التحرير العقل والتفكير بالتفصيل، وفي أكثر من كتاب من كتبه، متبناة وغير متبناة، بل افرد له كتاباً اسماه (التفكير)، وعلى الرغم من كثرة الذين عرّفوا العقل، وحاولوا معرفة واقعه، سواء أكان ذلك في القديم من فلاسفة اليونان، أم من علماء المسلمين، أم علماء الغرب، أم كان ذلك في العصر الحديث، إلا أنّ حزب التحرير يرى أن هذه المحاولات، لم تكن موفقة، إذ يرى أن القدامى أخطأوا حين

---

[1] الأعراف: ١٧٢.
[2] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٤، ص: ٢١٩٧.
[3] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج١، ص: ٢٨٨.
[4] ينظر: تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ ، ج٢، ص: ٢٦٢ ـ ٢٦٥.
[5] ينظر: التفكير، ص: ٥.

ظنوا أن العقل عضو معين، أو أنّ له عضواً وصاروا يحاولون تعيين مكانه في الرأس أو القلب أو غير ذلك، كما يرى خطأ المحدثين حين جعلوا الدماغ هو محل العقل والإدراك والفكر، سواء الذين قالوا إن الفكر هو انعكاس الواقع على الدماغ أو الذين ذهبوا إلى عكس ذلك، وبين خطأ هذا الكلام من وجهين، الأول أنه لا يوجد انعكاس بين المادة والدماغ فلا الدماغ ينعكس على المادة، ولا المادة تنعكس على الدماغ؛ لأنّ الانعكاس يحتاج إلى وجود قابلية الانعكاس في الشيء الذي يعكس الأشياء كالمرآة، فإنها تحتاج إلى قابلية الانعكاس عليها، وهذا غير موجود، لا في الدماغ، ولا في الواقع المادي؛ ولذلك لايوجد انعكاس بين المادة والدماغ مطلقاً؛ لأنّ المادة لا تنعكس على الدماغ، ولا تنتقل إليه، بل ينتقل الإحساس بالمادة إلى الدماغ بواسطة الحواس، ونقل الإحساس بالمادة إلى الدماغ ليس انعكاساً للمادة على الدماغ، ولا انعكاساً للدماغ على المادة، وإنما هو حس بالمادة، ولا فرق في ذلك بين العين وغيرها من الحواس، فيحصل من اللمس، والشم، والذوق، والسمع، إحساس كما يحصل من الإبصار، إذن فالذي يحصل من الأشياء ليس انعكاساً على الدماغ، وإنما هو حس بالأشياء، فالإنسان يحس بالأشياء بواسطة حواسه الخمس، ولا تعكس على دماغه الأشياء، أما الوجه الثاني، فالحس وحده لا يحصل منه فكر، بل الذي يحصل هو الحس فقط، أي الإحساس بالواقع، وإحساس زائد إحساس، زائد مليون إحساس، مهما تعدد نوع الإحساس، إنما يحصل منه إحساس فقط، ولا يحصل فكر مطلقاً، بل لابد من وجود معلومات سابقة عند الإنسان يفسر بواسطتها الواقع الذي أحس به حتى يحصل فكر، ولا يشترط أن تكون معلومات عن الواقع نفسه بل أي معلومات يمكن أن يفسّر بها الواقع، فلو عُرِضَ كتاب باللغة السريانية على الإنسان الحالي، أيُّ إنسان، ولا توجد لديه أي معلومات تتصل بالسريانية، فعلى الرغم من أن حسه يقع على الكتابة، بالرؤية، واللمس، فإنه لا يمكن أن يعرف كلمة واحدة، حتى لو تكرر هذا الحس مليون مرة، حتى يُعطى معلومات عن السريانية، وعما يتصل بالسريانية، فحينئذ يبدأ يفكر بها ويدركها، وبهذا نرى ضرورة وجود المعلومات السابقة عند الإنسان، لذا فهي شرط أساسي ورئيسي لحصول العملية العقلية، أي شرط أساسي ورئيسي للعقل، وإلا لكان لدى الحمار عقل؛ لأنّه يملك الدماغ، وينعكس الواقع على دماغه، أي يحس بالواقع، وقد قيل قديماً: إن الإنسان حيوان ناطق، أي حيوان مفكر؛ لأنّ التفكير أو العقل خاص به، وليس لدى غيره من عقل ولا تفكير.[1]

---

[1] **ينظر: نظام الإسلام، ص: ٤٠. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ٢٠. والشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١٢٢. والفكر الإسلامي، ص: ٤٤- ٤٩. وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ٢٧. ونداء حار إلى المسلمين من حزب التحرير، منشورات حزب التحرير، الخرطوم، ٢٠ربيع الآخر ١٣٨٥هـ - ١٧/٨/١٩٦٥م، ص: ١٧، ١٨. والتفكير، ص: ٨ - ١٩.**

ب- تعريف العقل عند حزب التحرير:

عَرّف حزب التحرير العقل بأنّه: " نقل الحس بالواقع بواسطة الحواس إلى الدماغ ووجود معلومات سابقة يُفسّر بواسطتها هذا الواقع "،[1] وعنده العقل والفكر والإدراك، كلها بمعنى واحد، أسماء لمسمى واحد، وقد يطلق الفكر ويراد به التفكير، أي العملية التفكيرية نفسها، وقد يطلق ويراد منه نتيجة التفكير، أي ما توصل إليه الإنسان من العملية التفكيرية.[2]

ويرى الباحث أن أهم ما في تعريف حزب التحرير للعقل أمران:

<u>الأول:</u> الواقع الذي يتعلق به التفكير.

<u>والثاني:</u> المعلومات السابقة التي يُفسّر بها هذا الواقع.

أما المعلومات السابقة فقد سبق الحديث عنها خلال تقييم حزب التحرير لمحاولات تعريف العقل، وأما الواقع الذي يتعلق به التفكير، فإنه يشمل، الواقع المحسوس، أو أثر الواقع المحسوس، أو الواقع المتصور في الذهن أنه موجود، بمعنى أنه ليس خيالاً، أو فرضيات لا واقع لها.

والمراد بالواقع المحسوس كلّ ما يقع عليه حسُّ الإنسان بصورة مباشرة، وهذا لا إشكال فيه، وأما أثر الواقع فإنّ هناك أموراً أو أشياء لها واقع، إلا أنّ حواس الإنسان لا تقع عليه، ولكن الحس يقع على أثره، فإنّ هذا النوع من الأمور يمكن أن تجري فيه العملية العقلية، أي يمكن أن يحصل فيه تفكير، لأن أثر الشيء جزء من وجوده، فما يقع الحس على أثره يعدُّ أنّ الحس وقع على وجوده؛ ولذلك يصحُّ أن يقع فيه التفكير، ويصح أن يقع التفكير في وجوده قطعاً، ولكنه تفكير بوجوده لا بكنهه؛ لأنّ الذي نُقل إلى الدماغ بواسطة الحس هو أثره، وأثره إنما يدل على وجوده فقط، ولا يدل على كنهه، فمثلاً لو أن طائرة كانت عالية جداً إلى حد أن العين المجردة لا تراها، ولكن صوتها تسمعه الأذن، فإن هذه الطائرة يمكن أن يحس الإنسان بصوتها، وهذا الصوت دليل على وجود شيء، أي على وجود الطائرة، ولا يمكن أن يدل على كنه هذه الطائرة.[3]

وأما الواقع المتصور في الذهن أنه موجود، فقد تناوله عند الحديث عن التفكير في المغيبات، فذكر أنّ هناك مغيبات عن الحس، ومغيبات عن المفكر، وأن المغيبات عن المفكر لاتكون مغيبات، بل تُعدُّ حاضرة، وضرب مثلاً على ذلك بأن مكة والبيت الحرام حين يفكر فيهما أو في أي منها شخص لم يرهما ولم يحس بهما لايعني أنه يفكر في غير المحسوس، بل هو يفكر في المحسوس؛ لأنّه ليس المراد بالواقع المحسوس ما يحسّه المفكر، بل هو كل ما من شأنه أن يكون محسوساً، لذا فما يغيب عن المفكر من

---

[1] التفكير، ص: ٢٦. وينظر: نظام الإسلام، ص: ٤٢. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ٢٠. والشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١٢٢. والفكر الإسلامي، ص: ٤٤، ٤٦. وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ٢٧. ونداء حار، ص: ١٨.

[2] ينظر:التفكير، ص: ٢٦. والفكر الإسلامي، ص: ٤٤، ٤٦.

[3] ينظر: الفكر الإسلامي، ص: ٤٥. والتفكير، ص: ٥٩ ـ ٦٢. وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ٢٧.

المحسوسات يُعدُّ التفكير بها تفكيراً واشتغال الدماغ بها يكون تفكيراً، وعلى هذا فالتاريخ يُعدُّ أفكاراً ولو جرى تسجيله أو الحديث عنه بعد آلاف السنين، والمعارف القديمة تُعدُّ أفكاراً واشتغال الدماغ بها يكون تفكيراً ولو جرى بعد آلاف السنين، وكــذلك الأخبار التي تتناقلها البرقيات تُعدُّ أفكاراً واشتغال الدماغ بها يكــون تفكيراً ولــو جاءت من مسافات بعيدة، فما يغيب عن المفكــر لا يكون مغيبــات وإنما يكــون من المحسوسات؛ لأنّ الحس لا يشترط أن يكون لدى المفكر، بل قد ينقل إليه نقلاً، فيسمعه أو يقرؤه أو يُقرأ له، أما المغيبات عن الحس، فقد بيّن الحزب أنها هي التي تسمى مغيبات، وينظر فيها، فإن كانت قد وردت عمّن ثبت وجوده وصدقه بالدليل القاطع فإنّها تُعدُّ فكراً، ويُعدُّ اشتغال الدماغ بها تفكيراً، سواء أ كان صدورها قد صح بطريق القطع، أم بطريق غلبة الظن، أما ما ورد عن غير المقطوع بوجوده، وغير المقطوع بصدقه، فإنّه لا يكون فكراً، ولا يكون اشتغال الدماغ به تفكيراً، وإنما يكون من قبيل التخيلات أو الفروض، بل قد يكون مجرد تخريف،[1] ومعنى هذا أنّ التفكير بالواقع المتصور في الذهن أنه موجود خاص بما يُنقل إلى الشخص نقلاً وليس ما يحس به مباشرة أو ما يقع الحسُّ على أثره، وهو ينقسم إلى قسمين:

الأول: ما كان غائباً عن حسّ المفكر، لكن غيره أحس به، والذي بدوره نقله إلى المفكر.

والثاني: ما كان في أصله مغيباً عن الحسّ، وهذا يحتاج إلى أن يكون ناقله مقطوعا بوجوده وصدقه.

ومهما يكن من شيء فإنّ حزب التحرير اشترط في أي بحث عقلي توفر أربعة أمور، الدماغ الصالح للربط، والحواس أو واحدة منها، والواقع المحسوس أو أثره، والمعلومات السابقة التي يمكن أن يفسّر بها الواقع، فإذا فُقد واحد من هذه الأمور الأربعة فلا يمكن أن يكون هناك بحث عقلي مطلقاً.[2]

ج- كيفية حصول عملية التفكير:

يرى حزب التحرير أن الفكر ينشأ عند الإنسان من اقتران الواقع المحسوس، بالمعلومات المتوفرة عنه، فإذا عرضت على إنسان أشياء معينة لم يسبق أن عرف عنها شيئاً، كأن تكون تفاحة، وناراً، ... فإن صورة عن هذا الواقع المحسوس تنتقل إلى الدماغ، بواسطة الحواس، وتكون هذه الصورة بحسب الحاسة التي نقلت الواقع، فإن كانت البصر نقلت صورة الجسم، وإن كانت السمع نقلت صورة صوته، وإن كانت الشمّ نقلت صورة رائحته، هكذا فيرتسم الواقع كما نُقل في الدماغ، أي بحسب الصورة التي نقلت عنه، فإذا طُلب منه أن يعرف أي واحد من هذه الأشياء التي عرضت عليه، أو يعرف اسمه، وما هو هذا الشيء، فإنه لا يعرف شيئاً ولا يمكنه ذلك؛ لأنّه لم يحصل تفكير، ولم توجد لديه أية عملية عقلية تجاه أي منها، وما حصل عنده هو إحساس بالواقع فقط من حيث كون هذا الواقع يشبع أو لا يشبع، يؤلم أو لا يؤلم، يفرح أو لا يفرح، يلذ أو لا يلذ، ولن يحصل أكثر من ذلك ولو تكرر مراراً، أي أن ما حصل يرجع

---

[1] **ينظر: الشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١٢. والفكر الإسلامي، ص: ٦٤، ٦٥، ٦٨. والتفكير، ص: ٦٥ ـ ٦٧.**

[2] **ينظر: الشخصية، ج١، ص: ١٢٢. والفكر الإسلامي، ص: ٤٥. والتفكير، ص:٢٥، ٢٦. وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ٢٧.**

إلى الحاجات العضوية والغرائز، أو ما يسمى بالتمييز الغريزي،* وهو ما يستوي فيه الإنسان والحيوان، وكذا لو أعطي هذا الإنسان معلومات عن هذه الأشياء، وأسمائها بعيداً عنها من دون أن تقترن بأي منها، وحفظها جيّدا، فإنه يعاود سردها كما هي ولا يحصل عنده فكر، وحتى لو عرضت عليه بعد أن حفظها واخذ عنها معلومات، فإنه لا يحصل عنده أي عملية تفكير، لأنه لم يعطَ المعلومات مقترنة بالواقع الذي دلت عليه، فتبقى مجرد معلومات، أما لو عرضت عليه هذه الأشياء، وقيل له هذه تفاحة، وهي تؤكل، وهذه نار، وهي تحرق، و...الخ، فإنّه يحصل عنده فكر عن هذه الأشياء، لاقتران الإحساس بالواقع مع المعلومات المتوفرة عنه، سواء حصل على المعلومات عند إحساسه بالواقع كالمثال السابق، أو حصل عليها قبل الإحساس بالواقع، كأن تكون عنده معلومة سابقة أن التفاحة تؤكل، ثمَّ عُرِضَ عليه بعد حين شيء وقيل له هذه تفاحة، أو كان قد أحس بالواقع مسبقاً، كما لو عُرض عليه شيء وقيل له إن هذه تفاحة، ثمَّ بعد مدة قال له شخص آخر إن التفاحة تؤكل، فإنه تجري عنده عملية ربط بين الواقع المحسوس والمعلومات السابقة، وينتج الفكر، وهذا يعني أن هناك فرقاً بين كون هذا الشيء يشبع أو لا يشبع، فهو مجرد إحساس ناتج عن تمييز غريزي، وبين كون هذا الشيء هو تفاحة وهي تشبع أو تؤكل، فهو فكر وإدراك؛[1] ولهذا نجد حزب التحرير يقول: " لابد من الحرص على طريقة التفكير، وذلك باقتران المعلومات بالواقع عند إنشاء الفكر، أو بتقريب الأفكار من الواقع المحسوس عند من يأخذها حتى تقترن المعلومات بالواقع فتوجد فكراً ".[2]

د- نتيجة التفكير:

تقدم أنّ الفكر قد يطلق ويراد به التفكير، أي العملية التفكيرية نفسها، وقد يطلق ويراد منه نتيجة التفكير، أي ما توصل إليه الإنسان من العملية التفكيرية، إلا أن الإنسان قد يندفع للتفكير ولكن لخلل في أحد أركان العملية الفكرية لا يتوصل إلى نتيجة، كأن يفتقر إلى المعلومات السابقة، فيكون إحساسه بالواقع مجرد إحساس، أو تكون لديه معلومات، لكن لم تقترن هذه المعلومات بواقع لكي تحصل عملية التفكير وتنتج فكراً، فيبقى ما لديه من معلومات مجرد معارف أيضاً،وقد يصل الإنسان من خلال العملية الفكرية إلى نتيجة معينة، وهذه النتيجة بدورها قد تكون قطعية أو ظنية، صحيحة أو خاطئة؛ ذلك أنّ نتيجة التفكير تكون بحسب الإحساس الذي ينقل إلى الدماغ والمعلومات التي يفسّر بها هذا الواقع، فإذا كان الإحساس بالواقع والمعلومات السابقة التي يفسّر بها الواقع قطعياً كانت نتيجة التفكير قطعية، وإذا كان ظنياً كانت نتيجة التفكير ظنية، ولما كانت نتيجة التفكير قد تكون ظنية، فإنها تكون قابلة للخطأ والصواب؛ لأنّ نتيجة التفكير تعتمد على الواقع المحسوس مع المعلومات وهذه يمكن أن يتسرب إليها الخطأ، وهو ما يصدق

* يبدو أن إطلاق اسم التمييز الغريزي عليها جاء من باب التغليب، إذا أن من هذه الأمور ما يرجع إلى الحاجات العضوية ومنها ما يرجع إلى الغرائز.

[1] ينظر: نظام السلام، ص: ٤٢. والفكر الإسلامي، ص: ٤٥ - ٤٩. ونداء حار، ص: ١٨. والتفكير، ص: ٢٠ - ٢٤.

[2] الفكر الإسلامي، ص: ٤٩.

على كثير من أفكار الفلاسفة، وبعض الفرق المنسوبة إلى الإسلام كالجبرية وغيرها، وكذا الحال مع كثير من الأفكار الحديثة المبنية على الفكر الشيوعي والرأسمالي.[١]

هـ- الفكر الأساسي والفكر الفرعي:

يصنف حزب التحرير الفكر إلى نوعين: الفكر أساسي، والفكر الفرعي.

أما الفكر الأساسي، فهو الفكر الذي لايوجد قبله فكر مطلقاً، بحيث تبنى وتنبثق عنه أفكار أخرى، ويرى حزب التحرير أنّ الفكرة الكلية عن الكون والإنسان والحياة، هي الفكر الأساسي، وهي العقيدة، إلا أنه يشترط في العقيدة لكي تكون فكراً أساسياً، تنبثق عنها أفكار، وتبنى عليها الأفكار، أن تكون نتيجة بحث عقلي، أي توصل إليها الإنسان عن طريق العقل، أما إذا كانت العقيدة تسليماً وتلقياً، فلا تكون فكراً، ولا تسمى فكرة كلية، وإن كان يصحُّ أن تسمى عقيدة، وأما الفكر الفرعي، فهو الأفكار التي انبثقت عن الفكر الأساسي وبُنيت عليه، وهي المعالجات التي تنظم للإنسان شؤون حياته المختلفة.[٢]

وبناء على ذلك يكون تحريم الربا، في النظام الإسلامي، مثلاً هو فكر فرعي مبني ومنبثق عن الإيمان بالله تعالى، والقرآن الكريم، ورسوله ﷺ ، ولا يتأتى القول بتحريم الربا من غير الإيمان بما تقدم، وفكرة كون الإنسان هو الذي يضع النظام الذي يسير عليه المجتمع هي فكرة فرعية عن الفكرة الأساسية في الرأسمالية، التي تقوم على أن الله تعالى ــ حاشاه ــ هو خالق غير مدبر (فصل الدين عن الحياة).

و- درجات التفكير:

قسم حزب التحرير التفكير إلى ثلاثة درجات، السطحي، والعميق، والمستنير.

<u>أما التفكير السطحي</u>، فهو نقل الواقع فقط إلى الدماغ من دون البحث في سواه ومن دون محاولة إحساس ما يتصل به، وربط هذا الإحساس بالمعلومات المتعلقة به من دون محاولة البحث عن معلومات أخرى تتعلق به، ثم الخروج بالحكم السطحي.

<u>وأما التفكير العميق</u>، فهو التعمق في التفكير أي التعمق في الإحساس بالواقع والتعمق في المعلومات التي ترتبط بهذا الإحساس لإدراك الواقع.

<u>وأما التفكير المستنير</u>، فهو التفكير العميق نفسه مضافاً إليه التفكير بما حول الواقع وما يتعلق به للوصول إلى النتائج الصادقة، أي أن التفكير العميق هو التعمق بالفكر نفسه ولكن التفكير المستنير هو أن يكون إلى جانب التعمق بالفكر، التفكير بما حوله وما يتعلق به، من أجل غاية مقصودة وهي الوصول إلى النتائج الصادقة، ولذلك فإن كل فكر مستنير هو تفكير عميق، ولا يتأتى أن يأتي التفكير المستنير من التفكير السطحي، إلا أنه ليس كل تفكير عميق تفكيراً مستنيراً، فمثلاً عالم الذرة حين يبحث في شطر الذرة، وعالم الكيمياء حين يبحث في تركيب الأشياء، ...الخ، فإنهم هم وأمثالهم حين يبحثون الأشياء

---

[1] **ينظر: هذه الرسالة، ص: ١١٢. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ٦٠. والشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١٥. والفكر الإسلامي، ص: ٤٦، ٤٨، ٦٨، ٧٠، ٨٩، ٩٠. والتفكير، ص: ٢٩، ٤٨، ٥٦، ٨٢ ـ ٨٦ ، ١٤٢.**

[2] **ينظر: نظام الإسلام ص: ٤ و٥، ١٢، ٢٤، ٢٥. والشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١٥، ١٩٥. والفكر الإسلامي، ص: ٧. ومقدمة الدستور، ص: ١٨.**

والأمور، إنما يبحثونها بعمق ولولا العمق لما توصلوا إلى تلك النتائج الباهرة، ولكن هذا لا يعني أنّ تفكيرهم كان تفكيراً مستنيراً، فقد نجد عالم الذرة يصلي للخشبة، مع أن أبسط استنارة تُري أن هذه الخشبة لا تنفع ولا تضر وأنها ليست مما يعبد.[1]

ز- الطريقة العقلية في التفكير هي طريقة القرآن:

نصَّ حزب التحرير على أنّ طريقة التفكير العقلية هي طريقة القرآن، وبالتالي هي طريقة الإسلام، إذ أنّ نظرة عاجلة للقرآن تُري أنه سلك هذه الطريقة، قال تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَـٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴾،[2] وقال: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾،[3] وقال أيضاً: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَـٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَـٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾،[4] وغير ذلك الكثير من الآيات، وكلها تأمر باستعمال الحس لنقل الواقع لكي يتوصل الإنسان إلى النتيجة الصحيحة القاطعة.[5]

ح- ما يجوز التفكير فيه (استعمال العقل) وما لا يجوز:

على الرغم من وضوح ما يجوز التفكير فيه (استعمال العقل)، وما لا يجوز، إلا أنّ حزب التحرير يراه عقدة العقد، ومنزلق الكثير من الناس حتى المفكرين؛ ذلك أنّ معنى العقل ــ أي كما توصل إليه الحزب ــ يقضي بداهة بأن التفكير إنما يجري فيما هو واقع محسوس بنفسه أو بأثره، ولا يصح أن يجري في غير الواقع المحسوس، أو أثر لواقع محسوس؛ لأنّ عملية التفكير هي نقل الواقع بواسطة الحواس إلى الدماغ، فإذا لم يكن هناك واقع محسوس، فإن العملية الفكرية لايمكن أن تحصل؛ لأنّ انتفاء الحس بالواقع ينفي وجود التفكير وينفي إمكانية التفكير، وأما كون البحث فيه عقدةَ العقد فإن الكثير من المفكرين قد جرى بحثه فيما لا يقع عليه الحس، كالفلسفة اليونانية، وبحوث كثير من علماء المسلمين في صفات الله ﷻ وفي أوصاف الجنة والنار والملائكة، كما أن اتخاذ الطريقة العقلية أساساً للتفكير، يقضي بأن ما ليس بواقع، وما لايقع عليه الحس لايصح أن يجري التفكير فيه، ولا يصح أن يسمى ما يجري فيه عملية عقلية، فمثلاً القول بالعقل الأول والعقل الثاني الخ هو مجرد تخيلات وفروض، فإنها ليست واقعاً وقع عليه الحس، ولا مما يمكن أن يقع عليه الإحساس، فالمخيلة هي التي تخيلت، وفرضت فروضاً نظرية، وتوصلت إلى نتائج، فهو ليس عملية عقلية، والتخيل ليس تفكيراً، وكذلك إقامة البراهين العقلية على صفات الله ﷻ ، كل ذلك وأمثاله، ولو وضعت عليه مسحة البحث العقلي والبرهان العقلي، فإنه ليس فكراً، ولا هو نتيجة تفكير، إذ لم تجر فيه العملية العقلية؛ لأنّه ليس مما يقع عليه حس الإنسان.[6]

---

1 ينظر: التفكير، ص: ١٠٥ ـ ١١٣.
2 الطارق: ٥.
3 الغاشية: ١٧.
4 المؤمنون: ٩١.
5 ينظر: الشخصية الإسلامية، ج١، ص: ٥٢، ١٢٣. والتفكير، ص: ٥٥.
6 ينظر: الشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١٢٢. والفكر الإسلامي، ص: ٤٥. والتفكير، ص: ٥٧ ـ ٥٩. وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ٢٧.

والمطلع على إصدارات حزب التحرير يجد صدى هذا المنهج الفكري بوضوح، ويجد التأكيد والتحذير من استعمال العقل فيما لايجوز استعماله فيه، فمثلاً، بعد أنّ بيّن ضرورة إعمال العقل في الوصول الإيمان بالله ﷻ ، حذّر من استعمال العقل فيما لا يدركه، مما هو فوق حسه وعقله؛ وعلل ذلك بأنّ العقل الإنساني محدود، ومحدودة قوته مهما سمت ونمت بحدود لا تتعداها، ولذلك كان محدود الإدراك، ومن هنا كان لابد أن يقصر العقل عن إدراك ذات الله، وأن يعجز عن إدراك حقيقته؛ لأنّ الله وراء الكون والإنسان والحياة، والعقل في الإنسان لا يدرك حقيقة ما وراء الإنسان، ولذلك كان عاجزاً عن إدراك ذات الله ﷻ ، أما شبهة: كيف يؤمن الإنسان بالله عقلاً مع أن عقله عاجز عن إدراك ذات الله؟، فقد أجاب عنها بأنّ الإيمان إنما هو إيمان بوجود الله ووجوده مدرك من وجود مخلوقاته، وهي الكون والإنسان والحياة، وهذه المخلوقات داخلة في حدود ما يدركه العقل، فأدركها، وأدرك من إدراكه إياها وجود خالق لها، وهو الله تعالى، ولذلك كان الإيمان بوجود الله عقلياً وفي حدود العقل، بخلاف إدراك ذات الله فإنه مستحيل؛ لأنّ ذاته وراء الكون والإنسان والحياة، فهو وراء العقل، والعقل لايمكن أن يدرك حقيقة ما وراءه لقصوره عن هذا الإدراك.[1]

وكذلك بعد أنّ اثبت الإيمان بالله، والقرآن، والرسول، بالدليل العقلي قال: " أما وقد ثبت هذا وكان الإيمان به أمراً محتوماً كان لزاماً أن يؤمن كل مسلم بالشريعة الإسلامية كلها؛ لأنّها جاءت في القرآن الكريم، وجاء بها الرسول ﷺ ، وإلا كان كافراً ولذلك كان إنكار الأحكام الشرعية بجملتها، أو القطعية منها بتفصيلها، كفراً، سواء أكانت هذه الأحكام متصلة بالعبادات أم المعاملات أم العقوبات أم المطعومات، فالكفر بآية: ﴿ وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ ﴾،[2] كالكفر بآية: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾،[3] وكالكفر بآية: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾،[4] ... ولا يتوقف الإيمان بالشريعة على العقل، بل لابد من التسليم المطلق بكل ما جاء من عند الله تعالى "،[5] ثمَّ ذكر قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾،[6] وقال أيضاً: " أما الأحكام الشرعية فلا يكون دليلها إلاّ سمعياً، فالعقل لا يصلح أن يكون دليلاً على الأحكام الشرعية، لأنّ الاستدلال بالدليل على الحكم لإثبات أنه موجود فيه، أي لإثبات أنه مما جاء به الوحي، فجعل العقل دليلاً عليه لا يثبت أنه جاء به الوحي، وإنما يثبت أنه جاء به العقل، فلا يكون شرعياً وإنّما يكون عقلياً، فحتى يكون حكماً شرعياً لابد أن يثبت أنه جاء به الشرع، أي جاء به الوحي، وهو لا يكون إلاّ سمعياً ".[7]

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٨.
[2] البقرة: من الآية ٤٣.
[3] البقرة: من الآية ٢٧٥.
[4] المائدة: من الآية ٣٨.
[5] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٣.
[6] النساء: ٦٥.
[7] ينظر: وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ١٠.

أما وظيفة العقل تجاه النصوص الشرعية، فقد حددها بقوله: " نعم إنّ الإيمان بكون القرآن كلام الله مبني على العقل فقط، ولكن القرآن نفسه بعد أن يتمَّ الإيمان به يصبح هو الأساس للإيمان بما جاء به وليس العقل؛ ولهذا يجب إذا وردت آيات في القرآن أن لا يُحكّم العقل في صحة معناها أو عدم صحته وإنما تُحكّم الآيات نفسها، والعقل وظيفته في هذه الحالة الفهم فقط ".[1]

وعلى الرغم من منهج حزب التحرير الواضح في التعامل مع العقل وتحديد مفهومه، إلا أنّ بعض الكتاب قد ادعى أنّ الحزب قد أعطى العقل أهمية زائدة في بناء الشخصية وفي الجوانب العقدية، وأنّه يقدمه على النقل، ويمنع الاستدلال بغيره في الإيمان بوجود الله، وكون القرآن من عند الله، وأنّ محمداً رسول الله.[2]

إنّ الباحث المنصف لا يجد أي واقع لهذا الاتهام الذي وُجه إلى الحزب، فقد تناول الحزب مفهوم العقل، وبيّن واقعه وتعريفه وكيفية حصول العملية العقلية، وعلى ضوء ذلك حدد دور العقل بأنّه إنّما يستعمل فيما يقع تحت الحسّ، ولا يمكن أن يستعمل فيما سوى ذلك، وأنّ دور العقل ينحصر في فهم النصوص الشرعية، بعد أن تحقق للإنسان الإيمان بالله رباً، وبمحمد نبيّاً ورسولاً، وبأنّ القرآن هو كلام الله، عن طريق العقل، كما أنّ انتقاد الحزب لقوله إنّ الإيمان بالله والرسول والقران لا يكون إلا عن طريق العقل، فهذا أمر عجيب وغريب من هؤلاء الكتاب، إذ كيف يكون الإيمان بوجود الله الخالق عن طريق النقل ؟!. وهل آمن الناس بأنّ محمداً رسول الله لأنه أخبرهم أنّه رسول من عند الله، أو لأنّه أتى بمعجزة القرآن التي أعجزتهم، لقد غاب عن هؤلاء الكتاب أنّ حزب التحرير قد قام في وقت كان الفكر الشيوعي قد أخذ مأخذه من الأمة الإسلامية، حتى بات كثير من المسلمين يشكون في وجود الخالق، فكيف تقام الحجة على هؤلاء، هل نقول لهم قال الله وقال رسول الله، وهم يشكون أصلاً أنّ القرآن كلام الله وأنّ محمداً رسول الله ؟! إذاً لابد من حجة عقلية تدمغ الباطل فتجعله زهوقاً؟!.

ويبدو للباحث أنّ بعض هؤلاء الكتاب لم يفرّق بين الاحتجاج بالقرآن والسنة النبوية لإثبات وجود الخالق وبين استعمال الأدلة العقلية التي ذكرها القرآن الكريم لإقامة الحجة على المنكرين، فهذه الآيات التي يُستدل بها لإثبات وجود الخالق، ليست من باب الاستدلال بالدليل السمعي على إثبات وجود الخالق بل من باب الاستدلال بالدليل العقلي الذي ذكره القرآن، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ

---

1 ينظر: الشخصية، ج١، ص: ٦٤.

2 ينظر: حزب التحرير (مناقشة علمية لأهم مبادئ الحزب)، ص: ١١، ٣٥. الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، سليم الهلالي، مركز الدراسات المنهجية السلفية، الطبعة الرابعة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص: ٢٩٣. الطريق إلى جماعة المسلمين (رسالة ماجستير)، حسين محسن جابر، دار الدعوة، الكويت، ب.ت، ص: ٣٠٢، ٣١٤. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، ص:١٣٨.

فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾،[1] وقد سلك حزب التحرير هذا النهج في أكثر من موضع من كتبه.[2]

٢- علاقة الأفكار بالمفاهيم والسلوك:

يرى حزب التحرير أنّ الأفكار لها علاقة وثيقة بالمفاهيم والسلوك، **إذ المفاهيم عنده هي:** المعاني المدرك لها واقع في الذهن سواء أكان واقعاً محسوساً في الخارج أو واقعاً مسلماً به أنه موجود في الخارج تسليماً مبنياً على واقع محسوس، وما عدا ذلك من معاني الألفاظ والجمل لا يسمى مفهوماً، وإنما هو مجرد معلومات؛ لأنّ اللفظ كلام يدل على معنى، لكن هذا المعنى قد يكون موجوداً في الواقع وقد لايكون موجوداً، بخلاف معاني الأفكار فإنها لابد أن تدل على واقع معين.[3]

ولكن هل بمجرد أن تحصل العملية العقلية مستوفية أركانها وشروطها، ويحصل إدراك للواقع الذي تعلقت به عملية التفكير، يصبح الواقع المدرك مفهوماً، كما هو ظاهر الكلام السابق، أو لابد من أمر آخر؟.

إنّ نتيجة العملية الفكرية، إن كانت مستوفية لأركانها وشروطها الأربع، فإنها تكون قابلة للتصديق في نفسها، ولكن لما كانت نتيجة العملية الفكرية هي الحكم على واقع ما أنّه كذا، فإنّ المفكر قد يُصدّق نتيجة التفكير التي توصل إليها، وقد لا يصدقها، وقد أشار حزب التحرير إلى هذا الأمر عند حديثه عن المفهوم، إذ اشترط للفكر حتى يكون مفهوماً، أن يُصدّق فقال: " أما معنى الفكر فهو أنه إذا كان لهذا المعنى الذي تضمنه اللفظ واقع يقع عليه الحس أو يتصوره الذهن كشيء محسوس ويصدقه، كان هذا المعنى مفهوماً عند من يحسه أو يتصوره ويصدقه "،[4] وقال: " فالفكر لا يؤثر على السلوك إلا إذا صدقه الإنسان وارتبط هذا التصديق بالطاقة، أي إلا إذا أصبح مفهوماً من مفاهيم الشخص، ... أما القول بأن للإنسان مفهومين متخالفين تجاه الشيء الواحد فهو قول مغلوط ، فلا يكون للإنسان إلا مفهوم واحد هو الفكر الذي ارتبط تصديقه بالطاقة، وأما الآخر فهو فكر وليس مفهوماً "،[5] ومعنى هذا أنّ الأفكار تكون مفاهيماً عند من صدّقها من دون من لم يصدقها، وقد يصح التمثيل بقصة الوليد بن المغيرة مع القرآن، فإنه بعد استماعه لآيات من القرآن الكريم خرج بنتيجة، أن هذا ليس من كلام البشر، لكنه لم يصدق بها.[6]

---

[1] البقرة: ١٦٤.
[2] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٦، ٨. والشخصية الإسلامية، ج١، ص: ٣٣.
[3] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٤. والشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١١، ١٢. والفكر الإسلامي، ص: ٤٦، ٤٨، ٥٢، ٦٧، ٦٨.
[4] الشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١٢. وجواب سؤال، بتاريخ: ٩ من شهر ربيع الثاني ١٣٩١هـ الموافق ١٩٧١/٦/٢م.
[5] جواب سؤال، بتاريخ: ٩ من شهر ربيع الثاني ١٣٩١هـ الموافق ١٩٧١/٦/٢م.
[6] ينظر: المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله النيسابوري (الحاكم)، تحقيق: مصطفى قادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ج٢، ص: ٥٥٠. والجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: احمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٢هـ ، ج ١٩، ص: ٧٤، ٧٥.

<u>أما السلوك فهو:</u> أعمال الإنسان التي يقوم بها لإشباع طاقته الحيوية المتمثلة بالحاجات العضوية والغرائز، فالطاقة الحيوية تدفع الإنسان وتتطلب الإشباع، ويقوم الإنسان بالتحرك بالقول أو العمل من أجل هذا الإشباع، إلا أن حزب التحرير يرى أن سلوك الإنسان مرتبط بمفاهيمه، بمعنى أن الذي يعيّن هذا السلوك هو المفهوم وليس الفكر فقط ، فالفكر لا يؤثر على السلوك إلا إذا صدقه الإنسان وارتبط هذا التصديق بالطاقة الحيوية، أي إلا إذا أصبح مفهوماً من مفاهيم الشخص، كما يرى حزب التحرير أن هذا الارتباط بين سلوك الإنسان ومفاهيمه هو ارتباط حتمي، وأن التصديق بالفكر ــ أي المفهوم ــ إذا ارتبط بالطاقة فلا يمكن أن يكون السلوك إلا بحسبه.[1]

ويرى الباحث أنّ وصف الحزب للعلاقة بين المفهوم والسلوك بأنها ارتباط حتمي، غير دقيق؛ لأنّ مقتضى ذلك أن السلوك لا يتخلف عن المفهوم، وأنه يكون بحسبه، والأمر ليس كذلك إذ يُشاهد في كثير من المسلمين ظهور أعمال تتناقض مع كونهم مسلمين، كمقارفة بعض المعاصي، وعليه فقد ينفصل المفهوم عن السلوك أحياناً، والحزب نفسه قد ذكر إمكانية انفصال السلوك عن المفهوم، وأطلق على ذلك اسم: (الثغرات في السلوك)؛[2] لذا يرى الباحث أن العلاقة بين المفهوم والسلوك يجب أن توصف بأنها ارتباط طبيعي وليست ارتباطاً حتمياً، بمعنى أنّ الطبيعي أن يكون سلوك الإنسان مرتبطاً بمفاهيمه، وحسب مفاهيمه، لكنه قد يتخلف.

٣- علاقة النهضة بالفكــر:

أ- مفهوم النهضة[3] عند حزب التحرير:

يرى حزب التحرير أنّ النهضة هي الارتفاع الفكري، أما الارتفاع الاقتصادي فإنّه ليس بنهضة، إذ الكويت مثلاً مرتفعة اقتصاديا أكثر من بعض دول اوروبا مثل السويد وهولندا ومع ذلك فالسويد وهولندا وبلجيكا ناهضة والكويت ليست بناهضة، وكذلك الارتفاع الاخلاقي ليس بنهضة، إذ أنّ المدينة المنورة اليوم هي أعلى بلدان الدنيا اخلاقاً ومع ذلك ليست بناهضة، في حين نجد أنّ باريس ناهضة، مع أنّها من احط البلدان اخلاقاً، .... فالنهضة هي الارتفاع الفكري ليس غير.[4]

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٤. والشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١١، ١٣. والفكر الإسلامي، ص: ٤٧، ٦٧ - ٦٩. وجواب سؤال، بتاريخ: ٩ من شهر ربيع الثاني ١٣٩١هـ الموافق ١٩٧١/٦/٢م.

[2] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج١، ص: ٢٤ - ٢٨. وجواب سؤال، بتاريخ: ٩ من شهر ربيع الثاني ١٣٩١هـ - ١٩٧١/٦/٢م.

[3] النهضة في اللغة: من نهَضَ يَنْهَضُ نَهْضاً ونُهوضاً وانْتَهَضَ أي قامَ، والنُّهوضُ البَراحُ من الموضع والقيامُ عنه، وأنْهَضْتُه أنا فانْتَهَضَ وانتهض القومُ وتناهَضوا نهَضُوا للقتال وأنْهَضَه حَرَّكه للنُّهوض واسْتَنْهَضْته لأمر كذا إذا أمرته بالنُّهوض له وناهَضْتُه أي قاوَمْتُه، والنَّهْضةُ الطَّاقةُ والقوَّةُ وأنهضه بالشيء قوَّاه على النُّهوض، ومكانٌ ناهِضٌ مرتفعٌ والنَّهْضةُ بسكون الهاء العَتَبةُ من الأرض تُبْهَرُ فيها الدابةُ أو الإنسان يَصْعَدُ فيها من غَمْضٍ والجمع نِهاضٌ. ينظر: لسان العرب، ج٧، ص: ٢٤٥. و القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ب.ت، ص: ٨٤٦. ومختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ ــ ١٩٩٥، ص: ٦٨٨.
أما النهضة في الاصطلاح فهي: انتقال امة أو شعب أو فرد من حال إلى حال أفضل. ومعناها يختلف عن معناها في اللغة، وإن تضمن معنى الإنتقال. ينظر: النهضة، حافظ صالح، دار النهضة الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، ص: ١٣.

[4] ينظر: إصدار لحزب التحرير بعنوان: (قضيتنا ليست استلام حكم وإنما قضيتنا هي بناء دولة)، بتاريخ: ٩ من ذي الحجة سنة ١٣٨٧هـ ــ ١٩٦٨/٣/٨م. ونظام الإسلام، ص: ٤، ٥. ونداء حار إلى المسلمين من حزب التحرير، الخرطوم، ٢٠ ربيع الآخر ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥/٨/١٧م، ص: ٤١.

ب- النهضة الصحيحة والخاطئة:

النهضة عند حزب التحرير يمكن أن تكون صحيحة، وقد تكون غير صحيحة، والذي يحدد صحة النهضة من عدمها هو الأساس الذي تقوم عليه هذه النهضة، فإذا كان الارتفاع الفكري (النهضة) مبنياً على أساس روحي كانت النهضة نهضة صحيحة؛ لأنّ الفكر فيها مستند إلى أساس يستحيل عليه النقص فلا يتسرب الخطأ إلى الفكر من ناحية اسسه وإنما يكون الخطأ ممكنا عليه من ناحية الفروع ولذلك يكون مأمون الاساس ثابت الاتجاه مقطوعاً بنتائجه، أما إذا كان الارتفاع الفكري غير مبني على أساس روحي فانه يكون نهضة ولكنها نهضة غير صحيحة؛ لأنّ الفكر فيها غير مستند إلى ما يستحيل عليه النقص فيكون عرضة للخطأ والخلل والاضطراب والضلال وجميع انواع النقص، فيتسرب ذلك إلى الاساس وبالتالي إلى الاتجاه والنتائج ولكنه على أي حال يحدث نهضة، فامريكا واروبا بلاد ناهضة ولكن نهضتها غير صحيحة؛ لأنّها ليست قائمة على أساس روحي، بل تقوم على فكرة فصل الدين عن الحياة، أي انها تستبعد الاساس الروحي اصلا من حياتها العملية؛ للذك يرى حزب التحرير أنه لا توجد نهضة صحيحة سوى النهضة على أساس الفكرة الإسلامية أي سوى النهضة الإسلامية؛ لإنّها وحدها يصدق عليها أنها ارتفاع فكري قائم على أساس روحي.[1]

ج- الفكر الذي تحصل به النهضة:

استفتح حزب التحرير كتاب نظام الإسلام بهذه العبارة: " ينهض الإنسان بما عنده من فكر عن الحياة والكون والإنسان، وعن علاقتها جميعها بما قبل الحياة الدنيا وما بعدها، فكان لابد من تغيير فكر الإنسان الحاضر تغييراً أساسياً شاملاً، وإيجاد فكر آخر له حتى ينهض؛ لأنّ الفكر هو الذي يوجد المفاهيم عن الأشياء، ويركز هذه المفاهيم، والإنسان يكيف سلوكه في الحياة بحسب مفاهيمه عنها "؛[2] لذلك فهو يرى أن الفكر الذي تحصل بارتفاعه نهضة هو الفكر المتعلق بوجهة النظر في الحياة وما يتعلق بها؛ لأنّ ارتفاعه هو الانتقال من الناحية الحيوانية البحتة الى الناحية الانسانية، فالفكر المتعلق بالحصول على الطعام فكر ولكنه غريزي منخفض، والفكر المتعلق بتنظيم الحصول على الطعام أعلى منه، والفكر المتعلق بتنظيم شؤون الأسرة فكر ولكن الفكر المتعلق بتنظيم شؤون القوم أعلى منه وأما الفكر المتعلق بتنظيم شؤون الانسان بصفته إنساناً، لا فرداً فهو أعلى الأفكار، ومن هنا كان مثل هذا الفكر هو الذي يحدث النهضة، فلابد من نشر هذا الفكر وجعله أساساً لغيره من الأفكار، وكذلك لابد أن تُجعل العلوم والمعارف مبنية على هذا الفكر، بحيث تأخذ الدرجة الثانية من الاهتمام.[3]

---

[1] **ينظر: إصدار لحزب التحرير بعنوان: (قضيتنا ليست استلام حكم وإنما قضيتنا هي بناء دولة)، بتاريخ: ٩ من ذي الحجة سنة ١٣٨٧هـ ـ ٨/٣/١٩٦٨م. ونظام الإسلام، ص: ٥، ٥٨، ٥٧. ونداء حار، ص: ٤١.**

[2] **نظام الإسلام، ص: ٤.**

[3] **ينظر: إصدار لحزب التحرير بعنوان: (قضيتنا ليست استلام حكم وإنما قضيتنا هي بناء دولة)، بتاريخ: ٩ من ذي الحجة سنة ١٣٨٧هـ ـ ٨/٣/١٩٦٨م. ونظام الإسلام، ص: ٤، ٥. ومفاهيم حزب التحرير، ١٤.**

د– كيف تحصل النهضة:

حدد حزب التحرير طريقة حصول النهضة؛ بإقامة الحكم على فكرة معينة، وليس على انظمة وقوانين واحكام، فإقامة الدولة على قوانين واحكام لايمكن أن تحصل به نهضة بل على العكس هو مخدر عن النهضة، ولا يمكن أن تحصل النهضة إلا إذا اقيم الحكم والسلطان على فكرة تنبثق عنها المعالجات اليومية لمشاكل الحياة أي تنبثق الانظمة والقوانين والاحكام، فأوروبا حين نهضت، وإن كانت نهضتها غير صحيحة، إنما نهضت على فكرة فصل الدين عن الدولة، وفكرة الحريات، وكذلك امريكا حين نهضت انما نهضت على فكرة فصل الدين عن الدولة والحريات، وروسيا حين نهضت إنما نهضت على فكرة هي المادية والتطور المادي أي انتقال الاشياء ذاتياً من حال إلى حال أخرى، فيحصل التغيير من حال إلى حال أحسن فلما اقامت الحكم على هذه الفكرة سنة ١٩١٧م نهضت، وكذلك ما يتعلق بالنهضة الإسلامية، فإنّ رسول الله ﷺ حين بعثه الله تعالى برسالة الإسلام دعا الناس إلى العقيدة الإسلامية، أي للفكرة ثم لمّا جمع اهل المدينة الاوس والخزرج على العقيدة الاسلامية، أي على الفكرة وجعلهم يتجهون في حياتهم عليها، اخذ الحكم في المدينة، واقامه على العقيدة الاسلامية، ثم صار يقول: ((**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا عصموا منى دماءهم وأموالهم، إلا بحقها، وحسابهم على الله**))،[1] أي صاريدعو للفكرة وبذلك حصلت النهضة في المدينة ثم في العرب ثم في كل شعب دخل في الإسلام أي اعتنق الفكرة، وكان السلطان الذي يرعى الشؤون قائما عليها أي على الفكرة الإسلامية، وهذا كله ــ في نظر حزب التحرير ــ دليل قاطع على أنّ الطريق لحصول النهضة هي إقامة الحكم على فكرة، ثم ذكر أمثلة توضح أنّ اقامة الحكم على انظمة وقوانين لايوجد نهضة، بل الذي يوجدها إقامة حكم على فكرة، فذكر ما فعله مصطفى كمال في تركيا في سنة ١٩٢٤م، إذ أنه أقام الحكم على انظمة وقوانين ليوجد نهضة، فأخذ الأنظمة الغربية والقوانين الغربية وأقام الحكم عليها وأخذ يطبقها، واستطاع أن يطبقها بالفعل عن طريق القوة ولكنه لم يوجد نهضة فلم تنهض تركيا، بل انحلت عما كانت عليه، حتى اصبحت اليوم تستجدي الدخول في الاتحاد الاوربي، فقيام الحكم على هذه الأنظمة والقوانين هو الذي حال من دون أن تنهض تركيا؛ لإنّها خُدرت به، في حين أنّ لينين جاء في نفس الوقت الذي جاء به مصطفى كمال، لكنه استطاع أن ينهض بروسيا نهضة قوية سنة ١٩١٧م، والسبب في ذلك هو أن لينين أقام الحكم على فكرة هي الفكرة الشيوعية ثم عن هذه الفكرة اخذت تنبثق معالجات المشاكل اليومية أي الأنظمة والقوانين، أي أخذ يعالج المشاكل بأحكام يأخذها من هذه الفكرة، وشدد حزب التحرير على أن إقامة الحكم على فكرة لاتعني القيام بانقلاب عسكري وأخذ الحكم واقامته على الفكرة، فإن هذا لا يوجد نهضة ولا يمكن الثبات في الحكم، وإنما إقامة الحكم على فكرة معينة يعني افهام الأمة أو الفئة الاقوى في الشعب الفكرة المراد انهاض الأمة عليها وجعلها تبني حياتها عليها وتتجه في معترك الحياة على أساس الفكرة وحينئذ يقوم الحكم عن طريق الأمة على هذه الفكرة وبذلك تحصل

---

[1] **متفق عليه، واللفظ لمسلم، ينظر: صحيح البخاري، ج١، ص: ١٧. وصحيح مسلم، ج١، ص: ٥٣.**

النهضة قطعاً، فالاصل في النهضة ليس أخذ الحكم، وإنما هو جمع الأمة على الفكرة وجعلها تتجه في حياتها على هذه الفكرة ثم يؤخذ الحكم ويقام على تلك الفكرة، فأخذ الحكم ليس غاية ولا يصح أن يكون غاية، وإنما هو طريقة للنهضة عن طريق الحكم على الفكرة فهو أخذ ليقام على الفكرة حتى تحصل النهضة.[1]

كما بيّن حزب التحرير أنّ الأمة الإسلامية اليوم في جميع اقطارها، منحطة ولا شك، وهي تحاول النهضة منذ ما يزيد عن مائتي عام، ولكنها لم تفلح في النهضة، والسبب في ذلك هو أن الحكم القائم فيها قائم على أساس انظمة وقوانين، وليس على فكرة، حتى الأنظمة الإسلامية والاحكام الشرعية إذا قام الحكم عليها لا تُوجد نهضة في الأمة، إنما الذي يوجد النهضة هو إقامة الحكم على الفكرة الإسلامية أي العقيدة الاسلامية، فاقامة الدولة على لا إله الا الله محمد رسول الله، هو الذي يوجد النهضة، فالأمة الإسلامية اليوم، إذا أُريد تغيير واقعها السيء والنهوض بها، فلابد من الارتفاع بها فكرياً عن طريق تغيير الأفكار والمفاهيم التي أدت إلى انحطاطها تغييراً أساسياً شاملاً، وإيجاد أفكار الإسلام ومفاهيمه الصحيحة لديها، حتى تكيف سلوكها في الحياة وفق أفكار الإسلام وأحكامه، حيث تجعل العقيدة الإسلامية الأساس الذي تتجه في حياتها عليه، وتقيم الحكم والسلطان عليها ثم تعالج المشاكل اليومية بالاحكام المنبثقة عن هذه العقيدة أي بالاحكام الشرعية بوصفها اوامر ونواه من الله ﷻ لا بأي وصف اخر وبذلك ستحصل النهضة قطعا، بل ستحصل النهضة الصحيحة لا مجرد نهضة وتعود الأمة الإسلامية لاقتعاد ذروة المجد واخذ قيادة العالم مرة اخرى.[2]

أنّ أغلب من كتب عن حزب التحرير أخذ عليه أنّه تبنى حصول النهضة بالفكر وحده من دون سواه، وأنّ الأمم لا تكون بالأخلاق، وإنّما تكون بالعقائد التي تعتنقها، وبالافكار التي تحملها، وبالانظمة التي تطبقها، ... ،[3] وهذا الأمر يحتاج إلى وقفة متأنية قبل أن يطلق المرء لنفسه العنان في الحكم على الحزب من خلال هذه المسألة، إذ لابد أنّ نفهم ذلك من خلال كلام الحزب، والعرض المتقدم لمفهوم النهضة عند الحزب يُري أنّه يعني بذلك: أنّ الأساس الذي تقوم عليه أي نهضة لابد أن يكون أساساً فكرياً، بمعنى أنّ الحزب بحث موضوع الأساس الذي تقوم عليه النهضة فتوصل إلى أنّها لابد أن تكون قائمة على العقيدة.

---

1 ينظر: إصدار لحزب التحرير بعنوان: (قضيتنا ليست استلام حكم وإنما قضيتنا هي بناء دولة)، بتاريخ: ٩ من ذي الحجة سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨/٣/٨م. ونظام الإسلام، ص: ٥٦، ٥٧، ٥٨. والتكتل الحزبي، ص: ٦.

2 ينظر: إصدار لحزب التحرير بعنوان: (قضيتنا ليست استلام حكم وإنما قضيتنا هي بناء دولة)، بتاريخ: ٩ من ذي الحجة سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨/٣/٨م.. ونظام الإسلام، ص: ٥٧، ٥٨. وحزب التحرير، ص: ٦.

3 ينظر: الفكر الإسلامي المعاصر دراسة وتقويم، غازي التوبة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م، ص: ٣٠٧. والدعوة الإسلامية، ص: ١٠٦ وما بعدها. والجماعات الإسلامية، ص: ٢٨٧ ـ ٢٩٢. والطريق إلى جماعة المسلمين، ص: ٣٠٤. حزب التحرير (مناقشة علمية لأهم مبادئ الحزب)، ص: ٣٦. واثر الجماعات الإسلامية الميداني خلال القرن العشرين، ص: ٢٤٩، ٢٥٠.

يقول الحزب: " ينهض الإنسان بما عنده من فكر عن الحياة والكون والإنسان، وعن علاقتها جميعها بما قبل الحياة الدنيا وما بعدها، فكان لابد من تغيير فكر الإنسان الحاضر تغييراً أساسياً شاملاً، وإيجاد فكر آخر له حتى ينهض؛ لأنّ الفكر هو الذي يوجد المفاهيم عن الأشياء، ويركز هذه المفاهيم، والإنسان يكيف سلوكه في الحياة بحسب مفاهيمه عنها، فمفاهيم الإنسان عن شخص يحبه تكيف سلوكه نحوه، على النقيض من سلوكه من شخص يبغضه وعنده مفاهيم البغض عنه، وعلى خلاف سلوكه مع شخص لا يعرفه ولا يوجد لديه أي مفهوم عنه، فالسلوك الإنساني مربوط بمفاهيم الإنسان، وعند إرادتنا أن نغير سلوك الإنسان المنخفض ونجعله سلوكاً راقياً لا بد أن نغير مفهومه أولاً، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ ﴾،[1] والطريق الوحيد لتغيير المفاهيم هو إيجاد الفكر عن الحياة الدنيا حتى توجد بواسطته المفاهيم الصحيحة عنها، والفكر عن الحياة الدنيا لا يتركز تركزاً منتجاً إلا بعد أن يوجد الفكر عن الكون والإنسان والحياة، وعما قبل الحياة الدنيا وعما بعدها، وعن علاقتها بما قبلها وما بعدها، وذلك بإعطاء الفكرة الكلية عما وراء هذا الكون والإنسان والحياة؛ لأنّها القاعدة الفكرية التي تبنى عليها جميع الأفكار عن الحياة، وإعطاء الفكرة الكلية عن هذه الأشياء هو حل العقدة الكبرى عند الإنسان، ومتى حلت هذه العقدة حلت باقي العقد؛ لأنّها جزئية بالنسبة لها، أو فروع عنها، لكن هذا الحل لا يوصل إلى النهضة الصحيحة إلا إذا كان حلاً صحيحاً يوافق فطرة الإنسان، ويقنع العقل، فيملأ القلب طمأنينة ".[2]

لقد سبق وتكلمنا عن العلاقة بين الأفكار والمفاهيم والسلوك، وهذه العلاقة هي التي تحتم أن يكون أساس النهضة الفكر من دون غيره، أي أنّه لما تقرر أنّ سلوك الإنسان إنّما يكون بناء على مفاهيمه، فهو يندفع لإشباع طاقته الحيوية بناء على ما يحمل من مفاهيم، فمثلاً: من خصائص الإنسان غريزة التملك التي يندفع لإشباعها بالملكية، فإذا عُرض عليه مال ربوي، وكان المفهوم الذي يحمله عن الربا أنّه من المحرمات، فإنّه لا يأخذه، ولكن إذا كان المفهوم المترسخ لديه أنّ الربا فيه فائدة ومنفعة وهو مباح له، فإنّه يندفع لإشباع جوعة الملك عنده بهذا المال الربوي، وهكذا، وبما أنّ المفاهيم عند الحزب، هي أفكار جرى التصديق بها ــ كما مرّ معنا ــ كان لابد من تغيير الفكر الذي يُوجد عند الإنسان المفاهيم الفاسدة، ونجعل مكانه فكراً يوجد المفاهيم الصحيحة الصالحة، وبالتالي تتكون لديه المفاهيم الصحيحة التي تدفعه للسلوك الصحيح، والمثال السابق (إباحة الرّبا)، هي فكرة صدقها الإنسان واقتنع بأنّ الربا فائدة ومنفعة، فأصبحت مفهوماً، وبدأ يُسيّر سلوكه بناء على هذا المفهوم، فإذا أردنا أن نغيّر هذا السلوك المنخفض، التعامل بالرّبا، ونجعل مكانه سلوكاً راقياً، عدم مقاربة الرّبا، فلابد أن نغيّر فكرة هذا الإنسان عن الربا، فإذا كان مسلماً نُبيّن له أنّ الله تعالى قد حرّم الرّبا على عباده، انّه ﷻ قد رتب على التعامل بالربا

[1] الرعد: من الآية ١١.
[2] نظام الإسلام، ص: ٤، ٥.

عقوبة، ... لكي نُغير الفكرة من إباحة الرّبا إلى أنّ الرّبا محرّم فإذا صدقها، وصارت لديه مفهوماً، أي كون الرّبا حراماً، فإنه سيُسيّر سلوكه بناء على المفهوم الجديد (حرمة الرّبا).

أما إذا كان غير مسلم فإنّه والحالة هذه يحتاج إلى معالجة الأساس الفكري الذي انبثق عنه إباحة الرّبا، أي العقيدة التي يحملها، فمثلاً إذا كان ملحداً فلابد أن نبيّنَ له، وبالحجة القطعية أنّ هناك خالقاً خلق هذا العالم، وأنّه أنزل كتاباً، أرسل به رسولاً، فأمرنا ونهانا، وعلينا السمع والطاعة، ومما نهانا عنه أخذ الرّبا، وهكذا.

فإذا كان التعاطي مع النهضة بهذه الكيفية، ألا يكون حزب التحرير مصيباً في قوله: إنّ النهضة لا تكون إلا بالفكر... ؟! ؛ لذلك فإنّ الباحث يرى أنّ من انتقد الحزب في هذه المسألة لم يبذل جهده في فهم مراد الحزب فيما ذهب إليه من أنّ النهضة لا تكون إلا بالفكر.

وأما علاقة الأخلاق بذلك كلّه فإن الباحث يرى أنّ الأمر يحتاج إلى تفصيل؛ ذلك أنّ الحزب وكما تقدم بيّن أنّ النهضة قد تكون نهضة صحيحة وقد تكون نهضة خاطئة، فالنهضة التي حصلت في أوربا في القرن السادس عشر الميلادي في عدد من الدول الأوربية، والنهضة التي حصلت في روسيا القيصرية، في أوائل القرن العشرين على يد دعاة الشيوعية، لينين وستالين، وغيرهما، حتى أصبحت روسيا دولة منافسة لأمريكا، في زعامة العالم، كل هذه الأمثلة من النهضة هي أمثلة للنهضة الخاطئة؛ لأنّها لم تقم على أساس روحي، والذي هو عندنا العقيدة الإسلامية، والواقع يشهد أنّ الأخلاق لم تكن أساساً لهذه النهضات، ولا حتى كانت فرعاً عن الأساس الذي حصلت عليه هذه النهضات، وهذا يعني أنّ النهضة المجردة لا تقوم على الأخلاق، ولا حتى هي من عوامل النهضة.

أما النهضة الصحيحة، والتي بيّن الحزب أنّها لا تكون إلا إذا قامت على أساس الفكرة (العقيدة) الإسلامية؛ لإنّها وحدها يصدق عليها أنها ارتفاع فكري قائم على أساس روحي،[1] فالأمر يحتاج إلى تفصيل، أما من حيث الأساس الذي تحصل به النهضة، فيقيناً ليس هو الأخلاق؛ لأنّ الأساس الذي تحصل به النهضة الصحيحة، هو الأساس الفكري، أي العقيدة الإسلامية، كما تقرر سابقاً، لكن هذا لا يعني أنّ الأخلاق لا علاقة لها بالنهضة الصحيحة، بل إنّه لا يتصور أن تكون هناك نهضة صحيحة، أي قائمة على أساس العقيدة الإسلامية، من غير أنّ يتصف المجتمع الإسلامي بالأخلاق التي أمر الشارع بالاتصاف بها، فإذا كان مراد حزب التحرير من قوله: إنّ الأمم لا تنهض بالأخلاق، أنّ الأخلاق ليست مهمة، أو أنها ليست لازمة للنهضة الصحيحة، فهذا كلام يؤخذ عليه، أما إذا كان مراد الحزب، أنّ الأخلاق ليست هي الأساس الذي تحصل به النهضة فهذا كلام لا غبار عليه، ويرى الباحث أنّ هذا الأخير هو الأقرب لأن يكون رأي الحزب؛ وذلك لأمرين:

---

[1] **ينظر: إصدار لحزب التحرير بعنوان: (قضيتنا ليست استلام حكم وإنما قضيتنا هي بناء دولة)، بتاريخ: ٩ من ذي الحجة سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨/٣/٨م. ونظام الإسلام، ص: ٥، ٥٨، ٥٧. ونداء حار، ٤١.**

الأول: أنّه وفي معرض الكلام عن مفهوم المبدأ ذكر الحزب الأفكار الفرعية والأفكار الأساسية، وميّز بينها، ومن ضمن ما عدّه من الأفكار الفرعية التي تحتاج إلى أساس فكري يستند إليه، ذكر الصدق والوفاء وحسن الجوار والتعاون،[1] ... وهذا يعني أنّ الحزب يعدُّ الأخلاق أفكاراً، لكنها ليست فكراً أساسياً، بل فرعياً، فلابد أن تتحول إلى مفاهيم، لكي يكون سلوك الإنسان منضبط بها.

والثاني: أنّ الحزب يرى أنّ المسلم لابد أن يتعامل مع الأخلاق على أنّها أوامر ونواه من الله ﷻ ، وليس مجرد صفات جميلة يتصف بها الإنسان، كما يرى أنّ الأخلاق هي نتيجة، يقول: " والخلق ذاته ناجم عن الأفكار والمشاعر ونتيجة لتطبيق النظام "،[2] وقال:" وعلى ذلك فلا يجوز أن تحمل الدعوة إلى الأخلاق في المجتمع، لأن الأخلاق نتائج لأوامر الله، فهي تأتي من الدعوة إلى العقيدة، وإلى تطبيق الإسلام بصفة عامة؛ ولأنّ في الدعوة إلى الأخلاق قلباً للمفاهيم الإسلامية عن الحياة، وإبعاداً للناس عن تفهم حقيقة المجتمع ومقوماته، وتخديراً لهم بالفضائل الفردية يؤدي إلى الغفلة عن الوسائل الحقيقية لرقي الحياة "،[3] ويقول أيضاً: " والأخلاق جزء من هذه الشريعة، وقسم من أوامر الله ونواهيه، لابد من تحقيقها في نفس المسلم ليتم عمله بالإسلام، ويكمل قيامه بأوامر الله، غير أن الوصول إليها في المجتمع كله يكون عن طريق إيجاد المشاعر الإسلامية، والأفكار الإسلامية، وبتحقيقها في الجماعة تتحقق في الأفراد ضرورة، وبديهي أن الوصول إليها لا يكون بالدعوة إلى الأخلاق، بل بالطريق المشار إليها من إيجاد المشاعر والأفكار، غير أن البدء يقضي بإعداد كتلة بالإسلام كله، يكون فيها الأفراد كأجزاء في جماعة، لا كأفراد مستقلين، ليحملوا الدعوة الإسلامية الكاملة في المجتمع، فيوجدوا المشاعر الإسلامية، والأفكار الإسلامية، فيدخل الناس في الأخلاق أفواجاً تبعاً لدخولهم في الإسلام أفواجاً، وينبغي أن يفهم جليّاً أنّ قولنا هذا يجعل الأخلاق لازمة لزوماً حتمياً لأوامر الله، وتطبيق الإسلام، ويؤكد ضرورة اتصاف المسلم، بالأخلاق الحسنة "،[4] وهذه النصوص تؤكد أنّ الانتقاد الذي وجه إلى الحزب إنما كان لقصور وتقصير هؤلاء الكتاب في فهم مراد الحزب عندما يقول: النهضة لا تكون إلا بالفكر، والله تعالى أعلم.

---

[1] ينظر: الفكر الإسلامي، ص: ٤، ٥.
[2] نظام الإسلام، ص: ١٣٠.
[3] نظام الإسلام، ص: ١٣٠. وينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٣٨.
[4] نظام الإسلام، ص: ١٣١. وينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٣٨.

ثالثاً: مفهوم الشخصية:

١- تكوين الشخصية عند الإنسان:

يرى حزب التحرير أن الشخصية عند كل إنسان تتألف من عقليته ونفسيته، ولا دخل لشكله ولا جسمه ولا هندامه ولا غير ذلك، فكلها قشور، بل يرى أنه من السطحية أن يظن أحد أنها عامل من عوامل الشخصية أو تؤثر في الشخصية؛ ذلك أنّ الإنسان يتميز بعقله، وسلوكه هو الذي يدل على ارتفاعه أو انخفاضه.

والعقلية هي الكيفية التي يجري عليها عقلُ الشيء، أي إدراكه، وبعبارة أخرى هي الكيفية التي يُربط فيها الواقع بالمعلومات، أو المعلومات بالواقع بقياسها على قاعدة واحدة أو قواعد معينة، ومن هنا يأتي اختلاف العقليات كالعقلية الإسلامية، والعقلية الشيوعية، والعقلية الرأسمالية، والعقلية الفوضوية، والعقلية الرتيبة. **أما النفسية** فهي الكيفية التي يجري عليها إشباع الغرائز والحاجات العضوية، وبعبارة أخرى هي الكيفية التي تربط فيها دوافع الإشباع بالمفاهيم، فهي مزيج من الارتباط الحتمي الذي يجري طبيعياً في داخل الإنسان بين دوافعه (ميوله) والمفاهيم الموجودة لديه عن الأشياء مربوطة بمفاهيمه عن الحياة.[1]

ومن هذه العقلية والنفسية تتكون الشخصية، فالعقل أو الإدراك وإن كان مفطوراً مع الإنسان، ووجوده حتمي لدى كل إنسان، ولكن تكوين العقلية يجري بفعل الإنسان، والميول وإن كانت مفطورة عند الإنسان، ووجودها حتمي لدى كل إنسان، ولكن تكوين النفسية يجري بفعل الإنسان، وبما أنّ وجود قواعد أو قاعدة يجري عليها قياس المعلومات والواقع حين الربط هو الذي يبلور المعنى فيصبح مفهوماً، وبما أن الامتزاج الذي يحصل بين الدوافع والمفاهيم هو الذي يبلور الدافع فيصبح ميلاً، كان للقاعدة أو القواعد التي يقيس عليها الإنسان المعلومات والواقع حين الربط الأثر الأكبر في تكوين العقلية وتكوين النفسية، أي الأثر الأكبر في تكوين الشخصية تكويناً معيناً، فإن كانت هذه القاعدة أو القواعد التي يجري عليها تكوين العقلية هي نفس القاعدة أو القواعد التي يجري عليها تكوين النفسية، وجدت عند الإنسان شخصية متميزة بلون خاص، وإن كانت القاعدة أو القواعد التي يجري عليها تكوين العقلية غير القاعدة أو القواعد التي يجري عليها تكوين النفسية كانت عقلية الإنسان غير نفسيته؛ لأنّه يكون حينئذ يقيس ميوله على قاعدة أو قواعد موجودة في الأعماق، فيربط دوافعه بمفاهيم غير المفاهيم التي تكوَّنت بها عقليته، فيصبح شخصية ليس لها مميِّز، مختلفة متباينة، أفكاره غير ميوله؛ لأنّه يفهم الألفاظ والجمل ويدرك الوقائع على وجه يختلف عن ميله للأشياء، ومن هنا كان علاج الشخصية وتكوينها إنما يكون بإيجاد قاعدة واحدة لعقلية الإنسان ونفسيته معاً، أي أن تجعل القاعدة التي يقيس عليها المعلومات والواقع حين الربط هي نفس القاعدة التي يجري على أساسها الامتزاج بين الدوافع والمفاهيم، فتتكوَّن بذلك الشخصية على قاعدة واحدة ومقياس واحد فتكون شخصية متميزة.[2]

---

[1] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١١، ١٣. والفكر الإسلامي، ص: ٦٧، ٦٨.

[2] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١٣. والفكر الإسلامي، ص: ٦٩.

٢- الشخصية الإسلامية:

على ضوء ما تقدم من توضيح لمفهوم الشخصية وتكوينها، فإنّ حزب التحرير يرى أنّ الإسلام أوجد للإنسان شخصية متميزة، وذلك بالعقيدة الإسلامية، فبها تتكوَّن عقليته وبها نفسها تتكوَّن نفسيته، **فالعقلية الإسلامية** هي التي تفكر على أساس الإسلام، أي تجعل الإسلام وحده المقياس العام للأفكار عن الحياة، وليس هي فقط العقلية العالمة أو المفكرة، بل مجرد جعل الإنسان الإسلام مقياساً لجميع الأفكار عملياً وواقعياً يجعل عنده عقلية إسلامية، **وأما النفسية الإسلامية** فهي التي تجعل ميولها كلها على أساس الإسلام أي تجعل الإسلام وحدهُ المقياس العام لجميع أنواع للإشباع جميعها وليست هي فقط المتبتلة أو المتشددة، بل مجرد جعل الإنسان الإسلام مقياساً لجميع أنواع للإشباع عملياً وواقعياً يجعل عنده نفسية إسلامية، فيكون حينئذ بهذه العقلية وهذه النفسية شخصية إسلامية، بغض النظر عن كونه عالماً أو جاهلاً، قائماً بأداء الفروض والمندوبات وبترك المحرمات والمكروهات، أو قائماً بذلك وبما هو أكثر من ذلك من الطاعات المستحبة والبعد عن الشبهات، فكل منها شخصية إسلامية؛ لأنّ كل من يفكر على أساس الإسلام ويجعل هواه تبعاً للإسلام يكون شخصية إسلامية، لكن لاريب أن هذه الشخصيات تتفاوت في قوتها.[1]

٣- الثغرات في السلوك وتأثيرها على الشخصية:

على الرغم مما تقدم من كون سلوك الإنسان يرتبط بمفاهيمه، يرى الحزب أنه قد يحصل انفصال بينهما، إذ يشاهد عند كثير من المسلمين ظهور أعمال تتناقض مع كونهم شخصيات إسلامية، إلا أن وجود مثل هذه الثغرات في سلوك المسلم لا يخرجه عن كونه شخصية إسلامية؛ ذلك أنّه قد يغفو الإنسان فيُغفل ربط مفاهيمه بعقيدته، أو قد يجهل تناقض هذه المفاهيم مع عقيدته أو مع كونه شخصية إسلامية، أو قد يطغى الشيطان على قلبه فيجافي هذه العقيدة في عمل من الأعمال، فيقوم بأعمال تخالف هذه العقيدة، أو تتناقض مع صفات المسلم المتمسك بدينه أو ضد أوامر الله ونواهيه، ويقوم بذلك في الوقت الذي لا يزال يعتنق هذه العقيدة ويتخذها أساساً لتفكيره وميوله، ولذلك لا يصح أن يُقال إنّه في مثل هذه الحال خرج عن الإسلام أو أصبح شخصية غير إسلامية؛ لأنّه ما دامت العقيدة الإسلامية تُعتنق من قِبَله فهو مسلم، وإن عصى في عمل من الأعمال، وما دامت العقيدة الإسلامية تُتخذ لديه أساساً لتفكيره وميوله فهو شخصية إسلامية وإن فسق في سلوك معين من سائر سلوكه؛ لأنّ العبرة باعتناق العقيدة الإسلامية واتخاذها أساساً للتفكير والميول، ولو وجدت ثغرات في الأعمال والسلوك، ولا يخرج المسلم عن الإسلام إلا بترك اعتناق العقيدة الإسلامية قولاً أو عملاً، ولا يخرج عن كونه شخصية إسلامية إلا إذا جافى العقيدة الإسلامية في تفكيره وميولِه أي لم يجعلها أساساً لتفكيره وميوله، فإذا جافاها خرج عن كونه شخصية إسلامية وإذا لم يجافها بقي شخصية إسلامية، وبذلك يمكن أن يكون الشخص مسلماً؛ لأنّه غير جاحد للعقيدة الإسلامية، ومع كونه مسلماً لا يكون شخصية إسلامية؛ لأنّه مع اعتناقه العقيدة الإسلامية لم يجعلها أساساً لتفكيره وميوله؛ وذلك لأن ارتباط المفاهيم بالعقيدة الإسلامية ليس ارتباطاً آلياً بحيث لا يتحرك المفهوم إلا بحسب

---

[1] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١٥ ـ ١٩. والفكر الإسلامي، ص: ٧٠ ـ ٧٢.

العقيدة، بل هو ارتباط فيه قابلية الانفصال وفيه قابلية الرجوع، وقد وقعت مع الصحابة في عهد الرسول عدة حوادث كان الصحابي يخالف بعض الأوامر والنواهي فلم تطعن هذه المخالفات بإسلامه ولم تؤثر في كونه شخصية إسلامية؛ ذلك أنهم بشر وليسوا ملائكة، وأنهم كباقي الناس وليسوا معصومين؛ لأنّهم ليسوا أنبياء، فقد أرسل حاطب بن أبي بلتعة لكفار قريش خبر غزو الرسول لهم مع أن الرسول كان حريصاً على كتمانه ولوى رسول الله ﷺ عنق الفضل بن العباس حين رآه ينظر إلى المرأة التي كانت تكلم الرسول نظرة مكررة تنم عن الميل والشهوة، وتحدث الأنصار عام الفتح عن رسول الله أنه تركهم ورجع إلى أهله مع أنه كان بايعهم على أن لا يتركهم، وفرّ كبار الصحابة في حنين وتركوا الرسول في قلب المعركة مع نفر قليل من أصحابه، إلى غير ذلك من الحوادث التي حصلت ولم يعدّها الرسول ﷺ طاعنة بإسلام مرتكبيها، ولا مؤثرة في كونهم شخصيات إسلامية، وهذا وحده كافٍ لأن يكون دليلاً على أن الثغرات التي تحصل في السلوك لا تخرج المسلم عن الإسلام، ولا تُخرجه عن كونه شخصية إسلامية، ولكن ذلك لا يعني إباحة مخالفة أوامر الله ونواهيه، فإن حرمة مخالفتها أو كراهتها أمر لا شبهة فيه، ولا يعني أن الشخصية الإسلامية لها أن تخالف صفات المسلم المتمسك بدينه، فإن هذا لابد منه لتكون شخصية إسلامية، وإنما يعني أن المسلمين بشر، وأن الشخصيات الإسلامية من البشر وليسوا من الملائكة، فإذا زلّوا عوملوا بما يقتضيه حكم الله من المعاقبة على الذنب إن كان مما يعاقب عليه، ولكن لا يقال عنهم إنهم أصبحوا شخصيات غير إسلامية.[1]

أما في حالة كثرة هذه المعاصي من ترك فروض وارتكاب محرمات والمجاهرة بها، وتحولها من ثغرات الى ما يغلب على السلوك، أو كونها وجدت من الأصل معاصي كثيرة وليست ثغرات، فإنّ هذا ولاشك يؤثر على الشخصية الإسلامية، أي يخرجها عن كونها شخصية إسلامية.[2]

رابعاً: الرّوح والرّوحانية:

يرى حزب التحرير أن الروح من الألفاظ المشتركة التي تطلق على عدة معان، وذكر أنّها وردت في القرآن الكريم بمعانٍ متعددة، فوردت الروح وأريد بها سر الحياة: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾،[3] ووردت وأريد بها جبريل عليه السلام: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۞ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴾،[4] ووردت وأريد بها الشريعة: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا

[1] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج١، ص: ٢٤ ـ ٢٨. وجواب سؤال، بتاريخ: ٩ من شهر ربيع الثاني ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١/٦/٢م.
[2] ينظر: جواب سؤال، بتاريخ: ٩ من شهر ربيع الثاني ١٣٩١هـ الموافق ١٩٧١/٦/٢م.
[3] الإسراء: ٨٥.
[4] الشعراء: ١٩٣، ١٩٤.

مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ ﴾،[1] إلا أنه بيّن بعد ذلك أن هذه المعاني كلها ليست هي المقصودة من الروح والروحانية والناحية الروحية موضوع البحث.[2]

أما ما يقوله بعض النّاس: إنّ الإنسان مركب من مادة وروح، فإذا غلبت فيه المادة على الروح كان شريراً وإذا غلبت فيه الروح على المادة كان خيراً، وأن عليه أن يغلّب الرّوح على المادة ليكون خيّراً، فيرى الحزب أنّ هذا كلّه قول غير صحيح؛ ويعلل ذلك بأنّ الروح المبحوث عنها في هذا الباب عند جميع البشر الذين يؤمنون بوجود إله، هي عبارة عن أثر الخالق أو ما يشاهد من آثار للناحية الغيبية، أو كون الشيء مدركاً فيه ما لا يوجد إلاّ من الله أو بهذا المعنى، أي هي من حيث الروحانية أو الناحية الروحية، والروح من حيث الروحانية أو الناحية الروحية الموجودة عند الإنسان ليست هي الرّوح بمعنى سرّ الحياة ولا ناشئة عنها ولا علاقة بينهما، بل هي شيء غيرها قطعاً، ودليله على هذا، أنّ الحيوان فيه سر الحياة ومع ذلك ليس لديه روحانية ولا ناحية روحية، ولا أحد يقول عنه أنه مركب من المادة والروح، مما يقطع بأن الروح بهذا المعنى، أي من حيث الروحانية أو الناحية الروحية هي ليست هي الرّوح بمعنى سرّ الحياة ولا ناشئة عنها ولا علاقة بينهما، فكما أن الحيوان ليس مركباً من المادة والروح مع أن فيه الرّوح التي بمعنى سرّ الحياة، فكذلك الإنسان ليس مركباً من المادة والروح ولو كانت فيه الرّوح التي بمعنى سرّ الحياة، وعليه فهو يرى أنّ الروح التي يتميز بها الإنسان والتي توجد لديه ليست متعلقة بالرّوح التي بمعنى سرّ الحياة ولا ناشئة عنه، وبالتالي فهي ليست جزء من تركيب الإنسان بحجة أن فيه الرّوح التي بمعنى سرّ الحياة.[3]

١- المراد بالرّوح والرّوحانية والناحية الرّوحية:

ذكر حزب التحرير ثلاثة معانٍ، هي:

أ- **أشياء مادية**، يحسّ بها الإنسان وقد يلمسها كالرغيف، وقد يحسها ولا يلمسها كخدمة الطبيب.

ب- **أشياء معنوية**، يحسّها الإنسان ولا يلمسها كالفخر وكالثناء.

ج- **أشياء روحية**، يحسها الإنسان ولا يلمسها كخشية الله ﷻ والتسليم له في الشدائد.

ولكل واحد من هذه المعاني الثلاثة واقع يحس به الإنسان، ويتميز به عن الآخر، فتكون الروح أو الناحية الروحية أو الروحانية واقعاً مشخصاً يقع عليه الحس.[4]

إنّ التدقيق في واقع الروح والروحانية والناحية الروحية يُري أنّها غير موجودة عند الملحد المنكر لوجود الله ﷻ وأنّها موجودة فقط عند المؤمنين بوجود إله، وهذا يعني أنها متعلقة بالإيمان بالله ﷻ ،

---

[1] **الشورى: من الآية ٥٢.**

[2] **ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٢٣.**

[3] **ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ١٧.**

[4] **ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٢١.**

توجد حيث يُوجَد هذا الإيمان وتنعدم حيث ينعدم، والإيمان بوجود الله ﷻ يعني التصديق الجازم بأن الأشياء مخلوقة لخالق خلقها، فيكون موضوع البحث هو الأشياء من حيث كونها مخلوقة لخالق، فالإقرار بأنها مخلوقة لخالق إيمان، وإنكار أنّها مخلوقة لخالق كفر، وفي حالة الإقرار والتصديق الجازم توجد الناحية الروحية، والذي أوجدها هو التصديق الجازم، وفي حالة عدم الإقرار والإنكار لاتوجد الناحية الروحية، والذي جعلها لم توجد هو الإنكار، فتكون الناحية الروحية هي كون الأشياء مخلوقة لخالق، أي هي صلة الأشياء بخالقها من حيث الخلق والإيجاد من عدم، فهذه الصلة، أي كونها مخلوقة لخالق، إذا أدركها العقل، حصل من جراء هذا الإدراك شعور بعظمة الخالق، وشعور بالخشية منه، وشعور بتقديسه، فكان هذا الإدراك، الذي ينتج هذا الشعور، لهذه الصلة، هو الروح، فتكون الروح هي إدراك الصلة بالله، وبذلك يتبلور معنى الناحية الروحية، ومعنى الروح.[1]

ولكي لا يُتوهم أن مجرد إدراك الإنسان كونه مخلوق لخالق كافٍ في الإيمان، قال: " والإيمان بالله يجب أن يقترن بالإيمان بنبوة محمد ورسالته، وبأنّ القرآن كلام الله، فيجب الإيمان بكل ما جاء به ".[2]

وبناء على ما تقدم، فإنّ الناحية الروحية، هي: صلة الأشياء بخالقها، أي كون الأشياء مخلوقة لخالق، وهذا يعني أن الناحية الروحية موجودة في كل شيء، سواء أُدركت أم لم تدرك.

أما الروح، فهي: إدراك صلة الأشياء بخالقها، أي إدراك كون الأشياء مخلوقة لخالق، وهذا يعني أن هذه الرّوح لا توجد إلا عند من يدرك صلة الأشياء بخالقها، أي يؤمن أنّ الأشياء مخلوقة لخالق.

أما المراد بالروحانية، فيرى الباحث أنه ذكره ضمناً، عندما قال: " حصل من جراء هذا الإدراك شعور بعظمة الخالق، وشعور بالخشية منه، وشعور بتقديسه، فكان هذا الإدراك، الذي ينتج هذا الشعور، لهذه الصلة، هو الروح "، فالمراد بالرّوحانية، الأثر والشعور الناتج عن إدراك صلة الأشياء بخالقها، وهذا يعني أن حالة الانتعاش التي تعتري الإنسان عندما يكون في أماكن معينة، أو بحضرة أشخاص معينين، لاتقتضي ضرورة أن تكون روحانية، أو تعبيراً عن إدراك الصلة، إذ أن من يكون بين يدي الصليب، أو البوذي بين يدي بوذا، أو الهندوسي بين يدي بقرة، قد يعتريه هذا الشعور نفسه، بمعنى أن هذا الشعور يسمى روحانية عندما يكون ناشئاً عن إدراك الصلة بالله ﷻ ، فقط ولا يسمى روحانية فيما عداه.

وما دامت الروح موضوع البحث في هذا الباب هي إدراك الصلة بالله ولا علاقة لها بسر الحياة فإنّها لاتكون جزءاً من تركيب الإنسان؛ لأنّ إدراك الصلة ليس جزءاً من تركيبه، بل هو صفة طارئة، بدليل أن الكافر المنكر لوجود الله لا يدرك صلته بالله ومع ذلك فهو إنسان.[3]

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص، ٣٠، ٧٠. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ٢١.
[2] ينظر: نظام الإسلام، ص، ٣١.
[3] ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ١٨.

٢- علاقة العمل بالرّوح (أو مزج المادة بالروح):

إنتقد حزب التحرير الفكرة القائمة على أنّ السمو الروحي لا يلتقي مع النزعة الجسدية، وأنّ المادة منفصلة عن الروح، وأنهما ناحيتان منفصلتان، على فرض أنّ التعارض بينهما أساسي في طبيعتهما، فلا يمكن امتزاجهما، وكل ترجيح لإحداهما في الميزان فيه تخفيض لوزن الأخرى، ثمَّ الخروج بنتيجة مفادها أن مريد الآخرة لابد أن يرجح الناحية الروحية، على الناحية المادية، ثمَّ بيّن أن أصل هذه الفكرة جاءت من الفكر الغربي إبان النزاع بين السلطة الزمنية (الحكام)، والسلطة الروحية (رجال الدين وكهنته في المسيحية)، ثمَّ انتهى هذا النزاع بجعل رجال الدين مستقلين بالسلطة الروحية، لا يتدخلون في السلطة الزمنية، فقام من تأثر بالفكر الغربي بقياس الإسلام على المسيحية على طريقة القياس الشمولي، على أساس أنّ كلاً منهما دين، وهذا قياس باطل، إذ يرى حزب التحرير أن الأشياء التي يدركها الحس هي أشياء مادية، والناحية الروحية هي كونها مخلوقة لخالق، والروح هي إدراك الإنسان صلته بالله، وعلى ذلك لاتوجد ناحية روحية منفصلة عن الناحية المادية، بل الإنسان فيه طاقة حيوية تتمثل بالحاجات عضوية والغرائز، لابد من إشباعها، ومن هذه الغرائز غريزة التدين التي هي الاحتياج إلى الخالق المدبر الناشيء عن العجز الطبيعي في تكوين الإنسان، وإشباع هذه الغرائز لايسمى ناحية روحية ولا ناحية مادية، وإنما هو إشباع فقط ، إلا أن هذه الحاجات العضوية والغرائز إذا أشبعت بنظام من عند الله بناء على إدراك الصلة بالله كانت مسيرة بالروح، وإن أشبعت بغير نظام، أو بنظام من عند غير الله ﷻ ، كان إشباعاً مادياً بحتاً يؤدي إلى شقاء الإنسان، فغريزة النوع إن أشبعت من غير نظام أو بنظام من عند غير الله ﷻ كان ذلك مسبباً للشقاء، وان أشبعت بنظام الزواج الذي من عند الله ﷻ حسب أحكام الإسلام كان زواجاً موجداً للطمأنينة، وغريزة التدين إن أشبعت من غير نظام أو بنظام من عند غير الله ﷻ بعبادة الأوثان أو عبادة الإنسان، كان ذلك إشراكاً وكفراً، وإن أشبعت بأحكام الإسلام كان ذلك عبادة، ولهذا كان لزاماً أن تراعى الناحية الروحية في الأشياء، وأن تسير جميع الأعمال بأوامر الله ونواهيه، بناء على إدراك الإنسان صلته بالله ﷻ ، أي أن تسير بالروح، ولذلك لم يكن في العمل الواحد شيئان اثنان ناحية روحية وأخرى مادية، بل الموجود شيء واحد هو العمل، وأما وصفه بأنه مادي بحت، أو مسير بالروح، فإنه ليس آتياً من نفس العمل، بل آت من تسييره بأحكام الإسلام، أو عدم تسييره بها، ثمَّ ضرب حزب التحرير على ذلك مثلاً، قتل المسلم عدوه في الحرب يُعدُّ جهاداً يثاب عليه؛ لأنّه عمل مسير بأحكام الإسلام، وقتل المسلم نفساً معصومة (مسلمة أو غير مسلمة) بغير حق يُعدُّ جريمة يعاقب عليها؛ لأنّه عمل مخالف لأوامر الله ونواهيه، وكلا العملين شيء واحد هو القتل، صادر عن الإنسان، فالقتل يكون عبادة حين يسير بالروح، ويكون جريمة حين لا يسير بالروح، ولذلك كان لزاماً على المسلم أن يسير أعماله بالروح، وكان مزج المادة بالروح ليس أمراً ممكناً فحسب، بل هو أمر واجب، ولا يجوز أن تفصل المادة عن الروح، أي لايجوز أن يفصل أي عمل عن تسييره بأوامر الله ونواهيه بناء على إدراك الصلة بالله ﷻ ؛ ولهذا يرى الحزب وجوب القضاء على كل ما يمثل الناحية الروحية منفصلة عن الناحية

المادية، فلا رجال دين في الإسلام، وليس فيه سلطة دينية بالمعنى الكهنوتي، ولا سلطة زمنية منفصلة عن الدين، بل الإسلام دين منه الدولة، وهي أحكام شرعية كأحكام الصلاة، وهي طريقة لتنفيذ أحكام الإسلام وحمل دعوته، ويجب أن يلغى كل ما يشعر بتخصيص الدين بالمعنى الروحي وعزله عن السياسة والحكم.[1]

وعلى هذا يكون عمل الإنسان، عند حزب التحرير، مادة يقوم به قياماً مادياً، إلاّ أنه حين يقوم به وهو مدرك صلته بالله من كون هذا العمل حلالاً أو حراماً، فيقوم به أو يمتنع عنه على هذا الأساس، فإنّ هذا الإدراك من الإنسان لصلته بالله هو الروح، وهو الذي يدفع الإنسان لمعرفة شرع الله ليميّز أعماله، فيفهم الخير من الشر حين يعرف ما يرضي الله من الأعمال وما يسخطه، ويميز القبيح من الحسن حين يعيّن له الشرع الفعل الحسن والفعل القبيح، وليرى القيم التي تلزم للحياة الإسلامية في المجتمع الإسلامي حسب ما يعيّنها الشرع، وبهذا يمكنه حين يقوم بالعمل ويدرك صلته بالله أن يقدم على العمل أو يحجم عنه حسب هذا الإدراك، لأنّه يعلم نوع العمل ووصفه وقيمته، ومن هنا كانت فلسفة الإسلام مزج المادة بالروح أي جعل الأعمال مسيرة بأوامر الله ونواهيه، وكانت هذه الفلسفة لازمة لكل عمل.[2]

هذا وقد انتقد بعض الكتّاب تعريف الحزب للرّوح بأنها إدراك الصلة، وأنّ الإنسان ليس فيه أشواق روحية، ونزعات جسدية، وزعموا أنّ الرّوح هي آلة تحقيق هذه الصلة بالله بتحويل الإيمان بالله إلى حقيقة ملموسة، ....[3]

ويظهر للباحث أنّ هؤلاء الكتّاب لم يدركوا تفرّيق الحزب بين الرّوح بمعنى سرّ الحياة والرّوح بمعنى إدراك الصلة، فقد بيّن الحزب أنّ صلة الإنسان بخالقه هي صلة الخلق، وكذلك سائر المخلوقات، وهذه الصلة موجودة سواء أدركها الإنسان أم لم يدركها، والرّوح بمعنى سرّ الحياة لا تأثير لها في إدراك الصلة أو عدم إدراكها؛ لأن الرّوح بمعنى سرّ الحياة موجودة في المؤمن والكافر، مما يدل على أنّ إدراك الصلة أمر طارئ مكتسب عند الإنسان يحصل له من إعمال العقل في ملكوت السموات والأرض، فعندما ينتقد الحزب فكرة أنّ الإنسان مكون من نزعات جسدية وأشواق روحية، فلأنها توحي أنّ النزعات الجسدية والاستجابة لها شيء مذموم، ويخالف الناحية الرّوحية عند الإنسان، على الرغم من أنّ الله ﷻ قد خلق الإنسان وجعل فيه هذه الغرائز والحاجات العضوية؛ لذلك بيّن الحزب أنّ أعمال الإنسان كلها مادة، فإذا كانت هذه الأعمال مبنيّة على إدراك الإنسان صلته بالله، وأنّه مأمور بتسييرها وفق أوامر الله ونواهيه فقد حصل مزج للمادة بالرّوح، حصل مزج بين العمل الذي هو مجرد مادة بالرّوح التي هي إدراك الصلة،

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٣١، ٧٠ ـ ٧٣.
[2] ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٣٣.
[3] ينظر: الدعوة الإسلامية، ص: ١٠٧. والفكر الإسلامي المعاصر ، ص: ٣٠٤. وحزب التحرير (مناقشة علمية لأهم مبادئ الحزب)، ص: ٣٦.

وإذا كانت هذه الأعمال معزولة عن إدراك الإنسان صلته بالله الخالق، وغير مقيّدة بأوامر الله ونواهيه، كانت هذه الأعمال مجرد أعمال مادية يقوم بها الإنسان لإشباع جوعاته العضوية والغريزية، ونلاحظ أنّه عندما تسرب إلى بعض المسلمين ما يشبه هذه الفكرة، أي أنّ الاستجابة إلى ما خلقه الله في الإنسان من غرائز وحاجات عضوية ــ أي فصل المادة عن الرّوح ــ أو أنّ السمو الرّوحي يتعارض مع استجابة الإنسان لغرائزه وحاجاته العضوية، نلاحظ أنّ النبيّ ﷺ نهى عن ذلك، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ فلما أُخبروا كأنهم تقالوها فقالوا أين نحن من النبي ﷺ ؟ ، قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال أحدهم: أما أنا فإني أصلي الليل أبدا وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا، فجاء رسول الله ﷺ فقال: ((**أنتم الذين قلتم كذا وكذا ؟ أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له لكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني**)).[1]

وعلى أية حال فإنّ الأمر لا يخرج عن الاصطلاح، وكما قيل لا مشاحة في الاصطلاح، ولا نستطيع أنّ نأخذ على الحزب عندما يطلق على الصلة (كون الإنسان وسائر الموجودات مخلوقة لله) مصطلح الناحية الرّوحية، وعلى إدراك هذه الصلة مصطلح الرّوح، وعلى الأثر الناتج عن إدراك هذه الصلة مصطلح الناحية الرّوحية، وإلا سيُأخذ على هؤلاء المؤلفين إطلاقهم على الرّوح أنّها آلة لتحقيق الصلة، ثمَّ إنّ الباحث يرى أنّ ما توصل إليه حزب التحرير هو أدق وأقرب إلى الصواب من غيره، وذلك أنّنا لا نختلف في إطلاق الرّوحانية على ما يشعر ويحس به الإنسان المؤمن بالله الخالق عندما يكون بين يديّه تعالى، فيشعر بالرهبة والرغبة، والاستكانة، والتذلل والخضوع، وقد ينتهي به المطاف إلى البكاء، ولكن هل هذا الشعور ناتج عن الرّوح التي هي سرّ الحياة ؟.

وهذا ما رفضه الحزب، وهو محق في ذلك، إذ لو كان هذا الشعور نتيجة للرّوح بمعنى سرُّ الحياة لتساوى الشعور الذي يحس به المؤمن عندما يكون بين يديّ الخالق ﷻ ، مع ما يحسُّ به البوذي وعباد الصليب ونحوهم، من استكانة وانتعاش في حضرة معبوداتهم، بل وقد يصل الأمر بهم إلى البكاء والتضرع؛ لأنّ الرّوح بمعنى سرّ الحياة موجودة عند المؤمن بالله، وغير المؤمن بالله، فتعيّن أنّ ما يشعر به المؤمن بالله عندما يكون بين يدي المولى تعالى، إنّما هو لإدراكه أنّه مخلوق لله ﷻ ، بينما ما يشعر به غير المؤمن بالله إنما هو رجع غريزي نابع من شعوره بالنقص والاحتياج، ويقيناً نحن لا نطلق على ما يشعر به غير المؤمن بالله روحانية، فإذاً تكون الرّوحانية هي الأثر الناتج عن إدراك المؤمن صلته بالله الخالق، ولما كانت الرّوحانية هي الأثر الناتج عن إدراك الصلة كان إدراك الصلة هو الرّوح، وهي غير الرّوح بمعنى سرُّ الحياة، والله أعلم بالصواب.

[1] متفق عليه، واللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٥، ص: ١٩٤٩. وصحيح مسلم، ج٢، ص: ١٠٢٠.

المطلب الثاني: العقيدة في منهج حزب التحرير:

أولاً: تعريف العقيدة وأدلتها:

١- تعريف العقيدة[1] عند حزب التحرير:

تناول حزب التحرير العقيدة، بمعنيين: المعنى العام، والمعنى الخاص بالعقيدة الإسلامية.

أ- العقيدة بالمعنى العام:

عرّف حزب التحرير العقيدة بمعناها العام بأنها: الفكرة الكلية عن الكون والإنسان والحياة، وما قبل الحياة الدنيا وما بعدها، وعلاقتها بما قبلها وما بعدها، والمراد بكونها كلية أي: أساسية بحيث تبنى عليها أفكار فرعية أخرى، فتحريم الربا ــ في النظام الإسلامي ــ هو فكر فرعي مبني ومنبثق عن الإيمان بالله تعالى، والقرآن الكريم، ورسوله ﷺ ، ولا يتأتى القول بتحريم الربا من غير الإيمان بما تقدم، وفكرة كون الإنسان هو الذي يضع النظام الذي يسير عليه المجتمع هي فكرة فرعية عن الفكرة الأساسية في العقيدة الرأسمالية التي تقوم على أن الله تعالى ــ حاشاه ــ هو خالق غير مدبر (فصل الدين عن الحياة)، وهكذا، أما اختيار الكون والإنسان والحياة؛ فلأن هذه الثلاثة هي التي تقع تحت حس الإنسان، ويدركها عقله، فيستطيع الانطلاق من إدراكه إياها إلى الحصول عن الإجابة عن تساؤلاته، وأما قوله: وما قبل الحياة الدنيا، فالمراد به قبل وجود هذه الحياة التي نعيشها، وقوله: وما بعدها، المراد به ما بعد هذه الحياة الدنيا، أما قوله: وعلاقتها بما قبلها وما بعدها، فالمراد به علاقة الوجود بما قبل هذه الحياة وما بعدها، فهي ترجمة للتساؤلات التي تعتري الإنسان، من أوجد هذا الوجود ؟ ولماذا ؟ وما هو المصير ؟ أو ما يسمى بالعقدة الكبرى، وهذا التعريف ليس خاصاً بالعقيدة الإسلامية فقط، بل ينطبق عليها وعلى غيرها من العقائد، فالعقيدة الإسلامية أجابت عن تساؤلات الإنسان، إذ بينت أن وراء هذا الكون والإنسان والحياة خالقاً خلقها وخلق كل شيء، وهو الله تعالى، وهذه هي الإجابة عن تساؤلات الإنسان عما قبل هذه الحياة الدنيا، كما بينت العقيدة الإسلامية ما بعد هذه الحياة الدنيا وهو اليوم الآخر، أما علاقة الحياة بما قبلها فهي كونها مخلوقة لخالق هو الله تعالى أمر الإنسان أن يسير في الحياة وفق أنظمته، أما علاقة الحياة بما بعدها فهي المحاسبة عما عمل الإنسان في الحياة، فلابد أن يعتقد الإنسان أنه سيحاسب يوم القيامة على أعماله في الحياة الدنيا، وهكذا فإنّ العقيدة أجابت عن تساؤلات الإنسان، وحلت العقدة الكبرى عنده.[2]

---

[1] العقيدة لغة: مأخوذة من عَقدَه يَعْقِدُه عَقْداً ، والعَقْد نَقِيْضُ الحَلِّ، ويُقالُ: عَقَدَ الحَبْلَ والبَيْعَ والعَهْدَ يَعْقِدُهُ: أي شدَّهُ. ينظر: لسان العرب، ج٣، ص: ٢٩٦. ومختار الصحاح، ص: ٤٦٧. القاموس المحيط ، ص: ٣٨٣. ولما كان محل العقيدة القلب، قيل: العقيدة هي ما عقد عليه القلب وجزم.

[2] ينظر: نظام الإسلام ص: ٤ و٥، ١٢، ٢٤، ٢٥. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ١٥. والشخصية الإسلامية،ج١، ص: ١٥، ١٩٥. والفكر الإسلامي، ص: ٧. ومقدمة الدستور، ص: ١٨. والتفكير، ص: ٦٨.

شروط العقيدة الصحيحة:

إنّ كون عقيدة ما تعطي فكرة كلية عن الكون والإنسان والحياة، لا يعني ذلك أنّها صحيحة، بل قد تكون غير ذلك، وما يحدد كون العقيدة صحيحة أو غير صحيحة أن يتحقق فيها شرطان:

الأول: أن تكون متفقة مع فطرة الإنسان.

والثاني: أن تكون مبنية على العقل.

ومعنى اتفاق العقيدة مع فطرة الإنسان كونها تقرر ما في فطرة الإنسان من عجز واحتياج إلى الخالق المدبر، وبعبارة أخرى، توافق غريزة التدين، والعقيدة الإسلامية هي وحدها العقيدة العقلية التي تتفق مع ما في فطرة الإنسان وهو التدين، ومبنية على العقل، وما عداها من العقائد إما أن توافق غريزة التدين عن طريق الوجدان لا عن طريق العقل وليست عقيدة عقلية، وإما أن تكون عقيدة عقلية ولكنها لا تقرر ما في فطرة الإنسان أي لا توافق غريزة التدين، ومعنى كونها مبينة على العقل أن لاتكون مبنية على المادة كالعقيدة الشيوعية، أو على الحل الوسط كعقيدة المبدأ الرأسمالي،[1] ولا يخفى أن السبب وراء اشتراط حزب التحرير هذين الشرطين هو أن الفطرة والعقل يشكلان المكون الحقيقي للإنسان كما تقدم،[2] فلابد أن تكون العقيدة متفقة مع فطرته، ومقنعة لعقله.

أما كيفية اتفاق العقيدة الإسلامية مع فطرة الإنسان، وإقناعها للعقل، فهو كونها عقيدة جاءت لتقرر ما في فطرة الإنسان من عجز واحتياج إلى الخالق المدبر، ولمّا كان الإيمان عن طريق الفطرة وحدها غير مأمون العاقبة وغير موصل إلى الحق إذا ترك وحده، إذ كثيراً ما يؤمن الإنسان بأشياء لا حقائق لها، فيقع في الكفر أو الضلال، لم يترك الإسلام الفطرة وحدها طريقاً للإيمان بل جعل استعمال العقل أمراً لازماً حين الإيمان بالله تعالى، ولفت نظره إلى ما في الكون والإنسان والحياة؛ ليستدل بذلك على وجود الخالق المدبر الذي خلق هذه المخلوقات، فيُعين للإنسان ما يبحث عنه بفطرته من كمال مطلق، لم يوجد في الإنسان والكون والحياة، ويرشد عقله إليه، فيدركه ويؤمن بالله إيماناً راسخاً عن عقل وبينة.[3]

هذا وقد تناول حزب التحرير موضوع موافقة العقيدة الإسلامية لفطرة، وكونها مبنية على العقل في أكثر من كتاب من كتبه المتبناة، كما بيّن بالدليل العقلي تفصيلاً الإيمان بالله تعالى، ووحدانيته، وكون القرآن كلام الله وشريعته، وأن محمداً ﷺ هو رسول من عند الله تعالى.[4]

---

[1] ينظر: نظام الإسلام ص: ٥، ٢٦، ٤٠، ٤٢. والشخصية الإسلامية، ج١، ص: ٢١. والتفكير، ص: ٧٢. والفكر الإسلامي، ص: ١٣-١٦.

[2] ينظر: هذه الرسالة، ص: ١٠٧ - ١٠٩.

[3] ينظر: نظام الإسلام ص: ٧، ٣٧، ٣٩. والشخصية الإسلامية،ج١، ص: ٢١. والفكر الإسلامي، ص: ١٥. والتفكير، ص: ٧٣.

[4] ينظر: نظام الإسلام ص: ٥ - ١٢. والشخصية الإسلامية،ج١، ص: ٣١ - ٤٢. والفكر الإسلامي، ص: ٤، ١٣ - ١٦.

ب- تعريف العقيدة بالمعنى الخاص بالعقيدة الإسلامية:

عرّف حزب التحرير العقيدة بمعناها الخاص بالعقيدة الإسلامية بأنها: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقضاء والقدر خيرهما وشرهما من الله تعالى،[1] وقد فصّل الحزب في الجزء الأول من كتاب الشخصية الإسلامية الكلام حول هذه الأركان الستة وأدلتها،[2] كما تناول شرح معنى الشهادتين في عدد من إصداراته.[3]

أما الإيمان،[4] فقد عرّفه بأنه: التصديق الجازم المطابق للواقع عن دليل،[5] ثمَّ بيّن أن التصديق لا يكون تصديقاً جازماً إلا إذا كان ناجماً عن دليل، فإنّ لم يكن له دليل لا يتأتى فيه الجزم، بل يكون تصديقاً لخبر من الأخبار فقط، ولا يُعدُّ إيماناً، وعليه فلابد أن يكون التصديق عن دليل حتى يكون جازماً أي حتى يكون إيماناً، وكذلك لابد أن يكون التصديق جازماً حتى يكون عقيدة، فإن لم يكن جازماً لم يكن إيماناً ولا يُعدُّ عقيدة، وكذلك لابد أن يكون هذا التصديق مطابقاً للواقع حتى يكون إيماناً أي عقيدة، فإن لم يكن مطابقاً للواقع فلا يكون إيماناً.[6]

وقد لفت حزب التحرير النظر إلى أن اعتناق العقيدة الإسلامية يعني: الإيمان بكافة ما جاء به الرسول إجمالاً وما ثبت بالدليل القطعي تفصيلاً، وأن يكون تقبل ذلك عن رضا وتسليم، أما مجرد المعرفة فلا يغني، كما بيّن أن التمرد على أصغر شيء ثابت يقيناً من الإسلام يخرج الشخص عن العقيدة؛ لأنّ الإسلام كلٌ غير قابل للتجزئة من حيث الإيمان والتقبل، فلا يجوز في الإسلام إلا أن يُتقبل كاملاً، والتنازل عن بعضه كفر،[7] قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ۞ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾.[8]

---

[1] ينظر نظام الإسلام ص: ١٣. حزب التحرير، ص: ٢٧. والشخصية الإسلامية،ج١، ص: ٢٩. والفكر الإسلامي، ص: ٦٥.

[2] ينظر الشخصية الإسلامية،ج١، ص: ٢٩ وما بعدها.

[3] ينظر الفكر الإسلامي، ص: ١٣- ١٦، حزب التحرير، ص: ٢٧.

[4] الإيمان لغة:
الأمانُ والأمانةُ بمعنى. وقد أَمِنْتُ فأنا أَمِنٌ، وآمَنْتُ غيري من الأمْن والأمان. والأَمْنُ: ضدُّ الخوف. والأمانة: ضدُّ الخِيانة. والإيمانُ: ضدُّ الكفر. والإيمان: بمعنى التصديق، ضدُّه التكذيب. يقال: آمَنَ به قومٌ وكذَّب به قومٌ. ينظر: لسان العرب، ج١٣، ص: ٢١. ومختار الصحاح، ص: ٢٠.

[5] ينظر الشخصية الإسلامية،ج١، ص: ٢٩. وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ١. وإجابة السائل شرح بغية الآمل، محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ص: ٢٢، ٦١. والإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ، ج١، ص: ٣٠، ٣٨.

[6] ينظر الشخصية الإسلامية،ج١، ص: ٢٩. وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ١.

[7] ينظر الشخصية الإسلامية،ج١، ص: ٢٧.

[8] النساء: ١٥٠، ١٥١.

٢- أدلـــة العقيـــدة:

شدد حزب التحرير على أن العقائد لا تؤخذ إلا عن يقين، فلابد أن يكون دليلها قطعياً ولا يجوز أن يكون ظنياً بحال من الأحوال، فما كان دليله مقطوعاً به يجب أن يُعتقد به ويكفر منكره، وما كان دليله ظنياً يحرم على المسلم أن يعتقده، وقد استدل حزب التحرير على ذلك بثلاثة أمور:

أولها: أنّ دليل العقيدة هو دليل على المسالة المعينة فهو برهان لإثباتها، ولا يتأتى أن يكون البرهان قد قام على إثبات شيء إلاّ إذا كان الإثبات مقطوعاً به، إذ لو كان الإثبات مظنوناً به لم يكن قد قام البرهان على إثباته، وعليه فإنّ إقامة البرهان على الإثبات تحتم أن يكون برهاناً قطعياً، وقد استعمل القرآن كلمتي برهان وسلطان، ومن تتبع استعمال كل واحدة منهما في جميع آيات القرآن يتبين أن معناها الدليل المقطوع به قال تعالى: ﴿ وَمَن يَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرۡهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾،[1] وقال تعالى: ﴿ مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءً سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ ﴾،[2] إلى غير ذلك من الآيات، وكلها جاءت بمعنى الدليل القاطع، وعلى هذا فإنه لما كان دليل العقيدة هو دليل على المسألة المعينة، فإنّ كونه دليلاً أو برهاناً أو سلطاناً يقضي بأن يكون قطعياً.

وثانيها: أنّ كون الشيء عقيدة يعني أن يكون مقطوعاً به، فتعريف العقيدة هو أنها: التصديق الجازم المطابق للواقع عن دليل، فالشيء حتى يكون عقيدة لابد أن يكون تصديقاً جازماً، فإن كان تصديقاً فقط لايكون عقيدة، والجزم يتحقق إذا كان برهانه جازماً، ومن هنا كان لابد أن يكون دليل العقيدة قطعياً؛ لأنّه إن لم يكن قطعياً لا يكون عقيدة، فواقع العقيدة يحتم أن يكون دليلها قطعياً.

أما ثالثها: فهو أنّ الله ﷻ قد ذمَّ إتباع الظن في العقائد، في آيات كثيرة، قال الله تعالى: ﴿ إِنۡ هِيَ إِلَّآ أَسۡمَآءٌ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُۖ وَلَقَدۡ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلۡهُدَىٰٓ ﴾،[3] وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ تَسۡمِيَةَ ٱلۡأُنثَىٰ ۝ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔا ﴾،[4] وغير ذلك، فهذه الآيات صريحة في ذمّ من يتبع الظنّ، وفي ذمّ من يتبع بغير سلطان، أي بغير دليل قاطع، وذمهم والتنديد بهم دليل على النهي الجازم عن اتباع الظن، وعلى النهي الجازم على إتباع ما لم

[1] المؤمنون: ١١٧.
[2] يوسف: ٤٠.
[3] النجم: ٢٣.
[4] النجم: ٢٧، ٢٨.

يقم عليه الدليل القطعي، فالدليل الشرعي يدل على أنّ الاستدلال بالدليل الظني في العقائد لايجوز.[1]

إذا فالمسلم يجب أن يقتصر فيما يعتقد به على ما ثبت بالدليل القطعي، وهذا يشمل ما ثبت عن طريق الدليل العقلي، أو الدليل السمعي اليقيني المقطوع به ــ أي ما ثبت بالقرآن الكريم والحديث القطعي وهو المتواتر ــ وما لم يثبت عن هاتين الطريقين: العقل، ونص الكتاب والسنة القطعية، يحرم على المسلم أن يعتقده، وواقع الموضوع المتعلق بالعقيدة، هو الذي يحدد نوع الدليل الذي يطلب له إن كان عقلياً أو سمعياً، فإن كان له واقعاً محسوساً تدركه الحواس فإنَّ دليله يكون دليلاً عقلياً، أما إن كان مما لا تدركه الحواس فإن دليله لابد أن يكون سمعياً؛ لذا فإن حزب التحرير قسم الأمور التي تطلب العقيدة الإسلامية الإيمان بها على قسمين: قسم يكون الإيمان به عن طريق الدليل العقلي، وهذا يشمل: الإيمان بالله، والإيمان بأن القرآن من عند الله، والإيمان بأن محمداً نبيّ الله ورسوله، وكل واحد من هذه الأمور له واقع محسوس، فالإيمان بالله ﷻ لابد أن يكون دليله عقلياً؛ لأنّ وجود الخالق محسوس تدركه الحواس من المخلوقات المدركة المحسوسة التي يدل وجودها على وجود خالق لها، والإيمان بأن القرآن من عند الله أيضاً دليله عقلي؛ لأنّ القرآن مدرك محسوس وإعجازه مدرك محسوس في كل عصر، وكذا الإيمان بأن محمداً هو رسول الله دليله عقلي؛ لأنّ كون القرآن كلام الله، وكونه قد جاء به محمد أمر يدركه الحس فيدرك من إدراك القرآن أن محمد رسول الله ﷺ ، وذلك متوفر في كل عصر، وأما القسم الآخر فيكون الإيمان به عن طريق الدليل السمعي اليقيني المقطوع به، وهو يشمل غير ما تقدم ذكره ــ الإيمان بالله والقرآن والرسول ــ كالإيمان بالملائكة، والكتب السماوية سوى القرآن، ورسل الله وأنبيائه سوى رسول الله محمد ﷺ ، واليوم الآخر، والجنة والنار ... الخ، فطريق الإيمان بها مبني على الدليل السمعي اليقيني المقطوع به.[2]

بعدما تقدم فإننا نفهم ماذا يعني حزب التحرير عندما يذكر أن المسلم يجب عليه أن يحكّم العقل تحكيماً مطلقاً في الإيمان بالله تعالى، وعندما يذكر أن العقيدة الإسلامية، عقيدة عقلية ونحو ذلك،[3] أي أن العقيدة الإسلامية مستندة في الأساس على العقل، فكلّ من الإيمان بالله، والقرآن، والرسول كان دليل الإيمان به دليلاً عقلياً، ولا يمكن أن يكون إلا دليلاً عقلياً، وكذلك الإيمان بالمغيبات كالجنة والنار، والبعث والنشور والحساب، والملائكة والشياطين، ... الخ، فإنها وإن كان الإيمان بها مبني على الدليل السمعي القطعي، لكنه ــ أي الدليل السمعي ــ في أصله مبني على الدليل العقلي؛ لأنّ أصله، وهو القرآن الكريم، ثبت بالدليل العقلي كما تقدم.

---

1 ينظر:الشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١٩٠ ـ ١٩٦. والشخصية الإسلامية (أصول الفقه) الجزء الثالث، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير ، دار الأمة، بيروت، الطبعة الثالثة (معتمدة)، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م، ص: ٦٦. وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ٤، ٥.

2 ينظر: الشخصية الإسلامية،ج١، ص: ٢٩ ـ ٤٤، وص: ٧٧ ـ ٩٧. ونظام الإسلام، ص: ٨ ـ ١٢. وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ٦، ٧، ١٠.

3 استعمل حزب التحرير هذه العبارة في عدد من إصداراته، مثل نظام الإسلام، ص: ٨، ١٢. والشخصية الإسلامية،ج١، ص: ١٥، ٢٠، ٢١، ٢٩. وغيرها.

٣- موقف حزب التحرير من خبر الآحاد:

يرى حزب التحرير أن خبر الآحاد يفيد الظنّ؛ لذا فهو ليس حجة في إثبات العقائد، وقد ردَّ حزب التحرير على بعض ما يتصور أنه من قبيل الاستدلال بخبر الآحاد على العقائد، مثل ما ورد من أن النبي ﷺ بعث رسولاً واحداً إلى الملوك ورسولاً واحداً إلى عماله، وما ورد بأن الصحابة كانوا يقبلون قول الرسول الواحد في إخبارهم عن حكم شرعي، كأمر استقبال الكعبة، وأمر تحريم الخمر، وإرسال الرسول عليه الصلاة والسلام لعلي بن أبي رضي الله عنه إلى الناس يقرأ عليهم سورة التوبة وهو واحد، إلى غير ذلك، فقد بيّن حزب التحرير إن هذه الحوادث لا تدل على قبول خبر الواحد في العقيدة، بل تدل على قبول خبر الواحد في التبليغ، سواء أكان تبليغ الأحكام الشرعية، أو تبليغ الإسلام، ولا يقال أن قبول تبليغ الإسلام هو قبول للعقيدة؛ لأنّ قبول تبليغ الإسلام قبول لخبر وليس قبولاً لعقيدة، بدليل أنّ المبلَّغ عليه أن يُعمل عقله فيما بلغه، فإذا قام الدليل اليقيني عليه اعتقده وحُوسب على الكفر به، فرفض خبر عن الإسلام لا يُعدُّ كفراً، ولكن رفض الإسلام الذي قام الدليل اليقيني عليه هو الذي يكون كفراً، وعلى ذلك فتبليغ الإسلام لا يُعدُّ من العقيدة، وقبول خبر واحد في التبليغ لا خلاف فيه، والحوادث المرويّة كلها تدل على التبليغ، إما تبليغ الإسلام أو تبليغ القرآن أو تبليغ الأحكام، أما تبليغ العقيدة فلم يرد الاستدلال عليه بخبر الآحاد، وهنا لابد من التنويه إلى أن حزب التحرير وإن تبنى في خبر الآحاد أنّه يفيد الظن ولا يُستدل به في إثبات العقائد، إلا أنه بيّن أنّ الله تعالى عندما ذمّ الظن إنما كان في باب العقائد، أما في باب الأحكام الشرعية فإنه ثبت مشروعية الاستدلال عليها بالدليل الظني.[1]

لم يسلم رأي حزب التحرير الذي تبناه في خبر الآحاد من الانتقاد، بل يُعدُّ من أبرز ما أخذ على الحزب في موضوع العقائد، فتهجم عليه بعض الكتاب واتهموه ووصفوه بأوصاف شتى ... ،[2] يقول صاحب كتاب الدعوة الإسلامية، بعد أن ساق نصوصاً عن الحزب تُبيّن رأيه في الأخذ بخبر الآحاد في العقائد: " أما أنّ العقائد لا تؤخذ من أحاديث الآحاد فهذه قضية اشتد حولها النزاع، وليتهم قالوا: (إنّ العقائد لا أحد من العلماء لا من المتقدمين، ولا من المتأخرين يقول يجوز أنّ تؤخذ من الدليل الظني).* وهذا يعني أنّه لم يقل أحد من العلماء أنّ خبر الآحاد حجة في العقائد، وهذا يدل على جهل فاضح وعلى قلّة اطلاع ".[3]

كذا في الأصل : " وليتهم قالوا " ، ويبدو أنها: " ولكنهم قالوا " ؛ لأن ما بعد العبارة نص منقول من أحد كتب الحزب والظاهر أنّ هذا الرجل أراد أن ينسب إلى الحزب هذا القول: (لم يقل أحد من العلماء

---

[1] **ينظر: نظام الإسلام، ص: ٧٥. والشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١٨٧ ـ ١٩٣، و٣٤٦. والشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٦٦، ٨٤. وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ٥ ـ ٧.**

[2] **ينظر: الجماعات الإسلامية، ص: ٢٩٤ ـ ٣١٧. وينظر أيضاً حزب التحرير (مناقشة علمية لأهم مبادئ الحزب)، ص: ١٢٥. والطريق إلى جماعة المسلمين، ص: ٣٠٢. واثر الجماعات الإسلامية الميداني خلال القرن العشرين، ص: ٢٦٠ ـ ٢٦٤. والدعوة الإسلامية، ص: ١١٨ وما بعدها.**

* **والنص ليس كذلك كما سأورده فيما بعد.**

[3] **ينظر: الدعوة الإسلامية، ص: ١١٩.**

أنّ خبر الآحاد حجة في العقائد) ؛ لكي يتهم الحزب بعدها بالجهل وقلة الإطلاع، والحقيقة أنّه وقع فيما أراد أن ينسبه إلى الحزب، إذ هناك فرق بين أن نقول: (لم يقل أحد من العلماء أنّ خبر الآحاد حجة في العقائد)، وبين أن نقول: (لم يقل أحد من العلماء إن العقائد تبنى على الظنّ) ؛ لأنّ مَنْ قال بأنّ الآحاد يحتج به في العقائد، إنما قال ذلك لأنّه يرى أن الآحاد تفيد العلم واليقين، وليس لأنّه يرى أن العقائد تبنى الظنّ ! ، ولأنّ حزب التحرير يعي تماماً خلاف العلماء في ما يفيده خبر الآحاد قال: " لا يوجد أحد من العلماء لا من المتقدمين ولا من المتأخرين يقول بأنّ العقائد يجوز أن تؤخذ من الدليل الظني، بل جميع العلماء يقولون بأنه لابد من دليل قطعي "،[1] ولم يقل: (لم يقل أحد من العلماء أنّ خبر الآحاد حجة في العقائد)، ثمَّ إنّ اتهام الحزب بالجهل لأنه قال هذا الكلام يعني اتهام طائفة جليلة من العلماء بالجهل ومنهم الإمام الشاطبي إذ يقول: " لو جاز جعل الظني أصلاً في أصول الفقه لجاز جعله أصلاً في أصول الدين، وليس كذلك باتفاق "،[2] والغريب أنّ الحزب قد نقل قول الشاطبي بعد الكلام المتقدم، ولكن على ما يبدو أنّ صاحب كتاب الدعوة الإسلامية كان على عجالة من أمره، ولا يريد الباحث أن يقول شيئاً آخر، ثمَّ إنّ المؤلف بعدما انتقد كلام الحزب هذا لم يسق بعدها كلاما مغايراً بل نقل كلام ابن تيمية، في خلاف العلماء في إفادة خبر الآحاد للعلم، وأخذ يناقش الموضوع وينتصر لمن قال إن خبر الآحاد يفيد العلم ويصلح للاحتجاج به في العقائد،[3] ومع أنّ المؤلف، كما هو ظاهر من كتابه، من جماعة الإخوان، أو على الأقل من اشد المعجبين بهم، لكنه لا يدري ماذا يقول الأستاذ سيد قطب، ولا ما يقوله الشيخ محمد الغزالي، ولا ما يقوله الدكتور مصطفى السباعي ــ والذين هم من أشهر رجالات الأخوان ــ في حديث الآحاد وعلاقته بالعقائد، إذ نصّ كل واحد من هؤلاء على إفادة خبر الآحاد للظنّ.[4]

وكذلك فعل صاحب كتاب الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، إذ أخذ ينتقد الحزب لمقالته بأنّ الآحاد لا تبنى عليها عقائد، حتى أنّه وغيره قد اتخذ من التدليس، والتحريف ــ أحياناً ــ منهجاً؛ لكي يثبتوا ضلال الحزب لعدم أخذه بخبر الآحاد في الاعتقاد، وخدعوا القارئ فأوردوا كلام بعض أهل العلم مما نصوا فيه على وجوب قبول خبر الآحاد والعمل به وخلطوه بحجيته في العقائد، إذ نسب إلى الإمام النووي أنّه يقول إنّ خبر الآحاد تثبت به العقائد، واخذ يلف ويدور وينقل نصوصاً مجتزأة ليقنع القارئ بأن هذا هو رأي الإمام النووي،[5] ويكتفي الباحث لدحض هذا بذكر نص ما قاله الإمام النووي:

---

[1] ينظر: إزالة الأتربة عن الجذور، ص: ٧٣.

[2] الموافقات، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المشهور بالشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ب.ت، ج١، ص: ٣١. وينظر: الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: احمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٢هـ ، ج٨، ص: ٣٤٣.

[3] ينظر: الدعوة الإسلامية، ص: ١١٩، ١٢٠.

[4] ينظر: في ظلال القران، سيد قطب، دار الشرق، القاهرة، الطبعة الرابعة والثلاثون، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م، ج٦، ص: ٤٠٠٨. والسنة بين أهل الفقه وأهل الحديث، محمد الغزالي، الطبعة السادسة، ب.ت، ص: ٧٤. والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د.مصطفى السباعي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م، ص: ١٦١ ـ ١٦٤.

[5] ينظر: الجماعات الإسلامية، ص: ٣١٣ ـ ٣١٥.

" قال العلماء: الخبر ضربان: متواتر وآحاد فالمتواتر: ما نقله عدد لا يمكن مواطأتهم على الكذب عن مثلهم ويستوي طرفاه والوسط ويخبرون عن حسي، لا مظنون ويحصل العلم بقولهم ثم المختار الذي عليه المحققون والأكثرون أن ذلك لا يضبط بعدد مخصوص ولا يشترط في المخبرين الإسلام ولا العدالة وفيه مذاهب أخرى ضعيفة وتفريعات معروفة مستقصاة في كتب الأصول.

أما خبر الواحد فهو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر سواء كان الراوي له واحداً أو أكثر واختلف في حكمه، فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين والفقهاء و أصحاب الأصول أنّ خبر الواحد الثقة حجه من حجج الشرع يلزم العمل به ويفيد الظن ولا يفيد العلم، وأنّ وجوب العمل عرفناه بالشرع لا بالعقل، وذهب القدرية، ... وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنه يوجب العلم وقال بعضهم يوجب العلم الظاهر لا الباطن وذهب بعض المحدثين إلى أن الآحاد في صحيح البخاري أو صحيح مسلم تفيد العلم من دون غيرها من الآحاد وقد قدمنا هذا القول وإبطاله في الفصول، وهذه الأقاويل كلها سوى قول الجمهور باطلة، وإبطال من قال: لا حجة فيه ظاهر فلم تزل كتب النبي ﷺ وآحاد رسله يعمل بها ويلزمهم النبي ﷺ العمل بذلك واستمر على ذلك الخلفاء الراشدون ومن بعدهم ولم تزل كتب الخلفاء الراشدون وسائر الصحابة من بعدهم من السلف والخلف على امتثال خبر الواحد إذا أخبرهم بسنه وقضائهم به ورجوعهم إليه في القضاء ونقضهم ما حكموا به على خلافه وطلبهم خبر الواحد عند عدم الحجة ممن هو عنده واحتجاجهم بذلك على من خالفهم وانقياد المخالف لذلك ، وهذا كله معروف لاشك في شيء منه والعقل لا يحيل العمل بخبر الواحد وقد جاء الشرع بوجوب العمل به فوجب المصير إليه، وأما من قال: يوجب العلم فهو مكابر للحس وكيف يحصل العلم واحتمال الغلط والوهم والكذب وغير ذلك متطرق إليه والله اعلم ".[1]

ويؤكد الباحث على قول النووي رحمه الله: " فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين والفقهاء و أصحاب الأصول أن خبر الواحد الثقة حجه من حجج الشرع يلزم العمل به ويفيد الظن ولا يفيد العلم، وأنّ وجوب العمل عرفناه بالشرع لا بالعقل " ، وقوله: " وهذه الأقاويل كلها سوى قول الجمهور باطلة " ، وقوله: " وأما من قال: يوجب العلم فهو مكابر للحس وكيف يحصل العلم واحتمال الغلط والوهم والكذب وغير ذلك متطرق إليه ".

وليس النووي وحده من نقل ذلك عن الجمهور، يقول ابن حزم: " فصل هل يوجب خبر الواحد العدل العمل مع العلم أو العمل دون العلم؟ ، قال أبو محمد: قال أبو سليمان والحسين عن ابن على الكرابيسي والحارث بن أسد المحاسبي وغيرهم أن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العمل والعلم معا وبهذا نقول وقد ذكر هذا القول أحمد ابن اسحق المعروف بابن خويز منداد عن مالك بن أنس وقال

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ ، ج١، ص: ١٣٠ ـ ١٣٢.

الحنفيون والشافعيون وجمهور المالكيين وجميع المعتزلة والخوارج إن خبر الواحد لا يوجب العلم، ومعنى هذا عندهم أنّه قد يمكن أن يكون كذباً أو موهوماً فيه واتفقوا كلهم في هذا، وسوى بعضهم بين المسند والمرسل ".[١]

هذا وقد نص كثير من العلماء، على أنّ خبر الآحاد إنما يفيد الظن،[٢] ولكن على الرغم من ذلك نجد أنّ صاحب كتاب الجماعات الإسلامية يقول: " قلت: فهم مخبرون عن أنفسهم أنهم لم يستفيدوا منها العلم، وهم صادقون فيما اخبروا عن أنفسهم، كاذبون في إخبارهم أنها لا تفيد العلم لأهل السنة والحديث "،[٣] ولا يخفى ما في هذا من اتهام لجمهور علماء الأمة ممن قال بإفادة الآحاد للظن.

ولا يريد الباحث أن يخوض في نقاش مسألة إفادة خبر الآحاد للظن لا الجزم، فقد تناولها العلماء قديماً وحديثاً، ولكن سأورد بعض الأمور التي تجعلنا على الأقل أنّ نتريث في أن ننسب إلى الضلال من قال بإفادة الآحاد للظن، ومن هذه الأمور: عدم جعل القراءات الشاذة من القرآن، مع العلم أنها ثبتت بأخبار صحيحة، لكنها آحاد، وكذلك ما ورد عن عمر بن الخطاب أنّه توّعد أبا موسى الأشعري رضي الله عنه بالجلد عندما روى حديث الاستئذان، وطالبه بشهود على روايته، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: (كنا في مجلس عند أبيّ بن كعب فأتى أبو موسى الأشعري مغضباً حتى وقف فقال أنشدكم الله هل سمع أحد منكم رسول الله ﷺ يقول: ((**الاستئذان ثلاث فإن أذن لك وإلا فارجع**))، قال أُبيّ وما ذاك ؟ ، قال استأذنت على عمر بن الخطاب أمس ثلاث مرات فلم يؤذن لي فرجعت ثم جئته اليوم فدخلت عليه فأخبرته أني جئت أمس فسلمت ثلاثاً ثم انصرفت قال قد سمعناك ونحن حينئذ على شغل فلو ما استأذنت حتى يؤذن لك ؟ قال استأذنت كما سمعت رسول الله ﷺ قال فوالله لأوجعن ظهرك وبطنك أو لتأتين بمن يشهد لك على هذا، فقال أبي بن كعب فوالله لا يقوم معك إلا أحدثنا سنا قم يا أبا سعيد فقمت حتى أتيت عمر فقلت قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا)،[٤] ومنها أيضاً: أنّ القول بقطعية خبر الآحاد يعني ضمناً وصف الرواة بالعصمة وعدم وقوعهم في الخطأ والزلل والنسيان، ومنها أيضاً وجود بعض الأحاديث المتعارضة، فعن حذيفة قال: ((**أتى النبي ﷺ سباطة قوم فبال قائما ثم دعا بماء فجئته بماء**

---

[1] ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ج١، ص: ١١٢.
[2] ينظر: المستصفى في علم الأصول، الإمام محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ، ص: ١١٦. وكشف الأسرار، عبد العزيز البخاري، دار الكتاب العربي، بيروت، ب.ت، ج٢، ص: ٣٧٠. والمبسوط، محمد بن أبي سهل السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ب.ط ، ١٤٠٦هـ ، ج١، ص: ١٩، ج٤، ص: ٣٨. و جامع الأصول من أحاديث الرسول، ابن الأثير، دار إحياء التراث العربي، ب.ط ، ب.ت، ج١، ص: ٦٩. وخبر الواحد التصديق به وعدم الجزم في العقائد، ثابت الخواجا، دار قنديل، عمان/ الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص: ٧٤ ـ ٩٤.
[3] ينظر: الجماعات الإسلامية، ص: ٣١٢.
[4] متفق عليه، واللفظ لمسلم، ينظر: صحيح البخاري: ج، ص: ٢٣٠٥. وصحيح مسلم: ج٣، ص: ١٦٩٤.

فتوضأ))،[1] إلا أنّ أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها تقول: (من حدثكم : أن رسول الله ﷺ بال قائما فلا تصدقوه ما كان يبول إلا جالساً).[2]

وكذلك الأمر في مسألة رؤية النبي ﷺ للمولى تعالى، عن مسروق قال: قلت لعائشة رضي الله عنها يا أمتاه هل رأى محمد ﷺ ربه ؟ فقالت لقد قف شعري مما قلت أين أنت من ثلاث من حدثكهن فقد كذب من حدثك أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد كذب، ...)،[3] وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك ؟ قال: ((**نور أنى أراه**)).[4]

يقول الحافظ ابن حجر: " وقد اختلف السلف في رؤية النبي ﷺ ربه فذهبت عائشة وابن مسعود إلى إنكارها واختلف عن أبي ذر وذهب جماعة إلى إثباتها وحكى عبد الرزاق عن معمر عن الحسن أنه حلف أن محمداً رأى ربه... وقد رجح القرطبي في المفهم قول الوقف في هذه المسألة وعزاه لجماعة من المحققين وقوّاه بأنه ليس في الباب دليل قاطع وغاية ما استدل به للطائفتين ظواهر متعارضة قابلة للتأويل، قال: وليست المسألة من العمليات فيكتفي فيها بالأدلة الظنية وإنما هي من المعتقدات فلا يكتفي فيها إلا بالدليل القطعي... "،[5] فماذا عساهم يقولون، وهل ينسبون سيدتنا عائشة ــ حاشاها ــ إلى الضلال؛ لأنّها أنكرت وردت من يقول إنّه ﷺ بال قائماً، وأنكرت على من قال إنّه ﷺ رأى ربه ؟!. نعم .. قد يقول قائل: أم المؤمنين رضي الله عنها تحدثت عمّا علمته، والجواب: إنّ المسألة ليست عما علمته أو لم تعلمه، بل المسألة هي كونها علمت بالمقالتين، ولكنها أنكرتهما، على الرغم من أنّ من رواهما صحابي.

وعليه فإنّ الباحث يرى أنّ حزب التحرير لم يبتعد عن جادة الصواب في موقفه من خبر الآحاد، من أنّه ليس حجة في إثبات العقائد، بل وافق في هذا الرأي جمهور أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين، والمعاصرين.

---

1 متفق عليه، واللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج١، ص: ٩٠. وصحيح مسلم، ج١، ص: ٢٢٨.

2 رواه الإمام احمد، والنسائي، والترمذي، واللفظ للنسائي. ينظر: مسند الإمام احمد، ج٤، ١٣٦. والجامع الصحيح (سنن الترمذي)، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ب.ت، ج١، ص: ١٧. والمجتبى من السنن (سنن النسائي)، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب/ سورية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ج١، ص: ٢٦.
قال النووي: " وقد روي في النهى عن البول قائماً أحاديث لا تثبت ولكن حديث عائشة هذا ثابت ". ينظر: شرح النووي على مسلم، ج٣، ص: ١٦٦.

3 متفق عليه، اللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٤، ص: ١٨٤٠. وصحيح مسلم، ج١، ص: ١٥٩.

4 رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج١، ص: ١٦١.

5 فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ ، ج٨، ص: ٦٠٨.

٤- موقف حزب التحرير من العقائد التي ثبتت بالدليل الظني:

تقدم أنّ حزب التحرير يرى أنّ العقائد لابد أن تُبنى على الدليل القطعي، ولا يجوز أن تبنى على الدليل الظنّي بحال من الأحوال، لكن عدم أخذه بالدليل الظني في العقائد لا يعني أنه يردّه وينكره، فعدم الاعتقاد بالشيء قد يكون المراد به الإنكار، وقد يراد به عدم الجزم، وهذا الثاني هو الذي يقول به حزب التحرير، أي أنّه يرى حرمة بناء الاعتقاد (التصديق الجازم) على الدليل الظني، إذاً فالتصديق بما ورد به الدليل الظني لا شيء فيه، ولكن المحرم التصديق الجازم؛ لأنّه سيكون جزماً بُني على ظن، وقد تقدم أن الله تعالى ذمّ من يبني عقيدته على الظن، فليس معنى تحريم الاعتقاد بالظني رفض ما ورد من أحاديث صحيحة ظنية في أمور تُعدُّ من العقائد، وتكذيبها وعدم التصديق بما جاء فيها، إذ لو جاز تكذيبها لجاز تكذيب جميع الأحكام الشرعية المأخوذة من الأدلة الظنية، ولم يقل بذلك أحد من المسلمين، بل معناه عدم الجزم بما في هذه الأحاديث، إلا أنها تقبل وتصدّق ويُصدّق ما جاء فيها لكن من غير جزم، والمحرم إنّما هو الاعتقاد بها أي الجزم بها، وحال خبر الآحاد في هذه الناحية حال القرآن سواء بسواء، فإنّ القرآن الكريم قد نقل إلينا نقلاً بطريق التواتر فيجب الاعتقاد به ويكفر منكره، أما ما نقل من آيات بطريق خبر الآحاد على أنها من القرآن، مثل: ((**الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم**))،[1] فإنّها لا تُعدُّ من القرآن؛ لأنّها وإن رويت على أنها قرآن، ولكن كون روايتها كانت بطريق الآحاد نفى عنها وجوب عدّها من القرآن، ونفى وجوب الاعتقاد بها، وكذلك خبر الآحاد، فإنّه وإن روي على أنّه حديث، إلا كون روايته كانت بطريق الآحاد نفى عنه وجوب اعتقاده حديثاً، ونفى عنه وجوب الاعتقاد بما جاء به، ولكنه يُصدق ويُعدُّ حديثاً، ويجب الأخذ به في الأحكام الشرعية.[2]

لقد كان تقسيم الحزب التصديق إلى جازم وغير جازم محل انتقاد بعض الكتّاب،[3] على الرغم من أنّ عدداً كبيراً من العلماء قد صنفوا التصديق إلى جازم وغير جازم، سواء أ كان ذلك نصاً أم ضمناً، ومنها: " إما أنّ يقتضي تصديقاً جازماً أو غير جازم، والجازم إما أن يكون لسبب أو لما يشبه السبب، وما يكون لسبب فهو المسلمات، وما يكون لما يشبه السبب فهو المشبهات بغيرها، وغير الجازم هو المظنونات، ... "،[4] ومنها: " فكذلك التصديق الجازم إذا حصل في القلب تبعه عمل من عمل القلب لا محالة لا يتصور أن ينفك عنه بل يتبعه الممكن من عمل الخوارج فمتى لم يتبعه شيء من عمل القلب علم أنه ليس بتصديق جازم فلا يكون إيمانا لكن التصديق الجازم قد لا يتبعه عمل القلب بتمامه لعارض من الأهواء كالكبر والحسد ونحو ذلك من أهواء النفس لكن الأصل أن التصديق يتبعه الحب وإذا تخلف الحب كان لضعف التصديق الموجب له؛ ولهذا قال الصحابة كل من يعصي الله فهو جاهل ... "،[5] ومنها: " فإن الإيمان

[1] ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٥٠٣، ٢٦٢٢. وصحيح مسلم، ج٢، ص: ١٠٧٥، ج٣، ص: ١٣١٧.
[2] ينظر الشخصية الإسلامية،ج١، ص: ١٩٣، ١٩٤. وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ٧.
[3] ينظر: الدعوة الإسلامية، ص: ١٢١. والجماعات الإسلامية، ص: ٣١٧.
[4] الإشارات والتنبيهات، لأبي علي ابن سينا، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م، ص: ٣٤٢.
[5] شرح العقيدة الأصفهانية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: إبراهيم سعيداي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ، ص: ١٨٠.

المعتبر في الشرع هو تصديق القلب الجازم بما علم ضرورة مجيء الرسول به من عند الله تفصيلا فيما علم تفصيلا كالتوحيد والنبوة وإجمالاً فيما علم إجمالا كالأنبياء السالفة والصفات القديمة التي نطق بها القرآن "،[1] وكذلك حكاه صاحب المواقف عن إمام الحرمين، وأبو حامد الغزالي،[2] وأشار إليه كثير من أهل العلم غير هؤلاء.[3]

ويتسأل الباحث إذا كان التصديق لا ينقسم إلى جازم وغير جازم، فلماذا يُبعث الرسل بالمعجزات، لماذا لا يُكتفى بأنّ الرسل هم في الأصل خير قومهم ويعرفونهم بأحسن الأوصاف، فقد كانت قريش تصف رسول الله ﷺ بالصادق الأمين، ولكن لما كانت المسألة هي إقامة الحجة، فقد بعث الله الرسل بالمعجزات، لكي يحصل التصديق الجازم الذي لا يدخله شكّ، فيهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حيي عن بينة.

ثانياً: الفرق بين العقيدة والحكم الشرعي:

يتمثل الفرق بين العقيدة والحكم الشرعي، عند حزب التحرير بأمرين:

أولهما يتعلق بواقع العقيدة والحكم الشرعي، والثاني يتعلق بدليل كل واحد منهما.

أما ما يتعلق بواقع العقيدة والحكم الشرعي، فقد تقدم أن حزب التحرير عرّف العقيدة بأنها الفكرة الكلية عن الكون والإنسان والحياة، وما قبل الحياة الدنيا وما بعدها، وعلاقتها بما قبلها وما بعدها، وهذا التعريف عام ينطبق على العقيدة الإسلامية وغيرها، أما تعريف العقيدة بالمعنى الخاص بالعقيدة الإسلامية فهي: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقضاء والقدر خيرهما وشرهما من الله تعالى، والإيمان هو: التصديق الجازم المطابق للواقع عن دليل،[4] أما الحكم الشرعي فقد عرّفه حزب التحرير بأنه: خطاب الشارع المتعلق بأفعال العباد بالاقتضاء أو الوضع أو التخيير.[5]

إذاً فالفرق بينهما من حيث واقع كل منهما، أنّ الحكم الشرعي متعلق بفعل العبد، أما العقيدة فهي ما طُلب الإيمان به، فكل ما كان من أفعال العباد، أو ما طُلب فيه العمل يُعدُّ من الأحكام الشرعية، وكل ما لم يكن متعلقاً بأفعال العباد أو ما طُلب فيه الإيمان يُعدُّ من العقائد، وعليه فإنْ كان الدليل خطاباً متعلقاً بأفعال العباد كقوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾،[6] فهو من الأحكام الشرعية، ومثله نصب الخليفة

---

[1] **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات، مرعي بن يوسف المقدسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ، ص: ٦٩.**

[2] **ينظر: كتاب المواقف، عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ج١، ص: ٥١. وإحياء علوم الدين. الإمام أبي حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت، ب.ت، ج١، ص: ٧٢ ـ ٧٥.**

[3] **ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ ، ص: ٢١، ٢٢. اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، محمد بن أبي بكر الزرعي الشهير بابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ص: ٣٣. وإرشاد الفحول، محمد بن محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد سيعد البدري، دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ص: ١٧ وما بعدها. وحاشية العلامة البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للإمام ابن السبكي، المطبعة الخيرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٠٨هـ ، ج١، ص: ٨٠.**

[4] **ينظر: هذه الرسالة، ص: ١٣٥.**

[5] **ينظر: نظام الإسلام، ص: ٧٥.والشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١٩٥. والشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٣٧.وإزالة الأتربة،ص: ١**

[6] **البقرة: من الآية ٢٧٥.**

للمسلمين، وجهاد الكفار، ودعاء مخصوص في نهاية الصلاة وما أشبه ذلك، أما إنْ كان الدليل خطاباً غير متعلق بأفعال العباد، وطُلب فيه الإيمان كقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ... ﴾،[1] فهو من العقائد، ومثله عصمة الأنبياء، والعذاب يوم القيامة، ونعيم الجنة، وما شاكل ذلك، وقد يجتمع طلب الإيمان والعمل في الأمر الواحد، فصلاة ركعتي الفجر مثلاً حكم شرعي من حيث فعلهما، والتصديق بكونهما من الله عقيدة، وفعلها سنة يثاب فاعلها، ولو لم يصلّها فلاشيء عليه، أما من حيث العقيدة، فالتصديق بركعتي الفجر أمر حتمي وإنكارهما كفر؛ لأنّهما ثبتتا بطريق التواتر، وقطع يد السارق حكم شرعي، وكون ذلك من الله والتصديق به عقيدة، وتحريم الربا حكم شرعي، والتصديق بكونه حكماً من الله تعالى عقيدة، وهكذا...[2]

أما ما يتعلق بدليل كل واحد منهما، فإن دليل العقيدة ــ كما تقدم ــ لابد أن يكون قطعياً، ولا يجوز أن يكون ظنياً بحال من الأحوال، فالعقائد لا تؤخذ إلاّ عن يقين، فما كان دليله مقطوعاً به يجب أن يعتقد به ويكفر منكره، وما كان دليله ظنياً يحرم على المسلم أن يعتقده، كما أن دليل العقيدة قد يكون عقلياً وقد يكون سمعياً حسب واقع الموضوع المتعلق بالعقيدة، فإثبات وجود الله دليله عقلي، وإثبات يوم القيامة دليله سمعي، بخلاف الأحكام الشرعية فلا يكون دليلها إلاّ سمعياً، فالعقل لا يصلح أن يكون دليلاً على الأحكام الشرعية؛ لأنّ الاستدلال بالدليل على الحكم هو لإثبات أن الحكم موجود في الدليل، أي لإثبات أن هذا الحكم هو مما جاء به الوحي، فجعل العقل دليلاً عليه لا يثبت أنه جاء به الوحي، وإنما يثبت أنه جاء به العقل، فلا يكون شرعياً وإنما يكون عقلياً، فحتى يكون حكماً شرعياً لابد أن يثبت أنه جاء به الشرع، أي جاء به الوحي، وهو لايكون إلاّ سمعياً، كما أن الأحكام الشرعية لايشترط أن يكون دليلها قطعياً، بل يجوز أن يكون دليلها ظنياً.[3]

ثالثاً: التقليد في العقيدة:

يرى حزب التحرير أن الإسلام أوجب استعمال العقل حين الإيمان بالله تعالى، ودعا الإنسان إلى النظر في الكون لاستنباط سننه والاهتداء إلى الإيمان ببارئه، قال تعالى: ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَـَٔايَـٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾،[4] وهذه الدعوة كررها القرآن مئات المرات في سورة المختلفة، وغيرها وكلها موجهة إلى قوى الإنسان العاقلة تدعوه إلى التدبر والتأمل ليكون إيمانه عن عقل وبينة، وفي الوقت نفسه نهى الإسلام عن التقليد في العقيدة، وحذر الإنسان من أخذ ما وجد عليه آباءه، قال تعالى: ﴿ بَلْ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴾،[5] وغيرها

[1] النساء: من الآية ١٣٦.
[2] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١٩٥ و١٩٦. وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ٢. ومقدمة الدستور، ص: ١٧، ١٨.
[3] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١٩٦. والشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٦٦. وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ٣.
[4] آل عمران: ١٩٠.
[5] الزخرف: ٢٢.

من الآيات التي تعيب على الإنسان تقليد الآباء في الاعتقاد من غير نظر فيه وتمحيص له وثقة ذاتية بمبلغه من الحق،[1] وفي جواب سؤال قال حزب التحرير: " ... فإنّه بالنسبة للعقائد لا يصح التقليد مطلقا، ... "،[2] لكنه قال في جواب سؤال آخر: " العامي الذي أخذ العقيدة القطعية وآمن بها من دون أن يستعمل الأدلة العقلية للتوصل إليها، وإنما أخذها من والده ومحيطه، فإنّه لثقته بأبيه ومحيطه أخذ العقيدة وصدق بها دون أن يعمل عقله لإثباتها بالأدلة العقلية فانه لا أثم عليه في ذلك لأن أبسط نظرة لما حوله في هذا الكون من دقة وتنظيم، وأنّه مسخر للإنسان لهي دليل بسيط يدركه العالم والجاهل أنّه من صنع الخالق المدبر ولا أثم عليه في ذلك، ... ".[3]

وهذا الرأي قريب جداً مما عليه جمهور أهل العلم في أنّ العقيدة لا يُكتفى فيها بالتقليد، بل لابد من المعرفة التي ينتجها صحيح النظر،[4] ثمَّ إنّ قوله تعالى: ﴿ بَلْ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴾،[5] ونحوها من الآيات تُعيب على الأبناء تقليد آبائهم في الاعتقاد بأنّ هذه الأوثان تضر وتنفع أو أنها واسطة بينهم وبين الخالق، وتوضح هذه الآيات أن هؤلاء لا يعقلون أي لا يُعْمِلُون عقولهم للوصول إلى الهداية بل اكتفوا بالتقليد الأعمى لآبائهم، إذاً فإيمان الإنسان بالله تعالى، وأنّه خالق كل شيء لمجرد أنه ولد في بيت يؤمن بالله، أمر غير صحيح، وإلاَّ فأي فرق بينه وبين أُولئك المشركين، فالكل مقلد، ولقالوا محتجين لماذا تقليدكم صحيح وتقليدنا باطل؟! ، والله أعلم.

رابعاً: التكفـــير:

لم يجدُّ الباحث فيما بيّن يديه من كتب حزب التحرير وإصداراته مبحثاً مستقلاً يتناول موضوع التكفير، ولكن وجدت عدداً من النشرات، وأجوبة الأسئلة التي تطرقت لهذا الأمر بصورة عامة ومن دون الخوض في التفاصيل، فهو يرى أنه لا يجوز تكفير أحد من المسلمين، ما دام يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، مستيقناً بها قلبه، وما دام لا يجحد شيئا مما علم من الدين بالضرورة ولا حكما ثبت بالدليل القطعي، واستدل لذلك بقوله ﷺ : ((**من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة**))،[6] وقوله ﷺ : ((**من لقيت يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه فبشره بالجنة**))،[7] ونحو هذه النصوص، ثم قال: " فهذه النصوص صريحة في أن من يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله مستيقناً بها قلبه يكون من أهل الجنة، وليس من أهل النار ومن كان من أهل الجنة لايكون إلا مسلماً، ولا يكون كافراً، وفي هذا دلالة على أن المسلم لا يكفر بذنب يرتكبه ما دام لا يجحد شيئاً معلوماً من الدين بالضرورة، ولا شيئاً ثبت

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٧، ٨.
[2] أجوبة أسئلة، بتاريخ: ٨ من صفر سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١/٤/٤ م.
[3] جواب سؤال غير مؤرخ.
[4] ينظر: حاشية الدسوقي على أم البراهين، الشيخ محمد الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ب.ت، ص: ٥٥.
[5] الزخرف: ٢٢.
[6] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج١، ص: ٥٥.
[7] رواه مسلم، . ينظر: صحيح مسلم، ج١، ص: ٥٩.

بالدليل القطعي "،[1] ونقل نص كلام النووي: " واعلم أن مذهب أهل الحق أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب، ولا يكفر أهل الأهواء والبدع، وأنّ من جحد ما يعلم من دين الإسلام ضرورة حكم بردته وكفره إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة ونحوه ممن يخفى عليه فيعرف ذلك، فإن استمر حكم بكفره، وكذا حكم من استحل الزنا أو الخمر أو القتل أو غير ذلك من المحرمات التي يعلم تحريمها ضرورة ".[2]

كما ذكر حزب التحرير في بعض نشراته أن المسلم يكفر بأحد أمور أربعة: الاعتقاد، والشك، والقول، والفعل، أما الاعتقاد فظاهر؛ لأنّ من اعتقد مثلاً، أن المسيح ابن الله يكفر ولو كان يقوم بجميع أعمال الإسلام، وكذا من شكَّ في أن القرآن كلام الله مثلاً، يكفر ولو كان يقوم بجميع أعمال الإسلام، وفصل الكلام في القول والعمل، فبيّن أن القول إن كان لا يدل قطعاً على الجحود بشيء مما هو قطعي ولكن يحتمل ذلك لا يكفر، أما إذا كان القول يدل قطعاً على جحود ما أمر الإسلام بالاعتقاد به أمراً جازماً وثبت عن طريق يقيني أي مما هو قطعي فإنه ينظر، فإن كان القول قد نقله عن غيره مجرد نقل من غير أن يعتقده فإنه لا يكفر، أي أن ناقل الكفر ليس بكافر، إلا أنه إذا كان النقل من باب تعليم أفكار الكفر فلابد أن يُعلم معها نقضها على طريقة القرآن، وإلا كان آثماً، أما إن قال من نفسه كلاماً يدل على جحود ما هو قطعي، فإنّه يكفر سواء اعتقد أم لم يعتقد، كمن يقول: الله ظالم، أو يقول: القرآن من عند محمد وليس من عند الله، فهذا يكفر؛ لأنّ هذا القول يدل قطعاً على الجحود بشيء مما هو قطعي.

أما الفعل، فإن أفعال الكفر كفرٌ لاشك فيها، فإذا صلى المسلم صلاة النصارى كفر، والوقوف معهم وقوف صلاتهم في أثناء صلاتهم كفر، والسجود للصنم كفر، ولبس شعار الصلاة الذي يصلي فيه النصارى كفر، وعمل إشارة صلاة النصارى أو اليهود كفر، وبناء الكنيسة كفر، والتبرع لبناء كنيسة كفر الخ، ولا فرق بين عبادة النصارى وعبادة البوذيين، ولا بين صلاة النصارى والسجود للصنم، فكلها كفر والقيام بها كفر، كما أن هذه الأفعال يقوم بها الكفرة من نصارى ويهود ومجوس وغيرهم؛ لأنّهم قد أُمروا بفعلها بحسب دينهم، وبموجب عقيدتهم التي أصبحوا باعتقادهم إياها كفاراً، فكانت أعمال كفر، فضلاً عن الأفعال التي قال الشرع عنها أن القيام بها كفر، فهي أيضاً أعمال كفر، فهذان النوعان من الأعمال، كفر قطعاً، أما القيام بهذه الأعمال فإنّه ينظر فيها كما ينظر في القول، فإن كان العمل لا يقبل تاؤلاً بمعنى أن قيامه به لا يقبل تاؤلاً بأنه قيام بالعمل الذي أُمر الكفار أن يقوموا به، أو قيام بالعمل الذي قال الشرع أنه كفر فلا كلام بأن من قام به كافر، أما إن كان العمل يقبل تأويلاً، بمعنى أن قيامه به يمكن أن يُؤول بأنه ليس هو الذي أُمر به الكفار فإنه حينئذ لا يكفر؛ لأنّه يرجح جانب الإيمان، كمن أخذ التوراة وقرأ فيها فلا يكفر؛ لأنّ الكافر أُمر أن يقرأها تعبداً واعتقاداً وهذا يحتمل أن يكون قرأها للمعرفة أو للرد على ما فيها،

---
[1] ينظر: جواب سؤال، بتاريخ: ١ من ذي الحجة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠/٦/٢٢ م.
[2] شرح النووي على مسلم، ج١، ص: ١٥٠.

ومن دخل الكنيسة لا يكفر؛ لأنّ الكافر أُمر أن يدخل للصلاة وهذا قد يكون دخلها للفرجة، وهكذا، إذا كان هناك أي تأويل للعمل وليس للنية لا يكفر فاعله.[1]

أما من يقول، إن الكفر هو ما قال الشرع عنه إنه كفر ولم يرد نص شرعي على أن بناء الكنيسة والصلاة صلاة النصارى أو القيام بعمل من أعمالها كفر، فقد رد حزب التحرير على ذلك بأنّ الشرع قد قال إن عقيدة النصارى كفر، وكونها كفر آتٍ من كل شيء فيها: أفكارها وأحكامها، والأعمال التي أمرت بها، فأفكارها كفر، وأحكامها كفر، وأعمالها كفر، فيكون الشرع قد جاء بأنّ الأعمال التي تأمر بها عقيدة كفر هي كفر أيضاً، وبما أن معنى كفر قام بالكفر أي باشره، فإنّه يكون القيام بصلاة النصارى أو بفعل من أفعالها كفر قطعاً.[2]

وفي جواب سؤال حول ما إذا كانت قاعدة حكم ما يجهل مثله تنطبق على من يقوم بعمل من أعمال الكفر كتأثيث كنيسة وهو لا يعلم الحكم في هذا، أجاب: " إن قاعدة ما يجهل مثله عامة فتشمل من يقوم بعمل من أعمال الكفر كبناء كنيسة وهو جاهل لحكم من الأحكام التي يجهل مثلها ".[3]

ومن الأمور المهمة التي تناولها حزب التحرير وتتصل بمسألة التكفير، هو موضوع الحكم بغير ما انزل الله، فذكر قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾،[4] وقوله: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾،[5] وقوله: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴾،[6] ويرى من خلال هذه الآيات أن من يحكم بغير بما انزل الله ﷻ لا يخلو من أحد أمرين، إما أن يحكم بغير بما انزل الله ﷻ وهو يعتقد عدم صلاحية الإسلام للتطبيق، فهذا كافر خارج من دين الإسلام، وإما أن يحكم بغير بما انزل الله ﷻ وهو يعتقد صلاحية الإسلام للتطبيق، فهذا عاصٍ وليس كافراً، أما كيفية تحديد ذلك، فيرى إن تصرفات الحكام هي التي تدل ذلك، فمن دلت تصرفاته على عدم الاعتقاد بصلاحية الإسلام للتطبيق ــ ولو أظهر غير ذلك ــ ينطبق عليه قوله تعالى: ﴿ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾؛ لأنهم لايؤمنون بصلاحية الإسلام للحكم والقضاء فهم يكفرون به أي لايؤمنون به، فهم

---

[1] ينظر: بيان بعنوان: القيام بعمل كفر كفر صراح، منشورات حزب التحرير، ٨ رجب ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠/١٢/٢٦م. على أثر قيام رئيس الوزراء اللبناني المسلم صائب سلام ورئيس مجلس النواب المسلم صبري حماده والوزراء المسلمون وبعض النواب المسلمين باداء صلاة النصارى في بكركي بلبنان. بيان بعنوان: زعماء المسلمين يؤدون الجزية للحكام النصارى صلاة في الكنائس وارتداداً عن الاسلام، منشورات حزب التحرير، ١٨ رجب ١٢٨١هـ - ١٩٦١/١٢/١٦م. للسبب نفسه. وجواب سؤال، بتاريخ: ١٩٦٩/٣/٢٥.

[2] ينظر: بيان بعنوان: القيام بعمل كفر كفر صراح، منشورات حزب التحرير، ٨ رجب ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠/١٢/٢٦م. على أثر قيام رئيس الوزراء اللبناني المسلم صائب سلام ورئيس مجلس النواب المسلم صبري حماده والوزراء المسلمون وبعض النواب المسلمين باداء صلاة النصارى في بكركي بلبنان.

[3] ينظر: جواب سؤال، بتاريخ: ١٩٦٩/٣/٢٥.

[4] المائدة: من الآية ٤٤.

[5] المائدة: من الآية ٤٥.

[6] المائدة: من الآية ٤٧.

كفار ولا شك؛ لأنّهم أحرار في التطبيق، أما اذا كان الحكام يؤمنون به ولكن مجاراة للكفار قبلوا الحكم بغيره، إما خوفاً، وإما عن قناعة بأنهم غير قادرين على تطبيقه فهؤلاء لايكفرون، ما دام إيمانهم لايزال موجوداً؛ لأنّهم ليسوا أحراراً في التطبيق، لكنهم ظالمون وفاسقون؛ لأنّهم ارتكبوا حراماً، كما بيّن حزب التحرير أن كون الحكم بغير ما انزل الله، كفراً أو ظلماً أو فسقاً، ليس خاصاً بالحكام، بل يكون لدى الناس في علاقاتهم الفردية، أو علاقاتهم كلها، فإنّ من اعتقد أن الإسلام لايصلح لعلاج هذه المشكلة أو تلك وأن غيره أصلح، كان كافراً، أما إذا كان يعتقد بصلاحه ولكنه يخاف الحاكم، ويسير مع القوانين فهو ظالم أو فاسق،[1] وقال أيضاً: " ومن هنا كان الاعتقاد بفصل الدين عن الحياة أو بفصله عن الدولة كفراً صراحاً "؛[2] لأنّ الحزب يرى أنّ غالبية حكام المسلمين ليسوا عصاة أو فسقة فقط ، بل هم كفرة كفراً حقيقياً يخرجهم من ملة الإسلام، وأنّ الألسنة والأقلام التي تزكي هؤلاء الحكام وتزكي أنظمة الكفر التي يطبقونها هي ألسنة وأقلام أصحابها منافقون كفرة وكفرهم حقيقي يخرجهم من ملة الإسلام، وأنّ الذي يرضى بهؤلاء الحكام ويرضى بأنظمة الكفر التي يطبقونها رضاء قلبياً هو كافر كفراً حقيقياً يخرجه من ملة الإسلام.[3]

وفي جواب سؤال عن سبِّ الدين، قال: " سب الدين كفرٌ، إن كان صاحبه قاصداً تحقير الدين، وفي نيته ذمّ الدين، أما إن كان يسب الدين عادة حين الغضب أو حين المشاجرة مع الغير فيُعدُّ معصية وليس كفراً، وما عليه الناس الآن يسبون الدين هذه الأيام أنهم لا يقصدون في غالبهم ذمّ الدين وتحقيره، فيكونون بهذا السب عصاة آثمين فقط ، وليسوا كفاراً مرتدين، والعاصي ومرتكب الذنوب الكبيرة لا تطلق منه زوجته وتبقى العلاقة الزوجية قائمة بين الزوجين ".[4]

ونختتم مسألة التكفير عند حزب التحرير بنقل ما ذكره في حكم المرتد، فقال: " حكم المرتد بالنسبة للمسلم هو أن المسلم إذا ارتد عن دينه يستتاب، فإن لم يتب يقتل إذا كانت هناك دولة تنفذ الحدود، وأما في دار الكفر فإنه لايوجد فيها تنفيذ الحدود، ويعامله المسلمون فيها معاملة المشركين فلا يتزوجون نساءه ولا يُنكحونه ولا يأكلون ذبيحته، أما غير المسلم أي الكافر، فإنه إن كان كتابياً وارتد إلى دين غير دينه فإنه في دار الإسلام لا يقتل، بل له أن يترك دينه ويعتنق ديناً آخر، ولا يدخل تحت قول الرسول عليه الصلاة والسلام: ((**من بدل دينه فاقتلوه**))؛[5] لأنّ الكفر ملة واحدة، إلا أنه إن كان كتابياً وخرج إلى دين غير كتابي لا تؤكل ذبيحته ولا تنكح نساؤه أي يعامل معاملة أهل الدين الذي ارتد إليه، ولا فرق في ذلك بين

---

[1] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٢٤٠. ونشرة بعنوان: حكم الإسلام في التقيّد بأحكام الشرع، منشورات حزب التحرير، ١٦ ذي القعدة سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥/١٨/١١م. ونشرة: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ﴾، حزب التحرير/ ولاية الأردن، ٢٩ شعبان ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣/٦/١٠م. وجواب سؤال، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥/١٢م.
لابد من الإشارة هنا إلى أن مسألة الحكم على الحاكم الذي يحكم بغير ما انزل الله، بالكفر أو بالفسق والظلم، غير مسألة الخروج عليه إذا أظهر الكفر البواح.

[2] ينظر الشخصية الإسلامية،ج١، ص: ٢٧.

[3] ينظر: ونشرة: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ﴾، حزب التحرير/ ولاية الأردن، ٢٩ شعبان ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣/٦/١٠م.

[4] ينظر: جواب سؤال، ١٩٧٧/٢/١٥.

[5] رواه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٥٣٧.

أن يكون في دار الإسلام أو في دار الكفر، وعلى ذلك فإن المسلم إذا صار بعثياً أو شيوعياً أو درزيا فقد ارتد عن الإسلام، ويعامل معاملة المرتدين، وأما غير المسلم فإنه إذا صار بعثياً لا يرتد عن دينه؛ لأنّ البعثية تقول بفصل الدين عن الدولة فلا يرتد عن دينه، وأما إذا صار شيوعياً أو درزياً فقد ارتد عن دينه، وتكون معاملته كمعاملة المشركين فلا تنكح نساؤه ولا تؤكل ذبيحته ".[١]

وعلى ضوء المنهجية المتقدمة فإنّ حزب التحرير تناول عدداً كبيراً من المسائل المتصلة بالعقيدة، مثل: القضاء والقدر،[٢] والعصمة،[٣] والوحي،[٤] والهدى والضلال،[٥] والتوكل،[٦] وصفات الله تعالى،[٧] والرزق،[٨] والموت،[٩] وغيرها، وبعض هذه المسائل لا تكاد تخرج عمّا طرحه العلماء، لكن البعض الآخر منها ناقشه الحزب وحرر موضوع النزاع وبيّن أقوال القوم فيه، ثم خرج برأي متميز عن غيره من الآراء التي طرحت سابقاً.

ومجمل القول .. يرى الباحث أنّ حزب التحرير لم يخرج في المنهج والأسس العامة للعقيدة عما تقرر لدى جمهور أهل العلم، وإن كان قد توصل في بعض النتائج التفصيلية لبعض مسائل العقيدة إلى غير ما توصل إليه من سبق من العلماء، كما يجد الباحث أنّ الحزب قد أضاف إلى الفكر الإسلامي في مسائل العقيدة أموراً مهمة تستحق الاهتمام، ولا سيما في تعريفه للعقيدة بالمعنى العام، واشتراطه موافقة الفطرة وإقناع العقل لإثبات صحة العقيدة من بطلانها.

---

[1] **ينظر: جواب سؤال،٢/٦/١٩٧٠.**

[2] **ينظر: الشخصية الإسلامية، ج١، ص: ٦٦ ـ ٩٧. ونظام الإسلام، ص: ١٤ ـ ٢١. وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ١١ ـ ٣١. ومفاهيم حزب التحرير، ص:٢٤ ـ ٢٦. الفكر الإسلامي، ص: ٤٩ ـ ٥١. ونداء حار، ص: ٦، ٧.**

[3] **ينظر: الشخصية، ج١، ص: ١٣٤ ـ ١٣٦. والفكر الإسلامي، ص: ٧٧ ـ ٧٩.**

[4] **ينظر: الشخصية، ج١، ص: ١٣٧ـ ١٤١.**

[5] **ينظر: الشخصية، ج١، ص: ٩٨ ـ ١٠٤. وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ٤٢ ـ ٤٤.**

[6] **ينظر: إزالة الأتربة عن الجذور، ص: ٤٠، ٤١.**

[7] **ينظر: الشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١١٦ـ ١٢٤.**

[8] **ينظر: الشخصية، ج١، ص: ١١٢ ـ ١١٦. وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ٣٢ ـ ٣٧.**

[9] **ينظر: الشخصية، ج١، ص: ١٠٤ ـ ١١١. وإزالة الأتربة عن الجذور، ص: ٣٨، ٣٩. والفكر الإسلامي، ص: ٢٠ ـ ٢٢.**

المبحث الثاني: موقف الحزب من بعض الأفكار والمفاهيم:

فضلاً عمّا ما تقدم من أفكار ومفاهيم تتعلق بالإنسان، وبالعقيدة، فإنّ حزب التحرير تناول عدداً كبيراً من الأفكار والمفاهيم، والاصطلاحات، فردّ بعضها؛ لأنّه يراها تخالف الإسلام، وبلور البعض الآخر وبيّن الفهم الصحيح الذي يوافق الشرع، وفيما يلي بعضٌ من أهمها:

المطلب الأول: مفهوم المبــدأ:

أولاً: تعريف المبدأ عند حزب التحرير:

يرى حزب التحرير أنّ إطلاق الناس مصطلح المبدأ على بعض الأفكار الفرعية التي يمكن أن تبنى عليها أفكار أخرى فرعية أيضاً، فيقال: مبدأ الصدق، ومبدأ الوفاء، ومبدأ التعاون، أو يقال: مبادئ الأخلاق، ومبادئ الاقتصاد، ومبادئ القانون، ومبادئ الاجتماع، ويريدون بذلك أفكاراً معينة من الاقتصاد تبنى عليها أفكار منبثقة عنها، وأفكاراً معينة من القانون تبنى عليها أفكار منبثقة عنها، .. وهكذا، يرى هذا غير صحيح؛ لأنّ هذه ليست مبادئ، وإنما هي قواعد أو أفكار، والمبدأ فكر أساسي وهذه ليست أفكاراً أساسية، بل هي أفكار فرعية، وكونها تبنى عليها أفكار لا يجعلها أفكاراً أساسية مطلقاً، بل تبقى أفكاراً فرعية ولو بنيت عليها أفكار، أو انبثقت عنها أفكار، مادامت هي ليست أساسية، وإنما منبثقة عن أفكار أخرى، أو منبثقة جميعها عن فكر أساسي، فالصدق والوفاء والتعاون وغيرها أفكار فرعية وليست أساسية؛ لأنّها مأخوذة عن فكر أساسي، وليست هي الأساس، إذ الصدق فرع لأساس، فهو حكم شرعي مأخوذ من الشريعة عند المسلمين، وصفة جميلة نافعة مأخوذة عن الفكر الرأسمالي عند غير المسلمين، وهذا يعني أنّ الفكر لا يسمى مبدأ إلا إذا كان فكراً أساسياً تتبثق عنه أفكار.[1]

وعلى ضوء ذلك عرّف حزب التحرير المبدأ بأنه: **عقيدة عقلية ينبثق عنها نظام**؛ ذلك أنّ الفكر الأساسي، وكما ذكرنا سابقاً، هو الذي لايوجد قبله فكر، وهذا الفكر الأساسي محصور في الفكرة الكلية عن الكون والإنسان والحياة، ولا يوجد غيرها فكر أساسي؛ لأنّ هذا الفكر هو الأساس في الحياة: فالإنسان إذا نظر لنفسه وجد أنه إنسان يحيا في الكون، فما لم يوجد عنده فكر عن نفسه وعن الحياة وعن الكون من حيث الوجود والإيجاد، لايمكن أن يعطي فكراً يصلح أساساً لحياته؛ ولذلك تبقى حياته سائرة من دون أساس، مائعة، متلونة، متنقلة، ما لم يوجد هذا الفكر الأساسي، أي ما لم توجد الفكرة الكلية عن نفسه وعن الحياة وعن الكون، ومن هنا كانت الفكرة الكلية عن الكون والإنسان والحياة هي الفكر الأساسي، وهي العقيدة، إلا أن هذه العقيدة لا يمكن أن تتبثق عنها أفكار، ولا أن تبنى عليها أفكار إلا إذا كانت هي فكراً، أي كانت نتيجة بحث عقلي، أما إذا كانت تسليما وتلقياً، فلا تكون فكراً، ولا تسمى فكرة كلية، وإن كان يصح أن تسمى عقيدة؛ ولذلك كان لابد أن تكون الفكرة الكلية قد توصل إليها الإنسان عن طريق العقل،

[1] ينظر: الفكر الإسلامي، ص: ٦.

أي أن تكون نتيجة بحث عقلي، فتكون حينئذ عقيدة عقلية، وحينئذ تنبثق عنها أفكار وتبنى عليها أفكار، أي تنبثق عنها أحكام فيها معالجات لمشاكل الحياة، ومتى وجدت هذه العقيدة العقلية وانبثقت عنها أحكام تعالج مشاكل الحياة فقد وجد المبدأ، فلذا كان المبدأ: عقيدة عقلية ينبثق عنها نظام، وعندما يطلق حزب التحرير على المبدأ بأنه: **فكرة وطريقة،** فإنه يريد بالفكرة، العقيدة والأحكام الشرعية التي تبيّن معالجات مشاكل الحياة، ويريد بالطريقة، كيفية تنفيذ الأحكام الشرعية (المعالجات)، وكيفية المحافظة على عقيدة المبدأ، وكيفية حمل الدعوة للمبدأ،[1] هذا وقد مر معنا كيفية معرفة العقيدة الصحيحة من غيرها.[2]

كما أنّ نشوء المبدأ عند الإنسان لا يخلو أن يكون بوحي من الله ﷻ له به وأمره بتبليغه، أو بعبقرية تشرق في ذلك الشخص، أما المبدأ الذي ينشأ في ذهن إنسان بوحي الله ﷻ له به فهو المبدأ الصحيح؛ لأنّه من خالق الكون والإنسان والحياة، وهو الله ﷻ ، فهو مبدأ قطعي، وأما المبدأ الذي ينشأ في ذهن شخص بعبقرية تشرق فيه فهو مبدأ باطل؛ لأنّه ناشئ عن عقل محدود يعجز عن الإحاطة بالوجود؛ ولأنّ فهم الإنسان للتنظيم عرضة للتفاوت والاختلاف والتناقض والتأثر بالبيئة التي يعيش فيها مما ينتج النظام المتناقض المؤدي إلى شقاء الإنسان؛ لذلك كان المبدأ الذي ينشأ في ذهن شخص باطلاً في عقيدته وفي نظامه الذي ينبثق عنها.[3]

ثانياً: المبادئ الموجودة في العالم وموقف حزب التحرير منها:

١ – المبادئ الموجودة في العالم:

على ضوء ما تقدم ذهب حزب التحرير إلى أن القومية ليست مبدأ، ولا الوطنية مبدأ، ولا النازية مبدأ، ولا الوجودية مبدأ؛ لأنّ كل واحدة منها ليست عقيدة عقلية، ولا ينبثق عنها أي نظام، ولا تبنى عليها أي أفكار تعالج مشاكل الحياة، أما الأديان فإن كانت عقيدتها عقلية قد توصل إليها عن طريق العقل وينبثق عنها نظام يعالج مشاكل الحياة، أو تبنى عليها أفكار، فهي مبدأ ينطبق عليها تعريف المبدأ، وإن كانت عقيدتها ليست عقلية، بأن كانت عقيدة وجدانية، لقنت تلقيناً وطلب التسليم بها من دون بحث العقل، وكان لا ينبثق عنها نظام، ولا تبنى عليها أفكار، فكل الأديان التي من هذا النوع ليست مبدأ.[4]

كما يرى الحزب أن استعراض العالم يظهر أنه لا يوجد فيه إلا ثلاثة مبادئ هي: الرأسمالية، والاشتراكية ومنها الشيوعية، والمبدأ الثالث هو الإسلام، فالإسلام مبدأ؛ لأنّه عقيدة عقلية ينبثق عنها نظام، وهو الأحكام الشرعية التي تعالج مشاكل الحياة، والشيوعية مبدأ؛ لأنّها عقيدة عقلية ينبثق عنها نظام هو الأفكار التي تعالج مشاكل الحياة، والرأسمالية مبدأ؛ لأنّها عقيدة عقلية تبنى عليها أفكار تعالج مشاكل

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٢٤، ٢٥. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ٥٥، ٥٦. والفكر الإسلامي، ص: ٧، ٨. وجواب سؤال، ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٨٣ هـ ـ ١٤/٩/١٩٦٣م. هذه الرسالة، ص: ١١٥.

[2] ينظر: هذه الرسالة، ص: ١٣٥.

[3] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٢٤، ٢٥.

[4] ينظر: الفكر الإسلامي، ص: ٨.

الحياة، والمبدآن الأولان تحمل كل واحد منهما دولة أو دول، أما الإسلام فلا تحمله دولة، وإنما يحمله أفراد في شعوب، ولكنه موجود عالمياً في الكرة الأرضية.[1]

٢- موقف حزب التحرير من المبادئ الثلاثة:

أ- إخفاق المبدأ الشيوعي والرأسمالي:

حكم حزب التحرير على كل من المبدأ الشيوعي والرأسمالي، بأنّهما مخفقين؛ وذلك أنّ العقيدة التي يقوم عليها كل واحد منهما غير مبنية على العقل وغير موافقة لفطرة الإنسان:

أما كونهما غير مبنيّين على العقل؛ فذلك أنّ الشيوعية مبنية على المادية لا على العقل؛ لأنّها تقول إن المادة هي أصل الأشياء، فكل شيء عندهم مبني على المادة، فأصل العقيدة الشيوعية غير مستند إلى أمور مسلمة يقطع العقل بصحتها، بل يقوم على المادة،[2] وكذلك الرأسمالية، غير مبنية على العقل، إذ هي مبنية على الحل الوسط بين رجال الكنيسة والمفكرين إذ توصلوا بعد ذلك الصراع العنيف الذي استمر عدة قرون بين رجال الدين والمفكرين، إلى حل وسط هو فصل الدين عن الحياة، أي الاعتراف بوجود الدين ضمناً، ولكن مع فصله عن الحياة، ولذلك لم تكن مبنية على العقل، وإنما هي حل ترضية أو حل وسط ، ونجد فكرة الحل الوسط أصيلة عندهم، فهم يقربون بين الحق والباطل، وبين الإيمان والكفر، وبين النور والظلام على أساس الحل الوسط ، مع أنّه غير موجود وغير وارد هنا أصلاً، إذ المسألة هنا إما حق أو باطل، وإما إيمان أو كفر، وإما نور أو ظلام، وكانت نتيجة فكرهم هذا أن الحل الوسط الذي بنوا عليه عقيدتهم وقيادتهم الفكرية أبعدهم عن الحق، وعن الإيمان، وعن النور، ولذلك كانت قيادتهم الفكرية فاسدة لأنها غير مبنية على العقل.[3]

وأما كونهما غير موافقتين لفطرة الإنسان، فذلك أنّ الشيوعية تُنكر وجود الدين مطلقاً، وتحارب الاعتراف به، فهي تتناقض مع الفطرة، ولما كان القضاء على هذا التدين الطبيعي في الإنسان غير ممكن؛ لأنّه جزء من تكوين الإنسان، عمد الفكر الشيوعي إلى نقل تصور الإنسان لقوة أكبر منه، ونقل تقديسه لهذه القوة، نقل كل ذلك إلى تصور هذه القوة في المبدأ وفي حملته، وجعل تقديسه لهما وحدهما، فكأنه رجع إلى الوراء، ونقل تقديس الناس من عبادة الله إلى عبادة العباد، ومن تقديس آيات الله إلى تقديس كلام المخلوقات، فكان رجعياً في ذلك، ولم يستطع القضاء على فطرة التدين، وإنما حولها بالمغالطة تحويلاً رجعياً، ولذلك كانت الشيوعية تختلف مع طبيعة الإنسان، وكذلك الرأسمالية مخالفة لفطرة الإنسان، إذ أنها لا تعترف بالدين ولا تنكره، ولا تجعل الاعتراف به أو إنكاره موضوع بحث، ولكنها تقول بوجوب فصل الدين عن الحياة، فهي تريد أن يكون سير الحياة نفعياً بحتاً لا شأن للدين به، وهذا مناقض للفطرة، وبعيد

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٢٦، ٣٤. والفكر الإسلامي، ص: ٨.

[2] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٢٨، ٢٩، ٣٤، ٣٩، ٤٠.

[3] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٢٦ ـ ٢٨، ٣٤، ٤٠. والديمقراطية نظام كفر (يحرم أخذها أو تطبيقها أو الدعوة إليها)، عبد القديم زلوم، منشورات حزب التحرير، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، ص: ٢، ٣. ومفاهيم خطرة لضرب الإسلام وتركيز الحضارة الغربية، إصدارات حزب التحرير، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٨٩م، ص: ١٣.

عنها؛ لأنّ فطرة التدين كما تبرز في التقديس تبرز في تدبير الإنسان لأعماله في الحياة، لظهور اختلافه وتناقضه حين يقوم بهذا التدبير، وهذا آية العجز، ولذلك كان لابد أن يكون الدين هو المدبر لأعمال الإنسان في الحياة، فإبعاد الدين عن الحياة مخالف لفطرة الإنسان، على أنه ليس معنى وجود الدين في الحياة هو جعل أعمال الحياة الدنيا عبادات بل معنى وجود الدين في الحياة هو جعل النظام الذي أمر الله به هو الذي يعالج مشاكل الإنسان في الحياة، وهذا النظام صادر عن عقيدة قررت ما في فطرة الإنسان، فإبعاده وأخذ نظام صادر من عقيدة لا توافق غريزة التدين مخالف لفطرة الإنسان، ولذلك كانت القيادة الفكرية الرأسمالية مخفقة من ناحية فطرية؛ لأنّها قيادة سلبية في فصلها الدين عن الحياة، وفي إبعادها التدين عن الحياة، وجعله مسألة فردية، وفي إبعادها النظام الذي أمر الله به عن معالجة مشاكل الإنسان.[1]

ب- موافقة العقيدة الإسلامية للعقل والفطرة:

العقيدة الإسلامية مبنيّة على العقل؛ لأنها تجعل العقل أساساً للإيمان بوجود الله ﷻ ، إذ تلفت النظر إلى ما في الكون والإنسان والحياة، مما يحمل على الجزم بوجود الله الذي خلق هذه المخلوقات، وتعين للإنسان ما يبحث عنه بفطرته من كمال مطلق، لم يوجد في الإنسان والكون والحياة، وترشد عقله إليه، فيدركه ويؤمن به، وكذلك تفرض على الإنسان أن يؤمن بنبوة محمد ﷺ ، وبالقرآن الكريم، عن طريق العقل، وتفرض عليه الإيمان بالمغيبات كلها، على أن تأتي من شيء ثبت وجوده بالعقل، كالقرآن والحديث المتواتر، ولذلك كانت العقيدة الإسلامية عقيدة مبنية على العقل، وأما من ناحية الفطرة فإن العقيدة الإسلامية توافق الفطرة، لأنها تؤمن بوجود الدين، وبوجوب وجوده في الحياة، بحيث تسيير وفق أوامر الله ونواهيه، فهي جاءت لتقرر ما في فطرة الإنسان من عجز واحتياج إلى الخالق المدبر، والذي يظهر في التقديس والتدبير.[2]

٣- مقياس الأعمال ومفهوم السعادة والنظرة إلى المجتمع:

نظراً لاختلاف الأساس الفكري الذي يقوم عليه كل واحد من المبادئ الثلاثة، فإنّها تختلف في نظرتها إلى مقياس الأعمال في الحياة، ومفهوم السعادة، والمجتمع.

أ- مقياس الأعمال:

يرى المبدأ الشيوعي أن المادية أي النظام المادي هو المقياس في الحياة، وبتطوره يتطور المقياس، والمبدأ الرأسمالي يرى أن مقياس الأعمال في الحياة هو النفعية، وبحسب هذه النفعية تقاس الأعمال ويقام بها على هذا الأساس، أما الإسلام فمقياس الأعمال فيه هو الحلال والحرام، أي أوامر الله ونواهيه، فالحلال يعمل، والحرام يترك، ولا يتطور ذلك ولا يتغير، ولا تتحكم فيه النفعية، بل يحكم الشرع فقط .[3]

---

1 ينظر: نظام الإسلام، ص: ٣٨،٣٩، ٤٣.
2 ينظر: المصدر نفسه، ص: ٣٩، ٤٣. وهذه الرسالة، ص: ١٣٥.
3 ينظر: نظام الإسلام، ص: ٣٥، ٦٤، ٦٥.

ب- مفهوم السعادة:

على الرغم من اختلاف المبدأين الشيوعي والرأسمالي في النظرة الأساسية إلى الإنسان والكون والحياة، أي من حيث العقيدة، إلا أنّهما يتفقان في أنّ المثل العليا للإنسان هي القيم العليا التي يضعها الإنسان نفسه، وأنّ السعادة هي الأخذ بأكبر نصيب من المتع الجسدية؛ لأنّها في نظرهما هي الوسيلة إلى السعادة، بل هي السعادة، ومتفقان معاً على إعطاء الإنسان حريته الشخصية يتصرف بما يشاء وعلى نحو ما يريد، ما دام يرى في هذا التصرف سعادته، ولذلك كان السلوك الشخصي أو الحرية الشخصية بعض ما يقدسه هذان المبدآن.

أما في الإسلام، فالأهداف العليا لصيانة المجتمع ليست من وضع الإنسان، بل هي من أوامر الله ونواهيه، وهي ثابتة لا تتغير ولا تتطور، فالمحافظة على نوع الإنسان، وعلى العقل، وعلى الكرامة الإنسانية، وعلى النوع الإنساني، وعلى نفس الإنسان، وعلى الملكية الفردية، وعلى الدين، وعلى الأمن، وعلى الدولة، أهداف عليا ثابتة لصيانة المجتمع، لا يلحقها التغيير ولا التطور، ووضع للمحافظة عليها عقوبات صارمة، فوضع الحدود والعقوبات للمحافظة على هذه الأهداف الثابتة، ولذلك يُعدُّ القيام بالمحافظة على هذه الأهداف واجباً؛ لأنّها أوامر ونواه من الله، وليس لأنها تحقق قيماً مادية، وهكذا يقوم المسلم وتقوم الدولة بكافة الأعمال بحسب أوامر الله ونواهيه لأنها هي التي تنظم شؤون الإنسان كلها، والقيام بالأعمال بحسب أوامر الله ونواهيه هو الذي يجعل الطمأنينة عند المسلم، ومن هنا كانت السعادة ليست إشباع الجسد وإعطاءه المتعة، بل هي إرضاء الله سبحانه وتعالى، أما الحاجات العضوية والغرائز فقد نظمها الإسلام تنظيماً يضمن إشباع جميع جوعاتها، من جوعة معدة، أو جوعة نوع، أو جوعة روحية، أو غير ذلك، ولكن لا بإشباع بعضها على حساب بعض، ولا بكبت بعضها وإطلاق بعض، ولا بإطلاقها جميعها، بل نسقها جميعها وأشبعها جميعها بنظام دقيق، مما يهيء للإنسان الهناءة والرفاه، ويحول بينه وبين الانتكاس إلى درك الحيوان بفوضوية الغرائز.[1]

ج- النظرة إلى المجتمع:

المبدأ الشيوعي يرى أن المجتمع مجموعة عامة تتألف من البشر وعلاقاتهم بالطبيعة، تلك العلاقات المحتومة المحددة التي يخضعون لها خضوعاً حتمياً وآلياً، وهذه المجموعة كلها شيء واحد، الطبيعة، والإنسان، والعلاقات، كلها شيء واحد، لا أجزاء منفصل بعضها عن بعض، فالطبيعة تُعدُّ جانباً من شخصية الإنسان، وهي الجانب الذي يحمله في ذاته، ولذلك لا يتطور الإنسان إلا وهو معلق بهذا الجانب من شخصيته وهو الطبيعة؛ لأنّ صلته بالطبيعة صلة الشيء بنفسه؛ ولذلك يُعدُّ المجتمع مجموعة واحدة تتطور كلها معاً تطوراً واحداً، ويدور الفرد تبعاً لذلك، وما على الإنسان إلا أن يوجد التناقضات ليعجل هذا التطور، وحين يتطور المجتمع، يتطور الفرد بتطوره، فيدور معه كما يدور السن في الدولاب؛ ولذلك لم تكن عندهم حرية عقيدة للفرد، ولا حرية اقتصادية، فالعقيدة مقيدة بما تريده الدولة، والاقتصاد مقيد بما

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٢٩ - ٣٢، ٦٦.

تريده الدولة، ولهذا كانت الدولة أيضاً بعض ما يقدسه المبدأ، وعن هذه الفلسفة المادية انبثقت أنظمة الحياة، وجعل النظام الاقتصادي هو الأساس الأول، وهو المظهر العام لجميع الأنظمة.[1]

وأما المبدأ الرأسمالي فيرى أن المجتمع مكون من أفراد، وأنه إذا انتظمت أمور الفرد انتظمت أمور المجتمع، ولذلك لابد من النظرة للفرد فقط ، فالدولة إنما تعمل للفرد؛ لذا يرى حزب التحرير أنّ الرأسمالية مبدأ فردي، يخص نظرته بالفرد، ولا ينظر للمجتمع إلا نظرة ثانوية؛ ولذلك يجب أن تضمن الحريات للفرد، ومن هنا كانت حرية العقيدة والحرية الاقتصادية مقدسة في هذا المبدأ، ولا تقيد بناء على فلسفتها، وإنما تقيد من قبل الدولة لضمان الحريات.[2]

أما الإسلام فينظر للجماعة بوصفها كلاً غير مجزأ، وينظر للفرد بوصفه جزءاً من هذه الجماعة غير منفصل عنها، ولكن كونه جزءاً من الجماعة لا يعني أن جزئيته هذه كجزئية السن في الدولاب، كما في المبدأ الشيوعي، بل يعني أنه جزء من كل، كما أن اليد جزء من الجسم، ولذلك عني الإسلام بهذا الفرد بوصفه جزءاً من الجماعة، لا فرداً منفصلاً عنها، بحيث تؤدي هذه العناية للمحافظة على الجماعة، وعني في نفس الوقت بالجماعة لا بوصفها كلاً ليس له أجزاء بل بوصفها كلاً مكوناً من أجزاء هم الأفراد بحيث تؤدي هذه العناية إلى المحافظة على هؤلاء الأفراد كأجزاء، ثمَّ استشهد لذلك بقوله ﷺ : ((**مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً**))،[3]وهذه النظرة للجماعة والفرد هي التي تجعل للمجتمع مفهوماً خاصاً، لأن هؤلاء الأفراد وهم أجزاء من الجماعة لابد أن تكون لديهم أفكار تربطهم، يعيشون بحسبها، وأن يكون لهم مشاعر واحدة يتأثرون بها ويندفعون بحسبها، وأن يكون لهم نظام واحد يعالج مشاكل حياتهم جميعها.[4]

لذلك كان الأساس الذي يقوم عليه المجتمع هو العقيدة، وما تحمل من أفكار ومشاعر، وما ينبثق عنها من أنظمة، وحين تسود الأفكار الإسلامية، والمشاعر الإسلامية، ويطبق النظام الإسلامي على الناس، يوجد المجتمع الإسلامي، ولذلك كان المجتمع ــ عند حزب التحرير ــ مؤلفاً من الإنسان، والأفكار، والمشاعر، والأنظمة، فالإنسان وحده مع الإنسان يؤلف جماعة، ولكنه لا يؤلف مجتمعاً إلا بالأفكار التي يحملها الإنسان، والمشاعر الموجودة لديه، والأنظمة التي تطبق عليه؛ لأنّ الذي يوجد العلاقة بين الإنسان والإنسان إنما هو المصلحة، وهذه المصلحة إن توحدت الأفكار عليها، وإن توحدت المشاعر نحوها فتوحد

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٣٠، ٣٦.
[2] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٢٩، ٣٦. والديمقراطية نظام كفر، ص: ٥٨.
[3] رواه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٢، ص: ٨٨٢.
[4] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٣٢.

الرضا والغضب، وإن توحد النظام الذي يعالج، فقد وجدت العلاقة بين الإنسان والإنسان، وإن اختلفت الأفكار على المصلحة، أو اختلفت المشاعر نحوها، فلم يتوحد الرضا والغضب، أو اختلف النظام الذي يعالجها بين الإنسان والإنسان لم توجد العلاقة، وبالتالي لم يوجد المجتمع، ولذلك فالمجتمع مكونٌ من الإنسان، والأفكار، والمشاعر، والأنظمة؛ لأنّها هي التي توجد العلاقة، وتجعل الجماعة مجتمعاً معيناً، وعليه لو كان جميع الناس مسلمين، وكانت الأفكار التي يحملونها رأسمالية ديمقراطية، والمشاعر التي يحملونها روحية كهنوتية أو وطنية، والنظام الذي يطبق عليهم رأسمالياً ديمقراطياً، فإن المجتمع يكـــون ــ على رأي حزب التحرير ــ مجتمعاً غير إسلامي ولو كان جل أهله من المسلمين.[1]

الملاحظ أنّ حزب التحرير قد حقق واقع كل من الرأسمالية والشيوعية، والأساس الفكري الذي يقوم عليه كل واحد من المبدأين، ثمَّ بيّن بطلانهما من حيث الأساس الفكري؛ وذلك استناداً لما قرره في منهجه في العقيدة، من أنّ العقيدة الصحيحة لابد فيها من توفر أمرين: موافقة الفطرة، وإقناع العقل، ومن خلال ما عرضه الحزب، نجد أنّ هذين المبدأين لم يتحقق فيهما موافقة الفطرة وإقناع العقل، وأنّ العقيدة الإسلامية هي وحدها الموافقة لفطرة الإنسان المقنعة للعقل، هذا فضلاً عن التباين الواضح بين المبادئ الثلاثة من حيث مقياس الأعمال ومفهوم السعادة، والنظرة إلى المجتمع، والذي كان نتيجة طبيعية للاختلاف الجذري في الأساس الفكري (العقيدة) التي قام عليها كل واحد من هذه المبادئ؛ لذلك يرى حزب التحرير أن الإسلام وحده هو المبدأ الصحيح في هذا الوجود؛ لأنّه مبدأ من الله ﷻ ، وعقيدته مبنية على العقل، ومتفقة مع الفطرة؛ ولأنّ واقعه يدل على كونه مبدأ عالمياً، إذ يقوم على معالجة مشاكل الإنسان من حيث هو إنسان، فيعالج طاقاته الحيوية من غرائز وحاجات عضوية، وينظمها وينظم إشباعها تنظيماً صحيحاً، من دون كبت أو إطلاق، ودون أن تطغى غريزة على غريزة، وهو مبدأ شامل ينظم شؤون الحياة جميعها، أما ما عدا الإسلام من المبادئ فهي مبادئ باطلة وفاسدة؛ لأنّها مبادئ من وضع الإنسان، ولأنّ عقائدها غير مبنيّة على العقل وتخالف فطرة الإنسان.[2]

---
[1] ينظر: المصدر نفسه، ص: ٣٢.
[2] ينظر: نظام الإسلام، ص:٢٥، ٤٠، ٤٣. وحزب التحرير، ص: ٤.

المطلب الثاني: الحضارة والمدنية:

أولاً: تعريف الحضارة والمدنية:

١- الحضارة:[١]

عرّف حزب التحرير الحضارة، بأنها: مجموع المفاهيم عن الحياة، وتكون الحضارة خاصة حسب وجهة النظر في الحياة، فالحضارة الإسلامية هي غير الحضارة الغربية، وغير الحضارة الشيوعية؛ لأنّ لكل حضارة من هذه الحضارات وجهة نظرها الخاصة، والمختلفة عن غيرها من الحضارات الأخرى، سواء من حيث الأساس الذي تقوم عليه، أم الفروع، لذلك لايجوز للمسلمين أن يأخذوا شيئاً من الحضارة الغربية، أو شيئاً من الحضارة الشيوعية؛ لتناقض هاتين الحضارتين مع الإسلام، وقد لاحظنا هذا الإختلاف في مفهوم المبدأ من حيث العقيدة، ومقياس الأعمال، والسعادة، والنظرة إلى المجتمع، ....[٢]

٢- المدنية: [٣]

أما المدنية، فقد عرّفها الحزب بأنها: الأشكال المادية المحسوسة التي تستعمل في شؤون الحياة، وتكون خاصة وعامة، فالأشكال المدنية التي تنتج عن الحضارة ووجهة نظرها في الحياة تكون خاصة بها، أما الأشكال المدنية التي تنتج عن العلم وتقدمه، والصناعة ورقيها، تكون عامة، ولا تختص بها أمة من الأمم، بل تكون عالمية كالصناعة والعلم.[٤]

وعلى ضوء ما تقدم فإن حزب التحرير يرى أنه لابد من ملاحظة هذا الفرق بين الحضارة والمدنية، كذلك لابد أنّ يلاحظ التفريق بين الأشكال المدنية الناجمة عن الحضارة فلا يجوز أخذها، وبين الأشكال المدنية الناجمة عن العلم والصناعة، فيجوز أخذها، وضرب مثلاً تصوير ما فيه روح، فإنها تُعدُّ خاصة ولا يجوز أن تؤخذ، فحضارة الإسلام تحرم صنع التماثيل واقتناءها، كما تحرم رسم كل ذي روح، بينما الحضارة الغربية، والحضارة الشيوعية تبيحها ولا تحرمها، وضرب مثلاً على المدنية الناتجة عن العلم وتقدمه والصناعة ورقيها، وسائل المواصلات من الطائرات والسفن والسيارات، وأدوات الإنتاج الصناعية والزراعية وأدوات الحرب المتطورة، وجميع ما تنتجه العقول البشرية من مخترعات ومكتشفات نتيجة لتقدم العلم ورقي الصناعة كالعقول الإلكترونية وغيرها، فجميع هذه الأشكال هي أشكال عالمية، وهي لجميع العالم، ولا تختص بحضارة من الحضارات، أو بأمة من الأمم، أو بدين من الأديان، بل هي

---

[1] الحضارة في اللغة: الحِضارة، بالكسر ويفتح: خلاف البادية. والحَضارة: الإقامة في الحضر. والحاضر المقيم في المدن والقرى. ينظر: لسان العرب، ج٤، ص: ١٩٦، ج١٤، ص: ٦٤. والقاموس المحيط، ص: ٤٨١. ومختار الصحاح، ص: ١٦٧.

[2] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٦٣ ـ ٦٧. وحزب التحرير، ص:٤٠، ٤١. وميثاق الأمة، إصدارات حزب التحرير، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م، ص: ٧. وحتمية صراع الحضارات، إصدارات حزب التحرير، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م، ص: ٣.

[3] المدنية في اللغة: من مَدَنَ بالمكان إذا أقام به. ينظر: لسان العرب، ج٤، ص: ١٩٦، ج١٤، ص: ٦٤. والقاموس المحيط ، ص: ٤٨١. ومختار الصحاح، ص: ١٦٧.

[4] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٦٣ ـ ٦٧. وحزب التحرير، ص:٤٠، ٤١. وميثاق الأمة، ص: ٧. وحتمية صراع الحضارات، ص: ٤.

للبشرية جمعاء، لأنها لا علاقة لها بالحضارة، ولا بوجهة النظر عن الحياة، لذلك يجوز أن تؤخذ لأنها لاتتعارض مع أحكام الإسلام، بل إن أخذها واجب على الكفاية.[1]

ثانياً: سبب اصطلاح حزب التحرير على المفاهيم أنها حضارة، وعلى الإشكال المادية أنها مدنية:

على الرغم من تقارب المعنى اللغوي لكل من الحضارة والمدنية، إلا أنّ حزب التحرير اصطلح على مفاهيم الحياة أنها حضارة، وعلى الإشكال المادية أنها مدنية؛ لأنّه يرى أنّ الحضارة استعملت في اللغة للمعاني المتعلقة بالأفكار، فهي اقرب إلى استعمالها في المفاهيم، فرجل حَضْرٌ، بتسكين الضاد وضمها، ذو البيان والفقه، ورجل حَضِرٌ، بكسر الضاد، إذا حضر بخير، فالحضارة اقرب وانسب وأكثر ملائمة في الاستعمال لمجموعة المفاهيم من المدنية، والمدنية اقرب في الاستعمال للأشكال المادية، وقد قيل لا مشاحة في الاصطلاح، فالمهم هو التفريق بين المفاهيم والأشكال المادية عن الحضارة، وبين الأشكال المادية الناتجة عن محض العلوم والاختراعات والصناعات، فنرفض الأولى ولا يجوز أن نأخذها، ويجوز أن نأخذ الثانية.[2]

وهذا أنموذج آخر يحدد فيه حزب التحرير مفهوماً اختلط على كثير من الناس،[3] وليست الأهمية تكمن فقط في تحديد هذا المفهوم أو المصطلح، فإنّه كما قيل: لا مشاحة في الاصطلاح، وإنّما الأهمية تتجلى فيما يؤدي إليه هذا التحديد والبلورة بحيث يستطيع المسلمون أن يميّزوا بين ما يجوز لهم أخذه من نتاج الحضارات الأخرى، وما لا يجوز لهم أخذه.

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٦٣ ـ ٦٧. وحزب التحرير، ص:٤٠، ٤١. وميثاق الأمة، ص: ٨. وحتمية صراع الحضارات، ص: ٤.
[2] ينظر: حتمية صراع الحضارات، ص: ٥، ٦. ولسان العرب، ج٤، ص: ١٩٦. والقاموس المحيط، ص: ٤٨١.
[3] ينظر: بين الحضارة والمدنية، علي القريشي، دار التعارف، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م، ص: ٥ ـ ٢٥.

المطلب الثالث: الديمقراطية:

أولا: مفهوم الديمقراطية:

الديمقراطية لفظة غربية، واصطلاح غربي يطلق (على حكم الشعب للشعب بتشريع الشعب) فالشعب هو السيد المطلق، وهو صاحب السيادة يملك زمام أمره، ويمارس إرادته، ويسيرها بنفسه، ولا يسأل أمام سلطة غير سلطته، وهو الذي يشرع الأنظمة والقوانين ــ لأنّه صاحب السيادة ــ بواسطة نوابه الذين يختارهم، وينفذ هذه الأنظمة والقوانين التي شرعها بواسطة الحكام والقضاة الذين يعينهم، والذي يستمدون منه سلطاتهم، بوصفه مصدر السلطات، ولكل فرد من أفراده من الحق ما للآخرين من إيجاد الدولة، ونصب الحكام، وتشريع الأنظمة والقوانين، والأصل في الديمقراطية، أي في حكم الشعب نفسه بنفسه أن يجتمع الشعب عن بكرة أبيه في مكان عام واحد، ويشرع الأنظمة، ويسن القوانين التي تحكمه، ويصرف شؤونه، ويقضي فيما يراد القضاء فيه، وبما أنه ليس من الممكن عادة اجتماع كل الشعب في صعيد واحد ليكون كله الهيئة التشريعية، لذلك يختار الشعب وكلاء عنه، ليكونوا هم الهيئة التشريعية، وهؤلاء هم مجلس النواب، فمجلس النواب في النظام الديمقراطي هو الذي يمثل الإرادة العامة، وهو التجسيد السياسي للإرادة العامة لجماهير الشعب، وهو الذي يختار الحكومة، ويختار رئيس الدولة، ليكون حاكما ووكيلاً على تنفيذ الإرادة العامة، ويستمد سلطته من الشعب الذي اختاره، ليحكمه بالأنظمة والقوانين التي شرعها، فالشعب هو السيد وهو الذي يسن القوانين، وهو الذي يختار الحاكم الذي ينفذ هذه القوانين، وحتى يكون الشعب سيد نفسه، وحتى يتمكن من ممارسة سيادته، وتسيير إرادته كاملة بنفسه بوضع قوانينه، وأنظمة حياته، واختيار حكامه من دون ضغط أو إكراه كانت الحريات العامة هي الأساس التي توجب الديمقراطية توفيرها لكل فرد من أفراد الشعب حتى يتمكن من تحقيق سيادته، وممارسة إرادته وتسييرها بنفسه بمنتهى الحرية، من دون ضغط أو إكراه، وقد تمثلت هذه الحريات العامة بالحريات الأربع التي هي: حرية العقيدة، وحرية الرأي، وحرية التملك، والحرية الشخصية.[1]

والديمقراطية هي حكم الأكثرية، فأعضاء الهيئات التشريعية يُختارون بأكثرية أصوات المقترعين من الشعب، وسن الأنظمة والقوانين، ومنح الثقة للحكومات، ونزعها منهم في المجالس النيابية تتخذ بالأكثرية، وجميع القرارات التي تصدر في المجالس النيابية، وفي مجلس الوزراء، وفي جميع المجالس والمؤسسات والهيئات تتخذ بالأكثرية، وانتخاب الحكام من الشعب مباشرة أو بواسطة نوابه يكون بأكثرية أصوات المقترعين من أفراد الشعب، ولهذا كانت الأكثرية هي السمة البارزة في النظام الديمقراطي، وكان رأي الأكثرية هو المعيار الحقيقي المعبر عن رأي الشعب بحسب وجهة نظر النظام الديمقراطي.[2]

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٢٧. وحزب التحرير، ص: ٣٧. والديمقراطية نظام الكفر، ص: ٢ ـ ٥.
[2] ينظر: الديمقراطية نظام الكفر، ص: ٩.

ثانياً: نشأة الديمقراطية وأسسها:

١- نشأة الديمقراطية:

يرى حزب التحرير أنّ الديمقراطية انبثقت عن عقيدة فصل الدين عن الحياة، وهي عقيدة الحل الوسط، التي تمخض عنها الصراع بين الملوك والقياصرة في أوروبا وروسيا، وبين الفلاسفة والمفكرين، وهي العقيدة التي قام عليها المبدأ الرأسمالي، ولمّا كانت هذه العقيدة قد أبعدت الدين والكنيسة عن الحياة والدولة، وبالتالي عن تشريع الأنظمة والقوانين، وعن تنصيب الحكام وإمدادهم بالسلطة، كان لابد للشعب أن يختار نظامه بنفسه، وأن يضع أنظمته وقوانينه، وأن يقيم الحكام، الذين يحكمونه بهذه الأنظمة والقوانين، والذين يستمدون سلطتهم من الإرادة العامة لجماهير الشعب، من هنا انبثق النظام الديمقراطي، فكانت فكرة فصل الدين عن الحياة هي عقيدته التي انبثق عنها، وقاعدته الفكرية التي بنى عليها جميع الأفكار الديمقراطية.[1]

٢- الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية:

تقوم الديمقراطية على أساس فكرتي: السيادة للشعب، والشعب مصدر السلطات، وهما الفكرتان اللتان جاء بهما الفلاسفة والمفكرون في أوروبا، إبان صراعهم مع الأباطرة والملوك للقضاء على فكرة الحق الإلهي، التي كانت سائدة في أوروبا آنذاك، والتي بموجبها كان الملوك يرون أنّ لهم حقاً إلهياً على الشعب، وأنهم وحدهم الذين يملكون التشريع، ويملكون الحكم والقضاء، وأنهم هم الدولة، وأنّ الشعب رعية لهم، وانه لا حق له في التشريع، ولا في السلطة، ولا في القضاء، ولا في أي شيء، فهو بمقام العبد لا رأي له، ولا إرادة، وإنما عليه الطاعة والتنفيذ، فجاءت هاتان الفكرتان لإلغاء فكرة الحق الإلهي إلغاءً تاما، وجعل التشريع والسلطة للشعب؛ ذلك أنّ الشعب هو السيد، وأنّه ليس عبداً للملوك، فهو سيد نفسه، ولا سيادة لأحد عليه، فيجب أن يكون مالكاً لإرادته، ويجب أن يكون مسيراً لإرادته، وإلا لكان عبداً؛ لأنّ العبودية تعني أن يسير بإرادة غيره فإذا لم يسير إرادته بنفسه يظل عبداً، فلتحرير الشعب من العبودية لابد أن يكون له وحده حق تسيير إرادته، فيكون له حق تشريع الشرع الذي يريده وإلغاء وإبطال الشرع الذي لا يريده، فهو صاحب السيادة المطلقة، وهو الذي له حق تنفيذ التشريع الذي يشرعه، فيختار الحاكم الذي يريده، والقاضي الذي يريده لتطبيق التشريع الذي يريده، فهو مصدر السلطات كلها، والحكام يستمدون سلطتهم منه، وبنجاح الثورات ضد الأباطرة والملوك، وسقوط فكرة الحق الإلهي وضعت فكرتا: السيادة للشعب، والشعب مصدر السلطات موضوع التطبيق والتنفيذ، وكانتا الأساس الذي قام عليه النظام الديمقراطي، وصار الشعب هو المشرع بوصفه صاحب السيادة، وصار هو المنفذ؛ لأنّه مصدر السلطات.[2]

---

[1] ينظر: الديمقراطية نظام الكفر، ص: ٥، ٦. وهذه الرسالة، ص: ١٥٥.

[2] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٢٧. والديمقراطية نظام الكفر، ص: ٧، ٨.

ثالثاً: تناقض الديمقراطية مع الإسلام:

بعد هذا العرض لواقع الديمقراطية، ونشوئها، والأسس التي قامت عليها، فإن حزب التحرير يرى أنّ الديمقراطية تتناقض مع الإسلام مناقضة تامة، في المصدر الذي جاءت منه، والعقيدة التي انبثقت عنها، والأساس الذي قامت عليه، والأفكار والأنظمة التي جاءت بها.

١- تناقض الديمقراطية مع الإسلام في المصدر الذي جاءت منه:

المصدر الذي جاءت منه الديمقراطية هو الإنسان، والحاكم فيها الذي يرجع إليه في إصدار الحكم على الأفعال والأشياء بالحسن والقبح هو العقل، والأصل في وضعها هم فلاسفة أوروبا ومفكروها، الذين برزوا أثناء الصراع الرهيب بين أباطرة أوروبا وملوكها وبين شعوبها، فكانت من وضع البشر، وكان الحاكم فيها هو عقل الإنسان، أما الإسلام فإنه على النقيض من ذلك فهو من الله ﷻ أوحى به إلى رسوله محمد بن عبد الله ﷺ ، قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾،[1] وقال تعـالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾،[2] والحاكم فيه الذي يرجع إليه في إصدار الأحكام إنما هو الله ﷻ أي الشرع، وليس العقل قال تعالى: ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ﴾.[3] وقال: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾،[4] وقال: ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ ﴾،[5] أما عمل العقل فمقتصر على فهم نصوص التي أنزلها الله ﷻ .[6]

٢- تناقض الديمقراطية مع الإسلام في العقيدة انبثقت عنها:

إنّ العقيدة التي انبثقت عنها الديمقراطية هي عقيدة فصل الدين عن الحياة، وفصل الدين عن الدولة، وهي كما مرّ معنا عقيدة مبنية على الحل الوسط بين رجال الدين النصارى الذين كان يسخرهم الملوك والقياصرة، ويتخذونهم مطية لاستغلال الشعوب وظلمها، ومص دمائها باسم الدين والذين يريدون أن يكون كل شيء خاضعا لهم باسم الدين من جهة، وبين الفلاسفة والمفكرين، الذين ينكرون الدين، وسلطة رجال الدين من جهة أخرى، وهذه العقيدة لم تنكر الدين، لكنها ألغت دوره في الحياة، وفي الدولة، وبالتالي جعلت الإنسان هو الذي يضع نظامه، وكانت هذه العقيدة هي القاعدة الفكرية التي بنى عليها الغرب أفكاره، وعنها انبثق نظامه، وعلى أساسها عين اتجاهه الفكري، ووجهة نظره في الحياة، وعنها انبثقت الديمقراطية، أما الإسلام فإنّه على النقيض من ذلك كلياً، فهو مبني على العقيدة الإسلامية، التي توجب تسيير جميع شؤون الحياة، وجميع شؤون الدولة بأوامر الله ونواهيه، أي بالأحكام الشرعية المنبثقة

---

[1] النجم: ٣، ٤.
[2] القدر: ١.
[3] يوسف: من الآية ٤٠.
[4] النساء: من الآية ٥٩.
[5] الشورى: من الآية ١٠.
[6] ينظر: الديمقراطية نظام كفر، ص: ٤٥. هذه الرسالة، ص: ١١٦.

عن هذه العقيدة وأن الإنسان لا يملك أن يضع نظامه، وإنما عليه أن يسير وفق النظام الذي وضعه الله له، وعلى أساس هذه العقيدة قامت حضارة الإسلام وعينت وجهة نظره في الحياة.[1]

٣- تناقض الديمقراطية مع الإسلام في الأساس الذي قامت عليه:

وأما تناقض الديمقراطية مع الإسلام في الأساس الذي قامت عليه، فذلك أنّ الديمقراطية تقوم على فكرتي: السيادة للشعب، والشعب مصدر السلطات.

أما كون السيادة في الديمقراطية للشعب؛ فذلك أنّها جعلت الشعب هو المالك لإرادته، والمسير لها، وليس الملوك والأباطرة، وهو الذي ينفذ هذه الإرادة، وبكونه صاحب السيادة ومالكا للإرادة ومسيراً لها صار الشعب يملك التشريع، الذي هو تعبير عن ممارسته لإرادته وتسييرها كما هو تعبير عن الإرادة العامة لجماهير الشعب، ويقوم بالتشريع عن طريق نواب يختارهم ليقوموا بالتشريع نيابة عنه؛ لذا فالشعب يملك أن يشرع أي دستور، وأي نظام، وأي قانون، وأن يلغي أي دستور، وأي نظام، وأي قانون بحسب ما يرى من مصلحة، فله أن يحول نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري وبالعكس، كما له أن يحول النظام الجمهوري من رئاسي إلى نيابي وبالعكس، كما حصل على سبيل المثال في فرنسا وايطاليا وأسبانيا واليونان من تحول أنظمة الحكم فيها من ملكية إلى جمهورية ومن جمهورية إلى ملكية، كما له أن يحول نظام الاقتصاد من رأسمالي إلى اشتراكي وبالعكس، وقد شرّع بواسطة نوابه إباحة الارتداد من دين إلى دين أخر، وإلى غير دين، كما شرع إباحة الزنا واللواطة والتكسب بهما، وأما كون الشعب هو مصدر السلطات، ذلك أنّه الشعب هو من يختار الحاكم الذي يريده، ليطبق عليه التشريع الذي وضعه؛ ليحكمه به، وله أن يخلع الحاكم، ويستبدل به حاكما أخر، فهو صاحب السلطة، والحاكم يستمد منه سلطته.[2]

أما الإسلام فالسيادة فيه للشرع وليست للأمة، فالله ﷻ هو وحده المشرع، ولا تملك الأمة بمجموعها أن تشرع ولو حكما واحدا، فلو اجتمع المسلمون جميعاً، وأجمعوا على إباحة الربا لإنعاش الحالة الاقتصادية، أو أجمعوا على إباحة أماكن خاصة للزنا حتى لاينتشر الزنا بين الناس، أو أجمعوا على إلغاء الملكية الفردية أو أجمعوا على إلغاء فريضة الصيام؛ ليتمكنوا من زيادة الإنتاج، فإن هذا الإجماع لا قيمة له، ولا يساوي في نظر الإسلام جناح بعوضة، وإذا أقدمت عليه فئة من المسلمين وجب أنّ تقاتل حتى ترجع عنه، فالمسلمون مقيدون في جميع أعمال الحياة بأوامر الله ونواهيه، ولا يجوز لهم أن يعملوا أي عمل يتناقض مع أحكام الإسلام، كما لا يجوز لهم أن يشرعوا ولو حكما واحداً، فالله وحده هو المشرع، ثمَّ ذكر عدداً من الآيات والحديث الدالة على ذلك، منها: قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾،[3] وقوله:

[1] ينظر: الديمقراطية نظام كفر، ص: ٤٦. وحزب التحرير، ص: ٣٧. هذه الرسالة، ص: ١٥٥.
[2] ينظر: الديمقراطية نظام كفر، ص: ٤٧، ٤٨. وحزب التحرير، ص: ٣٧، ٣٨.
[3] النساء: ٦٥.

﴿ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ ﴾،[1] وقال تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدٗا ﴾،[2] وقوله ﷺ : ((**من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد**))، [3] والمراد بأمرنا في الحديث هو الإسلام.[4]

وأما موضوع السلطان فإنّ الإسلام جعل تنفيذ أوامر الله ونواهيه يحتاج إلى سلطة تنفذه؛ لذلك جعل السلطان للأمة، أي حق اختيار الحاكم؛ ليقوم بتنفيذ أوامر الله ونواهيه عليها نيابة عنها، وذلك استناداً إلى أحاديث البيعة التي جعلت حق تنصيب الخليفة للمسلمين بالبيعة على كتاب الله وسنة رسوله، قال رسول الله ﷺ : ((**من مات وليس في عنقه يعة مات ميتة جاهلية**))،[5] وعن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم يقول: ((**ومن بايع إماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الأخر**))،[6] وأحاديث غيرها كثيرة تبين أن الأمة هي التي تنصب الحاكم عن طريق البيعة على كتاب الله وسنة رسوله، ثمَّ بيّن حزب التحرير أنّ الشرع وإن جعل السلطان للأمة تنيب عنها فيه من يحكمها بطريق البيعة، إلا أنه لم يجعل لها حق عزل الحاكم، كما في النظام الديمقراطي، وإنما يعزل الخليفة ضمن ضوابط معينة.[7]

٤– تناقض الديمقراطية مع الإسلام في الأفكار والأنظمة التي جاءت بها:

لمَّا كانت الديمقراطية تمثل حكم الأكثرية، فإن اختيار الحكام وأعضاء المجالس النيابية، وأعضاء المؤسسات والسلطات والهيئات يتم بالأكثرية، كما أنّ سنّ التشريعات في المجالس النيابية، واتخاذ القرارات من المجالس والسلطات والمؤسسات والهيئات كافة تتم برأي الأكثرية؛ لهذا كانت الأكثرية ملزمة في النظام الديمقراطي للجميع حكاما وغير حكام؛ لأنّ رأي الأكثرية هو المعبر عن أرادة الشعب، وما على الأقلية ألا أن تخضع وتنصاع لرأي الأكثرية.

أما في الإسلام فالأمر مختلف جداً، فالأمور التشريعية لايتوقف الأمر فيها على رأي الأكثرية، أو الأقلية، وإنما يتوقف على النصوص الشرعية؛ لأنّ المشرع إنما هو الله ﷻ ، وليس الأمة، وصاحب الصلاحية في تبني الأحكام التي تلزم لرعاية شؤون الناس وتسيير الحكم إنما هو الخليفة وحده، فيأخذ الأحكام من النصوص الشرعية الواردة في كتاب الله وسنة رسوله بناء على الدليل الأقوى باجتهاد صحيح.[8]

---

[1] الأنعام: من الآية ٧٥. ويوسف: من الآية ٤٠.
[2] النساء: ٦٠.
[3] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٣٤٣.
[4] ينظر: الديمقراطية نظام كفر، ص: ٤٩، ٥٠. وحزب التحرير، ص: ٣٧، ٣٨.
[5] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧٨.
[6] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧٢.
[7] ينظر: الديمقراطية نظام كفر، ص: ٥١، ٥٢. وحزب التحرير، ص: ٣٨.
[8] ينظر: المصدر نفسه، ص: ٥٣ ـ ٥٨.

هذا وتُعدُّ فكرة الحريات العامة: (حرية الرأي، والعقيدة، والتملك، والحرية الشخصية) من أبرز الأفكار التي جاءت بها الديمقراطية، بل تُعدُّ أساساً من أسسها المهمة، إذ بها يتمكن الفرد من ممارسة إرادته، ومن تسييرها كما يشاء، من دون ضغط أو إكراه، فالشعب لايستطيع أن يعبر عن إرادته العامة إلا بتوفر الحريات العامة لجميع أفراده، لذلك كانت الحرية الفردية مقدسة في النظام الديمقراطي، فلا يسمح للدولة ولا للأفراد بالتعدي عليها، والنظام الديمقراطي الرأسمالي يُعدُّ نظاما فردياً، وحماية الحريات العامة وصيانتها هي من أهم وظائف الدولة فيه، وهذه الحريات يرى حزب التحرير أنها تناقض الإسلام مناقضة تامة، كما سنوضح ذلك فيما بعد.[1]

وعلى ضوء ما تقدم بحثه، فإن حزب التحرير خرج بأنّ الديمقراطية: " يحرم على المسلمين أخذها، أو الدعوة إليها، أو إقامة أحزاب على أساسها، أو اتخاذها وجهة نظر في الحياة أو تطبيقها، أو جعلها أساسا للدستور والقوانين، أو مصدرا من مصادر الدستور والقوانين، أو جعلها أساسا للتعليم أو لغايته، ويجب على المسلمين أن ينبذوها نبذا كليا، فهي رجس، وهي حكم طاغوت، وهي كفر، وأفكار كفر، وأنظمة كفر، وقوانين كفر، ولا تمت إلى الإسلام بأية صلة ".[2]

رابعاً: مناقشة شبهة أنّ الديمقراطية من الإسلام:

لقد تناول حزب التحرير مفهوم الديمقراطية، وبيّن واقعها عند أهلها، لذلك فحكمه على الديمقراطية بأنها نظام كفر؛ لأنّ واقعها عند أهلها يدل بصورة أو بأخرى على أنّها إعطاء البشر صلاحية التشريع بدل الخالق، فبعد أن كان رجال الكنيسة يتحكمون بالناس باسم الدين، ظهرت الدعوة إلى عزل الكنيسة وإقصائها عن التأثير في واقع الحياة العملية، وفي الوقت نفسه يكون للإنسان الحق في اختيار النظام الذي يحكمه والقانون الذي يطبقه من خلال اتفاق الناس على نوع النظام الذي يحكمهم، يقول محمد أسد : " إنّ هذا المصطلح يستعمل في الغرب في اغلب الأحوال بالمعنى الذي أعطته إيّاه الثورة الفرنسية، ونعني به الدلالة على مبدأ المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجميع المواطنين، ... ويشمل المضمون الواسع لهذا المصطلح حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوّابه، وعلى هذا فإن إرادة الشعب التي انبثقت عن النظام الديمقراطي تعني ــ من الوجهة النظرية على الأقل ــ أنّ هذه الإرادة ذاتٌ حــرة لا تتقيد مطلقاً بقيود خارجية عنها، سيدة نفسها إمام سلطة غير سلطتها "،[3] وهذا يعني، أنّ الإنسان له الحق في وضع النظام الذي يحكمه، وهو ما بيّن حزب التحرير مناقضته للإسلام في الصفحات المتقدمة.

---

[1] ينظر: الديمقراطية نظام كفر، ص: ٥٣ ـ ٥٨.

[2] المصدر نفسه، ص: ٦٦.

[3] منهاج الإسلام في الحكم، محمد أسد، نقله إلى العربية: منصور محمد ماضي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، أيلول ١٩٦٧م، ص: ٤٧، ٤٨. علماً أن الطبعة الأولى للكتاب كانت في شباط من عام ١٩٥٧م. وينظر: قواعد نظام الحكم في الإسلام، د. محمود الخالدي، مكتبة المحتسب، جامعة اليرموك، الطبعة الثانية، ١٩٨٣هـ ، ص: ٤١ ـ ٤٤. ومدخل إلى الديمقراطية (٨٠ سؤالا وجواباً) ، ديفيد بيتهام وكيفين بويلي، ترجمة احمد رمُو، وزارة الثقافة السورية، ١٩٩٧م، ص: ١٥ ـ ٢٢. والعولمة والديمقراطية، كمال مجيد، دار الحكمة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص: ١٠١ ـ ١٢٤. والتيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، د. حيدر إبراهيم علي،

لذلك يرى الباحث أنّ ما يذكره بعض الباحثين والكتاب والمفكرين من محاولات للصق الإسلام بالديمقراطية، أو لصق الديمقراطية بالإسلام، بصورة أو بأخرى،[١] لا يعدو أن يكون من باب تأثر المغلوب بالغالب، تأثر المسلمين بالغرب الكافر الذي هيمن على بلاد المسلين وراح يصدر لها أفكاره وثقافته إلى بلاد المسلمين.

وأما أدعاء أنّ الديمقراطية من الإسلام، وأنها هي الشورى بعينها، وأنها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنها محاسبة الحكام، فيرى حزب التحرير أنّه جهل أو تضليل؛ لأن الشورى، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومحاسبة الحكام، أحكام شرعية، شرعها الله سبحانه وتعالى، وأمر المسلمين بأخذها والتقيد بها، بعدّها أحكاما شرعية، أما الديمقراطية فهي ليست أحكاما شرعية، ولا هي من تشريع الله سبحانه، بل هي من وضع البشر وتشريعهم، وهي غير الشورى، فالشورى هي إعطاء الرأي، أما الديمقراطية فهي وجهة نظر في الحياة، وهي تشريع للدساتير والأنظمة والقوانين، يضعه البشر من عقولهم، ويشرعونه بناء على المصلحة التي تراها عقولهم، لا بناء على وحي السماء.[٢]

ولمّا كانت فكرة أنّ الديمقراطية هي الشورى بعينها قد أخذت رواجاً، نرى أنّ الحزب في أحد إصداراته قد تناول الموضوع بشيء من التفصيل، إذ بيّن أن مثل هذا القول يقفز على المعنى الحقيقي للشورى والديمقراطية؛ ذلك أن الشورى ليست نظام حكم، بل ولا نظام حياة، إنما الشورى أسلوب لتحري الرأي الصائب، وهي أخذ الرأي مطلقاً، فلفظ (الأمر) الوارد في قوله تعالى: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾،[٣] و ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾،[٤] يدل على أن الشورى تكون في كل ما يطلق عليه لفظ: (أمر) وهو يشمل الأعمال والمعاملات، وسائر التصرفات، فحين يريد الإنسان ــ أيّ إنسان، حاكماً أو محكوماً، مديراً أو موظفاً، عاملاً أو مزارعاً ــ حين يريد التوصل إلى رأي في مسألة ما، أو أشكل عليه معرفة رأي بمسألة ما، فإنّه يرجع إلى من يأنس فيهم حسن الرأي، والقدرة على معرفة الصواب في مثل مسألته؛ لأخذ رأيهم فيها، ولكن الشورى لاتكون في الأحكام الشرعية التي ثبتت بنصوص، فهي غير قابلة للاجتهاد وإبداء الرأي، فلا شورى في تحريم الخمر، ولا شورى في وجوب الالتزام باللباس الشرعي، ولا شورى في وجوب تطبيق الشرع، وإنما تكون الشورى في أمور الدنيا التي تتعلق بمصالح العباد مثل إنشاء طريق أو مدرسة أو مستشفى، وأيضا تكون في رأي الناس في الولاة الذين يحكمونهم أ يعدلون أم يظلمون، فالشورى كفكرة وحكم شرعي انبثقت من العقيدة الإسلامية، ولا يمكن للشورى أن تشكل (نظام) حكم متميز، ذلك أن نظام الحكم هو النظام الذي يبين الأساس الذي تقوم عليه الدولة، وشكل الدولة

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، كانون الأول/ ١٩٩٩م، ص: ١٣٩ ـ ١٨٤، وهو بحث قيّم في تناوله للأفكار ونقل الكثير من النصوص عن المفكرين، لكنه يفتقر إلى بيان الرأي الصحيح.

[1] ينظر: قواعد نظام الحكم في الإسلام، ص: ٣٨ ـ ٣٩، نقل المؤلف عدداً من النصوص عن بعض المفكرين الذين يرون أنّ الديمقراطية من الإسلام. وكذلك نقل عدد من هذه النصوص في كتاب التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص: ١٣٩ ـ ١٨٤.

[2] ينظر: الديمقراطية نظام كفر، ص: ٦٥.

[3] آل عمران: من الآية ١٥٩.

[4] الشورى: من الآية ٣٨.

وصفتها، وقواعدها وأجهزتها، والأفكار والمفاهيم والمقاييس التي تُرعى الشؤون بمقتضاها، والدستور والقوانين التي تطبقها، فهل حددت الشورى مثلاً شروط الإنعقاد للخليفة؟ ، وهل حددت الشورى الشروط التي بمقتضاها يُعزل الخليفة؟ ، أو هل بينت الشورى أنواع القضاء في الدولة وصلاحيات كل نوع؟ ، كلا، لم تحدد الشورى أياً من ذلك، وإنّما الذي حدد ذلك كله هو نظام الحكم في الإسلام، ومجلس الشورى، أو مجلس الأمة لا يعدو كونه جهازاً من أجهزة الحكم الأخرى: كالخليفة، ومعاون التفويض، ومعاون التنفيذ، والولاة، والعمال، وأمارة الجهاد...الخ،[1] وبالمقابل، بيّن الحزب أنّ الديمقراطية ليست أسلوباً أو جهازاً ضمن نظام حكم أوسع، بل هي النظام بعينه! ، وهذا واضح من واقعها، ومن جميع الدساتير الديمقراطية في العالم والتي تنص بشكل أو بآخر على أن نظام الحكم: ديمقراطي، فمن غير الواقعي بعد ذلك وصف الديمقراطية بأنها أسلوب أو آلية لاعلاقة لها بالعقائد والأفكار وحالها حال أنظمة المرور والأنظمة الإدارية، ثم يستدل البعض لجواز أخذه بقول الرسول ﷺ : ((**أنتم أعلم بأمور دنياكم**))،[2] نعم.. لا يصح هذا الخلط ؛ وذلك لأنّ الديمقراطية على أرض الواقع نظام انبثق من عقيدة فصل الدين عن الحياة، وقد أوصل بعض المفكرين الغربيين الديمقراطية إلى مرتبة وجهة النظر في الحياة كالمفكر الأميركي (فرانسيس فوكوياما) حيث يقول في كتابه: (نهاية التاريخ وخاتم البشر)، ما نصه: " إن الديمقراطية الليبرالية قد تشكل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشري وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ "، ثمَّ لايستقيم القول بأنّ الديمقراطية مجرد آلية انتخابية في الوقت الذي جعلت فيه أميركا ومن ورائها الغرب بشكل عام الديمقراطية معقد الولاء والبراء ومدار رسالتهم الفكرية، بل إن الكثير من بني البشر يكافح ويناضل من أجل تحقيق الديمقراطية، فهل تستحق الديمقراطية كل هذا الضجيج لو أنها كانت مجرد آلية أو أسلوب كأسلوب تأبير النخل الذي قال فيه رسول الله ﷺ : ((**أنتم أعلم بأمور دنياكم**))؟! ، لذلك فإن حزب التحرير رفض الربط بين الديمقراطية والشورى، بل رفض حتى المقارنة بينهما؛ لأنّه لايصح أن نقارن بين نظام حكم للحياة وضعه البشر الذي هو الديمقراطية، والشورى التي هي فكرة جزئية من نظام حكم آخر هو نظام الحكم في الإسلام، إذ نكون بصنيعنا هذا كالذي يقارن النظام الاقتصادي الرأسمالي بحكم الزكاة في الإسلام وهذا غير صحيح، وعلى من يريد المقارنة فليقارن بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي في الإسلام، وكذلك فليقارن الديمقراطية كنظام حكم، بالخلافة الإسلامية كنظام حكم.[3]

---

[1] ينظر: الإنتخابات بين الإسلام والديمقراطية، ص: ٣.
[2] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٤، ص: ١٨٣٦.
[3] ينظر: الإنتخابات بين الإسلام والديمقراطية، ص: ٤، ٥.

المطلب الرابع: الحريات العامة:

الحريات مفهوم محدد يراد به الحريات الأربع، حرية العقيدة، وحرية الرأي، وحرية التملك، والحرية الشخصية، وضمان تحقيقها لكل فرد، والتي كانت نتيجة للصراع الذي حصل بين الملوك ورجال الدين، الذين استغلوا الناس باسم الدين من جهة، وبين المفكرين والفلاسفة الذين دعوا لحرية الإنسان وفصل الدين عن الحياة من جهة أخرى، وتُعدُّ من أبرز الأفكار التي ينادي بها دعاة الديمقراطية، ولابد هنا من التنبيه إلى أن هذه الحريات لا يراد منها الحرية التي تعني التخلص من العبودية، والإنعتاق منها، والتي دعا إليها الإسلام، إذ العتق لم يعد له وجود في عالمنا اليوم، كما أن هذه الحريات لا يراد منها تحرر الشعوب المستعمرة من الدول التي تستعمرها وتستعبدها وتستغل ثرواتها، وتنهب خيراتها، سيما وأنّ فكرة الاستعمار كانت نتيجة من نتائج حرية التملك التي هي إحدى هذه الحريات، وقد حذر حزب التحرير من الدعوة إلى الحريات الأربع تحت غطاء تحرير الشعوب من الاستعمار، والاضطهاد.[١]

أولاً: حرية العقيدة:

المراد بحرية العقيدة، أن للإنسان الحق في أن يعتقد العقيدة التي يريدها، ويؤمن بأي مبدأ وأي دين، وأن يكفر بأي دين وأي فكرة، وله أن يبدّل دينه، وله أن لايؤمن بدين على الإطلاق، فله الحق بأن يفعل كل ذلك بمنتهى الحرية من دون ضغط أو إكراه، وهذا يعني أنه يحق للمسلم مثلاً أن يتحول إلى النصرانية، أو إلى اليهودية، أو إلى البوذية، أو إلى الشيوعية، بمنتهى الحرية، من دون أن يكون للدولة أو غيرها حق منعه من ذلك.[٢]

هذا وقد انتقد حزب التحرير بشدة من يزعم أن حرية العقيدة التي ينادي بها الرأسماليون لا تتناقض مع الإسلام، ثمَّ يستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾،[٣] وقوله تعالى: ﴿ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ ﴾،[٤] وعدّ ذلك تجاهلاً لموضوع النصّين، إذ أن الخطاب في النصّين محصور موضوعه في الكفار، فلايجوز للمسلمين إكراه الكفار على الدخول في الإسلام، بل لهم أن يؤمنوا بالإسلام أو لايؤمنوا به، غير أن هذا الخطاب لا ينطبق على المسلمين؛ لأنّهم ليسوا مخيَّرين بعد أن أسلموا في أن يَكفروا ويَرتدّوا عن دينهم، والإسلام يحرم على المسلم أن يترك عقيدة الإسلام، ويرتد إلى اليهودية، أو النصرانية، أو البوذية أو الشيوعية، أو الرأسمالية، ومن يرتد عن الإسلام فحكمه أن يستتاب فإنّ رجع كان

---

1 ينظر: حزب التحرير، ص: ٣٦. والديمقراطية نظام كفر، ص: ٥٨. ونشرة بعنوان: لا حريات في الإسلام، حزب التحرير، ٩ من شوال ١٣٩٦هـ ١٩٧٦/١٠/٢م. والحملة الأميركية للقضاء على الإسلام، إصدارات حزب التحرير، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ص: ١٠. وهذه الرسالة، ص: ١٥٥.

2 ينظر: نظام الإسلام، ص: ٢٦، ٢٩. ونشرة بعنوان: لا حريات في الإسلام، حزب التحرير، ٩ من شوال ١٣٩٦هـ ١٩٧٦/١٠/٢م. وحزب التحرير، ص: ٣٦. والديمقراطية نظام كفر، ص: ٥٩. والحملة الأميركية للقضاء على الإسلام، ص: ١٠.

3 البقرة: من الآية ٢٥٦.

4 الكهف: من الآية ٢٩.

به، وإن أصرّ ولم يرجع يطبّق عليه الحد ويُقتل ويصادر ماله، ويفرق بينه وبين زوجته، وذلك تنفيذاً لقول الرسول ﷺ : ((**مَنْ بَدَّلَ دينَهُ فاقْتُلوه**))،[1] وإن كان المرتدون جماعة، وأصروا على ارتدادهم فإنهم يقاتلون، حتى يرجعوا أو يبادوا، كما حصل مع الذين ارتدوا بعد انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى، إذ أن أبا بكر رضي الله عنه قاتلهم قتالاً شديداً حتى رجع من بقي منهم ممن لم يقتل، وعلى هذا فحرية العقيدة لاوجود لها بالنسبة للمسلمين، بل هم مُلزَمون باعتناق عقيدة الإسلام، ولا يجوز لمسلم أن يعتنِق أية عقيدة أخرى، سواء كانت هذه العقيدة عقيدة دين سماوي آخر كاليهودية أو النصرانية، أو كانت عقيدة مبدأ آخر كالرأسمالية أو الاشتراكية، أو كانت أية عقيدة لأي دين أو أي فكرة ما دامت ليست عقيدة الإسلام، فلا يجوز للمسلم أن يَقبل بحرية العقيدة التي ينادي بها الرأسماليون، بل يجب عليه أن يرفضها ويتصدى لمن ينادي به.[2]

ثانياً: حرية الرأي:

المراد بحرية الرأي، أن للإنسان الحق في أن يحمل أي رأي وأي فكر، مهما كان هذا الرأي وهذا الفكر، وله أن يقول أي فكر وأي رأي، وأن يدعو إلى أي فكر وأي رأي، بمنتهى الحرية من دون قيد أو حد، مهما كان هذا الرأي وهذا الفكر، وله أن يعبر عن ذلك بأي أسلوب من الأساليب المتاحة له، من دون أن يكون للدولة، أو غيرها أي حق في منعه من ذلك ما دام لم يتعد على حرية الآخرين، فأي منع لحمل الرأي أو التعبير عنه، أو الدعوة له يُعدُّ اعتداء على الحرية.[3]

ولمّا كانت حرية الرأي لها جاذبيتها عند بعض المسلمين، نتيجة لعيشهم في دول قمعية (بوليسية) تَمنع أي شخص من أن يقول برأيه إذا كان يخالف رأي الحاكم، فإن حزب التحرير حذّر من أن ما يعانيه المسلمون من جَوْر الحكام، واستبدادهم، وتجاوزهم لحدود الله، لا يبيح لهم (أي للمسلمين) أن يَقبَلوا بما يُغضِب الله جل جلاله ، إذ أنّ حرية الرأي هذه لا تقتصر في مفهومها على ما يتصل منها بمحاسبة الحاكم، أو انتقاد تصرّفات السياسيين وغيرهم، وإنما تشمل كذلك حرية الجهر بالكفر، وإنكار وجود الله، والدعوة لأية فكرة حتى لو كانت تناقِض العقيدة الإسلامية، أو تخالف الأحكام المنبثقة عنها، كالدعوة والدعاية لما حَرَّم الله من ربا وميسر وخمر وزنا وشذوذ جنسي، والأفكار التي تروِّج لانحلال النساء، والرذيلة، والفساد، وتقويض قيم الشرف والعرض، ولكل ما من شأنه أن يَهدم القيم الإسلامية التي أمر الله سبحانه وتعالى بالتمسك بها وصيانتها، كما تعني حرية الرأي هذه السماح بالدعوة ضد الإسلام ولهدم كيان الأمة وتمزيقها إلى قوميات وأقطار وطوائف وفئات، وما إلى ذلك من دَعَوات تقوم على عصبيات دعا الإسلام لنبذها، وحرَّم على

---

[1] رواه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٥٣٧.

[2] ينظر: نظام الإسلام، ص:٣٣. ونشرة بعنوان: لا حريات في الإسلام، حزب التحرير، ٩ من شوال ١٣٩٦هـ ١٩٧٦/١٠/٢م. وحزب التحرير، ص: ٣٦. والديمقراطية نظام كفر، ص: ٦٠. والحملة الأميركية للقضاء على الإسلام، ص: ١٠، ١١.

[3] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٢٦، ٢٩. ونشرة بعنوان: لا حريات في الإسلام، حزب التحرير، ٩ من شوال ١٣٩٦هـ ١٩٧٦/١٠/٢م. وحزب التحرير، ص: ٣٦. والديمقراطية نظام كفر، ص: ٦٠. والحملة الأميركية للقضاء على الإسلام، ص: ١١.

المسلمين المناداة بها، ووصفها الرسول ﷺ بأنها منتِنة، ويكفي أن يتذكر المرء ما سمحت به هذه الحرية للمرتد سلمان رشدي من أن يقول ما قاله بحق الرسول ﷺ وأمهات المؤمنين، ليدرِك إلى أي مدى تصل هذه الحرية.[1]

بعد ذلك بيّن حزب التحرير أن إبداء الرأي في الإسلام مختلف عن حرية الرأي في النظام الرأسمالي؛ ذلك أنّ الإسلام أباح للمسلم أن يقول برأيه في كل شيء وكل أمر، ولكنه قيّده بأن يكون رأيه هذا منبثقاً عن العقيدة الإسلامية أو مبنياً عليها، وضِمن ما أباح الإسلام الخوض فيه، فله أن يقول بأي رأي ولو خالف رأي الخليفة وما يتبنّاه، ولو خالف رأي معظم المسلمين، شريطة أن يكون رأيه هذا مستنداً إلى دليل من الشرع، أو ضمن حدود الشرع، بل إن الإسلام أوجب على المسلم أن يقول برأيه ويحاسِب الحاكم إذا ظلم أو قال أو أمر بما يُغضِب الله، بل وجعل عمله هذا في مستوى الجهاد في سبيل الله حيث يقول الرسول ﷺ : ((**سيد الشهداء يوم القيامة حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى إمـــام جـــائر فنهاه وأمره فقتله**))،[2] وهذا لا يسمى حرية رأي، بل هو تقيد بأحكام الشرع، وذلك بإباحة قول الرأي في حالات، ووجوبه في حالات أخرى، وعلى هذا لايجوز لمسلم أن يقبل بما يسمى حرية الرأي، ولا يجوز له أن يقول برأي يخالف الإسلام سواء كان مخالفاً للعقيدة الإسلامية أو لما ينبثق عنها، فلا يجوز له أن يدعو لما تُسمّى حرية المرأة، ولا للقومية، ولا للوطنية أو القطرية وما شاكلها، ولا أن يدعو إلى مبادئ الكفر كالرأسمالية والاشتراكية، ولا لأية فكرة تتناقض مع الإسلام.[3]

ثالثاً: حرية التملك:

المراد بحرية التملك، أن للإنسان الحق في أن يتملك ما يشاء كما يشاء، وأن يتصرف بما يملك كما يشاء، شريطة أن لايتعدى في ذلك على حقوق الآخرين، أي التي يعدّها النظام الرأسمالي حقاً لهم، فله أن يتملك وفق هذه الحرية ما هو من ملكية الجماعة كآبار النفط ومناجم المعادن التي بمثابة الماء العِدّ، وشواطئ البحار والأنهار، والماء الذي تحتاجه الجماعة، وما إلى ذلك، وله أن يتملك الدار والبستان والدكان والمصنع، وله أن يتملك الخمّارة، والمصرف الربوي، وحظيرة الخنازير، ودار البغاء، وصالات القمار، وغير ذلك، وله أن يكسب المال أو ينمّيه بالميراث، وهبة الغير له، والتجارة، والصيد، والزراعة، والصناعة، وله أن يَكسِبه وينمّيه بالميسر، والربا، وتجارة الخمر، وأي وسيلة أخرى، وهذا يعني أنّ

---

[1] ينظر: الحملة الأميركية للقضاء على الإسلام، ص: ١١.
[2] رواه الطبراني، ينظر: المعجم الأوسط ، ج٤، ص: ٢٣٨.
[3] ينظر: حزب التحرير، ص: ٣٦. والديمقراطية نظام كفر، ص: ٦٠ ـ ٦٢. والحملة الأميركية للقضاء على الإسلام، ص: ١١، ١٢. ونشرة بعنوان: لا حريات في الإسلام، حزب التحرير، ٩ من شوال ١٣٩٦هـ ١٩٧٦/١٠/٢م.
❁ ولا اصدق وأدل على ما ذهب إليه حزب التحرير، مما حصل من الإساءة إلى حضرة النبيّ ﷺ على لسان بعض الشذاذ، وكيف باتت الدول تبرر ذلك بأنه يدخل تحت حرية الرأي والتعبير.

للإنسان أن يتملك كل شيء، ما أحَلّ الله تملكه وما حَرّم، وله أن يتصرّف بما يَملك كما يشاء، سواء تقيَّد في ذلك بأوامر الله ونواهيه أو لم يتقيّد.

أما التملك في الإسلام فإنه نقيض هذه الحرية، فهو يحارب فكرة الربا سواء أكان بفوائد مركبة أم بفوائد بسيطة، فالربا كله ممنوع، كما حدد الإسلام أسباب تملك المال، وأسباب تنميته، وكيفية التصرف فيه، وحرم ماعداها، وأوجب على المسلم أن يتقيد بها في تملكه للمال، وفي تنميته لهذا المال، وفي كيفية تصرفه بهذا المال، ولم يتركه حراً يتصرف في ذلك كيف يشاء، بل قيده بما شرع له من أحكام وحرم عليه أن يتملك المال، وأن ينميه بالسلب والنهب والسرقة والرشوة، وبالربا والقمار والزنا واللواطة، وبالتدليس والغش والخداع والغبن الفاحش، وبصناعة الخمر وبيعها، وباستخدام أنوثة المرأة وبغيرها من الأسباب التي حرم تملك المال وتنميته بها، فكلها أسباب ممنوعة لتملك المال وتنميته، وكل مال يملك بواسطتها يحرم على المسلم تملكه، ويعاقب فاعله، وبهذا يظهر أنه لا توجد حرية تملك للمال في الإسلام بل المسلم مقيد في تملكه للمال وفي تصرفه بالمال بالأحكام الشرعية التي جاء الشرع بها، ولا يجوز له أن يتعداها، وبالتالي حُرْمة القبول بها من جانب المسلمين.

بعد ذلك عرض حزب التحرير بعض ما أنتجته حرية التملك هذه، إذ أنّه كنتيجة لحرية التملك هذه تركزت الثروات الهائلة في أيدي حفنة من الناس يسمّون بالرأسماليين، الذين تحوّلوا بفضل ثرواتهم إلى قوة مهيمنة تتحكم بالمجتمعات والدول في سياساتها الداخلية والخارجية، والذين أخذ النظام الرأسمالي في الاقتصاد منهم اسمه، من باب وصف الشيء بأبرز ما فيه، وبالتالي أوجدت فكرة استعمار الشعوب، ونهب خيراتها، وسلب ثرواتها، وصار بعض هؤلاء الرأسماليين من أصحاب مصانع الأسلحة تجار حروب يَزُجّون دولهم أو الدول التي لهم فيها نفوذ في حروب ليس لشعوبها فيها ناقة ولا جمل، هَمّهم في ذلك الأرباح التي تعود عليهم من تجارة السلاح، بغض النظر عن الدماء التي تُسفَك في سبيل إنعاش هذه التجارة، أو المآسي التي تخلّفها، ونتيجة لتبني المجتمعات الرأسمالية لهذه الحرية عَمَّتْها آفات لاحصر لها، فقد انتشرت فيها الرذيلة، وظهرت ما تُسمّى الجريمة المنظَّمة (المافيا) وسادت الأنانية وتفككت عُرى الروح الجماعية، وهيمنت الأَثَرة بدل الإيثار، وتفشَّت أمراض مخيفة نتيجة لترويج كل شيء سواء كان ينفع الناس أو يضرّهم كالمخدرات وغيرها.[1]

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٢٦، ٢٩، ٣٣. ونشرة بعنوان: لا حريات في الإسلام، حزب التحرير، ٩ من شوال ١٣٩٦هـ ٢/١٠/١٩٧٦م. وحزب التحرير، ص: ٣٦.والديمقراطية نظام كفر، ص: ٦٢، ٦٣.والحملة الأميركية للقضاء على الإسلام، ص: ١٢.

رابعاً: الحرية الشخصية:

الحرية الشخصية تعني أنّ لكل إنسان الحق في أن يعيش حياته الخاصة كما يشاء، شريطة عدم التعدي على الحياة الخاصة للآخرين، فله أن يتزوّج، وله أن يعاشِر أية امرأة من دون زواج (الزنا) ما دام ذلك برضاها، وله أن يمارِس الشذوذ الجنسي، كاللواطة والسحاق ونحوهما، ما دامت هذه الممارسة ليس فيها طرف قاصر، وللإنسان بحسب الحرية الشخصية أن يأكل ويشرب ويلبس ما يشاء ضمن حدود النظام العام، الذي يتغير من مجتمع رأسمالي لآخر، ومن حين لآخر، وهكذا من دون أن تملك الدولة أو غيرها حق الحيلولة بينه وبين القيام بما يريد أن يقوم به من تصرف أو سلوك، وهذا يعني أنه لايوجد حرام أو حلال عند المنادين بهذه الحرية في السلوك الشخصي للإنسان، ما دام هذا الإنسان مؤهلاً للتصرف قانونياً.

إن الحرية الشخصية لهي بحق حرية الانفلات من كل قيد، حرية التحلل من كل القيم الروحية والخلقية والإنسانية، حرية تحطيم الأسرة، وإفقادها كيانها وتماسكها، ولا غرابة إذ أنها نتاج عقيدة فصل الدين عن الحياة، إنها الحرية التي ترتكب باسمها جميع الموبقات، وتستباح كل المحرمات، وهي الحرية التي أوصلت المجتمعات الغربية إلى مجتمعات بهيمية يندى لها جبين الإنسان، وأوصلت أهلها إلى مستوى أحط من مستوى البهائم والحيوان، فقد انتشرت الرذيلة، وأصبح الرجال والنساء يعيشون مع بعضهم من دون رباط شرعي، بل ويعيش الرجال مع الرجال والنساء مع النساء ويقيمون علاقات شاذة فيما بينهم وتحت حماية القانون، وقد تفشّى الشذوذ الشخصي وليس الجنسي فقط في المجتمعات الرأسمالية نتيجة للحرية الشخصية، وظهرت صرعات لاتخطر على البال، وما الأفلام والمجلات الخلاعية، وخدمات الهاتف الجنسية، ونوادي العراة، وأمثالهم، إلا شاهد على الانحراف والشذوذ اللذيْن تردَّت فيهما المجتمعات الرأسمالية بفضل الحرية الشخصية؛ لذلك لا يجوز لمسلم أن يَقبل بالحرية الشخصية؛ لأنّها تبيح ما حَرَّم الله ﷻ، وتتناقض مع أحكام الإسلام مناقضة تامة، فلا حرية شخصية في الإسلام، والمسلم مقيد بأوامر الله ونواهيه في جميع أفعاله وتصرفاته، ويحرم عليه أن يقوم بفعل حرمه الله تعالى، فإن أقدم على فعل محرم من المحرمات، كترك الصلاة والصيام، أو زنا، أو خرجت المرأة عارية أو متبرجة أثم وعوقب بالعقوبة الزاجرة، وأين الحرية الشخصية مما امرنا الله ﷻ به، من التخلق بالأخلاق الفاضلة، والسجايا الحميدة، وجعل المجتمع الإسلامي مجتمع الطهر والعفاف، ومجتمع القيم الرفيعة، هذا فضلاً عن كون الحرية الشخصية مصدراً للأمراض الاجتماعية المختلفة.[1]

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٢٦، ٢٩، ٣٣. ونشرة بعنوان: لا حريات في الإسلام، حزب التحرير، ٩ من شوال ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦/١٠/٢م. وحزب التحرير، ص: ٣٦.والديمقراطية نظام كفر، ص: ٦٤، ٦٥.والحملة الأميركية للقضاء على الإسلام، ص: ١٣.

هذه هي الحريات العامة بأنواعها الأربعة، والواقع يدل على أن القول بها يعني التحلل من كل نظام، والتحلل من كل قيد، وهذا يعني الفوضى، وهذه الحريات لاوجود لها في الإسلام، فالمسلم مقيد في جميع أفعاله بالأحكام الشرعية، وليس حراً في أي فعل، لذا لايجوز قبول هذه الحريات أو الدعوة لها؛ لأنّها مناقضة للإسلام مناقضة تامةً، سواء من حيث الأساس الذي انبثقت، وهو عقيدة فصل الدين عن الحياة، أم من حيث نظرة المبدأ الرأسمالي لطبيعة الإنسان، والفرد، والمجتمع، ودور الدولة في تأمين مصلحة الفرد وحمايتها، التي جعلته ينادي بتأمين هذه الحريات الأربع للفرد، أو من حيث ما تدل عليه كل واحدة منها كما تقدم.[1]

إنّ مفهوم الحريات جزء لا يتجزأ من الديمقراطية؛ لذلك نلاحظ أنّ الحزب قد عمد في كثير من الأحيان عند تناوله لموضوع الحريات إلى ذكر الأساس الذي نتجت عنه وهو فصل الدين عن الدولة أو عن الحياة، وليس بمستغرب أن يكون لحزب التحرير هذا الموقف الصلب في التعامل مع هذه الحريات، سيما وأنّ واقعها التحلل من كل قيمة إسلامية، ولا يوافق الباحث بعض المفكرين الذين يحاولون جاهدين إيجاد بعض التشابه بين ما موجود في الإسلام وبعض تفاصيل أو مقتضيات هذه الحريات، فما عندنا في ديننا كاف، أليس هو النظام الذي اختاره الله تعالى ليكون خاتم الأديان، ألم يقل المولى تعــالى: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ﴾،[2] فالإسلام ليس لقيطاً لكي نبحث له عن نسب، فمرة ننسبه إلى الاشتراكية، وأخرى إلى العلمانية، وأخرى الديمقراطية، وأخرى نضمنه الحريات الأربع التي لا تمت إلى شرع الله بصلة، أما من يقول إنّ بعض ما في هذه الأفكار والمفاهيم لا يتعارض مع الإسلام، فالجواب عليه:

إنّ هذه الأفكار والمفاهيم إنما هي نتاج للحضارة الغربية التي قامت على أساس عقيدة محددة هي: فصل الدين عن الحياة؛ لذلك فهي تتأثر بوجهة النظر الغربية التي تعطي للإنسان حريته في كل شيء ما لم يضرّ بالآخرين، في حين أنّ الإسلام يقوم على عقيدة : لا اله إلا الله محمد رسول الله، والتي تقتضي أن ينطلق المسلم في كل فكرة ومفهوم، في كل قول وعمل، من هذه العقيدة فلا يقول ولا يفعل غير ما يبيحه الشرع، وبمعنى آخر أنّ المسلم مقيّد بأحكام الشرع، وهذا التقييد هو مناقض للحريات العامة المنبثقة عن عقيدة فصل الدين عن الحياة، والله اعلم.

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٣٣. وحزب التحرير، ص: ٣٦. ونشرة بعنوان: لا حريات في الإسلام، حزب التحرير، ٩ من شوال ١٣٩٦هـ ٢/١٠/١٩٧٦م. والديمقراطية نظام كفر، ص: ٥٩. والحملة الأميركية للقضاء على الإسلام، ص: ١٠، ١٤. والتيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص: ١٧٥ ـ ١٨٢.

[2] المائدة: من الآية ٣.

المبحث الثالث: جوانب أخرى في ثقافة حزب التحرير:

المطلب الأول: الفقه وأصوله:

أولاً: الفقـــه:

١- الطريقة الشرعية في استنباط الأحكام:

حدد حزب التحرير طريقته في استنباط الأحكام الشرعية بقوله: " وللإسلام طريقة واحدة في معالجة المشاكل، فهو يدعو المجتهد لأن يدرس المشكلة الحادثة حتى يفهمها، ثم يدرس النصوص الشرعية المتعلقة بهذه المشكلة، ثم يستنبط حل هذه المشكلة من النصوص، أي يستنبط الحكم الشرعي لهذه المسألة من الأدلة الشرعية، ولا يسلك طريقة غيرها مطلقاً، على أنه حين يدرس هذه المشكلة يدرسها بوصفها مشكلة إنسانية ليس غير، لا بعدّها مشكلة اقتصادية أو اجتماعية أو مشكلة حكم أو غير ذلك، بل بعدّها مسألة تحتاج إلى حكم شرعي، حتى يعرف حكم الله فيها ".[1]

٢- طبيعة الأبحاث الفقهية التي تناولها حزب التحرير:

شملت آراء حزب التحرير وتبنياته الفقهية الكثير من النواحي المتعلقة بالحكم، والسياسة، والعبادات، والعقوبات، والجهاد، والاقتصاد ... الخ، حيثُ جاءت أبحاثه الفقهية لتؤكد شمول معالجات الإسلام والفقه الإسلامي كافة مشاكل الحياة، وصلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان، فحرص أنْ لايترك مجالاً من مجالات الحياة إلاّ ويضع له قواعد وأنظمة تكون أسساً ثابتة يُبنى عليها كل معالجة في هذا المجال،[2] ولم يقتصر على ذلك بل كان يتعرّض أولاً إلى الأنظمة غير الإسلاميّة كالرأسماليّة والاشتراكية فينقض طريقها في المعالجة، وفهمها للمشكلة، ثم يطرح بعدئذ الأحكام الشرعيّة التي تنظّم هذه المعالجات، وهذا واضح في كتاب النظام الإقتصادي في الإسلام حيث نقض فهم الرأسماليين والإشتراكيين للمشكلة الاقتصادية ونقض نظريّة الندرة النسبيّة، وفكرة الدخل القومي، ونظرتهم للملكية، ثم بيّن فهمه للمشكلة الاقتصاديّة من وجهة نظر الإسلام، وهي توزيع الثروة، كما فرّق بين علم الإقتصاد الذي هو عالمي وبين نظام الإقتصاد الذي هو خاص بوجهة النظر في الحياة، وحذّر من خطر المساعدات الدوليّة وأهدافها الاستعمارية الخطيرة، كما حذّر من خطر القروض الدوليّة التي ترزح الأمة اليوم تحت وطأتها ودورها في استبعاد الشعوب وإذلالها.[3]

---

[1] نظام الإسلام، ص: ٧٤. وينظر: المصدر نفسه، ص: ٨٨. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ٣٦. والنظام الاقتصادي في الإسلام، ص: ٥٤. والفكر الإسلامي، ص: ٣٧. وجواب سؤال، بتاريخ: ٢٩ من ربيع الأول ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤/٤/٢١م. والشيخ تقي الدين النبهاني فكراً وكفاحاً، ص: ١٩.

[2] نظام الإسلام ص ٧٤. ومفاهيم حزب التحرير ص ٤٣ - ٤٥. والفكر الإسلامي ص ٣٧. والشيخ تقي الدين النبهاني فكراً وكفاحاً، ص: ٢٠.

[3] ينظر: كتاب النظام الاقتصادي في الإسلام.

وفي كتاب النظام الإجتماعي في الإسلام شنّع على الإشتراكيين والرأسماليين في نظرتهم إلى المرأة موضّحاً نظرة الإسلام للمرأة، كما أعطى مفهوماً خاصاً للنظام الإجتماعي قصره على علاقة الرجل بالمرأة وما ينتج عنها من أحكام.[1]

وأما في كتاب نظام الحكم في الإسلام، فقد نقض نظريّة الحكم الجماعي وبيّن أنّ القيادة في الواقع فردية يستحيل أنْ تكون جماعيّة، كما بيّن أنّ نظام الحكم في الإسلام هو نظام الخلافة، وليس هو نظاماً ملكياً ولا جمهورياً ولا إمبراطورياً، كما رسم هيكلاً مفصّلاً للدولة الإسلاميّة وأركانها وأجهزتها، بعد أن بيّن قواعد الحكم الأساسيّة في الإسلام.[2]

وعلى الرغم من كثرة البحوث الفقهية التي تناولها حزب التحرير في إصداراته ومؤلفاته، سواء أكانت متبناة أم ير متبناة، إلاّ أنّ الملاحظ عليها أنّها تقتصر على ثلاثة أمور هي:

أ- ما يلزم للحزب لتمكينه من حمل الدعوة الإسلاميّة لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الدولة الإسلامية، كما ورد في كتاب الدولة الإسلامية والتكتل الحزبي ومفاهيم حزب التحرير.

ب- ما يلزم للدولة الإسلاميّة من أحكام شرعيّة تمكّنها من تطبيق الإسلام وحمله، وتنظيم العلاقات الدوليّة بينها وبين الدول الأخرى، كما هو واضح في كتاب الشخصيّة الإسلاميّة، ونظام الحكم في الإسلام، وكان سبّاقاً إلى وضع دستور مدعم بالأدلة الشّرعية؛ لتنظيم جميع الشؤون الداخليّة والخارجيّة لدولة الخلافة.

ج- تبني الأحكام الشرعية لما استجدّ من أمور لم تكن موجودة زمن المجتهدين السابقين، لبيان الحكم الشّرعيّ فيها، من أجل اتخاذ موقف منها من قبل المسلمين، مثل: الشركات المساهمة،[3] موضوع التأمين،[4] وبعض المسائل الطبية كالاستنساخ، ونقل الأعضاء، وأطفال الأنابيب،.[5] وغير ذلك.

ويرى الباحث أنّ اقتصار أبحاث حزب التحرير الفقهية على ما تقدم يرجع إلى كون حزب التحرير حزباً سياسياً، يعمل لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة، فلم يصرف جهوده إلى بحث الأبواب والمسائل المتعارف عليها عند الفقهاء، إلا ما كان له صلة بالهدف الذي من اجله أقيم حزب التحرير.

---

[1] ينظر: كتاب النظام الاجتماعي في الإسلام، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة الرابعة (معتمدة)، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
[2] ينظر: كتاب نظام الحكم في الإسلام.
[3] ينظر: النظام الاقتصادي في الإسلام، ص: ١٦٢ - ١٧٨.
[4] ينظر: المصدر نفسه، ص: ١٨٢ - ١٨٨.
[5] ينظر: كتاب حكم الشرع في الاستنساخ ومسائل طبية، عبد القديم زلّوم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

لقد أخذ الجانب الفقهي للحزب النصيب الأكبر والأشهر من الانتقادات التي تعرّض بها الكتّاب للحزب، ومن خلال استقراء الباحث لهذه الانتقادات وجد أنّ قسماً منها محض افتراء وليس من كلام الحزب أو آرائه، والبعض الآخر منها ناتج عن سوء فهم الكتّاب لهذه الآراء والإجتهادات، أما القسم الثالث فهو لا يعدو كونه خلافاً فقهيّاً يدخل تحت الاجتهاد.

ومن اشهر هذه الانتقادات ما نسب إلى الحزب من أنّه في جواب سؤال أباح القبلة بشهوة وبغير شهوة،[1] ولا عجب أن يتفق هؤلاء الكتاب على هذا الخطأ إذ أنّهم استندوا في ذلك إلى كتاب الدعوة الإسلامية، والغريب أنّ بعض هؤلاء، كما ظهر للباحث، اطلع على ردود على بعض الافتراءات التي وجهت للحزب،[2] لكنه أصرّ على نقل النص كما ذكره مؤلف كتاب الدعوة الإسلامية، وقد تيّسر للباحث أن يطلع على المسألة في كتاب التبصرة، مع العلم أنّ هذا الكتاب هو تصرّف شخصي للمؤلف ردّ فيه على كثير من الانتقادات التي وجهت للحزب ومنها هذه المسألة، وخلاصة ما ذكره صاحب كتاب التبصرة في بيان المراد في أجوبة الأسئلة المتعلقة بهذه المسألة: " فحكم القبلة أو التقبيل بين المحارم وبين المقيمين والقادمين من سفر هو الإباحة إلا في حالتين حالة كون القبلة أو التقبيل مقدمة من مقدمات الزنا وحالة كون المقبِّل أو المقبَّل أو كلاهما يريد الآخر أي يريد التمتع والتلذذ به جنسياً، وأما حكم القبلة والتقبيل لغير المحارم وغير المقيمين والقادمين من سفر، إذا استثنينا هاتين الحالتين اللتين يحرم فيهما القبلة والتقبيل مطلقاً فهو الكراهة، إننا إذا استثنينا هاتين الحالتين من غرض التقبيل فماذا يكون الغرض من تقبيل الواحد للآخر إذا كان المقبِّل لا يريد الزنا بالمقبَّل ولا التمتع ولا التلذذ الجنسي؟ ، فما غرضه من التقبيل إذاً ؟ ، قد يكون الغرض من التقبيل الشفقة على المقبل كما لو فقد شاب أهله في حادثة محزنة فعزاه أهله وجيرانه رجالاً ونساء، فاحتضنوه وقبلوه بدافع الشفقة والعطف عليه، وقد يكون الغرض من التقبيل الفرح والسرور، كما لو تعرض شخص للخطر فنجا من كارثة محققة فاستقبله أهله رجالاً ونساء فاحتضنوه وقبلوه فرحاً بنجاته، وقد يكون الغرض من التقبيل الإعجاب والتقدير كما لو أشرف طفل على الغرق فأنقذته شابة، فقبلها أبو الطفل وأمه تقديراً لها على معروفها، فالقبلة هنا على البراءة الأصلية التي لا يراد منها أي غرض سيء، فإذا كان رسول الله ﷺ اعتبر إقامة الصلاة كافية لتكفير عمل الرجل الذي قبل المرأة الأجنبية وتلذذ بها وفعل بها ما يفعل الرجل بزوجته إلا الوطء،[3] فماذا تظنه يقول في رجل قبل ابنة عمه تقبيل تحية فرحا بقدومها من سفر بعيد، أو امرأة قبّلت ابن خالها القادم من سفر أيضاً ".[4]

---

[1] **ينظر: الدعوة الإسلامية، ص: ١٠٤. والطريق إلى جماعة المسلمين، ص: ٣٠٥. والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، ص: ١٣٩. وأثر الجماعات الإسلامية الميداني خلال القرن العشرين، ص: ٢٥٨. الجماعات الإسلامية، ص: ٣٥٢.**

[2] **إذ وجدت أنّ مؤلف الجماعات الإسلامية، في هامش ص: ، ٣٤٧، قد أشار إلى كتاب التبصرة في الرد على كتاب الدعوة الإسلامية لصادق أمين، وبالرغم من أنّ مؤلف الرد قد بيّن أنّ السؤال وجوابه لا يتعلق بالقبلة بشهوة.**

[3] **يعني هنا حديث ماعز، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((لما أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ قال له: لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت، قال: لا يا رسول الله قال: أنكتها، لا يكني، قال فعند ذلك أمر برجمه)). أخرجه الشيخان، واللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٥٠٢. وصحيح مسلم، ج٣، ص: ١٣١٩.**

[4] **ينظر: التبصرة، يوسف السباتين، ب.ت، ص: ٥٣، ٥٤.**

وهكذا نلاحظ بعد الشُقة بين ما زعمه هؤلاء على الحزب، وبين حقيقة جواب السؤال والمراد منه، ومع ذلك فالباحث يرى أنّ صاحب كتاب التبصرة لم يكن موفقاً في تعاطيه مع الموضوع؛ وذلك لأنه قد تقرر لدينا في الفصل الأول من هذا البحث أنّ جواب السؤال لا يُعدُّ من المتبنيات إلا إذا صرّح الحزب بتبنيه له،[1] ومن خلال اطلاع الباحث على كتاب النظام الاجتماعي في الإسلام، وهو من الكتب المتبناة، وجدت ما نصه: " وهذا بخلاف القُبلة، فقبلة الرجل لامرأة أجنبية يريدها، وقبلة المرأة لرجل أجنبي تريده هي قبلة محرمة، لأنها من مقدمات الزنا، ومن شأن مثل هذه القبلة أن تكون من مقدمات الزنا عادة، ولو كانت من غير شهوة، ولو لم توصل إلى الزنا، ولو لم يحصل الزنا، لأن قول الرسول ﷺ لماعز لما جاءه طالباً منه أن يطهره لأنه زنى ((**لعلك قبلت** ...))، أخرجه البخاري من طريق ابن عباس، يدل على أن مثل هذه القبلة هي من مقدمات الزنا، ولأن الآيات والأحاديث التي تحرّم الزنا تشمل تحريم جميع مقدماته ولو كانت لمساً، كما يحصل بين الشباب والشابات، فهذه القبلة تكون محرمة، حتى ولو كانت للسلام على قادم من سفر لأن من شأن مثل هذه القبلة بين الشباب والشابات أن تكون من مقدمات الزنا ".[2]

وهذا الكلام ينافي ما نُمي إلى الحزب، فضلاً عمّا تقرر لدينا من أنّ جواب السؤال هو في الأصل غير متبنى فكيف إذا خالف المتبنى، ولكن ولما كانت هذه الطبعة هي الطبعة الرابعة لكتاب النظام الاجتماعي في الإسلام، فقد بذل الباحث جهده للحصول على طبعة قديمة للتأكد من رأي الحزب المتبنى من هذه المسالة، فقد يكون رأي الحزب كما جاء في جواب السؤال، وبالفعل وجدت نسخة من الطبعة الثانية من الكتاب، وفيه: " وهذا بخلاف تقبيل المرأة للرجل، والرّجل للمرأة، فإنّه حرام؛ لأنّه لا يكون بغير شهوة مطلقاً "،[3] وهذا النص وإن كان أعم من النص الأول إلا أنّه لا يفيد غير ما أفاده؛ لأنّه ذكر أنّ التقبيل بين الرجل والمرأة لا يكون بغير شهوة مطلقاً.

عليه فإنّ الرأي المتبنى عند الحزب هو تحريم القبلة الرجل للمرأة، أي الأجنبية، سواء أ كانت بشهوة أم بغير شهوة، حتى لو كانت لقادم من سفر ونحو ذلك مما أُريد به في جواب السؤال أعلاه، ويبدو أنّ جواب السؤال بإباحة القبلة التي لا تكون من مقدمات الزنا لم يراعي ما نص عليه الحزب في كتابه المتبنى، وهذا يؤخذ على الحزب، لكن الأمر يجب أن يؤخذ بحسن النيّة لا كما فعل هؤلاء الكتاب.

---

[1] ينظر: هذه الرسالة، ص: ١٧.
[2] النظام الاجتماعي في الإسلام، ص: ٥٣.
[3] النظام الاجتماعي في الإسلام، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، القدس، الطبعة الثانية، ص: ٣٥.

ومما أخذ أيضاً على الحزب في الجانب الفقهي ما ورد في جواب سؤال بسقوط الصلاة عن رائد الفضاء المسلم، وسكان القطبين،[1] وقد تيّسر للباحث نصّ جواب السؤال وفيه : " أما من يكون على سطح القمر، أو في داخل عربة الفضاء فإنه يكون خارج الكرة الأرضية، ولا يتأتى فيه حصول السبب، ولذلك لا يصلي، وكذلك لا يصوم، إلا إذا رجع أثناء الوقت وأثناء الشهر فإنه حينئذ يجب عليه؛ لأنّ السبب يكون حاصلاً بالنسبة له، أما من يسكن القطب فهذا فرض نظري، والقطب لا يحتمل السكنى والإقامة، ومن يذهبون للاكتشاف لا يقيمون مدة طويلة، ومع ذلك فإنه لو حصل أن سكن أناس القطب فإنّه يكون حكمهم داخلا تحت الحكم الشرعي، فإذا لم يحصل السبب أي سبب وجود الصلاة لا يحصل المسبب، أي إذا لم يدخل الوقت لا تجب الصلاة ولا يجب الصيام، ولو فعلها يكون فعله باطلاً؛ لأنّ السبب لم يوجد فلا يوجد المُسَبَب، إنّ الشارع عين للصلاة أوقاتاً وجعل الوقت أي حلول الوقت شرطا لصحة الصلاة فلا تصح الصلاة إذا أديت قبل الوقت، والأمكنة التي لا يحصل فيها حلول الوقت مثل البلاد التي نهارها ستة أشهر ومثل الرجل الفضائي الذي يدور حول الأرض فإن وقت الصلاة لم يحصل فلم تجب الصلاة، ولا تصح من غير حلول الوقت ولا تجب قبل حلول الوقت، لذلك لا صلاة للظهر إلا بحلول وقت الظهر ولا صلاة للعصر إلا بحلول وقت العصر وهكذا ".[2]

أما الاستدلال بحديث ظهور الدجال، الذي رواه النواس بن سمعان مرفوعاً: ((**ذكر رسول الله ﷺ الدجال ذات غداة فخفض فيه ورفع ... قلنا يا رسول الله وما لبثه في الأرض؟. قال أربعون يوما يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيامكم قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أتكفينا فيه صلاة يوم ؟ قال: لا اقدروا له قدره** ...))،[3] فقد أجاب عنه الحزب بقوله: " حديث: ((**اقدروا له قدره**))، جاء في موضوع معين، فهو خاص في ذلك الموضوع، فقد جاء في الحالة التي يأتي فيها الدجال، فهو خاص في تلك الحالة فلا يشمل غيرها، وذلك مثل حديث: ((**إنما الربا في النسيئة**))،[4] فقد سئل الرسول عليه السلام عن الصرف هل هو ربا فقال : ((**إنما الربا في النسيئة**))، وكذلك حديث الدجال خاص في حالة وجود الدجال، وأما الصوم والصلاة فقد جاءا في خطاب الوضع، وهو خطاب الشارع المتعلق بالأسباب والشروط والموانع ... الخ، فصيام رمضان جاء في قوله تعالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ ﴾،[5] وجاء في قوله ﷺ : ((**صوموا لرؤيته**))،[6] فصار دخول الشهر سببا للقيام فعلا بالصيام لا لوجوب الصيام، فإذا لم يأت شهر رمضان لا يقام فعلا بالصيام لأن السبب جاء به خطاب الشارع فلابد من تحققه حتى

---

[1] ينظر: الدعوة الإسلامية، ص: ١١٠. والطريق إلى جماعة المسلمين، ص: ٣٠٥. والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، ص: ١٣٩. الجماعات الإسلامية، ص: ٣٥٣.
[2] ينظر: جواب سؤال، بتاريخ: ٤ / ١ / ١٩٦٩ م.
[3] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٤، ص: ٢٢٥٠.
[4] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٢١٧.
[5] البقرة: ١٨٥.
[6] متفق عليه. ينظر: صحيح البخاري، ج٢، ص:٦٧٤. وصحيح مسلم، ج٢، ص:٧٦٢.

يقام فعلا بالفرض، وكذلك الصلاة فقد جاءت في قوله تعالى: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾،[1] فصار دلوك الشمس سببا للقيام فعلا بصلاة الظهر، ومثل ذلك المغرب بغروب الشمس وهكذا، فإن لم يحصل السبب لا يقام فعلا بالصلاة، وهذا لا يعني أن الصلاة سقطت وأن الصيام سقط ؛ لأنّ وجوب الصلاة جاء في قوله تعالى: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾،[2] والصيام جاء بقوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾،[3] ولكن القيام فعلاً بالصلاة جُعل له سبب، فلابد من تحقق السبب حتى يجب القيام به، فالفرض باق، ولكن القيام فعلاً بالفرض يتوقف على تحقق السبب ".[4]

إذا فرأي الحزب هذا لم يكن من فراغ بل بناء على اجتهاد صحيح، بغض النظر عن نتيجة الاجتهاد، كما أنّ الباحث يرى قياس سكان القطبين ورائد الفضاء على ما ذكره ﷺ عند ظهور الدجال: ((**اقدروا له قدره**))، هو قياس مع الفارق، وبيان ذلك أنّ الناس الذين يظهر عليهم الدجال يسير الوقت عندهم بصورة طبيعية، كما يفهم ذلك من الحديث، أي ليس كما هو الحال سكان القطبين ورائد الفضاء، بمعنى أنّه عندما أمرهم أن يقدروا قدره، أي قدره عندهم في الحال التي يكون فيها الوقت عندهم طبيعياً، وليس طارئاً كما في وقت ظهور الدجال، فعلى أي وقت سيقدر رائد الفضاء وساكن القطبين؟! ، والله تعالى اعلم.

وهناك مسائل وآراء أخرى أخذت على الحزب تحتاج إلى تمحيص وتثبت، وقد أعرض الباحث عن ذكرها، لعدم توفر النصوص الأصلية، خشية أن يخوض في ما لم تتحقق فيه الأمانة في النقل، كما يرى الباحث أنّ تركيز بعض الكتّاب على مثل هذه الأمور التي بيّنا واقعها من حيث العموم، فيه إجحاف بحق الحزب وإرثه الفقهي الذي قلّ نظيره في عصرنا هذا، والذي كما ذكرنا شمل جميع نواحي الحياة.

---

[1] **الإسراء: من الآية ٧٨.**
[2] **هود: من الآية ١١٤.**
[3] **البقرة: من الآية ١٨٥.**
[4] **ينظر: جواب سؤال، بتاريخ: ٢١ / ١ / ١٩٦٩م.**

ثانياً: أصول الفقه:

إهتمّ حزب التحرير بأصول الفقه اهتماماً كبيراً، إذ وضع كتاباً كاملاً في موضوع أصول الفقه، وهو الجزء الثالث من كتاب الشخصية الإسلامية، تناول فيه مباحث أصول الفقه ومواضيعه بالتفصيل، وهو لا يكاد يخرج في تبنياته الأصولية عمّا تكلّم به العلماء سابقاً؛ لذا سيقتصر الباحث على عرض بعض الأمور التي تساعد في تحديد الإطار العام لمنهج حزب التحرير في أصول الفقه:

١- أدلة الأحكام لابد أن تكون قطعية:

يرى الحزب أنّ أدلة الأحكام لابد أن تكون حجيتها قد ثبتت بدليل قطعي، وذكر ثلاثة أسباب توجب ذلك:

أ- أنّ الحكم الذي يجب أن يسير عليه المسلم هو حكم شرعي وليس حكماً عقلياً، أي هو حكم الله في المسالة وليس الحكم الذي وضعه البشر؛ ولذلك لابد أن يكون الدليل الذي يُستنبط منه الحكم قد جاء به الوحي.

ب- إثبات أن الدليل الذي يُستنبط منه الحكم قد جاء به الوحي لابد أن يكون إثباتاً مقطوعا به، أي لابد أن يكون الدليل الذي يستنبط منه الحكم قد جاء به الوحي دليلاً قطعياً وليس دليلاً ظنياً؛ لأنّه من الأصول وليس من الفروع، فلا يكفي فيه الظنّ، فهو من باب العقائد وليس من باب الأحكام الشرعية؛ وذلك أنّ المطلوب لاستنباط الحكم منه هو دليل جاء به الوحي، وليس مطلق دليل، فلابد أن يثبت أنّه جاء به الوحي، واثبات أنّه جاء به الوحي من باب العقائد وليس من باب الأحكام الشرعية، ومن هنا لابد أن يكون دليلاً قد ثبت أنّ الوحي جاء به بدليل قطعي؛ لأنّ العقائد لا تؤخذ إلا عن يقين، كما تقرر.

ج- لما كنت الأحكام إنّما تستنبط بناء على غلبة الظنّ، فإنه يُخشى إن لم يُتأكد من أنّ أصل الأحكام قد جاء به الوحي أن تتولد لدى الأمة أفكار غير إسلامية، بوجود أحكام مستنبطة من أصل لم يأت به الوحي، وهذا إذا تكاثر وامتد به الزمن يؤثر على وجهة نظر الأمة في الحياة، وبالتالي يؤثر على سلوكها؛ ولذلك لابد أن يُتأكد من الأدلة التي قد استنبط منها الحكم الذي يراد تطبيقه هي أدلة قد جاء بها الوحي.[1]

وفي كتاب الشخصية الجزء الثالث قال: " الأدلة الشرعية هي أصول الأحكام الشرعية، فهي كأصول الدين أي كالعقائد سواء بسواء، فهي قطعية لا ظنية، وأصول الشريعة كلها، سواء أكانت أصول الدين أم أصول الأحكام، وهي الأدلة الشرعية، لابد أن تكون قطعية ولا يجوز أن تكون ظنية؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ ﴾،[2] وقوله: ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۚ ﴾،[3] وقد نص جمهور العلماء على أن أصول الأحكام يجب أن تكون قطعية، ... على أنّ آيات القرآن صريحة في النهي عن الظن في الأصول، والنعي على من يتبع الظن، وهي نص في أن أصول الشريعة مطلقاً،

[1] ينظر: مقدمة الدستور، ص: ٤٦، ٤٧.
[2] الإسراء: من الآية ٣٦.
[3] يونس: من الآية ٣٦.

مطلقاً، سواء أكانت أصول الدين أم أصول الأحكام، يجب أن تكون قطعية، ولا يصح أن تكون ظنية؛ ولهذا لا يوجد في أصول الفقه ما ليس بقطعي مطلقاً؛ للنهي الصريح عن ذلك، بل جميع أصول الفقه قطعية، وعلى هذا، فإنّ الدليل الشرعي، حتى يعتبر حجة، لا بد أن يقوم الدليل القطعي على حجيته، وما لم يقم الدليل القطعي على ذلك لا يعتبر دليلاً شرعياً ".[1]

ولا يخرج ما ذهب إليه الحزب في أنّ أصول الفقه لا تثبت إلا بالدليل القطعي، عما تقرر لدى أهل العلم، إذ يقول الشاطبي: " إن أصول الفقه في الدين قطعية لا ظنية، والدليل على ذلك أنها راجعة إلى كليات الشريعة، وما كان كذلك فهو قطعي، ... لو جاز تعلق الظن بكليات الشريعة لجاز تعلقه بأصل الشريعة؛ لأنه الكلي الأول، وذلك غير جائز ، ... لو جاز جعل الظني أصلاً في أصول الفقه لجاز جعله أصلاً في أصول الدين، وليس كذلك باتفاق، فكذلك هنا؛ لأنّ نسبة أصول الفقه من أصل الشريعة كنسبة أصول الدين ".[2]

٢- أدلة الأحكام هي: (القرآن والسنة وإجماع الصحابة والقياس):

يرى حزب التحرير أنّ استقراء النصوص الشرعية، يظهر أنّ الأدلة التي قام الدليل القطعي على حجيتها أربعة ليس غير، وهي: الكتاب، والسنة، وإجماع الصحابة، والقياس الذي له علة دل عليها نص شرعي، وما عدا هذه الأربعة لا يُعدُّ دليلاً شرعياً؛ لأنّه لم يقم الدليل القطعي عليها، وعليه تنحصر أصول الأحكام الشرعية، أي الأدلة الأحكام، عند حزب التحرير، بهذه الأربعة فقط ولا يُعدُّ غيرها من أدلة الأحكام،[3] وقد بيّن الحزب الدليل القطعي على حجية كل واحد من هذه الأدلة الأربعة:

الدليل الأول: القرآن:

إنّ إعجاز القرآن دليل قطعي على أنّه كلام الله وليس من كلام البشر، فالدليل القطعي قائم على أنّه كلام الله، والقرآن الذي هو كلام الله قطعاً يذكر أنّ الوحي قد نزل به على رسول ﷺ قال تعالى: ﴿ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ ﴾،[4] وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ ﴾،[5] وقال تعالى: ﴿ طه ۞ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ﴾،[6] وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ

[1] الشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٦٦، ٦٧. وينظر: المصدر نفسه، ص: ٤٠٤.
[2] الموافقات، ج١، ص: ٢٩ ـ ٣١. وينظر: إجابة السائل، ص: ١٠٣.
[3] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٦٧. ومقدمة الدستور، ص: ٤٧.
[4] الأنعام: من الآية ١٩.
[5] الأنبياء: من الآية ٤٥.
[6] طه: ١،٢.

عَلِيمٍ ﴾،[1] وقال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا ﴾،[2] وقال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾،[3] فهذه أدلة قطعية على أنّ القرآن جاء به الوحي من عند الله ﷻ.[4]

الدليل الثاني: السنة:

الدليل القطعي على أنّ السنة من الوحي، وأنها من عند الله معنى، وعبر عنها الرسول ﷺ بألفاظ من عنده، هو ما جاء صريحاً في آيات القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۞ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾،[5] وقال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾،[6] وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ مِن رَّبِّى ﴾،[7] وقال تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾،[8] فهذه الآيات وغيرها واضحة الدلالة على أنّ ما نطق به الرسول من السنة إنما جاء به الوحي، كما تدل بوضوح على أنّ الله ﷻ قد أمرنا أن نأتمر بما أمرنا به ﷺ ، وأن ننتهي عمّا نهانا عنه، وهذا عام، فالدليل على كون السنة قد جاء بها الوحي دليل قطعي، لأنه ثابت بنص القرآن القطعي الثبوت القطعي الدلالة.[9]

الدليل الثالث: إجماع الصحابة:

يرى حزب التحرير أنّ الإجماع الذي يُعدُّ دليلاً شرعياً إنما هو إجماع الصحابة ليس غير، وأما إجماع غيرهم فلا يكون دليلاً شرعياً، أما الدليل القطعي على حجية إجماع الصحابة، وأنّه هو الإجماع المعتد به شرعاً، فقد استدل له حزب التحرير بعدة أمور:

أ- وُرود الثناء عليهم في القرآن والحديث، أما القرآن فقد قال الله تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ ﴾،[10] وقال تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾،[11] وغيرها من الآيات، وأما الحديث، فعن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول

---

1 النمل: ٦.
2 الإنسان: ٢٣.
3 الشورى: من الآية ٧.
4 ينظر: مقدمة الدستور، ص: ٤٧. والشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٦٨ - ٧٢.
5 النجم: ٣، ٤.
6 النساء: من الآية ١٦٣.
7 الأعراف: من الآية ٢٠٣.
8 الحشر: ٧.
9 ينظر: مقدمة الدستور، ص: ٤٨. والشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٧٣.
10 الفتح: من الآية ٢٩.
11 التوبة: ١٠٠.

الله ﷺ: ((**يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيَقُولُونَ: فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيُقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَقُولُونَ نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيُقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ**))،[1] وقال رسول ﷺ: ((**إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ أَصْحَابِي عَلَى الْعَالَمِينَ سِوَى النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ**))،[2] وقال رسول الله ﷺ: ((**اللَّهَ اللَّهَ فِي أَصْحَابِي**))،[3] فدل هذا الثناء من الله تعالى، ومن الرسول ﷺ ، على الاعتداد بأقوالهم، ودلّ على أن صدقهم أمر مقطوع به، وأنه وإن كان مجرد الثناء وحده ليس دليلاً على أن إجماعهم دليل شرعي، ولكنّه دليل على أن صدقهم أمر مقطوع به، فيكون الاعتداد بأقوالهم أمراً مقطوعاً به، فإذا أجمعوا على أمر كان إجماعهم إجماعاً مقطوعاً بصدقه، وليس من بعدهم كذلك، ولا يقال إن الله قد أثنى على التابعين فتكون أقوالهم أيضاً مقطوعاً بصدقها، لا يقال ذلك؛ لأنّ الثناء على التابعين لم يرد ثناءً مطلقاً عليهم جميعاً كما ورد بالنسبة للصحابة، وإنما ورد في حق من اتبع الصحابة بإحسان، فقيّد التابعين بإحسان لا مطلق التابعين؛ ولذلك لا يجعل أقوال جميع التابعين مقطوعاً بصدقها، وإنما يجعل فقط أقوال التابعين بإحسان؛ ولهذا فإنهم إذا أجمعوا على أمر، لا يجعل إجماعهم مقطوعاً بصدقه.[4]

ب- إنّ الصحابة هم الذين جمعوا القرآن، وهم الذين حفظوه، وهم الذين نقلوه إلينا، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾،[5] فهذا الذي نقلوه هو عينه الذي حفظه الله، فالآية تدل على صدق إجماعهم في نقل القرآن؛ لأن الله وعد بحفظه، وهؤلاء هم الذين جمعوه وحفظوه ونقلوه كما أنزل، فيكون ذلك دليلاً على صدق إجماعهم، فإن حفظ القرآن في الآية تعني صيانته من الضياع، والصحابة هم الذين صانوا القرآن من الضياع بعد وفاة الرسول ﷺ ، فقد حفظوه وجمعوه ونقلوه لنا بالطريقة القطعية، فيكونون هم الذين قاموا بما وعد الله من حفظ القرآن، وحفظه وجمعه ونقله إنما كان بإجماعهم، فتكون الآية دليلاً على صدق إجماعهم.[6]

ج- إنه لا يستحيل على الصحابة عقلاً أن يجمعوا على خطأ؛ لأنّهم ليسوا معصومين، فالخطأ جائز عليهم أفراداً، وجائز عليهم مجتمعين، فإجماعهم على خطأ غير مستحيل عقلاً، ولكن يستحيل عليهم شرعاً أن يجمعوا على خطأ؛ لأنّه لو جاز الخطأ على إجماعهم لجاز الخطأ في الدين؛ لأنّهم الذين نقلوا إلينا هذا الدين، بإجماعهم على أن هذا الدين هو الذي جاء به محمد ﷺ ، وعنهم أخذنا ديننا، ولو جاز الخطأ على إجماعهم لجاز الخطأ على القرآن؛ لأنّهم الذين نقلوا لنا هذا القرآن، بإجماعهم على أن هذا القرآن هو عينه

---

[1] رواه البخاري. صحيح البخاري، ج٣، ص: ١٣٣٥.

[2] قال في مجمع الزوائد: رواه البزار ورجاله ثقات وفي بعضهم خلاف. ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ ، ج٩، ص: ٧٣٦.

[3] رواه الإمام احمد وغيره. ينظر: مسند الإمام احمد، ج٥، ص: ٥٤. قال شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف.

[4] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٢٩٤ - ٢٩٦. ومقدمة الدستور، ص: ٤٨، ٥٧ - ٥٩.

[5] الحجر: ٩.

[6] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٢٩٧. ومقدمة الدستور، ص: ٤٩.

الذي نزل على محمد ﷺ ، وعنهم أخذنا القرآن، وبما أنّ الخطأ على الدين مستحيل، إذ قام الدليل القطعي على صحته، وبما أنّ الخطأ على القرآن مستحيل، فقد قام الدليل القطعي على أنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، قال تعالى: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾،[1] فيكون إجماع الصحابة يستحيل عليه الخطأ شرعاً.[2]

د- إنّ إجماع الصحابة يرجع إلى النص الشرعي نفسه، فهم لا يجمعون على حكم إلا وكان لهم دليل شرعي، من قول الرسول أو فعله أو تقريره، قد استندوا إليه، فيكون إجماعهم قد كشف عن دليل، وهذا لا يتأتى لغير الصحابة؛ لأنّهم الذين صاحبوا الرسول عليه السلام، وعنهم أخذنا ديننا، فكان إجماعهم هو الحجة، وما عداه ليس بحجة، إذ الصحابة ما أجمعوا على شيء إلا ولهم دليل شرعي على ذلك لم يرووه، فيكون إجماع الصحابة دليلاً شرعياً بوصفه يكشف عن دليل، وليس بوصفه رأياً لهم، فاتفاق آراء الصحابة على أمر لا يُعدُّ دليلاً شرعياً، وإجماعهم على رأي من آرائهم لا يُعدُّ دليلاً شرعياً، بل إجماعهم على أنّ هذا الحكم حكم شرعي، أو على أنّ الحكم الشرعي في واقعة كذا هو كذا، أو أنّ حكم الواقعة الفلانية شرعاً هو كذا، هذا الإجماع هو الدليل الشرعي، فإجماع الصحابة المعتد به إنّما هو الإجماع على حكم من الأحكام بأنّه حكم شرعي، فهو يكشف عن أنّ هناك دليلاً شرعياً لهذا الحكم، وأنّهم رَوَوْا الحكم ولم يروُوا الدليل.[3]

بعد ذلك قال: " فهذه الأمور دليل قطعي على أنّ إجماع الصحابة دليل شرعي، ويكفي دليلاً على أنّ إجماعهم حجة كونهم يستحيل عليهم شرعاً أن يقع الخطأ في إجماعهم، فإنّ هذا دليل قطعي على أنّ إجماعهم دليل شرعي، وهذا غير موجود في إجماع غيرهم، وبذلك يكون قد قام الدليل القطعي على أنّ إجماع الصحابة دليل شرعي ".[4]

وهكذا نلاحظ أنّ حزب التحرير قصر حجية الإجماع على إجماع الصحابة فقط ، وهذا يرجع ــ كما هو واضح ــ إلى بعض الأدلة التي أوردها في إثبات قطعية حجية الإجماع؛ ذلك أنّ الثناء عليهم الذي في القرآن والحديث كان بصورة مطلقة، وهذا غير حاصل في غيرهم، وأجاب عن الثناء الوارد في الآية نفسها على التابعين، بأنّ الثناء على التابعين لم يرد ثناءً مطلقاً عليهم جميعاً كما ورد بالنسبة للصحابة، وإنما ورد في حق من اتبع الصحابة بإحسان، فقيــّد التابعين بإحسان لا مطلق التابعين؛ ولذلك لا يجعل أقوال جميع التابعين مقطوعاً بصدقها، وإنّما يجعل فقط أقوال التابعين بإحسان؛ ولهذا فإنهم إذا أجمعوا على أمر، لا يجعل إجماعهم مقطوعاً بصدقه، وأما ما قيل من إنّ الله تعالى أثنى على أفراد معينين من

---

[1] فصلت: من الآية ٤٢.
[2] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٢٩٧، ٢٩٨. ومقدمة الدستور، ص: ٤٨، ٤٩.
[3] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٢٩٨، ٣٠٠. ومقدمة الدستور، ص: ٤٩، ٥٠.
[4] الشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٣٠٠.

الصحابة، وهذا يعني أنّ أقوالهم حجة، وكذلك ورد الثناء على الأمة الإسلامية عموماً، فقد أجاب عنه: بأنّ الثناء على أفراد معينين من الصحابة ورد بالدليل الظني، ولم يرد بالدليل القطعي، وحتى يكون قول من أثنى عليه الله مقطوعاً بصدقه، لا بد أن يرد بالدليل القطعي، فالثناء على الأمة الإسلامية، والثناء على أفراد من الصحابة، وردا بأحاديث آحاد ولم يردا بالمتواتر، فلم يردا في القرآن، ولا في الحديث المتواتر؛ ولذلك لا يجعل هذا الثناء الوارد في خبر الآحاد قول من أثنى عليه مقطوعاً بصدقه، بخلاف الصحابة بوصفهم صحابة، فقد ورد الثناء عليهم بالقرآن وهو دليل قطعي؛ ولذلك كان إجماع الصحابة مقطوعاً بصدقه،[1] وكذلك فإنّ الحزب عندما تبنى أنّ الإجماع ليس دليلاً في نفسه، وإنّما هو كاشف عن دليل، فهم لا يجمعون على حكم إلا وكان لهم دليل شرعي، من قول الرسول ﷺ أو فعله أو تقريره، قد استندوا إليه، فيكون إجماعهم قد كشف عن دليل، وهذا لا يتأتى لغير الصحابة؛ لأنّهم هم الذين صاحبوا الرسول عليه السلام، وعنهم أخذنا ديننا، فكان إجماعهم هو الحجة.

هذا وقد اختلف أهل العلم في الإجماع الذي يحتج به:

فقال قوم: إنّ إجماع الأمة دليل شرعي، وبناء على ذلك عرّفوه بأنّه عبارة عن اتفاق امة محمد خاصة على أمر من الأمور الدينية، وهو قول الشافعي وبعض أصحابه كالغزالي، وهو اختيار أبي الحسين البصري من المعتزلة، وشمس الائمة السرخسي من الأحناف، وابن تيمية من الحنابلة.

وقال قوم: إنّ إجماع أهل الحل والعقد دليل شرعي، وبناء على ذلك عرّفوا الإجماع بأنّه عبارة عن اتفاق أهل الحل والعقد من امة محمد في عصر من الأعصار على حكم واقعة من الوقائع، وبه قال: البيضاوي، والقرافي، والآمدي.

وقال قوم: إنّ إجماع المجتهدين أو العلماء من امة محمد ﷺ دليل شرعي، فقالوا: إنّ اتفاق العلماء والمجتهدين في عصر من العصور على أمر ديني هو الإجماع، وقال بذلك جملة من العلماء منهم: أبو إسحاق الشيرازي، وإمام الحرمين الجويني، والأسنوي من الشافعية، والكمال بن الهمام وعمر بن محمد الخبازي ومحمد بن نظام الدين الأنصاري من الحنفية، وابن الحاجب من المالكية، ومن الحنابلة ابن اللحام وهو اختيار الشوكاني.

وقال قوم: إنّ إجماع أهل المدينة دليل شرعي، وهو مذهب مالك، **وقال قوم:** إنّ إجماع العترة دليل شرعي، وهو مذهب الشيعة، **وقال قوم:** إنّ إجماع الخلفاء الراشدين: أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، دليل شرعي، وهو قول القاضي أبو حازم، وأحمد في بعض رواياته.

وقال قوم: إنّ الإجماع هو إجماع الصحابة فقط ، وهو قول داود الظاهري، وابن حزم، ولأحمد بن حنبل في إحدى رواياته، وظاهر كلام ابن حيّان، وظاهر كلام الشاطبي.[2]

---

[1] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٢٩٤ ـ ٢٩٦. ومقدمة الدستور، ص: ٤٨، ٥٧ ـ ٥٩.
[2] ينظر: الإجماع المعتبر، محمد الشويكي، مطبعة الأمل، بيت المقدس، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، ص: ١١ ـ ١٣.

والذي يظهر من خلال هذه الأقوال أنّ جمهور أهل العلم متفقون على حجية إجماع الصحابة، لكنهم لم يخصوا الإجماع بإجماع الصحابة بل اختلفوا فيه على الأقوال المتقدمة، والله اعلم.

الدليل الرابع: القياس:

الدليل القطعي على أنّ القياس حجة في الأحكام، هو أنّ محل الاعتداد بالقياس دليلاً شرعياً إنما هو في الحالة التي يرجع فيها القياس إلى النص نفسه، إذ لا يُؤخذ بالعلة في القياس إلا إذا كان الشرع قد دل عليها، فيكون عدُّ القياس دليلاً شرعياً أمراً حتمياً، ويكون في الحقيقة راجعاً إلى نفس النص، ولذلك يقال له معقول النص، وعليه فإن هذا القياس دليله نفس النص الذي دل على العلة، أي على الباعث على الحكم، فإن كان دليل العلة هو الكتاب، فإن دليل هذا القياس هو دليل الكتاب، وإن كان دليل العلة هو السنة، فإن دليل هذا القياس هو دليل السنة، وإن كان دليل العلة هو إجماع الصحابة، فإنّ دليل هذا القياس هو دليل إجماع الصحابة، وبذلك يكون دليل القياس دليلاً قطعياً؛ لأنّه نفس دليل النص الذي دل على الباعث على الحكم، أي نفس أدلة الكتاب، والسنة، وإجماع الصحابة، وهي أدلة قطعية، وعلى هذا فإن الدليل الشرعي على أن القياس حجة شرعية هو مجموع الأدلة التي تدل على أن الكتاب والسنة وإجماع الصحابة حجة شرعية؛ ولذلك كان دليل القياس دليلاً قطعياً.[1]

٣- موقف حزب التحرير من باقي الأدلة الأصولية:

أما باقي الأدلة التي تذكر على أنها من أدلة الأحكام، مثل: إجماع المسلمين، شرع من قبلنا، ومذهب الصحابي، والاستحسان، والمصالح المرسلة، .... الخ، فلم يعدّها حزب التحرير حجة في إثبات الأحكام الشرعية، بل يصفها بـــ(ما ظن أنها دليل وليست بدليل)، أما سبب عدم عدِّ حزب التحرير هذه الأمور حجة في إثبات الأحكام الشرعية، فيرجع إلى أمرين:

<u>الأول:</u> أنها قد ورد على ما يدل على كونها أدلة، لكن بطريق الظن لا القطع.

<u>والثاني:</u> أنّ ما سيق لإثبات حجيتها غير منطبق على ما استدل به.

هذا وقد تناول حزب التحرير كل واحد من هذه الأمور، وبيّن بالتفصيل بطلان عدِّها حجة في إثبات الأحكام الشرعية.[2]

وعلى الرغم من أنّ حزب التحرير لم يعتدّ بغير القرآن، والسنة، وإجماع الصحابة، والقياس بعلة، إلا أنّه قال: " إلا أن الاستدلال بغير هذه الأدلة الأربعة مما فيه شبهة الدليل يُعدُّ من الاستدلال الشرعي، وما يستنبط بحسبه من الأحكام يُعدُّ حكماً شرعياً؛ لأنّ له شبهة الدليل، ولكن من لا يعتبرها أدلة لا يكون في حقه حكماً شرعياً، ولكنه يكون في نظره حكماً شرعياً؛ لأنّ هناك شبهة الدليل "،[3] وقال أيضاً: " غير أنّه

---

[1] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٣٢٠. ومقدمة الدستور، ص: ٥٢.
[2] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٤٠٥ ـ ٤٢٧. ومقدمة الدستور، ص: ٥٥ ـ ٧٤.
[3] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٤٠٤.

يجب أن يكون واضحاً أنّ الأحكام المستنبطة من الأدلة الأخرى غير الأربعة، مما اعتبره إمام من الائمة، هي أحكام شرعية في نظر القائلين بها، وفي نظر مخالفيهم؛ لأنّ هناك شبة الدليل على أنها من الأدلة، فمن اعتبر إجماع الأمة دليلاً شرعياً واستنبط منه حكماً كان هذا الحكم حكماً شرعياً في نظره وحكماً شرعياً في حقه لا يحل له أن يأخذ غيره، وكان كذلك حكماً شرعياً في نظر مخالفيه ولكنه ليس حكماً شرعياً غي حقهم، ومثل ذلك شرع من قبلنا، والمصالح المرسلة، والاستحسان، ... ".[1]

٤- صيغتا الأمر والنهي ودلالتاهما:

ومن المواضيع المهمة التي تناولها حزب التحرير ضمن مباحث أصول الفقه موضوع (دلالة الأمر والنهي)، إذ تبنى حزب التحرير أنّ الأصل في الأمر أنه للطلب القيام بالفعل، والأصل في النهي أنّه لطلب ترك الفعل، حتى يرد الدليل الذي يحدد نوع طلب القيام بالفعل، أو نوع طلب ترك الفعل.

أ- صيغة الأمر ودلالتها:

يرى حزب التحرير أنّ الشارع لم يضع اصطلاحاً محدداً لصيغة الأمر، بل ما وضع لغة هو المعتد به شرعاً، وهو صيغة افعل أو ما يقوم مقامها، وبيّن أنّ صيغة الأمر ترد لستة عشر معنى هي: الإيجاب، الندب، الإرشاد، الإباحة، التهديد (أي التخويف) ، الامتنان على العباد، الإكرام بالمأمور، التسخير، التعجيز، الإهانة، التسوية، الدعاء، التمني، الاحتقار، التكوين، الخبر، وذكر الشواهد على هذه المعاني، سواء كانت من القرآن الكريم أو السنة النبوية، أو الشعر، وعليه فهذه المعاني أفادتها صيغة الأمر في هذه النصوص، مما يدل على أنها ــ أي صيغة الأمر ــ تستعمل في عدة معان، وليست موضوعة للوجوب، ولا للندب، ولا للإباحة، ولا للتعجيز، ولا لغيرها من المعاني المذكورة، بل موضوعة لمجرد الطلب ليس غير، وأما دلالتها على كل معنى من المعاني المذكورة أعلاه، فإنّما كان بدلالتها على الطلب مع قرينة تبين المراد بالطلب، فمثلاً قوله تعالى: ﴿ وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ﴾،[2] يفيد معنى الامتنان، وهذا المعنى لم يؤخذ من صيغة الأمر في: ﴿ كُلُواْ ﴾، ولم يؤخذ من جملة: ﴿ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ﴾، بل أُخذ من اقتران كلمة: ﴿ كُلُواْ ﴾، مع: ﴿ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ﴾، فقوله تعالى: ﴿ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ﴾، قرينة دلت على أن المراد ليس أمراً لهم بالأكل، بل امتنان عليهم بما رزقهم، وقوله: ﴿ ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴾،[3] يفيد معنى الإكرام، وهو إنما أفاد ذلك بقرينة: ﴿ بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴾، إلى جانب قوله: ﴿ ٱدۡخُلُوهَا ﴾ أي: الجنة، وهكذا سائر المعاني، فإنها ليست لصيغة الأمر، بل للصيغة والقرينة معاً.[4]

---

[1] ينظر: مقدمة الدستور، ص: ٧٤، ٧٥.
[2] المائدة: من الآية ٨٨.
[3] الحجر: من الآية ٤٦.
[4] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٢٠٧ ـ ٢١٤.

وعلى هذا تكون المعاني الستة عشر التي ذكرها الحزب هي المعاني المرادة بالطلب، أي نوع الطلب، وليست هي معاني صيغة الأمر، فصيغة الأمر عنده جاءت للطلب، واقترنت بقرينة دلت على المراد بالطلب، فكان مجموع صيغة الأمر مع القرينة هو الذي دل على الوجوب، أو الندب، أو الإباحة، أو التعجيز، أو الإهانة ...الخ، وأما الصيغة وحدها من غير قرينة فإنما دلت على الطلب ليس غير، ولا تدل مندون قرينة على شيء غير مجرد الطلب مطلقاً.

وقد اختلف العلماء في دلالة الأمر، إلى أقوال:

فقال بعضهم،: إنّ الأمر مشترك، ثمَّ اختلفوا فقال بعضهم هو مشترك بين الوجوب والندب والإباحة، بالاشتراك اللفظي، فلا يتبيّن المعنى المراد إلا بالمرجح، كما هو الشأن في اللفظ المشترك، وقال القسم الآخر منهم الأمر مشترك بين الإيجاب والندب فقط ، اشتراكاً لفظيّاً، ولابد من مرجح لتعيين واحد منهما.

وقال آخرون، ومنهم الإمام الغزالي: لا ندري أ هو حقيقة في الوجوب فقط أم في الندب فقط ، أم فيهما معاً بالاشتراك، فلا حكم للأمر عند هؤلاء أصلاً بدون القرينة، إلا التوقف حتى يتجلّى المطلوب بالأمر، لأنه من قبيل المجمل لازدحام المعاني فيه.

أما عامة العلماء فقالوا: إنّ الأمر حقيقة في واحد من هذه المعاني الثلاثة، عيناً من غير اشتراك ولا إجمال، بمعنى: إنّ الأمر وضع في الأصل لدلالة على معنى واحد من هذه المعاني الثلاثة، فدلالته على هذا المعنى دلالة حقيقية مستمدة من أصل الوضع، وفيما عدا هذا المعنى الواحد مجاز، واختلف هؤلاء في هذا المعنى الواحد المراد:

فقال بعض أصحاب مالك: إنّه الإباحة؛ لأنّه لطلب وجود الفعل وأدناه المتيقنة إباحته، وقال جمع، وهو أحد قولي الشافعي: إنّه الندب؛ لأنّ الأمر وضع لطلب الفعل، فلابد من رجحان جانبه على جانب الترك وأدناه الندب، لاستواء الطرفين في الإباحة فلا يصار إليها، وقال الجمهور منهم: إنّه الوجوب، أي أنّ الأمر المطلق وضع لدلالة على الوجوب، فهو حقيقة فيه مجاز في غيره، فلا يصار إلى غير الوجوب إلا بقرينة، فإن كانت تدل على الندب، كان موجب الأمر ومقتضاه الندب، وإن كانت القرينة دالة على الإباحة، كان موجب الأمر الإباحة، وهكذا.[1]

والظاهر أنّ ما تبناه الحزب من أنّ الأمر يدل على الطلب مطلقاً قريب جداً مما ذهب إليه الإمام الغزالي ومن وافقه.

---

[1] ينظر: المستصفى في علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ، ص: ٢٠٤ ـ ٢١١. والوجيز في أصول الفقه، د. عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، ص: ٢٩٢ ـ ٢٩٤.

ب- صيغة النهي ودلالتها:

ذكر حزب التحرير أنّ صيغة النهي ترد لتسعة معان هي: التحريم، الكراهة، التحقير، بيان العاقبة، الدعاء، اليأس، الإرشاد، التسلية، الشفقة، وذكر الشواهد على هذه المعاني، سواء كانت من القرآن الكريم أم السنة النبوية، أم الشعر، فهذه المعاني كلها أفادتها صيغة النهي من هذه النصوص، مما يدل على أنها تستعمل في عدة معان، ولما كان النهي مقابلاً للأمر، فكل ما قاله الحزب في الأمر قاله في النهي، وما بيّن من ذلك في الأمر هو عينه بيان للنهي، فالنهي حقيقة في طلب الترك، وليس في التحريم، ولا في الكراهية، ولا في التحقير، ولا في بيان العاقبة، وإنما هذه المعاني تؤخذ من صيغة النهي مضافة إلى القرينة، وما من نهي ورد في نص شرعي من كتاب أو سنة إلا دل على طلب الترك، والقرينة هي التي تثبت نوع الطلب، وما أوردوه من أحاديث دل النهي فيها على التحريم، مثل حديث عين تبوك وسبّ الرسول للرجلين اللذين خالفا نهيه، فإنّ دلالته إنما جاءت من القرينة مع صيغة النهي، وليس من صيغة النهي وحدها، وأما قوله تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ ﴾،[1] فإنه لا يدل على أنّ النهي حقيقة في التحريم، بل يدل على أن الانتهاء كما نهى، فإن نهى نهياً جازماً كان دالاً على التحريم، وإن نهى نهياً غير جازم كان دالاً على الكراهية، والشبهة التي جاءت عند من يقول بأن النهي للتحريم، إنما جاءت من عدم التفريق بين عدم طاعة الشارع فيما نهى عنه وبين صيغة النهي، مع أن الموضوع هو ما تدل عليه صيغة النهي، وليس عدم طاعة الشارع فيما نهى عنه، ولو أدرك الفرق لذهبت هذه الشبهة.[2]

---

[1] الحشر: من الآية ٧.

[2] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٣، ص: ٢٢٣ ـ ٢٢٦.

المطلب الثاني: السياسة والصراع الدولي:

أولاً: السياسة:

١- تعريف السياسة[1] عند حزب التحرير:

ذكر حزب التحرير للسياسة تعريفين:

أ- السياسة، هي: فنُّ الممكنات.

ب- السياسة، هي: رعاية الشؤون.

أ- تعريف السياسة بأنّها فن الممكن:

تناول حزب التحرير تعريف السياسة بأنها فنُّ الممكنات،[2] وبيّن أنّه تعريف صحيح، إلا أنه انتقد ما جرى عليه الناس من حصرها في الأشياء الآنية، فذكر أنه خطأ؛ لأنّه يعني الواقعية بمعناها الخاطىء، وهو بحث الواقع والسير بحسب هذا الواقع، ولو سُلِّم بهذا، لما وجد تاريخ، ولما وجدت حياة سياسية، لأن التاريخ هو تغيير الواقع، والحياة السياسية هي تحويل الوقائع الجارية إلى وقائع أخرى، ولذلك كان تعريف السياسة بأنها فنّ الممكن تعريفاً خاطئاً بحسب فهم الناس له، أو بحسب فهم السياسيين، ولكن من حيث أن كلمة ممكن تعني المعنى الحقيقي لها، وهو ما يقابل المستحيل والواجب، فإنها صحيحة؛ لأنّ السياسة ليست فن المستحيل، بل هي فن الممكن فقط ، فالأفكار التي لا تتعلق بالممكنات، أو على الأصح التي لا تتعلق بالوقائع الممكنة والواقع، فإنها ليست سياسة، وإنما هي فروض منطقية، أو مجرد خيالات حالمة أو تخيُّلات، فحتى تكون الأفكار أفكاراً سياسية، أي حتى تكون الأفكار سياسة فلا بد أن تتعلق بالممكن؛ لذلك كانت السياسة فنّ الممكن لا فنّ المستحيل؛ لأنّ المستحيل ليس سياسة، والواقع والواقعية هو كذلك ليس سياسة؛ لأنّه ضد التاريخ، ولولا تَغيُّر الأشياء بحسب الممكنات لما وجدت سياسة، ولما وجد تاريخ، فالتاريخ هو تغيير الواقع بواقع غيره، فالسياسة هي فعلاً فنّ الممكن مقابل المستحيل، والرسول ﷺ حين كان ينظر إلى السياسة بأنها فنّ الممكن لمعنى غير المستحيل، أوجد الإسلام مكان الشرك وكانت أفكار الإسلام وأحكامه هي التي تعالج مشاكل الناس ووُضِعت مكان أفكار الشرك وأفكار الكفر كله.[3]

وبيّن حزب التحرير أنّ وعي الاستعمار من حيث هو شرقياً كان أو غربياً ولا سيما الغرب، على الإسلام وعلى خطر الإسلام، وخطر عودته إلى معترك الحياة، فأوجد للسياسة مفهوماً واقعياً، فالسياسة بمفهوم النص الذي أوجده لدى المسلمين، والذي عليه يسير السياسيون، هو الواقعية، والتقيّد بها، فالسياسة عنده هي فنّ الممكنات، أي بحسب الواقع، وصاروا يسمون ما هو ليس بالواقع أو الواقعية، خيالاً

---

[1] السياسة لغة: قال في لسان العرب: " سُسْتُ الرعية سِياسَة وسُوِّسَ الرجلُ أُمور الناس على ما لم يُسَمَّ فاعله إِذا مُلِّكَ أَمرَهم. ... والسِّياسةُ القِيامُ على الشيء بما يُصْلِحه والسياسةُ فعل السائس يقال هو يَسُوسُ الدوابَّ إِذا قام عليها وراضَها والوالي يَسُوسُ رَعِيَّتَه ". لسان العرب، ج٦، ص: ١٠٧، ج٤، ص: ١٦٤، ج١٢، ص: ٣٢. ومختار الصحاح، ص: ٣٢٦.
وقال في القاموس: " سُسْتُ الرَّعِيَّةَ سِياسَةً : أمرْتُها ونَهَيْتُها ". ينظر: القاموس المحيط، ص: ٧١٠.

[2] ينظر: أفكار سياسية، مجموعة نشرات أصدرها حزب التحرير في فترات متفرقة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م، ص: ٢٢.

[3] ينظر: أفكار سياسية، ص: ٢٢.

وأوهاماً، لإبعاد الناس عن الإسلام وعن أفكاره، وهذا يعني الخضوع للواقع وعدم التفكير في تغييره؛ لذلك كان لابد من محاربة هذا المفهوم عند الأمة، وكان لابد من إدراك أن السياسة هي رعاية شؤون الأمة بحسب أحكام الإسلام، وليس بحسب الواقع أو ما يمليه الواقع.[1]

ب- تعريف السياسة، بأنّها رعاية الشؤون:

عرّف حزب التحرير السياسة، بأنها رعاية شؤون الأمة داخلياً وخارجياً، وتكون من قِبَل الدولة والأمة، أما الدولة فهي التي تباشر هذه الرعاية عملياً، وأما الأمة فهي التي تحاسب بها الدولة، ورعاية شؤون الأمة داخلياً من قبل الدولة تكون بتنفيذ المبدأ في الداخل، وهذه هي السياسة الداخلية، وأما رعاية شؤون الأمة خارجياً من قبل الدولة فهي علاقتها بغيرها من الدول والشعوب والأمم، ونشر المبدأ إلى العالم، وهذه هي السياسة الخارجية، وفهم السياسة الخارجية أمر جوهري لحفظ كيان الدولة والأمة وأمر أساسي للتمكن من حمل الدعوة إلى العالم وعمل لا بد منه لتنظيم علاقة الأمة بغيرها على وجه صحيح.[2]

ويرى حزب التحرير أنّ هذا التعريف للسياسة هو وصف لواقع السياسة من حيث هي، فهو كتعريف العقل وتعريف الصدق وتعريف السلطان، وغير ذلك من المعاني التي هي واقع موجود عند جميع البشر بمعنى واحد لا يختلفون فيه؛ لأنّه واقع مدرك، وإنما يختلفون في أحكامه، ثمَّ دعم رأيه هذا بالمعنى اللغوي للسياسة، والأحاديث النبوية الشريفة، أما المعنى اللغوي للسياسة فذكر أنّ ساس يسوس سياسة بمعنى رعى شؤونه، وهو يكون بالأوامر والنواهي، وأما الأحاديث فقد استدل بالأحاديث الواردة في عمل الحاكم، والواردة في محاسبة الحاكم، والواردة في الإهتمام بمصالح المسلمين، وبيّن أنّ مجموعها يدل على هذا التعريف، فقوله ﷺ : ((**ما من والٍ يلي رعية من المسلمين فيموت وهو غاشٌّ لهم إلا حرّم الله عليه الجنة**))،[3] وقوله ﷺ : ((**إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن كره فقد برئ ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع. قالوا يا رسول الله ألا نقاتلهم ؟. قال: لا ، ما صلوا**))،[4] وعن جرير بن عبد الله قال: ((**بايعت رسول الله ﷺ على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم**))،[5] ثمَّ قال: فهذه الأحاديث كلها سواء ما يتعلق بالحاكم في توليه الحكم، أو ما يتعلق بالأمة تحاسب الحاكم، أو ما يتعلق بالمسلمين بعضهم مع بعض من الإهتمام بمصالحهم والنصح لهم، كلها يُستنبَط منها تعريف السياسة، بأنها رعاية شؤون الأمة فيكون تعريف السياسة تعريفاً شرعياً مستنبطاً من الأدلة الشرعية.[6]

---

1 ينظر: أفكار سياسية، ص: ٢٢، ٢٣.

2 ينظر: مفاهيم سياسية لحزب التحرير، منشورات حزب التحرير، الطبعة الثالثة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ص: ١. ومفاهيم سياسية لحزب التحرير، منشورات حزب التحرير، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م، ص: ٥. وأفكار سياسية، ص: ١٠. ومقدمة الدستور، ص: ٤٢٦. والدولة الإسلامية، ص: ١٣٩، ١٤٧.

3 رواه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٦١٤.

4 رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٨٠.

5 متفق عليه. ينظر: صحيح البخاري، ج١، ص: ٣١. وصحيح مسلم، ج١، ص: ٧٥.

6 ينظر: أفكار سياسية، ص: ١١. ومقدمة الدستور، ص: ٤٢٦.

ولمّا كان حزب التحرير قد تبنى تعريف السياسة بأنّها رعاية شؤون الأمة داخلياً وخارجياً، فقد عدَّ العقيدة الإسلامية عقيدة سياسية، بل هي عنده أساس الفكر السياسي لدى المسلمين؛ لأنّها ليست عقيدة روحية مجردة، بل هي تتولى بما انبثق عنها من أفكار وأحكام رعاية شؤون الناس في الدنيا والآخرة.[1]

ومن خلال اطلاع الباحث على بعض المصادر ، يرى أنّ تعريف الحزب للسياسة لا يكاد يخرج عن تعاريف العلماء قديماً وحديثاً.[2]

٢- فرضية الاشتغال بالسياسة:

يرى حزب التحرير أنّ الاشتغال بالسياسة فرض كفاية على المسلمين، وقد استدل لذلك بقوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۞ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۞ فِىٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۞ فِى بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾،[3] وعدد من الأحاديث النبوية الشريفة منها: قـول رسول الله ﷺ : ((**إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن كره فقد برئ ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع. قالوا يا رسول الله ألا نقاتلهم ؟. قال: لا ، ما صلوا**))،[4] وقوله ﷺ : ((**أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر**))،[5] وعن عبادة بن الصامت قال: ((**دعانا النبي ﷺفبايعناه فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان**))،[6] فيرى حزب التحرير أن هذه الآية الكريمة، وهذه الأحاديث دليل على أن الإشتغال بالسياسة فرض؛ وذلك أنّ السياسة في اللغة هي (رعاية الشؤون)، والإهتمام بالمسلمين إنما هو الإهتمام بشؤونهم، والإهتمام بشؤونهم يعني رعايتها، ومعرفة ما يسوس به الحاكم الناس، والإنكار عليه هو اشتغال بالسياسة، واهتمام بأمر المسلمين، وأمر الإمام الجائر ونهيه هو اهتمام بأمر المسلمين ورعاية شؤونهم، ومنازعة وليّ الأمر إنما هو اهتمام بأمر المسلمين ورعاية شؤونهم، فالأحاديث كلها تدل على الطلب الجازم، أي على أن الله طلب من المسلمين طلباً جازماً بأنّ يهتموا بالمسلمين، أي أن يشتغلوا بالسياسة، ومن هنا كان الإشتغال بالسياسة فرضاً على المسلمين.[7]

بعد ذلك بيّن حزب التحرير أنّ الغرض من الإشتغال بالسياسة، إنّما هو دفع الأذى عنهم من الحاكم، لـدفع الأذى عنهم من العدو؛ لذلك لم تقتصر الأحاديث على دفع الأذى عنهم من الحاكم، بل شملت الإثنين، فقوله ﷺ : ((**والنصح لكـل مسلم**))،[8] جاء فيه لفظ النصح عاماً فيدخل فيه النصح لـه بدفع

---

[1] ينظر: أفكار سياسية، ص: ٧.
[2] ينظر: أبحاث معاصرة في الفقه الإسلامي وأصوله، دراسة مقارنة، د. محمد خالد منصور، دار عمار، عمان/الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م، ص: ٦٠ - ٦٣.
[3] الروم: ١ - ٤.
[4] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٨٠.
[5] رواه الإمام احمد. ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج٣، ص: ١٩.
[6] متفق عليه، واللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٥٨٨. وصحيح مسلم، ج٣، ص:١٤٦٩.
[7] ينظر: أفكار سياسية، ص: ٧٣، ٧٤.
[8] متفق عليه. ينظر: صحيح البخاري، ج١، ص: ٣١. وصحيح مسلم، ج١، ص: ٧٥.

أذى الحاكم عنه، والنصح له بدفع أذى العدو عنه، وهذا يعني الإشتغال بالسياسة الداخلية في معرفة ما عليه الحكام من سياسة الرعية من أجل محاسبتهم على أعمالهم، ويعني أيضاً الإشتغال بالسياسة الخارجية في معرفة ما تبيِّته الدول الكافرة من مكائد للمسلمين لكشفها لهم، والعمل على اتقائها، ودفع أذاها، فيكون الفرض ليس الإشتغال بالسياسة الداخلية فحسب، بل هو أيضاً الإشتغال بالسياسة الخارجية، إذ الفرض هو الإشتغال بالسياسة مطلقاً، سواء أكانت سياسية داخلية أم خارجية، كما أن قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۞ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۞ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۞ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾،[1] تدل دلالة واضحة على مدى اهتمام الرسول ﷺ والصحابة الكرام بالسياسة الخارجية، وتتبعهم للأخبار العالمية، وإذا أضيف إلى ذلك أن الأمة تحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم، ولا يتيسّر لها حمل الدعوة إلى العالم إلا إذا كانت عارفة لسياسة حكومات الدول الأخرى، وهذا معناه أن معرفة سياسة العالم بشكل عام، وسياسة كل دولة تريد حمل الدعوة إلى شعبها، أو ردِّ كيدها عنّا، فرض كفاية على المسلمين؛ لأنّ حمل الدعوة فرض، ودفع كيد الأعداء عن الأمة فرض، وهذا لا يمكن الوصول إليه إلا بمعرفة سياسة العالم، وسياسة الدول التي نُعنَى بعلاقاتها لدعوة شعبها، أو رَدِّ كيدها، ولما كانت القاعدة الشرعية تقول: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) ، فقد عدّ حزب التحرير الاشتغال بالسياسة سواء السياسة الداخلية أم السياسة الخارجية فرض كفاية على المسلمين إن لم يقوموا به أثموا.[2]

٣- القضية السياسية للأمة وللدولة الإسلامية:

المراد بالقضية السياسية، عند حزب التحرير، الأمر الذي يواجه الدولة والأمة ويحتّم عليها بما يتطلبه من رعاية شؤون، وقد يكون هذا الأمر عاماً فيكون هو القضية السياسية، وقد يكون خاصاً فيكون كذلك قضية سياسية وقد يكون جزءاً من أمر فيكون حينئذ مسألة من مسائل القضية، فمثلاً الأمر الذي يواجه الأمة الإسلامية ويحتم عليها القيام بما يتطلبه من رعاية شؤون هو إعادة الخلافة إلى الوجود، فيكون هذا هو القضية السياسية، وما عداه من قضايا كقضية فلسطين وقضية بلاد القفقاس، هي مسائل في هذه القضية، وإن كانت من الأمور التي تواجه الأمة الإسلامية وتحتاج إلى حلّ والى رعاية شؤون، ولكنها جزء من إعادة الخلافة، وحين تقوم الدولة الإسلامية فإن قضيتها السياسية هي تطبيق الإسلام في الداخل وحمل دعوته للخارج، فإذا أحسنت تطبيق الإسلام وقويت شخصيتها دولياً تصبح القضية السياسية لها هي حمل الدعوة الإسلامية إلى العالم، حتى يُظهر الله الإسلام على الدين كله، فالقضية السياسية هي ما تواجه الدولة والأمة من الأمور الأساسية المهمة التي يوجب الشرع القيام بها، فيجب أن تعمل الدولة للقيام بها بحسب ما يتطلبه الشرع بشأنها، وهذا لا يحتاج إلى دليل؛ لأنّه من جملة تطبيق أحكام الشرع على الأمور التي تحدث؛ ولهذا تختلف القضية السياسية باختلاف الأمور التي تحدث.[3]

---

[1] الروم: ١ ـ ٤.
[2] ينظر: أفكار سياسية، ص: ٧٤ ـ ٧٦.
[3] ينظر: المصدر نفسه، ص: ٧٠، ٧١.

ضرب حزب التحرير عدة أمثلة على القضية السياسية من سيرة الرسول ﷺ ، فذكر أنّ القضية السياسية للرسول ﷺ وهو في مكة في دور الدعوة كانت هي إظهار الإسلام؛ ولذلك فإنّ أبا طالب حين قال للرسول ﷺ: (إن قومك قد جاءوني فقالوا لي كذا وكذا، للذي كانوا قالوا له فأبق عَلَيَّ وعلى نفسك، ولا تُحمّلني من الأمر ما لا أُطيق)،[1] ظنّ الرسول ﷺ أنّه قد بدا لعمه ما بدا، وأنّه خاذله ومسلمه، وأنّه ضعف عن نصرته، فقال له رسول الله ﷺ : ((**يا عمُّ والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر حتى يُظهره الله أو أهلك دونه ما تركته**))،[2]فهذا كلام يدل على أن القضية السياسية للرسول ﷺ كانت في هذا الوقت إظهار الإسلام، وحين كان ﷺ في المدينة وأقام الدولة واشتبك في عدة معارك مع العدو الرئيسي رأس الكفر قريش، ظلت القضية السياسية لها هي إظهار الإسلام، وبعد أن توصّل الرسول ﷺ إلى الصلح مع قريش، وكان بذلك الفتح الأكبر؛ لأنّه هيّــأ لفتح مكة وجعل العرب يأتون إلى الرسول يدخلون في دين الله أفواجاً، حينئذ صارت القضية السياسية للرسول ﷺ ليس إظهار الإسلام فحسب، بل إظهاره على الدين كله في غزوه دول أصحاب الأديان الأخرى، كالروم وفارس؛ ولذلك نزلت عليه سورة الفتح ونزل فيها قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴾،[3] وعليه فإن الدولة الإسلامية إذا أحسنت تطبيق الإسلام، وقويت شخصيتها دولياً، تصبح القضية السياسية لها إظهار الإسلام على الدين كله، والتجهيز لتحطيم أصحاب المبادئ الأخرى، وأصحاب الأديان الأخرى.[4]

٤- التفكير السياسي والوعي السياسي والكفاح السياسي:

أ- التفكير السياسي ومقوماته:

التفكير بالنصوص السياسية يشمل التفكير بنصوص العلوم السياسية ونصوص الأبحاث السياسية، ولكن التفكير السياسي الحق ــ عند حزب التحرير ــ هو التفكير بنصوص الأخبار والوقائع والحوادث الجارية؛ ولذلك كانت صياغة الأخبار هي التي تُعدُّ نصوصاً سياسية حقة، وإذا كان المرء يريد التفكير السياسي، فإنّ عليه التفكير بنصوص الأخبار، ولا سيما صياغتها وكيفية فهم هذه الصياغة، فهذا هو الذي يُعدُّ تفكيراً سياسياً، وليس التفكير بالعلوم السياسية والأبحاث السياسية؛ لأنّ التفكير بالعلوم السياسية والأبحاث السياسية يعطي معلومات، تماماً كالتفكير بالنصوص الفكرية، ويعطي فكراً عميقاً أو مستنيراً، ولكنه لا يجعل المفكر سياسياً، وإنما يجعله عالماً بالسياسة، أي عالماً بالأبحاث السياسية، ومثل هذا يصلح لأن يكون معلماً ولا يصلح أن يكون سياسياً؛ لأنّ السياسي هو الذي يفهم الأخبار والوقائع، ومدلولاتها،

---

[1] **ينظر: أفكار سياسية، ص: ١٢٠.**
[2] **ينظر: السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، الأولى، ١٤١١هـ ، ج٢، ص: ١٠٢. والبداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، مكتبة المعارف، بيروت، ب.ت، ج٣، ص: ٤٨.**
[3] **التوبة: ٣٣.**
[4] **ينظر: أفكار سياسية، ص: ١٢١، ١٢٢.**

ويصل إلى المعرفة التي تمكنه من العمل سواء أكان له إلمام بالعلوم والأبحاث السياسية، أم لم يكن له إلمام، وإن كانت العلوم السياسية والأبحاث السياسية تساعد على فهم الأخبار والوقائع، ولكن مساعدتها هذه إنما تقف عند حد المساعدة في جلب نوع المعلومات عند الربط، ولا تساعد على غير ذلك؛ ولهذا فإنه ليس شرطاً في التفكير السياسي، وهذا يعني أنّ التفكير السياسي عند حزب التحرير على نوعين:

الأول: التفكير بالعلوم السياسية والأبحاث السياسية.

والثاني: التفكير بالحوادث والوقائع السياسية.

أما النوع الأول، فيرى حزب التحرير أنّه لا قيمة له، ولا يزيد عن مجرد المعرفة للأفكار، وأما النوع الثاني فهو التفكير السياسي الحق، وهو الذي ينفع ويفيد، وهو الذي يكون له أثر بالغ وتأثير عظيم؛ لذلك فإن حزب التحرير في الوقت الذي يرى جواز التفكير السياسي في العلوم السياسية والأبحاث السياسية، وكانت فيه فوائد للأفراد من العلماء في السياسة، فإنّه في الوقت نفسه يرى أنّ التفكير في الوقائع والحوادث، هو واجب على الكفاية للأمة، يجب أن يُعمل لإيجاده في الأمة، لاسيما على الذين لديهم مثل هذا التفكير، سواء أكانوا من المتعلمين أم غير المتعلمين.[1]

مقومات التفكير السياسي:

وضع حزب التحرير خمسة أمور رئيسية، لابد منها مجتمعة لتحقق التفكير السياسي:

١- تتبع جميع الوقائع والحوادث التي تقع في العالم.

٢- معلومات، ولو أولية أو مقتضبة، عن ماهية الوقائع والحوادث.

٣- عدم تجريد الوقائع من ظروفها، وعدم تعميمها.

٤- تمييز الحادثة والواقعة.

٥- ربط الخبر بالمعلومات.[2]

ب- الوعي السياسي وشروطه:

يعرّف حزب التحريـــر الوعي السياسي، بأنّه النظرة إلى العالم من زاوية خاصة، وهي بالنسبة لنـــا ـــ أي المسلمون ـــ من زاوية العقيدة الإسلامية، زاوية لا اله إلا الله محمد رسول الله، ((**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله**))،[3] وأما الوعي على الأوضاع السياسية، أو على الموقف الدولي، أو على الحوادث السياسية، أو تتبع السياسة الدولية والأعمال السياسية، فهو من مستلزمات كمال الوعي السياسي، وليس هو الوعي السياسي نفسه.[4]

---

[1] **ينظر: أفكار سياسية، ص: ٤٢ ـ ٤٨.**
[2] **ينظر: المصدر نفسه، ص: ٤٨ ـ ٥٠.**
[3] **متفق عليه، واللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج١، ص: ١٧. وصحيح مسلم، ج١، ص: ٥٣.**
[4] **ينظر: أفكار سياسية، ص: ٥٨.**

شروط الوعي السياسي:

اشترط حزب التحرير لحصول الوعي السياسي، أمرين:

<u>الأول:</u> أن تكون النظرة إلى العالم كله.

<u>والثاني:</u> أن تنطلق هذه النظرة من زاوية خاصة محددة، أيّـاً كانت هذه الزاوية، سواء أكانت مبدأً معيناً، أم فكرة معينة، أم مصلحة معينة، أم غير ذلك؛ لذلك فهو يرى أنّ النظرة إلى العالم من غير زاوية خاصة تُعدُّ سطحية، وليس وعياً سياسياً.[1]

ويرى حزب التحرير أن هناك فرقاً بين واقع الأشياء، وبين الحكم عليها، فواقع الأشياء لا يختلف فيها الناس، فإذا كانت متعلقة بالرؤية البصرية، فكل من له بصر يرى الشيء كما هو، إلا أن يخدع ويُضلل، وإذا كانت متعلقة بالحس فإن كل من له إحساس يحس بالشيء، سواء بالذوق، كطعم المر، وطعم الحلو، أو باللمس، كالناعم والخشن، أو بالسمع كالأصوات، أو بالشم كالروائح، فالأشياء يحس بها الناس كما هي، مهما حصل من تفاوت، ولكن الحكم على الأشياء هو الذي يختلف فيه الناس، فالنظرة إلى العالم من زاوية خاصة متعلقة بالحكم على الأشياء والأفعال، ورؤية الحقائق كما هي متعلقة بالإحساسات والإدراكات، ولذلك لابد أن يرى الحقائق كما هي ويلتزم جانب الحق، ولا بد من أن ينظر إلى العالم، والحوادث، والأشياء، من زاوية خاصة.[2]

ولبيان كيف تكون النظرة إلى العالم من زاوية خاصة، استعرض حزب التحرير بعض الأمثلة نورد منها:

<u>المثال الأول:</u> من سياسة الرسول ﷺ :

فالرسول ﷺ كانت الزاوية الخاصة التي ينظر منها إلى العالم هي نشر الدعوة، ولأن قريشاً كانت بمثابة الدولة الكبرى في حدود جزيرة العرب، وكانت هي رأس الكفر في الوقوف في وجه الدعوة، فإنه وضع نصب عينيه حصر الأعمال السياسية، والأعمال الحربية فيها، فكان يرسل العيون لترصدها، ويتعرض لتجارتها، ويشتبك معها في معارك الحرب، وكان يكتفي من باقي الدول أي القبائل بالوقوف متفرجين، أو كما يقولون على الحياد، فأعمال الرسول ﷺ السياسية والعسكرية كانت تصدر عن النظرة إلى العالم من زاوية خاصة، وكذلك فإنه ﷺ حين علم بأن خيبر تتفاوض مع قريش في حلف عقد بينهما لمهاجمة المدينة وسحق الإسلام، والقضاء دولته، حدد زاوية العمل بأن يهادن قريشاً، أو يصالحها ويتفرغ لسحق خيبر، ومن هذه الزاوية الخاصة اتخذ سياسية السلم أساساً لأعماله المقبلة، من ذهابه للعمرة، ورضاه بإعراض قريش عنه، ولينه أمام تعنت قريش، ومخالفته لأصحابه، وغير ذلك، تسير وفق سياسية السلم، فكانت نظرته للأعمال السياسية مع عدوه الذي يركز عليه تصدر من زاوية خاصة، وتتكيف بحسب مقتضيات

---

[1] **ينظر: أفكار سياسية، ص: ٥٨.**

[2] **ينظر: المصدر نفسه، ص: ٦١، ٦٢.**

هذه الزاوية الخاصة، فهذان مثالان من أعمال الرسول ﷺ ، **أحدها:** عمل عام، وهو التركيز على دولة كبرى هي رأس أعدائه، بناءاً على زاوية خاصة، **والثاني:** عمل خاص وهو التركيز على هدف معين، فجعله زاوية خاصة، وصار ينظر إلى الأعمال السياسية والعسكرية من هذه الزاوية الخاصة، وبذلك يتضح كيف تسيطر النظرة للأحداث السياسية من زاوية خاصة على الأعمال والتصرفات، وكيف أنّه لولا هذه النظرة من زاوية خاصة، لكانت الأعمال لا معنى لها.[1]

المثال الثاني: من السياسة المعاصرة:

وكمثال على النظرة من زاوية خاصة في السياسة المعاصرة، ذكر حزب التحرير أنّ أميركا بعد الحرب العالمية الثانية قالت إن العالم شركة وإن أميركا لها أكثر الأسهم في هذه الشركة، فيجب أن تكون إدارة هذه الشركة في يدها، واتخذت هذا القول الزاوية الخاصة التي تنظر منها إلى العالم فصارت أعمالها تتكيف بهذه الزاوية وصارت تنظر إلى الأعمال السياسية التي تجرى في هذا العالم من هذه الزاوية، والنظرة من هذه الزاوية هي التي جعلتها تتفق بل تتحالف مع الإتحاد السوفياتي، وجعلتها تتنكّر لإنجلترا وفرنسا.[2]

وعليه فإنّ الكيفية التي تكون عليها النظرة من زاوية خاصة إلى الأحداث السياسية التي تجرى في العالم، قد تكون عامة، أي من حيث ما تتعلق به، وذلك كاتخاذ نشر الدعوة أساساً للسياسة الخارجية، فهو يشمل جميع الدول، وقد تكون خاصة، وذلك كحصر العداء في دولة معينة، يُمَكِنُنا التغلب عليها من الانطلاق في العالم، وقد تكون أخص من ذلك كالإشتباك في معركة سياسية معينة من أجل أن ترى الدول الأخرى نموذجاً من معاركنا السياسية، فانطباق النظرة من زاوية خاصة على الأعمال والحوادث السياسية أمر سهل، ولا يحتاج إلا إلى ممارسة السياسة بالفعل، بل يكفي في فهمه استعراض الأحداث السياسية بعمق.[3]

ج- الكفاح السياسي:

يرى حزب التحرير أن ما يسمى اليوم بالكفاح السياسي هو عينه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاسبة الحكام؛ لذا فهو يرى أن القيام بالكفاح السياسي فرض على المسلمين، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾،[4] وبقوله ﷺ : ((**سيد الشهداء يوم القيامة حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى إمام جائر فنهاه وأمره فقتله**))،[5] وقوله ﷺ : ((**إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن كره فقد برئ ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع. قالوا يا رسول الله ألا نقاتلهم ؟. قال: لا ، ما صلوا**))،[6] وما هذا إلا

---

[1] ينظر: أفكار سياسية، ص: ٦٢، ٦٣.
[2] ينظر: المصدر نفسه، ص: ٦٣.
[3] ينظر: المصدر نفسه، ص: ٦٤.
[4] البقرة: ١٠٤.
[5] رواه الطبراني. ينظر: المعجم الأوسط ، ج٤، ص: ٢٣٨.
[6] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٨٠.

مقاومة لأعمال الحكام الفاسدة وذلك كله هو ما يسمى بالكفاح السياسي، فهذه النصوص طلب جازم للقيام بالكفاح السياسي، وهو دليل صريح على أن الكفاح السياسي فرض؛ لذلك عدّ حزب التحرير ترك الكفاح السياسي إثمٌ لأنه ترك واجب، فمما لا شك فيه أن الله يعذب على تركه، وأيضا مما لا شك فيه أنه ما تركه قوم إلا عمَّهم الفساد والظلم، وإيجاد الكفاح السياسي في واقع الحياة يقتضي أن يوجد أولاً في النفوس، فإنّ الناس إذا طال الظلم عليهم واستشرى الفساد بينهم فسدت أذواقهم أو تلبّد إحساسهم فلا يعودون يشعرون بألم الظلم ولا يشمّون نتن الفساد، وإذا ضعف وازع القرآن في نفوسهم وبعدوا عن كتاب الله وسنة رسوله مات فيهم الإحساس بفظاعة المعصية، ولم يعودوا يشعرون بإجرامهم في ترك ما أمر الله؛ ولهذا فإنّ الحثَّ على الكفاح السياسي لا يعطي ثماره إلا إذا بُعثت تقوى الله في النفوس، وبعث فيها الإحساس بألم الظلم وفظاعة المعصية.

ويرى حزب التحرير أنّ الكفاح السياسي يكون بالقول وبكل ما يعبر عن السخط إلا القتال، فإنه لا يصحّ أن يكون هناك كفاح سياسي بالقتال إلا في حالة واحدة وهي إذا ظهر الكفر البواح، بأن كانت البلاد تحكم بالإسلام وحُكمت بالكفر، أو ظهر فيها الكفر وسكت عنه الحاكم، فهذا هو الكفر البواح، وكذلك كل ما يصدق عليه أنه كفر بواح عند الناس من الله فيه برهان إذا ظهر والبلاد تحكم بالإسلام، وما عدا هذه الحالة فالكفاح السياسي يكون بالقول وبكل ما يعبر عن السخط لإيجاد الرأي العام ضده، حتى يؤثر فيه فيغير ما هو عليه.[1]

ثانياً: الصـــراع الدولـــي:

١- الدول والشعوب الفاعلة في السياسة الدولية:

على الرغم من كثرة الدول العاملة على المسرح الدولي إلا أنّ الدول الفاعلة فيه قليلة، تبعاً لقوة تلك الدول، وهذه القوة لا تنحصر في القوة العسكرية، وإنما تشمل جميع الطاقات والقدرات المادية والفكرية والمعنوية التي تستطيع الدولة تعبئتها وحشدها خارج حدودها، فهي تشمل المبدأ أو الرسالة العالمية التي تحملها الدولة رسالة للعالم، كما تشمل القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والمهارة في الأعمال السياسية والحنكة في الدبلوماسية، وتستعمل الدولة في صراعها مع غيرها على المسرح الدولي عناصر قوتها الأقوى والأفعل، أو ما تظنّه كذلك، أو ما تسمح الظروف الدولية باستعماله، فقوة المبدأ، والقوة العسكرية، والقوة الإقتصادية، في كل منها القدرة على إيجاد المصالح والحفاظ على تلك المصالح، وإيجاد الهيبة والمكانة الدولية للدولة على المسرح الدولي، إذ يمكن ترجمة أي منها إلى نفوذ سياسي قوي، لكن القوة العسكرية تبقى أبرز العناصر وأفعلها؛ لأنّها عنوان الدولة ورأس قوتها، فهي دائماً تلوح وراء أعمال السياسيين لإمكانية اللجوء إليها إذا فشلت الوسائل الأخرى، والقوة العسكرية لا تنفصل عن إرادة استعمالها، فقوة الإرادة قوة لها، وضعف الإرادة ضعف لها، وتضعف إرادة دولة ما في استعمال قوتها

---

[1] ينظر: أفكار سياسية، ص: ٦٧، ٦٨.

العسكرية ضد دولة أقوى منها بكثير، أو عندما تصل القوة العسكرية لدولتين إلى مأزق، وذلك عندما يؤدي سباق التسلح بينهما إلى قدرة كل منهما على تدمير الأخرى تدميراً شاملاً وأكيداً، وهنا تبرز أهمية العناصر الأخرى في قوة الدولة، مثل قوة المبدأ أو القوة الإقتصادية، والدبلوماسية، والأعمال السياسية.[١]

هذا وقد تناول حزب التحرير سياسات بعض الدول الفاعلة في الساحة الدولية، سواء في الماضي أم في الوقت الحاضر، في إصداراته التي اختصت بالفكر السياسي، وكذلك في نشراته، ويمكن للباحث أن يصنف هذه الدول إلى ثلاثة:

أ- الدول الكبرى، والفاعلة حالياً في السياسة الدولية.

ب- شعوب الدول التي كانت كبرى ومهيأة لأن تعود دولاً كبرى مرة أخرى.

ج- الدول التي لا تُعدُّ من الدول الكبرى على الرغم امتلاكها بعض المقومات التي قد توحي بذلك.

أ- الدول الكبرى والفاعلة حالياً في السياسة الدولية:

لمَّا كانت الدول الكبرى هي الدول التي لها تأثير في السياسة الدولية، والتي تقوم بأعمال تؤثر في غيرها من الدول، فإنّ الدولة الكبرى الأولى في الوقت الحاضر، أي القرن الخامس عشر الهجري (١٤٢٥هـ) القرن الحادي والعشرين الميلادي (٢٠٠٤م) هي الولايات المتحدة الأميركية؛ لأنّها ذات التأثير الأقوى في السياسة الدولية، بل تكاد تتحكم في الموقف الدولي وحدها، وما عداها من الدول لا ترقى إلى أن تزاحم أميركا على مركزها، أو على التحكم في الموقف الدولي، إلا أنه لمّا كانت روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي الذي كان يُعدُّ دولةً كبرى حتى انهياره، وكانت هي وإنجلترا وفرنسا دولاً كبرى قبل الحرب العالمية الثانية، ولا تزال كل منها تتشبث ببقائها في السياسة الدولية، وتقوم كل منها، منفردةً أو عبر أوروبا، بأعمال تؤثر في السياسة الدولية، وتؤثر في أميركا، حتى وإن كان هذا التأثير ضعيفاً لا يبلغ المزاحمة بالمعنى المعروف؛ وذلك لمركز أميركا في السياسة الدولية، فإن هذه الثلاث يمكن أن توصف بأنها دول كبرى، وذلك من قبيل التسامح في الإطلاق، نظراً لما يحصل من إنجلترا من أعمال سياسية تكسبها وجوداً أو بعض الوجود في السياسة الدولية، ولما يحصل من فرنسا، وكذلك روسيا، من محاولات لإثبات وجودهما في السياسة الدولية، كما حدث في أزمة حرب العراق؛ لذلك يرى حزب التحرير أنّ الدول الكبرى والفاعلة في السياسة الدولية، في الوقت الحاضر هي أربع دول: أميركا، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا.[٢]

---

[1] **ينظر: أفكار سياسية، ص: ٢٨.**

[2] **ينظر: مفاهيم سياسية، الطبعة الرابعة، ص: ٦١ - ٦٣.**

ب- شعوب الدول التي كانت كبرى ومهيأة لأن تعود دولاً كبرى:

۞ ألمانيا:

كانت ألمانيا تُعدُ من الدول الكبرى، ولكنها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية سقطت عن وصف دولة كبرى تماماً مثل سقوطها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى؛ ولذلك فإنه كما عادت بعد الحرب العالمية الأولى بقليل دولة كبرى، فإنّها من الممكن أن تعود دولة كبرى مرة ثانية مهما طال الزمن، وتحرُكُها مع فرنسا في بعض القضايا الدولية يدل على ذلك.

۞ الأمة الإسلامية:

لا ريب أنّ الأمة الإسلامية كانت دولةً كبرى حتى الحروب الصليبية، ثم عادت دولةً كبرى منذ أن نجحت في القضاء على الحروب الصليبية، وظلت كذلك تؤثر في السياسة الدولية حتى القرن التاسع عشر الميلادي، ثم بعد ذلك ضعف تأثيرها الدولي إلى أن قضي على دولة هذه الأمة، في أوائل القرن العشرين، بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن مقومات الدولة الكبرى لا زالت كامنةً في هذه الأمة، وقد بدأت إرهاصات عنفوانها تتحرك منذ أواخر القرن الماضي (القرن العشرين)، وهي الآن يكاد يبزغ فجرهـــا ـــ كما يرى حزب التحرير ـــ وتعود من جديد دولةً كبرى بل الدولة الأولى بإذن الله سبحانه وتعالى.[1]

ج- الدول التي لا تُعــدٌّ من الدول الكبرى:

هناك دول على الرغم امتلاكها بعض المقومات التي قد توحي بأنها دول كبرى إلا أنها لا تُعدُّ دولا كبرى، وهي:

۞ الصين:

يرى حزب التحرير أنّ الصين من الصعب عدّها من الدول الكبرى المؤثرة في السياسة الدولية بالمعنى المعروف، أي في العالم، أو في كثير من مناطقها، على الرغم من أن سكانها ١,٢ مليار نسمة، وعلى الرغم من أن روسيا تحسب لها حساباً، وعلى الرغم من أن أميركا كذلك تدخلها في حساباتها الدولية، وإنّما لا تُعدُّ دولة كبرى لسببين: أحدهما أنها لم تكن دولة كبرى في يوم من الأيام، ولم تؤثر في السياسة الدولية في أي زمن مضى، وفوق ذلك فإنها منذ صيرورتها دولة شيوعية حتى الآن، لم تهتم بنشر الشيوعية عالمياً، والتأثير في المناطق المختلفة من العالم، بل حصرت اهتماماتها في إقليمها، وبخاصة بعد أن فشلت في محاولاتها السياسية التي قامت بها في أفريقيا، وفي بعض دول آسيا، فلم يؤثر هذا النشاط بشيء، ثم لم تستطع متابعته، ورجعت إلى محيطها الأصلي، لكن مع ذلك يرى الحزب أنّ الصين، يمكن أن تُعدُّ دولة كبرى لكن في محيطها الإقليمي، أي يمكن وصفها دولة كبرى إقليمية؛ ولذلك فتأثيرها في القضايا الدولية في مناطق العالم المختلفة تأثير ضعيف باستثناء محيطها الإقليمي.

---

[1] ينظر: مفاهيم سياسية، الطبعة الرابعة، ص: ٦٢، ٦٣.

❁ **الهند:**

دولة الهند، وإن كان سكانها قد فاق الـــ٩٣٥ مليون نسمة، ولديها أسلحة نووية، لكن تأثيرها في السياسة الدولية يكاد يكون معدوماً؛ ولهذا فإنه لا يصح أن يخطر بالبال أنها دولة كبرى، لعدم احتمال أن يكون لها تأثير في السياسة الدولية.

❁ **اليابان وايطاليا:**

أما اليابان فإنّها قبل الحرب العالمية الثانية في أيام المحور صار لها تأثير في السياسة الدولية، ولكنه كان تأثيراً مؤقتاً مثل إيطاليا؛ ولذلك لا تُعدُّ هي ولا إيطاليا من الدول الكبرى، وإن كان حزب التحرير أشار إلى أنّ اليابان قوة اقتصادية ذات تأثير اقتصادي دولي كبير في قضايا العالم الكبرى، وإن لَم تكن اليابان دولةً كبرى بالمعنى المعروف.[1]

٢- الموقف الدولـــي:

أ- فهم الموقف الدولي:

الموقف الدولي هو هيكل العلاقات القائمة بين الدول الفاعلة في المسرح الدولي، والمراد بفهم الموقف الدولي، فهم العلاقات الدولية وهيكلية هذه العلاقات، والتسابق الدائم بين الدول على مركز الدولة الأولى، وعلى التأثير في السياسة الدولية، ولما كان واقع كل دولة يعتريه التغير والتبدل قوة وضعفاً، فإن العلاقات بين هذه الدول يعتريها التغيّر والتبدّل تبعاً لذلك، وقد يحدث هذا التغيّر والتبدّل بسبب حرب تطيح بدولة وتضعف أخرى من التأثير في المسرح الدولي، فيندفع غيرها ليحل محلها، وقد يحدث التغير والتبدل وقت السلم من خلال عملية التطور التدريجي للقوى، فتضعف دولة وتقوى أخرى، إلا أن الحرب أفعل في التغيير، ومع هذا التغير والتبدل في أحوال الدول وقواها يتغير الموقف الدولي، إما في تغيّر هيكلية العلاقات وإما في تغيّر أطرافها؛ نظراً لأنّ التغير في أحوال وقوى الدول الفاعلة في المسرح الدولي ليس سريعاً فإن التغير في الموقف الدولي يحتاج إلى فترات طويلة.

ولا بد لفهم الموقف الدولي من معرفة مركز الدولة الأولى في العالم، لمَّا لذلك من الأهمية في فهم السياسة العالمية، ففي حالة السلم تكون الدولة الأولى في الموقف الدولي هي صاحبة الكلمة دولياً، وتستوي فيه بعد ذلك الدولة الثانية، وأي دولة أخرى من حيث استطاعتها التأثير العالمي سياسياً، والتأثير للدول الأخرى إنما يكون للدول التي لها وزنها في التأثير على الدولة الأولى، ويتفاوت هذا التأثير بتفاوت الدول في القوة الذاتية، والقوة العالمية، فبقدر قوة الدولة ومدى وزنها العالمي، يكون مقدار ما لها من تأثير على الدولة الأولى، وبالتالي على السياسة العالمية من ناحية دولية، إلا أن الدولة الأولى في الموقف الدولي تُعدُّ أقدر الدول نسبياً على جعل السياسة الدولية بجانبها، وأكثر الدول إمكانية لأنْ تؤثر في الموقف الدولي.[2]

---

[1] ينظر: مفاهيم سياسية، الطبعة الرابعة، ص: ٦٢ ـ ٦٤.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص: ١٨ ـ ٢١. وأفكار سياسية، ص: ٢٨ ـ ٣٠.

ب- الموقف الدولي الذي تقلبت عليه دول العالم:

بعد أن استعرض حزب التحرير الموقف الدولي وتقلبه، لخصه بأن العالم في القديم كانت تتحكم فيه: الدولة العثمانية، وبروسيا، وروسيا، والنمسا، وإنجلترا، وفرنسا، وكانت هذه الدول هي التي تصرّف شؤون العالم، وتهدّد السلم، وتقرر الحرب، ثمَّ وُجدت الولايات المتحدة، فحدّت من هذه الدول، وجعلتها محصورة في العالم القديم، وأبعدتها عن أميركا، ثمَّ سقطت النمسا عن عدّها دولة كبرى، فصارت دول العالم خمساً هي: روسيا، وألمانيا، وإنجلترا، وفرنسا، والدولة العثمانية، ثمَّ سقطت الدولة العثمانية، فبقيت الدول الكبرى المتحكمة في العالم أربعاً هي: روسيا، وألمانيا، وفرنسا، وإنجلترا، ثمَّ بعد الحرب العالمية الأولى، صارت روسيا في عزلة بقيام الشيوعية فيها، واستيلاء الحزب الشيوعي فيها على الحكم، وسقطت ألمانيا بهزيمتها في الحرب العالمية الأولى، فصارت الدول الكبرى دولتين، هما: إنجلترا وفرنسا، وكانت إنجلترا هي المتصرّفة في العالم كله ما عدا أميركا، وأصبحت فرنسا تلهث وراء إنجلترا، وفي أوائل العقد الرابع، أي سنة ١٩٣٣م، قبض الحزب النازي على الحكم، وأخذ يعمل لرفع شأن ألمانيا، حتى عادت دولة كبرى، وقبل ذلك بقليل استولى موسوليني على الحكم في إيطاليا، وأخذ يعمل لرفع شأن إيطاليا، حتى صارت دولة من الدول الكبرى، وظهر نجم اليابان، واتسع نفوذها بعد أن أصبحت من الدول الصناعية، فصارت من الدول الكبرى، وقوي عود دولة الاتحاد السوفياتي، وصار لها وجود دولي، فرجعت إلى مصافّ الدول الكبرى، وبهذا أصبحت الدول الكبرى ستاً هي: الاتحاد السوفياتي، وألمانيا، وإنجلترا، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، وظلّت أميركا في عزلتها، وبعد الحرب العالمية الثانية، هُزمت ألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وضعف شأن هذه الدول الثلاث، إلى جانب ذلك خرجت الولايات المتحدة من عزلتها، واندفعت تشارك في شؤون العالم، وحافظت على بقاء إنجلترا وفرنسا دولتين كبراوين، فصارت الدول الكبرى أربعاً هي: الاتحاد السوفياتي، وإنجلترا، وفرنسا، والولايات المتحدة، ثمَّ بعد اتفاق الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة سنة ١٩٦١م، سقطت كلٌّ من إنجلترا وفرنسا عن كونهما دولتين كبراوين، وبذلك صارت الدول الكبرى دولتين اثنتين هما: الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وباتفاقهما صارتا قوةً واحدةً، فصار العالم قوة كبرى واحدة تتكون من دولتين، ولم يبق هناك دول كبرى تتحكم في العالم غيرهما إلى قبيل انهيار الاتحاد السوفياتي.[1]

وبعد تولي غورباتشوف، سنة ١٩٨٥م، زعامة الاتحاد السوفياتي، إبان فوز ريغان بفترة رئاسة ثانية، بدأ الاتحاد السوفياتي يقدم التنازلات تلو التنازلات للولايات المتحدة، وأصبح بذلك الاتحاد السوفياتي يترنح على طريق الانهيار؛ لذا كان ريغان محقاً عندما سئل لدى مغادرته البيت الأبيض عما يعتقد أنه أهم إنجازاته كرئيس، فأجاب ريغان: «يقولون إنني ربحت الحرب الباردة»، وهذا ما أعاد سيطرة الدولة الواحدة الأولى على الموقف الدولي، وسقط الاتحاد السوفياتي عن كونه دولة كبرى، ثمَّ تفكك الاتحاد

---

[1] ينظر: مفاهيم سياسية، الطبعة الرابعة، ص:٣٦ - ٥٢.

السوفياتي، وورثت روسيا طاقاته وقوته العسكرية، إلا أنها أصبحت تعاني من الإفلاس السياسي، وفقدان الهوية المبدئية، إلى جانب مشاكلها الداخلية من اقتصادية، وسياسية، بسبب ما خلفته الشيوعية، ما أدى إلى تراجع تأثيرها على السياسة العالمية، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة الأميركية هي القوة الكبرى الوحيدة في العالم، أي الدولة الأولى القادرة على تسيير دفة السياسة العالمية من دون منافس يزاحمها على هذا المركز، وإنه وإن كان (الثالوث) الأوروبي (فرنسا، بريطانيا، وألمانيا) قد حاول ويحاول دخول حلبة المزاحمة، كما حدث في أثناء احتلال العراق سنة ٢٠٠٣م، وكما حدث في اجتماعاتهم حول إيجاد قوة أوروبية منفصلة عن حلف الأطلسي في العام نفسه، وفي مناقشتهم المشروع الأميركي للشرق الأوسط الذي عُرض على قمة الدول الصناعية الثماني في حزيران ٢٠٠٤م، إلا أنها ليست إلا محاولات لا ترقى إلى وصف المزاحمة المعروفة على مركز الدولة الأولى، وإنما هي محاولات لمشاركة أميركا قدراً من التأثير في السياسة الدولية.[١]

٣- دوافــع الصـــراع بين الــدول:

يرى حزب التحرير أنّ الصراع الدولي لايكاد يخرج عن أحد دافعين:

أ- حب السيادة والفخر.

ب- الركض وراء المنافع المادية.

إنّ دافع حب السيادة والفخر قد يكون حبُّ سيادة الأمة والشعب كما كان الحال مع ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، وقد يكون حب سيادة المبدأ ونشره كما كان الحال مع الدولة الإسلامية طوال ما يقارب الألف وثلاثمائة عام، وكما كان الحال مع الدولة الشيوعية خلال ثلاثين سنةً من عمرها، قبل أن تنهار في أوائل تسعينات القرن الماضي، بعد سبعين سنةً من إنشائها، ويدخل ضمن حب السيادة دافع الحد من نمو قوة دولة أخرى، كما حصل من بعض الدول ضد نابليون، وكما حصل من الدول ضد الدولة الإسلامية، وكما حصل مع الدول ضد ألمانيا النازية؛ لأنّه وقوف في وجه سيادة الغير، وبزوال الدولة الإسلامية، وزوال الدولة السوفياتية، صار الدافع الذي يسيطر على العالم كله، هو الركض وراء المنافع المادية، وسيظل كذلك حتى تعود الدولة الإسلامية إلى الوجود كدولة كبرى تؤثر في الصراع الدولي، ويعود معها دافع حب السيادة للمبدأ ونشره، ويرى حزب التحرير أنّ دافع الاستعمار بجميع أشكاله هو اخطر دوافع الصراع؛ لأنّه هو الذي سبَّبَ الحروب الصغيرة، وهو الذي سبَّبَ الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهو الذي سبَّب حروب الخليج، وحروب أفريقيا، وهو الذي سبب حرب أفغانستان والعراق، وهو الذي ما زال يُسبِّب القلاقل والأزمات في العالم.[٢]

---

[1] **ينظر: مفاهيم سياسية لحزب التحرير ، الطبعة الرابعة، ص: ٥٢ ـ ٥٤.**

[2] **ينظر: المصدر نفسه، ص: ٥٤.**

كما يرى الحزب أنّ التنافس والتشاحن والتصارع الموجود اليوم، بين أميركا، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، الظاهر والخفي، حول قضايا: العراق، وأفغانستان، والشرق الأوسط، وغيرها من القضايا الدولية، إنما هو من أجل الاستعمار، ومن أجل السيطرة على المنافع والموارد؛ لذلك فإن الاستعمار هو الذي يتحكم في الصراع الدولي الآن، بما يتضمنه من نزاع على الموارد، وصراع على النفوذ، وتنافس على السيطرة بكافة أشكالها وأنواعها، والحقيقة أنّ الركض وراء المنافع المادية، وخاصة النهم الاستعماري، هو الذي أوجد الصراع السياسي بين الدول الكبرى، وأدّى هذا الصراع بالفعل إلى نشوب حروب محلية وحروب عالمية، ومن أجل تلافي هذه الحروب ابتُدِع ما يسمى بالسلام والسلم العالمي، ووجدت حجة المحافظة على الأمن والسلام، وهذه الذريعة ليست جديدة في العالم، بل هي قديمة، وجدت منذ أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، فإنّ المعاهدة المسماة معاهدة إكس لاشابل، المعقودة سنة ١٨١٨م بين الدول الخمس الكبرى حينئذ، إنما وجدت بحجة المحافظة على الأمن، فبواسطة هذه المعاهدة، أو هذا التحالف، جَعلت الدول الخمس الكبرى من نفسها الحامية للأمن والنظام في الجماعة الدولية، وتدخلت في شؤون غيرها من الدول، كلمّا لاح لها، بحسب زعمها، أن هناك تهديداً للسلام أو النظام، وهذه الحجة، حجة المحافظة على السلام والنظام في الجماعة الدولية، اتُخذت بعد ذلك ذريعةً لتدخل الدول الكبرى، وذريعةً للحرب، وصارت شعاراً دولياً، يُتخذ أداة للمحافظة على الاستعمار، وعلى النفوذ.[1]

٤- قضايا العالم الكبرى:

إنّ الأعمال السياسية التي تقع في العالم كثيرة، وتتعلق بقضايا عدة، ولكن يمكن للباحث أن يصنف قضايا العالم من وجهة نظر حزب التحرير إلى صنفين:

أ- قضايا العالم الكبرى إبان وجود الاتحاد السوفيتي:

فقد حصر حزب التحرير قضايا الصراع الدولي بأربع قضايا كبرى هي قضية أوروبا وقضية الشرق الأوسط وقضية الشرق الأقصى وقضية افريقية وإنما حصر حزب التحرير البحث في هذه القضايا الأربع لسببين:

الأول: أن الصراع القائم وقتذاك بين أمريكا وروسيا أي القوة العالمية الكبرى المؤلفة من العملاقين وبين الدول الأخرى التي كانت دولاً كبرى والتي تحاول مزاحمة العملاقين إنما يقوم في هذه الأماكن الأربعة وميدانها إنما هو هذه الأماكن الأربعة ولذلك من الطبيعي أن تكون قضاياها هي أهم القضايا العالمية.

والثاني: أن هذه القضايا هي خير نموذج لفهم القضايا السياسية الأخرى علاوة على أن الحوادث السياسية تدور في أكثرها حول هذه القضايا إلى جانب أن الدول التي كانت دولاً كبرى والتي تحاول مزاحمة العملاقين إنما تهتم في صراعها مع العملاقين بهذه القضايا الأربع بشكل رئيسي؛ لأنّه منذ ظهور مبدأ مونرو* وحتى الآن لايزال البحث محصوراً في العالم القديم، ولا يزال العالم الجديد محظوراً على الدول

[1] ينظر: مفاهيم سياسية لحزب التحرير، الطبعة الرابعة، ص: ٥٥.

* مبدأ مونرو هو اتفاق جرى عام ١٨٢٣م، منعت أميركا بموجبه الدول الأوروبية الكبرى من التدخل في القارة الأميركية، وتهديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة في هذه القارة، وبهذا خرجت مناطق القارة الأميركية من دائرة الصراع الدولي.

الكبرى أن تخوض في بحثه، إذ أن العالم الجديد يكاد يكون محتكراً للولايات المتحدة، بل هو محتكر لها بالفعل ولم يقفز بعد إلى حلبة الصراع الدولي، على الرغم مما جرى من روسيا من محاولات في كوبا؛ ولذلك لم يكن العالم الجديد محل عناية أساسية من ناحية دولية ولا تدخل أعماله السياسية تحت أية قضية من القضايا الدولية، وعليه فإن الأعمال السياسية إنما تحصر في هذه القضايا الأربع.[1]

ب- قضايا العالم الكبرى في الوقت الحاضر:

أما قضايا العالم الكبرى في الوقت الحاضر فقد حصرها حزب التحرير بست قضايا كبرى هي: قضية أوروبا، وقضية الشرق الأوسط، وقضية آسيا الوسطى، وقضية شبه القارة الهندية، وقضية الشرق الأقصى، وقضية أفريقيا، والأسباب التي دفعت حزب التحرير إلى حصر الصراع الدولي الحالي بهذه القضايا الست، هي خمسة أسباب:

الأول: إنّ الصراع القائم بين الدول الكبرى، أو التنافس فيما بينها، إنما يقع في هذه المناطق؛ لذلك فمن الطبيعي أن تكون قضاياها هي أهم القضايا العالمية.

الثاني: إنّ الشعوب في هذه المناطق تعيش في حالة غليان وتفلت شديدين؛ لذلك كان لا بد من محاولة ضبط أحوال هذه الشعوب، خاصةً وأنّ غالبية هذه المناطق فيها شعوب إسلامية، تتحرق شوقاً للتخلص من حكامها لإقامة دولة إسلامية فيها.

الثالث: إنّ معظم الأحداث السياسية التي تقع في العالم من ناحية واقعية تدور في هذه المناطق، وبالتالي فهي تشكل نموذجاً جيداً لفهم القضايا السياسية الأخرى.

الرابع: إنّ هذه المناطق تعج بالموارد والثروات؛ لذلك تتكالب عليها الدول الاستعمارية، والشركات الاحتكارية، وتسعى بكل ما أوتيت من قوة للسيطرة عليها، والاستحواذ على مواردها وثرواتها.

الخامس: لمّا كانت مناطق القارة الأميركية تم تحييدها من الصراع منذ مبدأ مونرو عام ١٨٢٣م، الذي منعت أميركا بموجبه الدول الأوروبية الكبرى من التدخل في القارة الأميركية، وتهديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة في هذه القارة؛ فإنّ الصراع الدولي في تلك القارة بالمعنى المعروف غير وارد، فمصالح أميركا فيها بعيدة عن التهديد الفعلي، أما ما حدث من علاقات للاتحاد السوفياتي مع كوبا في أواخر الخمسينات من القرن الماضي، وأوائل الستينات من القرن الماضي، فقد سكتت عنه الولايات المتحدة؛ لأنّها كانت تريد استدراج الاتحاد السوفياتي لتوسيع التزاماته خارج مناطق الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، فتثقل كاهله اقتصادياً وعسكرياً حيث سيضطر الاتحاد السوفياتي لحماية كوبا من خطر الولايات المتحدة، إلا أنّ ذكر حزب التحرير لهذه هي القضايا، لا يعني أنّ الأعمال السياسية لا تقع إلا في هذه القضايا، وإنما يعني أن الصراع بين الدول أهم مظهر له هو هذه القضايا.[2]

---

[1] **ينظر: مفاهيم سياسية لحزب التحرير، منشورات حزب التحرير، الطبعة الثالثة، ص: ٧٠، ٧١.**
[2] **ينظر: المصدر نفسه، ص: ٦٠، ٦١، ١٤٠.**

هذا وقد تناول حزب التحرير كل واحدة من هذه القضايا بالتفصيل في كتاب: مفاهيم سياسية لحزب التحرير، الطبعة الثالثة، ومفاهيم سياسية لحزب التحرير، الطبعة الرابعة (المعتمدة) ، ووضح الصراع الدولي القائم تحت هذه القضايا.[1]

لقد تميّز حزب التحرير بآرائه وتحليلاته السياسية، والتي نستطيع أنّ نقول إنها كانت صادرة عن وعيّ سياسي، يحسب لها حساب عند المفكرين والسياسيين على الصعيد المحلي والعالمي،[2] وقد ترك الحزب في هذا المجال آلاف البيانات والتحليلات السّياسية التي تُعدُّ تأريخاً مفصّلاً ومرجعاً دقيقاً لفهم كافة الأحداث السّياسيّة التي مرّت على المنطقة والعالم منذ سنة ١٩٥٣م، وقد كشف أحداثاً ومؤامرت دولية قبل وقوعها، وتوقّع أحداثاً قبل أن تقع بزمن، فأصدر نشرة بيّن فيها المؤامرة على بقيّة فلسطين قبل تنفيذها في الخامس من حزيران سنة ١٩٦٧م بأكثر من ثلاثمائة يوم، وحذّر جمال عبد الناصر من مؤامرة الإنجليز على الوحدة بين سوريا ومصر قبل أن يتم الإنفصال سنة ١٩٦١م، ولم يكتف الحزب بكشف المؤامرة على الأمة، بل قام بعدّة أعمال سياسيّة، وأرسل وفوداً إلى الحكّام مباشرة ، وحاول أن يحرك الأمة لإحباط تلك المؤامرات، وحتى في الأحداث الدولية والعالمية، ففي كتاب نظرات سياسيّة لحزب التحرير قال ما نصّه: " وسيظل الإتحاد السوفيتي يرقّع الفكرة الإشتراكية أو الفكرة الشّيوعية عملياً إلى أنْ تصل إلى فكرة رأسمالية مرقّعة "،[3] وقد كشف سياسة الوفاق الدّولي بين العملاقين خرشوف وكندي سنة ١٩٦١م، ولم تكشفه الصين إلاّ بعد ذلك بسنوات، كما فضح أكذوبة منظمة عدم الانحياز وبيّن الدول المستعمِرة التي وراء تشكيلها مثلها مثل الجامعة العربية والجامعة الإسلامية ورابطة العالم الإسلامي وعصبة الأمم وهيئة الأمم ومجلس الأمن وأهداف كل منظمة من هذه المنظّمات.[4]

---

[1] ينظر: مفاهيم سياسية لحزب التحرير، الطبعة الثالثة، ص: ٧٢ ـ ١١١. ومفاهيم سياسية لحزب التحرير، الطبعة الرابعة، ص: ٩٠ ـ ١٥٠.

[2] ينظر: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ١٤٨، وحزب التحرير الإسلامي، ص: ١١٣.

[3] ينظر: نظرات سياسية، الشيخ تقي الدين النبهاني، من منشورات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٣م، ص: ٥٢.

[4] ينظر: الشيخ تقي الدين النبهاني، فكراً وكفاحاً، ص: ١٧، ١٨.

الفصل الثالث:

أنظمة دولـة الخلافـة الإسلامية

المبحث الأول: نظام الحكم في الإسلام:

المطلب الأول: الخلافة هي نظام الحكم في الإسلام:

أولاً: فرضية الخـــلافة:

١- أدلة فرضية الخلافة:

يرى حزب التحرير أنّ شكل الحكم في الإسلام، هو: **الخلافة**، كما يرى أنّ إقامتها فرض، وقد استدل لهذين الأمرين بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ ، وإجماع الصحابة رضي الله عنهم،

أ- الكتاب:

فقد استدل بقوله تعالى مخاطباً رسوله ﷺ : ﴿ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾،[1] ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾،[2] ووجه الدلالة أنّ خطاب الله ﷻ لرسوله بالحكم بين الناس بما أنزل الله هو خطاب لأمته، ما لم يرد دليل يخصصه به، وهنا لم يرد دليل فيكون خطاباً للمسلمين بإقامة الحكم، ومفهومه أن يوجِدوا حاكماً بعد رسول الله ﷺ يحكم بينهم بما أنزل الله، والأمر في الخطاب يفيد الجزم؛ لأنّ موضوع الخطاب فرض، وهذا قرينة على الجزم كما في تقرر الأصول، والحاكم الذي يحكم بين المسلمين بما أنزل الله بعد رسول الله هو الخليفة، وعليه فإنّ نظام الحكم هو نظام الخلافة، هذا فضلاً عن أنّ إقامة الحدود وسائر الأحكام واجبة، وهذه لا تقام إلا بالحاكم، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، أي أن إيجاد الحاكم الذي يقيم الشرع هو واجب، والحاكم على هذا الوجه هو الخليفة، ونظام الحكم هو نظام الخلافة.[3]

وقال: " على أن الله تعالى فرض على المسلمين طاعة أولي الأمر، أي الحاكم، مما يدل على وجوب وجود ولي الأمر على المسلمين، قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾،[4] ولا يأمر الله بطاعة من لا وجود له، فدل على إيجاد ولي الأمر، وهذا الإيجاد ليس على الندب أو الإباحة، بل على الوجوب؛ لأنّ الحكم بما أنزل الله واجب، فالله تعالى حين أمر بطاعة ولي الأمر فإنه يكون قد أمر بإيجاده، فإنّ وجود ولي الأمر يترتب عليه إقامة الحكم الشرعي، وترك إيجاده يترتب عليه تضييع الحكم الشرعي، فيكون إيجاده واجباً لما يترتب على عدم إيجاده من حُرمة، وهي تضييع الحـــكم الشرعـــي ".[5]

---

[1] المائدة: من الآية ٤٨.
[2] المائدة: من الآية ٤٩.
[3] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ١٣. وأجهزة دولة الخلافة في الحكم والإدارة، منشورات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص: ١٠.
[4] النساء: من الآية ٥٩.
[5] الشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ١٣. وينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٣٧.

ب- السنة:

وأما السنة، فقد استدل بقول رسول الله ﷺ : ((**من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**))،[1] ووجه الدلالة أنّ النبي ﷺ فرض على كل مسلم أن تكون في عنقه بيعة، ووصف من يموت وليس في عنقه بيعة بأنه مات ميتة جاهلية، والبيعة بعد رسول الله ﷺ لا تكون إلا للخليفة ليس غير، فالحديث يوجب وجود بيعة في عنق كل مسلم، أي وجود خليفة يستحق في عنق كل مسلم بيعة بوجوده، وكذلك استدل بقوله ﷺ : ((**إنّما الإمامُ جُنَّة يُقاتَل من ورائه ويُتَّقى به**))،[2] فهذا الحديث فيه وصف للخليفة بأنه جُنّة أي وقاية، ووصف الرسول بأن الإمام جنة هو إخبار فيه مدح لوجود الإمام، فهو طلب؛ لأنّ الإخبار من الله ومن الرسول، إن كان يتضمن الذم فهو طلب ترك، أي نهي، وإن كان يتضمن المدح فهو طلب فعل، فإن كان الفعل المطلوب يترتب على فعله إقامة الحكم الشرعي، أو يترتب على تركه تضييعه، كـان ذلك الطلب جازماً، واستدل أيضاً بقول رسـول الله ﷺ : ((**كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وإنه لا نبي بعدي وسيكون خلفاء فيكثرون، قالوا فما تأمرنا ؟. قال: فوا ببيعة الأول فالأول، أعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم**))،[3] فهذا الحديث صريح في أنّ الذين يسوسون المسلمين بعد رسول الله ﷺ هم الخلفاء، وهو يعني طلب إقامتهم، كما استدل بأن الرسول ﷺ أمر بطاعة الخلفاء، وبقتال من ينازعهم في خلافتهم، فقال: ((**ومن بايع إماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الأخر**))،[4] وهذا يعني أمراً بإقامة خليفة، والمحافظة على خلافته بقتال كل من ينازعه، فالأمر بطاعة الإمام أمر بإقامته، والأمر بقتال من ينازعه قرينة على الجزم في دوام إيجاده خليفة واحداً.[5]

ج- إجماع الصحابة:

وأما إجماع الصحابة فإنهم، رضوان الله عليهم، أجمعوا على لزوم إقامة خليفة لرسول الله ﷺ بعد موته، وأجمعوا على إقامة خليفة لأبي بكر، ثم لعمر، ثم لعثمان، بعد وفاة كل منهم، وقد ظهر تأكيد إجماع الصحابة على إقامة خليفة من تأخيرهم دفن رسول الله ﷺ عقب وفاته، واشتغالهم بنصب خليفة له، مع أن دفن الميت عقب وفاته فرض، والصحابة الذين يجب عليهم الاشتغال في تجهيز الرسول ودفنه اشتغل قسم منهم بنصب الخليفة عن الاشتغال بدفن الرسول، وسكت قسم منهم عن هذا الاشتغال، وشاركوا في تأخير الدفن ليلتين مع قدرتهم على الإنكار، وقدرتهم على الدفن، فقد توفي رسول الله ﷺ ضحى الاثنين، ولم يدفن ليلة الثلاثاء ونهار الثلاثاء حيث بويع أبو بكر رضي الله عنه ، ثُمَّ دُفـن رسول الله ﷺ وسط الليل، ليلة الأربعاء، أي تأخر الدفن ليلتين، وبويع أبو بكر قبل دفن الرسول ﷺ ، فكان ذلك إجماعاً على الاشتغال

---

[1] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧٨.
[2] متفق عليه. ينظر: صحيح البخاري، ج٣، ص: ١٢٧٣. وصحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧١.
[3] متفق عليه، واللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٣، ص: ١٠٨٠. وصحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧١.
[4] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧٢.
[5] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ١٤. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ٣٥. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ١١.

بنصب الخليفة عن دفن الميت، ولا يكون ذلك إلا إذا كان نصب الخليفة أوجب من دفن الميت، وأيضاً فإن الصحابة كلهم أجمعوا طوال أيام حياتهم على وجوب نصب الخليفة، ومع اختلافهم على الشخص الذي يُنتخب خليفة، فإنهم لم يختلفوا مطلقاً على إقامة خليفة، لا عند وفاة رسول الله، ولا عند وفاة أي خليفة من الخلفاء الراشدين، فكان إجماع الصحابة دليلاً صريحاً وقوياً على وجوب نصب الخليفة.[1]

د- وجوب إقامة الدين يدل على وجوب إقامة الخلافة:

واستدل حزب التحرير على فرضية إقامة الخلافة أيضاً، بأنّ إقامة الدين وتنفيذ أحكام الشرع في جميع شؤون الحياة الدنيا والأخرى فرض على المسلمين بالدليل القطعي الثبوت القطعي الدلالة، ولا يمكن أن يتم ذلك إلاّ بحاكم ذي سلطان، والقاعدة الشرعية: (ما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب) ، فكان نصب الخليفة فرضاً من هذه الجهة أيضاً.[2]

٢- وجوب التلبس بعمل يؤدي إلى إقامة الخلافة:

يرى حزب التحرير أنّ العمل لإقامة الخلافة، وإن كان فرضاً على الكفاية إلا أنّه لا يسقط إلا عمن تلبس به، قال: " فكون إقامة الخليفة ليقيم أحكام الإسلام، ويحمل دعوته فرضاً على المسلمين أمر لا شبهة في ثبوته في نصوص الشرع الصحيحة، فوق كونه فرضاً من جهة ما يحتمه الفرض الذي فرضه الله على المسلمين من إقامة حكم الإسلام وحماية بيضة المسلمين، إلاّ أن هذا الفرض هو فرض على الكفاية، فإن أقامه بعضهم فقد وُجِد الفرضُ، وسقط عن الباقين هذا الفرض، وإن لم يستطع أن يقيمه بعضهم، ولو قاموا بالأعمال التي تقيمه، فإنه يبقى فرضاً على جميع المسلمين، ولا يسقط الفرض عن أي مسلم ما دام المسلمون بغير خليفة ".[3]

لذلك كان القعود عن إقامة خليفة للمسلمين، في رأي الحزب، معصية من أكبر المعاصي؛ لأنّها قعود عن القيام بفرض من أهم فروض الإسلام، ويتوقف عليه إقامة أحكام الدين، بل يتوقف عليه وجود الإسلام في معترك الحياة، فالمسلمون جميعاً آثمون إثماً كبيراً في قعودهم عن إقامة خليفة للمسلمين، فإن أجمعوا على هذا القعود كان الإثم على كل فرد منهم في جميع أقطار المعمورة، وإن قام بعض المسلمين بالعمل لإقامة خليفة، ولم يقم بعضهم الآخر، فإن الإثم يسقط عن الذين قاموا يعملون لإقامة الخليفة، ويبقى الفرض عليهم حتى يقوم الخليفة؛ لأنّ الاشتغال بإقامة الفرض يُسقط الإثم على تأخير إقامته عن وقته، وعلى عدم القيام به، لتلبسه بالقيام به، ولاستكراهه بما يقهره عن إنجاز القيام به، أما الذين لم يتلبسوا بالعمل لإقامة الفرض فإن الإثم بعد ثلاثة أيام من ذهاب الخليفة إلى يوم نصب الخليفة يبقى عليهم؛ لأنّ الله قد أوجب عليهم فرضاً، ولم يقوموا به، ولم يتلبسوا بالأعمال التي من شأنها أن تقيمه، ولذلك استحقوا الإثم، فاستحقوا عذاب الله وخزيه في الدنيا والآخرة، واستحقاقهم الإثم على قعودهم عن إقامة خليفة، أو

---

[1] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ١٥. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ٣٦. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ١٢.

[2] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ١٦. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ٣٧.

[3] الشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ١٧. وينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٣٨.

عن الأعمال التي من شأنها أن تقيمه، ظاهر صريح في استحقاق المسلم العذاب على تركه أي فرض من الفروض التي فرضها الله عليه، لا سيما الفرض الذي به تنفذ الفروض، وتقام أحكام الدين، ويعلو أمر الإسلام، وتصبح كلمة الله هي العليا في بلاد الإسلام، وفي سائر أنحاء العالم،[1] قال: " وعليه فإنه لا يوجد عذر لمسلم على وجه الأرض في القعود عن القيام بما فرضه الله عليه لإقامة الدين، ألا وهو العمل لإقامة خليفة للمسلمين حين تخلو الأرض من الخـلافة، وحين لا يوجد فيها من يُقيم حدود الله لحفظ حرمات الله، ولا من يقيم أحكام الدين، ويجمع شمل جماعة المسلمين تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله، ولا توجد في الإسلام أي رخصة في القعود عن القيام بهذا الفرض حتى يقوم ".[2]

وعليه فإنّ حزب التحرير، وعلى ضوء ما تقدم من الأدلة يرى أنّ شكل نظام الحكم في الإسلام هو الخلافة، وأنّ إقامتها فرض، أي أنّ تسمية الدولة الإسلامية باسم الخلافة ليس خاصاً بحقبة معينة أو بأناس مخصوصين، بل نظام الحكم في الإسلام يطلق عليه اسم الخلافة.

٣- تعريف الخلافة:

عرّف حزب التحرير الخـلافة، بأنها رئاسة عامة للمسلمين جميعاً في الدنيا لإقامة أحكام الشرع الإسلامي، وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم، وهي عينها الإمامة، فالإمامة والخـلافة بمعنى واحد، وقد وردت الأحاديث الصحيحة بهاتين الكلمتين بمعنى واحد، ولم يَرِد لأي منهما معنى يخالف معنى الأخرى في أي نص شرعي، أي لا في الكتاب ولا في السنّة لأنهما وحدهما النصوص الشرعية، ولا يجب أن يلتزم هذا اللفظ أي الإمامة أو الخـلافة، وإنما يلتزم مدلوله.[3]

وفيما يتعلق بتعريف الخـلافة، فإنّ العلماء ذكروا عدة تعاريف للخلافة،[4] إلا أنّ الباحث يرى أنّ تعريف الحزب هو أكثرها دقة، وأقربها إلى الصواب؛ وذلك لأنّ استقراء واقع الدولة الإسلامية، يظهر أنّها كانت تتولى أمرين:

الأول: العمل على تطبيق أحكام الشرع على جميع الرعية، فتجمع الزكاة وتوزعها، وتقيم الحدود، وترعى شؤون الناس بالإسلام، وتتولى تنظيم الحياة الإسلامية عموماً.

الثاني: العمل على حمل الدعوة الإسلامية، خارج حدود الدولة الإسلامية إلى العالم كافة، وإزالة جميع العوائق الحواجز التي تعترض طريق الدعوة الإسلامية، وذلك بالجهاد.[5]

---

1 ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ١٧. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ٣٨.
2 ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ١٧. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ٣٨.
3 ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ١٣. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ٣٤. ومقدمة الدستور، ص: ١٢٨.
4 ينظر: الأحكام السلطانية، للماوردي، ص: ١٥. مآثر الآنافة في معالم الخلافة، ج١، ص: ٩ - ١٧. والمواقف، ج٣، ٥٧٤. ص: ١٩٠، ١٩١. وقواعد نظام الحكم في الإسلام، ص: ٢٢٦ - ٢٢٩.
5 ينظر: هذه الرسالة، ص: ١٩٣.

٤- المدة التي يمهل فيها المسلمون لإقامة الخلافة:

يرى حزب التحرير وجوب مباشرة الاشتغال في بيعة الخليفة بمجرد خلو منصب الخلافة، واستدل لذلك بأنّ الصحابة رضي الله عنهم باشروا ذلك في سقيفة بني ساعدة بعد وفاة الرسول ﷺ في اليوم نفسه وقبل دفنه ﷺ ، وقد تمت بيعة أبي بكر بيعة انعقاد في اليوم نفسه كذلك، ثم في اليوم الثاني جمعوا الناس في المسجد لبيعة أبي بكر بيعة الطاعة، أما المدة التي يمهل فيها المسلمون لإقامة خليفة فقد حددها بثلاثة أيام بلياليها، فلا يحل لمسلم أن يبيت ثلاث ليال وليس في عنقه بيعة، واستدل على ذلك بإجماع الصحابة رضي الله عنهم على عدم تأخير بيعة الخليفة، أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، أكثر من هذه المدة، كما أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه عهد لأهل الشورى عند ظهور تحقق وفاته من الطعنة، وحدّد لهم ثلاثة أيام، ووكّل خمسين رجلاً من المسلمين بتنفيذ ذلك،[1] وكان ذلك على مرأى ومسمع من الصحابة، ولم يُنقَل عنهم مُخالف، أو مُنكِر لذلك، وأيضاً أخرج البخاري من طريق المِسْوَر بن مخرمة قال: (طرقني عبد الرحمن بعد هجع من الليل، فضرب الباب حتى استيقظت، فقال أراك نائماً، فوالله ما اكتحلت هذه الثلاث بكثير نوم)،[2] أي ثلاث ليال، فلما صلى الناس الصبح تمت بيعة عثمان، فكان إجماعاً من الصحابة على أنه لا يجوز أن يخلوَ المسلمون من خليفة أكثر من ثلاثة أيام بلياليها، وإجماع الصحابة دليل شرعي كالكتاب والسنة، إلا أنّ نصب الخليفة إذا تأخر عن ثلاث ليال ينظر، فإن كان المسلمون مشغولين بإقامة خليفة، ولم يستطيعوا إنجاز إقامته خلال ثلاث ليال لأمور قاهرة لا قبل لهم بدفعها، فإنه يسقط الإثم عنهم لانشغالهم بإقامة الفرض، ولاستكراههم على التأخير بما قهرهم عليه، قال رسول الله ﷺ : ((**وُضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استُكرهوا عليه**))،[3] أما إذا لم يكونوا مشغولين بذلك فإنهم يأثمون جميعاً حتى يقوم الخليفة، وحينئذ يسقط الفرض عنهم، أما الإثم الذي ارتكبوه في قعودهم عن إقامة خليفة فإنه لا يسقط عنهم، بل يبقى عليهم يحاسبهم الله عليه كمحاسبته على أية معصية يرتكبها المسلم في ترك القيام بالفرض؛[4] ولذلك يرى الحزب أنّ المسلمين آثمون لعدم إقامتهم الخلافة منذ إلغاء الخلافة رسميّاً في ٢٨ رجب ١٣٤٢هـ ، إلى أن يقيموها، ولا يبرأ من الإثم إلا من تلبس بالعمل الجاد لها مع جماعة مخلصة صادقة؛ فبذلك ينجو من الإثم، وهو إثم عظيم كما بيّنه حديث رسول الله ﷺ: ((... **من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**))،[5] للدلالة على عظم الإثم.[6]

---

[1] ينظر: فتح الباري، ج٧، ص: ٦٨.
[2] رواه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٦٣٤.
[3] رواه الطبراني وابن ماجة. ينظر: المعجم الأوسط ، ج٨، ص: ١٦١.
[4] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٩٠، ٩١. والشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ٢١، ٢٢. ومقدمة الدستور، ص: ١٣٦. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ٥٢، ٥٣.
[5] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧٨.
[6] ينظر: أجهزة دولة الخلافة، ص: ٥٤.

٥- مناقشة رأي الحزب في كون الخلافة نظام الحكم في الإسلام:

إنّ ما يدعيه البعض من أنّ الخلافة ليست هي شكل نظام الحكم في الإسلام، وأنّه من الممكن أن يكون الحكم جمهوريّاً إسلاميّاً، أو ديمقراطيّاً إسلاميّاً، أو غيرها من أشكال الحكم المعروفة في يومنا هذا، فهو قول مردود بما تقدم من نصوص تدل صراحة أو إشارة إلى أن نظام الحكم في الإسلام هو الخلافة، كما أنّه من غير الممكن أن يجعل الحكم في الإسلام غير الخلافة؛ وذلك لأنّ نظام الحكم في الإسلام (الخلافة) نظام متميز يختلف عن غيره من تلك الأنظمة، وقد وضح حزب التحرير كيف أنّ شكل نظام الحكم في الإسلام، أي الخلافة، شكل فريد متميز يختلف عن أشكال الحكم المعروفة في العالم، سواء من حيث الأساس الذي يقوم عليه (العقيدة)، أم الأفكار والمفاهيم والمقاييس والأحكام التي ترعى بمقتضاها الشؤون، أم الدستور والقوانين التي يضعها موضع التطبيق والتنفيذ، أم الشكل الذي تتمثل به الدولة الإسلامية، فهو ليس نظاماً ملكياً، ولا إمبراطورياً، ولا اتحادياً، ولا جمهورياً.

أما كون نظام الحكم في الإسلام ليس ملكياً؛ فذلك أنّه لا يقر النظام الملكي، ولا يشبهه، إذ أنّ النظام الملكي يصبح فيه الابن ملكاً بالوراثة، ولا علاقة للأمة بذلك، أما في نظام الخلافة فلا وراثة، بل إن بيعة الأمة هي الطريقة لنصب الخليفة، وكذلك فإن النظام الملكي يخص الملك بامتيازات وحقوق خاصة لا تكون لأحد سواه من أفراد الرعية، ويجعله فوق القانون، ورمزاً للأمة: يملك ولا يحكم كما في بعض الأنظمة الملكية، ويملك ويحكم متصرفاً بالبلاد والعباد على هواه كما في أنظمة ملكية أخرى، ويمنع ذاته من أن تمس مهما أساء وظلم، أما في نظام الخلافة فلا يخص الخليفة بأية امتيازات تجعله فوق الرعية على النحو الملكي، أو حقوق خاصة تميزه في القضاء عن أي فرد من أفراد الأمة، كما أنه ليس رمزاً لها بالمعنى المذكور في النظام الملكي، بل هو نائب عن الأمة في الحكم والسلطان اختارته وبايعته ليطبق عليها شرع الله، وهو مقيد في جميع تصرفاته وأحكامه ورعايته لشؤون الأمة ومصالحها بالأحكام الشرعية.[1]

وأما كون نظام الحكم في الإسلام ليس إمبراطورياً؛ فذلك أنّ النظام الإمبراطوري بعيد عن الإسلام كل البعد، فالأقاليم التي يحكمها الإسلام ــ وإن كانت مختلفة الأجناس، وترجع إلى مركز واحد ــ فإنّها لا تحكم بالنظام الإمبراطوري بل بما يناقضه؛ لأن النظام الإمبراطوري لا يساوي بين الأجناس في أقاليم الإمبراطورية بالحكم، بل يجعل ميزة لمركز الإمبراطورية في الحكم والمال والاقتصاد، أما طريقة الإسلام في الحكم هي أنه يسوي بين المحكومين في جميع أجزاء الدولة، وينكر العصبيات الجنسية، ويعطي لغير المسلمين الذين يحملون التابعية حقوق الرعية وواجباتها وفق أحكام الشرع، فلهم ما للمسلمين من الإنصاف، وعليهم ما على المسلمين من الانتصاف، بل هو أكثر من ذلك لا يجعل لأي فرد من أفراد الرعية أمام القضاء ــ أياً كان مذهبه ــ من الحقوق ما ليس لغيره ولو كان مسلماً، فهو بهذه المساواة

[1] **ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٢٨. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ١٢، ١٣.**

يختلف عن الإمبراطورية وهو بهذا النظام لا يجعل الأقاليم مستعمرات، ولا مواضع استغلال، ولا منابع تصب في المركز العام لفائدته وحده، بل يجعل الأقاليم كلها وحدة واحدة مهما تباعدت المسافات بينها، وتعددت أجناس أهلها، ويُعدُّ كل إقليم جزءاً من جسم الدولة، ولأهله سائر الحقوق التي لأهل المركز، أو لأي إقليم آخر، ويجعل سلطة الحكم ونظامه وتشريعه كلها واحدة في الأقاليم كافةً.

وكذلك يرى الحزب أنّ نظام الحكم في الإسلام ليس نظاماً اتحادياً، تنفصل أقاليمه بالاستقلال الذاتي وتتحد في الحكم العام، بل هو نظام وحدة، تكون فيه مراكش في المغرب، وخراسان في المشرق، كما تكون مديرية الفيوم إذا كانت العاصمة الإسلامية هي القاهرة، وتُعدُّ مالية الأقاليم كلها مالية واحدة، وميزانية واحدة، تنفق على مصالح الرعية كلها، بغض النظر عن الولايات، فلو أنّ ولاية كانت وارداتها ضعف حاجاتها، فإنه ينفق عليها بقدر حاجاتها، لا بقدر وارداتها، ولو أن ولاية لم تكف وارداتُها حاجاتِها فإنه لا ينظر إلى ذلك، بل ينفق عليها من الميزانية العامة بقدر حاجاتها، سواء أوفت وارداتها بحاجاتها أم لم تفِ.[1]

وأما كون نظام الحكم في الإسلام ليس نظاماً جمهورياً؛ فذلك أنّ النظام الجمهوري أول ما نشأ كان ردة فعل على طغيان النظام الملكي، حيث كانت للملك السيادة والسلطان يحكم ويتصرف بالبلاد والعباد كما يريد ويهوى، فهو الذي يضع التشريع كما يريد، فجاءت الأنظمة الجمهورية، ونقلت السيادة والسلطان للشعب فيما سُمي بالديمقراطية، فصار الشعب هو الذي يضع قوانينه فيحلل ويحرم، ويحسن ويقبح، وصار الحكم بيد رئيس الجمهورية ووزرائه في النظام الجمهوري الرئاسي، وبيد مجلس الوزراء في النظام الجمهوري البرلماني، وأما في الإسلام، فالتشريع ليس للشعب، بل هو لله وحده، ولا يحق لأحد أن يحلل أو يحرم من دون الله، وجَعْل التشريع للبشر هو جريمة كبرى في الإسلام، ولمـــا نزلت الآيـــة الكريمة: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾،[2] فسرها الرسول ﷺ بأن الأحبار والرهبان كانوا يُشرِّعون فيحللون ويحرمون للناس فيطيعونهم، وهذا هو اتخاذهم أرباباً من دون الله؛ للدلالة على عظم جريمة مَنْ يحلل ويحرم من دون الله سبحانه، فعن عَدِيّ ابن حاتم قال: ((**أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب، فقال يا عدي اطرح عنك هذا الوثن، وسمعته يقرأ في سورة براءة** ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ **قال: أَمَا إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه**))،[3] كما أن الحكم في الإسلام ليس عن طريق مجلس وزراء ووزراء لهم اختصاصات وصلاحيات وميزانيات منفصلة عن بعضها، قد تزيد هذه وتنقص تلك، فلا ينقل الفائض من هذه إلى تلك إلا بإجراءات كثيرة مطوّلة، ما يسبب تعقيداتٍ في حل مصالح الناس؛ لتداخل عدة وزارات في المصلحة الواحدة، بدل أن تكون مصالح الناس ضمن إدارة واحدة، ففي النظام الجمهوري يجزّأ الحكم

---

[1] **ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٣١، ٣٢. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ١٣، ١٤.**
[2] **التوبة: من الآية ٣١.**
[3] **رواه الترمذي. ينظر: سنن الترمذي، ج٥، ص: ٢٧٨.**

بين الوزارات، ويجمعها مجلس وزراء يملك الحكم بشكل (جماعي)، وفي الإسلام لا يوجد مجلس وزراء بيده الحكم بمجموعه على الشكل الديمقراطي، بل إن الخليفة هو الذي تبايعه الأمة ليحكمها بكتاب الله وسنة رسوله، والخليفة يعين له معاونين (وزراء تفويض) يعاونونه في تحمل أعباء الخلافة، فهم وزراء بالمعنى اللغوي، أي معاونون للخليفة فيما يُعَيِّنُهم له.[1]

وكذلك فإنّ الحزب يرى أنّ نظام الحكم في الإسلام ليس نظاماً ديمقراطياً؛ ذلك أنّ النظام الديمقراطي يكون التشريع فيه من حق الشعب، فيحلل ويحرم، ويحسن ويقبّح، كما انّه يقتضي عدم التقيد بالأحكام الشرعية باسم الحريات، والكفار يُدركون أنّ المسلمين لن يقبلوا الديمقراطية بمعناها الحقيقي هذا؛ لذلك فإن الدول الكافرة المستعمِرة (وبخاصة أميركا اليوم) تحاول تسويقها في بلاد المسلمين، بإدخالها عليهم من باب التضليل، بأن الديمقراطية هي آلية انتخاب الحاكم، فتراهم يدغدغون مشاعر المسلمين بها، مركِّزين على انتخاب الحاكم؛ لإعطاء صورة مضللة للمسلمين، كأن الأمر الأساس في الديمقراطية هو انتخاب الحاكم، ولمّا كانت بلاد المسلمين مبتلاة بالبطش والظلم وتكميم الأفواه والكبت (والديكتاتورية) سواء أكان في الأنظمة المسماة ملكية أو جمهورية، فقد سَهُل على الكفار تسويق الديمقراطية في بلاد المسلمين من حيث أنها انتخاب الحكام، ولفّوا وداروا على الجزء الأساس فيها، وهو أن يصبح التشريع والتحليل والتحريم للبشر وليس لرب البشر، حتى إن بعض الإسلاميين، بل والمشايخ منهم، أَخَذوا بهذه الخدعة بحسن نية أو بسوء نية، فإذا سألتهم عن الديمقراطية أجابوك بجوازها على بحجة أنّها انتخاب الحاكم، وسيّئو النية منهم يلفّون ويدورون مبتعدين عن المعنى الحقيقي الذي وضعه لها أهلها من كونها تعني السيادة للشعب يشرع ما يشاء برأي الأغلبية، يحلل ويحرم، يحسن ويقبح، وأن الفرد حرّ في تصرفاته يفعل ما يشاء، يشرب خمراً، يزني، يرتد، يشتم المقدسات ويسبها، تحت مسمى الديمقراطية وحرياتها، هذه هي الديمقراطية، وهذا واقعها ومدلولها وحقيقتها، فكيف لمسلم يؤمن بالإسلام أن يتجرأ على القول بأن الديمقراطية تجوز، أو أنها من الإسلام؟!.

أما موضوع اختيار الأمة للحاكم، أي اختيار الخليفة، فهو أمر منصوص عليه، فالسيادة في الإسلام للشرع، ولكن البيعة من الناس للخليفة شرط أساس ليصبح خليفةً، وقد كان انتخاب الخليفة يمارَس في الإسلام في الوقت الذي كان العالم يعيش في ظلام الديكتاتورية وطغيان الملوك، والمتتبع لكيفية اختيار الخلفاء الراشدين: أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، رضي الله عنهم، يرى بكل وضوح كيف كانت تتم لهم بيعة أهل الحل والعقد وممثلي المسلمين؛ حتى يصبح الواحد منهم خليفةً تجب له الطاعة على المسلمين، فلقد دار عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه الذي وكِّل بمعرفة رأي ممثلي المسلمين (وهم أهل المدينة)، دار عليهم يسأل هذا وذاك، ويمر على هذا البيت وذاك، ويسأل الرجال والنساء ليرى من يختارون من المرشحين للخلافة، إلى أن استقر رأي الناس في نهاية الأمر على عثمان وتمت بيعته.[2]

---

[1] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٢٩، ٣٠. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ١٤، ١٥.

[2] ينظر: أجهزة دولة الخلافة، ص: ١٦، ١٧. وهذه الرسالة، ص: ١٦٢، وما بعدها.

أما كون إقامة الخلافة فرض، فإنّ رأي حزب التحرير ليس بدعا من الآراء عندما ذهب إلى فرضية إقامة الخلافة، فقد اتفق المسلمون جميعاً على وجوب الإمامة، وأنّ نصب خليفة يتولى رعاية شؤون المسلمين بأحكام الشرع فرض، ولم يخالف في ذلك أحد يعتد برأيه.[1]

ومع هذا البيان المتقدم، لا يمكن أن نقول إن نظام الحكم في الإسلام ليس الخلافة، أو نظام الخلافة في الحكم جائز وليس بواجب، والله تعالى اعلم.

وإنّه لَمِنَ المحزن أن نرى بعض المسلمين يشكك ويستبعد قيام دولة الخلافة، بل ويَعدُّ قيام الخلافة ضرباً من الخيال وشيئاً مستحيلاً، وأنّ العمل له عبث ومضيعة للجهود، بل قد يصل الأمر بالبعض فيقول مستهزئاً هل تريدون إعادتنا إلى الصحراء والخيمة والدواب والسيوف؟! ، ونسي هؤلاء أو تناسوا أن الدولة الإسلامية كانت سبَّاقة في جميع المجالات، وأنها كانت تأخذ من العلوم والمعرفة والصناعة، لكن بشرط عدم وجود ما يمنع من أخذها شرعاً، وطائفة أخرى تقول: لا يصلح نظام الخلافة للتطبيق على الناس الآن؛ لأنه يقوم على تقوى الحاكم، وهذا الأمر إن كان قد تحقق في حقبة معينة فإنه من المُتعذَّرِ أن يتحقق الآن، وجواب هذا الكلام: نعم.. صحيح إن تطبيق الإسلام في دولة الخلافة يعتمد على تقوى الخليفة أو الحاكم، لكن ليس ذلك فقط ، بل.. يستند أيضاً إلى تقوى الأمة ووعيها على أحكام الإسلام، فتحاسب الحاكم على تطبيقه الإسلام؛ لأنها إنما تعطيه البيعة لكي يطبق عليها الإسلام نيابة عنها، فالأمة إذاً هي صمام الأمان الحقيقي لتطبيق الإسلام من دون الإخلال بأحكامه.

هذا هو حال بعض المسلمين، في الوقت الذي يكون فيه الكفر وأهله متوجسين لإحساسهم بقرب قيام دولة الخلافة، بل ويأتي ذكرها بصورة مباشرة وغير مباشرة على لسان كبار ساسة العالم محذرين من قيامها، وراحوا يُعِدون العُدة للحيلولة دون قيام دولة الخلافة،[2] ولكن: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾.[3]

---

[1] **ينظر: المحلى، ابن حزم، لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ب.ت، ج٩، ص: ٣٥٩، ٣٦٠. والأحكام السلطانية والولايات الدينية، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص: ١٥. والأحكام السلطانية، القاضي أبو يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص: ١٩. وتفسير القرطبي، ج١، ص: ٢٦٤. وغاية المرام في علم الكلام، علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ ، ص: ٣٦٤. والمواقف، ص: ٥٧٤، ٥٧٥. مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، دار القلم، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٤م، ص: ١٩١، ١٩٢. والفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ب.ت، ص: ٧٢. ونيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م، ج٩، ص: ١٥٨. والسياسة الشرعية في أصلاح الراعي والرعية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دار المعرفة، بيروت، ب.ت، ص: ١٣٦. مآثر الأنافة في معالم الخلافة، تحقيق: عبد الستار احمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٥م، ج١، ص: ٢٩.**

[2] **صدرت في الآونة الأخيرة (ما بين عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦) ، عدة تصريحات من مسؤولين كبار، من أمثال بوش وكلينتون، وبلير، ورامسفيلد، وجون كيري، وفلاديمير بوتين، وريتشار مايرز، وغيرهم، تحذر من قيام الخلافة.**

[3] **الصف: ٨.**

كما نقول للمشككين: هذه هي أدلة وجوب إقامة دولة الخلافة والعمل لها، فهل يفرض المولى تعالى علينا ما لا نطيق، أو شيئاً لا يمكننا تحقيقه؟!. ، حاشَ لله! وليتذكر هؤلاء حال رسول الله ﷺ، والقِلّة التي كانت معه، وكيف كان يخرج إلى القبائل يدعوهم إلى الإسلام، ويطلب منهم النصرة والحماية والمنعة، حتى يُبلّغ أمر الله تعالى، وكان جُلُّ المسلمين معه صلوات الله وسلامه عليه من المستضعفين، لكنهم مخلصون لله ﷻ ، صادقون مع رسول الله ﷺ ، فمَنَّ الله ﷻ على رسوله والمؤمنين بالنصر، وأقام رسول الله دولة الإسلام في المدينة، وهذا ما نحتاجه اليوم.. إخلاص لله ، وصدق مع رسول الله، في سعي دؤوب، متمثلين طريقة رسول الله ﷺ في إقامة الخلافة، وكل هذا سهل ميسور لمن يسره الله إليه، ولينته المشككون في سوق المبررات بأن الخلافة غير ممكنة التحقيق، ولينشغلوا بمعرفة كيفية القيام بهذا الفرض لكي يقوموا به، وأما تحقيق النصر والنتائج، فعلينا أن نتذكر قوله تعالى: ﴿ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾،[1] ونعتقد اعتقاداً جازماً أنه من عند الله وحده.[2]

ج- بعض مبشرات عودة الخلافة:

هناك العديد من النصوص الشرعية التي بشرت بعودة الخلافة، ومنها: من القرآن الكريم:
قال تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًاۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔاۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾،[3] فهذه الآية الكريمة وعد من الله ﷻ بالاستخلاف والتمكين لمن آمن وعمل الصالحات من أمة محمد ﷺ في كل زمان ومكان وليس لفئة من دون فئة كما يتوهم البعض من خصوصية الآية بعصر الصحابة، قال القرطبي: " فصح أن الآية عامة لأمة محمد ﷺ غير مخصوصة، إذ التخصيص لا يكون إلا بخبر ممن يجب له التسليم، ومن الأصل المعلوم التمسك بالعموم "،[4] وقال الشوكاني: " وهذا وعد من الله لمن آمن بالله وعمل الأعمال الصالحات بالاستخلاف في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم من الأمم، وهو وعد يعم جميع الأمة، وقيل هو خاص بالصحابة، ولا وجه لذلك فإن الإيمان وعمل الصالحات لا يختص بهم، بل يمكن وقوع ذلك من كل واحد من هذه الأمة "،[5] وعن أُبي ابن كعب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : ((**بشّر هذه الأمة بالسناء والرفعة والنصر والتمكين في الأرض فمن عمل منهم عمل الآخرة للدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب**)).[6]

---

[1] الأنفال: من الآية ١٠.
[2] ينظر: وجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية، ص: ٩.
[3] النور: ٥٥.
[4] تفسير القرطبي، ج١٢، ص: ٢٩٩.
[5] فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، بيروت، ب.ت، ج٤، ص: ٤٧.
[6] رواه الإمام احمد. ينظر: مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص: ١٣٤.

وأما ما ورد من المبشرات بعودة الخلافة من الأحاديث الشريفة فهي كثيرة، منها: قال رسول الله ﷺ : ((**تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ راشدة عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّة فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ ثُمَّ سَكَتَ**)).[1]

وعن عبد الله بن حوالة أن رسول الله ﷺ قال : ((**يا ابن حوالة إذا رأيت الخلافة قد نزلت الأرض المقدسة فقد دنت الزلازل والبلايا والأمر العظام والساعة يوم إذن أقرب من الناس من يدي هذه من رأسك**)).[2] وعنه ﷺ قال : ((**يكون في آخر أمتي، خليفة يحثو المال حثواً ولا يعده عداً**))،[3] وعندما سُئل رسول الله ﷺ أي المدينتين تفتح أولاً يعني القسطنطينية أو الرومية، **قال:** ((**مدينة هرقل أولاً يعني القسطنطينية**))،[4] وهذا الحديث يعني أننا موعودون بفتح روما عاصمة ايطاليا معقل النصرانية حيث الفاتيكان، فالشق الأول من الحديث ــ فتح القسطنطينية ــ قد حصل على يد القائد محمد الفاتح، وقريباً ــ بإذن الله ﷻ ــ سيتحقق الجزء الثاني منه وهو فتح روما، ويقيناً هذا الأمر لا يحصل إلا إذا كان للمسلمين دولة تضمهم وتقيم بهم حكم الله تعالى، وهو ما بشرنا به رسول الله ﷺ ، كما في الأحاديث المتقدمة.

وفي الباب أحاديث أخرى كثيرة، ولكن فيما تقدم كفاية.

---

1 رواه الإمام احمد. ينظر: مسند أحمد بن حنبل، ج٤، ص: ٢٧٣.
2 رواه الإمام احمد. ينظر: مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص: ٢٨٨.
3 رواه الإمام احمد. ينظر: مسند أحمد بن حنبل ، ج٣، ص: ٣١٧.
4 رواه الإمام احمد. ينظر: مسند أحمد بن حنبل، ج٢، ص: ١٧٦. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير أبي قبيل وهو ثقة. ينظر: مجمع الزوائد، ج٦، ص: ٣٢٣.

ثانياً: قواعد نظام الحكم في الإسلام:

يرى حزب التحرير أنّ استقراء الأدلة الشرعية يظهر أن نظام الحكم في الإسلام يقوم على أربعة قواعد هي:

القاعدة الأولى: السيادة للشرع وليس للأُمة.

القاعدة الثانية: السلطان للأُمة.

القاعدة الثالثة: نصب خليفة واحد فرض على المسلمين.

القاعدة الرابعة: للخليفة وحده حق تبني الأحكام الشرعية.

فهذه هي قواعد الحكم في الإسلام عنده، ولا يوجد الحكم الإسلامي إلا بها وإذا ذهب شيء منها ذهب الحكم بالإسلام.[1]

القاعدة الأولى: السيادة للشرع وليس للأُمة:

السيادة اصطلاح غربي، ويراد به الممارِس للإرادة والمسيّر لها، فالفرد إذا كان هو الذي يُسيّر إرادته، ويمارسها كانت سيادته له، وإن كانت إرادته يمارسها غيره ويُسيّرها، كان عبداً، والأُمة إذا كانت إرادتها، أي مجموع إرادة أفرادها مسيرة من قبلها، بواسطة أفراد منها، تعطيهم برضاها حق تسييرها، كانت سيدة نفسها، وإن كانت إرادتها مُسيّرة مِن قِبَل غيرها جبراً عنها كانت مستعبدة؛ ولهذا يقول النظام الديمقراطي: السيادة للشعب، أي هو الذي يمارس إرادته، ويقيم عنه من يشاء، ويعطيه حق تسيير إرادته، هذا هو واقع السيادة كما يصفه حزب التحرير، أما حكم هذه السيادة فيرى الحزب أنها للشرع وليست للأُمة، فالذي يُسيّر إرادة الفرد شرعاً ليس الفرد نفسه كما يشاء، بل إرادة الفرد مُسيّرة بأوامر الله ونواهيه، وكذلك الأُمة ليست مُسيّرة بإرادتها تفعل ما تريد، بل هي مُسيّرة بأوامر الله ونواهيه، ودليله على ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾،[2] وقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ ﴾،[3] ورد الأمر إلى الله والرسول يعني رده إلى حكم الشرع، فالذي يتحكّم في الأُمة والفرد، ويُسيّر إرادة الأُمة والفرد، إنما هو ما جاء به الرسول ﷺ ، فالأُمة والفرد تخضع للشرع، ومِنْ هنا كانت السيادة للشرع، ولهذا فإن الخليفة لا يُبايَع من قِبَل الأُمة كأجير عندها لينفذ لها ما تريد، كما هي الحال في النظام الديمقراطي، وإنما يُبايَع الخليفة من الأُمة على كتاب الله وسنة رسوله، ليُنفِذَ كتاب الله وسنة رسوله، أي ليُنفِذ الشرع، لا ليُنفِذ ما يريده الناس، حتى لو خرج الناس الذين بايعوه عن الشرع قاتلهم حتى يرجعوا.[4]

---

[1] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٤٠. ومقدمة الدستور، ص: ١٠٥.
[2] النساء: من الآية ٦٥.
[3] النساء: من الآية ٥٩.
[4] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٤٠. ومقدمة الدستور، ص: ١٠٥.

هذا وقد حصل الخلاف في تحديد مفهوم السيادة، لكن الدكتور محمود الخالدي بعد أنّ ذكر عدة تعاريف للسيادة قال: " فكلمة السيادة اصطلاح غربي، والمراد بها في الواقع بعد استقراء وجهات نظر رجال القانون الوضعي، هو أنّها: الممارس للإرادة والمسير لها، في العلاقات، وحتى في الأشياء، ومن هذا المنطلق فإنّ أدق تعبير يصف واقع السيادة، من وجهة نظر الشرع، هو أنّها: (سلطة عليا مطلقة، لها وحدها حق إصدار الحكم على الأشياء والأفعال) ".[1]

وما ذهب إليه حزب التحرير من قصر السيادة على الشرع هو مذهب الجمهور، بل إنّ بعض العلماء حكى عدم وقوع الخلاف فيه،[2] وذلك عندما تناولوا مسألة: (الحاكم من هو ؟) ، فلا يُكاد يذكر من خالف هذا الرأي، أي كون السيادة محصورة في الشرع، قال البخاري: " وكانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها فإذا وضح الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداء بالنبي ﷺ "،[3] وقد نص كثير من مفكري الإسلام من علماء الأصول وغيرهم صراحة على كون السيادة محصورة في الشرع وحده، وأنّه لا حكم قبل وُرد الشرع، وأنّ العقل لا حكم له مطلقاً، ومنهم: الآمدي،[4] وأبو بكر ابن العربي،[5] والشوكاني،[6] وغيرهم كثير.[7]

وأما ما ذُكر من طروحات أخرى، كمن قال: إنّ السيادة للأمة، ومن قال: السيادة للأمة والشرع معاً، ومن قال: السيادة للأمة ممثلة برئيس الدولة فهي طروحات لا ترتقي بها حججها لتزاحم كون السيادة للشرع فقط من دون غيره.[8]

---

1 ينظر: قواعد نظام الحكم في الإسلام، ص: ٢٣، ٢٤.
2 ينظر: إرشاد الفحول، ص: ١٠.
3 صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٦٨١.
4 ينظر: لإحكام في أصول الأحكام، ج١، ص: ١١٩.
5 ينظر: أحكام القرآن، ج١، ص: ١٤. والمحصول في أصول الفقه، لقاضي أبو بكر بن العربي المالكي، تحقيق: حسين علي اليدري، دار البيارق، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص: ١٣٤.
6 ينظر: إرشاد الفحول، ص: ١٠.
7 ينظر: قواعد نظام الحكم في الإسلام، ص: ٣٤، ٣٥.
8 ينظر: المصدر نفسه، ص:٢٥ - ٣٤.

القاعدة الثانية: السلطان للأُمة:

أُخذت هذه القاعدة من كون الشرع قد جعل للأمة وحدها حقّ تنصيب الخليفة، عن طريق البيعة، ومن جعل الخليفة يأخذ السلطان بهذه البيعة، أما جعل الشرع الأمة هي التي تُنصب الخليفة فواضح من أحاديث البيعة، فعن عبادة بن الصامت قال: ((**دعانا النبي ﷺ فبايعناه فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان**))،[1] وعن جرير بن عبد الله قال: ((**بايعت رسول الله ﷺ على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم**))،[2] وعنه ﷺ : ((**ثلاثة لا يُكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: رجل على فضل ماء بالطريق يمنع منه ابن السبيل، ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا لدنياه، إن أعطاه ما يريد وَفى له، وإلا لم يفِ له، ورجل يبايع رجلاً بسلعة بعد العصر فحلف بالله لقد أُعطي بها كذا وكذا فصدقه فأخذها ولم يُعط بها**))،[3] فالبيعة من قِبَل المسلمين للخليفة، وليست من قِبَل الخليفة للمسلمين، فهم الذين يبايعونه، أي يقيمونه حاكماً عليهم، وما حصل مع الخلفاء الراشدين أنهم إنما أخذوا البيعة من الأُمة، وما صاروا خلفاء إلا بواسطة بيعة الأُمة لهم، وأما جعل الخليفة يأخذ السلطان بهذه البيعة فواضح من أحاديث الطاعة، وأحاديث وحدة الخلافة، مثل قول رسول الله ﷺ : ((... **ومن بايع إماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الأخر**))،[4] وقوله: ((... **ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**))،[5] وقوله: ((**من كره من أميره شيئاً فليصبر عليه، فإنه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شبراً فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية**))،[6] وقوله: ((**كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وإنه لا نبي بعدي وسيكون خلفاء فيكثرون، قالوا فما تأمرنا ؟ ، قال: فوا ببيعة الأول فالأول، أعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم**))،[7] فهذه الأحاديث تدل على أنّ الخليفة إنما أخذ السلطان بهذه البيعة، إذ قد أوجب الله طاعته بالبيعة: ((**من بايع إماماً... فليطعه**))، فهو قد أخذ الخلافة بالبيعة، ووجبت طاعته؛ لأنّه خليفة قد بويع، فيكون قد أخذ السلطان من الأُمة ببيعتها له، ووجوب طاعتها لمن بايعته، أي لمن له في عنقها بيعة، وهذا يدل على أن السلطان للأُمة، على أن الرسول ﷺ مع كونه رسولاً فإنه أخذ البيعة على الناس، وهي بيعة على الحكم والسلطان، وليست بيعة على النبوة، وأخذها على النساء والرجال، ولم يأخذها على الصغار الذين لم يبلغوا الحلم، فكون المسلمين هم الذين يقيمون الخليفة، ويبايعونه على كتاب الله وسنة رسوله، وكون الخليفة إنّما يأخذ السلطان بهذه البيعة، دليل واضح على أنّ السلطان للأُمة تعطيه من تشاء.[8]

---

[1] متفق عليه، واللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٥٨٨. وصحيح مسلم، ج٣، ص:١٤٦٩.
[2] متفق عليه. ينظر: صحيح البخاري، ج١، ص: ٣١. وصحيح مسلم، ج١، ص: ٧٥.
[3] متفق عليه، واللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٦٣٦. وصحيح مسلم، ج١، ص: ١٠٣.
[4] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧٢.
[5] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧٨.
[6] متفق عليه، واللفظ لمسلم. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٥٨٨. وصحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧٧.
[7] متفق عليه، واللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٣، ص: ١٠٨٠. وصحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧١.
[8] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٤١، ٤٢. ومقدمة الدستور، ص: ١٠٦، ١٠٧. وقواعد نظام الحكم في الإسلام، ص: ٩٧.

القاعدة الثالثة: نصب خليفة واحد فرض على المسلمين:

تضمنت هذه القاعدة أمرين:

الأول: فرضية نصب خليفة، وقد ثبت هذا بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة، كما مرّ معنا.[1]

وأما الأمر الثاني: فهو أنّ الخليفة لابد أن يكون واحداً، إذ يرى حزب التحرير أنّ المسلمين جميعاً يجب أن يكونوا في دولة واحدة، وأن يكون لهم خليفة واحد لا غير، ويحرم شرعاً أن يكون للمسلمين في العالم أكثر من دولة واحدة، وأكثر من خليفة واحد، كما يجب أن يكون نظام الحكم في دولة الخـــلافة نظام وحدة، ويحرم أن يكون نظاماً اتحادياً، ودليله على ذلك قوله ﷺ : ((... **ومن بايع إماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الأخر**))،[2] وقوله ﷺ : ((**مَنْ أتاكم وأمرُكُم جميعٌ على رجل واحد، يريد أن يشقّ عصاكم، أو يُفرّق جماعتكم، فاقتلوه**))،[3] وقوله ﷺ : ((**إذا بُويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما**))،[4] وقوله ﷺ : ((**كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وإنه لا نبي بعدي وسيكون خلفاء فيكثرون، قالوا فما تأمرنا ؟. قال: فُوا ببيعة الأول فالأول، أعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم**))،[5] فالحديث الأول يبيّن أنه في حالة إعطاء الإمامة، أي الخـــلافة، لواحد، وجبت طاعته، فإن جاء شخص آخر ينازعه الخـــلافة، وجب قتاله وقتله إن لم يرجع عن هذه المنازعة، والحديث الثاني يبين أنه عندما يكون المسلمون جماعة واحدة، تحت إمرة خليفة واحد، وجاء شخص يشق وحدة المسلمين، ويفرق جماعتهم وجب قتله، والحديثان يدلان بمفهومهما على منع تجزئة الدولة، والحثّ على عدم السماح بتقسيمها، ومنع الانفصال عنها، ولو بقوة السيف، أما الحديث الثالث فقد دلّ على أنه في حالة خلوّ الدولة من الخليفة ــ بموته أو عزله أو اعتزاله ــ ومبايعة شخصين للخلافة، يجب قتل الآخر منهما، أي يكون الخليفة هو الذي بويع بيعةً صحيحةً أولاً، ويُقتل الذي بويع بعد ذلك إن لَم يعلن تركه للخـــلافة، ومن باب أولى إذا أعطيت لأكثر من اثنين، وهذا كناية عن منع تقسيم الدولة، ويعني تحريم جعل الدولة دولاً، بل يجب أن تبقى دولة واحدة، وأما الحديث الرابع، فيدل على أنّ الخلفاء سيكثرون بعد الرسول ﷺ وأن الصحابة، رضوان الله عليهم، سألوه بماذا يأمرهم عندما يكثر الخلفاء، فأجابهم بأنه يجب عليهم أن يَفُوا للخليفة الذي بايعوه أولاً؛ لأنّه هو الخليفة الشرعي، وهو وحده الذي له الطاعة، وأما الآخرون فلا طاعة لهم؛ لأن بيعتهم باطلة، وغير شرعية، فلا بيعة لخليفةٍ آخر مع وجود خليفة للمسلمين، وهذا الحديث يدل أيضاً على وجوب أنّ تكون الطاعة لخليفة واحد، وبالتالي يدل على أنه لا يجوز أن يكون للمسلمين أكثر من خليفة، وأكثر من دولة واحدة.[6]

---

[1] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٤٣. وهذه الرسالة، ص: ٢٠٩ وما بعدها.

[2] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧٢.

[3] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧٩.

[4] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٨٠.

[5] متفق عليه، واللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٣، ص: ١٠٨٠. وصحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧١.

[6] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ٣٨. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ٤٣، ٩٢، ٩٣. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ٣٧، ٣٨. ومقدمة الدستور، ص: ٨٨، ١٠٨.

ولا خلاف بين المسلمين على وجوب نصب الخليفة، ولا خلاف في أنّه لا يجوز عقد الإمامة لشخصين في صقع واحد، متضايق الأقطار، ومتقارب الأمصار، ولكن الخلاف وقع في نصب أكثر من خليفة إذا تباعدت البلاد واتسعت رقعة الدولة، على قولين:

الأول: جواز نصب خلفيتين: أي يجوز أن يكون للمسلمين أكثر من دولة، وهو ما ذهبت إليه بعض الفرق، وجماعة من العلماء، وقد استدل أصحاب هذا القول ببعض الحجج العقلية، مثل: أن تكون الحاجة تدعو لذلك، أو إذا بعُد المدى وتخلل بين الإمامين شسوع النوى، أو يكون بين الصقعين حاجز من بحر أو عدو لا يطاق، لم يقدر أهل كل واحد من الصقعين على نصرة أهل الصقع الآخر، لهذه الأسباب أجازوا أن يكون للمسلمين أكثر من دولة، وأباحوا تعدد الخلافة.

الثاني: لا يجوز أنّ يكون في الدنيا إلا خليفة واحد: وهذا ما ذهب إليه جمهور أهل العلم.[1]

وأما إذا حصل وعُقدت الخـــلافة لخليفتين في بلدين في وقت واحد، فيرى حزب التحرير أنّها لم تنعقد لأي منهما؛ لأنه لا يجوز أن يكون للمسلمين خليفتان، ولا يقال البيعة لأسبقهما؛ لأن المسألة إقامة خليفة، وليست السبق على الخـــلافة؛ ولأنها حق المسلمين جميعاً، وليست حقاً للخليفة، فلا بد أن يرجع الأمر للمسلمين مرة ثانية ليقيموا خليفة واحداً إذا أقاموا خليفتين، ولا يقال يُقرع بينهما؛ لأن الخـــلافة عقد، والقرعة لا تدخل في العقود، ولا يقال إن الرسول يقول: ((**فوا ببيعة الأول فالأول**))؛ لأن ذلك إذا بويع لخلفاء مع وجود خليفة فإنه لا تكون البيعة إلا للأول الذي انعقدت بيعته، ومن جاء بعده لا تنعقد له بيعة، والكلام هنا إذا عقدت الخـــلافة لخليفتين بأن بايع أكثر أهل الحل والعقد خليفتين في وقت واحد، وكانت بيعة كل منهما منعقدة شرعاً فإنه يلغى العقدان ولا بد من الرجوع للمسلمين، فإنْ عقدوا البيعة لأحدهما انعقدت تجديداً له لا تثبيتاً لحاله الأولى، وإنْ عقدوها لآخر غيرهما انعقدت،فالأمر للمسلمين جميعاً لا لأشخاص يتسابقون عليها،وإذا بويع لخليفتين، فكان أكثر أهل الحل والعقد في شؤون الحكم والخلافة بجانب واحد، وهم الذين بايعوه، وكانت الأقلية مع الآخر كانت البيعة لمن بايعه أكثر أهل الحل والعقد في شؤون الحكم سواء كان الأول بيعةً، أو الثاني، أو الثالث؛ لأنّه هو الخليفة المُعتدُّ به شرعاً ببيعة أكثرية أهل الحل والعقد له، ومن عداه يجب أن يبايعه من أجل وحدة الخـــلافة وإلا قاتله المسلمون؛ لأنّ الخـــلافة تنعقد ببيعة أكثر المسلمين،فإذا انعقدت لرجل من المسلمين صار خليفة، وحرمت بيعة غيره، ووجبت طاعته على الجميع، على أن واقع الحكم أن أكثر أهل الحل والعقد ممن بيدهم شؤون الحكم موجودون في العاصمة عادة؛ لأنّ

---

[1] ينظر: المحلى، ج٩، ص: ٣٥٩ ـ ٣٦٠. والأحكام السلطانية، للماوردي، ص: ٢١. غاية المرام في علم الكلام، ص: ٣٨٢. والمواقف، ج٣، ٥٩١. والفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج٤، ٧٣. والملل والنحل، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤هـ ، ج١، ص: ١٥٣. والمواقف، ج٣، ٥٩٤. الفرق بين الفرق، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٧م، ص: ٢١١. وغاية المرام في علم الكلام، ص: ٣٨٢. مآثر الأنافة في معالم الخلافة، ص: ٤٥ ـ ٤٧. ومغني المحتاج، محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت، ب.ت، ج٤، ص: ١٣٢. والأحكام السلطانية، للقاضي أبو يعلى، ص: ٢٥. ومقالات الإسلاميين، الإمام أبي الحسن الأشعري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ج٢، ص: ١٣٣، ١٣٤. وقواعد نظام الحكم في الإسلام، ص: ٣١٣ وما بعدها.

هناك يجري تصريف شؤون الحكم العليا، فإذا بايع أهل العاصمة، أي أهل الحل والعقد هناك خليفة، وبايع أهل إقليم أو أقاليم خليفة آخر، فإذا سبقت بيعة الذي في العاصمة كانت الخــلافة له؛ لأن بيعة من في العاصمة قرينة دالة على أن أكثرية أهل الحل والعقد بجانبه، والبيعة في هذه الحال للأول، أما إذا بويع من في الأقاليم قبله فيجري حينئذ ترجيح من يكون بجانبه أهل الحل والعقد أكثر؛ لأن سبق أولئك في البيعة يُضعف كون العاصمة قرينة على أنّ الأكثرية فيها، وعلى أي حال لا يجوز أن يبقى إلا خليفة واحد، ولو أدى ذلك إلى محاربة من لم تنعقد له الخلافة.[1]

القاعدة الرابعة: للخليفة وحده حق تبني الأحكام الشرعية:

فالخليفة وحده صاحب الحق في تبني الأحكام الشرعية، فهو الذي يسن الدستور وسائر القوانين، وذكر حزب التحرير أنّ إجماع الصحابة ثابت على أن للخليفة وحده حق تبني الأحكام، ومن هذا الإجماع أُخذت القواعد الشرعية المشهورة: أمر الإمام يرفع الخلاف، وأمر الإمام نافذ، وللسلطان أن يُحدث من الأقضية بقدر ما يَحدُث من مشكلات،[2] إلا أنّ هذا الحق للخليفة لا يعني أن تكون تبنياته خاضعة لأهوائه ومزاجه الشخصي، بل أكد حزب التحرير على أنّ الخليفة مُقيّد في التبني (سنّ القوانين) بأمرين، هما:

١- كونه مُقيّداً بالأحكام الشرعية.
٢- كونه مُقيّداً بما تبناه مِنْ أحكام، وبما التزمه مِنْ طريقة استنباط.

١- الخليفة مُقيّد في سنّ القوانين بالأحكام الشرعية:

يحرم على الخليفة أن يَتبنى حكماً لم يُستنبط استنباطاً صحيحاً مِنْ الأدلة الشرعية، واستدل حزب التحرير لهذا الأمر بثلاثة أدلة:

أ- ما فرضه الله سبحانه على كل مسلم، خليفة كان أو غير خليفة، بأن يُسيّر جميع أعماله بحسب الأحكام الشرعية، قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾،[3] وتَسيير الأعمال بحسب الأحكام الشرعية يُحتّم عليه أن يتبنى حكماً معيناً، حين يتَعدّد فَهْمُ خطاب الشارع، أي حين يتَعدّد الحكم الشرعي، فصار التبني لحكم مُعيّن فيما تَعدد مِنْ أحكام واجباً على المسلم، حين يريد القيام بالعمل، أي حين يريد تطبيق الحكم، فهو واجب على الخليفة، حين يقوم بعمله، وهو الحكم.

ب- نص البيعة التي يُبايَــع عليها الخليفــة تُلزمه بالتزام الشريعة الإسلامية، إذ إنها بيعة على العمل بالكتاب والسنة، فلا يَحلّ له أن يَخرُج عنهما، بل يكفر إن خرج عنهما معتقداً، ويكون عاصياً وظالماً

---

[1] **ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ٣٨، ٣٩. والأحكام السلطانية، الماوردي، ص: ٢٠ وما بعدها. ومآثر الأنافة في معالم الخلافة، ج١، ص: ٤٦ ـ ٤٧.**
[2] **ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ٣٨. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ١٠٦. وأجهزة دواة الخلافة، ص: ٤٦. ومقدمة الدستور، ص: ١٠٨. قواعد نظام الحكم في الإسلام، ص: ٣٢٣ ـ ٣٤٣.**
[3] **النساء: من الآية ٦٥.**

وفاسقاً إذا خرج عنهما غير معتقد.

ج- إن الخليفة منصوب لتنفيذ الشرع؛ فلا يَحلّ له أن يأخذ من غير الشرع لينفذه على المسلمين؛ لأن الشرع نَهى عن ذلك بشكل جازم، وصل إلى درجة نفي الإيمان عمن يحكِّم غير الإسلام، وهو قرينة على الجزم، فمعناه أن الخليفة مُقيّد في تبنيه الأحكام، أي في سَنّه القوانين، بالأحكام الشرعية وحدها، فإذا سَنّ قانوناً من غيرها كفر إنْ اعتقد به، وكان عاصياً وظالماً وفاسقاً إن لم يعتقد به.[1]

٢- الخليفة مُقيّد في سنّ القوانين بما تبناه:

فلا يجوز للخليفة أن يَتبنى حكماً استُنبط بحسب طريقة تناقض الطريقة التي تَبناها، ولا أن يُعطِي أَمراً يناقض الأحكام التي تبناها، واستدل حزب التحرير لهذا الأمر بأن الحكم الشرعي الذي يُنفّذه الخليفة هو الحكم الشرعي في حقه، فإذا استنبط الخليفة حكماً، أو قَلّد في حكم، كان هذا الحكم الشرعي هو حكم الله في حقه، وكان مقيداً في تبنيه للمسلمين بهذا الحكم الشرعي، ولا يَحلّ له أن يتبنى خلافه؛ لأنه لا يُعدُّ حكم الله في حقه، فلا يكون حكماً شرعياً بالنسبة له، وبالتالي لا يكون حكماً شرعياً بالنسبة للمسلمين؛ ولذلك كان مُقيّداً في أوامره التي يصدرها للرعية بهذا الحكم الشرعي الذي تبناه، ولا يَحلّ له أن يُصدِر أمراً على خلاف ما تبنى مِنْ أحكام؛ لأنه إن فعل فكأنه أصدر أمراً على غير الحكم الشرعي؛ ومن هنا كان لا يجوز له أن يُصدِر أمراً خلاف ما تبناه مِنْ أحكام، وأيضاً فإن طريقة الاستنباط يتغير بحسبها فهم الحكم الشرعي، فإذا كان الخليفة يرى أنّ علّة الحكم تُعدُّ علة شرعية إذا أُخِذت مِنْ نَصّ شرعي، ولا يرى أن المصلحة علّة شرعية، ولا يرى أن المصالح المرسلة دليل شرعي، إذا رأى ذلك فقد عَيّن لنفسه طريقة الاستنباط، وحينئذٍ يجب أن يَتقيّد بها، فلا يصح أن يتبنى حكماً دليله المصالح المرسلة، أو يأخذ قياساً على علّة لم تؤخذ من نَصّ شرعي؛ لأن هذا الحكم لا يُعدُّ حكماً شرعياً في حقه؛ لأنه لا يرى دليله شرعياً، فهو إذن لم يكن في نظره حكماً شرعياً، وما دام لا يُعدُّ حكماً شرعياً في حق الخليفة فهو ليس حكماً شرعياً في حق المسلمين، فيكون كأنّه تبنى حكماً من غير الأحكام الشرعية، فيحرُم عليه ذلك.[2]

وقد فهم بعض الكتّاب جعل الحزب صلاحية تبني الأحكام الشرعية وسن الدستور وسائر القوانين، يعني أنّ الحكام أو الخليفة يسنُّ قوانين وأحكام من عند نفسه،[3] وهذا فهم خاطئ، ويدل على أنّ هؤلاء الكتّاب لم يكلفوا أنفسهم عناء الإطلاع على مراد الحزب من هذه القاعدة، وما اشترطه في هذه الصلاحية كما تقدم أعلاه.

---

[1] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٤٤. ومقدمة الدستور، ص: ١٥٢، ١٥٣.

[2] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ١٠٧. وأجهزة دواة الخلافة، ص: ٤٧. ومقدمة الدستور، ص: ١٥٤.

[3] ينظر: الطريق إلى جماعة المسلمين، ص: ٣٠٦، ٣٠٨.

المطلب الثاني: أجهزة دولة الخلافة:

يرى حزب التحرير أنّ أجهزة الدولة في نظام الخلافة تختلف عن أجهزة النظم المعروفة الآن، وإن تشابهت في بعض مظاهرها، فأجهزة دولة الخلافة تؤخذ من الأجهزة التي أقامها رسول الله ﷺ في المدينة المنورة، بعد هجرته إليها وإقامة الدولة الإسلامية فيها، والتي سار عليها الخلفاء الراشدون من بعده، ويرى أنّ استقراء النصوص الواردة فيها، يبيّن أنها تصنف على النحو التالي:

١- الخليفة.

٢- المعاونون (وزراء التفويض).

٣- وزراء التنفيذ.

٤- الولاة.

٥- أمير الجهاد (الجيش).

٦- الأمن الداخلي.

٧- الخارجية.

٨- الصناعة.

٩- القضاء.

١٠- الجهاز الإداري (مصالح الناس).

١١- بيت المال.

١٢- الإعلام.

١٣- مجلس الأمة.[1]

---

[1] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٤٥. ومقدمة الدستور، ص: ١٠٩. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ١٨.

أولاً: الخليفة:

يمكننا القول: إنّ الخليفة هو أهم الأجهزة في دولة الخلافة؛ ذلك أنّ الخليفة هو الذي ينوب عن الأمة في تطبيق الشرع، وهو المحاسب أمامها، على كل ما يتعلق برعاية شؤونها، وهو المسؤول عن إيجاد بقية الأجهزة الأخرى؛ لذا سيتناول الباحث الخليفة بشيء من التفصيل؛ وذلك لأهمية هذا المنصب، وليكون أنموذجاً لتصور حزب التحرير لأجهزة الدولة في نظام الخلافة.

١- شروط الخليفة:

ذكر حزب التحرير للخليفة نوعين من الشروط: شروط انعقاد، وشروط أفضلية.

أما شروط الانعقاد، فهي الشروط التي لابد منها لانعقاد الخلافة، وهي سبعة شروط ، أن يكون: مسلماً، ذكراً، بالغاً، عاقلاً، عدلاً، حرّاً، قادراً من أهل الكفاية على القيام بأعباء الخلافة، وقد فصّل الحزب القول في أدلة هذه الشروط وما يتعلق بها.

وأما شروط الأفضلية، فهي ما عدا شروط الانعقاد مما صح فيه الدليل، وضرب حزب التحرير مثالاً عليها، كأن يكون قرشياً، أو مجتهداً، أو ماهراً في استعمال السلاح، أو نحو ذلك مما ورد فيه دليل لكنه غير جازم.[1]

٢- انعقاد الخلافة:

أ- طريقة نصب الخليفة:

حدد حزب التحرير الطريقة الشرعية لنصب الخليفة بالبيعة، فيجري نصب الخليفة ببيعة المسلمين له على العمل بكتاب الله وسنة رسوله، والمقصود بالمسلمين هم الرعايا المسلمون للخليفة السابق إن كانت الخلافة قائمةً، أو مسلمو أهل القطر الذي تقام الخلافة فيه إن لَم تكن الخلافة قائمةً، ودليله على ذلك هو كونها ثبتت من بيعة المسلمين للرسول ﷺ ، ومن أمر الرسول لنا ببيعة الإمام، أما بيعة المسلمين للرسول، فإنها ليست بيعة على النبوة، وإنما هي بيعة على الحكم، إذ هي بيعة على العمل، وليست بيعة على التصديق، فبُويع ﷺ بوصفه حاكماً، لا بوصفه نبياً ورسولاً؛ لأنّ الإقرار بالنبوة والرسالة إيمان وليس بيعة، فلم تبق إلا أن تكون البيعة له على أنه رئيس الدولة، كما أنّ البيعة وردت في القرآن والحديث، أما القرآن فقد قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ يُبَايِعۡنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشۡرِكۡنَ بِٱللَّهِ شَيۡـٔٗا وَلَا يَسۡرِقۡنَ وَلَا يَزۡنِينَ وَلَا يَقۡتُلۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأۡتِينَ بِبُهۡتَٰنٖ يَفۡتَرِينَهُۥ بَيۡنَ أَيۡدِيهِنَّ وَأَرۡجُلِهِنَّ وَلَا يَعۡصِينَكَ فِي مَعۡرُوفٖ فَبَايِعۡهُنَّ ﴾،[2] وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ ﴾،[3]

---

[1] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ٣١ ـ ٣٣. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ٥٠ ـ ٥٦. ومقدمة الدستور، ص: ١٣٣ ـ ١٣٦. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ٢٢ ـ ٢٥.
[2] الممتحنة: ١٢.
[3] الفتح: من الآية ١٠.

وأما الحديث، فعن عُبادة بن الصامت قال: ((**بايعْنا رسولَ الله ﷺ على السمع والطاعة، في المنشط والمكره، وأن لا ننازع الأمر أهله، وأن نقوم أو نقول بالحق حيثما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم**)).[1] وعن أم عطية قالت: ((**بايعنا النبي ﷺ فقرأ علينا:** ﴿ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشۡرِكۡنَ بِٱللَّهِ شَيۡـٔٗا ﴾، **ونهانا عن النياحة فقبضت امرأة منا يدها فقالت فلانة أسعدتني وأنا أريد أن أجزيها، فلم يقل شيئا فذهبت ثم رجعت**))،[2] وقال ﷺ : ((... **ومن بايع إماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الأخر**))،[3] وقال رسول الله ﷺ : ((**إذا بُويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما**))،[4] وغيرها، فالنصوص صريحة من الكتاب والسنة بأنّ طريقة نصب الخليفة هي البيعة، وقد فَهِم ذلك جميع الصحابة، وساروا عليه، وبيعة الخلفاء الراشدين واضحة في ذلك.[5]

أما كيفية البيعة، فإنها تكون مصافحةً بالأيدي، وقد تكون بالكتابة، فقد حدّث عبد الله بن دينار أنّه شهد عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، حيث اجتمع الناس على عبد الملك، كتب ــ أي ابن عمر ــ إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على كتاب الله وسنة رسوله ما استطعت،[6] ويصحُّ أن تكون البيعة بأية وسيلة من الوسائل، إلا أنه يشترط في البيعة أن تصدر من البالغ، فلا تصح البيعة من الصغار، فقد حدّث أبو عقيل زهرة بن معبد عن جده عبد الله بن هشام، وكان قد أدرك النبي ﷺ ، وذهبت به أُمه زينب بنت حميد إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله بايعه، فقال النبي ﷺ : ((**هو صغير، فمسح رأسه ودعا له** ...))،[7] أما ألفاظ البيعة فإنها غير مقيدة بألفاظ معينة، ولكن لابد من أن تشتمل على العمل بكتاب الله وسنة رسوله بالنسبة للخليفة، وعلى الطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره بالنسبة للذي يُعطي البيعة.[8]

ويرى حزب التحرير أنّ المبايــع متى أعطى البيعة للخليفة، فقد أصبحت البيعة أمانة في عنق المبايــع، لا يَحِلّ له الرجوع عنها، فهي حق يتعلق بانعقاد الخــلافة، فإن أعطاها أُلزِم بها، ولو أراد أن يرجع عن ذلك لا يجوز، ودليله ما ورد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنّ أعرابياً بايع رسول الله ﷺ على الإسلام، فأصابه وعك فقال: أقلني بيعتي، فأبى، ثم جاء فقال: أقلني بيعتي، فأبى، فخرج، فقال رسول الله ﷺ : ((**المدينة كالكير تنفي خَبَثَها، ويَنْصَعُ طيبُها**))،[9] وعنه ﷺ : ((**من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم**

---

[1] **متفق عليه، واللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٦٣٣. وصحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٦٩.**
[2] **رواه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٦٣٧.**
[3] **رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧٢.**
[4] **رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٨٠.**
[5] **ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ٤٢، ٤٣. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ٦٥، ٦٦، ٦٩ ـ ٧١. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ٢٥، ٢٦.**
[6] **رواه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٦٣٤.**
[7] **رواه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٢، ص: ٨٨٥.**
[8] **ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٦٧. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ٣٦.**
[9] **متفق عليه، واللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٢، ص: ٦٦٥. وصحيح مسلم، ج٢، ص: ١٠٠٦.**

القيامة لا حجة له))،[1] ونقضُ بيعة الخليفة خَلْعٌ لليد من طاعة الله،غير أن هذا إذا كانت بيعته للخليفة بيعة انعقاد، أو بيعة طاعة لخليفة، رضيه المسلمون وبايعوه، أما لو بايع خليفةً ابتداءً، ثم لم تتمّ البيعة له، فإن له أن يتحلل من تلك البيعة؛ لأنّ المسلمين لم يقبلوه بمجموعهم، فالنهي في الحديث مُنصَبّ على الرجوع عن بيعة خليفة، لا عن بيعة رجل لم تتمّ له الخــلافة.[2]

ب- الخــلافة عقد مراضاة واختيار:

الخــلافة عقد مراضاة واختيار؛ لأنها بيعة بالطاعة لمن له حق الطاعة من ولاية الأمر، فلابد فيها من رضا من يُبَايَع ليتولاها، ورضا المُبايعين له؛ ولذلك إذا رفض أحد أن يكون خليفة وامتنع من الخــلافة لا يجوز إكراهه عليها، فلا يُجبَر على قبولها، بل يُعدَل عنه إلى غيره، وكذلك لا يجوز أخذ البيعة من الناس بالإجبار والإكراه؛ لأنه حينئذٍ لا يصح وصف العقد فيها صحيحاً؛ لمنافاة الإجبار لها، فهي عقد مراضاة واختيار، لا يجوز أن يدخله إكراه ولا إجبار كأي عقد من العقود، إلا أنّه إذا تم عقد البيعة ممن يعتد ببيعتهم فقد انعقدت البيعة، وأصبح المبايَع هو وليّ الأمر، فوجبت طاعته، وتصبح البيعة له بعد ذلك من بقية الناس بيعة على الطاعة، وليست بيعة لعقد الخــلافة، وحينئذٍ يجوز له أن يجبر الناس الباقين على بيعته؛ لأنها إجبار على طاعته، وطاعته واجبة شرعاً على الناس، وليست هي في هذه الحال عقد بيعة بالخلافة حتى يقال لا يصح فيه الإجبار، وعلى ذلك فالبيعة ابتداءً عقد لا تصح إلا بالرضا والاختيار، أما بعد انعقاد البيعة للخليفة فتصبح طاعة، أي انقياداً لأمر الخليفة، ويجوز فيها الإجبار تنفيذاً لأمر الله تعالى، ولمّا كانت الخلافة عقداً فإنها لا تتم إلا بعاقد، كالقضاء لا يكون المرء قاضياً إلا إذا ولاّه أحد القضاء، والإمارة لا يكون أحد أميراً إلا إذا ولاّه أحد الإمارة، والخلافة لا يكون أحد خليفة إلا إذا ولاّه أحد الخلافة، ومن هنا يتبين أنه لا يكون أحد خليفة إلا إذا ولاّه المسلمون، ولا يملك صلاحيات الخلافة إلا إذا تم عقدها له، ولا يتم هذا العقد إلا من عاقديْن أحدهما طالب الخلافة والمطلوب لها، والثاني المسلمون الذين رضوا به أن يكون خليفة لهم؛ ولهذا كان لابد لانعقاد الخلافة من بيعة المسلمين.[3]

وعلى هذا فإنه إذا قام متسلط واستولى على الحكم بالقوة فإنه لا يصبح بذلك خليفة، ولو أعلن نفسه خليفة للمسلمين، لأنه لم تنعقد له خلافة من قبل المسلمين، ولو أخذ البيعة على الناس بالإكراه والإجبار لا يصبح خليفة ولو بُويع؛ لأن البيعة بالإكراه والإجبار لا يُعتدُّ بها، ولا تنعقد بها الخــلافة؛ لأنها عقد مراضاة واختيار لا يتم بالإكراه والإجبار، فلا تنعقد إلا بالبيعة عن رضا واختيار، إلا أن هذا المتسلط إذا استطاع أن يقنع الناس بأن مصلحة المسلمين في بيعته، وأن إقامة أحكام الشرع تحتم بيعته، وقنعوا بذلك ورضوا، ثم بايعوه عن رضا واختيار، فإنه يصبح خليفة منذ اللحظة التي بُويع فيها عن رضا واختيار، ولو كان أخذ السلطان ابتداءً بالتسلط والقوة، فالشرط هو حصول البيعة، وأن يكون حصولها عن رضا

---

[1] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧٨.

[2] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٦٧، ٦٨. ومقدمة الدستور، ص: ١٢٨. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ٣٧.

[3] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٥٦. ومقدمة الدستور، ص: ١٢٨.

واختيار، سواء كان مَنْ حصلت له البيعة هو الحاكم والسلطان، أو لم يكن.[1]

ج- من تنعقد بهم الخلافة:

ذكر حزب التحرير صورتين لخلو منصب الخليفة، فقد يكون بموت الخليفة أو عزله، فيراد إقامة خليفة مكانه، وقد لا يكون هنالك خليفة مطلقاً، وأصبح فرضاً على المسلمين أن يقيموا خليفة لهم، لتنفيذ أحكام الشرع، كما هي الحال الآن.

الصورة الأولى: خلو منصب الخليفة بالموت أو العزل:

يرى حزب التحرير أنّ الخـــلافة تنعقد إذا جرت البيعة من الممثلين لأكثر الأُمة الإسلامية، ممن يدخلون تحت طاعة الخليفة، الذي يُراد انتخاب خليفة مكانه، وتكون بيعتهم حينئذٍ بيعة عقد للخلافة، أما مَنْ عداهم فإنه بعد انعقاد الخلافة للخليفة تصبح بيعته بيعة طاعة، أي بيعة انقياد للخليفة، لا بيعة عقد للخلافة، ويرى أنّ هذا يُفهم من استعراض ما حصل في بيعة الخلفاء الراشدين، وما أجمع عليه الصحابة، ففي بيعة أبي بكر اكتُفِيَ بأهل الحَلّ والعقد من المسلمين الذين كانوا في المدينة وحدها، ولم يؤخذ رأي المسلمين في مكة، وفي سائر جزيرة العرب، بل لم يُسألوا، وكذلك الحال في بيعة عمر رضي الله عنه، أما في بيعة عثمان، فإن عبد الرحمن بن عوف أخذ رأي المسلمين في المدينة، ولم يقتصر على سؤال أهل الحَلّ والعقد، وفي عهد عليّ اكتُفِيَ ببيعة أكثر أهل المدينة وأهل الكوفة، وأُفرِدَ هو بالبيعة، وعُدّت بيعته حتى عند الذين خالفوه وحاربوه، فإنهم لم يبايعوا غيره، ولم يعترضوا على بيعته، ولم يقيموا خلافة أخرى، وإنما طالبوا بدم عثمان، فكان حكمهم حكم البغاة الذين نقموا على الخليفة أمراً، فعليه أن يوضحه لهم، فإن أصروا قاتلهم، وقد حصل ذلك ــ أي بيعة الخليفة من أكثر أهل العاصمة فقط من دون باقي الأقاليم ــ على مرأى ومسمع من الصحابة، ولم يكن هنالك مخالف في ذلك، ولا مُنكِر لهذا العمل من حيث اقتصار البيعة على أكثر أهل المدينة، فكان ذلك إجماعاً من الصحابة على أن الخـــلافة تنعقد ممن يمثلون رأي المسلمين في الحكم؛ لأنّ أهل الحلّ والعقد وأكثر سكان المدينة كانوا هم أكثرية الممثلين لرأي الأُمة في الحكم في جميع رقعة الدولة الإسلامية حينئذٍ.[2]

ولكن لما كان حزب التحرير يرى أنّ الشارع قد جعل السلطان للأُمة،[3] كان نصب الخليفة للمسلمين عامة، ولم يكن لفئة من دون فئة، ولا لجماعة من دون جماعة، فالبيعة فرض على المسلمين عامة، لقوله ﷺ : ((... **مَنْ مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**))،[4] وهذا عام لكل مسلم؛ ولذلك يرى الحزب أنّه ليس أهل الحل والعقد هم أصحاب الحق في نصب الخليفة من دون باقي المسلمين، وكذلك ليس أصحاب الحق أشخاصاً معينين، وإنما هذا الحق هو لجميع المسلمين من دون استثناء أحد، حتى الفجار والمنافقين،

---

[1] **ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٥٧. ومقدمة الدستور، ص: ١٢٩، ١٣٠.**
[2] **ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٥٨. ومقدمة الدستور، ص: ١٣١.**
[3] **ينظر: وهذه الرسالة، ص: ٢٢٢.**
[4] **رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧٨.**

ما داموا مسلمين بالغين؛ لأنّ النصوص جاءت عامة، ولم يرد ما يخصصها سوى رفض بيعة الصغير الذي لم يبلغ، فتبقى عامة، إلا أنه ليس شرطاً أن يباشر جميع المسلمين هذا الحق؛ لأنه حق لهم، وهو وإن كان فرضاً عليهم؛ لأنّ البيعة فرض، ولكنه فرض على الكفاية، وليس فرض عين، فإذا أقامه البعض سقط عن الباقين، إلا أنه يجب أن يُمكّن جميع المسلمين مِن مباشرة حقهم في نصب الخليفة، بغض النظر عما إذا استعملوا هذا الحق، أو لم يستعملوه، أي يجب أن يكون في قدرة كل مسلم التَمكُّن من القيام بنصب الخليفة، بتمكينه من ذلك تمكيناً تاماً، فالقضية هي تمكين المسلمين من القيام بما فرضه الله عليهم من نصب الخليفة، قياماً يسقط عنهم هذا الفرض، وليست المسألة قيام جميع المسلمين بهذا الفرض بالفعل؛ لأنّ الفرض الذي فرضه الله هو أنّ يَجري نصبُ الخليفة من المسلمين برضاهم، لا أن يُجريَه جميعُ المسلمين، وهذا يعني حصول أحد احتمالين، الأول: أن يتحقق رضا جميع المسلمين بنصبه، والثاني أن لا يتحقق رضا جميع المسلمين بهذا النصب، لكن مع تحقق التمكين لهم في كلا الأمرين، فإذا حصل الاحتمال الأول، وهو تحقق رضا جميع المسلمين بنصبه، فعند ذلك لا يشترط عدد معين، فيمن يقومون بنصب الخليفة، بل أي عدد بايع الخليفة، وتحقق في هذه البيعة رضا المسلمين بسكوتهم، أو بإقبالهم على طاعته بناء على بيعته، أو بأي شيء يدل على رضاهم، يكون الخليفة المنصوب خليفة للمسلمين جميعاً، ويكون هو الخليفة شرعاً، ولو قام بنصبه خمسة أشخاص، إذ يتحقق فيهم الجمع في إجراء نصب الخليفة، ويتحقق الرضا بالسكوت والمبادرة للطاعة، أو ما شاكل ذلك، على شرط أن يتم هذا بمنتهى الاختيار والتمكين من إبداء الرأي تمكيناً تاماً، وأما إذا كان الاحتمال الثاني، وهو عدم تحقق رضا جميع المسلمين، فإنه لا يتم نصب الخليفة إلا إذا قام بنصبه جماعة يتحقق في نصبهم له رضا جمهرة المسلمين، أي أكثريتهم، مهما كان عدد هذه الجماعة، ومن هنا جاء قول بعض الفقهاء: يَجري نصبُ الخليفة ببيعة أهل الحلّ والعقد له، إذ يَرون أنّ أهلَ الحلّ والعقد الجماعةَ التي يتحقق رضا المسلمين بما تقومُ به من بيعةِ أيّ رجل حائز على شروط انعقاد الخـــلافة، وعلى ذلك فليس بيعة أهلِ الحلّ والعقد هي التي يَجري فيها نصب الخليفة، وليس وجود بيعتهم شرطاً لجعل نصب الخليفة نصباً شرعياً، بل بيعة أهل الحلّ والعقد أَمارة مِنَ الأَمارات الدالة على تحقق رضا المسلمين بهذه البيعة؛ لأنّ أهل الحلّ والعقد يُعدُّون الممثلين للمسلمين، وكلّ أمارة تدلُّ على تحقق رضا المسلمين ببيعة خليفة، يتمُ بها نَصبُ الخليفة، ويكون نصبُه بها نصباً شرعياً.[1]

وبناء على ذلك، فالحكم الشرعي فيمن تنعقد بهم الخلافة، هو أن يقوم بنصب الخليفة جمعٌ يتحققُ في نصبهم له رضا المسلمين، بأيّ أمارة مِنْ أمارات التحقق، سواء أكان ذلك بكون المبايعين أكثر أهل الحلّ والعقد، أم بكونهم أكثر الممثلين للمسلمين، أم كان بسكوت المسلمين عن بيعتهم له، أم مسارعتهم بالطاعة بناء على هذه البيعة، أم بأي وسيلة من الوسائل، ما دام متوفراً لهم التمكين التام من إبداء رأيهم، وليس من الحكم الشرعي كونُهم أهلَ الحلّ والعقد، ولا كونهم خمسة أو خمسمائة أو أكثر أو أقل، أو كونهم أهل

[1] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ٤٧، ٤٨. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ٦١، ٦٢.

العاصمة، أو أهل الأقاليم، بل الحكم الشرعي كون بيعتهم يتحقق فيها الرضا مِنْ قِبَل جمهرة المسلمين، بأية أمارة مِن الأمارات، مع تمكينهم مِنْ إبداء رأيهم تمكيناً تاماً، والمراد بجميع المسلمين، هم الذين يعيشون في البلاد الخاضعة للدولة الإسلامية، أي الذين كانوا رعايا للخليفة السابق، إن كانت الخــلافة قائمة، أو الذين يتم بهم قيام الدولة الإسلامية، وتنعقد الخــلافة بهم، إن كانت الدولة الإسلامية غير قائمة من قَبْلهم، وقاموا هم بإيجادها، واستئناف الحياة الإسلامية بواسطتها، أما غيرهم من المسلمين فلا تشترط بيعتهم، ولا يشترط رضاهم؛ لأنّهم إما أن يكونوا خارجين على سلطان الإسلام، أو يكونوا يعيشون في دار كفر، ولا يتمكنون من الانضمام إلى دار الإسلام، وكلاهما لا حق له في بيعة الانعقاد، وإنما عليه بيعة الطاعة؛ لأنّ الخارجين على سلطان الإسلام حكمهم حكم البغاة، والذين في دار الكفر لا يتحقق بهم قيام سلطان الإسلام، حتى يقيموه بالفعل، أو يدخلوا فيه، وعلى ذلك فالمسلمون الذين لهم حق بيعة الانعقاد، ويشترط تحقق رضاهم حتى يكون نصب الخليفة نصباً شرعياً، هم الذين يقوم بهم سلطان الإسلام بالفعل.[1]

أما الصورة الثانية، وهي أن لا يكون هنالك خليفة مطلقاً كما هي الحال الآن:

ويريد حزب التحرير حال المسلمين منذ زوال الخــلافة الإسلامية في اسطنبول سنة ١٣٤٣ هجرية الموافق سنة ١٩٢٤ ميلادية، حتى يومنا هذا، فإنّه يرى أنّ كل قطر من الأقطار الإسلامية الموجودة في العالم الإسلامي أهل لأن يُبايع خليفة، وتنعقد به الخــلافة، فإذا بايع قطر ما، من هذه الأقطار الإسلامية خليفة، وانعقدت الخــلافة له، فإنه يصبح فرضاً على المسلمين في الأقطار الأخرى أن يبايعوه بيعة طاعة، أي بيعة انقياد، بعد أن انعقدت الخــلافة له ببيعة أهل قطره، سواء أكان هذا القطر كبيراً كمصر، وتركيا، وأندونيسيا، أم كان صغيراً كالأردن وتونس ولبنان، لكنه اشترط أن توفر أربعة أمور:

<u>أحدها:</u> أن يكون سلطان ذلك القطر سلطاناً ذاتياً، يستند إلى المسلمين وحدهم، لا إلى دولة كافرة، أو نفوذ كافر.

<u>ثانيها:</u> أن يكون أمان المسلمين في ذلك القطر بأمان الإسلام، لا بأمان الكفر، أي أنّ تكون حمايته من الداخل والخارج حماية إسلام من قوة المسلمين، بعدّها عتبارها قوة إسلامية بحتة.

<u>ثالثها:</u> أن يبدأ حالاً بمباشرة تطبيق الإسلام كاملاً تطبيقاً انقلابياً شاملاً، وأن يكون متلبساً بحمل الدعوة الإسلامية.

<u>رابعها:</u> أن يكون الخليفة المُبايَع مستكملاً شروط انعقاد الخــلافة، وإن لم يكن مستوفياً شروط الأفضلية، لأن العبرة بشروط الانعقاد.

فإذا استوفيت ذلك قطر هذه الأمور الأربعة، فقد وجدت الخــلافة بمبايعة ذلك القطر وحده، وانعقدت به وحده، ولو كان لا يمثل أكثر أهل الحلّ والعقد لأكثر الأُمة الإسلامية؛ لأنّ إقامة الخــلافة فرض كفاية، والذي يقوم بذلك الفرض على وجهه الصحيح يكون قد قام بالشيء المفروض، كما أنّ اشتراط أكثر أهل

---

[1] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ٤٩، ٥٠. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ٦٣، ٦٤. ومقدمة الدستور، ص: ١٣١.

الحلّ والعقد إنما يكون إذا كانت هنالك خلافة موجودة، يُراد إيجاد خليفة فيها مكان الخليفة المتوفى أو المعزول، أما إذا لم تكن هنالك خلافة مطلقاً، ويُراد إيجاد خلافة، فإن مجرد وجودها على الوجه الشرعي، تنعقد الخــلافة بأي خليفة يستكمل شروط الانعقاد، مهما كان عدد المبايعين الذين بايعوه؛ لأنّ المسألة تكون حينئذٍ مسألة قيام بفرض، قصَّر المسلمون عن القيام به، مدة تزيد على ثلاثة أيام، فتقصيرهم هذا تَرْكٌ لحقهم في اختيار من يريدون، فمن يقوم بالفرض يكفي لانعقاد الخــلافة به، ومتى قامت الخــلافة في ذلك القطر وانعقدت لخليفة، يصبح فرضاً على المسلمين جميعاً الانضواء تحت لواء الخــلافة ومبايعة الخليفة، وإلا كانوا آثمين عند الله ﷻ.[1]

هذا وقد بيّن حزب التحرير أنّ غير المسلمين لا حق لهم في البيعة، وعلل ذلك بأنها بيعة على الإسلام أي على كتاب الله وسنة رسوله، وهي تقتضي الإيمان بالإسلام، وبالكتاب والسنة، وغير المسلمين لا يجوز أن يكونوا في الحكم، ولا أن ينتخبوا الحاكم؛ لأنّه لا سبيل لهم على المسلمين، ولأنه لا محلّ لهم في البيعة.[2]

د- الاستخلاف أو ولاية العهد:

يرى حزب التحرير أنّ الخلافة لا تنعقد بالاستخلاف، أو العهد؛ لأنها عقد بين المسلمين والخليفة، فيشترط في انعقادها بيعة من المسلمين، وقبول من الشخص الذي بايعوه، والاستخلاف أو العهد لا يتأتى أن يحصل فيه ذلك، فلا تنعقد به خلافة، وعلى ذلك فاستخلاف خليفة لخليفة آخر يأتي بعده لا يحصل فيه عقد الخــلافة؛ لأنه لا يملك حق عقدها، ولأن الخــلافة حق للمسلمين لا للخليفة، يعقدونها لمن يشاءون، واستخلاف الخليفة غَيرَه، أي عَهدُه بالخــلافة لغيره لا يصح؛ لأنه إعطاء لما لا يملك، وإعطاء ما لا يملك لا يجوز شرعاً، فإذا استخلف الخليفة خليفة آخر، سواء أكان ابنه، أم قريبه، أم بعيداً عنه، لا يجوز، ولا تنعقد الخــلافة له مطلقاً، لأنه لم يَجرِ عَقدُها ممن يملك هذا العقد، فهي عقد فضولي لا يصح، وأما ما ورد من أنّ أبا بكر استخلف عمر، وأنّ عمر استخلف الستة، وأنّ الصحابة سكتوا، ولم ينكروا ذلك، فكان سكوتهم إجماعاً، فإنّ الحزب يرى عدم دلالته على جواز الاستخلاف، أي العهد؛ وذلك لأن أبا بكر لم يستخلف خليفة، وإنما استشار المسلمين فيمن يكون خليفة لهم، فرشح علياً وعمر، ثم إن المسلمين خلال ثلاثة أشهر في حياة أبي بكر اختاروا عمر بأكثريتهم، ثمَّ بعد وفاة أبي بكر جاء الناس، وبايعوا عمر، وحينئذٍ انعقدت الخــلافة لعمر، أما قبل البيعة فلم يكن خليفة، ولم تنعقد الخــلافة له، لا بترشيح أبي بكر، ولا باختيار المسلمين له، وإنما انعقدت حين بايعوه، وقَبِــلَ الخــلافة، وأما عهد عمر للستة فهو ترشيح لهم من قبله، بناء على طلب المسلمين، ثم حصل من عبد الرحمن بن عوف أن استشار المسلمين فيمن يكون منهم، فاختار أكثرهم عليّاً، إذا تقَـيّد بما كان عليه أبو بكر وعمر، وإلا فعثمان، فلمّا رفض عليّ

[1] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٥٩، ٦٠. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ٣٥.
[2] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٦١. ومقدمة الدستور، ص: ١٣٢.

التقيّد بما سار عليه أبو بكر وعمر، بايع عبد الرحمن عثمان، وبايعه الناس، فالخـــلافة انعقدت لعثمان ببيعة الناس له، لا بترشيح عمر، ولا باختيار الناس، ولو لم يبايعه الناس، ويقبل هو لم تنعقد الخـــلافة، وعلى ذلك لا بد من بيعة المسلمين للخليفة، ولا يجوز أن تكون بالعهد، أو الاستخلاف لأنها عقد ولاية، وينطبق عليها ما ينطبق على العقود.

كما يرى حزب التحرير أنّ ولاية العهد شيء منكر في النظام الإسلامي، ومخالف له كل المخالفة، وذلك لأن السلطان هو للأُمة، وليس للخليفة، وإذا كان الخليفة إنما ينوب عن الأُمة في السلطان مع بقائه لها، فكيف يجوز له أن يمنحه لغيره؟ ، وأما فعله أبو بكر لعمر، فلم يكن ولاية عهد، بل كان انتخاباً من الأُمة في حياة الخليفة، ثمَّ حصلت له البيعة بعد موته، ومع ذلك كله فقد احتاط أبو بكر للأمر في خطابه، فعلّق نفاذ ذلك على أن يكون برضا الناس إذ خاطب الناس ــ بعد أن استقرّ رأيه على استخلافه ــ قائلاً لهم: (أترضون بمن أستخلف عليكم فإني والله ما ألوت من جهد الرأي ولا وليت ذا قرابة)،[1] وعلى هذا الأساس جعل عمر بن الخطاب ابنه عبد الله مع الستة، الذين جعل لهم حق اختيار الخليفة، وشرط ألاّ يكون له من الأمر شيء بل له الرأي فقط ، حتى لا توجد شبهة ولاية العهد، أما ما فعله معاوية من تولية ابنه يزيد، فإنّ الحزب يراه يخالف نظام الإسلام.[2]

٣- تعيين الشرع شخصاً معيناً للخـــلافة:

يرى حزب التحرير أنّ رسول الله ﷺ لم يعين شخصاً معيناً يكون خليفة بعده، بل يرى ذلك مناقضاً للنصوص الشرعية؛ وذلك من عدة وجوه:

أ- إنه يتناقض مع البيعة؛ ذلك أن تعيين شخص لمنصب الخلافة يعني تعريف المسلمين من يكون خليفة عليهم، وبذلك يكون الخليفة معلوماً، فلم تبق حاجة لتشريع البيعة؛ لأنّ البيعة هي الطريقة لنصب الخليفة، فإذا عيّن سلفاً لم تبق حاجة لبيان طريقة نصبه؛ لأنّه نُصب بالفعل، ولا يقال إن البيعة هي إعطاء الطاعة لهذا الخليفة؛ لأن الشرع نص على طاعة الخليفة وأولي الأمر بنصوص أخرى كثيرة وهي غير نص البيعة، فالطاعةُ طلبت من المسلمين طلباً صريحاً، أما البيعة فقد طلبت من المسلمين طلباً آخر لا على أنّها طاعة، وإن كانت تتضمن معنى الطاعة، ولكنها طلبت على أنها عقد للخـــلافة، ومعناها في جميع الأحاديث التي وردت فيها، هو إعطاء الرئاسة لمن يُبايَع، والاستعداد للانقياد لهذا الرئاسة، وليس معناها الطاعة، فاشتراط البيعة لنصب الخليفة يناقض تعيين الرسول لشخص معين أن يكون خليفة من بعده، على أن ألفاظ البيعة التي جاءت في الأحاديث الصحيحة جاءت عامة ولم تخصص بأشخاص، ومطلقة ولم تقيّد بأي قيد، ولو كانت تعني بيعة شخص معيّن لما كانت عامة ومطلقة.

---

[1] ينظر: تاريخ الطبري، ج٢، ص: ٣٥٢، ٣٥٣.

[2] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ٤٠. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ٨٥ ـ ٨٩. وتاريخ الأمم والملوك، محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ، ج٢، ص: ٣٥٢.

ب- وُرود عدد من الأحاديث عن رسول الله ﷺ التي دلّت على أنه سيكون نزاع بين الناس على الخـــلافة، وتسابق عليها، فلو كان هنالك نص من الرسول على شخص لما كان هناك نزاع مع وجود النص، أو لَنَصَ الرسول أن أناساً سينازعون هذا الشخص، ولكن النصوص جاءت بأن النزاع يكون بين الناس مع بعضهم، وبيّن طريقة فضّ هذا النزاع والحسم في موضوع الخـــلافة، فمثلاً قال ﷺ : ((**إذا بُويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما**))،[1]

ج- إن الأحاديث التي وردت فيها كلمة إمام بمعنى خليفة، وردت هذه الكلمة نكرة، مثل قوله ﷺ : ((**من بايع إماماً**))،[2] ((**قام إلى إمام جائر**))،[3] ((**يكون بعدي أئمة**))،[4] وحين وردت معرفة، جاءت إما معرفة بـــ(ال) التي للجنس، بدليل سياق الجملة، وإما معرفة بالإضافة بلفظ الجمع، فالأول مثل قوله ﷺ : ((**فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته**))،[5] ((**إنّما الإمامُ جُنَّة يُقاتَل من ورائه ويُتَّقى به**))،[6] وأما ما جاء معرفاً بالإضافة بصيغة الجمع فنحو قوله ﷺ : ((**لأئمة المسلمين**))،[7] ((**خيار أئمتكم ... وشرار أئمتكم**))،[8] وهذا كله يدل ــ عند حزب التحرير ــ على أن الرسول ﷺ أبهم من يكون خليفة ولم يعيّنه، وهو صريح في دلالته على أن الرسول ﷺ لم يعين شخصاً معيناً للخـــلافة، بل جعلها حقاً لجميع المسلمين.

د- إن الصحابة رضوان الله عليهم اختلفوا على الأشخاص الذين كانوا في أيامهم من يكون خليفة منهم، وهذا الاختلاف على الأشخاص دليل على أن الرسول لم يعين شخصاً معيناً للخـــلافة، ومن ضمنهم الأشخاص الذين يقال إن الرسول ﷺ نص على خلافتهم، وهما: أبو بكر وعلي، ومع اختلافهم لم يحتج أي واحد منهما بأنّ هناك نصاً من رسول الله ﷺ على أن الخـــلافة له، ولم يحتج أحد من الصحابة عموماً بوجود نص على أشخاص، فلو كان هنالك نص لاحتجوا به، فعدم احتجاجهم بأي نص معناه أنه لا يوجد نص على شخص معين للخـــلافة، ولا يقال إنه يوجد نص ولكن لم يبلغهم وعرف من بعدهم؛ لأنّنا أخذنا ديننا عن الصحابة فهم الذين نقلوا إلينا القرآن، وهم الذين رووا لنا الحديث، فإذا لم يرد النص عن الصحابة فإنه لا يعتدُّ به ولا بوجه من الوجوه، فما جاء عنهم أخذناه وما لم يأت عنهم ضربنا به عرض الحائط ، وفي مسألة النص على خليفة بعد الرسول ﷺ ، نجد الصحابة جميعهم من غير استثناء بمن فيهم أبو بكر وعلي رضي الله عنهما متفقين على عـــدم وجود أي نص على شخص معيّن للخـــلافة، لعدم ذكرهم لذلك، مع وجود دواعي القول ولزوم ذكر النص لو كان، فدل ذلك على بطـــلان كـــون الرسول ﷺ عيّن

[1] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٨٠.
[2] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧٢.
[3] رواه الطبراني. ينظر: المعجم الأوسط ، ج٤، ص: ٢٣٨.
[4] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧٥.
[5] متفق عليه، واللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٦١١. وصحيح مسلم، ج٣، ص:١٤٥٩.
[6] متفق عليه، ينظر: صحيح البخاري، ج٣، ص: ١٠٨٠. وصحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٧١.
[7] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج١، ص: ٧٤.
[8] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٨١.

شخصاً للخــلافة، ولا يقال إن عدم ذكر النص كان حرصاً على جمع كلمة المسلمين، فإن هذا يعني كتمان حكم من أحكام الله، وعدم تبليغه في الوقت الذي كانت الحاجة ماسة له، لا سيما وهو في أمر من أعظم أمور المسلمين، وهذا الكتمان لدين الله مما لا يجوز أن يصدر من صحابة رسول الله.

هــ وردت نصوص صريحة على أن الرسول ﷺ لم يستخلف أحداً، بمعنى أنه لم ينص على أن يكون شخص معين خليفة بعده، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، قال: (قيل لعمر ألا تستخلف؟ قال: إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني أبو بكر، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني، رسول الله ﷺ)،[1] وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (إن الله عز وجل يحفظ دينه وإني لئن لا استخلف فإن رسول الله ﷺ لم يستخلف، وان أستخلف فإن أبا بكر قد استخلف)،[2] فهذا نص على أن الرسول ﷺ لم يستخلف، ولا يقال إن هذا رأي لعمر، فإن الصحابي إذا قال: فعل رسول الله كذا، ولم يفعل كذا، أو كنا في عهده كذا، أو كان في عهده كذا، يكون هذا حديثاً يحتج به ولا يكون قول صحابي، على أن عمر قال ذلك على مرأى ومسمع من الصحابة، ومنهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ولم ينكر على عمر منكر، مما يدل على موافقتهم على ما رواه عمر، ثمَّ تناول حزب التحرير الأدلة التي أوردت للدلالة على أنّه ﷺ نص على شخص معين للخلافة، أو رشحه لها، فناقشها كلها وبيّن عدم صلاحيتها للاستدلال على ذلك.[3]

٤- صلاحيات الخليفة:

يرى حزب التحرير أنّ الخليفة يملك الصلاحيات التالية:

أ- تبني الأحكام الشرعية اللازمة لرعاية شؤون الأمة، المستنبطة باجتهاد صحيح من كتاب الله وسنة رسوله، فتصبح قوانين تجب طاعتها ولا تجوز مخالفتها.

ب- المسؤولية عن سياسة الدولة الداخلية والخارجية معاً، وهو الذي يتولى قيادة الجيش، وله حق إعــلان الحرب، وعقد الصلح والهدنة، وسائر المعاهدات.

ج- قبول السفراء الأجانب ورفضهم، وتعيين السفراء المسلمين وعزلهم.

د- تعين وعزل المعاونين والولاة، وهم جميعاً مسؤولون أمامه، كما أنهم مسؤولون أمام مجلس الأُمة.

هــ تعين وعزل قاضي القضاة، والقضاة، باستثناء قاضي المظالم فهو يعينه، وأما عزله فعليه قيود كما هو مبين في موضعه في باب القضاء، وهو الذي يعين ويعزل مديري الدوائر، وقواد الجيش ورؤساء أركانه وأمراء ألويته، وهم جميعاً مسؤولون أمامه، وليسوا مسؤولين أمام مجلس الأُمة.

و- هو الذي يتبنى الأحكام الشرعية التي توضع بموجبها ميزانية الدولة، وهو الذي يقرر فصول الميزانية، والمبالغ التي تلزم لكل جهة، سواء أكان ذلك متعلقاً بالواردات أم بالنفقات.

---

[1] رواه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٦٣٨.
[2] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٥٤.
[3] ينظر: الشخصية الإسلامية، ج٢، ص: ٥٤ ـ ٩٦.

هذا وقد تناول الحزب التحرير كل واحدة من هذه الصلاحيات وبيّن دليلها الشرعي من الكتاب أو السنة أو إجماع الصحابة.[١]

قال: " هذه هي الأدلة التفصيلية على تفصيلات صلاحيات الخليفة، ويجمعها كلها ما روى أحمد والبخاري عن عبد الله بن عمر أنه سمع النبي ﷺ يقول: ((... **الإمام راع وهو مسؤول عن رعيته**))، [٢] أي أنّ جميع ما يتعلق برعاية شؤون الرعية من كل شيء إنما هو للخليفة، وله أن ينيب عنه مَنْ يشاء، بما يشاء، كيف يشاء، قياساً على الوكالة ".[٣]

٥- مدة الرئاسة في نظام الخلافة:

يرى حزب التحرير أنّ الرئاسة في نظام الخلافة ليس لها مُدّة مُحدّدة بزمن مُحدّد، بل ما دام الخليفة محافظاً على الشرع، مُنفّذاً لأحكامه، قادراً على القيام بشؤون الدولة، ومسؤوليات الخــلافة، فإنه يبقى خليفة، ودليله على ذلك أنّ نَصّ البيعة الواردة في الأحاديث جاء مطلقاً، ولم يُقَـيّد بمدّة مُعيّنة، قال رسول الله ﷺ : ((**اسمعوا وأطيعوا، وإن استُعمِل عليكم عَبدٌ حَـبَشيٌ، كأن رأسه زبيبة**))،[٤] وأيضاً استدل بأن الخلفاء الراشدين قد بُويع كلٌ منهم بيعةً مُطلقة، وهي البيعة الواردة في الأحاديث، وكانوا غير محدودي المدة، فتولّى كل منهم الخلافة منذ أن بُويع حتى مات، فكان ذلك إجماعاً من الصحابة رضوان الله عليهم على أنّه ليس للخلافة مدة محددة، بل هي مُطلقة، فإذا بُويع ظلّ خليفة حتى يموت، إلا أنه بيّن إذا طرأ على الخليفة ما يجعله معزولاً، أو يستوجب العزل، فإن مُدّته تنتهي، ويُعزل، غير أن ذلك ليس تحديداً لمدته في الخــلافة، وإنما هو حدوث اختلال في شروطها، إذ أن صيغة البيعة الثابتة بالنصّ الشرعي، وإجماع الصحابة، تجعل الخــلافة غير مُحدّدة المدة، لكنها مُحدّدة بقيامه بما بُويع عليه، وهو الكتاب والسنة، أي بالعمل بهما، وتنفيذ أحكامهما، فإن لم يحافظ على الشرع، أو لم ينفذه، فإنه يجب عزله.[٥]

٦- عــزل الخــليفة:

حدد حزب التحرير استحقاق الخليفة للعزل بفقدانه أي شرط من شروط الانعقاد السبعة،[٦] فلا يجوز له شرعاً الاستمرار في الخــلافة، أما من يملك قرار عزله، فقد بيّن الحزب أنّ (محكمة المظالم) هي التي تقرر إن كان الخليفة قد فَقَدَ أي شرط من شروط الانعقاد أو لا، وتعليل ذلك أن حدوث أي أمر من الأمور التي يُعزل فيها الخليفة، والتي يستحق فيها العزل، هي مَظْلَـمَة من المظالم، فلا بد من إزالتها، وهي كذلك أمر مِن الأمور التي تحتاج إلى إثبات، فلا بدّ مِن إثباتها أمام قاضٍ، وبما أن محكمة المظالم هي التي تحكم بــإزالة المظالم، وقاضيها هو صاحب الصلاحية في إثبات المَظْلَـمَة والحكم بها؛ لذلك

---

[1] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٩٤ ـ ١٠١. ومقدمة الدستور، ص: ١٤٣ ـ ١٥٣. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ٣٩ ـ ٤٥.
[2] متفق عليه، واللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٦١١. وصحيح مسلم، ج٣، ص:١٤٥٩.
[3] نظام الحكم في الإسلام، ص: ١٠١. وينظر: أجهزة دولة الخلافة، ص: ٤٥. ومقدمة الدستور، ص: ١٥٣.
[4] رواه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج١، ص: ٢٤٦..
[5] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٩٠. ومقدمة الدستور، ص: ١٥٩. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ٥٠.
[6] ينظر: هذه الرسالة، ص: ٢٢٨.

كانت محكمة المظالم هي التي تقرر فقد الخليفة لشروط الانعقاد أو لا، وهي التي تقرر عزل الخليفة، على أن الخليفة إذا فقد شرط الانعقاد فخلع نفسه، فقد انتهى الأمر، وإذا رأى المسلمون أنه يجب أن يُخلع لفقدانه أحد شروط الانعقاد، ونازعهم في ذلك، فإنه يُرجَع للفصل في ذلك إلى القضاء؛ لقوله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾،[1] أي تنازعتم أنتم وأُولو الأمر، وهذا تنازع بين وليّ الأمر وبين الأُمة، ورده إلى الله والرسول هو رده إلى القضاء، أي إلى محكمة المظالم.[2]

هذا وقد تناول الحزب مسالة عزل الخليفة وصورها وحالاتها بالتفصيل في كتاب نظام الحكم في الإسلام.[3]

وفضلاً عمّا تقدم فإنّ حزب التحرير تناول عدداً آخر من المباحث التي تتعلق بالخليفة، ولكن ما عرضه الباحث كافٍ في بيان تصور الحزب عن منصب رئيس الدولة في نظام الحكم في الإسلام.

---

[1] النساء: من الآية ٥٩.
[2] ينظر: أجهزة دولة الخلافة، ص: ٥١.
[3] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ١٠٨ ـ ١١٥. ومقدمة الدستور، ص: ١٦٠ ـ ١٦٦.

ثانياً: الأجهزة الأخرى في دولة الخلافة:

وكما تناول حزب التحرير ما يتعلق بالخليفة، كذلك تناول بقية أجهزة دولة الخلافة، فبيّن بالتفصيل دليل كلّ واحد منها، وشروطه، وعمله وما يتصل به من المسائل، وذلك في عدد من إصداراته، مثل: كتاب نظام الحكم في الإسلام، ومقدمة الدستور، وأجهزة دولة الخلافة.[1]

وهذه أدلتها أجمالاً:

أما المعانون، فقد اختار الرسول ﷺ أبا بكر وعمر معاونين له، فعن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ : ((**وزيراي من السماء جبريل وميكائيل، ومن أهل الأرض أبو بكر وعمر**))،[2] ومعنى كلمة وزيراي هنا معاونان لي، لأن هذا هو معناها اللغوي، وأما كلمة وزير بالمعنى الذي يريده الناس اليوم فهو اصطلاح غربي، ويراد به عمل حكم معين، وهو لم يعرفه المسلمون ويخالف نظام الحكم في الإسلام؛ لأن المعاون الذي سماه الرسول وزيراً لا يختص بعمل معين، بل هو معاون يفوض إليه الخليفة القيام بجميع الأعمال تفويضاً عاماً، ولا يصح اختصاصه بعمل معين، وأما الولاة فإن الرسول ﷺ عيّن للمقاطعات ولاة، فقد ولّى عتّاب بن أُسيد والياً على مكة بعد فتحها، وبعد أن أسلم باذان بن ساسان ولاه على اليمن، وولّى كثيراً من الولاة غيرهما، وأما القضاء فإن الرسول ﷺ قد ولّى قضاة يقضون بين الناس، فقد عيّن عليّ بن أبي طالب قاضياً على اليمن، وولّى معاذ بن جبل وأبا موسى القضاء والإمارة على اليمن، عن مسروق قال: (كان أصحاب القضاء من أصحاب رسول الله ﷺ ستة: عمر، وعلي، وعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى)،[3] وأما الجهاز الإداري لمصالح الدولة فقد عيّن ﷺ كتّاباً لإدارة المصالح، وكانوا بمقام مديري الدوائر، فقد عيّن مُعيقيب بن أبي فاطمة كاتباً على الغنائم، وكان حذيفة بن اليمان يكتب خرص ثمار الحجاز، وعيّن غيرهما لباقي المصالح، لكل مصلحة، أو أكثر كاتباً، وأما الجيش والذي يتبع إدارياً لأمير الجهاد فقد كان ﷺ هو القائد الفعلي للجيش، وهو الذي يباشر إدارته، ويتولّى شؤونه، وكان يعيّن قواداً في بعض الأحيان للقيام بعمل من الأعمال، فقد عيّن عبد الله بن جحش ليذهب مع جماعة ليأتي له بأخبار قريش، وعيّن أبا سلمة بن عبد الأسد قائد سرية مؤلفة من مائة وخمسين رجلاً، وعقد له لواءها، وكان فيها من خيرة أبطال المسلمين، من بينهم أبو عبيدة بن الجراح، وسعد بن أبي وقاص، وأسيد بن حضير.[4]

---

[1] **ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ١٢٧ ـ ٢٣٨. ومقدمة الدستور، ص: ١١٣ ـ ٢٤٨. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ٥٥ ـ ١٦٨.**

[2] **رواه الترمذي، والحاكم. ينظر: سنن الترمذي، ج٥، ص: ٦١٦. والمستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، مع تعليقات الذهبي في التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، ج٢، ص: ٢٩٠، قال الذهبي في التلخيص: صحيح.**

[3] **رواه الطبراني. ينظر: المعجم الكبير، ج١، ص: ١٩٧.**

[4] **ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٤٦،٤٥. ومقدمة الدستور، ص: ١٠٩ ، ١١٠.**

وأما مجلس الأُمة الذي من عمله الشورى والمحاسبة للحاكم فإن الرسول ﷺ لم يكن له مجلس معين دائماً، بل كان يستشير المسلمين حينما يريد، فقد جمعهم يوم أحد واستشارهم، وجمعهم يوم حديث الإفك واستشارهم، وجمعهم في غير ذلك، إلا أنه مع جمعه للمسلمين واستشارتهم كان يدعو أشخاصاً معينين بشكل دائمي يستشيرهم، وكانوا من نقباء القوم، وهم حمزة، وأبو بكر، وجعفر، وعمر، وعلي، وابن مسعود، وسلمان، وعمار، وحذيفة، وأبو ذر، والمقداد، وبلال، فكانوا بمثابة مجلس شورى له لاختصاصه إياهم دائماً بالشورى، وأما إمارة الجهاد فهي التي تشرف على الناحية الحربية والخارجية والداخلية والصناعية، سواء جعلت كل واحدة من هذه جهازاً منفصلاً يتصل بالخليفة مباشرة، أو تدخل كلها تحت جهاز إمارة الجهاد مع الجيش، فإن الرسول ﷺ وخلفاءه كانوا هم بأنفسهم يتولون ذلك، فقد كان الرسول ﷺ يُعد الجيش ويجهزه ويتولى أمره بنفسه، كما كان يتولى الشؤون الخارجية والداخلية، وأرسل إلى جُرَش اليمن من يتعلم صناعة الأسلحة، وكذلك كان خلفاؤه مِنْ بعده، غير أن عمر بن الخطاب أنشأ ديوان الجند، وجعل له مسؤولاً، وهو من صلاحيات أمير الجهاد، ومما تقدم يتبين أن الرسول ﷺ قد أقام جهازاً معيناً للدولة، على شكل مخصوص، وظل يسير بحسبه إلى أن التحق بالرفيق الأعلى، ثم جاء خلفاؤه من بعده فساروا على ذلك، يحكمون بحسب هذا الجهاز الذي أقامه الرسول بعينه، وكان ذلك على مرأى ومسمع من الصحابة، ولهذا فإنه يتعين أن يكون جهاز الدولة الإسلامية على هذا الشكل.[1]

وحزب التحرير وإن كان قد اجتهد في بعض المسائل أو رجح بعضها على البعض الآخر، سواء ما يتعلق بالخليفة وشروطه، أو بقية الأجهزة، إلا أنّ الإطلاع على الكتب المشهورة في بيان أجهزة دولة الخلافة، من مثل: الأحكام السلطانية للماوردي، والأحكام السلطانية للقاضي أبو يعلى، ومآثر الأنافة في معالم الخلافة للقلقشندي، وغيرها، يُظهر أنّ ما تبناه حزب التحرير لم يبتعد من حيث العموم عما تقرر لدى علماء المسلمين، كما أنّه أضاف بعض الأجهزة مما يتعلق بالإدارة، مثل: جهاز الإعلام، وهي تدخل تحت عمومات أدلة استند إليها الحزب في إثبات هذه الأجهزة.

---

[1] ينظر: نظام الحكم في الإسلام، ص: ٤٦ ـ ٤٨. ومقدمة الدستور، ص: ١١٠، ١١١. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ٨٤، ٨٥.

المبحث الثاني: النُّظم الأخرى في دولة الخلافة:

المطلب الأول: النظام الاجتماعي:

أولاً: مفهوم النظام الاجتماعي:

يرى حزب التحرير أن إطلاق اسم (النظام الاجتماعي)، على جميع أنظمة الحياة هو تجاوز وإطلاق خاطئ؛ وتعليل ذلك عنده أن أنظمة الحياة أولى أن يطلق عليها (أنظمة المجتمع) ، إذ هي في حقيقتها أنظمة المجتمع؛ لأنها تنظم العلاقات التي تقوم بين الناس الذين يعيشون في مجتمع معين، بغضّ النظر عن اجتماعهم أو تفرقهم، والاجتماع لا يلاحظ فيها وإنما تلاحظ العلاقات فحسب، ومن هنا كانت متعددة ومختلفة بحسب تعدد العلاقات واختلافها، وهي تشمل الاقتصاد، والحكم، والسياسة، والتعليم، والعقوبات، والمعاملات، والبيّنات وغير ذلك، فإطلاق (النظام الاجتماعي) عليها لا وجه له، ولا ينطبق عليها، وعلاوة على ذلك فإن كلمة (الاجتماعي) صفة للنظام، فلا بد أن يكون هذا النظام موضوعاً لتنظيم المشاكل التي تنشأ عن الاجتماع، أو للعلاقات الناشئة عن الاجتماع، واجتماع الرجل بالرجل، والمرأة بالمرأة، لا يحتاج إلى نظام لأنه لا تنشأ عنه مشاكل، ولا تنشأ عنه علاقات تحتاج إلى نظام، وإنما يحتاج تنظيم المصالح بينهما إلى نظام، من حيث كونهم يعيشون في بلاد واحدة ولو لم يجتمعوا، أما اجتماع الرجل بالمرأة، والمرأة بالرجل، فإنه هو الذي تنشأ عنه مشاكل تحتاج إلى تنظيم بنظام، وتنشأ عنه علاقات تحتاج إلى التنظيم بنظام، فكان هذا الاجتماع الأولى بأن يطلق عليه النظام الاجتماعي لأنه في حقيقته ينظم الاجتماع بين الرجل والمرأة، وينظم العلاقات التي تنشأ عن هذا الاجتماع، فتجارة المرأة مع الرجل والرجل مع المرأة هي من أنظمة المجتمع، لا من النظام الاجتماعي؛ لأنها تدخل في النظام الاقتصادي؛ أما منع الخلوة بين الرجل والمرأة، أو متى تملك المرأة طلاق نفسها، أو متى يكون للمرأة حق حضانة الصغير، فإن ذلك كله من النظام الاجتماعي؛ لذلك عرّف الحزب النظام الاجتماعي بأنه، النظام الذي ينظم اجتماع المرأة بالرجل، والرجل بالمرأة، وينظم العلاقة التي تنشأ بينهما عن اجتماعهما، وكل ما يتفرع عن هذه العلاقة.[1]

ثانياً: حقوق المرأة والرجل وواجباتهما:

أعطى الإسلام المرأة ما أعطى الرجل من الحقوق، وفرض عليها ما فرض عليه من الواجبات، إلاّ ما خصها الإسلام به، أو خص الرجل به بالأدلة الشرعية، فلها الحق في أن تزاول التجارة والزراعة والصناعة، وأن تتولى العقود والمعاملات، وأن تملك كل أنواع الملك، وأن تنمي أموالها بنفسها وبغيرها، وأن تباشر جميع شؤون الحياة بنفسها، ودليله على ذلك، أنّ الشارع حين خاطب العباد خاطبهم بوصفهم إنساناً، بغض النظر عن كون المخاطَب رجلاً أو امرأة، فقال تعالى: ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾،[2] وقال: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ﴾،[3] وقال: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ

---

[1] ينظر: النظام الاجتماعي، ص: ٦، ٧.
[2] الأعراف: من الآية ١٥٨.
[3] النساء: من الآية ١.

﴿ ٱلصِّيَامُ ﴾،[1] وقال: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ ﴾،[2] إلى غير ذلك من النصوص، وكلها خاطب بها الشارع الناس خطاباً عاماً من غير نظر إلى كون المخاطَب رجلاً أو امرأة، وهذا العموم في خطاب الشارع يبقى على عمومه، ومن هنا كانت الشريعة آتية للإنسان وليس للرجل بوصفه رجلاً ولا للمرأة بوصفها امرأة، بل للإنسان من حيث هو إنسان، فما في الشريعة من تكاليف شرعية إنّما جاءت للإنسان، وما تضمنته من حقوق وواجبات إنّما هي للإنسان وعلى الإنسان، وهذا العموم في خطاب الشارع يبقى على عمومه في الشريعة كلها، ويبقى على عمومه في كل حكم منها ما لم يرِد في الشرع حكم خاص بالمرأة بنص شرعي، أو يرد حكم خاص بالرجل بنص شرعي، وبناء على عموم الشريعة وعموم كل حكم من أحكامها، فإنّ المرأة تشتغل في التجارة والزراعة والصناعة كما يشتغل الرجل، وكذلك تقوم بجميع التصرفات القولية من عقود ومعاملات، وتملك بأي سبب من أسباب الملكية وتنمي أموالها بأي وجه تراه بنفسها وبغيرها، وتتولى التعليم وتقوم بالجهاد، وتشتغل بالسياسة وتنخرط في الأحزاب السياسية وتحاسِب الحكام، وتباشِر جميع شؤون الحياة العامة كما يباشرها الرجل سواء بسواء من جميع ما فيها من تبعات وما تحتاجه من خوض معارك الحياة، أما إذا وردت أحكام خاصة بالرجال مثل الحكم، أي السلطان، فإنه لا يصح أن يتولاه إلاّ الرجال، فهذا خاص بالرجال ورد فيه نص، فيختص بالرجل من دون المرأة، ولكن يحصر اختصاصه بالحكم فقط ولا يختص بالقضاء أو رئاسة دوائر الدولة؛ لأن النص جاء بالحكم أو بأولي الأمر لا بغيره، ويحصر بما ورد فيه النص فقط منه، ولا يخصص فيما لم يرِد فيه نص مطلقاً، بل يبقى الرجل مخاطَباً بخطاب الشارع كمخاطبة المرأة سواء بسواء؛ لأن الخطاب للإنسان وليس للمرأة ولا للرجل، وبناء على هذا لا يوجد في الإسلام حقوق للمرأة وحقوق للرجل، أو واجبات للمرأة وواجبات للرجل، بل الذي في الإسلام هو حقوق وواجبات للإنسان بوصفه إنساناً من غير ملاحظة أنه رجل أو امرأة، بل بغض النظر عن كونه رجلا أو امرأة، فالشريعة جاءت للإنسان في كل أحكامها واستُثنِيَت منها بعض الأحكام، فخوطبت بها المرأة بوصفها امرأة بالنص الخاص، واستثنيت منها بعض الأحكام فخوطب بها الرجل بوصفه رجلاً بالنص الخاص.[3]

١- إنفصال الرجال عن النساء:

فيرى الحزب أنّ الأصل انفصال الرجال عن النساء ولا يجتمعون إلاّ لحاجة يقرّها الشرع كالبيع، ويقِر الاجتماع من أجلها كالحج، ودليله على ذلك:

أ- أنّ الشرع جعل للمسلم حياة خاصة وحياة عامة، وجعل المرأة في الحياة الخاصة تُظهر لمحارمها ما هو فوق العورة، وجعلها في الحياة العامة لا تُظهر من بدنها إلاّ وجهها وكفيها.

ب- أنّ الشرع، جعل صفوف النساء في الصلاة خلف صفوف الرجال.

ج- أنّ الشرع أمر الرجال بغض البصر عن النساء والنساء بغض البصر عن الرجال.

د- أنّ الشرع أمر المرأة في الحياة العامة باللباس الكامل المحتشم الذي يستر كل ما هو موضع للزينة إلاّ ما ظهر منها.

هـ- أنّ الشرع أباح للمرأة في الحياة الخاصة بين المحارم أن تُظهر ما فوق العورة.

---

[1] البقرة: من الآية ١٨٣.

[2] البقرة: من الآية ٢٧٥.

[3] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٣. والنظام الاجتماعي في الإسلام، ص: ٧٩، ٨٠. ومقدمة الدستور، ص: ٢٥٤ - ٢٥٦.

فأدلة هذه الأحكام، تدل على أن الأصل أن ينفصل الرجال عن النساء، فيعيش كل منهم في حياة غير حياة الآخر، وإلى جانب هذا أباح للمرأة أموراً وندب لها أموراً وأوجب عليها أموراً، فهي تقوم بما هو واجب من حج وأداء زكاة، ومندوب من صدقة تطوع أو خدمة مساكين أو مداواة مريض أو غير ذلك، وبما هو مباح لها من بيع وشراء وإجارة ووكالة وكفالة وغير ذلك، ويجوز لها أن تخرج للقيام به وأن تجتمع بالرجال من أجل القيام به، ولكن باللباس الذي عينه الشرع، فهذه حاجات يقرها الشرع من حيث تشريعه لها، واجباً أو مباحاً أو مندوباً، ويقر الاجتماع بالرجال من المرأة للقيام بها، فهذه الأدلة تدل على أن طريقة الحياة في الإسلام أن ينفصل الرجال عن النساء في الحياة الخاصة، وأن يجتمع الرجال بالنساء في الحياة العامة للقيام بما هو فرض أو مندوب أو مباح، للنساء والرجال.[1]

٢- المرأة أم وربة بيت، وهي عِرض يجب أن يُصان:

يرى حزب التحرير أنّ الأصل في المرأة أنها أم وربة بيت، وهي عِرض يجب أن يُصان،[2] واستدل لذلك بعدة أدلة، هي:

أدلة الترغيب في النكاح، وأدلة أحقية المرأة بالحضانة، وأدلة منع المرأة من الخروج من بيت زوجها والصوم تطوعاً إلاّ بإذنه، وأدلة وجوب خدمة الزوجة لزوجها، وأدلة عورة المرأة، وأدلة منع الخلوة، وأدلة منع المرأة من السفر إلا مع ذي رحم محرم.[3]

فمن هذه الأدلة هذه الأمور استنبط حزب التحرير أنّ الأصل في المرأة أنها أم وربة بيت وعرض يجب أن يصان.

٣- الوظائف التي تمارسها المرأة:

يرى حزب التحرير أنّ كون الأصل في المرأة أنها أم وربة بيت لا يعني أنها محصورة في هذا العمل، ممنوعة من مزاولة غيره من الأعمال، بل يجوز للمرأة أن تعيَّن في وظائف الدولة، وفي مناصب القضاء، ودليل ذلك هو دليل الإجارة؛ لأن الموظف أجير والقاضي أجير، ودليل الإجارة جاء عاماً يشمل المرأة والرجل، فعنه ﷺ قال: ((... **ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفّه أجره**))،[4] فكلمة أجير عامة، وتعريف الإجارة هو أنها عقد على المنفعة بِعِوَض، والعمل في دوائر الحكومة، والعمل في القضاء، هو منفعة يجري عليها العقد بين الدولة والموظف مقابل عِوَض هو راتبه.[5]

كما يجوز للمرأة أن تَنتَخب أعضاء مجلس الأمة، وأن تكون عضواً فيه، فإن الشورى ثابتة بالدليل العام، قال تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾،[6] وقال: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾،[7] وأيضاً فإنّ سول الله ﷺ ، كان قد قدم عليه في السنة الثالثة عشرة للبعثة (أي السنة التي هاجر فيها) خمسة وسبعون مسلماً، منهم

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٣. والنظام الاجتماعي في الإسلام، ص: ٢٩، ٣٥ ـ ٣٧. ومقدمة الدستور، ص: ٢٥٢، ٢٥٣.
[2] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٣. والنظام الاجتماعي في الإسلام، ص: ٧٩، ٨٠. ومقدمة الدستور، ص: ٢٤٨.
[3] ينظر: النظام الاجتماعي في الإسلام، ص: ١٩، ٢٨، ٢٩، ٤٠، ٩٧، ١٠٣، ١٤٣، ١٤٦، ١٧١، ١٧٢. ومقدمة الدستور، ص: ٢٤٨ ـ ٢٥١.
[4] رواه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٢، ص: ٧٧٦.
[5] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٣. والنظام الاجتماعي في الإسلام، ص: ٨١. ومقدمة الدستور، ص: ٢٥٧.
[6] آل عمران: من الآية ١٥٩.
[7] الشورى: من الآية ٣٨.

ثلاثة وسبعون رجلاً وامرأتان، وبايعوه جميعاً بيعة العقبة الثانية، وهي بيعة حرب وقتال، وبيعة سياسية، وبعد أن فرغوا من بيعته قال لهم جميعاً في حديث طويل: ((**أخرجوا إليَّ منكم اثني عشر نقيباً، يكونون على قومهم** ...)).[1] وهذا أمر منه للجميع، بأن ينتخبوا من الجميع، ولم يُخصّص الرجال، ولم يستثن النساء، لا فيمن ينتخِب (بكسر الخاء)، ولا فيمن يُنتخَب (بفتحها)، والمطلق يجري على إطلاقه ما لم يرد دليل التقييد، كما أن العام يجري على عمومه ما لم يرد دليل التخصيص، وهنا جاء الكلام عاماً ومطلقاً، ولم يرد أي دليل للتخصيص والتقييد، فدل على أن الرسول ﷺ أمر المرأتين أن تنتخبا النقباء، وجعل للمرأتين حق انتخابهما من المسلمين نقيبتين، وثبت أنّ سيدنا عمر رضي الله عنه كان حين تعرض له نازلة يريد أخذ رأي المسلمين فيها، سواء أكانت النازلة تتعلق بالأحكام الشرعية، أم تتعلق بالحكم، أم بأي عمل من الأعمال التي للدولة، كان إذا عرضت له نازلة دعا المسلمين إلى المسجد، وكان يدعو النساء والرجال، ويأخذ رأيهم جميعاً، وقد رجع عن رأيه حين ردته امرأة في أمر تحديد المهور، ناهيك أنّ عضو المجلس إنّما هو وكيل بالرأي، والوكالة جائزة للمرأة كما هي جائزة للرجل، لعموم دليلها؛ ولهذا جاز للمرأة أن تكون عضواً في مجلس الشورى.[2]

وأمّا مسألة انتخابها للخليفة وبيعتها له، فإنّ آية: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَـٰتُ يُبَايِعۡنَكَ ﴾،[3] صريحة فـــي بيعة النساء، وحـــديث أم عطية: ((**بايعنا النبي ﷺ فقرأ علينا**: ﴿ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشۡرِكۡنَ بِٱللَّهِ شَيۡـًٔا ﴾ ...))،[4] صريح أيضاً في بيعة النساء، ولهذا جاز لها أن تنتخب الخليفة وأن تبايعه.[5]

غير أن الحزب منع أن تتولى المرأة الحكم، فلا تكون رئيس دولة ولا قاضياً في محكمة المظالم ولا والياً ولا عاملاً ولا تباشر أي عمل يُعدُّ من الحكم، وذلك لما ورد عن أبي بكرة قال: لمّا بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس ملّكوا عليهم بنت كسرى قال: ((**لن يفلح قوم ولّوْا أمرهم امرأة**))،[6] فهذا الحديث صريح بأنّ المرأة لا يجوز لها أن تتولى الحكم؛ ذلك أنّ إخبار الرسول ﷺ بنفي الفلاح عمن يولون أمرهم امرأة هو نهي عن توليتها، إذ هو من صيغ الطلب، وكون هذا الإخبار جاء إخباراً بالذم لمن يولون أمرهم امرأة بنفي الفلاح عنهم، فإنه يكون قرينة على النهي الجازم، فكانت تولية المرأة حراماً، والمراد توليتها الحكم: الخلافة وما دونها من المناصب التي تُعدُّ من الحكم؛ لأن موضوع الحديث ولاية بنت كسرى مُلكاً، أما غير موضوع الحكم، فالنهي لا يشمله، وذلك كالقضاء وعضوية مجلس الأمة، وانتخاب الحاكم، فهذا ونحوه مما يجوز لها أن تمارسه.[7]

---

[1] رواه الإمام احمد. ينظر: مسند احمد بن حنبل، ج٣، ص: ٤٦٠.

[2] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٣. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ٢٢٤، ٢٢٥. والنظام الاجتماعي في الإسلام، ص: ٨٤ ـ ٩٠. ومقدمة الدستور، ص: ١١٥، ٢٥٧. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ١٥٤.

[3] الممتحنة: من الآية ١٢.

[4] رواه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٦٣٧.

[5] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٣. والنظام الاجتماعي في الإسلام، ص: ٨٥. ومقدمة الدستور، ص: ٢٥٨. وهذه الرسالة،ص: ٢٢٨.

[6] رواه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٤، ص: ١٦١٠.

[7] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٣. والنظام الاجتماعي في الإسلام، ص: ٨١، ٨٣. ومقدمة الدستور، ص: ١٣٤، ٢٥٧، ٢٥٨. والشخصية الإسلامية، ج٢، ص:٣١. ونظام الحكم في الإسلام، ص: ٥١. ومقدمة الدستور، ص: ١٣٣ ـ ١٣٦. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ٢٣.

٤- المرأة تعيش في حياة عامة وحياة خاصة:

صنّف حزب التحرير حياة المرأة إلى: حياة عامة، وحياة خاصة، ففي الحياة العامة يجوز أن تعيش مع النساء والرجال المحارم والرجال الأجانب على أن لا يظهر منها إلاّ وجهها وكفها، غير متبرجة ولا متبذلة، وأمّا في الحياة الخاصة فلا يجوز أن تعيش إلاّ مع النساء أو مع محارمها، ولا يجوز أن تعيش مع الرجال الأجانب، وفي كلتا الحياتين تتقيد بجميع أحكام الشرع، ودليله على ذلك آية الاستئذان، قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾،[1] وآية إبداء الزينة للمحارم، قال تعالى: ﴿ وَلَا يُبۡدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوۡ ءَابَآئِهِنَّ... ﴾،[2] فإنها دليل على الحياة الخاصة، أما آية اللباس الكامل، قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ يُدۡنِينَ عَلَيۡهِنَّ مِن جَلَـٰبِيبِهِنَّۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن يُعۡرَفۡنَ فَلَا يُؤۡذَيۡنَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾،[3] وآية عدم التبرج، قال تعالى: ﴿ غَيۡرَ مُتَبَرِّجَـٰتِۭ بِزِينَةٍۖ ﴾،[4] مع النصوص التي تدل على الواجبات والمندوبات والمباحات التي شرعها الله للمرأة والرجل سواء، فإنها دليل على الحياة العامة، لكن الشارع حين أباح للمرأة العيش في الحياة العامة مع الرجال في إباحته لها التجارة والزراعة والصناعة والاشتغال في وظائف الدولة والقضاء والانخراط في الأحزاب السياسية ومحاسبة الحكام وفي خوض معترك الحياة كالرجل، حين أباح لها ذلك وضع إلى جانبه أحكاماً خاصة، فحدد لها اللباس الذي يجب أن تظهر فيه في الحياة العامة بأن يستر جميع بدنها ما عدا وجهها وكفيها، وأن لا تتبرج بزينة، وكذلك حين حدد الشارع للمرأة العيش في الحياة الخاصة منعها من أن تعيش إلاّ مع النساء أو مع محارمها أو مع الأطفال، فقد منعها أن تظهر في هذه الحياة الخاصة في لباس التبذل إلاّ على النساء والمحارم والأطفال، كما تقدم في آية إبداء الزينة، ومنع الدخول عليها في هذه الحياة الخاصة مطلقاً إلاّ بعد الاستئذان، سواء أكان الداخل محرماً أم غير محرم، كما تقدم في آية الإستأذان، بل أمر رسول ﷺ رجلاً أن يستأذن حين يدخل على أمه، فعن عطاء بن يسار: ((**أن رسول الله ﷺ سأله رجل فقال: يا رسول الله أستأذن على أمي؟. قال: نعم. قال الرجل: إني معها في البيت. قال: استأذن عليها. قال: إني أخدمها. قال رسول الله ﷺ : أتحب أن تراها عريانة؟. قال: لا. قال : فاستأذن عليها**))،[5] فهذه الأدلة تبيّن أن للمرأة حياة خاصة، وأخرى عامة، وأنها يجب أن تتقيد في كل واحدة من هاتين الحياتين بالأحكام التي حددها الشرع.[6]

---

[1] النور: من الآية ٢٧.
[2] النور: من الآية ٣١.
[3] الأحزاب: ٥٩.
[4] النور: من الآية ٦٠.
[5] رواه الإمام مالك. ينظر: الموطأ، الإمام مالك بن أنس الأصبحي، برواية محمد بن الحسن، تحقيق: د. تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م، ج٣، ص: ٣٧٥. قال في مشكاة المصابيح: رواه مالك مرسلاً. ينظر: مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ج٣، ص: ١١.
[6] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٤. ومقدمة الدستور، ص: ٢٥٩. والنظام الاجتماعي في الإسلام، ص: ٣١.

٥- منع الخلوة والتبرج وكشف العورة:

أ- منع الخلوة:

فقد نهى الشارع عن الخلوة قال رسول الله ﷺ : ((**لا يَخلُوَنّ رجل بامرأة فإن ثالثهما الشيطان**))،[1] وقال أيضاً: ((**لا يخلُوَنّ رجل بامرأة، ولا تسافرن امرأة، إلاّ ومعها محرم**))،[2] وهذا نص في منع الخلوة وتحريمها.[3]

ب- منع التبرج:

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍ بِزِينَةٍ ﴾،[4] وقوله: ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾،[5] فإنه نهيٌ عن عمل من أعمال التبرج، والتبرج في اللغة إبداء الزينة، قال في القاموس المحيط: "وتبرجت، أظهَرَت زينتها للرجال"،[6] وهو المعنى الشرعي أيضاً لكلمة تبرج، فالتبرج غير التزين؛ لأنّ التزين شيء، والتبرج شيء آخر، فقد تكون متزينة ولا تكون متبرجة إذا كانت زينتها عادية لا تلفت النظر، فليس معنى منع التبرج منع التزين مطلقاً، بل منع التبرج يعني منع التزين الذي يلفت نظر الرجال للمرأة بسببه؛ لأنّ التبرج هو إظهار الزينة والمحاسن للأجانب، يقال: تبرجت المرأة أظهرت زينتها ومحاسنها للأجانب، ويؤيد هذا النصوص التي جاءت تنهى عن أعمال التبرج، فإنه باستقرائها يتبين أنها تمنع إبداء المحاسن وإبداء الزينة، ولا يفهم منها منع الزينة مطلقاً، فقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ﴾،[7] واضح فيه أنه نهي عن إبداء الزينة إذ قال: ﴿ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ﴾، وكذلك قوله ﷺ قال: ((**أيَّما امرأة استعطرت ثمَّ مرت على قوم ليجدوا ريحها فهي زانية**))،[8] أي كالزانية، فيه نهي عن عمل من أعمال التبرج، وواضح فيه في قوله: ((**استعطرت ثمَّ مرّت على قوم ليجدوا ريحها**))، أنه نهي عن إبداء الزينة، أي عن الإستعطار ليجد الرجال من ريحها، وهكذا جميع النصوص التي جاءت تنهى عن عمل من أعمال التبرج تبين النهي عن إبداء الزينة لإثارة ميل الرجال إليها، وهو يؤيد معنى التبرج لغة بأنه إبداء الزينة، وبأنه غير التزين، فالممنوع هو التبرج بمدلوله اللغوي، وبمدلول الأحاديث التي نهت عن أي عمل من أعماله، وليس الممنوع هو التزين من غير تبرج.[9]

ج- منع كشف العورة أمام الأجانب:

فيجب على المرأة ستر جميع بدنها ما عدا وجهها وكفيها، لقوله تعالى: ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾،[10] قال ابن عباس: الوجه والكفان، وقال عليه الصلاة والسلام: ((**يا أسماء إن المرأة إذا بلغت**

---

[1] رواه الإمام احمد. ينظر: مسند احمد من حنبل، ج١، ص: ٢٦.
[2] متفق عليه، واللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٣، ص: ١٠٩٤. وصحيح مسلم، ج٢، ص: ٩٧٨.
[3] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٤. ومقدمة الدستور، ص: ٢٦٠.
[4] النور: من الآية ٦٠.
[5] النور: من الآية ٣١.
[6] ينظر: القاموس المحيط ، ص: ٢٣١.
[7] النور: من الآية ٣١.
[8] رواه الخمسة إلا ابن ماجة، واللفظ لأحمد. ينظر: مسند احمد بن حنبل، ج٤، ص: ٤١٨. وسنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ب.ت، ج٢، ص: ٤٧٨. وسنن الترمذي، ج٥، ص: ١٠٦. وسنن النسائي، ج٨، ص: ١٥٣.
[9] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٤. ومقدمة الدستور، ص: ٢٦٠، ٢٦١.
[10] النور: من الآية ٣١.

المحيض لم تصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه))،[1] فجميع بدن المرأة عورة ما عدا وجهها وكفيها، فيجب عليها ستر ذلك.[2]

٦- منع مباشرة أي عمل فيه خطر على الأخلاق:

فيُمنع كل من الرجل والمرأة من مباشرة أي عمل فيه خطر على الأخلاق، أو فساد في المجتمع، إذا كان مندرجاً تحت حكم من الأحكام الشرعية، كاستئجار المرأة أو الغلام للانتفاع بالميل الجنسي من الرجال لهم كمضيفة الطائرة، وكالصبي الجميل عند الحلاقين أو في المطاعم، ودليل ذلك ما رواه رافع بن رفاعة قال: ((**نهانا ﷺ عن كسب الأَمَة إلاّ ما عملت بيديها، وقال: هكذا بأصابعه نحو الخبز والغزل والنفش**))،[3] أي تُمنع المرأة من كل عمل يُقصد منه استغلال أنوثتها، وتباح لها باقي الأعمال، وهذا يُفهم من الحديث من قوله: ((**إلاّ ما عملت بيديها**))، أي مما يُقصد منه استغلال جهدها، ومفهومه منع استغلال أنوثتها، كما أنّ القاعدة الشرعية: (الوسيلة إلى الحرام محرمة)، تمنع كل عمل يوصِل إلى الحرام، والقاعدة الشرعية: (الشيء المباح إذا أدى فرد من أفراده إلى ضرر يُمنع ذلك الفرد وحده ويبقى الشيء مباحاً)، تمنع كل شخص سواء أ كان رجلاً أم امرأة من الاشتغال في عمل مباح للرجال والنساء إذا كان هذا الشخص بعينه يوصِل اشتغاله في العمل إلى ضرر له، أو ضرر للأمّة، أو ضرر للمجتمع، أيّاً كان نوع هذا الضرر.[4]

٧- الحياة الزوجية:

أ- الحياة الزوجية حياة اطمئنان، وعِشرة الزوجين عِشرة صحبة:

قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴾،[5] وقال: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾،[6] والسكن هو الاطمئنان، وقال تعالى: ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾،[7] قال ابن عباس: (لهن من حسن الصحبة والعشرة مثل الذي عليهن من الطاعة فيما أوجبه عليهن لأزواجهن)، ويقول ﷻ : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾،[8] والعشرة: المخالطة والممازجة، وعنه ﷺ قال: ((**خيركم .. خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي**))،[9] فهذه الأدلة وغيرها تدل على أن الحياة الزوجية حياة طمأنينة، وتدل على أن على الزوج أن يقوم بما يجعل هذه الحياة الزوجية حياة طمأنينة.[10]

---

[1] رواه أبو داود. ينظر: سنن أبي داود، ج٢، ص: ٤٦٠.
[2] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٤. ومقدمة الدستور، ص: ٢٦٢. والنظام الاجتماعي في الإسلام، ص: ٤٠، ٦٨.
[3] رواه الإمام احمد. ينظر: مسند احمد بن حنبل، ج٤، ص: ٣٤١. قال شعيب الأرنؤوط : هذا إسناد لا يصح فقد قال ابن عبد البر: رافع بن رفاعة بن رافع ابن مالك بن العجلان لا تصح له صحبة والحديث غلط.
[4] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٤. ومقدمة الدستور، ص: ٢٦٣. والنظام الاجتماعي في الإسلام، ص: ٩٩.
[5] الأعراف: من الآية ١٨٩.
[6] الروم: من الآية ٢١.
[7] البقرة: من الآية ٢٢٨.
[8] النساء: من الآية ١٩.
[9] رواه الترمذي، وابن ماجة. ينظر: سنن الترمذي، ج٥، ص: ٧٠٩. وسنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ب.ت، ج١، ٦٣٦.
[10] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٤. والنظام الاجتماعي في الإسلام، ص: ١٤١، ١٤٢. ومقدمة الدستور، ص: ٢٦٤.

ب- قوامة الزوج على الزوجة قوامة رعاية لا قوامة حُكم:

على الرغم من أنّ الله تعالى جعل القوامة للرجل على المرأة، فقال: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ ﴾،[1] إلا أنّ هذه القوامة قوامة رعاية لا قوامة حكم وسلطان، فلابد أن تكون قوامة الرجل على المرأة قياماً بشأنها، وأن تكون عشرته معها عشرة صحبة، وقد وصفها الله بذلك فقال: ﴿ وَصَٰحِبَتِهِۦ ﴾،[2] يعني زوجته.[3]

ج- يجب على المرأة طاعة زوجها، ويجب عليه نفقتها:

إذ أوجب الله على المرأة الطاعة لزوجها، وحرّم عليها النشوز، فقال ﷻ: ﴿ وَٱلَّٰتِى تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِى ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ ۖ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا۟ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ۗ ﴾،[4] وأوجب الله تعالى على الزوج نفقتها، فقـال: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ۚ ﴾،[5] وقال عليه الصلاة والسلام: ((**ألا إن لكم على نسائكم حقاً ولنسائكم عليكم حقاً، فأما حقكم على نسائكم فلا يوطئنّ فرشكم من تكرهون ولا يأذنّ في بيوتكم لمن تكرهون. ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوهن وطعامهن**))،[6] وفي حديث آخر: ((**ولهن عليكم رزقهن وكسوهن بالمعروف**))،[7] فهذه الأدلة صريحة بوجوب طاعة المرأة لزوجها، ووجوب نفقة الزوجة على الزوج.[8]

د- يتعاون الزوجان في القيام بأعمال البيت تعاوناً تاماً:

وعلى الزوج أن يقوم بجميع الأعمال التي يقام بها خارج البيت، وعلى الزوجة أن تقوم بجميع الأعمال التي يقام بها داخل البيت بحسب استطاعتها، وعليه أن يحضر لها خداماً بالقدر الذي يكفي لقضاء الحاجات التي لا تستطيع القيام بها، فإنه ﷺ قضى على ابنته فاطمة رضي الله عنها بخدمة البيت وعلى عليّ رضي الله عنه ما كان خارج البيت من خدمة،[9] وورود أن فاطمة أتت رسول الله ﷺ تشكو إليه ما تَلقى من الرَحى وسألته خادماً يكفيها ذلك،[10] وهذا يدل على أن الزوجة تقوم بأعمال البيت قدر طاقتها، فإذا احتاجت لخادم أو أكثر أحضر لها، بدليل طلب فاطمة رضي الله عنها من الرسول ﷺ ، ويدل على أن الزوج يقوم بالأعمال التي خارج البيت فيكون بذلك قد وُجد التعاون بينهما.[11]

وفضلاً عمّا تقدم، تناول حزب التحرير مسائل أخرى تتعلق بالنظام الاجتماعي، كالزواج، والطلاق، والنسب، وكفالة الصغار، والعزل، وصلة الرحم، وغيرها.

---

[1] النساء: ٣٤.
[2] المعارج: ١٢.
[3] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٤. والنظام الاجتماعي في الإسلام، ص: ١٤٣، ١٤٤. ومقدمة الدستور، ص: ٢٦٥.
[4] النساء: ٣٤.
[5] الطلاق: ٧.
[6] رواه الترمذي وابن ماجة. ينظر: سنن الترمذي، ج٣، ص: ٤٦٧. وسنن ابن ماجة، ج١، ص: ٥٩٤.
[7] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٢، ص: ٨٨٦.
[8] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٤. والنظام الاجتماعي في الإسلام، ص: ١٤٢، ١٤٣. ومقدمة الدستور، ص: ٢٦٦.
[9] رواه ابن أبي شيبة. ينظر: المصنف في الأحاديث والآثار، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ، ج٦، ص: ١٠، ج٧، ص: ١٠١.
[10] متفق عليه. ينظر: صحيح البخاري، ج٣، ص: ١١٣٣. وصحيح مسلم، ج٤، ص: ٢٠٩١.
[11] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٤. والنظام الاجتماعي في الإسلام، ص: ١٤٥، ١٤٦. ومقدمة الدستور، ص: ٢٦٧.

المطلب الثاني: النظام الاقتصادي:

أولاً: النظام الاقتصادي وعلم الاقتصاد:

١- الفرق بين النظام الاقتصادي وعلم الاقتصاد:

على الرغم من أنّ علم الاقتصاد، والنظام الاقتصادي، يبحث كل منهما في الاقتصاد، إلا أنّ حزب التحرير يرى أنهما شيئان مختلفان متغايران، ومفهوم أحدهما غير مفهوم الآخر، فالنظام الاقتصادي عنده لا يختلف بكثرة الثروة ولا بقلتها، ولا يتأثر بها مطلقاً، وكثرة الثروة وقلتها لا يؤثر فيها شكل النظام الاقتصادي، ولا بوجهٍ من الوجوه؛ لذلك يرى أنّه من الخطأ الفادح جعل الاقتصاد موضوعاً واحداً، ويبحث على أنّه شيء واحدا؛ لأنّه يؤدي إما إلى الخطأ في إدراك المشاكل الاقتصادية المراد معالجتها، وإما إلى سوء فهم العوامل التي توفر الثروة، أي توجدها في البلاد؛ ولأنّ تدبير أمور الجماعة من حيث توفير المال، أي إيجاده، شيء، وتدبير أمور الجماعة من حيث توزيع المال المدبَّر شيء آخر، فيجب أن يُفصل بحث تدبير مادة المال عن بحث تدبير توزيعه، إذ الأول يتعلق بالوسائل، والثاني يتعلق بالفكر؛ ولهذا يجب بحث النظام الاقتصادي بعدّه فكراً يؤثر في وجهة النظر في الحياة، ويتأثر بها، وبحث علم الاقتصاد بعدّه علماً، ولا علاقة له بوجهة النظر في الحياة، والبحث المهم منهما هو النظام الاقتصادي؛ لأنّ المشكلة الاقتصادية تدور حول حاجات الإنسان، ووسائل إشباعها، والانتفاع بهذه الوسائل، وبما أنّ الوسائل موجودة في الكون، فإن إنتاجها لا يسبب مشكلة أساسية في إشباع الحاجات، بل إن إشباع الحاجات يدفع الإنسان لإنتاج هذه الوسائل، أو إيجادها، وإنما المشكلة الموجودة في علاقات النّاس، أي في المجتمع ناجمة عن تمكين النّاس من الانتفاع بهذه الوسائل، أو عدم تمكينهم، أي ناجمة عن موضوع حيازة النّاس لهذه الوسائل، فيكون هو أساس المشكلة الاقتصادية، وهو الذي يحتاج إلى علاج، وعلى ذلك فالمشكلة الاقتصادية آتية من موضوع حيازة المنفعة، لا من إنتاج الوسائل التي تعطي هذه المنفعة.[1]

٢- نظرة حزب التحرير إلى الاقتصاد:

يرى حزب التحرير أنّنظرة الإسلام إلى مادة الثروة تختلف عن نظرته إلى الانتفاع بها، وأنّ الوسائل التي تعطي المنفعة شيء، وحيازة المنفعة شيء آخر، فالمال وجهد الإنسان هما مادة الثروة، وهما الوسائل التي تعطي المنفعة، ووضعهما في نظر الإسلام من حيث وجودهما في الحياة الدنيا، ومن حيث إنتاجهما يختلف عن وضع الانتفاع بهما، وعن كيفية حيازة هذه المنفعة، فهو قد تدخّل في الانتفاع بالثروة تدخلاً واضحاً، فحرَّم الانتفاع من بعض الأموال، كالخمر والميتة، كما حرَّم الانتفاع من بعض جهود الإنسان، كالرقص والبغاء،فحرَّم بيع ما حَرُم أكله من الأموال، وحرَّم إجارة ما حَرُم القيام به من الأعمال، هذا من حيث الانتفاع بالمال، وجهد الإنسان، أما من حيث كيفية حيازتهما فقد شرع أحكاماً متعددة لحيازة الثروة، كأحكام الصيد، وإحياء الموات، وأحكام الإجارة والإستصناع، وأحكام الإرث والهبة والوصية، هذا بالنسبة للانتفاع بالثروة وكيفية حيازتها، أما بالنسبة لمادة الثروة من حيث إنتاجها، فيرى الحزب أنّ الإسلام حث على إنتاجها، ورغّب فيه حين رغّب بالكسب بشكل عام، ولم يتدخل ببيان كيفية زيادة الإنتاج، ومقدار ما ينتج، بل ترك ذلك للناس يحققونه كما يريدون، فالمال موجود في الحياة الدنيا وجوداً طبيعياً، وخلقه الله

[1] ينظر: النظام الاقتصادي، ص: ٥٥.

سبحانه وتعالى مسخراً للإنسان، قال تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾،[1] وغيرها من الآيات، ويتبين من ذلك أن الإسلام ينظر في النظام الاقتصادي، لا في علم الاقتصاد، ويجعل الانتفاع بالثروة، وكيفية حيازة هذه المنفعة موضوع بحثه، ولم يتدخل في إنتاج الثروة.[2]

٣- السياسة العامة للاقتصاد:

حدد حزب التحرير السياسة العامة للاقتصاد في دولة الإسلام بأمرين أساسيين،هما:

أ- النظر إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع عند النظرة إلى إشباع الحاجات.

ب- النظر إلى كل فرد بعينه، لا إلى مجموع الأفراد الذين يعيشون في البلاد.

وعلى هذا فإن سياسة الاقتصاد في الإسلام، كما يراها الحزب، ليست لرفع مستوى المعيشة في البلاد فحسب، من دون النظر إلى ضمان انتفاع كل فرد من هذا العيش، ولا هي لجلب الرفاهية للناس وتركهم أحراراً في الأخذ منها بقدر ما يتمكنون، من دون النظر إلى ضمان حق العيش لكل فرد منهم أياً كان، وإنما هي معالجة المشاكل الأساسية لكل فرد بوصفه إنساناً يعيش طبق علاقات معينة، وتمكينه من رفع مستوى عيشه، وتحقيق الرفاهية لنفسه في طراز خاص من العيش، وبهذا تختلف عن غيرها من السياسات الاقتصادية. فالإسلام في الوقت الذي يُشرِّع أحكام الاقتصاد للإنسان يجعل التشريع موجهاً للفرد، وفي الوقت الذي يعمل لضمان حق العيش، والتمكين من الرفاهية، يجعل ذلك يتحقق في مجتمع معين، له طراز خاص من العيش؛ ولذلك نجد الأحكام الشرعية قد ضمنت توفير إشباع جميع الحاجات الأساسية إشباعاً كلياً لكل فرد من أفراد رعية الدولة الإسلامية، من مأكل وملبس ومسكن، وذلك بفرض العمل على الرجل القادر، حتى يوفر لنفسه الحاجات الأساسية له ولمن تجب عليه نفقتهم، وفرضها على المولود له، وعلى الوارث إن لم يكن قادراً على العمل، أو على بيت المال إن لم يوجد من تجب عليهم نفقته، وبهذا ضَمِن الإسلام لكل فرد بعينه أن يشبع الحاجات التي لابد للإنسان من حيث هو إنسان من أن يشبعها، وهي المأكل والملبس والمسكن، ثمّ حثّ هذا الفرد على التمتع بالطيبات، والأخذ من زينة الحياة الدنيا ما يستطيع.[3]

ثانياً: المشكلة الاقتصادية:

قصر حزب التحرير المشكلة الاقتصادية على أمرين:

١- سوء توزيع الثروة (أو فقر الأفراد).

٢- عدم تمكين كل فرد في الرعية من حيازة الثروة والانتفاع بها.

١- سوء توزيع الثروة (أو فقر الأفراد):

والمراد بذلك عدم وصول ثروة البلاد إلى كل فرد من أفراد الرعية بحيث يستفيد منها أفراد، ويحرم منها آخرون، مما يوجد الفقر؛ وذلك أنّ الآيات والأحاديث التي جاءت بشأن الفقير، وبشأن المسكين، وبشأن ابن السبيل، ... هي من الكثرة والتنويع بحيث تلفت النظر إلى أهمية هذه المشكلة، أمّا الآيات فقال

---

[1] **الجاثية: من الآية ١٣.**

[2] **ينظر: النظام الاقتصادي، ص: ٥٨، ٥٩.**

[3] **ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٥. والنظام الاقتصادي، ص: ٦٠ ـ ٦٦. ومقدمة الدستور، ص: ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨٠ ـ ٢٨٤.**

تعالى: ﴿ وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾،[1] وقال: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَـٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱلْعَـٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَـٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾،[2] وقال: ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾،[3] وقال: ﴿ أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۞ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۞ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴾،[4] وغيرها من الآيات، وأمّا الأحاديث، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : ((**ما آمن بي من بات شبعاناً وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم به**)).[5]
فهذه الآيلت والأحاديث وجميع الآيات التي وردت بالإنفاق، وأحكام الصدقات، وأحكام الزكاة، وتكرار الحث على إعالة الفقراء والمساكين وابن السبيل والسائلين، أي مَن تحقق فيهم صفة الفقر، كل ذلك يدل دلالة واضحة على أن المشكلة الاقتصادية هي فقر الأفراد، أي هي سوء توزيع الثروة على الأفراد بحيث ينتج عن هذا التوزيع فقر الأفراد، فتكون المشكلة هي توزيع الثروة على كل فرد من الرعية، فيجب أن يعالَج هذا التوزيع بحيث تصل هذه الثروة لكل فرد، فالأدلة جاءت على أن هذا التوزيع يجب أن يصيب كل فرد، ولأجل أن يصيب كل فرد يجب أن يعالَج من حُرم منه، أي أن يعالَج الفقراء والمساكين وابن السبيل والسائلين، أي من تحقق فيهم صفة الفقر.[6]

٢- عدم تمكين كل فرد في الرعية من حيازة الثروة والانتفاع بها:

ذلك أنّ الله تعالى قد أباح الملكية إباحة عامة في كل سبب أباح التملك به، فقال تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَـٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾،[7] وقال ﷺ : ((**من أحاط حائطاً على شيء فهو له**))،[8] وهكذا فإباحة الملكية وعموم هذه الإباحة لكل فرد من أفراد الرعية، المسلم والذمي سواء، يدل على تمكينه من حيازة الملكية، ومن السعي لها، وكذلك جاءت أدلة الانتفاع بالأكل، واللبس، والسكنى، والتمتع عامة كذلك، قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَـٰلًا ﴾،[9] وقال تعالى:﴿ كُلُوا مِن طَيِّبَـٰتِ مَا رَزَقْنَـٰكُمْ ﴾،[10] وقال رسول الله ﷺ : ((**ما أكل أحد طعاماً قط خير من أن يأكل من عمل يده**))،[11] وغير ذلك من الأدلة، وكلها جاءت عامة، وعموم هذه الإباحة تشمل بالانتفاع كل فرد من أفراد الرعية، مسلماً كان أم ذمياً، وهذا كله يعني أن الشريعة قد مكّنت كل فرد من الرعية من حيازة المال، والانتفاع به،[12] ثمّ

---

[1] الحج: من الآية ٢٨.
[2] التوبة: ٦٠.
[3] الإنسان: ٨.
[4] البلد: ١٤- ١٦.
[5] رواه الطبراني. ينظر: المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل/ العراق، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٣م، ج١، ص: ٢٥٩. قال المنذري: رواه الطبراني والبزار وإسناده حسن. ينظر: الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ، ج٣، ص: ٢٤٣.
[6] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٥. والنظام الاقتصادي،ص: ٣٠ - ٣٢، ٦٠، ٦١، ٢١٤، ٢١٥. ومقدمة الدستور،ص: ٢٧٣، ٢٧٤.
[7] المائدة: من الآية ٩٦.
[8] رواه الإمام احمد. قال شعيب الأرنؤوط : حسن لغيره رجاله رجال الصحيح إلا أن الحسن البصري لم يصرح بسماعه من سمرة ينظر: مسند احمد بن حنبل، ج٥، ص: ١٢.
[9] البقرة: من الآية ١٦٨.
[10] البقرة: من الآية ٥٧.
[11] رواه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٢، ص: ٧٣٠.
[12] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٥. والنظام الاقتصادي، ص: ٦٢، ٦٣. ومقدمة الدستور، ص: ٢٧٥.

قال: " وعلى هذا تكون الأدلة الشرعية جاءت وبينت المشكلة الأساسية ما هي ببيان علاجها، فبينتها أنها فقر الأفراد، وعدم تمكين كل فرد منهم من حيازة المال والانتفاع به، حين جاءت فصبّت علاجها على فقر الأفراد، وأباحت حيازة المال والانتفاع به إباحة عامة، وجعلت هذه الإباحة الأساس في شؤون الاقتصاد، هذه هي المشكلة الأساسية، أو بتعبير آخر المشكلة الأساسية هي توزيع الثروة، وليس إنتاج الثروة، إذ هي فقر الأفراد وعدم تمكينهم من حيازة الثروة ومن الانتفاع بها، وليس فقر البلاد وحاجتها للثروة، فتكون المشكلة هي التوزيع وليس الإنتاج ".[1]

ويرى الحزب بعد ذلك أنّ كون المشكلة الاقتصادية هي توزيع الثروة، لم تدل عليه الأدلة الشرعية فحسب، بل إنّ واقع الحياة الاقتصادية يدل وبوضوح لا ينكره أحد أن كل بلد تعاني اضطراباً اقتصادياً إنّما تعانيه من جراء سوء التوزيع، وليس من جراء قلة الإنتاج، فالنظام الاشتراكي ومنه الشيوعي ما ظهر إلاّ نتيجة للظلم الذي عاناه المجتمع من النظام الرأسمالي، أي نتيجة لسوء التوزيع، والترقيعات التي يحاول الرأسماليون إدخالها على نظامهم كلها تتعلق بالتوزيع، والإجتهادات الاشتراكية إنّما تتناول مسألة التوزيع، والأقطار التي يسمونها أقطاراً متخلفة كالبلاد الإسلامية في هذه الأيام إنّما تخلُّفُها كان من جراء سوء التوزيع، وليس من فقر البلاد؛ ولذلك فإنّ واقع المشكلة الأساسية في الاقتصاد إنّما هي سوء التوزيع وليس قلة الإنتاج. وهذا شيء ملموس يلمسه كل إنسان مسلماً كان أم رأسمالياً أم اشتراكياً، فإنّ العالم كله فيه من الإنتاج ما يزيد على حاجات الناس، ولكن سوء توزيعه جعل بعض الناس أغنياء غنىً فاحشاً، وبعض الناس فقراء فقراً مدقِعاً، حتى البلدان التي تشكو قلة الإنتاج فإن المشكلة الأساسية التي تعانيها هي سوء التوزيع في الدرجة الأولى، ثم تأتي قلة الإنتاج، وعلى هذا فإنّ واقع الحياة الاقتصادية يدل على أنّ المشكلة الأساسية في الاقتصاد هي التوزيع، وليس الإنتاج.[2]

ثالثاً: الحاجات الأساسية والكمالية:

١- الحاجات الأساسية:

حدد حزب التحرير الحاجات الأساسية بثلاثة أمور هي: المأكل، والملبس، والمسكن، ودليله على ذلك قوله ﷺ : ((**من أصبح معافى في بدنه آمنا في سربه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا**))،[3] وكذلك، فإنّ النصوص الشرعية التي تحدثت عن النفقة بينت أنها المأكل والملبس والمسكن، قال ﷻ : ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾،[4] وقال: ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ ﴾،[5] فبيّن الله ﷻ أن الطعام والكسوة والمسكن هي النفقة، وقال رسول الله ﷺ عن النساء أي الزوجات: ((**ألا**

---

[1] مقدمة الدستور، ص: ٢٧٦. وينظر: النظام الاقتصادي، ص: ٢٨، ٢٩.
[2] ينظر: مقدمة الدستور، ص: ٢٧٩.
[3] رواه الطبراني، وقال: لم يرو هذا الحديث عن فضيل إلا علي تفرد به عبد الرحمن. ينظر: المعجم الأوسط، ج٢، ص: ٢٣٠. وقال في مجمع الزوائد: رواه الطبراني في الأوسط وفيه علي بن عابس وهو ضعيف. ينظر: مجمع الزوائد: ج١٠، ص: ٥١٧.
[4] البقرة: من الآية ٢٣٣.
[5] الطلاق: من الآية ٦.

وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن))،[1] وقال أيضاً: ((**ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف**))،[2] فهذه أدلة على أن النفقة هي المأكل والملبس والمسكن، وهذه هي الحاجات الأساسية.[3]

ولابد من ضمان إشباع هذه الحاجات الأساسية؛ ذلك أنّ الشارع حث على الكسب وعلى طلب الرزق وعلى السعي، وجعل السعي لكسب الرزق فرضاً، فقال تعالى: ﴿ فَٱمْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ ﴾،[4] وقال تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ﴾،[5] وهذا هو الأصل في ضمان إشباع الإنسان جميع حاجاته الأساسية من كسبه، فالله ﷻ قد فرض العمل على القادر المحتاج من الذكور ليقوم بإشباع حاجاته، وهذا يعني أن العمل إجباري على القادر إن لم يقم به يعاقب شأن كل فرض، وأمّا الإناث والعاجزون من الذكور فقد فرض لهم النفقة وجعلها حقاً لازماً وألزم الدولة بتحصيلها، ففرض النفقة للزوجة على الزوج، وفرض النفقة على الأب لأولاده، وفرض النفقة للأقارب إذا كانوا ذوي رحم محرم، قال تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ﴾،[6] بعد قوله: ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾،[7] وكذلك أوجب الشرع النفقة للعاجز الفقير على ذي الرحم المحرم، وإذا لم يوجد من تجب عليه النفقة، أو وجد ولكن لا يستطيع الإنفاق أوجب الشرع هذه النفقة على بيت المال أي على الدولة، قال رسول الله ﷺ : ((**من ترك مالاً فلورثته، ومن ترك كلاً فإلينا**))،[8] والكَل الضعيف الذي لا ولد له ولا والد، فهذا كله دليل على أن الشرع يوجب ضمان إشباع جميع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد فرداً فرداً، ويعين الواردات التي تضمن القيام بهذا الإشباع، ويضمن قيامها به واستمرار ذلك.[9]

٢- الحاجات الكمالية:

الحاجات الكمالية هي كل ما سوى الحاجات الأساسية، التي تقدم بيانها، ويرى الحزب أنّ الدولة ملزمة بتمكين الجميع منها، وعدَّ فرضَ الشارعِ العمل على القادر من الذكور دليلاً على التمكين من إشباع الحاجات الكمالية، كما صلح دليلاً على إشباع الحاجات الأساسية؛ لأنّه أطلق الحثّ على الكسب ولم يقيده بحدود إشباع الحاجات الأساسية، فهذا الإطلاق دليل على أن الشرع مكنه من إشباع حاجاته الكمالية من كسبه، وأيضاً فإنّ إباحة التمتع بالطيبات دليل على التمكين من إشباع الحاجات الكمالية، قال تعالى: ﴿ كُلُوا مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ﴾،[10] وقال: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ﴾،[11] فهذه كلها أدلة على أن الشرع أباح لكل فرد أن يشبع حاجاته الكمالية، فمكّنه بهذه الإباحة من

---

[1] **رواه الترمذي وابن ماجة. ينظر: سنن الترمذي، ج٣، ص: ٤٦٧. وسنن ابن ماجة، ج١، ص: ٥٩٤.**
[2] **رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٢، ص: ٨٨٦.**
[3] **ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٥. والنظام الاقتصادي، ص: ٦٠ ـ ٦٦. ومقدمة الدستور، ص: ٢٨٣.**
[4] **الملك: من الآية ١٥.**
[5] **الجمعة: من الآية ١٠.**
[6] **البقرة: من الآية ٢٣٣.**
[7] **البقرة: من الآية ٢٣٣.**
[8] **متفق عليه، اللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٢، ص: ٨٤٥. وصحيح مسلم، ج٣، ص: ١٢٣٧.**
[9] **ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٥. والنظام الاقتصادي، ص: ٦٠ ـ ٦٦. ومقدمة الدستور، ص: ٢٨٠ ـ ٢٨٢.**
[10] **البقرة: من الآية ٥٧.**
[11] **الأعراف: من الآية ٣٢.**

الإشباع، علاوة عما ورد من النهي عن البخل، ومن تقريع من يمنع التمتع بالطيبات، مما يدل على التمكين بأجلى بيان.[1]

رابعاً: أصـــل الملكـــية وأنواعها:

١- أصـــل الملكـــية:

يرى حزب التحرير أنّ أصل ملكية المال هي لله ﷻ ، لقوله تعالى: ﴿ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمۡ ﴾،[2] فنَسب المال له تعالى، وقوله عز وجل: ﴿ وَيُمۡدِدۡكُم بِأَمۡوَٰلٖ وَبَنِينَ ﴾،[3] فنسب إمداد المال للناس إلى الله تعالى، وقوله جل شأنه: ﴿ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِ ﴾،[4] فجعلهم خلفاء في المال عن الله تعالى، فالله هو الذي استخلفهم، فالمال أصله إذن لله تعالى، فملكية المال من حيث هي ملكية لله لا للناس، ولكنه تعالى بجعله الناس مستخلَفين فيه جعل لهم حق ملكية المال، ولهذا فإن آية الاستخلاف ليست دليلاً على ملكية الفرد، بل هي دليل على أن للإنسان من حيث هو إنسان حق الملكية للمال، وأمّا ملكية الفرد الفعلية أي كونه يحوز المال فعلاً ملكية له، فإنها آتية من دليل آخر، هو السبب الذي أباح للفرد التملك بالفعل، من مثل قوله تعالى: ﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٞ مِّمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٞ مِّمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَ ﴾،[5] ومن مثل قوله عليه الصلاة والسلام: ((**من أحاط حائطاً على شيء فهو له**))،[6] وقوله ﷺ : ((**من أحيا أرضاً ميتة فهي له**))،[7] وغير ذلك من النصوص، فحق الملكية ثابت لكل إنسان فيما خلقه الله من الأشياء، والملكية بالفعل تحتاج إلى إذن من الشارع في كيفية الملك، وفي المال الذي يراد ملكه، أي تحتاج إلى دليل من الشرع يبيح هذه الملكية بالفعل.[8]

٢- أنـــواع الملكـــية:

بناء على استقراء أدلة الملكية، صنف حزب التحرير الملكية إلى ثلاثة أنواع:

أ- الملكية الفردية.

ب- الملكية العامة.

ج- ملكية الدولة.[9]

---

[1] **ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٥. والنظام الاقتصادي، ص: ٦٠ ـ ٦٦. ومقدمة الدستور، ص: ٢٨٤.**
[2] **النور: ٣٣.**
[3] **نوح: ١٢.**
[4] **الحديد: ٧.**
[5] **النساء: ٧.**
[6] **رواه الإمام احمد. قال شعيب الأرنؤوط : حسن لغيره رجاله رجال الصحيح إلا أن الحسن البصري لم يصرح بسماعه من سمرة ينظر: مسند احمد بن حنبل، ج٥، ص: ١٢.**
[7] **رواه الإمام احمد، قال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرط الشيخين. ينظر: مسند احمد بن حنبل، ج٣، ص: ٣٣٨.**
وروى الحديث أيضاً أبو داود، ج٢، ص: ١٩٤. والترمذي، ج٣، ص: ٦٦٣. كما أخرجه البخاري موقوفا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ج٢، ص: ٨٢٢.
[8] **ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٥. والنظام الاقتصادي، ص: ٦٧، ٦٨. ومقدمة الدستور، ص: ٢٨٥.**
[9] **ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٥. والنظام الاقتصادي، ص: ٦٨، ٦٩. ومقدمة الدستور، ص: ٢٨٦.**

أ- الملكية الفردية:

۞ تعريف الملكية الفردية:

عرّف حزب التحرير الملكية الفردية بأنها، حكم شرعي مقدر بالعين أو المنفعة، يقتضي تمكين من يضاف إليه من انتفاعه بالشيء، وأخذ العوض عنه. وهذا التعريف أُخذ من الأدلة التي نصت على ملكية الفرد للأشياء، مثل قوله ﷺ : ((**من أحاط حائطاً على شيء فهو له**))،[1] وغير ذلك، وملكية الإنسان للشيء تقتضي تمكينه من الانتفاع به، كملكيته للرغيف والدار، فإنّه يمكنه بملكيته للرغيف أن يأكله، وأن يبيعَهُ، ويأخذ ثمنه، ويمكنه بملكيته للدار أن يسكنها، وأن يبيعها ويأخذ ثمنها، فالرغيف والدار كل منهما عين، والحكم الشرعي المقدر فيهما هو إذن الشارع للإنسان بالانتفاع بهما استهلاكاً ومنفعة ومبادلة، وهذا الإذن بالانتفاع يستوجب أن يتمكن المالك، وهو من أضيف إليه الإذن، من أكل الرغيف، وسكنى الدار، كما يتمكن من بيعها، فبالنسبة للرغيف، الحكم الشرعي مقدر بالعين، وهو الإذن باستهلاكها، وبالنسبة للدار، الحكم الشرعي مقدر بالمنفعة، وهو الإذن بسكناها، وعلى هذا تكون الملكية هي إذن الشارع بالانتفاع بالعين، وعلى ذلك فلا تثبت الملكية إلاّ بإثبات الشارع لها، وتقريره لأسبابها، وإذن فالحق في ملكية العين ليس ناشئاً عن العين نفسها، وعن طبيعتها، أي عن كونها نافعة أو غير نافعة، وإنما هو ناشئ عن إذن الشارع، وعن جعله السبب الذي يبيح الملك للعين منتجاً المسبَّب، الذي هو تملكها شرعاً؛ ولهذا أذن الشارع في تملك بعض الأعيان، ومنع من تملك بعضها، وأذن في بعض العقود، ومنع بعضها، فمنع تملك الخمر والخنزير للمسلم، كما منع تملك مال الربا، ومال القمار، وأذن في البيع فأحله، ومنع الربا فحرمه، وهكذا.[2]

۞ الأسباب الشرعية للملكية الفردية:

يرى حزب التحرير أنّ استقراء الأدلة التي بينت إذن الشارع في الانتفاع بالعين، أي استقراء أدلة الملكية الفردية، تبين أنّ جميع أسباب التملك تدخل تحت واحد من هذه الخمسة:

الأول: العمل، وله سبع حالات: الأولى: إحياء الموات، والثانية: الصيد، والثالثة: السمسرة والدلالة، والرابعة: المضاربة، والخامسة: المساقاة، والسادسة: العمل للآخرين بأجر، والسابعة: استخراج ما في باطن الأرض أو ما في الهواء.

والثاني: الإرث.

والثالث: الحاجة إلى المال لأجل الحياة.

والرابع: إعطاء الدولة من أموالها للرعية. كإقطاع الدولة للأراضي، وكإعطائها مالاً لسد الديون، أو لإعانة الزرّاع، ونحو ذلك.

والخامس: الأموال التي يأخذها الأفراد من دون مقابل مال أو جهد، وهو يشمل خمسة أحوال:

الأولى: صلة الأفراد بعضهم بعضاً، كالهدية، والهبة، والوصية. والثانية: استحقاق المال عِوَضاً عن ضرر، كدِيَة القتيل، ودِيات الجِراح. والثالثة: استحقاق المهر وتوابعه. والرابعة: اللُقَطة. والخامسة: تعويض الخليفة، والمعاونين، والولاة، وسائر الحكام.

---

[1] **رواه الإمام احمد. قال شعيب الأرنؤوط : حسن لغيره رجاله رجال الصحيح إلا أن الحسن البصري لم يصرح بسماعه من سمرة ينظر: مسند احمد بن حنبل، ج٥، ص: ١٢.**

[2] **ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٥. والنظام الاقتصادي، ص: ٧١. ومقدمة الدستور، ص: ٢٨٧.**

هذا وقد تناول الحزب كل واحد من هذه الأسباب الخمسة مبيناً واقعه ودليله من الشرع،[1] كما نبّه على الفرق بين أسباب التملك التي حصرها بالخمسة المتقدمة، فهي أسباب حيازة أصل المال، يعني السبب الذي تم به إنشاء ملكية المال للشخص بعد أن لم يكن مملوكاً، وبين أسباب تنمية الملك، أي أسباب زيادة المال الذي يملكه، كالتجارة والزراعة والصناعة.[2]

ب- الملكية العامة:

۞ تعريف الملكية العامة:

عرّف حزب التحرير الملكية العامة بأنها، إذن الشارع للجماعة بالاشتراك في الانتفاع بالعين، ودليل هذا التعريف هي النصوص الواردة فيما هو ملكية عامة. من مثل قوله ﷺ : ((**المسلمون شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار**))،[3] وقوله ﷺ : ((**مِنى مناخُ مَن سَبَق**))،[4]ومِنى المكان المعروف بالحجاز الذي ينزل إليه الحجاج بعد وقوفهم بعرفات هو لجميع الناس ينيخ ناقته فيه كل من سبق إليه، وقد أقر النبي ﷺ اشتراك الناس في الطريق العام. من كل هذا يستنبَط منه تعريف الملكية العامة؛ لأن هذه النصوص تدل على أن الشارع قد أذِن للناس بالاشتراك في هذه الأعيان، فاستُنبِط من ذلك تعريف الملكية العامة.[5]

۞ ما يتحقق فيه الملكية العامة:

حدد الحزب ما تتحقق فيه الملكية العامة، بناء على استقراء الأدلة التي تدل على الملكية العامة، بثلاثة أشياء، وهي:

الأول: كل ما هو من مرافق الجماعة كساحات البلد.

الثاني: المعادن التي لا تنقطع كمنابع البترول.

الثالث: الأشياء التي طبيعتها تمنع اختصاص الفرد بحيازتها كالأنهار.

أما الأول، وهو كل ما هو من مرافق الجماعة كساحات البلد، فدليله قول الرسول ﷺ ((**المسلمون شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار**))،[6] وقوله ﷺ : ((**ثلاث لا يُمنعن الماء و الكلأ و النار**))،[7] وهذا الحديث يعلل منعها بأنها من مرافق الجماعة، فالرسول ﷺ أباح ملكية الماء في الطائف وخيبر للأفراد، وامتلكوه بالفعل لسقي زرعهم وبساتينهم من دون غيرهم، فلو كانت الشركة في الماء مطلقاً من حيث هو لَما سمح للأفراد أن يمتلكوه، فمِن قول الرسول ﷺ : ((**الناس شركاء في ثلاث: الماء ...**))، ومن إباحته عليه الصلاة والسلام للأفراد أن يمتلكوا الماء، تستنبَط علة الشراكة في الماء والكلأ والنار وهي كونها من مرافق الجماعة التي لا تستغني عنها الجماعة، فكل ما يتحقق فيه كونه من مرافق الجماعة كساحات البلدة وأحراش الاحتطاب ومراعي الماشية فإنه يكون ملكية عامة.

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٦. والنظام الاقتصادي، ص: ٧٥ ـ ١٢٤. ومقدمة الدستور، ص:٢٩٠ ـ ٢٩٥.

[2] ينظر: النظام الاقتصادي، ص: ١٢٦. ومقدمة الدستور، ص: ٢٩٠.

[3] رواه الإمام احمد، قال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح. ينظر: مسند احمد بن حنبل، ج٥، ص: ٣٦٤. ورواه أيضاً: أبو داود، ج٢، ص: ٣٠٠. وابن ماجة، ج٢، ص: ٨٢٦.

[4] رواه الترمذي، وابن ماجة. ينظر: سنن الترمذي، ج٣، ص: ٢٢٨. وسنن ابن ماجة، ج٢، ص: ١٠٠٠.

[5] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٦. والنظام الاقتصادي، ص: ٢١٨. ومقدمة الدستور، ص: ٢٨٨.

[6] رواه الإمام احمد، قال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح. ينظر: مسند احمد بن حنبل، ج٥، ص: ٣٦٤. ورواه أيضاً: أبو داود، ج٢، ص: ٣٠٠. وابن ماجة، ج٢، ص: ٨٢٦.

[7] رواه ابن ماجة. ينظر: سنن ابن ماجة، ج٢، ص: ٨٢٦. قال الحافظ ابن حجر في التلخيص: سنده صحيح. ينظر: تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، ج٢، ص: ٦٥.

<u>وأما الثاني</u>، وهو المعادن التي لا تنقطع كمنابع البترول، فدليله ما ورد عن أبيض بن حمال: أنه وفد إلى رسول الله ﷺ : ((**فاستقطعه الملح فقطع له فلما أن ولى قال رجل من المجلس أتدري ما قطعت له ؟ إنما قطعت له الماء العد قال فانتزعه منه**))،[1] والماء العد: الذي لا ينقطع، شبّه معدن الملح بالماء لعدم انقطاعه، وليس المراد هنا الملح وإنما المراد المعدن بدليل لما علمه أنه لا ينقطع منعه، مع أنه يعلم أنّه ملح، وأقطعه من أول الأمر، فالمنع لكونه معدناً لا ينقطع، قال أبو عبيد: " فلما تبين النبي ﷺ أنّه ماء عد ارتجعه منه، لأنه سنّة رسول الله ﷺ في الكلأ والنار والماء أن الناس جميعاً فيه شركاء، فكَرِه أن يجعله لرجل يحوزه من دون سواه "، وعلى هذا فكل معدن من المعادن التي لا تنقطع، أي غير محدودة المقدار بكمية قليلة، فإنه ملكية عامة، أمّا إن كان محدود المقدار بكمية قليلة فلا يكون ملكية عامة، بدليل الحديث.

<u>وأما الثالث</u>، وهو الأشياء التي طبيعتها تمنع اختصاص الفرد بحيازتها كالأنهار، فدليله إقرار الرسول ﷺ الناس على اشتراكهم في ملكية الطريق العام، وكذلك قوله ﷺ : ((**مِنى مناخُ مَن سَبَق**))،[2] أي مِنى، وهي المكان المعروف بالحجاز، ملكٌ لجميع الناس، فمن سبق إلى مكان وأناخ فيه فهو له.[3]

ج- ملكية الدولة:

عرّف حزب التحرير ملكية الدولة بأنها، كل مال مصرفه موقوف على رأي رئيس الدولة واجتهاده، كأموال الضرائب والخَراج والجزية، ودليل ملكية الدولة، أنّ رسول الله ﷺ أنفق مال الفيء برأيه واجتهاده، وأنفق مال الجزية برأيه واجتهاده، وأنفق مال الخراج الذي كان يأتي من البلدان برأيه واجتهاده، وقد جاء النص الشرعي فيها تاركاً للرسول ﷺ أن ينفقها كما يرى، فكان ذلك دليلاً على أن للإمام أن يصرف هذه الأموال برأيه واجتهاده، لأن فعله ﷺ دليل شرعي، فيكون إذناً للإمام أن يصرف هذه الأموال برأيه واجتهاده؛ ولهذا نرى أنّ أموال الزكاة لم يُترك صرفها للخليفة برأيه واجتهاده، بل عُينت له الجهات التي يصرف لها برأيه واجتهاده؛ ولذلك لم تكن من أموال الدولة، بل كانت الدولة قيّمةً على صرفها، وعليه فكل ما جعل الشارع للإمام أن يتصرف برأيه واجتهاده كان نص الشارع هذا إذناً للإمام بالصرف، وكونه إذناً مطلقاً لم يعيّن فيه الجهة التي يصرفها عليها كان إذناً له بالصرف برأيه واجتهاده، ومن هنا كانت أموال الفيء والخراج والجزية وما شاكلها من أموال الضرائب، وريع أملاك الدولة، فإنها كلها أموال للدولة، ينطبق عليها التعريف المستنبَط من فعل الرسول، وعمومية النصوص التي جاءت تأمر بصرف هذه الأموال.[4]

٣- لا يجوز للدولة أن تحوّل ملكية فردية إلى ملكية عامة:

منع حزب التحرير الدولة من تحويل الملكية فردية إلى ملكية عامة؛ وذلك لأنه يرى أنّ الملكية العامة ثابتة في طبيعة المال وَصِفَتِه لا برأي الدولة، استدل لذلك بقوله ﷺ : ((**لا يحل مال امرئ إلاّ بطيب نفس منه**))،[5] وهذا عام يشمل كل إنسان، فيحرم أخذ مال أي فرد من الناس مسلماً كان أم غير مسلم، إلاّ بسبب مشروع، فيحرم على الدولة أن تأخذ مال أي فرد إلاّ بسبب شرعي؛ ولذلك يحرم عليها أن تأخذ مال فرد

---

1 رواه الترمذي. ينظر: سنن الترمذي، ج٣، ص: ٦٦٤.
2 رواه الترمذي، وابن ماجة. ينظر: سنن الترمذي، ج٣، ص: ٢٢٨. وسنن ابن ماجة، ج٢، ص: ١٠٠٠.
3 ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٧. والنظام الاقتصادي، ص: ٢١٨ ـ ٢٢٢. ومقدمة الدستور، ص: ٣٢٦، ٣٢٧.
4 ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٦. والنظام الاقتصادي، ص: ٢٢٣، ٢٢٤. ومقدمة الدستور، ص: ٢٨٩.
5 رواه الإمام احمد. ينظر: مسند احمد بن حنبل، ج٥، ص: ٧٢.

من الأفراد وتجعله ملكاً للدولة بحجة المصلحة، أو ملكية عامة بحجة مصلحة الأمّة فيه؛ وذلك لأنّ الحديث حرم ذلك، فالمصلحة لا تجعله حلالاً، فحلّه يحتاج إلى دليل شرعي، ولا يقال إن للإمام أن يفعل ذلك رعاية لمصالح المسلمين بدعوى أنّه له حق رعاية الشؤون، لا يقال ذلك؛ لأن رعاية الشؤون هي القيام بمصالح الناس بحسب الأحكام الشرعية، وليست هي القيام بمصالح الناس بحسب رأي الخليفة، فما حرمه الله ليس للخليفة أن يجعله حلالاً مطلقاً، وإن فعل ذلك كان فعله مظلمة يحاكَم عليها، ويُرجع المال لصاحبه، وعلى هذا فإن ما يسمى بالتأميم ليس من الشرع بشيء؛ لأنه إن كان في مال طبيعته وصفَتِه ملك عام كان فرضاً على الدولة أن تجعله ملكية عامة، وليست مختارة في ذلك، فلا تكون قد أممته، وإنما طبيعته وصفَتِه كانت كذلك، ويحرم على الدولة أن تجعله ملكية فردية، وأمّا إن كان في مال ملك لفرد وليس من طبيعته ولا من صفته أن يكون ملكاً عاماً فإنه يحرم على الدولة أن تؤممه، وإن فعلت تحاكَم ويُرجع لصاحبه، فإن رسول الله ﷺ أرجع أرض الملح من أبيض بن حمال بعد أن أقطعه إياها حين ظهر أنها معدن لا ينقطع.[1]

٤- العمل على تداول المال:

تعمل الدولة على تداول المال بين الرعية، وتحول من دون تداوله بين فئة خاصة، قال تعالى: ﴿ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ ﴾،[2] فعلّل إعطاء فيء بني النضير للمهاجرين من دون الأنصار، مع أنه للمسلمين كافة، ولم يعط من الأنصار أحد سوى رجلين كانا فقيرين كالمهاجرين وهما أبو دجانة وسهل بن حنيف، علل ذلك بأنه حتى لا يتداوله الأغنياء فقط، وهذه علة شرعية تدور مع المعلول وجوداً وعدماً، ولهذا فكلما وُجد التفاوت كان على الخليفة أن يوجد التوازن عملاً بهذه الآية؛ لأنّها معللة من جهة، ولأن لفظها عام ولو كان سببها خاصاً، إذ القاعدة الشرعية هي: (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)، ولذلك تنطبق في كل وقت، فتعطي الدولة المال منقولاً أو غير منقول من أموالها التي تملكها في بيت المال، ومن الفيء وما شابهه، وتُقطِع من الأراضي العامرة من لا يملكون أرضاً كافية، وتعطي العاجزين عن الزراعة مالاً لتجعل لديهم القدرة على الزراعة، وتقوم بسداد ديون العاجزين عن السداد من مال الزكاة ومن الفيء وما شابهه، وتعطي المحتاج وغير المحتاج من أموال الملكية العامة بحسب ما تراه مؤدياً للتمكين من إشباع الحاجات الكمالية ولإيجاد التوازن.[3]

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٧. والنظام الاقتصادي، ص: ٢٢٥، ٢٢٦. ومقدمة الدستور، ص: ٣٣٠.
[2] الحشر: من الآية ٧.
[3] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٢١. والنظام الاقتصادي، ص: ٢٤٨ ـ ٢٥٠. ومقدمة الدستور، ص: ٣٨٦ ـ ٣٨٩.

خامساً: بيت المـــال:

١- واردات بيت المال:

حدد حزب التحرير واردات بيت المال بالأمور التالية:

أ- الفيء. ب- الجزية. ج- الخراج. د- خمس الركاز. هـ الزكاة. و- الأموال الناتجة من الملكية العامة أو من ملكية الدولة. ز- الأموال الموروثة عمن لا وارث له. ح- أموال المرتدين. ط- الأموال التي تؤخذ من الجمارك على ثغور البلاد.

٢- نفقات بيت المال:

أما نفقات بيت المال فقد حددها الحزب بالأمور التالية:

أ- الأصناف الثمانية الذين يستحقون أموال الزكاة يُصرف لهم من باب الزكاة، فإذا لم يوجد مال في بيت الزكاة لا يُصرف لهم شيء.

ب- الفقراء والمساكين وابن السبيل والجهاد والغارمين إذا لم يوجَد في باب أموال الزكاة مال صُرف لهم من واردات بيت المال الدائمة، وإذا لم يوجد لا يُصرف للغارمين شيء، وأمّا الفقراء والمساكين وابن السبيل والجهاد فتُحصّل ضرائب لسد نفقاتهم ويُقترض لأجل ذلك في حالة خوف الفساد.

ج- الأشخاص الذين يؤدون خدمات للدولة كالموظفين والجند فإنه يُصرف لهم من بيت المال. وإذا لم يكفِ مال بيت المال تُحصّل ضرائب في الحال لسد هذه النفقات ويُقترض لأجلها في حالة خوف الفساد.

د- المصالح والمرافق الأساسية كالطرقات والمساجد والمستشفيات والمدارس يُصرف عليها من بيت المال، فإذا لم يفِ ما في بيت المال تحصّل ضرائب في الحال لسد هذه النفقات.

هـ- المصالح والمرافق الكمالية يُصرف عليها من بيت المال، فإذا لم يوجد ما يكفي لها في بيت المال لا يصرف لها وتؤجل.

و- الحوادث الطارئة كالزلازل والطوفان يُصرف عليها من بيت المال، وإذا لم يوجد يُقترض لأجلها المال في الحال ثم يسدد من الضرائب التي تُجمع.

وفي حال لم تكف واردات بيت المال لسد النفقات، فإنّ للدولة أن تفرض ضرائب على المسلمين من رعاياها، ولكن على قدر الحاجة، وضمن ضوابط معينة.[1]

وفضلاً عمّا تقدم فإنّ حزب التحرير، تناول ضمن النظام الاقتصادي العديد من المسائل، وذلك مثل: أحكام الصناعة والمصانع، والزراعة والأراضي، والتجارة، والزكاة، والجزية، والخراج، وكنز المال، والمصارف، ونظام النقد في دولة الخلافة، والشركات، والضرائب والأحوال التي تشرع فيها، وغير ذلك.

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١١٩، ١٢٠. والنظام الاقتصادي، ص: ٢٣٢ ـ ٢٤٧، ومقدمة الدستور، ص: ٣٦٤ـ ٣٨٢. وأجهزة دولة الخلافة، ص: ١٤٢.

المطلب الثالث: نظام التعليم:

إنتقد حزب التحرير ما فيه المسلمون اليوم من جهل، وضعف في سائر العلوم، وعزا ذلك إلى عقم المناهج التدريسية القائمة على الفكرة الرأسمالية من اجل ابعاد المسلمين عن ثقافتهم وقتل الابداع فيهم، وتقصير الدويلات القائمة مضافا اليه تفشي الامية فيهم كما كانت في العرب قبل الاسلام، فان ذلك كله يقتضي من الدولة علاجا جادا وحازما، فكما عالج الرسول ﷺ الامية انذاك وحث على طلب العلم، فجعل فداء كل اسير من اسرى بدر تعليم عشرة من ابناء المسلمين، فكذلك لابد للدولة من العمل على محو الامية، وبذل قصارى الجهد لازالة هذه الوصمة الاثمة عن جبين هذه الامة الكريمة، وتجعل كل مسلم عالما او متعلماً، قال رسول الله ﷺ : ((**طلب العلم فريضة على كل مسلم**))،[1] فلا مكان للجهل بين المسلمين؛ لأن الله ﷻ اوجب على كل مسلم ان يطلب العلم.[2]

أما تصوّر حزب التحرير لنظام التعليم في دولة الخلافة فيمكن اجماله بما يلي:

أولاً: أساس التعليم وأهدافه:

١- أساس التعليم:

إذا لابد أن تكون العقيدة الإسلامية هي الأساس الذي يقوم عليه منهج التعليم، بحيث تكون مواد الدراسة وطرق التدريس جميعها على الوجه الذي لا يحدث أي خروج في التعليم عن العقيدة الإسلامية، فالرسول ﷺ كان يسير مع الناس بدعوتهم للإسلام أولاً، أي لاعتناق العقيدة الإسلامية، حتى إذا أسلموا بدأ يعلّمهم أحكام الإسلام، فكانت العقيدة هي الأساس الذي يجري عليه تعليم الرسول للمسلمين، وحين كَسَفت الشمس عند وفاة ولده إبراهيم قال الناس: كَسَفت الشمس لموت إبراهيم، قال لهم عليه أفضل الصلاة والسلام: ((**إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتموهما فادعوا الله وصلوا حتى ينجلي**))،[3] فجعل رسول الله ﷺ في هذا الحديث العقيدة الإسلامية أساساً للمعلومات عن الكسوف والخسوف، وهناك أحاديث كثيرة تدل على أن جعْل العقيدة الإسلامية أساساً لمنهج التعليم أمر واجب على الدولة، لا يحِل لها أن تفرّط فيه مطلقاً، إلاّ أن جعلها أساساً لمنهج التعليم لا يعني أن تكون كل معرفة منبثقة عن العقيدة الإسلامية؛ لأنّ ذلك مما لم يطلبه الشرع، وهو أيضاً يخالف الواقع، فالعقيدة الإسلامية لا تنبثق عنها كل معرفة؛ لأنّها خاصة بالعقائد والأحكام، ولا علاقة لها بغيرهما، وإنما معنى جعلها أساساً لمنهج التعليم هو أن المعارف المتعلقة بالعقائد والأحكام يجب أن تنبثق عن العقيدة الإسلامية؛ لأنّها إنما جاءت بهما، أمّا غير العقائد والأحكام من المعارف فإن معنى جعل العقيدة الإسلامية أساساً لها هو أن تُبنى هذه المعارف والأحكام على العقيدة الإسلامية، أي أن تُتخذ العقيدة الإسلامية مقياساً، فما ناقض العقيدة الإسلامية لا نأخذه ولا نعتقد به وما لم يناقضها جاز أخذه، فهي مقياس من حيث الأخذ والاعتقاد، أمّا من حيث المعرفة والتعلم فلا يوجد ما يمنع من تعلم ما يخالف العقيدة الإسلامية، فقد جاءت في القرآن أفكار وعقائد تناقض الإسلام مثل: ﴿ وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا

---

[1] رواه ابن ماجة. ينظر: سنن ابن ماجة، ج١، ص: ٨١.

[2] ينظر: نشرة لحزب التحرير بعنوان: سياسة التعليم، ١٥من ذي القعدة سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧/١٠/٢٧م.

[3] متفق عليه من حديث المغيرة بن شعبة، واللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج١، ص: ٣٦٠. وصحيح مسلم، ج٢، ص: ٦٣٠.

يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُۚ ﴾،[1] وغيرها مما يدل على جواز تعلم الأفكار التي تناقض العقيدة الإسلامية، وعليه فإن تعلُّم المعارف المخالفة للعقيدة الإسلامية من غير أخذ لها ولا اعتقاد بها جائز ولا شيء فيه، ولكن الممنوع هو أخذ الأفكار التي تناقض العقيدة الإسلامية.[2]

وعلى ضوء ما تقدم نجد أنّ حزب التحرير فرّق بين العلوم التجريبية وما هو ملحَق بها كالرياضيات، وبين المعارف الثقافية، فيرى أنّ العلوم التجريبية وما يلحق بها تُدرَّس بحسب الحاجة، ولا تقيَّد في أي مرحلة من مراحل التعليم، أمّا المعارف الثقافية فإنها تؤخذ في المرحلتين الابتدائية والثانوية وفق سياسة معينة لا تتناقض مع أفكار الإسلام وأحكامه، وأمّا في المرحلة العالية فتؤخذ هذه المعارف كما يؤخذ العلم على شرط أن لا تؤدي إلى أي خروج على سياسة التعليم وغايته، والدليل على ذلك عموم الأدلة التي أباحت تعلُّم العلم، فإنها تشمل كل علم، فيباح للمسلم أن يتعلم كل علم، إلاّ أنه إذا كانت بعض العلوم يؤدي تعليمها إلى زيغ العقائد أو إلى ضعف في المعتقدات فإن هذه العلوم بالذات يحرم تعليمها ما دامت توصِل إلى ذلك، فإذا فَقَدت تأثيرها جاز تعلمها وذلك عملاً بالقاعدة الشرعية: (كل فردٍ من أفراد الشيء المباح إذا أوصَل إلى ضرر حرم ذلك الفرد وبقي الشيء مباحاً)، فإنّ تعلم ما يزيغ العقائد ويضعِف المعتقدات يؤثر على الأطفال بسهولة، ولذلك يُمنع تعليمهم مثل هذه العلوم في المرحلتين الابتدائية والثانوية، أمّا المرحلة العالية فإن مثل هذه العلوم كالفلسفة ونحوها يجوز أن تُعلَّم ولكن لنقضها وإبطالها، ولا يعلَّم شيء منها من غير أن يُعلَّم إلى جانبه نقضه وإبطاله، فإن القرآن الكريم قد جاءت فيه أفكار وعقائد الآخرين، ولكن جاءت في معرض بيانها لإبطالها والرد عليها، وكذلك عندما توضع برامج التعليم إنما توضع فيها مثل هذه العلوم في المرحلة العالية لأجل نقضها وبيان زيفها، وكذلك ما يتعلق بالفنون والصناعات فهذه قد تلحق بالعلوم كالفنون التجارية والملاحة البحرية وشق الترع وبناء السدود وتحسين البذور، فهذه تؤخذ كالعلوم سواء بسواء، وأما ما كان منها ملحقا بالثقافة، وذلك عندما تتأثر بوجهة نظر خاصة كالرسم والنحت، فهذه لا تؤخذ إذا ناقضت وجهة نظر الإسلام، كما هي الحال في رسم كل ذي روح، أو صنع تمثال لأي حي.[3]

٢- أهــداف التعلــيم:

حدد حزب التحرير، الأهداف العامة للتعليم في دولة الخلافة بهدفين رئيسين هما:

الأول: بناء الشخصية الإسلامية:

والمراد بناء الشخصية التي تتمتع بالعقلية والنفسية الإسلاميتين، لأبناء الأمة، وذلك عن طريق غرس الثقافة الإسلامية، عقيدة وأفكاراً وسلوكاً، في عقول الطلبة ونفوسهم؛ لذا لابد أن يحرص واضعو المنهاج ومنفذوها في دولة الخلافة على تحقيق هذه الغاية.

---

[1] الجاثية: من الآية ٢٤.

[2] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٢٤. ومقدمة الدستور، ص: ٤١١ ـ ٤١٣. ونشرة لحزب التحرير بعنوان: سياسة التعليم، ١٥من ذي القعدة سنة ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧/١٠/٢٧م.

[3] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٢٤، ١٢٥. ومقدمة الدستور، ص: ٤١٧، ٤١٨. ونشرة لحزب التحرير بعنوان: سياسة التعليم، ١٥من ذي القعدة سنة ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧/١٠/٢٧م.

الثاني: إعداد أبناء المسلمين ليكون منهم العلماء المختصون في كل مجالات الحياة:

سواء في العلوم الإسلامية: من اجتهاد وفقه وقضاء وغيرها، أو في العلوم التجريبية: من هندسة وكيمياء وفيزياء وطب وغيرها، علماء أكفاء يحملون دولة الإسلام والأمة الإسلامية على أكتافهم لتقتعد المركز الأول بين الأمم والدول في العالم، فتكون دولة قائدة ومؤثر بمبادئها، لا تابعة أو عميلة في فكرها أو اقتصادها، ودليله على ذلك أن رسول الله ﷺ في تعليمه للمسلمين، سواء في مكة قبل الهجرة أو في المدينة بعد الهجرة، كان يقصد من تعليمهم أن يصبح كل منهم شخصية إسلامية في عقليته ونفسيته، أي في حكمه على الأفعال والأشياء، وفي ميله إليها، فعلاوة على تعليمهم الأحكام التي تعالِج شؤون حياتهم كان يعلمهم القيم الرفيعة، من مثل طلب رضوان الله، ومثل العزّة، ومن مثل تحمل مسؤولية نشر الهدى للناس، وهدايتهم إلى الإسلام، بطريقة مؤثرة، وبأساليب منتِجة، قال تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾،[1] وكان يحفّظهم القرآن، ويعلمهم أحكام الإسلام ويأخذهم باتباع الأوامر واجتناب النواهي، والى جانب ذلك كان يبيح لهم أن يتعلموا ما يحتاجون إليه لمعاشهم، من تجارة وزراعة وصناعة.[2]

ثانياً: تعليـــم الثقـــافة الإسلامية:

على الرغم من أنّ حزب التحرير يرى ضرورة تعليم الثقافة الإسلامية في جميع مراحل التعليم، إلا أنه أكد أيضاً على أنّه لابد وأن يخصص لها في المراحل العالية فروع لمختلف المعارف الإسلامية كما يخصص فيها للطب والهندسة والطبيعيات وما شاكلها؛ وذلك أنّ رسول ﷺ كان يعلِّم أحكام الإسلام للرجال والنساء والشيوخ والشبان، مما يدل على أن الإسلام يعلّم لكل جيل من الناس، فيعلَّم في جميع مراحل التعليم، وأمّا غير أحكام الإسلام من العلوم والصناعات فإنها مباحة، إلاّ أن واقعها أنها تعلَّم بعد استكمال طائفة من المعارف لابد منها كأوّليّات للدخول في بعض هذه العلوم والصناعات كالطب والهندسة، ولذلك جعل تعليمها بعد استكمال هذه المعارف الأولية.[3]

ثالثاً: منهـــاج التعليـــم:

إذ يرى الحزب أن منهاج التعليم لابد أن يكون واحداً، ولا يسمح بمنهاج غير منهاج الدولة، ولكن لا تمنع المدارس الأهلية ما دامت مقيدة بمنهاج الدولة، قائمة على أساس خطة التعليم، متحققة فيها سياسة التعليم وغايته، وحجته في ذلك أن إلزام الرعايا ببرنامج واحد للتعليم أمر مباح؛ لأنّه من المباحات التي جُعل للإمام أن يُلزم الناس بأسلوب معين منها، وقد فعل ذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فقد نسخ المصاحف وبعث بها إلى الآفاق، فالعلوم كلها مباحة، وطرق التعليم كلها مباحة؛ لأنّها كلها من المعارف، ولكن انتظام هذه المعارف التي تُعلّم، أو التي يجري التعليم بحسبها، في برامج معينة هو أسلوب لتنظيم التعليم، مثل أسلوب تنظيم دوائر الدولة، فالإمام له أن يتخذ أسلوباً معيناً لها يلزِم الناس به؛ لأنّه مما يدخل في

---

[1] النحل: من الآية ١٢٥.

[2] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٢٤. ومقدمة الدستور، ص: ٤١٤ - ٤١٦. وأسس التعليم المنهجي في دولة الخلافة، إصدارات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص: ١٣.

[3] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٢٤. ومقدمة الدستور، ص: ٤١٨. ونشرة لحزب التحرير بعنوان: سياسة التعليم، ١٥من ذي القعدة سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧/١٠/٢٧م.

رعاية الشؤون، فطاعته في ذلك واجبة، أمّا منع الدولة للتعليم الذي يسير على برامج غير برنامجها، فدليله أن ما جُعل للإمام أن يتصرف فيه برأيه واجتهاده يجوز له أن يختار للقيام به أسلوباً معيناً، وإذا اختار كانت طاعته فرضاً، وتحرم مخالفته، إذ أن طاعة ولي الأمر المذكورة في القرآن بقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾،[1] والمذكورة في نحو قوله عليه الصلاة السلام: ((**اسمعوا وأطيعوا، وإن استُعمِل عليكم عَبدٌ حَـبَشيٌ، كأن رأسه زبيبة**))،[2] إنما هي الطاعة له فيما جُعل له أن يتصرف فيه برأيه واجتهاده، والطاعة له في هذه الحال هي طاعة لأولي الأمر، أمّا الأحكام الشرعية كالمندوبات والمباحات والواجبات والمحرمات فإن طاعته فيها إذا أمر بها هي طاعة لله وليست طاعة له، بدليل أنه إذا أمر بمعصية لا يطاع، قال رسول الله ﷺ : ((**لا طاعة في المعصية إنما الطاعة في المعروف**))،[3] وقال أيضاً : ((**لا طاعة لمخلوق في معصية الله**))،[4] فيكون حقه في رعاية الشؤون هو فيما جُعل لرأيه واجتهاده، وطاعة أمره المأمورون بها هي في هذه الأمور، فإذا رعى شؤون المباح على وجه معين كوضع برنامج معين وأمره به ونهيه عن خلافه كانت طاعته واجبة، وأمّا إباحة المدارس الأهلية، فدليله أنّ رسول ﷺ كان يرسل معلمين للناس يعلمهم الإسلام، وكان يسمح للمسلمين أن يعلم بعضهم بعضاً، مما يدل على أن لكل إنسان أن يعلم من يشاء بأجرة وبغير أجرة، وله أن يفتح مدرسة، ولكنه كسائر أفراد الرعية ملزَم ببرنامج الدولة.[5]

رابعاً: إلزامية التعليم:

لمَّا كان تعلم الإنسان ما يلزمه في معترك الحياة فرض على كل فرد ذكراً كان أو أنثى، كان التعليم إلزامياً على الجميع في المرحلتين الأولى والثانية، وعلى الدولة أن توفر ذلك للجميع مجاناً، ويفسح مجال التعليم العالي مجاناً للجميع بأقصى ما يتيسر من إمكانيات، ودليل ذلك أنّ تعليم أفراد الرعية ما يلزمهم لمعترك الحياة هو من المصالح الأساسية، ولهذا يجب على الدولة أن توفر هذه المصالح بقدر ما يتطلب معترك الحياة، وبقدر وجود من يلزم له تعلمها من أبناء الرعية، وبما أن الحياة في هذا العصر بين الأمم قد أصبح فيها التعليم الابتدائي والثانوية للأمّة بمجموعها من الضروريات وليس من الكماليات، لذلك كان تعليم كل فرد من أفراد الرعية ما يلزمه لمعترك الحياة في المرحلتين الابتدائية والثانوية فرضاً على الدولة، ما دام من المصالح الأساسية، فوجب عليها أن تفتح المدارس الابتدائية والثانوية ما يكفي لكل أفراد الرعية، وما يفي بما يلزم لمعترك الحياة، وأمّا التعليم العالي فإنه كذلك من المصالح، فما كان منه من الضروريات كالطب وجب على الدولة توفيره كالتعليم الابتدائي والثانوي؛ لأنّه مما أوجبه الشرع عليها، وما كان منه من الكماليات كالآداب فإن لها أن توفره إن وُجد لديها مال، وبما أن هذه المصالح هي من النفقات الواجبة على بيت المال من دون بدل؛ لذلك كان التعليم كله بالمجان.[6]

---

1 النساء: من الآية ٥٩.
2 رواه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج١، ص: ٢٤٦.
3 متفق عليه، اللفظ لبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٦٤٩. وصحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٦٩.
4 رواه الإمام احمد، قال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرط الشيخين. ينظر: مسند احمد بن حنبل، ج٥، ص: ٦٦.
5 ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٢٥. ومقدمة الدستور، ص: ٤١٩. ونشرة لحزب التحرير بعنوان: سياسة التعليم، ١٥من ذي القعدة سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧/١٠/٢٧م.
6 ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٢٥. ومقدمة الدستور، ص: ٤٢٠. ونشرة لحزب التحرير بعنوان: سياسة التعليم، ١٥من ذي القعدة سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧/١٠/٢٧م.

المطلب الرابع: نظام العقوبات:

أولاً: العقوبات في الإسلام زواجر وجوابر:

يرى حزب التحرير أنّ الله ﷻ شرع العقوبات في الإسلام لتكون زواجر وجوابر.

١- العقوبات زاوجر:

سُميت العقوبات في الإسلام زواجر؛ لأنها تزجر الناس عن ارتكاب الجرائم، وهذا ثابت بنص القرآن، قال تعالى: ﴿ وَلَكُم فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾،[1] فكون الله ﷻ تعالى جعل في القصاص الحياة معناه أن إيقاع القصاص هو الذي أبقى الحياة، ولا يكون ذلك في إبقاء حياة من وقع عليه القصاص، ففي القصاص يكون موته لا حياته، بل حياة من شاهد وقوع القصاص، على أن الغالب من حال العاقل أنه إذا علم أنه إذا قتل غيره قتل هو، فإنه لا يقدم على القتل، وهكذا جميع الزواجر.[2]

٢- العقوبات جوابر:

وسُميت العقوبات في الإسلام جوابر؛ لأنّها تجبر عن المسلم عذاب الله تعالى يوم القيامة، فعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال لنا رسول الله ﷺ في مجلس: ((**تبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوا في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله فأمره إلى الله إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه، فبايعناه على ذلك**))،[3] وهذا صريح في أن عقوبة الدنيا من الإمام أو نائبه على ذنب معين تسقط عقوبة الآخرة؛ ولذلك كان كثير من المسلمين يأتون إلى رسول الله ﷺ فيقرون بالجرائم التي فعلوها ليوقع عليهم الحد في الدنيا حتى يسقط عنهم عذاب الله يوم القيامة فيحتملون آلام الحد والقصاص في الدنيا؛ لأنه أهون من عذاب الآخرة.[4]

فتكون العقوبات بذلك زواجر وجوابر، فتزجر الناس عن فعل الذنوب وارتكاب الجرائم والآثام، وتجبر عقوبة الآخرة فتسقط عن المسلم عقوبة الآخرة.

٣- العقوبات لا توقع إلا بالمجرم:

وهذه العقوبات لا يجوز أن توقع إلا بالمجرم؛ لأنّ معنى كونها زواجر أن ينزجر الناس عن الجريمة، أي يمتنعوا عن ارتكابها، والجريمة هي الفعل القبيح، والقبيح ما قبحه الشرع؛ ولذلك لا يُعدُّ الفعل جريمة إلا إذا نص الشرع على أنه فعل قبيح فيكون حينئذ جريمة، وليست الجريمة موجودة في فطرة الإنسان، ولا هي مكتسبة يكتسبها الإنسان، كما أنها ليست مرضاً يصاب الإنسان به، وإنما هي مخالفة النظام الذي ينظم أفعال الإنسان؛ ذلك أنّ الإنسان قد خلقه الله تعالى وخلق فيه غرائز وحاجات عضوية وهذه الغرائز والحاجات العضوية طاقات حيوية في الإنسان تدفعه لأن يسعى لإشباعها، فهو يقوم بالأعمال التي تصدر عنه من أجل هذا الإشباع، وترك هذا الإشباع من دون نظام يؤدي إلى الفوضى والاضطراب، ويؤدي إلى

---

[1] البقرة: ١٧٩.
[2] ينظر: الفكر الإسلامي، ص: ٥٤. ونظام العقوبات، المحامي عبد الرحمن المالكي، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م، ص: ٥.
[3] رواه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٦٣٧.
[4] ينظر: الفكر الإسلامي، ص: ٥٦. ونظام العقوبات، ص: ٧، ٨.

الإشباع الخاطئ أو الإشباع الشاذ، وقد نظم الله تعالى إشباع هذه الغرائز والحاجات العضوية حين نظم أعمال الإنسان بالأحكام الشرعية، فبين الشرع الإسلامي علاج أعمال الإنسان في الخطوط العريضة التي هي الكتاب والسنة، وجعل في هذه الخطوط العريضة محل الحكم في كل حادثة تحدث للإنسان، وشرع الحلال والحرام، فجاء بما يستنبط منه حكم كل فعل من أفعال الإنسان وبين الأشياء التي حرمها على الإنسان؛ ولهذا ورد الشرع بأوامر ونواه وكلف الإنسان العمل بما أمره به، واجتناب ما نهاه عنه، فإذا خالف الإنسان ذلك فقد فعل الفعل القبيح، أي فعل جريمة، سواء أكان ذلك عدم القيام بما أمر به أو كان فعل ما نهى عنه، ففي كلتا الحالتين يكون قد ارتكب جريمة، فكان لابد من عقوبة لهذه الجرائم حتى يأتمر الناس بما أمرهم الله به، وينتهوا عما نهاهم عنه، وإلا فلا معنى لتلك الأوامر والنواهي، إذا لم يكن عقاب على مخالفتها، إذ لا قيمة لأي أمر يطلب القيام به إذا لم يكن مقابله ما يعاقب به من لا يقوم بهذا الطلب، سواء أكان طلب فعل أو طلب ترك.[1]

ثانياً: أنـــواع العقوبات:

بيّن الشرع الإسلامي أنّ الجرائم لها عقوبات في الآخرة وعقوبات في الدنيا.[2]

١- عقوبات الآخرة:

عقوبات الآخرة هي التي يعاقب الله ﷻ بها المجرم فيعذبه يوم القيامة، قال الله تعالى: ﴿ يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ ﴾،[3] وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ ﴾،[4] وقال: ﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ۞ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾،[5] وقال: ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴾،[6] وغيرها الكثير من الآيات التي تبين عذاب الله بياناً قطعياً بأسلوب معجز، وإن الإنسان حين يسمعها ليأخذه الهول، ويتولاه الفزع، ويهون عليه كل عذاب في الدنيا، وكل مشقة مادية، إذا تصور عذاب الآخرة وأهواله، فلا يقدم على مخالفة أوامر الله ونواهيه إلا إذا نسي هذا العذاب وأهواله.[7]

٢- عقوبات الدنيا:

أما عقوبات الدنيا، فقد بيّنها الشارع في القرآن الكريم والحديث الشريف، مجملة ومفصلة، وجعل الدولة هي التي تقوم بها، فعقوبة الإسلام التي فرض إيقاعها على المجرم في الدنيا يقوم بها الإمام أو نائبه أي تقوم بها الدولة الإسلامية بتنفيذ حدود الله وما دون الحدود من التعزير والكفارات، وهذه العقوبة في الدنيا على ذنب معين من قبل الدولة تسقط عن المذنب عقوبة الآخرة.[8]

---

[1] ينظر: الفكر الإسلامي، ص: ٥٤، ٥٥. ونظام العقوبات، ص: ٥، ٦.
[2] ينظر: الفكر الإسلامي، ص: ٥٥. ونظام العقوبات، ص: ٧.
[3] الرحمن: ٤١.
[4] فاطر: من الآية ٣٦.
[5] ص~: ٥٥، ٥٦.
[6] الإنسان: ٤.
[7] ينظر: الفكر الإسلامي، ص: ٥٥، ٥٦. ونظام العقوبات، ص: ٧.
[8] ينظر: الفكر الإسلامي، ص: ٥٦، ٥٧. ونظام العقوبات، ص: ٧، ٨.

وعقوبات الدنيا على أربعة أنواع، هي: الحدود، والجنايات، والتعزير، والمخالفات.[1]

أ- الحدود:

والمراد بها عقوبات المعاصي المقدرة لأجل حق الله، وسميت حدوداً؛ لأنّها تمنع العاصي من العود إلى تلك المعصية التي حدَّ لأجلها في الغالب، ويطلق الحد على المعصية نفسها ومنه قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ۗ ﴾،[2] كما يطلق على عقوبة تلك المعصية، وكلمة حد وحدود بمعنى عقوبات المعاصي لا تطلق إلا على المعاصي التي فيها حق الله ﷻ ولا تطلق على غيرها، ولا يصحُّ فيها العفو لا من الحاكم ولا من الذي اُعتدي عليه؛ لأنها حق الله فلا يملك أحد من البشر إسقاطه ولا بحال من الأحوال.[3]

ب- الجنايات:

تطلق الجنايات على التعدي على البدن مما يوجب قصاصاً أو مالاً، فتشمل الاعتداء على النفس، والاعتداء على أعضاء الجسم، والمراد بها هنا العقوبات التي توقع على هذا التعدي، وهذه العقوبات فيها حق العبد، وما دامت متعلقة بحق العبد فإنه يجوز لصاحب الحق أن يعفو، فيتنازل عن حقه، قال تعالى: ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾،[4] بعد قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ ﴾،[5] أي فمن عفا له أخوه في الدين من أولياء الدم عن شيء من حقهم في القصاص، وهذا يدل على جواز أن يعفو صاحب الجنايات عن حقه، فضلاً عن أحاديث عديدة، غير هذه الآية الكريمة، تبيّن جواز أن يعفو صاحب الحق.[6]

ج- التعزير:

التعزير عقوبة على معصية لا حدّ فيها ولا كفارة، فالمعصية إذا ارتكبت ينظر فيها، فإن كانت مما قدّر الله ﷻ لها عقوبة معينة أي كانت داخلة تحت الحدود، فإنّه يعاقب مرتكبها بالحدّ الذي شرعه الله ﷻ ولا تعزير حينئذٍ، وأما إن لم تكن داخلة تحت الحدود، ولم يجعل الشارع كفارة لها، فإنها تدخل تحت عقوبة التعزير، وأما التعدي على البدن فلا تعزير فيه لأن الشارع قد بيّن عقوبته.

هذا وقد بيّن حزب التحرير الاختلاف بين التعزير والحدود والجنايات من ثلاثة وجوه:

<u>الأول:</u> إنّ كلا من الحدود والجنايات عقوبات مقدرة معينة من الشرع، وهي لازمة ولا يجوز استبدالها ولا الزيادة والنقصان فيها، وأما التعزير فهو عقوبة غير مقدرة بعينها ولا لازمة بعينها.

<u>الثاني:</u> إنّ الحدود والجنايات لا تقبل العفو ولا الإسقاط من قبل الحاكم، إلا العفو من صاحب الحق في الجنايات، وهذا بخلاف التعزير فإنه يقبل العفو والإسقاط ، فالرسول ﷺ لم يعزر من قال له: إنّ هذه القسمة ما أريد بها وجه الله، وعفا عنه،[7] مع أنّ القائل ارتكب معصية تستحق العقوبة.

---

1 ينظر: نظام العقوبات، ١٢.
2 البقرة: من الآية ١٨٧.
3 ينظر: نظام العقوبات، ص: ١٢.
4 البقرة: من الآية ١٧٨.
5 البقرة: من الآية ١٧٨.
6 ينظر: نظام العقوبات، ص: ١٢، ١٣.
7 متفق عليه، ينظر: صحيح البخاري، ج٣، ص: ١١٤٨. وصحيح مسلم، ج٢، ص: ٧٣٩.

<u>الثالث:</u> إنّ الحدود والجنايات لا تختلف باختلاف الناس، فجميع الناس فيها سواء لعموم الأدلة، بخلاف التعزير فإنّه يجوز أن يختلف باختلاف الناس فتراعى فيه عدم السوابق وأصحاب السلوك الحسن وغير ذلك، قال رسول الله ﷺ : ((**أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود**))،[1] والمراد بالعثرات هنا مخالفتهم لأوامر الله ﷻ ونواهيه، بدليل قوله : ((**إلا الحدود**)). وعنه ﷺ قال : ((**الأنصار كرشي وعيبتي، والناس سيكثرون ويقلون، فاقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم**))،[2] والمراد بالتجاوز العفو، والمسيء يشمل مرتكب المعصية؛ لأنّه مسيء، فهذا كله ــ عند حزب التحرير ــ يدل على أنّ التعزير يصح أن يختلف فيه قدر العقوبة باختلاف أحوال الناس وظروفهم، فيعاقب شخص على معصية بالسجن، ويعاقب شخص آخر على المعصية نفسها بالتوبيخ أو اللوم والتأنيب.[3]

د- المخالفات:

المراد بالمخالفات العقوبات التي يوقعها الحاكم على من يخالف أوامر السلطان، سواء الخليفة أم غيره من المعاونين والولاة والعمال ونحوهم ممن عملهم من أعمال الحكم، وكانت له صلاحية في إعطاء الأوامر، فهذه العقوبة، وإنما جعلت المخافة عقوبة من العقوبات التي أمر بها الشارع؛ لأنّ مخالفة أمر الحاكم معصية من المعاصي، فالله ﷻ قد امر بطاعة ولي الأمر بصريح القرآن فقال: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَاٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ ﴾،[4] وأمر رسول الله ﷺ بطاعة الأمير بصريح الحديث فقال: ((**اسمعوا وأطيعوا، وإن استُعمِل عليكم عَبدٌ حَــبَشيٌّ، كأن رأسه زبيبة**))،[5] فهذا دليل على وجوب طاعة الأمير، وقال ﷺ : ((**من يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني**))،[6] وهذا صريح بأن مخالفة الحاكم معصية، ومن هنا كانت عليها عقوبة، وبما أنّ الشارع لم يعين لها عقوبة معينة، فإنّ الحاكم أو القاضي له أن يقدر العقوبة على تلك المعصية؛ ولهذا يُدخل بعض الفقهاء المخالفات في باب التعزير؛ لأنّها معصية لم يجعل لها الشارع عقوبة معينة، لكن حزب التحرير يرى أنها ليست من باب التعزير؛ لأن التعزير مخالفة أوامر الله ﷻ ونواهيه فيما لم يجعل له عقوبة معينة، وهذه ليست كذلك، ولكنها مخالفة لأمر الله بطاعة الحاكم فكانت عقوبة خاصة يقدرها الحاكم، وبقدر ما تستحق، وقد بيّن الحزب أن المراد بالمخالفات هنا، هو فيما جعل الشارع تدبيره للحاكم، وفيما ليس فيه معصية لله تعالى، وإلا فلا.[7]

هذا وقد بيّن حزب التحرير أحكام كل واحد من هذه الأنواع الأربعة بالتفصيل في كتاب نظام العقوبات.

---

[1] رواه الإمام احمد، قال شعيب الأرنؤوط : حديث جيد بطرقه وشواهده. ينظر: مسند احمد بن حنبل، ج٦، ص: ١٨١.
[2] متفق عليه، اللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٣، ص: ١٣٨٣. وصحيح مسلم، ج٤، ص: ١٩٤٩.
[3] ينظر: نظام العقوبات، ص: ١٤.
[4] النساء: من الآية ٥٩.
[5] رواه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج١، ص: ٢٤٦..
[6] متفق عليه. ينظر: صحيح البخاري، ج٣، ص: ١٠٨٠. وصحيح مسلم، ج٤، ص: ١٤٦٦.
[7] ينظر نظام العقوبات، ص: ١٥ ـ ١٧.

المطلب الخامس: السياسة الداخلية والخارجية:

السياسة عند حزب التحرير هي رعاية شؤون الأمة داخلياً وخارجياً، وتكون من قِبَل الدولة والأمة، أما الدولة فهي التي تباشر هذه الرعاية عملياً، وأما الأمة فهي التي تحاسب بها الدولة، والسياسة الداخلية هي رعاية شؤون الأمة داخلياً من قبل الدولة، وتكون بتنفيذ المبدأ في الداخل، وأما السياسة الخارجية فهي رعاية شؤون الأمة خارجياً من قبل الدولة، أي علاقتها بغيرها من الدول والشعوب والأمم، ونشر المبدأ إلى العالم،[1] ولكن قبل الخوض في بيان السياسة الداخلية والخارجية لدولة الخلافة لابد من الحديث عن مفهوم دار الإسلام ودار الكفر عند حزب التحرير، لما لهذا المفهوم من أهمية في تحديد السياسة الداخلية والخارجية للدولة، ناهيك عن أهميته في تحديد خط سير الحزب نحو إقامة الخلافة.

أولاً: دار الإسلام ودار الكفر:

١- تعريف دار الإسلام ودار الكفر:

أ- دار الإسلام:

عرّف حزب التحرير دار الإسلام بأنها، البلاد التي تطبق أحكام الإسلام، ويكون أمانها بأمان الإسلام، أي بسلطان المسلمين وأمانهم في الداخل والخارج، ولو كان أكثر أهلها من غير المسلمين.

ب- دار الكفر:

أما دار الكفر فعرّفها، بأنها البلاد التي تطبق أنظمة الكفر، أو يكون أمانها بغير أمان الإسلام، أي بغير سلطان المسلمين وأمانهم، ولو كان أكثر أهلها من المسلمين.

فالعبرة ــ عند حزب التحرير ــ في الدار من كونها دار إسلام، أو دار كفر ليس بالبلد، ولا بالسكان، وإنما بالأحكام وبالأمان، فإن كانت أحكامها أحكام الإسلام، وأمانها بأمان المسلمين فهي دار إسلام، وإن كانت أحكامها أحكام كفر، وأمانها بغير أمان المسلمين فهي دار كفر أو دار حرب.[2]

وقد استنبط حزب التحرير هذا التصنيف للدار، أي من حيث كونها دار إسلام أو كفر، استنبطه من مجموع أحكام الذين يكونون تحت سلطان المسلمين، وأحكام الذين لا يكونون تحت سلطان المسلمين، وقد ذكر حديث سليمان بن بريدة عن أبيه: ((**كان رسول الله ﷺ إذا أمَّر أميراً على جيش أو سريّة أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً، ثم قال: اغزوا بسم الله في سبيل الله، قاتِلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلّوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال (أو خلال)، فأيّتُهُنّ ما أجابوك فاقبَل منهم وكُفّ عنهم، ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبَل منهم وكُفّ عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء إلا أن يجاهدوا مع**

---

[1] ينظر: هذه الرسالة، ص: ١٩٢.

[2] ينظر: نظام الإسلام، ص: ٩٠. والشخصية الإسلامية ج٢، ص: ٢٥٠. ومقدمة الدستور، ص: ٢٥. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٣، ٤. وميثاق الأمة، ص: ٥.

المسلمين، ...))،[1] ومفهوم قوله : ((**ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين،** ...))، أنهم إن لم يتحولوا لا يكون لهم ما للمهاجرين، أي ما لمن هم من دار الإسلام، فالحديث بيّن اختلاف الأحكام بين من يتحول إلى دار المهاجرين وبين من لا يتحول إلى دار المهاجرين، ودار المهاجرين كانت هي دار الإسلام وما عداها كان دار كفر، فمن هنا استنبِط حزب التحرير اصطلاح دار الإسلام ودار الحرب أو دار الكفر، فتكون إضافة الدار للحرب والكفر أو للإسلام هي إضافة للحكم والسلطان، وعلى هذا فدار الحرب أو دار الكفر هي البلاد التي تحت سلطان أهل الحرب ولو حكماً، ودار الإسلام هي الدار التي تحت سلطان أهل الإسلام، ومن ذلك يتبين أنّ وصف الدار لابد أن يتحقق فيه السلطان لمن تُنسب إليه، فتَحققه شرط أساسي.[2]

وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في تحديد دار الإسلام ودار الكفر، ممن تناول بحث الموضوع،[3] وعلى أية حال فقد تبنى حزب التحرير ما تقدم في تعريف دار الإسلام، ودار الكفر ، وبيّن دليله الشرعي في ذلك، ولم يسلم هذا الرأي من معارضة، لكنه لا يخرج عن كونه اجتهاد مقبول، والله تعالى اعلم.

٢- معنى السلطان الوارد في تعريف الدار:

المراد بالسلطان الوارد في تعريف الدار، هو تحقق أمرين اثنين، هما:

أ- رعاية المصالح بأحكام معينة.

ب- القوة التي تحمي الرعية، وتنفذ الأحكام، أي الأمان.

أما الأمر الأول، وهو رعاية المصالح بأحكام معينة، فالدليل عليه نصوص الشرع التي جاء بوجوب تحكيم شرع الله ﷻ ، مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَـٰفِرُونَ ﴾،[4] نحوها. وكذلك ما ورد في حديث عوف بن مالك في شرار الأئمة، حيث جاء فيه: ((... **قيل يا رسول الله: أفلا ننابذهم بالسيف؟ فقال لا، ما أقاموا فيكم الصلاة**))،[5] وما ورد في حديث عُبادة بن الصامت في البيعة: ((... **وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان**))، [6] فهذه النصوص تدل على أن الحكم بغير أحكام الإسلام مما يوجب حمل السيف في وجه الحاكم، وهذا دليل على أن تطبيق الإسلام شرط من شروط دار الإسلام.

وأما الأمر الثاني، القوة التي تحمي الرعية، وتنفذ الأحكام، أي الأمان، فدليله قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَـٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلًا ﴾،[7] أي لا يجوز أن يكون للكافرين على المؤمنين سلطان؛ لأنّ جعل

---

[1] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٥٧.
[2] ينظر: مقدمة الدستور، ص: ٢٢، ٤٤٠ ـ ٤٤. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٤، ٥. وميثاق الأمة، ص: ٥.
[3] ينظر: الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، رسالة دكتوراة، د. محمد خير هيكل، دار البيارق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م، ج١، ص: ٦٥٩ ـ ٦٩٢. وينظر أيضاً: دار الحرب، دندل جبر، دار عمار، عمان/الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م، ص: ١١ ـ ٤٤.
[4] المائدة: من الآية ٤٤.
[5] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٨١.
[6] متفق عليه. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٥٨٨. وصحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٦٩.
[7] النساء: من الآية ١٤١.

السلطان لهم يجعل أمان المسلمين بأمان الكفر، لا بأمان الإسلام، وكذلك فإنه ﷺ كان يأمر بغزو كل بلد لا يخضع لسلطان المسلمين، وكان يقاتلهم قتال الحرب، سواء أكان أهلها مسلمين، أم كانوا غير مسلمين، بدليل نهيه عن قتل أهلها إذا كانوا مسلمين، عن أنس قال: ((**كان رسول الله ﷺ إذا غزا قوماً لم يَغْزُ حتى يصبح، فإن سمع أذاناً أمسك، وإن لم يسمع أذاناً أغار بعد أن يصبح**))،[1] وعن عصام المزني قال: ((**كان النبي ﷺ إذا بعث سرية يقول: إذا رأيتم مسجداً، أو سمعتم منادياً فلا تقتلوا أحداً**))،[2] والأذان والمسجد من شعائر الإسلام، مما يدل على أن كون البلاد يسكنها مسلمون لا يمنع من غزوها وقتالها قتال حرب، وهذا يعني أنها عُدّت دار حرب، أي دار كفر؛ لأنّها وإن ظهرت فيها شعائر الإسلام، غير أنها لا تأمن بسلطان الرسول، أي بسلطان الإسلام وأمانه، فعُدّت دار حرب، وغُزيت كأي دار حرب، ويفسر هذا أن البغاة يقاتَلون قتال تأديب لا قتال حرب، مع خروجهم على السلطان؛ لأنّ أمانهم بأمان المسلمين، أمّا لو كان أمانهم أي البغاة بأمان الكفار فيقاتَلون قتال حرب؛ لأنّ القتال حينئذ إنّما يكون للكفار لحمايتهم للبغاة والكفار يقاتَلون قتال حرب، وهذا يعني أن كون الأمان بأمان الكفار لا يجعل البلاد دار إسلام ولو ظهرت فيها شعائر الإسلام بل لابد أن يكون أمانها أيضاً بأمان الإسلام.[3]

هذا وقد بيّن الحزب أنّ المراد بالأمان الداخلي هو أن يأمن كل واحد من الرعية على عِرضه ودمه وماله بأمان السلطان، وأمّا الأمان الخارجي فالمقصود به أن تكون الدولة حامية حدودها من الغارة عليها بسلطانها هي لا بسلطان غيرها، وليس معناه أن تكون قادرة على أن تقف في وجه الدول الكبرى بنفسها وحدها لا بمعاونة غيرها، ففرنسا مثلاً قبل الحرب العالمية الأولى والثانية كانت مهدَّدة دائماً من ألمانيا وكانت تحالف انجلترا، ولكن ذلك لم يجعل أمانها بأمان انجلترا، بل كان أمانها بأمان نفسها، وبلد مثل تركيا تحمي حدودها من غارة أعدائها بسلطانها هي لا بسلطان غيرها، وأما دخولها في حلف الأطلسي واستعانتها بأمريكا فليس هو الذي يحمي حدودها، فلا يُعدُّ دخولها في مثل هذه الأحلاف أن أمانها بسلطان غيرها، وهكذا، بخلاف بلد مثل الكويت لا تحمي حدودها من غارة أعدائها عليها بسلطانها بل بسلطان غيرها، فالوضع في أي دولة يكون الأمان الواقعي على ما هي عليه في الوضع العادي هو أمانها.[4]

وبهذا يتضح سبب إطلاق حزب التحرير على جميع البلاد الإسلامية اليوم، بأنّها دار كفر، على الرغم من أنّها بلاد إسلامية، وعلى الرغم من أن أهلها مسلمون؛ وذلك لعدم تحقق شرط حكم الإسلام، وإن كان أمان غالبيتها العظمى بأمان المسلمين وسلطانهم، إذ العبرة في الدار بالأحكام والأمان، وليس بالبلد والسكان.[5]

---

[1] رواه البخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٣، ص: ١٠٧٧.
[2] رواه الإمام احمد، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف لجهالة ابن عصام المزني. ينظر: مسند احمد بن حنبل، ج٣، ص: ٤٨٨.
[3] ينظر: مقدمة الدستور، ص: ٢٣ ـ ٢٥، ٤٤١. والشخصية الإسلامية ج٢، ص: ٢٥٠. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٤ ـ ٧. وميثاق الأمة، ص: ٥.
[4] ينظر: مقدمة الدستور، ص: ٤٤٧.
[5] ينظر: مقدمة الدستور، ص: ٢٣ ـ ٢٥، ٤٤١. والشخصية الإسلامية ج٢، ص: ٢٥٠. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٧.

٣- مفهوم البلاد الإسلامية:

يُطلق حزب التحرير، مصطلح البلاد الإسلامية على البلاد التي حكمها المسلمون بسلطان الإسلام، وطبقت عليها أحكام الإسلام، سواء أ كانت لا تزال عامرة بالمسلمين كبلاد القفقاس، أو كانت قد اجلي عنها المسلمون، واستوطنها الكفار كالأندلس المسماة أسبانيا، فكلها بلاد إسلامية ما دام قد حكمها المسلمون بسلطان الإسلام، وطبقت عليها أحكام الإسلام، ويترتب على ذلك أن تظل أحكام أراضيها كما كانت يوم سلطان الإسلام، إن كانت قد فتحت عنوة، فارضها خراجية كالأندلس، وإن كان أهلها قد اسلموا عليها، فارضها عشرية كاندونيسيا، وكذلك كل بلاد تسكنها أكثرية إسلامية، ولو لم يسبق أن حكمها المسلمون، فهي بلاد إسلامية، لأنه قد اسلم أهلها عليها.[1]

٤- مفهوم التابعية:

عبَّر حزب التحرير عن التابعية بأنها، الدار التي رضيها الشخص مقاماً له، فإن كانت دار إسلام انطبق عليها أحكام دار الإسلام، فيكون الشخص حاملاً لتابعية إسلامية، وإن كانت الدار دار كفر انطبقت عليها أحكام دار الكفر، فلا يُعدُّ الشخص حاملاً للتابعية الإسلامية، وتطبق عليه أحكام دار الكفر، فمن اتخذ دار الإسلام مقاماً له فإنه يكون حاملاً التابعية الإسلامية سواء أكان مسلماً أم غير مسلم، ويرى الحزب أنّ قوله ﷺ : ((**ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين،** ...))،[2] صريح بأن من لا يتحول إلى دار الإسلام ولو كان مسلماً لا يملك أي حق من حقوق الرعوية، فقد دعاهم الرسول لأن يدخلوا تحت سلطان الإسلام حتى يكون لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم، وهذا نص يشترط التحول ليكون لهم ما لنا وعليهم ما علينا، أي لتشملهم الأحكام، ولهذا لا تشمل الأحكام المسلم الذي في دار الحرب فلا يُعطى حق الرعوية؛ لأنّه إنّما يكسبه الشخص إذا تحول إلى دار الإسلام، ويحرم منه إذا كان في غير دار الإسلام، وتشمل الأحكام الذمي الذي في دار الإسلام فيُعطى حق الرعوية لأنه يستوطن دار الإسلام، وهؤلاء الذين يحملون التابعية الإسلامية لا يجوز أن يحصل أي تمييز بينهم لعموم أدلة الحكم والقضاء ورعاية الشؤون، فالله ﷻ يقول: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ۚ ﴾،[3] فهو عام لكل الناس مسلمين وغير مسلمين، والرسول ﷺ يقول: ((**البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه**))،[4] وهو عام يشمل المسلم وغير المسلم، وعن عبد الله بن الزبير قال: ((**قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الخصمين يقعدان بين يدي الحكم**))،[5] وهو عام يشمل كل خصمين، سواء أ كانا مسلميْن أم غير مسلميْن، والرسول عليه السلام يقول: ((**فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته**))،[6] وكلمة: ((**رعيته**))، عامة تشمل جميع الرعية، مسلمين كانوا أم غير مسلمين، وهكذا جميع الأدلة العامة مما يتعلق بالرعوية تدل على أنه لا يجوز أن يحصل أي تمييز بين المسلم وغير المسلم، ولا بين العربي وغير

---

1 ينظر: مقدمة الدستور، ص: ٤٤٦. وميثاق الأمة، ص: ٥.
2 رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٥٧.
3 النساء: من الآية ٥٨.
4 رواه الترمذي. ج٣، ص: ٦٢٦.
5 رواه الإمام احمد، قال شعيب الأرنؤوط : إسناده ضعيف. ينظر: مسند احمد بن حنبل، ج٤، ص: ٤.
6 متفق عليه، واللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٦١١. وصحيح مسلم، ج٣، ص:١٤٥٩.

العربي، ولا بين الأبيض والأسود، بل جميع الناس الذين يحملون التابعية الإسلامية سواءٌ من غير أي تمييز بينهم أمام الحاكم من حيث استحقاق رعاية شؤونه وحفظ دمه وعرضه وماله، وأمام القاضي من حيث التسوية والعدل،[1] وقال: " فمن كان يستوطن دار الإسلام مسلماً كان أو ذمياً، كان حاملاً للتابعية الإسلامية، فتُطبق عليه أحكام الإسلام من قِبل الدولة، ومن كان يستوطن دار الكفر مسلماً كان أو كافراً، كان حاملاً لتابعية كفر، فلا تُطبق عليه أحكام الإسلام من قِبل الدولة. ولذلك فإن العبرة بالاستيطان وليس بالإقامة المؤقتة، فلو أن مسلماً يستوطن دار الإسلام وذهب لدار الكفر للتجارة أو للتداوي أو لطلب العلم أو لزيارة أقاربه أو للنزهة أو لأي غرض وأقام هنالك أشهراً أو سنوات ولكنه كان يحمل التابعية الإسلامية، أي كان يستوطن دار الإسلام وسيرجع إليها فإنه يكون من أهل دار الإسلام، ولو كان ساكناً في دار الكفر، ولو أنّ مسلماً يستوطن دار الكفر وجاء لدار الإسلام للتجارة أو للتداوي أو لطلب العلم أو لزيارة أقاربه أو للنزهة أو لأي غرض وأقام في دار الإسلام يوماً أو شهراً أو سنة أو أكثر ولكنه كان يحمل تابعية الكفر، أي كان يستوطن دار الكفر وسيرجع إليها فإنه يُعدُّ من أهل دار الكفر فتطبَّق في حقه أحكام المستأمن فلا يدخل دار الإسلام إلاّ بأمان، أي إلاّ بإذن من الدولة، فالموضوع ليس الإقامة المؤقتة مهما طالت بل الموضوع الاستيطان أي حمل التابعية ".[2]

ثانياً: السياسة الداخلية:

يمكن إجمال الخطوط العريضة للسياسة الداخلية لدولة الخلافة بالأمور التالية:

١- تنفيذ أحكام الإسلام في الداخل:

السياسة الداخلية للدولة الإسلامية تقوم على تنفيذ أحكام الإسلام في الداخل، وفي جميع نواحي الحياة، من نظام حكم، ونظام اقتصادي، ونظام اجتماعي، والتعليم، والعقوبات، وقد كانت الدولة الإسلامية تُنفّذ أحكام الإسلام في البلاد التي تخضع لسلطانها، فتُنظِّم المعاملات، وتُقيم الحدود، وتُنفِّذ العقوبات، وتحرس الأخلاق وتضمن القيام بالشعائر والعبادات، وترعى جميع شؤون الرعيّة بحسب أحكام الإسلام.

٢- تنفِّذ الدولة الشرع الإسلامي على جميع الذين يحملون التابعية الإسلامية سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين على الوجه التالي:

أ- تنفَّذ على المسلمين جميع أحكام الإسلام من دون أي استثناء.

ب- يُترك غير المسلمين وما يعتقدون وما يعبدون ضمن النظام العام.

ج- المرتدّون عن الإسلام يطبق عليهم حكم المرتد إن كانوا هم المرتدين، أمّا إذا كانوا أولاد مرتدين ووُلدوا غير مسلمين فيعامَلون معاملة غير المسلمين بحسب وضعهم الذي هم عليه من كونهم مشركين أو أهل كتاب.

د- يعامَل غير المسلمين في أمور المطعومات والملبوسات بحسب أديانهم ضمن ما تجيزه الأحكام الشرعية.

هـ- تُفصل أمور الزواج والطلاق بين غير المسلمين بحسب أديانهم، وتُفصل بينهم وبين المسلمين بحسب أحكام الإسلام.

---

[1] ينظر: مقدمة الدستور، ص: ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٤٤٤. وميثاق الأمة، ص: ٥.
[2] مقدمة الدستور، ص: ٤٤٤.

و- تنفِّذ الدولة باقي الأحكام الشرعية وسائر أمور الشريعة الإسلامية من معاملات وعقوبات وبينات ونظم حكم واقتصاد وغير ذلك على الجميع، ويكون تنفيذها على المسلمين وعلى غير المسلمين على السواء، وتنفذ كذلك على المعاهِدين والمستأمَنين وكل من هو تحت سلطان الإسلام كما تنفّذ على أفراد الرعية إلاّ السفراء والرسل ومَن شاكَلهم، فإن لهم الحصانة الدبلوماسية.

٣- جميع الذين يحملون التابعية الإسلامية يتمتعون بالحقوق والواجبات الشرعية. ولا يجوز للدولة أن يكون لديها أي تمييز بين أفراد الرعية في ناحية الحكم أو القضاء أو رعاية الشؤون أو ما شاكل ذلك، بل يجب أن تنظر للجميع نظرة واحدة بغض النظر عن العنصر أو الدين أو اللون أو غير ذلك.

هذا وقد تناول حزب التحرير كل واحدة من هذه الأمور، وبيّن دليلها من الشرع بالتفصيل.[١]

ثالثاً: السياسة الخارجية:

يمكننا أن نجمل الخطوط العريضة للسياسة الخارجية لدولة الخلافة بالأمور التالية:

١- الدعوة إلى الإسلام هي المحور الذي تدور حوله السياسة الخارجية:

لابد أن يكون الإسلام هو المحور الأساسي الذي تدور حوله السياسة الخارجية للدولة، وعلى أساسه تبنى علاقة الدولة بجميع الدول، ودليل ذلك الكتب التي أرسلها النبي ﷺ إلى الملوك، وتجهيزه جيش أسامة إلى تخوم البلقاء والداروم من أرض فلسطين لغزو الروم، وإصراره على ذهاب الجيش رغم مرضه الأخير الذي مات فيه، فإن ذلك يدل على أن الدعوة إلى الإسلام هي أساس العلاقة بين الدولة الإسلامية وبين أي دولة في العالم، وأن هذه العلاقة تقتضي تجهيز الجيوش، والإعداد للقتال، حتى إذا سنحت الفرصة لقتال من لم يستجيبوا لدعوة الإسلام بعد تبليغهم إياها على وجه يلفت النظر كانت هذه القوة معدة للجهاد، فالدعوة إلى الإسلام هي الأساس لكل علاقة مع أي دولة، فهي أساس السياسة الخارجية.[٢]

٢- إظهار عظمة الأفكار الإسلامية في رعاية شؤون الأفراد والأمم والدول:

يُعدُّ إظهار عظمة الأفكار الإسلامية في رعاية شؤون الأفراد والأمم والدول من أعظم الطرق السياسية، إذا هو مما يجب على الدولة أن تقوم به، فهو فرض وليس مباحاً؛ وذلك أنّ الواجب على الدولة أن تبلغ الدعوة على وجه يلفت النظر؛ لأنّ الله يقول: ﴿ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَـٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾،[٣] وكلمة المبين وصف مفهِم، ولذلك تكون قيداً للتبليغ، ولا يتأتى تبليغ الدعوة على وجه يلفت النظر إلاّ بإظهار عظمة الأفكار الإسلامية، ومن عظمة الأفكار الإسلامية معاملة الدولة الإسلامية للذمي والمستأمَن والمعاهِد، وكون الحاكم منفذاً للشرع لا متسلطاً على الناس، وكون الأمّة تحاسِب الحاكم بانضباط تام، فكما تجب عليها محاسبته تجب عليها طاعته ولو ظلم، ويحرم عليها أن تطيعه في معصية، وتتمتع بحق الثورة تمتعاً تاماً، ويجب عليها أن تثور إذا رأت كفراً بواحاً، ويتساوى فيها الحاكم والمحكوم في كل شيء، وتشكو الحاكم كما تشكو أي فرد في الحقوق أمام أي قاض، وتشكوه لقاضي المظالم إذا خالف الشرع في قيامه بالحكم، إلى غير ذلك من الأفكار، فإنه يجب إظهارها وإبراز العظمة التي فيها حتى تبرز عظمة الإسلام، وحتى تكون بتبليغه على وجه يلفت النظر، وإظهارها ليس من الأساليب السياسية وإنما

---

[1] ينظر: أفكار سياسية، ص: ١٣. والدولة الإسلامية، ص: ١٣٩ ـ ١٤٦. ونظام الإسلام، ص: ٩١. ومقدمة الدستور، ص: ١٩ ـ ٣٤.
[2] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٢٧. مقدمة الدستور، ص: ٤٣، ٤٣٨. وميثاق الأمة، ص: ٢٥. وأفكار سياسية، ص: ١٤.
[3] النور: من الآية ٥٤.

هو من الطرق السياسية، على أنّ الحكم الشرعي أن قتال الكفار قتالاً فعلياً لا يجوز إلاّ بعد تبليغهم الدعوة، عن فروة بن مسيك قال: ((**قلت: يا رسول الله أقاتل بمقبل قومي ومدبرهم. قال: نعم. فلما وليت دعاني فقال: لا تقاتلهم حتى تدعوهم إلى الإسلام**))،[1] فهذا دليل على وجوب الدعوة إلى الإسلام قبل القتال، وحتى تتم الدعوة إلى الإسلام لا بد من تبليغهم الدعوة على وجه يلفت النظر، ومن هنا كان إظهار عظمة الأفكار الإسلامية فرضاً؛ لأنّه به يحصل التبليغ على وجه يلفت النظر، فهو من أحكام الطريقة وليس من الأساليب.[2]

٣- الغاية لا تبرر الواسطة:

الغاية في الإسلام الغاية لا تبررها الواسطة؛ لأنّ الطريقة من جنس الفكرة، فلا يُتوصل بالحرام إلى الواجب ولا إلى المباح، فكذلك والوسيلة السياسية لا يجوز أن تناقض طريقة السياسة؛ ذلك أنّ الله تعالى قد جعل لمعالجة مشاكل الناس أحكاماً كالبيع والإجارة والشركة وغير ذلك، وجعل لتنفيذ هذه المعالَجات بين الناس أحكاماً أخرى كعقاب الغاش بالبيع تعزيراً، وقطع يد السارق حداً، وكذلك جعل لمعالجة المشاكل التي تحصل بين الدولة الإسلامية والدول الكافرة أحكاماً كأحكام المعاهِد والمستأمَن وأحكام دار الحرب وأحكام تبليغهم الدعوة على وجه يلفت النظر، وغير ذلك، وجعل لتنفيذ هذه الأحكام أحكاماً أخرى، كحفظ دم المستأمَن وماله مثل حفظ دم المسلم وماله، وكتحريم قتال الكفار قبل تبليغهم الدعوة على وجه يلفت النظر، وهكذا، فالطريقة في الإسلام أحكام شرعية، ولا يُتوصل للنصر بالغدر، ولا يُتوصل للفتح بنقض العهد، فكما أن الغاية يجب أن تكون مما أتى به الشرع كذلك يجب أن يكون ما يوصل إلى هذه الغاية مما أجازه الشرع، لأن الغاية والواسطة كل منهما فِعل العبد، والذي يجعل هذا الفعل مباحاً أو ممنوعاً هو الدليل الشرعي وليس النتائج التي تنتج عنه ولا الغاية التي يُهدف إليها لأن الله يقول: ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾،[3] لا بما نتج عن الأعمال، أو بما توصل إليه هذه الأعمال، فيكون حكم الواسطة كحكم الغاية هو الدليل الشرعي، أي أن كون الدليل الشرعي هو الذي يقرر إباحة الغاية أو تحريمها، هو الدليل على أن الغاية لا تبرر الواسطة أي لا تجعلها مباحة إذا كان الدليل الشرعي قد جاء بتحريمها؛ ولذلك لا تُجعل الغاية مباحة؛ لأنّ غايتها مباحة أو واجبة أو مندوبة، أو لأنّ غايتها فيها نفع أو خير أو نصر، بل تكون مباحة إذا أباحها الشرع ومحرّمة إذا حرّمها الشرع.[4]

٤- علاقة الأفراد والجماعات بدولة غير دولة الخلافة:

منع حزب التحرير أن يكون لأي فرد، أو حزب، أو كتلة، أو جماعة، أن تكون لهم علاقة بأي دولة من الدول الأجنبية مطلقاً، بل قصر العلاقة بالدول الأخرى بالدولة وحدها؛ لأنّ لها وحدها حق رعاية شؤون الأمّة عملياً، وعلى الأمّة والتكتلات أن تحاسِب الدولة على هذه العلاقة الخارجية، ودليل ذلك قوله ﷺ : ((**فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته**))،[5] والشرع أعطى مباشرة رعاية الشؤون

---

[1] رواه الإمام احمد. لم أجده في المسند، لكن ذكر ابن حجر في التلخيص، أن الإمام احمد أخرجه في مسنده. ينظر: التلخيص: ج٤، ص: ١٠٠. وكذا قال الزيلعي في نصب الراية. ينظر: نصب الراية لأحاديث الهداية، عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ ، ج٣، ص: ٣٨٥.
[2] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٢٧. مقدمة الدستور، ص: ٤٣٤.
[3] المائدة: من الآية ٤٩.
[4] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٢٦. مقدمة الدستور، ص: ٤٣١.
[5] متفق عليه، واللفظ للبخاري. ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص: ٢٦١١. وصحيح مسلم، ج٣، ص:١٤٥٩.

عملياً رعاية إلزامية للحاكم وحده، فلا يحل للرعية أن تقوم بعمل الحاكم ولا يحل لأحد من المسلمين أن يقوم بعمل الحاكم إلاّ بتولية شرعية، إما ببيعة من الناس إن كان خليفة، وإما بتولية من الخليفة، أو من جعل له الخليفة حق التولية من معاونين وولاة، أمّا من لم يولَّ لا بالبيعة، ولا بتولية خليفة، فلا يحل أن يقوم بشيء من مباشرة رعاية شؤون الأمّة لا في الداخل ولا في الخارج.[1]

٥- المناورات السياسية والجرأة في كشف جرائم الدول:

المناورات السياسية ضرورية في السياسة الخارجية، والقوة فيها تكمن في إعلان الأعمال وإخفاء الأهداف، وهذا الأمر يَعدُّه الحزب من المباحات التي جُعلت لرأي الإمام واجتهاده، والمناورة السياسية هي أعمال تقوم بها الدولة قاصدة غايات غير الغايات التي تظهر من القيام بالعمل، وكان رسول الله ﷺ يقوم بهذه المناورات، فمن ذلك السرايا التي قام بها في أواخر السنة الأولى وأوائل السنّة الثانية للهجرة، فإن هذه السرايا يدل ظاهرها على أن الرسول كان يريد غزو قريش، لكن الحقيقة أنه كان يريد إرهاب قريش وجعْل قبائل العرب الأخرى تقف محايدة في الخصام الدائر بينه وبين قريش، والدليل على ذلك هو أن هذه السرايا كانت قليلة العدد، ستين، أو أكثر، وهي ليست كافية لقتال قريش، وأنه لم يقاتل قريش فيها كلها، وكل ما نتج عنها عقد معاهدات مع بعض قبائل العرب، كمحالفته لبني ضمرة، وموادعته لبني مدلج، ومن ذلك ذهابه في السنّة السادسة للهجرة إلى مكة قاصداً الحج، وإعلانه ذلك، مع وجود حالة الحرب التي بينه وبين قريش التي تقع الكعبة تحت سلطانها، فإن القصد من تلك الرحلة هو وصول إلى مهادنة قريش ليضرب خيبر، إذ بلغه أن خيبر وقريش يتفاوضان للاتفاق على غزو المدينة. والدليل على أن هذه مناورة هو أنه رضي أن يرجع ولم يحج حين ظفر بالهدنة، وأنه بعد رجوعه بأسبوعين غزا خيبر وقضى عليها. فهذه كلها مناورات سياسية، والقوة التي في هذه المناورات أن الأعمال التي يقام بها كمناورة تكون معلَنة وظاهرة، ولكن الغايات منها تكون خفية، فقوتها في إبراز الأعمال وإخفاء الأهداف.

وكذلك لابد أن تتحلى الدولة بالجرأة في كشف جرائم الدول، وبيان خطر السياسات الزائفة، وفضح المؤامرات الخبيثة وتحطيم الشخصيات المضللة. وهو من أهم الأساليب السياسية، والأساليب مباحة ما لم يرد دليل بتحريمها، والرسول ﷺ قد كشف جريمة بني قريظة في نقضهم العهد يوم الأحزاب، وحين هاجمته قريش لقيام عبد الله بن جحش بأسر رجلين وقتل آخر في الشهر الحرام، وقالت إن محمداً وأصحابه استحلوا الشهر الحرام وسفكوا فيه الدم وأخذوا الأموال وأسروا الرجال، حين هاجمته قريش بذلك أنزل الله تعالى آيات يندد فيها بسياستها الزائفة في فتنة المسلمين عن دينهم، وحين تآمر يهود بني قريظة على الرسول ﷺ بقلب الحائط الذي يجلس بجانبه عليه لقتله، فضح الرسول ﷺ مؤامراتهم هذه وأجلاهم جزاء عليها، وهجوم القرآن على أبي لهب باسمه، وعلى غيره بصفاته، يُعدُّ من تحطيم الشخصيات المضللة.[2]

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٢٦. مقدمة الدستور، ص: ٤٢٧.
[2] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٢٦. مقدمة الدستور، ص: ٤٣٢، ٤٣٣.

٧- موقف الدولة من المنظمات الدولية والإقليمية:

يرى حزب التحرير أنّ المنظمات التي تقوم على غير أساس الإسلام أو تطبق أحكاماً غير أحكام الإسلام، لا يجوز للدولة أن تشترك فيها، وذلك كالمنظمات الدولية مثل هيئة الأمم، ومحكمة العدل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وكالمنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية، ومؤسسة الإنماء العربي؛ ذلك أنّ الموضوع الذي قامت عليه المنظمات الدولية والمنظمات المحلية يحرمه الشرع، فهيئة الأمم تقوم على أساس النظام الرأسمالي وهو نظام كفر، علاوة على أنها أداة في يد الدول الكبرى ولا سيما أمريكا لتسخرها من أجل فرض سيطرتها على الدول الصغرى، ومنها الدول القائمة في العالم الإسلامي، ومحكمة العدل الدولية تحكم بنظام الكفر، والاحتكام إليها احتكام لغير ما أنزل الله ﷻ ، وصندوق النقد الدولي يقوم على إقراض العملات الصعبة بالربا، وعلى أساس الصرف الحرام شرعاً، فهي لا تعطي عملة صعبة مقابل عملة البلد يداً بيد، وإنما تعطي عملة صعبة للدولة المحتاجة إلى هذه العملة الصعبة مقابل أن تستوفي منها فيما بعد مبلغاً مماثلاً من عملتها بربا معين، فهي صرف حرام من جهة؛ لأنّه من الصرف المنهي عنه، لأن الصرف إنّما يكون يداً بيد ولا يكون نسيئة فإن كان نسيئة فهو حرام كما ورد في الحديث، وفيه كذلك ربا فهو حرام، والبنك الدولي يقوم على الاشتغال بالربا كأي بنك من البنوك، والجامعة العربية تقوم على أساس النظام الرأسمالي، وتنص في ميثاقها على المحافظة على استقلال الدول العربية أي المحافظة على الانفصال وتجزئة بلاد الإسلام وهو حرام، ومؤسسة الإنماء العربي تقوم على أساس إقراض المال بالربا، علاوة على كونها وسيلة إلى الحيلولة دون تحويل بلاد المسلمين إلى بلاد صناعية؛ لهذه الأسباب كلها يحرم على الدولة الإسلامية الاشتراك بهذه المنظمات.[1]

ويرى الحزب وجوب العمل على هدم هذه المؤسسات والمنظمات، وأن تُستبدل بمنظمة عالمية جديدة، لا يكون للدول العظمى عليها هيمنة، ولا سلطان، ولا تكون بمثابة دولة عالمية، وأن تكون هيئة عالمية تقوم على إنصاف المظلوم، ومنع الظلم، وإشاعة العدل بين البشرية جمعاء، بما لها من قوة معنوية تتمتع بها، ومن قوة رأي عامٍّ عالميّ يؤازرها ويوليها تأييده ويمنحها احترامه وثقته، لكونها منظمة لا تعمل لحساب دولة من الدول، وإنما تعمل لمصلحة البشرية جمعاء، ثمَّ استدل لذلك بحلف الفضول الذي قام قبل البعثة، والذي حضره رسول الله ﷺ قبل أن يُبعث وقال ﷺ عنه بعد البعثة: ((**لقد شهدت في دارِ عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو أُدعى به في الإسلام لأجبت**))،[2] وتكون هذه المنظمة العالمية كذلك مجالاً لطرح العقائد والأفكار والحضارات فيها لمناقشتها، وأخذ الصحيح منها، ليصبح هو فكر العالم وعقيدته وحضارته.[3]

٨- المعاهدات:

عرّف حزب التحرير المعاهدات بأنها، اتفاقات تعقدها الدول فيما بينها بغرض تنظيم علاقة معينة وتحديد القواعد والشروط التي تخضع لها هذه العلاقة، ويسميها فقهاء المسلمين الموادَعات، ثمَّ بين الدليل على جواز عقد المعاهدات بين المسلمين والكفار، فاستدل بقوله ﷻ : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٢٨. مقدمة الدستور، ص: ٤٥٥.
[2] ينظر: سيرة ابن هشام، ج٢، ص: ٢٦٦.
[3] ينظر: أفكار سياسية، ص: ٤٠.

بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ ﴾،[1] وقوله: ﴿ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ ﴾،[2] والميثاق في هذه الآيات هو المعاهدات، وقد عقد الرسول ﷺ معاهدات كثيرة مع الكفار، إلاّ أنه يشترط لصحة انعقاد المعاهدة شروط منها أن يكون موضوع التعاقد قد أجازه الشرع، ثمَّ ذكر الحزب أنّ المعاهدات أنواع منها المعاهدات غير السياسية، ومنها المعاهدات السياسية.

أ- المعاهدات غير السياسية:

وهي الاتفاقات التي تعين كيفية العلاقة بين الدولتين من حيث شأن خاص من شؤون كل واحدة منها كالعلاقات المالية والاقتصادية والتجارية والصناعية والثقافية وما شاكل ذلك، فهذه يُنظر لها شرعاً بحسب موضوعها، وتطبق عليها الأحكام الشرعية المتعلقة بموضوعها؛ ولذلك كانت المعاهدات الاقتصادية جائزة؛ لأنّها تطبق فيها أحكام الأجير وأحكام التجارة الخارجية، وكانت المعاهدات التجارية جائزة لأنّها تطبَّق فيها أحكام البيع وأحكام التجارة الخارجية، وكانت المعاهدات المالية جائزة؛ لأنّها تطبَّق فيها أحكام الصرف، وكانت المعاهدات الثقافية جائزة؛ لأنّها تطبَّق فيها أحكام التعلم والتعليم من حيث المادة العلمية، ومن حيث النتائج الحتمية أو الظنية التي تنتج عن تعلمها وتعليمها.

ب- المعاهدات السياسية:

وهذه بدورها قسمها الحزب على ثلاثة أقسام:

الأول: معاهدات سياسية لا تؤثر على كيان الدولة:

وهذا النوع من المعاهدات جائز؛ لأنّها لا تؤثر على كيان الدولة، ولا تنقِص من سلطانها الداخلي والخارجي، ولا تجعل للكافر سلطاناً عليها، وذلك مثل معاهدات الصلح ومعاهدات الهدنة، فإن الرسول ﷺ عقد الهدنة والصلح مع قريش في صلح الحديبية، ومثل معاهدات عدم الاعتداء، فالرسول ﷺ عقد معاهدة عدم اعتداء مع بني ضمرة وبني مدلج، وكذلك يدخل تحت هذا النوع معاهدات حسن الجوار؛ لأنّ رسول الله ﷺ عقد معاهدة حسن جوار مع اليهود، وهكذا.

الثاني: معاهدات جائزة اضطراراً:

وهذا في حالة وجود الدولة في حالة ضيق وشدة، كالمعاهدة مع دولة لأخذ جزية منها وإبقائها تحكم بنظام الكفر، أو المعاهدة مع دولة لإعطائها مالاً مقابل سكوتها عنا.

الثالث: المعاهدات الممنوعة:

وهذه المعاهدات مثل معاهدة الحماية، ومعاهدة الحياد الدائم، ومعاهدة تحديد الحدود الدائمة، ومعاهدة تأجير المطارات، والقواعد العسكرية وما شاكل ذلك، فهذه المعاهدات غير جائزة؛ لأنّ موضوعها غير جائز؛ لأنّ الحماية تجعل للكافر سلطاناً على المسلمين وتجعل المسلمين يأمنون بأمان الكفر، والحياد الدائم غير جائز؛ لأنّه ينقِص من سلطان المسلمين، وتحديد الحدود الدائمة غير جائز؛ لأنّه يعني عدم حمل الدعوة وإيقاف حكم الجهاد، وتأجير المطارات، والقواعد العسكرية غير جائزة؛ لأنّها تجعل للكفار سلطاناً على دار الإسلام.[3]

---

[1] المائدة: من الآية ٩٠.

[2] الأنفال: من الآية ٧٢.

[3] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٢٨. مقدمة الدستور، ص: ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٢.

٩- علاقة الدولة بغيرها من الدول القائمة في العالم:

علاقة دولة الخلافة ــ عند حزب التحرير ــ في حال قيامها بإذن الله ﷻ ، بغيرها من الدول القائمة في العالم، يتحدد بحسب واقع الدول من حيث كونها قائمة في العالم الإسلامي (البلاد الإسلامية)، أو أنها غير ذلك.

أ- علاقة دولة الخلافة بالدول القائمة في العالم الإسلامي:

يرى حزب التحرير أنّ الدول القائمة في العالم الإسلامي ينظر إليها كأنها قائمة في بلاد واحدة، فلا تدخل ضمن العلاقات الخارجية، ولا تصنّف العلاقات معها بأنّها من السياسة الخارجية للدولة، ويجب أن يُعمل لتوحيدها كلها في دولة واحدة، ولا يُوصف رعاياها بأنّهم أجانب، بل لهم الحق كأي فرد من أفراد الرعية إن كانت دارهم دار إسلام، أمّا إن كانت دارهم دار كفر فيُعدُّ رعاياها أجانب.

أما كونها لا تدخل في العلاقات الخارجية؛ فيبدو أنّ هذا يرجع إلى أنّ الحزب يَعدّها كلها جزءاً من البلاد الإسلامية، كما تقدم، والتعامل معها على أساس العلاقات الخارجية، قد يكون فيه نوعاً من الاعتراف بها كدول مستقلة عن دولة الخلافة، في حين أنّ الأصل أن تُضم هذه الدول إلى دولة الخلافة، وأما وصف رعاياها أجانب، أو غير أجانب فذلك مبني على أحكام دار الإسلام ودار الكفر التي تقدم بيانها.[1]

ب- الدول القائمة في غير العالم الإسلامي:

وهذه يكون التعامل معها على أساس أنها دار كفر وحرب، ولكن على التفصيل الآتي:

۞ الدول التي بيننا وبينها معاهدات اقتصادية، أو معاهدات تجارية، أو معاهدات حسن جوار، أو معاهدات ثقافية، تعامَل وفق ما تنص عليه المعاهدات. ولرعاياها الحق في دخول البلاد بالهوية من دون حاجة إلى جواز سفر إذا كانت المعاهدة تنص على ذلك، على شرط المعاملة بالمثل فعلاً، وتكون العلاقات الاقتصادية والتجارية معها محدودة بأشياء معينة، وصفات معينة على أن تكون ضرورية، ومما لا يؤدي إلى تقويتها، وقد تقدم الكلام عن مشروعية المعاهدات.

۞ الدول التي ليس بيننا وبينها معاهدات، والدول الاستعمارية والدول التي تطمع في بلادنا، تُعدُّ دولاً محاربة حكماً، فتُتخذ جميع الإحتياطات بالنسبة لها، ولا يصح أن تنشأ معها أية علاقات دبلوماسية، ولرعايا هذه الدول أن يدخلوا بلادنا، ولكن بجواز سفر وبتأشيرة خاصة لكل فرد ولكل سفرة.

۞ الدول المحاربة فعلاً يجب أن تُتخذ معها حالة الحرب أساساً لكافة التصرفات، وتُعامل كأننا وإياها في حرب فعلية سواء أكانت بيننا وبينها هدنة أم لا، ويُمنع جميع رعاياها من دخول البلاد، وتستباح دماء وأموال غير المسلمين منهم.[2]

---

[1] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٢٧. مقدمة الدستور، ص: ٤٣٨، ٤٣٩. وهذه الرسالة، ص: ٢٦٩، ٢٧٢.
[2] ينظر: نظام الإسلام، ص: ١٢٧. مقدمة الدستور، ص: ٤٣٩، ٤٤٩، ٤٥٠.

الفصل الرابع:

منهج حزب التحرير في إقامة دولة الخلافة

من خلال تتبع واستقراء المواضع التي تناول حزب التحرير فيها كيفية إقامة دولة الخلافة، نستطيع القول: إنّ منهج حزب التحرير لإقامة دولة الخلافة، يقوم على أمرين اثنين:

الأول: إيجاد التكتل الصحيح الذي يسعى للنهوض بالأمة وتغير واقعها واستئناف الحياة الإسلامية.
والثاني: الطريقة الشرعية للوصول إلى هذه الغاية.

المبحث الأول: التكتل الصحيح الذي ينهض بالأمة:

المطلب الأول: وجوب التكتل لإقامة الخلافة:

يرى حزب التحرير أنّ العمل الخلافة لابد أن يكون ضمن تكتل، ولا يجوز أن يكون عملاً فردياً،[1] وقد استدل على ذلك بالكتاب والسنة:

أولاً: أدلة وجوب التكتل:

أ- الكتاب:

وذلك لقوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾،[2] ووجه الدلالة في الآية: أن اللام في قوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن ﴾، هي لام الأمر، وقوله:﴿ أُمَّةٌ ﴾، تعني: جماعة، أو حزب أو كتلة أو أي لفظ آخر مرادف، فمعنى الآية: انتم مأمورون أيها المسلمون بأن يكون منكم أمة أي: جماعة أو حزب يدعون إلى الخير ــ أي الإسلام ــ ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ولمّا كان موضوع الأمر، أي عمل هذه الجماعة، هو الدعوة إلى الإسلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذه الأعمال هي من الفروض التي فرضها الله ﷻ على الأمة، كان إيجاد الجماعة أو الحزب الذي يقوم بهذا العمل واجباً على المسلمين، وهكذا فإن الآية تدل على أن الله ﷻ فرض علينا أن نوجد حزباً أو جماعة تدعو إلى الإسلام، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر.[3]

ب- السنة:

فقد استدل حزب التحرير أنّ رسول الله ﷺ عندما نزل عليه الوحي لم يخرج إلى المجتمع مباشرة، بل بدأ منفرداً، وأخذ يدعو المقربين منه فآمن به جماعة، منهم زوجته أم المؤمنين خديجة بنت خويلد، وابن عمه علي بن أبي طالب ولم يكن قد تجاوز الثامنة من عمره، ومولاه زيد بن حارثة، وصديقه أبو بكر الصديق، ثم توالى دخول الناس في الإسلام، فأسلم عثمان بن عفان، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وطلحة بن عبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، ..... وغيرهم، وكانوا يلتقون سراً في دار الأرقم بن أبي الأرقم، حيث كان رسول ﷺ يعلمهم القرآن ويطهرهم من كل ما يشوب الإيمان الخالص، فكانوا بذلك الجماعة المؤمنة الأولى، وبعد أن أصبحت هذه الجماعة مؤهلة لتحمل الدعوة وتبعاتها، خرج بهم رسول الله ﷺ في صَفَّيْنِ، صف فيه حمزة بن عبد المطلب، وصف فيه عمر بن الخطاب، وهي صورة لم تعهدها قريش من قبل.[4]

---

[1] ينظر: التكتل الحزبي، ص: ٢٧. وحزب التحرير، ص: ٢١. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ١٧. ووجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية، ص: ١٤.
[2] آل عمرن: ١٠٤.
[3] ينظر: مقدمة الدستور، ص: ٩٨. وحزب التحرير، ص: ٣. ووجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية، ص: ١٤.
[4] ينظر: حزب التحرير، ص: ٢١. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٤٢ ، ٤٢. ووجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية، ص: ١٥.

قال: " ومن يظن أنه بعمله منفرداً تَبْرأ ذمته من هذا الفرض فهو مخطئ؛ لأن المسلم عندما يريد القيام بما افترضه الله ﷻ عليه لابد أن يتقيد في ذلك بالكيفية التي أمره الله تعالى بها في أداء هذا الفرض، ورسول الله ﷺ لم يقم بهذا الفرض منفرداً، مع أنه رسول ﷺ، بل كوّن جماعة وخرج بهم يدعو إلى الله تعالى، وقام بهذا الفرض العظيم وأعزه الله ﷻ بنصره وأقام دولة الإسلام في المدينة المنورة ".[1]

ثانياً: أسباب إخفاق الحركات والجماعات:

على الرغم من قيام عدد من الحركات والتكتلات للنهوض بالأمة وتغيير واقعها السيئ، ومنذ القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) ، إلا أنّ حزب التحرير يرى أنّها كانت محاولات غير ناجحة، وإن كانت قد تركت أثراً فعالاً فيمن أتى بعدها، ليعيدوا المحاولات مرة أخرى، ويرى الحزب أن السبب الرئيسي في إخفاقها جميعها يرجع إلى عدة أمور أهمها:

١- عدم فهم الفكرة الإسلامية فهماً دقيقــاً. ٢- عدم وضوح طريقة الإسلام في تنفيذ الفكرة.

٢- عدم ربط الفكرة الإسلامية بالطريقة الإسلامية. ٤- عدم صلاحية الأفراد للكتل.

١- عدم فهم الفكرة الإسلامية فهماً دقيقــاً:

يُرجع حزب التحرير عدم فهم الفكرة الإسلامية إلى ما طرأ عليها من عوامل التغشية، مما أبهم الكثير من دقائقها على المسلمين، ويرى أنّ عوامل التغشية هذه قد بدأت منذ أوائل القرن الثاني للهجرة حتى مجيء الاستعمار، فقد كان للفلسفات الأجنبية كالهندية والفارسية واليونانية أثر على بعض المسلمين حملهم على ارتكاب محاولات للتوفيق بين الإسلام وبين هذه الفلسفات، مع التناقض التام بينها وبين الإسلام، فأدت محاولات التوفيق هذه إلى التأويل والتفسير الذي أبعد بعض الحقائق الإسلامية عن الأذهان، كما أضعف إدراكها إياها، وعلاوة على ذلك كان لدخول بعض الحاقدين على الإسلام المبغضين له في حظيرته ــ نفاقاً ــ أثر في أن تُدَسَّ على الإسلام مفاهيم ليست منه، بل مناقضة له، وقد أدى ذلك إلى فهم الإسلام فهماً مغلوطاً عند كثير من المسلمين، ثمّ أضيف إلى ذلك في القرن السابع الهجري إهمال اللغة العربية في حمل الإسلام، فكان هذا كلّه مؤذناً بانحطاط المسلمين، وزاد عليه منذ أواخر القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي) حتى الآن الغزو الثقافي والتبشيري، ثمّ الغزو السياسي من الغرب، فكان عقدة جديدة في المجتمع الإسلامي تضاف إلى العقد السابقة، فكان لذلك كله الأثر الفعال في خطأ تصور المسلمين للفكرة الإسلامية، حتى فقدت التبلور الحقيقي في الأذهان،[2] بل يصف حزب التحرير الأفكار التي قامت عليها هذه الحركات، بأنها كانت غامضة، أو شبه غامضة، فكان القائمون على الحركات الإسلامية يدعون إلى الإسلام بشكل مفتوح عام، ويحاولون أن يفسروا الإسلام تفسيراً يتفق مع الأوضاع التي كانت قائمة حينئذ، أو التي يراد أخذها من الأنظمة الأخرى، حتى يصلح الإسلام لأن يطبق

---

[1] وجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية، ص: ١٥.
[2] ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٤، ٥.

عليها، وحتى يكون هذا التأويل مبرراً لبقائها أو أخذها، وأما القائمون على الحركات القومية، فقد كان العرب منهم يدعون إلى قيام نهضة العرب على أساس قومي غامض مبهم، بغض النظر عن الإسلام والمسلمين، وكانوا يعتمدون على ألفاظ القومية، والعزة، والكرامة، والعرب، والعروبة، والاستقلال، وما شابهها، وكان الترك يدعون إلى قيام نهضة الوطن التركي على أساس القومية، والحقيقة أنّ الاستعمار هو من كان يوجه دعاة القومية من العرب والترك، وهو الذي كان يوجه البلقان أيضاً بهذه الحركات القومية للانفصال عن الدولة العثمانية بوصفها دولة إسلامية، وقد قامت في العرب بين رجال الحركتين: الإسلامية والقومية، مجادلات كلامية في الصحف والمجلات، تتلخص في أيهما أفضل وأقرب: الجامعة العربية، أو الجامعة الإسلامية؟ ومضت مدة طويلة بذل فيها جهد لم ينتج؛ لأنّ كلاً من الجامعة العربية والجامعة الإسلامية مشروع استعماري لصرف الأذهان عن الدولة الإسلامية، ولذلك لم يقتصر إخفاق الجهد على عدم الإنتاج، بل تجاوز ذلك وأبعد الدولة الإسلامية عن الأعين والأذهان، وقامت إلى جانب الحركات الإسلامية والحركات القومية حركات وطنية في مختلف البلدان الإسلامية نتيجة لاستيلاء الكافر المستعمر على أجزاء الدولة الإسلامية، ونتيجة للظلم السياسي والاقتصادي الواقع على الناس من جراء تطبيق النظام الرأسمالي عليهم، ومع أن هذه الحركات كانت رجعاً لهذه الآلام فإن منها ما بقيت الناحية الإسلامية تسيطر عليه، ومنها ما كانت الناحية الوطنية البحتة هي التي تسيطر عليه من جراء الحركات الاصطناعية التي كان يقوم بها المستعمر، وكان من جراء هذه الناحية الوطنية أن اندفعت هذه الحركات وأشغلت الأمة بالكفاح الذي ثبت أقدام الأعداء فضلاً عما كان ينقصها من عدم وجود أي فكر يسيرها.

وقامت إلى جانب الحركات الإسلامية والقومية والوطنية حركات شيوعية تقوم على أساس المادية، وكانت هذه الحركات تابعة للحركة الشيوعية في روسيا وموجهة بتوجيهها، وطريقتها الهدم والتخريب، ومن غايتها ــ مع إيجاد الشيوعية في البلاد ــ التشويش على الاستعمار الغربي لصالح المعسكر الشرقي، بوصف القائمين عليها عملاء له، ولم تتجاوب هذه الحركات مع الأمة، ولم تحدث أثراً، وكان إخفاقها طبيعياً؛ لأنّها تخالف فطرة الإنسان، وتناقض عقيدة الإسلام، وقد سخرت الوطنية لمآربها، فكانت عقدة تضاف إلى العقد التي يرزح تحتها المجتمع.[1]

وكذلك تناول الحزب التكتلات التي قامت على أساس الجمعيات، التي تهدف إلى غايات خيرية، فأقامت مدارس ومستشفيات وملاجئ، وساعدت في أعمال البر والخير، وكانت تغلب على هذه الجمعيات الصبغة الطائفية، وقد شجع الاستعمار هذه الجمعيات، حتى ظهرت أعمالها الخيرية للناس، وكانت أكثرها جمعيات ثقافية وخيرية، ولم يوجد بينها جمعيات سياسية إلا نادراً، ويرى أنّ الناظر بعين التدقيق إلى نتائج هذه الجمعيات يرى أنّها لم تثمر شيئاً ينفع الأمة أو يساعدها على النهضة، بل كان لها ضرر خفي، بحيث لا يظهر إلا للمدقق، مع أن وجودها من حيث هو ضرر كبير، بغض النظر عن النفع الجزئي؛

[1] ينظر: التكتل الحزبي، ص:٣ ـ ٦، ١٦.

وذلك أن الأمة الإسلامية برمتها، بحكم وجود بعض الأفكار الإسلامية، وبحكم تطبيقها لبعض الأحكام الشرعية، وبحكم تمكن المشاعر الإسلامية فيها بتأثير الإسلام، توجد فيها أحاسيس النهضة، وفيها عاطفة الخير، وفيها الميل الطبيعي للتكتل؛ لأنّ روح الإسلام روح جماعية، فإذا تركت الأمة الإسلامية وشأنها، تحول هذا الإحساس إلى فكر، وأنتج هذا الفكر عملاً ينهض بالأمة، ولكن وجود الجمعيات حال من دون ذلك؛ لأنها كانت متنفساً لهذه العاطفة المتأججة، وتصريفاً لذلك الإحساس في هذه الجزئية من العمل، وهي جزئية الجمعية، فيرى عضو الجمعية أنّه بنى مدرسة، أو أنشأ مستشفى، أو ساهم في عمل من أعمال البر، فيشعر بالراحة والطمأنينة، ويقنع بهذا العمل، بخلاف ما لو لم تنشأ هذه الجمعية، فإنّ الروح الجماعية تدفعه للتكتل الصحيح، وهو التكتل الحزبي الذي يوجد النهضة الصحيحة، كما قامت إلى جانب الجمعيات الثقافية والخيرية جمعيات خُلُقِية تعمل لنهضة الأمة على أساس الأخلاق بالوعظ والإرشاد، والمحاضرات والنشرات، على فرض أن الخلق هو أساس النهضة، في حين أنّ أساس النهضة الصحيحة ــ كما يرى حزب التحرير ــ لابد أن يكون قائماً على العقيدة، والأخلاق نتيجة طبيعية للتقيد بأوامر الله ونواهيه، وتأتي من الدعوة إلى العقيدة بصورة خاصة، والدعوة إلى تطبيق الإسلام بصورة عامة.[1]

٢- عدم وضوح طريقة الإسلام في تنفيذ الفكرة:

لم تكن لدى تلك الحركات طريقة واضحة لتنفيذ الفكرة، بل كانت الفكرة تسير بوسائل مرتجلة وملتوية، فضلاً عما كان يكتنفها ــ أي الفكرة ــ من الغموض والإبهام، فالمسلمون بعد أن كانوا يعرفون أن وجودهم في الحياة إنّما هو من أجل الإسلام، وأن عمل المسلم في الحياة هو حمل الدعوة الإسلامية، وعمل الدولة الإسلامية هو تطبيق الإسلام وتنفيذ أحكامه في الداخل وحمل الدعوة إليه في الخارج، وأن طريقة ذلك الجهاد تحمله الدولة، بعد أن كانوا يعرفون ذلك كلّه، صاروا يرون أن عمل المسلم كسب الدنيا أولاً، والوعظ والإرشاد إذا واتت الظروف ثانياً، وصارت الدولة لا ترى أي تقصير أو أي حرج في تساهلها في تنفيذ أحكام الإسلام، ولا ترى أي غضاضة في القعود عن الجهاد في سبيل الله لنشر الإسلام، ثمّ صار المسلمون، بعد أن فقدوا دولتهم ــ على ما فيها من هزال وتقصــير ــ يرون عود الإســلام في بناء المساجد، وإصدار المؤلفات، وتربية الأخلاق، ويسكتون عن سيادة الكفر عليهم واستعماره إياهم.[2]

٣- عدم ربط الفكرة الإسلامية بالطريقة الإسلامية:

إذ أنّ المسلمين صبوا جلّ اهتمامهم على الأحكام الشرعية المتعلقة بمعالجة المشاكل، أي المتعلقة بالفكرة، فتناولوها بالبحث والدراسة، ولكنهم لم يعنوا بالأحكام التي تبين كيفية المعالجة، أي التي تبين الطريقة، فغلبت عليهم دراسة الأحكام منفصلة عن طريقة تنفيذها، وغلبت عليهم دراسة أحكام الصلاة والصوم، والنكاح والطلاق، وأهملوا دراسة أحكام الجهاد والغنائم وأحكام الخلافة والقضاء وأحكام الخراج

---

[1] ينظر: هذه الرسالة، ص: ١٢٠ وما بعدها. والتكتل الحزبي، ص:١٧ ـ ٢٠. ونظام الإسلام، ص: ١٣٠.
[2] ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٥، ٦. والتكتل الحزبي، ص: ٣.

وما شابهها، ففصلوا بذلك الفكرة عن الطريقة، حتى نتج عن ذلك عدم إمكان تنفيذ الفكرة، لعدم ربطها بطريقتها.[١]

٤- عدم صلاحية الأفراد للكتل:

كما يرى حزب التحرير أنّ إخفاق هذه التكتلات كان محققاً أيضاً من ناحية أفرادها؛ لأنّها لم تكن تقيم تكتلاتها على أساس صلاحية الفرد الذاتية، وإنما كانت تقيمها على أساس مكانته في المجتمع، وإمكان وجود الفائدة المعجلة من وجوده في الحزب أو الجمعية، فقد كان العضو يختار على أساس أنه وجيه في قومه، أو غني بين جماعته، أو محام، أو طبيب، أو ذو مكانة ونفوذ، بغض النظر عن كونه صالحاً لهذه الكتلة التي يختار لها أو غير صالح، ولذلك كان يغلب على هذه التكتلات التفكك بين أعضائها، كما تغلب عليها الناحية الطبقية، فأعضاء الحزب أو الجمعية يداخلهم شعور خفي بأنهم يمتازون عن باقي الشعب، لا بمالهم ووجاهتهم فحسب، بل بكونهم أعضاء في الحزب أو الجمعية، ولذلك لا يحصل بينهم وبين الشعب أي تفاعل أو تقارب، فيكون وجود الجمعية أو الحزب ضغثاً على إبالة، وعقدة جديدة تضاف إلى العقد التي يرزح تحتها هذا المجتمع.[٢]

لهذه الأسباب المتقدمة وغيرها، يرى حزب التحرير أنّه كان من الطبيعي أن تكون التكتلات، (سواء أكانت الحزبية أم الجمعية) التي قامت في العالم الإسلامي، ولا سيما العالم العربي، تكتلات مفككة، إذ أنّها قامت على غير مبدأ، كما أنّ تتبعها ــ كما يرى الحزب ــ يُظهر أنها قامت على أساس مناسبات طارئة، أوجدتها ظروف اقتضت قيام هذه التكتلات، ثم ذهبت هذه الظروف، فذهبت بذهابها، أو ضعفت وتلاشت، أو قامت على أساس صداقات بين أشخاص، لاءمت بينهم هذه الصداقات، فتكتلوا على أساسها، وانتهى تكتلهم بدورانهم حول أنفسهم، أو على أساس مصالح آنية أنانية، أو غير ذلك، وبهذا لم يكن بين الأشخاص الذين تكتلوا على هذه الأسس، وفي هذه الأجواء والمجتمعات، رابطة حزبية مبدئية، فكان وجودها ليس خالياً من المنفعة فحسب، بل ضاراً بالأمة، وفضلاً عن أن وجودها في المجتمع يحول دون وجود الحزبية الصحيحة، أو يؤخر ظهورها، فإنّها تغرس اليأس في نفوس الجمهور، وتملأ قلب العامة بالسواد والشك، وتبعث الريبة في كل حركة حزبية، ولو كانت صحيحة، وتبذر بين الناس الحزازات الشخصية، والأحقاد العائلية، وتعلمهم بأساليبها التذبذب والدوران وراء المنفعة، وبعبارة أخرى تفسد على الجمهور طبيعته النقية، وتزيد العبء ثقلاً على التكتلات الحزبية الصحيحة التي لابد لها أن تنبثق من صميم الجمهور.[٣]

---

[1] ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٦.
[2] ينظر: التكتل الحزبي، ص: ٢٠.
[3] ينظر: التكتل الحزبي، ص: ١٥، ١٦. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ١٢.

المطلب الثاني: كيفية تكوين الحزب المبدئي:

إنّ التكتل الصحيح الذي تنهض به الأمة ــ كما يراه حزب التحرير ــ لا يجوز أن يكون على أساس الجمعية، وكذلك لا يجوز أن يكون على أساس الأحزاب غير المبدئية، كالتي قامت في العالم الإسلامي منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن، وإنما التكتل الصحيح هو الذي يقوم على أساس حزبي مبدئي إسلامي، تكون الفكرة هي الروح لجسم الحزب، وهي نواته، وهي سر حياته، وتكون خليته الأولى إنساناً تتجسد فيه فكرة وطريقة من جنسها، حتى يكون إنساناً من جنس الفكرة في نقائه وصفائه، ومثل الطريقة في وضوحه واستقامته، ومتى وجدت هذه الأشياء الثلاثة: الفكرة العميقة، والطريقة الواضحة، والإنسان النقي، فقد وجدت الخلية الأولى، ثمَّ لا تلبث هذه الخلية أن تتكاثر إلى خلايا تكون هي الحلقة الأولى للحزب (قيادة الحزب)، ومتى وجدت الحلقة الأولى فقد نبتت الكتلة الحزبية؛ لأنّ هذه الحلقة لا تلبث أن تتحول إلى كتلة، وحينئذ تحتاج هذه الكتلة إلى رابطة حزبية، تجمع بين الأشخاص الذين يعتنقون الفكرة والطريقة، هذه الرابطة الحزبية هي العقيدة التي تنبثق عنها فلسفة الحزب، والثقافة التي يتسم بمفاهيمها الحزب، وحينئذ تكون الكتلة الحزبية قد تكونت، وسارت في معترك الحياة، فتتقلب عليها الأجواء حارة وباردة، وتهب عليها الرياح عاصفة ولينة، وتتناوبها الأجواء صافية وملبدة، فإذا ثبتت الكتلة لهذه العوامل فقد تبلورت فكرتها، ووضحت طريقتها، وأعدت أشخاصها، وقوت رابطتها، واستطاعت أن تخطو الخطوة العملية في الدعوة والعمل من كتلة حزبية إلى حزب مبدئي متكامل يعمل للنهضة الصحيحة؛ لذلك نجد أنّ حزب التحرير يعرِّف الحزب المبدئي بأنه: تكتل يقوم على مبدأ آمن أفراده به يراد إيجاده في المجتمع، أو بعبارة أخرى هو فكرة تتجسد في مجموعة من الناس يراد أن تتجسد في المجتمع أي في العلاقات، فالمبدأ أو الفكرة هو الأساس في الحزب وهو روح الحزب، وقيام التكتل عليها أي تجسدها في المجموعة من الناس هو الذي يوجد الحزب في الحياة ويبرزه إلى الوجود، وهو الخطوة التالية لإيجاد الحزب بعد الاهتداء إلى المبدأ أو إلى الفكرة، وإرادة إيجاد المبدأ أو الفكرة في المجتمع هي التي تجعله حزباً وتميزه عن باقي التكتلات، فالتكتل حتى يكون حزباً مبدئياً لابد أن تتوفر فيه الأمور الثلاثة وهي المبدأ أو الفكرة، وكونه يقوم عليها أي تتجسد في المجموعة، وأن يراد منه أي من التكتل إيجاد هذا المبدأ أو هذه الفكرة في المجتمع أي في العلاقات، فتوفر هذه الأمور الثلاثة في التكتل شرط أساسي وضرورة حيوية، ومن دونها أو من دون أي واحد منها لا يكون حزباً مبدئياً.[1]

---

[1] ينظر: التكتل الحزبي، ص: ٢١، ٢٢. وجواب سؤال، بتاريخ: ٨/ جمادى الأولى/١٣٨٧هـ - ١٤/٨/١٩٦٧م.

أولا: نشأة الحزب المبدئي:

يرى حزب التحرير أنّ التكتل الحزبي المبدئي ينشأ في الأمة التي تريد النهوض نشوءً طبيعياً؛ ذلك أنّ الأمة جسم واحد لا يتجزأ، وهي في تكوينها الكلي كالإنسان، فكما أنّ الإنسان إذا مرض مرضاً شديداً أشرف فيه على الموت، ثم أخذت تدب الحيوية فيه، فإنها تدب فيه كله بوصفه كلاً، وكذلك الأمة المنحطة تُعدُّ مريضة، وإذا دبت الحيوية فيها تدب فيها جميعها بوصفها مجموعة إنسانية واحدة، والحياة للأمة هي الفكرة التي تصحبها طريقة من جنسها، لتُنفذ بها، فيتكون من مجموعهما ما يسمى المبدأ، لكن ليس مجرد وجود المبدأ في الأمة كافياً لبعث الحياة فيها، بل اهتداؤها للمبدأ، ووضعه موضع العمل في حياتها، هو الذي يجعلها حية، إذ قد يكون المبدأ موجوداً عند الأمة في تراثها التشريعي والثقافي والتاريخي ولكنها في غفلة عنه، أو في غفلة عن فكرته، أو عن طريقته، أو في غفلة عن ربطهما معاً، وفي هذه الحال لا يؤدي مجرد وجود الفكرة والطريقة إلى النهضة.[1]

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ الحيوية تدب في الأمة عادة حين تحصل هزات عنيفة في المجتمع، ينتج عنها إحساس مشترك، وهذا الإحساس الجماعي يؤدي إلى عملية فكرية تنتج قضايا من جراء البحث في الأسباب والمسببات لهذه الهزة، والوسائل القريبة والبعيدة التي تنقذ منها، إلا أنّ هذا الإحساس وإن كان واحداً مشتركاً في الجماعة بين أفرادها، فإنه يكون بنسب مختلفة بين الناس، على مقدار ما هيأهم الله له، بما حباهم من استعدادات ممتازة، ولذلك يظل اهتداؤها للفكرة كامناً فيها إلى أن يتجمع تأثيره، فيتركز فيمن نالوا قدراً أعلى من الإحساس، فيوقظهم ويلهمهم، ويبعث فيهم الحركة، فتظهر أعراض الحياة فيهم أولاً، فيتحركون حركة وعي وإدراك، وهم عيون الأمة، والثلة الواعية فيها، إلا أن هذه الثلة الواعية تكون قلقة متحيرة، تبصر دروباً متعددة، وتتحير أي الطرق تسلك، ولكن حركة الوعي في هذه الثلة الجماعية تختلف، إذ يكون الإحساس في بعضها أقوى منه في البعض الآخر، فيقوم من هذه الثلة الواعية فئة متميزة، تختار بعد الدراسة والعمق في البحث درباً من الدروب، وتبصر الغاية التي توصل إليها، كما تبصر وضوح الطريق، فتسلكها، وتسير نحو غايتها، وبذلك تهتدي إلى المبدأ بفكرته وطريقته، وتعتقده عقيدة راسخة، فيتجسد فيها، ويصبح عقيدة لها، وتكون هذه العقيدة مع ثقافة الحزب هي الرابط بين أشخاص هذه الفئة، وحين يتجسد المبدأ في الأشخاص لا يطيق أن يبقى حبيساً، بل يسوقهم إلى الدعوة له سوقاً، فتصبح أعمالهم متكيفة به، سائرة بحسب منهجه، متقيدة بحدوده، ويصبح وجودهم من أجل المبدأ، ومن أجل الدعوة له، والقيام بتكاليفه، وهذه الدعوة تهدف إلى اعتناق الناس لهذا المبدأ وحده من دون غيره، وإلى إيجاد الوعي العام به، فتتحول الحلقة الأولى إلى كتلة، ثم تتحول الكتلة إلى حزب مبدئي يأخذ في النمو الطبيعي في ناحيتين:

---

[1] **ينظر: التكتل الحزبي، ص: ٢٣.**

أ- التكاثر في خلاياه بإيجاد خلايا أخرى تعتنق المبدأ عن وعي وإدراك تامين.

ب- إيجاد الوعي العام به عند الأمة كلها.

ويتكون من هذا الوعي العام على المبدأ توحيد الأفكار والآراء والمعتقدات عند الأمة، توحيداً جماعياً إن لم يكن توحيداً إجماعياً، وبذلك يتوحد هدف الأمة، وتتوحد عقيدتها، ووجهة نظرها في الحياة، وبهذا يكون الحزب بوتقة تصهر الأمة، فينقيها من الأدران والمفاسد التي أدت إلى انحطاطها، أو تولدت عندها أثناء انحطاطها، وهذه العملية الصهرية يتولاها الحزب في الأمة، وهي التي تسبب النهضة، وهي عملية شاقة؛ ولذلك لا يقدر عليها إلا الحزب الذي يعيش بفكرتها، ويجعل حياته وقفاً عليها، ويدرك كل خطوة من خطواته، ومتى وَحَّدَ الحزب الأفكار والمعتقدات والآراء فقد صنع اتحاد الأمة على عين بصيرة، وصهرها ونقاها، فكانت أمة واحدة، وبذلك توجد الوحدة الصحيحة، ثم تأتي المرحلة الثانية للحزب، وهي قيادة الأمة للقيام بالعمل الإصلاحي الانقلابي، لينهض بالأمة، ثم يحمل معها رسالة الإسلام إلى غيرها من الشعوب والأمم، لتؤدي واجبها إلى الإنسانية.[1]

ثانياً: كيفية حصول عملية التكتيل في الحزب المبدئي:

حدد حزب التحرير سير الحزب المبدئي في عملية التكتيل سيراً صحيحاً بالأمور التالية:

أ- الاهتداء إلى المبدأ من قبل شخص فائق الفكر والإحساس، فيتفاعل معه، حتى يتبلور فيه، ويصبح واضحاً لديه، وحينئذ توجد واقعياً الخلية الأولى، ولا تلبث أن تتكاثر هذه الخلية تكاثراً بطيئاً، فيوجد أشخاص آخرون، يكونون خلايا، ويتصلون ببعضهم اتصالاً كلياً بالمبدأ، فتتكون منهم الحلقة الأولى للكتلة الحزبية (قيادة الحزب) ، ولابد أن يكون المبدأ وحده من دون غيره محور التكتل بين هؤلاء الأشخاص، وأن يكون هو وحده أيضاً القوة الجاذبة لهم حوله، وعادة تكون الحلقة الأولى، في أول أمرها قليلة العدد، بطيئة الحركة.

ويكون تفكير هذه الحلقة الأولى (القيادة) عميقاً، وطريقتها في النهضة جذرية، أي تبدأ من الجذور، ولذلك ترتفع هذه الحلقة عن الواقع السيئ الذي تعيش عليه الأمة، وتحلق في الأجواء العليا، وتبصر الواقع الذي تريد نقل الأمة لتعيش عليه، أي تبصر الحياة الجديدة التي تريد نقل الأمة إليها، كما أنها تبصر الطريق الذي تسلكه لتغيير هذا الواقع، ولذلك فهي تبصر ما وراء الجدار، في حين أن أكثر المجتمع الذي تعيش فيه يبصر ما أمامه، وبحكم التصاقه بالواقع السيئ الذي هو فيه يتعذر عليه التحليق، فيصعب عليه إدراك تغيير الواقع إدراكاً صحيحاً؛ لأنّ المجتمع المنحط يكون الفكر عنده في بداءته، ويستمد صوره كلها من واقعه، ثم يقيس عليه الأشياء قياساً شمولياً مغلوطاً، ويكيف نفسه بحسبه، ولذلك يجعل منافعه دائرة مع هذا الواقع، في حين أنّ الحلقة الحزبية الأولى تكون في فكرها قد تجاوزت الدور البدائي، وسارت في طريق التكامل، فتجعل الواقع موضع التفكير لتغييره بحسب المبدأ، لا مصدر التفكير، بجعل المبدأ دائراً

---

[1] **ينظر: التكتل الحزبي، ص: ٢٤ ـ ٢٧.**

مع الواقع، ولذلك تحاول تغيير الواقع وتشكيله وإخضاعه لإرادتها، لتجعله دائراً مع المبدأ الذي تعتنقه، لا لتجعل المبدأ دائراً مع الواقع، ولذلك يكون بين المجتمع وبين الحلقة الأولى للحزب تباين في فهم وجهة النظر في الحياة، يحتاج إلى التقريب.

ب- إن فكر الحلقة الحزبية الأولى (القيادة) يستند إلى قاعدة ثابتة، وهي أن الفكر لابد أن يتصل بالعمل، وأن الفكر والعمل لابد أن يكونا من أجل غاية معينة يهدفان إليها، ولذلك يوجد عندها من جراء تجسد المبدأ فيها، ومن جراء استناد الفكر إلى قاعدة، يوجد عندها من جراء ذلك جو إيماني ثابت، وهو يساعد على إخضاع الواقع وتغييره؛ لأنّ هذا الفكر لا يتشكل بشكل ما يمر به، بل يُشكل ما يمر به بشكله هو، بخلاف المجتمع المنحط، فإنه لا توجد لفكره قاعدة؛ لأنه بمجموعه لا يعرف الغاية التي يفكر ويعمل من أجلها، وتكون الغاية عند أفراده آنية أنانية، ولذلك لا يوجد عنده جو إيماني، فيضطر لأن يتشكل هو بما يحيط به، لا أن يشكله بشكله، ومن هنا يأتي التضارب بين الحلقة الأولى للحزب وبين المجتمع الذي تعيش فيه في أول الأمر.

ج- بما أنّ من واجب الحلقة الحزبية الأولى (القيادة) أن توجد الجو الإيماني الذي يفرض طريقة من التفكير، فعليها أن توجد حركات مقصودة، لتنمية نفسها تنمية سريعة، ولتنقية جوها تنقية تامة، حتى تبني جسمها الحزبي بناء سليماً، وبسرعة فائقة، وأن تتحول ــ بتطور سريع ــ من حلقة حزبية إلى كتلة حزبية، ثم إلى حزب متكامل، يفرض نفسه على المجتمع، بحيث يصبح فاعلاً في المجتمع، لا منفعلاً فيه، وهذه الحركات المقصودة تتكون بالدراسة الواعية للمجتمع وللأشخاص وللأجواء، وبالرقابة الحذرة من أن يتسلل إلى كيان الحزب عنصر فاسد، ومن أن يحصل الخطأ في تركيب جهاز من أجهزة الحزب التي يكون التكتل بحسبها، حتى لا يميل به إلى وجهة غير وجهته الصحيحة، وحتى لا ينشطر الحزب على نفسه.

د- يجب أن تكون العقيدة الراسخة الثابتة، والثقافة الحزبية الناضجة هي الرابط بين أعضاء الحزب، وأن تكون هي القانون الذي يسير جماعة الحزب، لا القانون الإداري المسطر على الورق، وطريقة تقوية هذه العقيدة والثقافة هي الدراسة والفكر، ليتكون العقل تكويناً خاصاً، وليوجد الفكر المتصل بالشعور، ولابد من بقاء الجو الإيماني مخيماً على الحزب جماعياً، حتى يكون الجامع للحزب شيئين اثنين هما القلب، والعقل، ولذلك لابد من الإيمان بالمبدأ حتى يبدأ القلب جامعاً بين أفراد الحزب، ثم دراسة المبدأ دراسة عميقة، وحفظها واستظهارها وفهمها، ليتكون الرابط الثاني وهو العقل، وبذلك يُعدُّ الحزب إعداداً صحيحاً، وتكون رابطته متينة متانة تمكنه من الثبات أمام جميع الزعازع.[1]

---

[1] ينظر: التكتل الحزبي، ص: ٣٠ ـ ٣٣.

المطلب الثالث: صفات الكتلة المبرئة للذمة:

يرى حزب التحرير أنّه لا يجوز للمسلم أن ينظمَّ أو يعمل مع أية جهة أو حزب أو جماعة حتى يعلم فكرتها وغايتها وطريقة عملها للوصول إلى هذه الغاية، والأدلة الشرعية التي تستند إليها في ذلك كله، ولابد من توفر صفات معينة في هذه الجماعة حتى يكون العمل معها مُبْرأً للذِمَّة، والحديث عن هذه الصفات طويل ــ كما يرى الحزب ــ إلا أنّه ذكر بعض الصفات التي تُعدُّ أساسية، يستطيع المسلم من خلالها أن يحدد موقفه من أي جماعة:

١- أن تكون هذه الجماعة قائمة على أساس العقيدة الإسلامية لا غير، وكل أفكارها وتبنياتها وآرائها نابعة من هذه العقيدة، فلا ترقع منهاجها بالدعوة إلى الديمقراطية التي هي إعطاء البشر صلاحية التشريع من دون الله ﷻ ، والتعايش السلمي مع الكفار والمحتلين ونحو ذلك.

٢- أن تكون هذه الجماعة من المسلمين، لقوله ﷻ : ﴿ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ ﴾،[1] فلا يجوز أن يكون في الجماعة من غير المسلمين؛ ذلك أن العمل هو لإقامة الدين ولا يقوم بذلك غير المسلم.

٣- أن تكون لهذه الجماعة غاية واضحة محددة، وطريقة واضحة محددة للوصل إلى هذه الغاية، وتكون مستندة إلى الشرع، فغايتها لابد أن تكون العمل لاستئناف الحياة الإسلامية؛ وذلك بإقامة الخلافة على منهاج النبوة.

٤- ولما تقرر أن استئناف الحياة الإسلامية هو غاية الجماعة، لزم أن يكون لهذه الجماعة تصور كامل عن الدولة الإسلامية، وهذا أمر في غاية الأهمية، إذ لا يجوز أن تكون الدعوة إلى الإسلام بشكل مفتوح غير محدد، وشعارات غامضة مبهمة، بل لابد للحزب أو الجماعة التي تعمل لاستئناف الحياة الإسلامية أن توضح وتبين الأنظمة التي تتكون منها دولة الإسلام، وكيف أن الإسلام عقيدة ينبثق عنها نظام شامل فيه أحكام شرعية توضح المعالجات لكافة مشاكل الحياة، قال الله تعالى: ﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴾،[2] وقال ﷻ : ﴿ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَـٰبَ تِبۡيَـٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ ﴾،[3] فتبين الجماعة نظام الحكم في الإسلام الذي هو الخلافة، والنظام الاجتماعي، والنظام الإقتصادي، ونظام العقوبات، ونظام التعليم، والنظام السياسي بشقيه الداخلي والخارجي، وأيضا لابد للجماعة أن تتبنى مصالح الأمة ومشاكلها وهمومها، وتبين العلاج لذلك كله من خلال بيان الحكم الشرعي، فلا تكون الجماعة بمعزل عن الأمة وهمومها، بل تكون حاضرة في كل أمر وحدث يَهُمُّ الأمة من قريب أو بعيد، وأيضاً تبين الحكم الشرعي في كل ما يستجد على الساحة من أمور في كافة النواحي؛ لكي ترى الأمة عملياً أن الإسلام دين منه دولة وفيه معالجات لكافة مشاكل الحياة وما ينتج عنها.

---

[1] ال عمرن: من الآية ١٠٤.
[2] النحل: من الآية ٤٤.
[3] النحل: من الآية ٨٩.

٥- أن يكون لهذه الكتلة أمير واحد واجب الطاعة لقوله ﷺ : ((**لا يحل لثلاثة يكونون بأرض فلاة إلا أمّروا عليهم أحدهم**))،[1] ومهمة هذا الأمير هي تبني الأحكام الشرعية لهذه الجماعة ليجمع شملها ويلمَّ شعثها، ويتبنى رعاية شؤونها الفكرية والسياسية، وكذلك يتبنى من الوسائل والأساليب ما يوصل هذه الجماعة إلى غايتها، أما الشؤون التنفيذية كإقامة الحدود ونحوها، فهي من اختصاص الخليفة.

٦- أن تكون بين أفراد هذه الجماعة رابطة قوية متينة، هي رابطة العقيدة الإسلامية وما ينبثق عنها من أحكام وما يبنى عليها من أفكار، بعيداً عن المصلحة والهوى والجاه والمركز، وهذه الرابطة المبدئية هي التي تحدد ثقافة هذه الجماعة بحيث تجعل من أفرادها كلاً فكرياً شعورياً، أي أن فكرهم واحد وثقافتهم واحدة وتبنياتهم واحدة ومشاعرهم واحدة.

٧- أن تكون هذه الجماعة أو الحزب عالمياً وليس إقليمياً؛ لأن دين الإسلام الذي يدعو لإيجاده في الحياة عالمي لقوله ﷺ : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَـٰكَ إِلَّا رَحۡمَةً لِّلۡعَـٰلَمِينَ ﴾،[2]وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾،[3] وقال تعالى : ﴿ قُلۡ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ﴾،[4] أي أنّ تكون الدعوة عامة لكل الناس بمختلف قومياتهم وأديانهم وأعراقهم وبلدانهم، نعم قد تكون البداية في بلد معين، لكن لابد أن تعلن عالمية دعوتها منذ البداية، فلا تُحصر في بلد لا يجوز لها إنّ تتعداه، وعليها أن تتعامل مع كل الأحداث التي تهم المسلمين سواء في البلاد التي يوجد لها فيها نشاط أم غيرها، فتكون بذلك عيناً حارسة للإسلام والمسلمين ما وسعها إلى ذلك من سبيل.

٨- أنّ تكون هذه الجماعة حزباً سياسياً؛ لأن الآية الكريمة حددت عمل هذه الجماعة بأنه الدعوة إلى الإسلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا يشمل الحكام والمحكومين، السادة والعبيد، الغني والفقير، الرجل والمرأة، وإن مقارعة الحكام ومحاسبتهم والتغيير عليهم من أجَلِّ الأعمال السياسية وأعظمها أجراً لقوله ﷺ : ((**سيد الشهداء يوم القيامة حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى إمام جائر فنهاه وأمره فقتله**)).[5]

٩- لابد أن يكون موقف الكتلة من الكفر وأنظمته وزبانيته وأعوانه موقف المفاصلة والتحدي، وكشفهم وتعريتهم أمام الناس، فلا تجوز مهادنتهم، ولا مشاركتهم في باطلهم.[6]

---

[1] رواه احمد، وحسنه شعيب الأرنؤوط. ينظر: مسند احمد بن حنبل، ج٢، ص: ١٧٦.
[2] الأنبياء: ١٠٧.
[3] سبأ: من الآية ٢٨.
[4] الأعراف: من الآية ١٥٨.
[5] رواه الطبراني. ينظر: المعجم الأوسط ، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ،عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ ، ج٤، ص: ٢٣٨.
[6] ينظر: مقدمة الدستور، ص: ٩٨ ـ ١٠٣. وحزب التحرير، ص: ٣، ٤. ووجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية، ص: ٢٤ ـ ٢٦.

المبحث الثاني: طريقة حزب التحرير في إقامة دولة الخلافة:

تبنى حزب التحرير طريقته في الوصول إلى الحكم وإقامة الخلافة على أساس أنّ طريقة السير في حمل الدعوة أحكام شرعية لابد أنّ تؤخذ من طريقة سير الرسول ﷺ ؛ لأنّه واجب الإتباع،* ولما كان الحزب قد صنف الدار إلى صنفين: دار إسلام، ودار كفر ، ويرى أنّ بلاد المسلمين اليوم كلها دار كفر، وإن كان أهلها مسلمين؛ لأنّها لا تُحكم بالإسلام، فهي بذلك ــ عنده ــ تشبه مكة حين بعثة الرسول ﷺ ؛ لذلك فهو يرى وجوب أن يُتخذ الدور المكي طريقة في حمل الدعوة، وعليه، فإنّ الحزب ومن خلال تتبعه لسيرة الرسول ﷺ في مكة حتى أقام الدولة في المدينة المنورة، تبيّن له أنّ رسول الله ﷺ قام بأعمال معينة بارزة، تضمنت ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: التثقيف.

المرحلة الثانية: التفاعل.

المرحلة الثالثة: مرحلة استلام الحكم.[1]

---

* من المصطلحات التي يُكثر حزب التحرير استعمالها: الطريقة والأسلوب والوسيلة، ومن خلال تتبع الباحث لاستعمال حزب التحرير لهذه المصطلحات وجد ما يلي:

١- الطريقة:

هي الكيفية الدائمة للقيام بعمل ما، وتكون حسب وجهة النظر في الحياة وتختلف باختلافها، ولا تتغير إلا إذا تغيرت وجهة النظر في الحياة. ويجب الالتزام بها وعدم مخالفتها.

٢- الأسلوب:

هو الكيفية غير الدائمة للقيام بالعمل، والأسلوب يقرره نوع العمل، ولذلك يختلف الأسلوب باختلاف العمل، ولا يختلف باختلاف وجهة النظر.

٣- الوسيلة:

هي الأدوات المادية التي تتخذ أثناء القيام بالعمل، وتختلف باختلاف الأعمال، وتتغير حسب الظروف، ويقررها نوع العمل. ولا تختلف باختلاف وجهة النظر، ولا تلتزم فيها حال معينة.

ينظر: نظام الإسلام، ص: ٢٤، ٢٥، ٦٠، ٨٨. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ٥٦ ـ ٥٩. والشخصية الإسلامية، ج١، ص: ١٤٢ ـ ١٤٥، ٢٧٠. والفكر الإسلامي، ص: ٨٠ ـ ٨٣. والتفكير، ص: ٩٠ ـ ٩٧. وميثاق الأمة، حزب التحرير، ١٥ ربيع الثاني ١٤١٠هـ الموافق ١٩٨٩/١١/١٤م، ص: ٩. ونشرة بعنوان: إتباع طريقة الإسلام في الحياة فرض على المسلمين، ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٦٠ م. وجواب سؤال، ٢٦ من جمادى الآخرة ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣/٩/١٤م.

وعليه تكون الطريقة حسب مفهوم الحزب عبارة عن أحكام شرعية، تبيّن كيفية تنفيذ ما طلبه الشرع، فلابد من التقيد والالتزام بها، والقيام بها حسب دلالة النص، ولا يجوز أن يؤتى بعمل غير الذي بينه الشرع. ولا يقام بعمل في غير الموضع الذي بينه الحكم الشرعي. أما إذا لم يعين الشرع كيفية معينه للقيام به، بل طلب القيام به بأي فعل، فهو يُعدّ من الأساليب. فمثلاً: الجهاد يُعدّ من الطريقة، أما الأدوات التي تستعمل فيه، مثل: السيف والمدفع والقنبلة الذرية فهي من الوسائل، وكيفية استعمال هذه الأدوات من مثل الخطط الحربية والفنون العسكرية وما شاكل ذلك فإنها من الأساليب. ومن هنا لا يجوز أخذ الطريقة من غير الإسلام، بل لابد أن يُلتزم بالطريقة التي جاء بها الإسلام بخلاف الوسائل والأساليب فإنّه يجوز أخذها أنى وجدت إلا ما جاء نهي صريح عنه.

[1] ينظر: التكتل الحزبي، ص: ٣٦، ومفاهيم حزب التحرير،ص: ٦٣، ٦٤. وحزب التحرير، ص: ١٩، ٢٠. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٤١. ووجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية، ص: .١٨.

المطلب الأول: مرحلة التثقيف:

أولاً: كيفية بدء مرحلة التثقيف:

يرى حزب التحرير أنّه لإنتاج أي عمل لابد من تحديد المكان الذي يبدأ فيه، والجماعة التي يبدأ العمل بها، نعم إن الإسلام عالمي وهو ينظر إلى الإنسانية كلها، ويَعدُّ جميع بني الإنسان سواء، ولا يقيم وزناً لاختلاف البيئات والمناخ والتربة وما شاكل ذلك في الدعوة، فجميع بني الإنسان صالحين لاعتناق الدعوة، وجميع المسلمين مسؤولين عن تبليغ هذه الدعوة لجميع بني الإنسان، ولكن مع ذلك لا يبدأ بالعالم؛ لأنّ البدء به يُعدُّ عملاً مخفقاً ولا يؤدي إلى نتيجة مطلقاً، بل لا بد أن يكون البدء بالفرد، وأن يكون الانتهاء بالعالم؛ ولذلك وجب أن تحمل الدعوة في مكان تتركز فيه، وهذا المكان يسميه الحزب: (نقطة الابتداء)، ويرى أنّ تعيين نقطة الابتداء يتعلق بالمكان الذي يُوجَد فيه من تشرق في ذهنه اللمعة الأولى للدعوة، ويهيئه الله لحملها، وقد يشعر عدة أشخاص بهذه الأحاسيس، ولكن الذي هيأه الله لحمل الدعوة لا يعرف حتى يُوجَد فتبدأ الدعوة في المكان الذي يكون فيه، ويكون ذلك المكان نقطة ابتداء.[1]

وهكذا بدأ حزب التحرير، إذ وُجدت في هذه المرحلة النواة وتكونت الحلقة الأولى بعد الاهتداء إلى الفكرة والطريقة، في القدس الشريف، في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، ومن ثمّ بدأت هذه الحلقة الأولى بالاتصال بأفراد الأمة عارضة عليهم الفكرة والطريقة بشكل فردي، ومن كان يستجيب لها يُضم للدراسة المركزة في حلقات الحزب حتى ينصهر بأفكار الإسلام وأحكامه التي تبناها الحزب، ويصبح شخصية إسلامية ويتمتع بعقلية إسلامية تجعله ينظر إلى الأفكار والوقائع والأحداث من منظار الإسلام، ويصدر حكمه عليها وفق مقاييس الإسلام من الحلال والحرام، كما يتمتع بنفسية إسلامية تجعله يدور مع الإسلام حيث دار يرضى لما يرضي الله ورسوله، ويغضب ويثور لما يغضب الله ورسوله، وينطلق إلى حمل الدعوة إلى الناس بعد أن تفاعل مع الإسلام؛ لأنّ الدراسة التي تلقاها في الحلقات هي دراسة عملية مؤثرة، أي دراسة للعمل بها في الحياة، وحملها للناس، فإذا وصل الشخص إلى هذا المستوى فرض نفسه وأصبح جزءاً من كتلة الحزب، ويطلق الحزب على المرحلة الأولى (التثقيف) اسم المرحلة التأسيسية أيضاً.[2]

وقد استدل حزب التحرير على هذه المرحلة، بأنّ رسول الله ﷺ بدأ دعوته، بدعوة الناس أفراداً، عارضاً عليهم ما أرسله الله به، ومن كان يستجيب له ويؤمن به وبرسالته يكتله معه على أساس هذا الدين سراً، ويحرص على تعليمه ما نزل عليه من رسالة الإسلام، وإقرائه ما نزل وينزل من القرآن حتى يصهره بالإسلام، وكان يلتقي بمن آمن به سراً، ويعلمهم بشكل سري في أماكن غير ظاهرة، وكانوا

---

[1] ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: . ٦٣، ٦٤.
[2] ينظر: حزب التحرير، ص: ٢٠، ٢١. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٣٢، ٤٣. والتكتل الحزبي، ص: ٣٧. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ٧٤. ووجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية، ص: ١٩.

يقومون بعبادتهم وهم مستخفون، استمر الحال هكذا ثلاث سنوات، حتى فشا ذكر الإسلام في مكة، وتحدث به الناس، ودخلوا فيه أرسالاً.[1]

اقتصر عمل الحزب في المرحلة التأسيسية على الناحية الثقافية فقط ، وانصبت عنايته على بناء جسم الحزب، وتكثير أفراده، وتثقيفهم في حلقاته بالثقافة التي تبناها بشكل مركز ، وقد استطاع أن يكوّن كتلة حزبية من المسلمين الذين انصهروا بالإسلام، وتبنوا أفكار الحزب، وتفاعلوا معها وحملوها للناس، وبعد أن استطاع الحزب تكوين كتلته الحزبية، وأحسّ به المجتمع وعرفَ فكرته وما يدعو إليه، عندها انتقل إلى المرحلة الثانية.[2]

ثانياً: منهج الحزب في التثقيف:

١- طريقة الإسلام في الدرس:

يرى حزب التحرير أنّ للإسلام طريقة خاصّة في الدرس، واتباعها هو الذي ينتج الأثر لهذه الدراسة، تتلخص هذه الطريقة في أنّه لابد أن تُدرَّس المعلومات للعمل بها، وأن يتلقاها الدارس تلقياً فكرياً مؤثراً: يؤثر في مشاعره حتى يكون إحساسه بالحياة وتبعاتها إحساساً ناتجاً عن فكر مؤثر، حتى يُوجد في نفس الدارس التلهب والحماس والفكر وغزارة المعرفة في آن واحد ويصبح التطبيق نتيجة طبيعية، وهذه الطريقة في الدراسة فضلاً عن كونها تحدث الفهم عند الدارس، وتحدث فيه القدرة على أداء ما فهم بشكل مؤثر، فإنها توسع الفكر وتربط الفكر بالشعور، وتعلم الدارس الحقائق التي يعالج بها مشاكل الحياة؛ ولهذا يجب أن تتجنب الدراسة لمجرد العلم فقط ، حتى لا يكون الدارس كتاباً يتحرك، وأن لا تكون الدراسة مجرد مواعظ وإرشادات، وإلا كانت سطحية خالية من حرارة الإيمان، بل أنّ الدراسة لمجرد العلم والموعظة يُعدُّ خطراً على العمل والهاء وتخديراً عنه.[3]

٢- منهج الحزب في التثقيف:

لمّا كان الهدف من عملية التثقيف في هذه المرحلة هو إيجاد الشخصية الإسلامية (عقلية، ونفسية) فقد وضع الحزب منهجاً محدداً يسلكه المسلم الذي حصلت له القناعة الإجمالية بفكرة حزب التحرير وطريقته، وحصلت عنده رغبة الانخراط في صفوف الحزب، ويطلق عليه الحزب اسم :(الدارس)، **ويخضع** الدارس لهذا المنهج ضمن حلقات مركزة تشتمل على دراسة أربعة كتب من كتب حزب التحرير، وهي: نظام الإسلام، والتكتل الحزبي، ومفاهيم حزب التحرير، وكتاب من مقومات النفسية الإسلامية، يُدرس كتاب: (نظام الإسلام) أولاً، وهو يركز على أمور العقيدة والإيمان، وكذلك الموقف من الرأسمالية والديمقراطية، والشيوعية، وكذلك الدعوات القومية، والوطنية، وغيرها، ثمَّ يتناول موضوع حمل الدعوة،

---

[1] **ينظر: حزب التحرير، ص: ٢١. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٤٣. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ٧٤. ووجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية، ص: ١٩.**

[2] **ينظر: حزب التحرير، ص: ٢١. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٤٣. والتكتل الحزبي، ص: ٣٧.**

[3] **ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: . ٦٢.**

ومفهوم الحضارة والمدنية، وبعدها يتناول تعريف الحكم الشرعي وأقسامه، وبعض ما يتصل بذلك من المسائل، ثمَّ يعرض لمفهوم الدستور والقانون، ويبيّن مواد دستور دولة الخلافة الذي تبناه الحزب، ثمَّ يختم الكتاب بالحديث عن الأخلاق وما يتعلق بها، بعد ذلك يدرس كتاب: (التكتل الحزبي)، وهو يبين عملية التكتيل الصحيحة، كما تقدم في المبحث الأول من هذا الفصل، ثمَّ يدرس كتاب: (مفاهيم حزب التحرير)، والذي يتضمن مجموعة من الأفكار والمفاهيم التي تبناها حزب التحرير وركز عليها، سواء في مجال العقائد أم الأحكام، والكتاب أقرب ما يكون خلاصة لكتابي نظام الإسلام والتكتل الحزبي، والغرض الأساسي من هذه الكتب هو إيجاد العقلية الإسلامية، وإن كانت تهتم أيضاً بالنفسية الإسلامية، وخلال عملية إيجاد العقلية الإسلامية عند الدارس، تراقب نفسيته، وذلك من خلال دراسة كتاب: (من مقومات النفسية الإسلامية)، حيث يعالج هذا الكتاب قضايا النفسية الإسلامية، وتقوية الصلة بالله ﷻ ، بالحثِّ على الالتزام بالعبادات والأخلاق، والدعوة إلى الله وتحمل الأذى والمشاق في سبيلها، ولا تقتصر فترة الدراسة على هذه الكتب، وإنّما هذه الكتب هي التي تدرس تدريساً في حلقات، إذ يُحثُّ الدارس على قراءة كتب أخرى من الثقافة العامة، أو الثقافة الخاصة بالحزب، بخاصة الكتب التي لا تقع ضمن منهاج التدريس، بعد ذلك يصبح الدارس مؤهلاً لأن يكون عضواً في حزب التحرير، إذا نضج في ثقافة حزب التحرير، وفرض نفسه على الحزب، وذلك حين يتبنى أفكار الحزب ومفاهيمه وينصهر فيها عملاً ودعوة وتعليماً، بعد ذلك يقرر جهاز المحلية صلاحية الشخص للارتباط بالحزب، ولا تنقطع الدراسة بعد انضمام الدارس إلى الحزب، بل تستمر عملية تثقيف الأعضاء، بكتب الحزب الأخرى، كالشخصية بأجزائه الثلاثة، وكتاب نظام الحكم، والنظام الاقتصادي، والنظام الاجتماعي،.... الخ.[1]

ثالثاً: أهم أعمال حامل الدعوة:

للوصول إلى النتائج المرجوة من الدعوة، يرى حزب التحرير أنّه لابد من التلبس بأعمال معينة، ويرى أنّ أهميتها لا تقل عن أهمية النتائج نفسها؛ لأنه لا يمكن الوصول إليها من دون هذه الأعمال، ولمّا كانت هذه الأعمال تربو على الحصر أو العدّ، فإنّ الحزب أجملها بستة أمور، هي:

١- الالتزامات الإسلامية:

ذلك أنّ التقيّد بالالتزامات الإسلامية يجب أن يكون أمراً مسلّم به عند حامل الدعوة، بل هو أهم الأمور، إذ لا معنى لحمله الدعوة إذا كان لا يلتزم التزاما دقيقاً بالحلال والحرام، وأن يكون هذا أساس انضباطه وأساس عمله وأساس تفكيره وهي أساس حياته كلها.

---

[1] **مقابلة مع عضو في حزب التحرير، فضل عدم ذكره اسمه، بغداد، ٢٠٠٦م. والملف الإداري، ص: ٤٠ وما بعدها. وهذه الرسالة، ص: ١٦. وجواب سؤال، بتاريخ: ٢ ذي الحجة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩/٢/١٩م.**

٢- تلاوة القرآن الكريم:

فالقرآن الكريم هو أساس هذا المبدأ الذي نفخر به على الدنيا كلها، وهو كلام الله المنزل والذي نتعبد به بألفاظه، وهو فوق ما في قراءته من ثواب عظيم، فإنه خليق أن يشحذ الهمم ويعين النفوس التي وطدت عزمها على العمل لإعلاء كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله.

٣- الاتصال بالناس:

ذلك أنّ المظهر العام لحمل الدعوة هو الاتصال بالناس، فكيف يمكن أن يُسمى المرء حامل دعوة من دون أن يتصل بالناس ويقف على علاقاتهم الجارية، إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتصور القيام بهما من دون وجود من نأمره أو ننهاه، ولا يتصور القيام بشرح أفكار الإسلام وأحكامه، إذا كان حامل الدعوة بمعزل عن الناس.

٤- المطالعة:

والمراد مطالعة الكتب التي تحوي الثقافة الحزبية والكتب التي تحوي الثقافة العامة، فقهية كانت أو فكرية أو سياسية، فحمل الدعوة لا يمكن أن يتم بصورة مؤثرة وناجعة إلا بالإطلاع والدراسة.

٥- التتبع:

أي ملاحقة الحوادث الجارية والأخبار اليومية، وهو أمر يختلف عن المطالعة، وإن كان له بها علاقة، إذ أن التتبع على وجه التحديد يشمل قراءة الصحف وقراءة المجلات السياسية وسماع الأخبار، وغير ذلك مما هو من جنسها، وإعطاء الرأي بشأنها هو أمر أهم، وربط الرأي بوجهة النظر الإسلامية هو أكثر أهمية، ولكن كل هذا وذاك يعتمد اعتماداً وثيقاً على ملاحقة الأخبار والحوادث اليومية.

٦- الالتزامات الحزبية:

والمراد بها الأعمال التي تحافظ على وجود المسلم كشخص هو جزء من حزب يعمل لاستئناف الحياة الإسلامية، بإقامة الخلافة.

فهذه هي أهم أعمال حمل الدعوة التي ذكرها حزب التحرير.[١]

ومن خلال ما تقدم يظهر بطلان ادعاء البعض أنّ حزب التحرير لا يهتم بتقثيف أعضائه، أو أنّ مرحلة التثقيف عند الحزب تقتصر على النواحي الفكرية فقط ،[٢] بل ــ كما هو واضح ــ الحزب يهتم بالنواحي الفكرية التي توجد العقلية الإسلامية، فضلاً عن الارتقاء بالناحية النفسية عند المسلم؛ لكي تتحقق فيه الشخصية الإسلامية.

---

[1] ينظر: نشرة لحزب التحرير بعنوان: (أعمال حمل الدعوة)، بتاريخ: ١٩٧٥/٨/٢م.

[2] ينظر: الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ٣٠٩. والدعوة الإسلامية، ص: ٩٨. و حزب التحرير (مناقشة علمية لأهم مبادئ الحزب)، ص: ٣٦. الجماعات الإسلامية، ص: ٢٩٢، ٢٩٣. الطريق إلى جماعة المسلمين (رسالة ماجستير)، ص: ٣١٣، ٣١٤. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، ص:١٣٨. وأثر الجماعات الإسلامية، ص: ٢٥٠.

نعم قد يقال إنّ كتاب من مقومات النفسية أدخله الحزب حديثاً إلى منهجه في التثقيف،* لكن لو تتبعنا إصدارات الحزب لوجدنا أنّ هذا الأمر ليس طارئاً وإنّما هو جزء من منهج الحزب، ومنها: ما مرّ في موضوع التكتل، إذ ذكر أنّ من واجب الحلقة الحزبية الأولى (القيادة) أن توجد الجو الإيماني، وأكد على بقاء هذا الجو الإيماني مخيماً على الحزب جماعياً، حتى يكون الجامع للحزب شيئين اثنين هما القلب، والعقل،[1] ويقول: " إلاّ أنه يجب أن يعلم أنه وإن كان العمل الذي دلت عليه الطريقة عملاً مادياً له نتائج محسوسة، لكن لا بد أن يسيّر هذا العمل بأوامر الله ونواهيه، وأن يقصد من تسييره بأوامر الله ونواهيه رضوان الله، كما أنه لا بد أن يسيطر على المسلم إدراكه لصلته بالله تعالى، فيتقرب إليه بالصلاة والدعاء وتلاوة القرآن ونحوها، ويجب أن يعتقد المسلم أن النصر من عند الله، ولذلك كان لابد من التقوى المتركزة في الصدور لتنفيذ أحكام الله، وكان لا بد من الدعاء ولا بد من ذكر الله، ولا بد من دوام الصلة بالله عند القيام بجميع الأعمال "،[2] وغير ذلك مما تضمنته الكتب الأولى المخصصة للدراسة في حلقات الحزب.

ومنها أيضاً: ما تقدم أعلاه في بيان أهم أعمال الدعوة، فضلاً عن الكثير من النشرات التي كانت تصدر لمعاجة هذا الأمر بصورة خاصة أو ضمناً، منها نشرة للحزب بعنوان: (أثر المندوبات والطاعات في بناء النفسية)،[3] وكذلك تعميم يؤكد ويحثُّ أعضاء الحزب على التزود من القرآن،[4] وتقدم أيضاً ما نصّ عليه الحزب في الأخلاق وكونها لازمة لزوماً حتميّاً،[5] وغير ذلك من النصوص والنشرات، التي تدفع الباحث إلى الجزم بأنّ الاتهامات الموجهة إلى الحزب بالتقصير في النواحي المتعلقة بنفسية الإنسان والارتقاء بها، ما هي إلا نتيجة تأثر الكتّاب بعضهم بالبعض الآخر، وغياب الناحية العلمية في البحث، والتي تقتضي الرّجوع إلى مصادر القوم ودراستها ثمَّ الخروج بالحكم، وأما ذكره بعض هؤلاء الكتاب من أنّه التقى بأعضاء من الحزب متساهلين في صلاة الجماعة ونحو ذلك، فهذا ــ إن ثبت ــ لا يجوز لنا أنّ نعممه على أعضاء الحزب كافة، ثمَّ إنّ حزب التحرير ليسوا ملائكة، فلا عجب أنّ نجد أفراداً يظهر عليهم التقصير أو ما شابه ذلك، لكن أن نجعل ذلك أساساً للحكم على هذا الحزب وتحديد موقفنا منه فهذا بعيد كل البعد عن الإنصاف، والله اعلم.

* وهذا مستفاد من جهة أنّ طبعة الكتاب الأولى صدرت في عام ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
[1] ينظر: هذه الرسالة، ص: ٢٨٩.
[2] مفاهيم حزب التحرير، ص: ٥٩. وينظر: نظام الإسلام، ص: ٦١، ٦٢.
[3] النشرة غير مؤرخة.
[4] التعميم غير مؤرخ.
[5] ينظر: هذه الرسالة، ص: ١٢٠ وما بعدها.

المطلب الثاني: مرحلة التفاعل:

المرحلة الثانية من مراحل حمل الدعوة هي مرحلة التفاعل مع الأمة لتحميلها الإسلام وتبني إعادة الإسلام إلى واقع الحياة قضية مصيرية لها، بإيجاد الوعي العام، والرأي العام عندها على أفكار الإسلام وأحكامه التي تبناها الحزب، حتى تتخذها أفكاراً لها، تعمل بها وتحملها لتوجدها في واقع الحياة، وتسير مع الحزب في العمل؛ لإقامة الخلافة ونصب الخليفة لاستئناف الحياة الإسلامية، وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم، وفي هذه المرحلة ينتقل الحزب إلى مخاطبة الجماهير مخاطبة جماعية.[1]

وتتضمن مرحلة التفاعل أمرين أساسيين، هما:

أولاً: التفاعل.

ثانياً: طلب النصرة.

أولاً: التفــاعــل:

١- الانتقال من مرحلة التثقيف إلى التفاعل:

تُعدُّ هذه المرحلة مرحلة دقيقة، والنجاح فيها دليل على صحة تكوين الحزب، والإخفاق فيها دليل على أن فيه خللاً يجب إصلاحه، وهي مبنية على المرحلة التي قبلها، لذلك كان النجاح في المرحلة الأولى شرطاً أساسياً للنجاح في المرحلة الثانية، إلا أن مجرد النجاح في المرحلة الأولى ثقافياً ليس كافياً وحده للنجاح في هذه المرحلة، بل لابد أن يكون النجاح الثقافي معروفاً عند الناس، أي أن يعرف الناس أن هناك دعوة، وأن يعرفوا عن العضو أنه يحمل دعوة، كما أنه لابد أن تكون الروح الجماعية قد تكونت أثناء التكوين الثقافي في الحلقات، واتصال الأعضاء في المجتمع الذي يعيشون فيه، ومحاولتهم التأثير فيه، حتى إذا انتقلوا للمرحلة الثانية كان الاستعداد الجماعي موجوداً، وبذلك يسهل عليهم التفاعل مع الأمة، ويرى حزب التحرير أنّ الانتقال من دور الثقافة إلى دور التفاعل هو انتقال طبيعي، بحيث إذا أراد أن ينتقل قبل الأوان لا يقدر، وذلك أن دور الثقافة تستكمل فيه نقطة الابتداء، إذ الثقافة تجعل المبدأ يتجسد في أشخاص، وتجعل المجتمع يحس بالدعوة وبالمبدأ إحساساً واضحاً، ومتى تم هذا التجسيد للمبدأ في الأشخاص، أي غرسه في نفوسهم، وتم معه الإحساس في المجتمع على المبدأ، تكون قد اجتازت الدعوة نقطة الابتداء، وصار لابد أن تنتقل إلى نقطة أخرى يطلق عليها الحزب: (نقطة الانطلاق)، وهي تتوقف على استعداد المجتمعات؛ لأنّ المجتمعات تتفاوت في الأفكار والمشاعر والأنظمة، فالمكان الذي يكون فيه المجتمع أصلح والجو أوفق، يكون نقطة الانطلاق، وفي الغالب يكون المكان الذي كان نقطة ابتداء هو نقطة الانطلاق، وإن كان ذلك ليس ضرورياً؛ لأنّ أصلح الأمكنة للانطلاق المكان الذي يكثر فيه الظلم السياسي والاقتصادي ويستفحل فيه الإلحاد والفساد، وحتى يبدأ الحزب السير في نقطة الانطلاق، لابد أن يبدأ

---

[1] ينظر: حزب التحرير، ص: ٢١. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٤٤. والتكتل الحزبي، ص: ٣٦. ووجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية، ص: ١٩.

بمخاطبة الأمة، ولأجل أن يبدأ بمخاطبتها يجب أن يبدأ بمحاولة مخاطبتها أولاً، حتى إذا نجحت محاولته هذه، تحول إلى المخاطبة مباشرة، ومحاولة المخاطبة إنما تكون بالثقافة المركزة في الحلقات، وبالثقافة الجماعية للناس في كل مكان مستطاع، وفي كشف خطط الاستعمار، وفي تبني مصالح الأمة، فإذا استطاع أن ينجح في هذه الأشياء الأربعة معاً تحول إلى مخاطبة الأمة، وانتقل إلى نقطة الانطلاق انتقالاً طبيعياً، وكان انتقاله هذا إلى نقطة الانطلاق هو الذي ينقله نقلا طبيعياً من المرحلة الأولى، التي هي دور الثقافة، إلى المرحلة الثانية، التي هي دور التفاعل، ويجعله يبدأ التفاعل مع الأمة في أوانه بدءاً طبيعياً.[1]

٢- ابرز الأعمال في مرحلة التفاعل:

بيّن حزب التحرير أنّ أهم الأعمال التي يقوم بها في هذه المرحلة هي:

أ- الثقافة المركزة في الحلقات للأفراد لتنمية جسم الحزب وتكثير أفراده، وإيجاد الشخصيات الإسلامية القادرة على حمل الدعوة، وخوض الغمرات بالصراع الفكري والكفاح السياسي.

ب- الثقافة الجماعية لجماهير الأمة بأفكار الإسلام وأحكامه التي تبناها الحزب، عن طريق دروس المساجد والندوات والمحاضرات وأماكن التجمّعات العامة، وبالصحف والكتب والنشرات؛ لإيجاد الوعي العام عند الأمة والتفاعل معها وصهرها بالإسلام وإيجاد القاعدة الشعبية منها حتى يتمكن من قيادتها لإقامة الخلافة وإعادة الحكم بما أنزل الله ﷻ.

ج- الصراع الفكري لعقائد الكفر وأنظمته وأفكاره، وللعقائد الفاسدة، والأفكار الخاطئة والمفاهيم المغلوطة، ببيان زيفها وخطئها ومناقضتها للإسلام، لتخليص الأمة منها ومن آثارها.

د- الكفاح السياسي ويتمثل بما يلي:

۞ مكافحة الدول الكافرة المستعمرة التي لها سيطرة أو نفوذ على البلاد الإسلامية، ومكافحة الاستعمار بجميع أشكاله الفكرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، وكشف خططه، وفضح مؤامراته لتخليص الأمة من سيطرته، وتحريرها من أي أثر لنفوذه.

۞ مقارعة الحكام في البلاد العربية والإسلامية، وكشفهم ومحاسبتهم والتغيير عليهم كلما هضموا حقوق الأمة، أو قصّروا في أداء واجباتهم نحوها، أو أهملوا شأناً من شؤونها، أو خالفوا أحكام الإسلام، والعمل على إزالة حكمهم الذي يقوم على تطبيق أحكام الكفر وأنظمته لإقامة حكم الإسلام مكانه.

هـ تبني مصالح الأمة، ورعاية شؤونها وفق أحكام الشرع.[2]

---

[1] **ينظر: التكتل الحزبي، ص: ٤٢، ٤٣. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ٦٥. ونشرة بعنوان: (الخطاب)، ٧ رجب١٣٨١هـ - ١٩٦١/١٢/٢٩م.**

[2] **ينظر: حزب التحرير، ص: ٢٢. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٤٤، ٤٥. والتكتل الحزبي، ص: ٣٧. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ٧٥. ووجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية، ص: ٢٠.**

وقد بيّن حزب التحرير أنّه قام بكل ذلك خلال مرحلة التفاعل اتباعاً لما قام به رسول الله ﷺ بعد أن نزل عليه قوله تعالى: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾،[1] فإنّه أظهر أمره، ودعا قريشاً إلى الصفا وأخبرهم أنه نبي مرسل وطلب منهم أن يؤمنوا به، وأخذ يعرض دعوته على الجماعات كما يعرضها على الأفراد، وقد تصدى لقريش وآلهتها وعقائدها وأفكارها فبين زيفها وفسادها وخطأها وعابها وهاجمها كما هاجم كل العقائد والأفكار الموجودة، وكانت الآيات تنزل متلاحقة بذلك وتنزل مهاجمة لما كانوا يقومون به من أكل الربا، ووأد البنات وتطفيف الكيل ومقارفة الزنا، كما كانت تنزل بمهاجمة زعماء قريش وسادتها، وتسفيههم وتسفيه آبائهم وأحلامهم وفضح ما يقومون به من تآمر ضد الرسول ﷺ وضد دعوته وأصحابه.[2]

وفهم بعض الكتاب من بعض النصوص المجتزءة أنّ الحزب ليس من أعماله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فلا يأمر الناس بالصلاة والصيام ...،[3] فمثلا ذكروا قوله : " وأما التفريق بين الدعوة التي يحملها جماعة في أمّة إسلامية، وبين الدعوة التي تحملها دولة إسلامية، فهو لمعرفة نوع العمل الذي يقوم به حملة الدعوة، والفرق بينهما هو أن الدعوة التي تحملها الدولة الإسلامية، تتمثل فيها الناحية العملية "، ثمَّ ذكروا قوله: " وأما الدعوة التي تحملها جماعة أو كتلة، فهي أعمال تتعلق بالفكر ولا تتعلق بالقيام بأعمال أخرى ".

وهذه النصوص لابد أن تفهم في سياقها، قال: " وأما التفريق بين الدعوة التي يحملها جماعة في أمّة إسلامية، وبين الدعوة التي تحملها دولة إسلامية، فهو لمعرفة نوع العمل الذي يقوم به حملة الدعوة، والفرق بينهما هو أن الدعوة التي تحملها الدولة الإسلامية، تتمثل فيها الناحية العملية، فهي تطبق الإسلام في الداخل تطبيقاً كاملاً شاملاً حتى يسعد المسلمون في الحياة، ويرى غير المسلمين ممن يعيشون في كنف الدولة الإسلامية نور الإسلام فيدخلون فيه طوعاً واختياراً عن رضا واطمئنان، وتحمل (أي الدولة) الدعوة إلى الخارج، لا بطريق الدعاية وشرح أحكام الإسلام فقط، بل بإعداد القوة للجهاد في سبيل الله، لحكم البلاد التي تليهم بالإسلام؛ لأنّ حكمهم بالإسلام هو الطريقة العملية للدعوة، وهي الطريقة التي استعملها الرسول ﷺ، كما استعملها خلفاؤه من بعده حتى آخر الدولة الإسلامية، ولذلك كان حمل الدعوة من قبل الدولة هو الناحية العملية في الدعوة داخلياً وخارجياً، وأما الدعوة التي تحملها جماعة أو كتلة، فهي أعمال تتعلق بالفكر ولا تتعلق بالقيام بأعمال أخرى، ولذلك تأخذ الناحية الفكرية، لا الناحية العملية، فتقوم بما يفرضه عليها الشرع في مثل هذه الحال، حتى توجد الدولة الإسلامية ثمّ تبدأ الناحية العملية في الدولة؛ ولذلك فهي مع كونها تدعو مسلمين إنّما تدعوهم لتفهم الإسلام حتى يستأنفوا الحياة الإسلامية،

---

[1] الحجر: من الآية ٩٤.
[2] ينظر: حزب التحرير، ص: ٢٣. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٤٦. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ٧٥. ووجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية، ص: ١٩.
[3] ينظر: الطريق إلى جماعة المسلمين، ص: ٣٠٣، ٣١٤. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، ص: ١٣٨، ١٣٩.

وتكافح من يقفون في وجه هذه الدعوة بالأسلوب الذي يستوجبه كفاحهم "، ثمَّ قال: " فالرسول ﷺ كان يدعو للإسلام في مكة وهي مملوءة بالفسق والفجور، فلم يعمل شيئاً لإزالته، وكان الظلم والإرهاق، والفقر والعوز ظاهراً كل الظهور، ولم يروَ عنه أنه قام بعمل ليخفف من هذه الأشياء، وكان في الكعبة والأصنام تطل من فوق رأسه، ولم يرو عنه أنه مسَّ صنماً منها، وإنّما كان يعيب آلهتهم، ويسفه أحلامهم، ويزيف أعمالهم، ويقتصر على القول، وعلى الناحية الفكرية ".[1]

والواضح من هذه النصوص أنّ مراد الحزب هو أنّ الرسول ﷺ لم يستعمل الأعمال المادية في الدعوة، ولم يقل إنّه لا يدعو إلى الصلاة والصيام حين يدعو إلى إقامة الدولة، وإنما يتحدث عن الناحية العملية، فهل من صلاحية الكتلة أن تقيم الحد على تارك الصلاة وشارب الخمر ، ... الخ ؟!. وإنما المراد أن تقتصر دعوة الكتلة على القول وعلى الناحية الفكرية، ثمَّ إنّ الحزب له نشرات ونصوص عديدة يتحدث فيها عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفيما يلي نص يوضح موقف الحزب من موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما أوجبه الله على المسلمين، حيث قال: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾،[2] والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على المسلمين في كل حال، سواء أكانت هناك دولة خلافة قائمة، أم لم تكن، وسواء أكانت أحكام الإسلام مطبقة في الحكم والمجتمع أم لم تكن ... إلا أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس هو الطريق إلى إقامة الخلافة، وإعادة الإسلام إلى الحياة والدولة والمجتمع، وإن كان هو جزءاً من العمل لاستئناف الحياة الإسلامية؛ لأنّ فيه محاسبة الحكام، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر، غير أن العمل لاستئناف الحياة الإسلامية هو غير العمل للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهنا نود أن نلفت النظر إلى أن هناك فرقاً بين أعمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبين أعمال إزالة المنكر، فأعمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مقتصرة على القول فقط، وأما أعمال إزالة المنكر فإنها لا تقتصر على الناحية القولية، بل قد تتعداها إلى ناحية استعمال اليد، أي استعمال القوة المادية، أخذاً من قول الرسول ﷺ فيما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري: ((**من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**))،[3] واستعمال اليد لإزالة المنكر الذي يصدر من الأفراد منوط بالاستطاعة على إزالته، كما يدل عليه منطوق الحديث، على أن لا يؤدي استعمال اليد إلى منكر أشد كالفتنة، والقتل، وإشهار السلاح ".[4]

فهل هذا كلام يدل على أنّ حزب التحرير لا علاقة له بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟!.

---

[1] مفاهيم حزب التحرير، ص: ٧٣، ٧٥.
[2] ال عمران: من الآية ١٠٤.
[3] رواه مسلم. ينظر: صحيح مسلم، ج١، ص: ٦٩.
[4] منهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٢٢، ٢٣. وينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٧٥. وينظر: هذه الرسالة، ص: ٢٨١، ٢٩٦.

٣- ضرورة مرحلة التفاعل:

يقول الحزب: " إن هذا التفاعل مع الأمة ضروري لنجاح الحزب في مهمته؛ لأنّه مهما كثر أعضاء الحزب في الأمة، ولم يتفاعلوا معها لا يستطيعون أن يقوموا بعمل وحدهم، مهما كانت قوتهم، إلا إذا سارت الأمة معهم، ولا يستطيعون أن يسوقوا الأمة معهم إلى العمل، ولا تسير معهم إلا إذا تفاعلوا معها، ونجحوا في هذا التفاعل، وليس معنى تفاعلهم مع الأمة هو أن يستطيعوا جمع الناس حولهم، بل المراد من التفاعل هو إفهام الأمة مبدأ الحزب، ليكون مبدأها؛ لأنّ أصل المبدأ ــ وهو الإسلام ــ موجود في الأمة، إذ إن أحاسيس الأمة تحولت إلى فكر، تبلور في الفئة المتميزة، التي يتكون الحزب منها، وكانت قاعدة هذه الأحاسيس (وهي الفكر والعمل من أجل غاية) التعبير الحقيقي للمبدأ؛ ولذلك يكون المبدأ (أي الإسلام) هو إحساس الأمة الداخلي، ويكون الحزب معبراً عن هذا الإحساس، فإذا كان فصيح التعبير، واضح اللغة، صادق اللهجة، فهمت الأمة المبدأ سريعاً، وتفاعلت مع الحزب، وعُدّت الأمة بمجموعها هي الحزب، والفئة المتميزة تحمل قيادة الحركة بالتكتل الحزبي، تلك الحركة التي تسير بها الأمة بقيادة الحزب نحو المرحلة الثالثة، وهي تطبيق المبدأ تطبيقاً انقلابياً، عن طريق الحكم الذي تتولاه هذه الكتلة الحزبية، باعتباره الطريقة الوحيدة لتنفيذ الفكرة، أي باعتباره جزءاً من المبدأ ".[1]

٤- سير الحزب في الأقطار التي حددها مجالاً لدعوته:

يرى الحزب أنّ سيره في مجاله الذي حدّده سيراً واحداً، فلا يُعدُّ السّير في ولاية هو غير السّير في ولاية أخرى، بل يحمل الدعوة في جميع مجاله بغضّ النظر عن الولايات، وإذا انتقل الحزب من مرحلة إلى مرحلة أخرى ومن نقطة إلى نقطة أخرى ومن فترة إلى فترة فإنه ينتقل ككل في جميع الولايات بغضّ النظر عن سير أية ولاية، بل حتى لو توقف العمل الحزبي في تلك الولاية فإنّه يَعدُّ انتقال الحزب بها مثل الولايات، فالحزب لا ينظر لهذه الولاية أو تلك، بل ينظر لسيره في جميع الولايات التي تقع ضمن نطاق دعوته سيراً واحداً.[2]

٥- بعض الأمور التي لابد للكتلة مراعاتها في مرحلة التفاعل:

أ- ملاحظة أنّ المدعوين الآن هم مسلمون وليسوا كفاراً:

على الرغم من تأكيد الحزب على وجوب أن تُتخذ حياة الرسول ﷺ في مكة قدوة للسير بحسبها، إلا أنّه نبّه إلى ضرورة ملاحظة الفارق بين أهل مكة ودعوتهم للإسلام، وبين المسلمين الآن ودعوتهم لاستئناف حياة إسلامية؛ ذلك أنّ الرسول ﷺ كان يدعو كفاراً للإيمان، وأما الدعوة الآن فهي دعوة مسلمين لتفهم الإسلام والعمل به؛ ولهذا كان لزاماً على الكتلة أن لا تعدَّ نفسها غير الأمّة التي تعيش معها، بل تكون جزءاً من هذه الأمّة؛ لأنّ النّاس مسلمون مثلهم، وهم ليسوا بأفضل من أحد من المسلمين، وإن فهموا الإسلام وعملوا له، ولكنهم أثقل المسلمين حملاً، وأشدهم تبعة في تحمل مسؤولية خدمة المسلمين

[1] ينظر: التكتل الحزبي، ص: ٤٤.
[2] ينظر: جواب سؤال، بتاريخ: ربيع الأول ١٣٩٣ هـ - ٤/ ٤/ ١٩٧٣م. ومنشور غير معنون، بتاريخ: ٢ من ذو القعدة ١٣٨١ هـ - ٧ / ٣/ ١٩٦٢م.

أمام الله والعمل للإسلام، وعلى رجال الكتلة الإسلامية أن يعلموا أنه لا قيمة لهم مهما كثر عددهم بغير الأمّة التي يعملون فيها، ولهذا كانت مهمتهم التفاعل مع الأمّة، والسير معها في الكفاح وإشعارها أنّها هي التي تعمل، ويجب أن تبعد الكتلة عن كل عمل أو قول أو إشارة توهم انفصالها عن الأمّة بأي شيء صغر أم كبر؛ لأن هذا يبعد الأمّة عنها وعن دعوتها، ويجعلها عقدة من عقد المجتمع التي تحول دون نهوضه، فالأمّة كل لا يتجزأ، تقوم الكتلة لتقيم الدولة، وتظل حارساً على الإسلام في الأمّة والدولة، حتى إذا لاحظت في الأمّة تنكباً، نبهت فيها إيمانها وعبقريتها، وإذا لاحظت في الدولة اعوجاجاً اشتركت مع الأمّة في تقويمها بما يفرضه الإسلام، وبذلك تسير الدعوة الإسلامية التي تحملها كتلة في طريقها الطبيعي سيراً ممتازاً.[1]

ب- الدعوة لابد أن تكون سافرة متحدية:

فالدعوة في مرحلة التفاعل، لابد أن تكون بشكل صريح سافر متحدٍ، في حمل الأفكار، وفي التصدّي للأفكار الأخرى، والتكتلات السياسية، وفي التصدّي لمكافحة الدول الكافرة المستعمرة، وفي مقارعة الحكّام، فلا يداجي ولا يداهن ولا يجامل ولا يتملق ولا يؤثر السلامة، بغض النظر عن النتائج والأوضاع، فيجب أن يتحدى كل من يخالف الإسلام وأحكامه، وهذا النهج الذي انتهجه الحزب عرّضه للإيذاء الشديد من الحكّام من سجن وتعذيب وتشريد وملاحقة، ومحاربة في رزق، وتعطيل مصالح، ومنع من سفر، وقتل، فقد اعدم منه العشرات على يد الحكام، فضلاً عمن حكم عليه بالسجن، وقد التزم حزب التحرير بذلك كلّه إقتداء برسول الله ﷺ ، فقد جاء برسالة الإسلام إلى العالم أجمع متحدياً سافراً مؤمناً بالحق الذي يدعو إليه يتحدى الدنيا بأكملها، ويعلن الحرب على الأحمر والأسود من الناس من دون أن يحسب أي حساب لعادات وتقاليد، أو أديان أو عقائد أو حكّام أو سوقة، ولم يلتفت إلى شيء سوى رسالة الإسلام، فقد بادأ قريشاً بذكر آلهتهم وعابها، وتحداهم في معتقداتهم وسفّهها وهو فرد أعزل لا عدة معه ولا معين، ولا سلاح عنده سوى إيمانه العميق برسالة الإسلام التي أرسل بها.[2]

ج- تجنّب الكتلة القيام بأعمال مادية:

يرى حزب التحرير أنّ الدعوة التي تحملها الكتلة في هذه المرحلة، هي أعمال تتعلق بالفكر ولا تتعلق بالقيام بأعمال أخرى، ولذلك تأخذ الناحية الفكرية، لا الناحية العملية، فتقــوم بما يفرضه عليها الشرع في مثل هذه الحال، حتى توجد الدولة الإسلامية ثمّ تبدأ الناحية العملية في الدولة؛ ولذلك فهي مع كونهــا تدعــو مسلمين إنّما تدعوهم لتفهم الإسلام حتى يستأنفوا الحياة الإسلامية، وتكافح من يقفون في وجه هذه الدعوة بالأسلوب الذي يستوجبه كفاحهم؛ ولهذا كان لا شأن للكتلة الإسلامية التي تحمل الدعوة بالنواحي العملية، ولا تشتغل بشيء غير الدعوة، بل يُعدُّ القيام بأي عمل من الأعمال الأخرى ملهياً ومخدراً ومعوقاً عن الدعوة، ولا يجوز الاشتغال بها مطلقاً، فالرسول ﷺ كان يدعو للإسلام في مكة وهي مملوءة بالفسق والفجور، فلم يعمل شيئاً لإزالته، وكان الظلم والإرهاق، والفقر والعوز ظاهراً كل الظهور، ولم يروَ عنه

---

1 **ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٧٦. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٣٧.**

2 **ينظر: حزب التحرير، ص: ٢٤. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٤٧.**

أنه قام بعمل ليخفف من هذه الأشياء، وكان في الكعبة والأصنام تطل من فوق رأسه، ولم يرو عنه أنه مسَّ صنماً منها، وإنّما كان يعيب آلهتهم، ويسفه أحلامهم، ويزيف أعمالهم، ويقتصر على القول، وعلى الناحية الفكرية، ولكنه حين صارت لديه الدولة، وفتح مكة لم يبقِ شيئاً من تلك الأصنام، ولا من ذلك الفسق والفجور، ولا الظلم ولا الإرهاق، ولا الفقر ولا العوز؛ ولهذا لا يجوز للكتلة ــ كما يرى الحزب ــ وهي تحمل الدعوة، أن تقوم ككتلة بأي عمل من الأعمال الأخرى، ويجب أن تقتصر على الفكر والدعوة، غير أن الأفراد لا يمنعون من القيام بما يرغبون من أعمال خيرية، ولكن الكتلة لا تقوم بها، لأنّ عملها استئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة؛[1] ولهذا يقول الحزب: " ومع أن الحزب التزم في سيره أن يكون صريحاً وسافراً ومتحدياً، إلا أنه اقتصر على الأعمال السياسية في ذلك، ولم يتجاوزها إلى الأعمال المادية ضد الحكام، أو ضد من يقفون أمام دعوته، أو ضد من يناله منهم أذى، اقتداء برسول الله ﷺ من اقتصاره في مكة على الدعوة، ولم يقم بأية أعمال مادية حتى هاجر إلى المدينة، وعندما عرض عليه أهل بيعة العقبة الثانية أن يأذن لهم بمقاتلة أهل منى بالسيوف، أجابهم: ((**لم نؤمر بذلك، ولكن ارجعوا إلى رحالكم**))،[2] ناهيك أنّ الله سبحانه وتعالى قد طلب منه أن يصبر على الإيذاء كما صبر من سبقه من الرسل حيث قــال له: ﴿ وَلَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمۡ نَصۡرُنَاۚ ﴾[3] ".[4]

ولكنه فرّق بين الأعمال التي يقوم بها الحزب كحزب وبين الأعمال التي يقوم بها أفراد الحزب، فالحزب كحزب إذا اعتدى عليه أحد لا يقوم برد الاعتداء بل يصبر، ولكن الفرد إذا اعتدى عليه أحد فإن له أن يرد الاعتداء وأن يدافع عن نفسه؛ لأن أدلة الدفاع عن النفس جاءت بالأحاديث، وأيضاً فإن الحزب كحزب لا يقوم بأي عمل مادي، ولكن الفرد كفرد يقوم بالأعمال المادية ولكن لا كطريقة دعوة بل بوصفه الفردي.[5]

وما ذهب إليه الحزب تؤكده صفحات السيرة النبويّة الشريفة، فرسول الله ﷺ طيلة مدة دعوته في مكة لم يأمر الصحابة رضي الله عنهم بأي عمل مادي، وأما ما يتعلق بالحوادث الفردية التي نوّه إليها الحزب فقد وردت عدة روايات حصل فيها استعمال القوة، ومنها ما ذكره ابن هشام: " قال ابن إسحاق وكان أصحاب رسول الله ﷺ إذا صلوا ذهبوا في الشعاب فاستخفوا بصلاتهم من قومهم فبينا سعد بن أبي وقاص في نفر من أصحاب رسول الله ﷺ في شعاب من شعاب مكة إذ ظهر عليهم نفر من المشركين وهم

---

[1] ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٧٤ ـ ٧٦. وجواب سؤال، بتاريخ: ١٦ جمادى الأولى ١٣٨٨هـ ــ ١٩٦٨/٨/١٠م.
[2] ينظر: سيرة ابن هشام، ج٢، ص: ٢٩٧. والبداية والنهاية، ج٣، ص: ١٦٤.
[3] الأنعام: من الآية ٣٤.
[4] منهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٤٨. وينظر: حزب التحرير، ص: ٢٤.
[5] ينظر: جواب سؤال، بتاريخ: ٢٥ صفر ١٣٩٠هـ ــ ١٩٧٠/٥/١م.

يصلون فناكروهم وعابوا عليهم ما يصنعون حتى قاتلوهم فضرب سعد بن أبي وقاص يومئذ رجلا من المشركين بلحي بعير فشجه فكان أول دم هُريق في الإسلام ".[1]

وهذا وقد فرّق حزب التحرير بين عدم استعمال القوة في إقامة الدولة التزاما بطريقة الرسول ﷺ في دعوته حتى أقام الدولة في المدينة، وبين موضوع الجهاد، فقال: " وعدم استعمال الحزب القوة المادية للدفاع عن نفسه، أو ضد الحكّام، لا علاقة له بموضوع الجهاد، فالجهاد ماض إلى يوم القيامة فإذا ما هاجم الأعداء الكفار بلداً إسلامياً وجب على المسلمين من أهله ردهم، وشباب حزب التحرير في ذلك البلد جزء من المسلمين يجب عليهم ما يجب على المسلمين من قتال العدو وردّه بوصفهم مسلمين، وإذا ما وجد وقام أمير مسلم بالجهاد لإعلاء كلمة الله واستنفر الناس فإن شباب حزب التحرير يلبون بوصفهم مسلمين في ذلك البلد الذي حصل فيه الإستنفار "،[2] ويقول أيضاً: " ترتيب سلم القيم في الإسلام يعني التفاضل بينها، ولكنه لا يعني القيام وعدم القيام بالعمل، فمثلاً يمكن القيام بالجهاد وبالعمل لإقامة حكم الإسلام في وقت واحد، ثم إنّ هذين العملين تختلف أوضاعهما، فالجهاد لطرد إسرائيل والقضاء عليها لا ينتظر لبينما يقوم حكم الإسلام، والجهاد لطرد الإنجليز من عدن والبحرين لا ينتظر لبينما تقوم الدولة الإسلامية، وإقامة الدولة الإسلامية لا ينتظر لبينما يتم القضاء على إسرائيل، أو لبينما يتم طرد الإنجليز من عدن، فالعملان يُسار بهما من المسلمين "،[3] ويقول أيضاً: " إذا تعدى اليهود على المسلمين في المسجد الأقصى أو في غيره فإن دفع تعديهم واجب ولو بقتلهم لأنهم معتدون ومغتصبون، والمعتدي المغتصب يجب رده ولو بقتله، والشباب في فلسطين هم جزء من الناس، يجري عليهم ما يجري على الناس فيها، ويدخلون فيما يدخل فيه الناس بوصفهم جزءاً من الناس، لا بوصفهم الحزبي، فما يجب على الناس يجب عليهم، وما يجوز للناس يجوز لهم، والأصل مقاومة احتلال اليهود ودفعه حتى يطرد اليهود من فلسطين ومن كل أرض احتلوها، وسكان فلسطين الذين يعيشون تحت الاحتلال، فإنهم وإن لم يكونوا أسرى، فإنهم في حكم الأسرى، ويجوز لهم أن يقاوموا اليهود وأن يقاتلوهم، ومن يخرج منهم لمقاومة اليهود ومقاتلتهم فإنه تباح له دماؤهم وأموالهم، أما من يعيشون حول فلسطين من أهل فلسطين والأردن وسوريا ولبنـــان ومصر وغيرها فإنه يجب عليهم مقاتلة اليهود، والقضاء على إسرائيل وتحرير فلسطين وكل شبر احتلته إســـرائيل ".[4]

---

[1] سيرة ابن هشام، ج٢، ص: ٩٨.
[2] حزب التحرير، ص: ٢٥.
[3] نشرة بعنوان: (أحكام عامة)، بتاريخ: ١٩ / ١٢ / ١٩٦٦م.
[4] ينظر: جواب سؤال، غير مؤرخ.

٦- أهم الصعوبات التي تواجه الكتلة خلال مرحلة التفاعل:

هناك صعوبات عديدة تقف في وجه هذا التفاعل مع الأمة، لابد من معرفتها، ومعرفة طبيعتها، للعمل على التغلب عليها، وهذه الصعوبات كثيرة أهمها ــ عند حزب التحرير ــ ما يلي:

أ- تناقض المبدأ الذي يدعو إليه الحزب مع النظام المطبق في المجتمع.

ب- اختلاف الثقافة التي يسعى الحزب لإيجادها مع الثقافة العامة للمجتمع لتأثرها بالثقافة الأجنبية.

ج - وجود الواقعيين في الأمة، الذين يدعون الأمة للرضا بالأمر الواقع على فساده وضلاله وانحطاطه.

د- ارتباط الناس بمصالحهم الشخصية، وأعماله اليومية.

هــ صعوبة التضحية بشؤون الحياة الدنيا من مال وتجارة ونحوهما في سبيل الإسلام وحمل دعوته.

وقد ناقش الحزب هذه الصعوبات وبيّن السبيل لتجاوزها.[1]

٧- أهم الأخطار التي يتعرض لها الحزب في مرحلة التفاعل:

حذّر حزب التحرير من أهم خطرين يتعرض لهما الحزب في مرحلة التفاعل مع الأمة، وهما:

أ- الخطر المبدئي، أي الخطر على المبدأ.

ب- الخطر الطبقي.

أ- الخطر المبدئي:

الخطر المبدئي يتأتى من تيار الجماعة، والرغبة في الاستجابة لطلباتها الآنية الملحة، ويتأتى من تغلب الرواسب الموجودة في آراء جماعة على الفكرة الحزبية؛ وذلك أن الحزب حين يخوض غمار الحياة في المجتمع، يتصل بالجمهور للتفاعل معه، ولقيادته، وفي الوقت الذي يكون فيه الحزب مزوداً بمبدئه، يكون الجمهور قد اجتمعت فيه متناقضات من أفكار قديمة، ووراثات عن الجيل الغابر، ومن أفكار أجنبية خطرة، وتقليد للكافر المستعمر، فحين يقوم الحزب بعملية التفاعل مع الجمهور، يزوده بآراء الحزب وأفكاره، ويسعى جاهداً لتصحيح مفاهيمه، ولبعث العقيدة الإسلامية فيه، ولإيجاد الأجواء الصادقة، والعرف العام الصالح، بمفاهيم الحزب، وهذا يحتاج إلى الدعوة، وإلى الدعاية، حتى يجمع الأمة حوله على أساس المبدأ، بصورة تقوي في الأمة الإيمان بالمبدأ، وتبعث فيها الثقة بمفاهيم الحزب، والاحترام والتقدير له، وتحملها على الاستعداد للطاعة وللعمل، وحينئذ يكون واجب الحزب الإكثار من شبابه المؤمنين الموثوق بهم بين الأمة، ليظلوا قابضين على زمامها، فإذا نجح الحزب بهذه المرحلة من التفاعل، قاد الأمة إلى الغاية التي يريدها، ضمن حدود المبدأ، وأمن خروج القطار عن الخط ، أما إذا قاد الحزب الجمهور قبل أن يكتمل التفاعل معه، وقبل أن يوجد الوعي العام عند الأمة، فإن قيادته تكون لا بأحكام المبدأ وأفكاره، بل بتشخيص ما يجيش في نفس الأمة، وبإثارة عاطفتها، وتصوير مطالبها قريبة في متناول يدها، إلا أن هذا الجمهور لا تنعدم منه في هذه الحالة مشاعره الأولى كالوطنية والقومية والروحية

[1] ينظر: التكتل الحزبي، ص: ٤٦ ـ ٤٩.

الكهنوتية، وتكون الحالات الجماعية مثيرة لها، فتظهر حينئذ فيه العنعنات التافهة كالطائفية والمذهبية، والأفكار القديمة كالاستقلال والحرية، والنعرات الفاسدة كالعنصرية والعائلية، فيبدأ التناقض بينه وبين الحزب؛ لأنه يفرض لنفسه مطالب لا تتفق مع المبدأ، وينادي بغايات آنية مضرة للأمة، ويتحمس لهذه المطالب، ويزداد هياجه لتحقيقها، وتظهر فيه نعرات متعددة، وفي هذه الحال يكون موقف الحزب بين نارين: إحداهما: التعرض لغضب الأمة ونقمتها، وهدم ما بناه من السيطرة على الجماعة، والأخرى: التعرض للانحياز عن مبدئه والتساهل فيه، وكلا الشيئين فيه خطر عليه؛ ولذلك كان على رجال الحزب إذا تعارض الأمر بين الجمهور والمبدأ أن يتمسكوا بالمبدأ، ولو تعرضوا لنقمة الأمة؛ لأنها نقمة مؤقتة، وثباتهم على المبدأ سيعيد لهم ثقة الأمة، وليحذروا من مخالفة المبدأ والحَيْد عن جوهره قيد شعرة؛ لأنه هو حياة الحزب، وهو الذي يضمن له البقاء، ولاتقاء مثل هذه المواقف الحرجة، ولدفع مثل هذا الخطر، على الحزب أن يجتهد في سقي الأمة بمبدئه، والمحافظة على وضوح أفكار الحزب ومفاهيمه، والعمل على بقاء أجوائها مسيطرة على الأمة، ويُسَهِّلُ ذلك العنايةُ بفترة التثقيف عناية فائقة، والاهتمامُ بالثقافة الجماعية اهتماماً زائداً، والحرصُ على كشف خطط الاستعمار كشفاً دقيقاً، ودوامُ السهر على الأمة ومصالحها، والانصهارُ بالمبدأ والحزب انصهاراً تاماً، ودوامُ التنقيب في أفكار الحزب ومفاهيمه، لبقائها صافية، وبذلُ أقصى جهد مستطاع في ذلك كله، مهما كلف هذا من جهد وعناء.[1]

ب- الخطر الطبقي:

الخطر الطبقي يتسرب إلى رجال الحزب، لا إلى الأمة؛ وذلك أنه حين يكون الحزب يمثل الأمة أو أكثريتها، تكون له مكانة مرموقة، ومنزلة موقرة، وإكبار تام من قبل الأمة والخاصة من الناس، وهذه قد تبعث في النفس غروراً، فيرى رجال الحزب أنهم أعلى من الأمة، وأن مهمتهم القيادة، ومهمة الأمة أن تكون مقودة، وحينئذ يترفعون على أفراد الأمة، أو على بعضهم، من دون أن يحسبوا لذلك حساباً، وإذا تكرر ذلك صارت الأمة تشعر بأن الحزب طبقة أخرى غيرها، وصار الحزب يشعر كذلك بالطبقية، وهذا الشعور هو أول طريق انهيار الحزب؛ لأنّه يضعف حرص الحزب على ثقة البسطاء من الجمهور، ويضعف ثقة الجمهور بالحزب، وحينئذ تبدأ الأمة تنصرف عن الحزب، ومتى انصرفت الأمة عن الحزب فقد انهار، واحتاج إلى بذل جهد مضاعف، حتى تعود له هذه الثقة؛ ولذلك كان لزاماً على رجال الحزب أن يكونوا كأفراد الأمة البسطاء، وأن لا يشعروا بأنفسهم إلا أنهم خدمة للأمة، وأن وظيفتهم الحزبية هي خدمة الأمة؛ لأنّ ذلك يوجد فيهم المناعة، وينفعهم لا بدوام ثقة الجمهور فحسب، بل ينفعهم أيضاً في المرحلة الثالثة حين يتولون الحكم لتنفيذ المبدأ، فيظلون ــ وهم حكام ــ خدمة للأمة، حتى يتسنى لهم تنفيذ المبدأ.[2]

[1] ينظر: التكتل الحزبي، ص: ٥٠ ـ ٥٢.
[2] ينظر: المصدر نفسه، ص: ٥٣.

٨- الفرق بين مرحلة التثقيف والتفاعل:

ذكر حزب التحرير ثلاثة أمور تميّز مرحلة التفاعل عن مرحلة التثقيف، وهي:

أ- بناء القاعدة الشعبية:

فالحزب في مرحلة الثقافة يُعطي الأمة أفكاراً، أما في مرحلة التفاعل فالمطلوب إعداد الأمة إعداداً عملياً لتندفع جماهيرياً بحماس لأفكاره ولآرائه في مصالحها وأمورها، وهذا الإعداد يحتّم على الحزب كسب الأشخاص الذين يشاركونه في كلّ شيء فيُصبحون جزءاً منه، ويُحتِّم عليه أيضاً كسب جمهرة الناس لتأييده ومشاركته في الرأي والعمل فيما يتعلق بمصالح الأمة وأمورها، وبهذا أي بحمل الأشخاص وبحمل الجماهير على القيام فعلاً بالأعمال والمشاركة فيها تتكون قاعدة من سواد الأمة وجماهير الناس للحزب، أي تتكون القاعدة الشعبية.

ب- العناية الفائقة بالأعمال الجزئية ومراجعة الثقافة الحزبية:

ففي مرحلة الثقافة كان الحزب يحرص على شرح الأفكار وبلورتها للناس وكان يعنى بالأمور السياسية بعض العناية، أما في مرحلة التفاعل فإنّ مجموع أجهزة الحزب ومجموع أعضائه بل كل شخص فيه ملزم بالاتصال بالناس وملزم بأنْ يقول للناس أفكاراً وآراءً وأحكاماً منزّلة على وقائع جارية في المجتمع ولذلك هو ملزم بمعرفة هذه الحوادث الجزئية وملزم بإعطاء الرأي فيها وإلا فقد مادة الاتصال، وبالتالي فقد الاتصال؛ ولذلك هو ملزم بتتبع الأعمال الجزئية الجارية في المجتمع وملزم بمراجعة كتب الحزب للتأكد من الرأي المنطبق على هذه الأعمال الجزئية أو من التفريع عن الفكر المتبنى في الكتب، ومهما كانت إحاطته بثقافة الحزب فإنه لا يستغني عن المراجعة ولا بوجه من الوجوه، ومهما كانت قدرته فإنه لا غنى له عن معرفة الحوادث الجزئية أي تتبع الجزئيات، ومن هنا يظهر افتراق إفهام الأفكار في مرحلة التفاعل عن إفهامها في مرحلة الثقافة وفي محاولة المخاطبة؛ لأنّ هذا الإفهام في مرحلة التفاعل يحتّم تتبّع الأعمال الجزئية، ويحتّم مراجعة الكتب والتفريع على الأفكار.

ج- الاستهداف المباشر لأخذ السلطة:

ففي مرحلة الثقافة كان الحزب يصرّح بأنه يطلب تسلم الحكم، وسجّل في مفاهيمه المتبناة أنّ طريقته في تنفيذ غايته هي تسلم الحكم، ولكن ذلك لم يصل إلى حد الإستهداف المباشر بل كان مجرد مفهوم متبنّى، أما في مرحلة التفاعل فيريد الحزب تسلّم الحكم فعلاً ولكن عن طريق الأمة، ويستهدف الحكم استهدافاً مباشراً ولكن من يد الأمة، وبما أنه يدرك أين تكمن السلطة وكيف يتسلم الحكم لذلك يسير بحسب إدراكه.[1]

وكالعادة تناول بعض الكتّاب بالتجريح والنقد ما نصّ عليه حزب التحرير من أنّ الدعوة لابد أنّ تمرّ بمرحلة التفاعل، إذ أنكر بعضهم مرحلة التفاعل نهائياً؛ لأنّه ــ بحسب زعمهم ــ لا يحصل في المجتمع

[1] **ينظر: جواب سؤال، بتاريخ: ٢٣ من ذي الحجة ١٣٨١ هـ ـ ٢٦/ ٥/١٩٦٢م.**

الإسلامي، فهو يتعامل مع مسلمين وليس مع كفار مثل كفار قريش الذين دعاهم النبي ﷺ، والبعض الآخر أخذ على الحزب أنّه قصر مرحلة التفاعل على الصراع الفكري، وآخر ذكر أنّ تصور حزب التحرير للصراع غير واقعي، وأنّه لابد من التضحيات، الخ ....[١]

وهذا فهم قاصر؛ لأنّ المجتمعات اليوم ــ أي في البلاد الإسلامية ــ وإن كان أفرادها مسلمين، لكنهم لا يشكلون مجتمعاً إسلامياً؛ لأنّ الأنظمة التي تحكمهم أنظمة كفر، هذه ناحية، وأما الناحية الأخرى، فإنّ الحزب مدرك أنّ الأفراد مسلمون، لكن هل هؤلاء الأفراد مقتنعون أنّ الإسلام واجب التطبيق في الحياة العملية، وليس في أحكام العبادات فقط ، وأنّه لابد من العمل لاستئناف الحياة الإسلامية، بإقامة الخلافة، وغيرها من التفاصيل التي يدعو إليها الحزب حين يدعو إلى الإسلام، أفلا تقتضي هذه الأمور التفاعل، ألن يحصل صراع بين حملة هذه الأفكار والمعارضين لها من الحكام وإذنابهم الذين يرتبطون بالأجنبي الذي يهيمن على كافة جوانب الحياة في بلاد المسلمين، سواء أ كانت الفكرية منها، أو السياسية، أو الاقتصادية، أو غير ذلك.

ويستغرب الباحث أن تتكرر عملية نقل الكتّاب بعضهم عن البعض الآخر، ووقوعهم في الخطأ نفسه، إذ عامة الانتقادات التي وجهت للحزب فيما يخصّ مرحلة التفاعل استندت إلى كتاب الفكر الإسلامي المعاصر لغازي التوبة، والذي صدر عام ١٩٦٩م، يقول غازي التوبة ما نصه: " ومما يؤكد الحقيقة التي ذهبنا إليها رصدنا للصراع بين دعوة الرسول ﷺ وبين مشركي قريش، فقد تناول الصراع الجدل والنقاش، والشعر والمراقبة والإيذاء والقتل والمقاتلة والمهاجرة والحروب والدماء الخ ... "،[٢] وكأن حزب التحرير قال غير ذلك !! ، اللهم باستثناء موضوع القتال والحرب، فإنّ الحزب بيّن، أنّه ﷺ لم يستعمل القوة الماديّة خلال دعوته الناس للإسلام.

وعليه فإنّ الباحث يرى ــ مع حسن الظنّ بهؤلاء الكتاب ــ أنّهم لم يطلعوا على فكر الحزب وأدبياته بصورة تؤهلهم لمناقشة أفكاره، فجاء تقييمهم للحزب قاصر عن الحقيقة، والله اعلم.

[1] ينظر: الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ٣٠٩، ٣١٠. والدعوة الإسلامية، ص: ١٠٠. الطريق إلى جماعة المسلمين، ص: ٣١٣، ٣١٤. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، ص:١٣٩. وأثر الجماعات الإسلامية، ص: ٢٥١، ٢٥٢.
[2] الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ٣١٠.

ثانياً: طلـــب النصـــرة:

١- وجوب طلب النصرة لإقامة الدولة:

لما تجمّد المجتمع أمام الحزب من جراء فقد الأمة ثقتها بقادتها وزعمائها الذين كانوا موضع أملها، ومن جرّاء الظروف الصعبة التي وضعت فيها المنطقة لتمرير المخططات التآمرية، ومن جرّاء التسلط والقهر الذي يمارسه الحكام ضد شعوبهم، ومن جرّاء شدة الأذى الذي يوقعه الحكام بالحزب واعضائه، لما تجمد المجتمع من جراء ذلك كلّه أمام الحزب، أضاف حزب التحرير إلى الأعمال التي يقوم بها أعمال طلب النصرة من القادرين عليها،[1] وقد توصل الحزب إلى ذلك من خلال دراسته لسيرة الرسول ﷺ ، إذ لاحظ ما يلي:

أ- إنه لما مات أبو طالب كان مجتمع مكة متجمداً ومغلقاً أمام الرسول ﷺ ، وبموت أبي طالب اشتد إيذاء قريش للرسول ﷺ إلى درجة لم يكونوا يطمعون فيها في حياة عمه أبي طالب، فأصبحت حماية الرسول أضعف منها أيام أبي طالب، فأوحى الله إليه أن يعرض نفسه على قبائل العرب ليطلب حمايتها ونصرتها له حتى يستطيع أن يبلغ عن الله ما أرسله به وهو آمن ومحمي، فعن علي بن أبي طالب قال: (لما أمر الله رسوله أن يعرض نفسه على قبائل العرب خرج وأنا معه وأبو بكر إلى منى حتى دفعنا إلى مجلس من مجالس العرب)،[2] وعن ابن عباس عن العباس قال: قال لي رسول الله ﷺ: ((**لا أرى لي عندك ولا عند أخيك مَنَعَة، فهل أنت مخرجي إلى السوق غدا حتى نقرّ في منازل قبائل الناس ـــ وكانت مجمع العرب ـــ قال: فقلت هذه كِنْدَة وَلَفُّها، وهي أفضل من يَحُجُّ من اليمن، وهذه منازل بكر بن وائل، وهذه منازل بني عامر بن صعصعة، فاختر لنفسك، قال: فبدأ بكندة فأتاهم**)).[3]

ب- إن الذي كان يطلبه ﷺ من القبائل التي كان يعرض نفسه عليها بعد طلبه أن يؤمنوا به ويصدقوه، هو أن يحموه حتى يبلغ عن الله ما أرسله به، وجميع النصوص التي وردت في عرض نفسه على القبائل تذكر بأنه كان يطلب منهم الحماية لنفسه ولدعوته.

ج- إن ما طلبته منه كندة، وبنو عامر بن صعصعة بأن يكون لهم الملك أو الأمر من بعده،[4] يدل على أنهم فهموا من طلبه منهم أن يحموه وينصروه أنه يريد أن يقيم كياناً بينهم وحكماً، لذلك طلبوا منه أن يكون لهم الملك أو الأمر من بَعْدُ، إنْ نصروه.

د- إن نصرة أهل المدينة له، وعقده بيعة العقبة الثانية معهم، وإقامته الدولة بمجرد وصوله إلى المدينة يدل دلالة واضحة على أنه كان يهدف من طلب الحماية والنصرة إقامة كيان إسلامي ليطبق فيه أحكام الإسلام.

---

[1] ينظر: حزب التحرير، ص: ٢٥. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٤٨. والتكتل الحزبي، ص: ٥٤. ومفاهيم حزب التحرير، ص: ٧٥. وتعميم، بتاريخ: رجب ١٣٨٢هـ ـ كانون الأول ١٩٦٢م. ووجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية، ص: ٢٠، ٢٢.

[2] قال الحافظ ابن حجر: وقد اخرج الحاكم وأبو نعيم والبيهقي في الدلائل بإسناد حسن عن أبن عباس حدثني علي بن أبي طالب، ثم ساق النص. ينظر: فتح الباري، ج٧، ص: ٢٢٠.

[3] ينظر: البداية والنهاية، ج٣، ص: ١٤٠.

[4] ينظر: سيرة ابن هشام، ج٢، ص: ٢٧٢. والبداية والنهاية، ج٣، ص: ١٣٩، ١٤٠.

وخرج الحزب من هذه الدراسة بأن عمل طلب النصرة يختلف عن عمل الثقافة في المرحلة الأولى، وعمل التفاعل في المرحلة الثانية على الرغم من أنه حصل في المرحلة الثانية التي هي مرحلة التفاعل، وأنه ـ أي طلب النصرة ـ جزء من الطريقة الواجبة الإتباع عندما يتجمد المجتمع أمام حملة الدعوة ويشتد الإيذاء عليهم، ولا يقولنَّ أحدٌ إن هذه الطريقة ليست مُلزمة، بل هي مُلزمة؛ لأن تكرار العمل والمداومة عليه مع ما فيه من مشقة، هو قرينة على الطلب الجازم كما تقرر في أصول الفقه، وقد طلب رسول الله ﷺ النصرة عدة مرات ومن كثير من القبائل كما ورد في كتب السيرة، ولاقى خلال ذلك الأذى والصدود، لكنه مع ذلك لم يغير طريقته، فلو لم تكن واجبة لاختار طريقة غيرها، بعد أن كررها ثانية وثالثة ورابعة وخامسة، لكن أن يكررها ويصرُّ عليها أكثر من خمس عشرة مرة مع ما فيها من مشقة وأذى، إلى أن أكرمه الله ﷻ بالنصر، فهذا يدل على وجوب التقيد بها، إذ لو لم تكن مُلزمة لما أصر النبي ﷺ عليها مع ما فيها من مشقة وأذى، فالتزامه ﷺ بهذه الطريقة، وعدم لجوئه إلى غيرها على الرغم مما لاقاه ليدل دلالة قطعية على وجوب الالتزام بهذه الطريقة؛[1] لذلك فقد قام حزب التحرير بإضافة طلب النصرة إلى الأعمال التي يقوم بها، وأخذ يطلبها من القادرين عليها لغرضين، هما:

الأول: لغرض طلب الحماية حتى يستطيع أن يسير في حمل الدعوة وهو آمن.

الثاني: الإيصال إلى الحكم لإقامة الخلافة وإعادة الحكم بما أنزل الله في الحياة والدولة والمجتمع.[2]

ولكن الحزب أكد على أنّه يجب أن يُلاحظ بدقة متناهية أنّ طلب النصرة لا يصح أن يكون من أفراد؛ لأنّ الرسول لم يطلبها من الأفراد، اللّهم إلاّ إذا كان هؤلاء الأفراد يمثلون جماعة، فيكون فعلاً طلباً من جماعة، وقد تعيّن الطلب بحسب فعل الرّسول ﷺ ، كما أكد الحزب على أنّ طلب النصرة لا يصح أن يكون من جماعة ضعيفة لا تستطيع نصرة الدعوة؛ لأنّ الرّسول لم يفعله، وقد تعيّن الطلب بحسب فعل الرسول ﷺ ، فلا بد لطلب نصرة الدعوة والدفاع عنها من توفر شرطين:

أحدهما: أن يكون من جماعة سواءً خوطبت وهي جماعة أو خوطب فرد يمثلها.

والثاني: أن تكون الجماعة مظنّة القدرة على نصرة الدعوة والدفاع عنها.[3]

قال: " ومع قيام الحزب بأعمال النصرة هذه فإنه قد استمر في القيام بجميع الأعمال التي كان يقوم بها، من دراسة مركزة في الحلقات ومن ثقافة جماعية، ومن تركيز على الأمة لتحميلها الإسلام، وإيجاد الرأي العام عندها، ومن مكافحة الدول الكافرة المستعمرة، وكشف خططها، وفضح مؤامراتها، ومن مقارعة الحكام ومن تبنّ لمصالح الأمة ورعاية لشؤونها، وهو مستمر في ذلك آملاً من الله أن يحقق له وللأمة الإسلامية الفوز والنصر والنجاح وعندئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ﷻ، وإنه من فضل الله علينا وعلى

---

[1] **ينظر: منهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٤٩ ـ ٥١. وتعميم، بتاريخ: رجب ١٣٨٢هـ ـ كانون الأول ١٩٦٢م. ومنشور غير معنون، بتاريخ: ١١ من ذي الحجة ١٣٩١هـ ـ ١٩٧٢/١/٢٧م. وجواب سؤال، بتاريخ: ٥ ربيع الثاني ١٣٨٩هـ ـ ٦/٢٠/ ١٩٦٩م. ووجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية، ص: ٢٣.**

[2] **ينظر: حزب التحرير، ص: ٢٦. ومنهج حزب التحرير في التغيير، ص: ٥١. وتعميم، بتاريخ: رجب ١٣٨٢هـ ـ كانون الأول ١٩٦٢م.**

[3] **ينظر: وتعميم، بتاريخ: رجب ١٣٨٢هـ ـ كانون الأول ١٩٦٢م.**

الناس أن أصبح للإسلام رأي عام، وأصبح هو أمل الأمة في الخلاص، وأصبحت الخلافة تتردد على كل لسان بعد أن لم تكن، وأصبحت إقامتها وإعادة الحكم بما أنزل الله هي أمنية المسلمين جميعاً ".[1]

٢- الكتلة لا تُشغل كلها بأعمال طلب النصرة:

يدرك حزب التحرير تماماً وهو يطلب النصرة، أنها ليست عمل الحزب ولا غاية من غاياته وإنما هي طريقة للوصول إلى إقامة الدولة فعلا، لذلك لم يجعلها عمل الحزب، بل جعلها من بعض أعماله، ولم يشغل أعضائه بها، ولا الحزب ككل، وإنما أشغل فيها عدداً من الأعضاء في كل ولاية لا يزيد عن عدد أصابع اليد الواحدة، ولم يجعل لها في أعمال الحزب إلا ما يقتضيه العمل؛ ذلك أنّ رسول الله ﷺ لم يكن مشغولاً بطلب النصرة، وإنما كان مشغولا بالدعوة، ولم يشغل في طلب النصرة سوى مصعب بن عمير وأسعد بن زرارة، لذلك ظل الحزب سائراً كما كان من دون أن يحس أحد أنه قد طرأ عليه أي شيء جديد، بل ظل الحال كما كان، الاشتغال بالأفكار والقيام بنفس الأعمال.[2]

ولمّا كانت أعمال طلب النصرة ضخمة وخطرة، لم يكن في مقدور كل عضو أن يقوم بها، ولا يصح للحزب أن يسندها إلى أي عضو، لذلك لم يكن بالإمكان إسنادها إلى الجميع، فكان من جراء ذلك ما سار عليه الحزب من اختيار العدد القليل من أعضائه لأعمال طلب النصرة، وذلك بحسب ما تقتضيه طبيعة العمل، فقد يكون طلب النصرة من رئيس دولة فيحتاج الأمر إلى وفد واحد أو إلى شخص واحد، وقد يكون طلب النصرة من رئيس كتلة أو قائد جماعة قوية أو زعيم قبيلة أو من سفير أو ما شاكل ذلك فيحتاج الأمر إلى اختيار عدة أعضاء، وقد لا يحتاج إلا إلى عضو واحد خبير ، وقد يكون طلب النصرة من أفراد عاديين فيهم شهامة وقوة فيحتاج العمل إلى أعضاء يتخصصون بهذا العمل ويعطونه كل مجهودهم، وهكذا، فطبيعة عمل طلب النصرة لا تمكن جعل الجميع يقومون به، إذ لابد من الاقتصار فيه على العدد القليل القليل.[3]

٣- كيفية السير في طلب النصرة:

إنّ أهل النصرة أما يكونوا هم فعلاً أصحاب القوة والسلطة، فيُغير النظام من الكفر إلى الإسلام، أو أنّ الحاكم لا يقبل بالتغيير، عند ذاك تكون النصرة عن طريق مراكز القوة الموجودة في البلد والتي تستطيع أن تزيل الحاكم وتسلّم الحكم لمن يطبق الإسلام، أما تطبيق هذا على الواقع وكيف تُدعى الجماعات ومن هي الجماعات التي تُدعى فإنّ حزب التحرير يرى أنّه واضح في السّيرة في كيفية سير الرّسول ﷺ في طلب النصرة، فقد ذهب إلى الطائف إلى قبيلة ثقيف، التي كانت بمثابة دولة، وكذلك عرض نفسه على بطن من قبيلة كلب يقال لهم بنو عبد الله، وهؤلاء يُعدّون فئة قوية في دولة، وكذلك

[1] منهج حزب التحرير في التغيير، ص:٥١. وينظر: حزب التحرير، ص: ٢٦.
[2] ينظر: منشور غير معنون، بتاريخ: ١١ من ذي الحجة ١٣٩١هـ - ١٩٧٢/١/٢٧م.
[3] ينظر: جواب سؤال، بتاريخ: ٥ ربيع الثاني ١٣٨٩هـ - ٦/٢٠/ ١٩٦٩م.

عرض نفسه على بني عامر بن صعصعة وطلب إليهم أن يمنعوه ويقوموا معه ويخرجوا به إلى بلادهم، وهؤلاء كانوا بمثابة ممثلين لدولة، وحدّث سويد بن صامت الذي كان يسميه قومه فيهم الكامل لجَلَدِه وشرفه ونسبه وهذا رئيس جماعة له قوة، وهو فوق ذلك صاحب فكرة، يقول ابن هشام عن حديث الرّسول ﷺ لسويد: " فتصدى له رسول الله ﷺ حين سمع به، فدعاه إلى الله وإلى الإسلام، فقال له سويد فلعل الذي معك مثل الذي معي، فقال له رسول الله ﷺ : وما الذي معك قال: مجلة لقمان، يعني حكمة لقمان، فقال له رسول الله ﷺ : أعرضها علي، فعرضها عليه، فقال له ﷺ : إنّ هذا الكلام حسن والذي معي أفضل من هذا، قرآن أنزله الله تعالى هو هدى ونور، فتلا عليه رسول الله ﷺ القرآن ودعاه إلى الإسلام فلم يبعد منه، وقال إنّ هذا لقول حسن "، وكذلك حدّث رسول الله ﷺ وفداً كان قد أتى من المدينة إلى مكة يلتمس الحلف من قريش وكان رئيسه أبو الحيسر أنس بن رافع ومعه فتية من بني الأشهل، وهؤلاء ممثلون للخزرج وكانوا جماعة قوية في المدينة، ثم حدّث رهطاً من الخزرج كانوا ستة نفر فأخذوا على عاتقهم أن يقنعوا قومهم، فكان النصر عن طريقهم.

فهذه الوقائع تدل على أن الطلب يشمل كل جماعة تكون مظنّة القدرة على نصرة الدعوة سواءً أكانت تشكّل دولة أو تشكّل جماعة في دولة، أو كانوا جماعة من بلاد يمكن اتخاذها مكان النصرة، أو كممثل لجماعة يحمل فكرة، أو ممثلين لجماعة قوية أو لدولة، أو كانوا فريقاً من جماعة فيهم أمل أن يجعلوا دولتهم أو جماعتهم تنصر الدعوة، وهكذا يشمل جميع الجماعات القوية، وعلى ذلك تُعرض الدعوة على جماعة تشكل دولة على أن تكون متحررة لا سلطة للكفار عليها، أو تشكّل جماعة في دولة كقبيلة مثلاً ، أو ممثلين لدولة كسفارة، أو وفد مفاوضة، أو مندوبين في مؤتمر أو ما شاكل ذلك، على شرط أن لا تكون الدولة التي يمثلونها تحت نفوذ دولة كافرة، أو جماعة من الضباط لهم تأثير في الجيش الذي هم منه أو في الفرقة التي هم منها، أو زعيم له تأثير في قطره أو مدينته، أو جمع من الأفراد من جماعة قوية من قبيلة أو مدينة أو دولة يأخذون على عاتقهم جلب نصرة قومهم أو جماعاتهم، فهذا الواقع الحالي يُطبّق على الواقع الذي كان في أيام الرّسول ﷺ وعلى ذلك يُحاول أن يُتقصّد مثل هذه الجماعات الأقوياء لدعوتها إلى اعتناق الفكرة وإلى نصرتها.[1]

يقول: " ولا ننسى هنا أن الأمة لها دور مهم في تحريك أهل القوة؛ ذلك أن أهل القوة والمنعة إذا لمسوا تأثر الأمة بالإسلام حقيقةً، وان الأمة على استعداد كامل للتضحية من أجل الإسلام فإن هذا سيشكل عاملاً مهماً في اندفاع أهل القوة للنصرة الإسلام، وإقامة دولته ".[2]

[1] ينظر: مقابلة مع عزام عبد الله. وجواب سؤال: ٢ ذي الحجة ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٩/٢/١٩م. ومنشور غير معنون، بتاريخ: ١١ من ذي الحجة ١٣٩١هـ ـ ١٩٧٢/١/٢٧م. وتعميم، بتاريخ: رجب ١٣٨٢هـ ـ كانون الأول ١٩٦٢م. وينظر: سيرة ابن هشام، ج٢، ص: ٢٦٥ ـ ٢٧٧. والبداية والنهاية، ج٣، ص: ١٣٥ ـ ١٥٠.
[2] ينظر: وجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية، ص: ٢٢.

٤- الفرق بين طلب النصرة والقيام بالأعمال المادية في حمل الدعوة:

قد يُتصور أنّ طلب الحزب للنصرة يدخل في باب قيامه بالأعمال المادية، سيما وأنّ طلب النصرة قد يقتضي من الحزب رسم مخطط سير عمل أهل النصرة، لكن الحزب قد وضح الأمر بأن هناك فرقاً بين قيام الحزب بالأعمال المادية، وبين أن يطلب من أهل النصرة القيام بأشياء أو أفعال أو إعطائهم تعليمات أو إرشادات، فالحزب نفسه لا يقوم بالأعمال المادية، ولكنه يقوم بطلب أشياء أو أفعال ويعطي تعليمات وإرشادات لمن يطلب منهم النصرة، وهذا ليس بعمل مادي، ثمَّ إنّ لرسول الله ﷺ قال في بيعة العقبة لمن طلب منهم النصرة أشياء تفصيلية، فمثلاً قال لهم: ((**تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأولادكم**))،[1] فطلب منهم القتال لحمايته، أي طلب منهم أن يقوموا بأعمال مادية، وهذا يعني أنّ له أن يطلب منهم كل شيء حتى القيام بالأعمال المادية، وأيضاً فإنّ رسول الله ﷺ تدخّل في التفصيلات، فقال لهم: ((**أخرجوا إليَّ منكم اثني عشر نقيباً، يكونون على قومهم** ...))،[2] فهو قد رتبهم لحمايته وجعلهم اثني عشر نقيباً وفرقهم على قومهم، وبذلك يكون هو الذي عيّن لهم كيفية القيام بنصرته وحمايته، ثمَّ إنّهم لمّا قالوا له ﷺ : إن شئت لنميلنّ على أهل منى غداً بأسيافنا، قال لهم: ((**لم نؤمر بذلك، ولكن ارجعوا إلى رحالكم**))،[3] فهم قد طلبوا منه الإذن بعمل مادي فمنعهم، وهذا يعني أنهم أصبحوا تحت أمره في كل تصرفات النصرة، فهذا هو الدليل على أن الحزب له أن يوجه من يطلب منهم النصرة كما يشاء وأن يأمرهم بالعمل وينهاهم عنه وأن يعين لهم طريق النصرة ويمنعهم من غيرها، هذا من حيث التفصيلات ودليل التفصيلات، ثمَّ إن من يطلب الحزب منه النصرة ويلبي طلبه يصبح تحت أمر الحزب في موضوع النصرة في كل شيء في الصغيرة والكبيرة في الكليات والتفصيلات، فبمجرد تلبيتهم لطلب النصرة وضعوا أنفسهم تحت تصرف الحزب وصاروا مرهونين بطاعته إلا أن يأمرهم بمعصية، وعلى ذلك فأعمال الرسول ﷺ التفصيلية في بيعة العقبة الثانية وواقع تلبية طلب النصرة يجعل للحزب الحق في توجيه أهل النصرة، ورسم مخطط سير عملهم، وكذلك له الحق في تقييدهم بالتفصيلات كلها وفي زجرهم عن أي عمل وفي إلزامهم بما يراه من الكليات والجزئيات وفي جميع التفصيلات.[4]

وعلى الرغم من الوضوح الذي عرض فيه حزب التحرير موضوع طلب النصرة، وما أقامه عليه من أدلة، إلا أنّه تعرض لانتقادات عدة، وأغلبها لا تَنُمُّ عن فقه، فضلاً عن اطلاع على رأي الحزب في المسألة، فبعضهم زعم أنّ الحزب يطلب النصرة من الكفار، وآخر خلط طلب النصرة الذي تحدث عنه الحزب من أجل إقامة الدولة، بمسألة الاستعانة بالكفار في الحرب، وآخر زعم أنّ الحزب يطلب النصرة من أهل القوة حتى لو كانوا غير مقتنعين بما يدعو إليه الحزب، وآخر رأى أنّ الحزب أخطأ؛ لأنّه يعتمد

---

[1] رواه الإمام احمد، قال شعيب الأرنؤوط : حديث صحيح. ينظر: مسند احمد بن حنبل، ج٣، ص: ٣٣٩. وأيضاً: سيرة ابن هشام، ج٢، ص: ٢٩١. والبداية والنهاية، ج٣، ص: ١٥٩.

[2] رواه الإمام احمد. ينظر: مسند احمد بن حنبل، ج٣، ص: ٤٦٠.

[3] ينظر: سيرة ابن هشام، ج٢، ص: ٢٩٧. والبداية والنهاية، ج٣، ص: ١٦٤.

[4] ينظر: جواب سؤال، بتاريخ: ٢٥ صفر ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠/٥/١م.

على القوى غير ذاتية، وآخر يرى أنّ الحزب لم ينتبه إلى أنّ من يطلب الحزب منهم النصرة قد يكون بعضهم أو كلّهم معادين مما يؤدي إلى القضاء عليهم، ثمَّ ذكر أنّ هذا هو ما حدث، إذ ألقي القبض على معظم قادتهم وزجوا في السجون، ... .[١]

وبغية إزالة اللبس عن الأمر، سأورد نصاً من تعميم للحزب يبحث في موضوع النصرة، صدر في عام ١٩٦٢م، يقول الحزب: " والسؤال الذي قد يخطر بالبال هو هل إذا استجابت هذه الجماعة إلى الدعوة واستعدت لنصرتها بكل ما تملك فهل لابد أن تدرس في حلقات وتفرض نفسها على الحزب كأي عضو أو يكتفى منها باعتناق الفكرة وبشرحها لها ؟ والجواب على ذلك هو أنّ كونها أنْ تكون من المسلمين فلا كلام في ذلك لأنّ الإسلام شرط أساسي في طلب النُصرة، فلابد أن تكون الجماعة مسلمة حتى يجوز شرعاً أن تُقبل منها النُصرة، وأما كونها لابد أن تدرس في حلقات فلا شك في ذلك أيضاً ولا كلام فيه؛ لأنّ الموضوع نصرة كتلة فلابد أنْ يكونوا منها فعلاً، أي لابد أن يدخلوا في الكتلة بالبدء بالدراسة في حلقاتها، ولأنّ الفكرة لابد من تفهمها لمن يريد أن ينصرها، والشرح وحده من دون الدراسة في حلقة لا يمكن أن يؤدي إلى الفهم العميق؛ لذلك لابد أن تدرس هذه الجماعة في حلقات أو لابد من أن يُدّرس من يمثل الجماعة في حلقات حتى يعرف أنها استجابت لما دعوناها إليه أنْ تُصدّق بالفكرة وتتفهمها وتأخذ على عاتقها نصرتها والدفاع عنها، وأما كونها تفرض نفسها وتصبح أعضاء في الحزب فذلك ليس شرطاً لقبول نصرتها بل مجرد الدراسة في الحلقات كافٍ لقبول نصرتها واعتبارها من القوى وقبول التبرعات منها شأن كل دارس، فالدراسة شرط أساسي، ومن هذه الدراسة من يفرض نفسه يصبح عضواً في الحزب، ومن لا يفرض نفسه لا يصبح عضواً ولكنه محسوب من قوى الحزب، ويسقط عنه الإثم الذي يترتّب على عدم الدخول في تكتل ما دام المانع في اعتباره عضواً آتياً من قبل الحزب لا من قبله، ... ".[٢]

وهذا النص الصادر عن الحزب في عام ١٩٦٢م، يفند كل هذه التخرصات، ويزيل كل التباس ادخله الكتّاب على من أراد الإطلاع على فكر الحزب المتعلق بموضوع النصرة، ثمَّ إنّ الحزب قد أفصح عن فهمه لموضوع النصرة عندما بيّن ذلك من خلال استدلاله بفعل الرسول ﷺ وطلبه للنصرة من القبائل، فقد بيّن أنّه ﷺ كان يدعوهم إلى الإسلام، ثمَّ يطلب منهم النصرة، فلا يدري الباحث من أين جاءت هذه الادعاءات العارية عن الصحة.

---

[1] ينظر: والدعوة الإسلامية، ص: ١٠٠. وحزب التحرير (مناقشة علمية لأهم مبادئ الحزب)، ص: ٣٢. الجماعات الإسلامية، ص: ٣٢٠، ٣٢٥. والطريق إلى جماعة المسلمين (رسالة ماجستير)، ص: ٣١٣. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، ص:١٣٩. وأثر الجماعات الإسلامية، ص: ٢٥٢، ٢٥٣.

[2] ينظر: تعميم، بتاريخ: رجب ١٣٨٢هـ ـ كانون الأول ١٩٦٢م.

وأما مسألة الاستعانة بالكافر إذا كان فرداً في الحرب، فهي مسألة فقهية اختلف العلماء فيها، ولا علاقة لها بموضوع النصرة الذي طرحه الحزب، وللحزب فيها رأي وافق فيه بعض العلماء من سلف هذه الأمة، وليس هذا محل بحثها.

وأما انتقاد الحزب على أساس أنّه يعتمد على قوى غير ذاتية، فهذا لابد أن يفهم من خلال ما تقدم، فالحزب ــ كما سبق أعلاه ــ بيّن كيفية ربط أهل النصرة بالكتلة، ثمَّ إنّ واقع هذه القوة هي ليست خاصة بالحزب، وإنما هي للأمة كلها، وأمر آخر: يفهم من كلام بعض هؤلاء الكتّاب، أنّ الحزب لابد أن يقوم هو بإعداد قوة النصرة، وهذا يجرّنا إلى مسألة هل يجوز للكتلة التي تعمل لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة أن تكون كتلة مسلحة، وحزب التحرير ومن خلال دراسته للسيرة النبوية الشريفة، تبنى أن هذه الكتلة لا يجوز أن مسلحة، أو تقوم بأعمال مادية،[1] فقيام الحزب بإنشاء قوة مسلحة تقوم بعملية النصرة سيكون مخالفاً لطريقة الرسول ﷺ الذي لم يفعل ذلك، بل قام بتحويل القوى المتمثلة بأهل المدينة، من قوى تقوم على أساس الكفر والإشراك إلى قوى تؤمن بالله تعالى رباً وبالقرآن كتاباً من عند الله ﷻ وبمحمد ﷺ نبيّاً ورسولاً، ثمَّ إلى قوة تنصر الإسلام وتقيم دولته على ارض المدينة المنورة حاضرة الدولة الإسلامية الأولى.

وأما ما ذكره البعض من أنّ طلب النصرة قد يعرّض الحزب إلى ... ، نعم وهذه هي سنة الأنبياء، ويكفي دليلاً على ذلك ما حصله له ﷺ عندما ذهب إلى الطائف، وكيف وشوا به إلى قريش، ولو كان رسول الله ﷺ يفكر بعقلية مثل هؤلاء لما أقيمت الدولة.*

إنّ أي فكرة حتى توجد على ارض الواقع مطبقة لابد لها من قوة، وباستقراء الواقع والمحاولات فإنّ كيفية الحصول على القوة لا تخلو من حالات ثلاث:

<u>الأولى:</u> أن يتم استمداد القوة من جهة تملكها، ولكن ضمن صفقة يتم التنازل فيها عن بعض الأفكار أو الأحكام الشرعية، أو يتم فيها تحقيق مصالح لتلك الجهة تجعل تطبيق الإسلام مشروطاً أو منقوصاً، أو تجعل الدولة خاضعة لمن يقدم لها القوة والحماية، وذلك كأن يُعتمَد على الدعم من دولة أخرى لإسقاط النظام، ومثل هذا ــ إذا حصل ــ يجعل الدولة الجديدة مستندة إلى الكفار أو العملاء، وبالتالي فهي لن تطبق الإسلام إلا بمقدار ما يسمح به الكفار أو العملاء، بل وستطبق الكفر، وتنتهي وتزول عندما ينتهي دورها الذي يحدده لها من قدم لها القوة والحماية.

---

[1] ينظر: هذه الرسالة، ص: ٣٠٣.

*** وللأمانة فإنّ الكاتب عوني جدوع لم يقع في مثل هذه المغالطات، فقال ما نصه: " مرحلة النصرة وتسلم زمام الحكم: وهي المرحلة التي يجب فيها على الحزب بعد أنّ تنتشر دعوته بين الناس، وبعد تثقيفهم بالثقافة الإسلامية، أن يطلب النصرة من الأشخاص الذين يشكلون مراكز قوى في المجتمع، وأهل الحل والعقد من المسلمين حتى يقيم دولة الخلافة الإسلامية في الأرض ". ينظر: حزب التحرير الإسلامي، ص: ١١٧.**

لا ريب أنّ هذه الطريقة خطأ وباطلة، إذ الهدف أن يصل الإسلام إلى الحكم، وليس رجال ظاهرهم إسلامي، والتنازل عن تطبيق الإسلام أو بعضه هو استبدال كفر بكفر، ووضع شروط على الدولة من أية جهة يعني أن لهذه الجهة سلطاناً عليها، وهذا حرام، قال تعالى: ﴿ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾،[1] وقال: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾،[2] وقد رفض النبي ﷺ مثل هذه الصفقات، فقد عرضوا عليه أن يكون ملكاً، أو أن يسوِّدوه، أو أن يعبدوا إلهه سنة ويعبد آلهتهم سنة، كما نجد الذين استندوا إلى أنظمة الكفر في مواجهة الكفر آل أمرهم إلى هزائم أكبر، فالمجاهدون في أفغانستان ركنوا إلى دعم من أميركا ــ علموا أم لم يعلموا ــ بواسطة باكستان والسعودية، فحققوا لأميركا مصلحتها في طرد الروس وأخفقوا في ما نادوا به من دولة إسلامية، ووقعوا في شراك الشيطان وبراثنه، والمنظمات الفلسطينية التي استمدت القوة والدعم من الأنظمة العميلة والكافرة، زعمت أنها تثور لأجل فلسطين وصدقتها غالبية أهل فلسطين، فإذا هم يتنازلون عن الأرض ويعترفون بسيادة دولة يهود عليها وبحقها في الوجود الآمن ويعملون شرطة عند اليهود، والأمثلة كثيرة، لذا فإنّ هذه الطريقة في إيجاد القوة فوق كونها محرَّمة وباطلة، هي خطِرة، لابد من تجنبها.[3]

<u>**الثانية:**</u> أن يعمد حَمَلَة الدعوة أو تعمد الحركة إلى بناء قوةٍ مادية ذاتية ليواجهوا بها قوة الباطل ليهزموها ويقيموا دولة الإسلام، وهذه الطريقة وهمية وغير ممكنة، فالمال والسلاح والعسكر والإعلام والأدوات والأجهزة هي بأيدي دولة الباطل، وما يمكن بناؤه ذاتياً ضئيل جداً بالنسبة لما تملكه دولة الباطل، فضلاً عمّا سيأتيها من مدد في مقابل حصار دعوة الحق، إذ الحكومات عدوة للإسلام، وهذه الأنظمة ليس ثمة ما يمنعها من قصف المدن والناس وإبادتهم إذا أحست بخطر الإسلام، ويتم هذا بتشجيع وتعتيم من كل الأنظمة القائمة، ومثل هذا الصراع المادي العسكري يجعل حَمَلَة الدعوة بحاجة إلى مدد مالي وعسكري وفني دائم يحول دونه الضعفُ وأعباءُ الحياة، والحصول عليه يرهن من يقوم به لمن يقدم له العون، ويفتح طريق الشيطان لتسويغات لا وجود لها شرعاً، ويحرك العملاء المتظاهرين بالتدين ليقدّموا مثل هذا العون فتقع الدعوة في شراك الكفر، وهذا ما حصل في أفغانستان ومصر والجزائر وفلسطين ولبنان وسورية، ... ؛ لذلك كان من الخطأ أن يقع حَمَلَة الدعوة في فخ تحويل الصراع إلى صراع مادي أو عسكري، أو إدخال هذا العنصر فيه، والنبي ﷺ طوال فترة الصراع في مكة، حيث كانت السلطة بيد زعماء الكفر، نراه حيّد الصراع المادي والتزم بالصراع الفكري والكفاح السياسي رغم تعذيب المشركين لأتباعه، ورغم تجمد المجتمع في وجه دعوته، ورغم ميل بعض الصحابة أحياناً إلى استعمال القوة، بل إنّه ﷺ عندما

---

[1] **النساء: من الآية ١٤١.**
[2] **هود: ١١٣.**
[3] **ينظر: التغيير حتمية الدولة الإسلامية، محمود عبد الكريم،الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ت ٢٠٠٠م، ص: ٦١ ـ ٦٣.**

عُرض عليه هذا العمل عند بيعة العقبة قال: ((**لم نؤمر بذلك، ولكن ارجعوا إلى رحالكم**))،[1] وقد بيّن الله تعالى أنّ المسلمين كانوا ممنوعين من هذا العمل في مكة، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾،[2] ولا يقال هنا: إنّ أهل الإيمان يُعِدّون ما يستطيعون معتمدين على إيمانهم: ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾،[3] ولا يحسب أي حساب للفرق في القوى المادية مهما كان شاسعاً، لا يقال ذلك؛ لأن هذا ليس موضع هذا القول، فرسول الله ﷺ رفض استعمال القوى المادية في مثل هذا الواقع، فيكون عمل الرسول ﷺ هو الحكم الشرعي لهذا الواقع، ولقد أكدت وقائع كثيرة أن مثل هذا العمل إما أن ينتهي إلى اليأس والخمود وإما أن يتسلم زمامه دخلاء مدسوسون ويستمرون به ليؤدي خدمات للكفار باسم الإسلام والدعوة، وتستغل الأنظمة القائمة هذا الأمر بشكل خبيث يبرئها ويشوه الحقائق وحَمَلَة الدعوة ويضلل المسلمين، وعلى ذلك فإنّ هذه الطريقة في إيجاد القوة لإعلان الدولة الإسلامية خطأ وخطر، وهي تستهلك حَمَلَة الدعوة وتشوِّه الدعوة، وفيها منكرات، وتؤدي إلى اليأس.[4]

<u>الثالثة:</u> هي تحويل القوى الموجودة في المجتمع أو بعضها لتصبح سنداً لدعوة الحق بدل أن تكون سنداً للباطل ونظامه، وذلك بأن يقوم أهل القوة والمنَعة في المكان الذي يتم التحضير والإعداد لإقامة الدولة فيه، أو بعضهم، بوضع قواهم وإمكانياتهم لتكون سنداً للحق ولتطبيق الإسلام، فكما أن الحقائق تؤثر في أفكار الناس ومفاهيمهم وولاءاتهم، والدعوة إلى الإسلام تخرج الناس من الظلمات إلى النور، وتحولهم إلى مؤيدين ومناصرين لدعاة الحق، وإلى حَمَلَة دعوة، وإلى أعداء ومبغضين للأنظمة الحاكمة، كذلك الأمر نفسه حيث يتم تحويل هذه الفئة من الناس إلى حماة لتطبيق الإسلام، وهذا يحتاج زيادة إلى استمرار الدعوة إلى الإسلام بالصراع الفكري والكفاح السياسي، وسقي الأمة بمفاهيم الإسلام وأفكاره، يحتاج إلى أن توجَّه الدعوة إلى هذه الفئة توجيهاً مركزاً وفق برنامج خاص ليكونوا مستعدين لتقديم ولاء كامل لتطبيق الإسلام كاملاً بلا أي شرط ، وهذا هو طلب النصرة، والقوة المطلوب أخذ ولائها لهذه الفكرة هي بالقدر اللازم والكافي لإعلان الدولة وبسط سلطانها ومنع الخروج عليها وحمايتها من الداخل والخارج، وهذه القوى التي يراد تحويلها هي من قوى الأمة أصلاً، جرى تضليلها فكرياً حتى صارت ترى الحق باطلاً والباطل حقاً، أو لا ترى، فبالدعوة والمثابرة، وبالحكمة، والصبر، وببيان الحقائق يتم تغيير الأفكار وتبديل الولاءات، وباستمرار المد الفكري الإسلامي في الأمة، وربط الأمة بعقيدتها وبدينها، وبدعوتها إلى اتباع طريقة النبي ﷺ في إقامة الدولة الإسلامية، يحصل الانقلاب في ولاء ذوي القوة والمنعة ويندفعون لإعطاء ولائهم ونصرتهم للإسلام وللحزب الذي يقوم على أساس عقيدة الإسلام ويهدف إلى إقامة الخلافة،

---

[1] **ينظر: سيرة ابن هشام، ج٢، ص: ٢٩٧. والبداية والنهاية، ج٣، ص: ١٦٤.**
[2] **النساء: من الآية ٧٧.**
[3] **البقرة: من الآية ٢٤٩.**
[4] **ينظر: التغيير حتمية الدولة الإسلامية، ص: ٦٣ ـ ٦٥.**

وهذه الطريقة، أي طلب النصرة، لا تعتمد على خوارق أو معجزات، ولا على وسائل أو أدوات غير متوفِّرة، ولذلك فهي حل واقعي أي عملي، وهي السبيل الفعال والموصل إلى الغاية، ولا سبيل غيره، وهذا الطريق لا يجعل إرادة الدولة الناشئة مرهونة لجهة تعطيها القوة والسند، ولا يجعل طالب النصرة مرهوناً لمن ينصره، ولا يجعل تطبيق الإسلام مشروطاً أو منقوصاً، وقد رأينا النبي ﷺ، رغم كل ما تحمّله مع صحبه من معاناةٍ وأذىً، ورغم تجمُّد المجتمع في وجه الدعوة، لم يتنازل عن شيء ولم يبدِّل وإنما لجأ إلى طلب النصرة، وظل يطلبها حتى حصل عليها من أهل المدينة المنورة، فهاجر إليها، وكان وصوله إعلاناً للدولة الإسلامية.[1]

وهكذا يتبيّن أنّ طلب النصرة ليس مجرد عمل سياسي ناتج عن فهم دقيق للحقائق، وإنما هو حكم شرعي دلت عليه النصوص الشرعية لإقامة الدولة الإسلامية.

---

[1] **ينظر: التغيير حتمية الدولة الإسلامية، ص: ٦٥ - ٦٨.**

المطلب الثالث: مرحلة استلام الحكم وإقامة الدولة:

أولاً: نقطة الارتكاز:

تبدأ مرحلة استلام الحكم وإقامة الدولة، بوجود المكان الذي تهضم فيه الفكرة والطريقة من قبل المجتمع وتسيطر على أجوائه، ويطلق حزب التحرير على هذا المكان اسم: (نقطة الارتكاز) ، وتحقق هذا المكان يتوقف على نجاح الدعوة في المجتمع، فالمكان الذي لم تؤثر الدعوة في مجتمعه، ولم تستطع أن توجد لنفسها أجواء، لا يصلح لأن يكون نقطة ارتكاز مهما كثر عدد الحاملين للمبدأ، لذلك يرى الحزب أنّ المكان الذي يصلح لأن يكون ارتكازاً غير معلوم؛ لأنّه يتوقف على استعداد المجتمع لا على قوة الدعوة فحسب، فإن الدعوة الإسلامية في مكة كانت قوية، ومع ذلك فإن مكة، وإن كانت نقطة ابتداء لها، وصلحت لأن تكون نقطة انطلاق فانطلقت فيها الدعوة، ولكنها لم تكن صالحة لأن تكون نقطة ارتكاز، وإنّما كانت نقطة الارتكاز في المدينة، ولذلك هاجر إليها الرسول ﷺ بعد أن اطمأن إلى مجتمعها، وأقام فيها الدولة التي انطلقت بقوة الدعوة إلى باقي أنحاء الجزيرة ثمّ إلى أنحاء الدنيا.[1]

ولا يشترط حزب التحرير لإقامة الدولة أي ظرف دولي، بل إذا وُجد في أي قطر منه الأقطار رأي عام للحزب وعدد كاف من الأشخاص وكانت قوة البلاد المادية كافية لحماية الدولة، فإنّ ذلك يكفي لإقامة الدولة، وأما نقطة الارتكاز فإنّ أية مدينة أو قرية إذا وجد فيها رأي عام وكان التجاوب من غيرها مضموناً فإن الدولة تقام في القرية أو المدينة مهما كانت ما دام التجاوب من غيرها مضموناً.[2]

لكن لا يخفى أنّ الوضع الدولي قد يكون مشجعاً لأهل النصرة ممن يخشى ردة فعل القوى المتحكمة في السياسة الدولية، فمثلاً واقع أمريكا الآن ليس كواقعها قبل عشر سنوات بعد أن تمرغ وجهها وديست كرامتها وكسرت شوكتها في العراق وأفغانستان، فمن كان يخشى سطوتها وقوتها وردة فعلها لا ريب أنّه اليوم لا يعير لذلك اهتماماً كبيراً.

ثانياً: صلاحية الأقطار لإقامة الخلافة:

يرى حزب التحرير أنّ صلاحية الأقطار لإقامة الخلافة فيها أمر لا يعلمه أحد إلا الله ﷻ ، وأنّ كل من يزعم أنّ القطر الفلاني أصلح من القطر الفلاني؛ لإقامة الخلافة فيه فإنما يرجم بالغيب ويُخمّن عن جهل، فإنّ هذا مما استأثر الله بعلمه، ولهذا فإنّ الحزب يعمل في جميع أقطار مجاله على السواء، من دون أنْ يُميّز قطراً عن قطر، وإذا حصل وقام في سنة من السنين بالعمل في بلد مثل لبنان أكثر من سورية مثلاً فإنّ ذلك لأنّ الأمور كانت مواتية له في تلك السنة في لبنان أكثر من سورية، لا لأنّ لبنان أكثر صلاحية من سورية، وإذا ركّز الحزب في العمل على العراق مثلاً في وقت من الأوقات، فإنّ ذلك؛ لأنّ

---

[1] ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٦٤، ٦٥.
[2] ينظر: جواب سؤال، بتاريخ: ١٩٦٤/١/٤م.

الأوضاع المواتية فيه في ظرف من الظروف يَعدّها فرصة من الفرص المتاحة، فيجب أن يغتنمها قبل أن تفوت، وقد توجد هذه الأوضاع في الأردن وتفقد في العراق فينقل التركيز حينئذ للأردن من العراق، وما ذلك إلاّ اغتناماً للفرص التي تتاح؛ لأنّ المسألة لا تتعلق بالزمن ولا بالأقطار، وإنما متعلقة بالجهد الذي يبذل والفرصة التي تُغتَنم، لكن حزب التحرير يعود فينبه على أنّ مسألة صلاحية قطر ما من حيث إمكانياته أو الظروف المحيطة به، فإنّ هذا يمكن أن يحسب له حساب لو كان ذلك القطر وحده قد اتُخِذ مجالاً، أما وقد كان جزءاً من المجال فإنّه لا يُحسب له حساب في أثناء العمل، وإنما يلاحظ حين تقوم الخلافة أو حين المباشرة في إقامتها، فالأردن بحكم مجاورته لإسرائيل وبحكم ارتباط حكامه مع إنجلترا لحمايتهم قد يخطر بالبال أنه أقل صلاحاً من العراق لإقامة الخلافة فيه، وهذا خطأ محض؛ لأنه قد يخطر بالبال فيما لو كان الأردن وحده مجالاً للحزب، أما وأنّ المجال هو أكبر من ذلك فإنه لا يصح مطلقاً أن ينظر إلى الأردن أكثر من كونه بلد من بلدان المجال كالعراق سواءً بسواء من دون أي فرق بينهما؛ وذلك لأن الحزب يَعدَّ جميع مجاله بلداً واحداً من دون ملاحظة الناحية القطرية فيه مطلقاً، بل يرى أنّ اعتماد الناحية القطرية فيه خطأ فاحش وخطر على وحدة الحزب ومخالفة للمفاهيم الإسلامية، ومن أجل ذلك قامت أجهزته كلها على أساس منع القطرية والتحذير منها بل محاربتها.[1]

ثالثاً: صعـوبــات قيام الـدولة الإســلامية:

يعي حزب التحرير تماماً أنّ قيام الدولة الإسلامية، واستئناف الحياة الإسلامية، ليس أمراً سهلاً ميسوراً، إذ هناك عراقيل شتى وضخمة تقوم في وجه قيام الدولة الإسلامية لابد من إزالتها، وصعوبات كثيرة وكبيرة تقف في طريق استئناف الحياة الإسلامية لابد من التغلب عليها، وأهم هذه الصعوبات:

١- وجود الأفكار غير الإسلامية وغزوها للعالم الإسلامي.
٢- وجود البرامج التعليمية على الأساس الذي وضعه المستعمر.
٣- كون المجتمع في العالم الإسلامي يحيا حياة غير إسلامية.
٤- بُعْدُ الشقة بين المسلمين والحكم الإسلامي.
٥- وجود حكومات في البلاد الإسلامية تقوم على أساس ديمقراطي.
٦- وجود رأي عام عن الوطنية والقومية والاشتراكية.

ولم يقتصر الحزب على ذكر الصعوبات والعراقيل التي قد تعترض قيام الدولة الإسلامية، بل بيّن أيضاً كيفية علاجها.[2]

---

[1] ينظر: مفاهيم حزب التحرير، ص: ٦٧، ٦٨. ومنشور غير معنون، بتاريخ: ٢ من ذو القعدة ١٣٨١ هـ - ٧ / ٣/ ١٩٦٢م.
[2] ينظر: الدولة الإسلامية، ص: ٢٣٧ - ٢٤٣.

رابعاً: محاولات الحزب لاستلام السلطة:

بعد أن توصل الحزب ومن خلال البحث والدراسة لسيرة الرسول ﷺ ، أنّ عمل طلب النصرة حكم شرعي من أحكام الطريقة وليست مجرد أسلوب، قرر أن يتبع طريق طلب النصرة وأصدر نشرة في أوائل ١٩٦١م، ووزعها على المسؤولين وأمرهم بالعمل بها وصار يحاول طلب النصرة، وقد أدرك الحزب منذ ذلك الوقت أن الرسول ﷺ قد أخفق في طلب النصرة عدة مرات، ومكث من السنة الثامنة للبعثة حتى السنة الثانية عشرة على رواية، وحتى السنة الرابع عشرة على رواية أخرى، فإن الحزب قد يخفق عشرات المرات، وقد يحتاج إلى أكثر من المدة التي أثمرت مع الرسول ﷺ ، ولذلك رأى أنّ الأمر قد يطول معه، وسار في طلب النصرة على هذا الأساس فقام بمحاولات عدة لطلب النصرة، في العراق خلال عقد الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، وكذلك في سوريا خلال الستينيات والسبعينيات، وفي الأردن خلال الستينيات، وكذلك كانت للحزب محاولات في تونس، والجزائر، والسودان، إلا أن بعض هذه المحاولات أعلن عنها رسميا من قبل وسائل الإعلام، وبعضها لم يعلن عنه، والحزب يدرك أن طلب النصرة إنما هو لإقامة الدولة الإسلامية، وليس لأخذ الحكم فقط، ولذلك كان يطلب النصرة ممن يستطيع أن يجعله يقيم الدولة فكان يطلب النصرة من الحاكم الفعلي، أي ممن بيده الحكم فعلا أو ممن يستطيع السيطرة على الحكم أو على الحاكم، أو ممن يمكنه جلب الحاكم الفعلي أو جلب من يستطيع السيطرة على الحكم، ودأب على ذلك منذ أوائل سنة ١٩٦١م، ولكنه لم ينجح في أية محاولة من المحاولات.[1]

ويأخذ بعض الباحثين على الحزب أنّه قام بمحاولات لاستلام الحكم قبل تحقق القاعدة الشعبية، يقول عوني جدوع: " إلا أن الحزب طلب النصرة في أكثر من محاولة قبل أن ينتشر في المجتمع الانتشار المطلوب وباءت جميعها بالفشل ".[2]

خامساً: الانقلابية في التطبيق وحمل الدعوة إلى العالم:

١- الانقلابية في التطبيق:

يؤكد حزب التحرير على أنّه يريد إقامة الدولة الإسلامية وليس أخذ الحكم فقط ، فإذا لم يطمئن إلى أنّه حين يأخذ الحكم سيقيم الدولة الإسلامية فإنّه لا يأخذ الحكم ولا يقبله، وإذا وصل إلى الحكم، فإنّه يجب عليه أن ينفذ المبدأ الإسلامي بالطريقة الانقلابية، أي أن يطبق الإسلام تطبيقاً عاماً شاملاً دفعة واحدة، فلا تُقبل طريقة الاشتراك في الحكم مجزّءاً، ولا تُقبل طريقة التدرج مهما كانت الظروف، بل يؤخذ الحكم كلّه، ولكن لا بوصفه غاية، وإنما طريقة للتطبيق.[3]

---

[1] **ينظر: منشور غير معنون، بتاريخ: ١١ من ذي الحجة ١٣٩١هـ - ١٩٧٢/١/٢٧م. وهذه الرسالة، ص: ٥٩، ٦٥، ٦٧، ٧٠، ٧٦، ٣١٢. وحزب التحرير الإسلامي، ص: ١١٧.**

[2] **حزب التحرير الإسلامي، ص: ١١٧.**

[3] **ينظر: التكتل الحزبي، ص: ٥٤. وإصدار لحزب التحرير بعنوان: (قضيتنا ليست استلام حكم وإنما قضيتنا هي بناء دولة)، بتاريخ: ٩ من ذي الحجة سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨/٣/٨م. منشور غير معنون، بتاريخ:١١من ذي الحجة ١٣٩١هـ - ١٩٧٢/١/٢٧م. والقانون الإداري لحزب التحرير، ص: ١.**

هذا وقد أعد حزب التحرير العدة لهذا الأمر، وذلك من خلال الدستور الذي يضم أكثر من مئة وثمانين مادة، تشكل القانون الأساس للدولة الإسلامية، وشرحها في كتاب مقدمة الدستور، فضلاً عن مؤلفات عديدة فصّلت الكثير من المسائل التي قد تحتاجها الدولة حال قيامها سواء ما يتعلق بالأحكام الشرعية أم بالنواحي الإدارية، وذلك مثل كتاب نظام الحكم في الإسلام، وأجهزة دولة الخلافة في الحكم والإدارة، والنظام الاجتماعي في الإسلام، والنظام الاقتصادي في الإسلام، ونظام العقوبات، وأسس التعليم المنهجي في دولة الخلافة، ناهيك عن ثروة هائلة من النشرات والإصدارات في نواحٍ شتى.

وقد حاول بعض الكتّاب التقليل من أهمية الدستور الذي وضعه الحزب ليكون إنموذجاً تسير عليه الدولة الإسلامية حال قيامها، فقال بعضهم: " ألّف الحزب دستوراً للدولة الإسلامية المرتقبة، ورسم خطوط الاقتصاد والحكم فيها، وفصّل أحكام العقوبات والبيّنات، وهذا التأليف والرسم والتفصيل ميزة من ميزات حزب التحرير في نطاق الدعوة الإسلامية، إلا إنّه مخالف لأسلوب الإسلام في العمل، فلابد أن يستند تقرير الأحكام الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحكمية، الخ ...، والمشتقة من كليات وعموميات والإسلام على ارض الواقع، وإلا كان ــ هذا التقرير ــ كمن يشيد بناءه في الهواء من دون جذور في الأرض، وهذا ما وقع حزب التحرير فيه فأضاع جهده ووقته سدى "،[1] وآخر يصف دستور الحزب بأنّه ترف فكري بعيد عن ارض الواقع،[2] وهذا لاشك كلام بعيد عن الحقيقة، وينافي الواقع، وقد قدمنا في الفصل الثالث من هذه الرسالة أهم ملامح أنظمة دولة الخلافة التي تضمنها الدستور الذي وضعه الحزب.

٢ – حمل الدعوة إلى العالم:

ومتى طبقت الدولة المبدأ تطبيقاً كاملاً شاملاً، فإن حزب التحرير يرى أنّ عليها أن تحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم أجمع، فتجعل في ميزانية الدولة باباً خاصاً للدعوة وللدعاية، وتتولى الإشراف على هذه الدعوة من ناحية دولية أو ناحية حزبية بحسب مقتضيات الظروف.[3]

ويرى الباحث أنّ واقع مرحلة استلام الحكم وإقامة الدولة يدل على أنّها نتيجة، أي أنّ استلام الحكم نتيجة لأعمال التثقيف، والتفاعل وطلب النصرة، لذلك لا يرى الباحث أن يجعل استلام الحكم مرحلة في طريقة إقامة الدولة؛ لأنها ليست جزءاً من الطريقة بل هي نتيجة، والله اعلم.

---

1 ينظر: الفكر الإسلامي المعاصر، ص: ٣١٠.
2 ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، ص: ١٣٨.
3 ينظر: التكتل الحزبي، ص: ٥٤.

وعلى أية حال هذه هي طريقة حزب التحرير التي يرى وجوب السير فيها في معترك الحياة، لنقل الفكرة إلى الدور العملي، وبعبارة أخرى لنقل المبدأ إلى معترك الحياة باستئناف الحياة الإسلامية، ولنهوض بالمجتمع، وحمل الدعوة إلى العالم، وحينئذ يبدأ الحزب الدور العملي، وهو الدور الذي وجد من أجله، ويمكننا إجمال طريقة حزب التحرير؛ لإقامة الدولة بما ورد في كتاب وجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية:

" على الجماعة أو الحزب الذي يعمل لإقامة الدين أن يسير في خطين متوازيين هما:

<u>أولاً:</u> إيجاد الرأي العام على أفكار الإسلام وأحكامه، ومراعاة توسيع جسم الكتلة بانتخاب العناصر الجيدة من الأمة لضمها إلى الكتلة.

<u>ثانياً:</u> تحري مواطن القوة في الأمة، وأصحاب الأمر فيها فتعيد لهم ثقتهم بالإسلام، وتقنعهم أن الإسلام عقيدةً ونظاماً شاملاً، هو واجب التطبيق؛ لكي يسلموا السلطة للمخلصين من هذه الأمـــة ليقيموا فيها حكم الله تعالى ".[1]

وإذا تحققت الغاية بإقامة الدولة، واستئناف الحياة الإسلامية، فإنّ الحزب يبقى حزباً سائراً، ويبقى جهازه قائماً، سواء أكان أعضاؤه في كراسي الحكم أو لم يكونوا، ويُعدُّ الحكم أول خطوة عملية لتنفيذ مبدأ الحزب في الدولة، والسعي لتنفيذه في كل جزء من أجزاء العالم، وعلى ذلك فالحزب هو الضمانة الحقيقية لإقامة الدولة الإسلامية ولبقائها ولتطبيق الإسلام، وإحسان تطبيقه، واستمرار هذا التطبيق، وحمل الدعوة الإسلامية للعالم؛ لأنه بعد أن يقيم الدولة، يكون رقيباً عليها، محاسباً لها، قائداً الأمة لمناقشتها، ويكون في نفس الوقت حاملاً الدعوة الإسلامية في البلاد الإسلامية، وفي غيرها من باقي أجزاء العالم.[2]

---

[1] **ينظر: وجوب العمل لإقامة الدولة الإسلامية، ص: ٢٢.**

[2] **ينظر: التكتل الحزبي، ص: ٥٤، ٥٥.**

الخــاتمـة

وهكذا نجد أنّ حزب التحرير لم يكن مجرد ردة فعل شعورية عاطفية على معاناة الأمة الإسلامية، كما حصل لكثير من الحركات والأحزاب، التي لم تلبث أن انتهت عندما خبت لديها جذوة الحماس، أو غيرت نهجها وطريقتها بمرور الوقت، بل هو نتاج بحث وتنقيب، قام به الشيخ تقي الدين النبهاني منذ أيّام دراسته في الأزهر، للخروج بهذه الأمة من واقعها المرير، والنهوض بها لتعود لاقتعاد ذرى المجد التي نزلت عنها، بعد أنّ تخلت عن الإسلام سبب عزّها ومجدها، وبعد أن تبلورت لديه الفكرة حوالي عام ١٩٤٨م، أخذ يعرضها على نخبة من خيرة أهل العلم والفكر والفضل في عصره؛ ليكونوا بعد ذلك الحلقة الأولى في هذا الحزب العريق الذي وجد فعلياً في عام ١٩٤٩م على الأرجح؛ لذلك لم يكن على حق من زعم أنّ الشيخ النبهاني كان عضواً في حركة أو جماعة ما قبل تأسيسه حزب التحرير، كما أنّ الحزب لم يكن في يوم من الأيام انشقاقاً عن غيره، كما يدعي بعض الكتّاب.

لقد شمل نشاط حزب التحرير، منذ تأسيسه وحتى يومنا هذا، العديد من الأقطار، سواء أ كان في العالم بشكل عام أم في العالم الإسلامي ومنه العربي بشكل خاص، وعلى نطاق واسع، رغم ما تعرّض له أعضاؤه، ولا يزالون، من الاعتقال والتعذيب المفضي أحيانا إلى الموت، وأحكام بالسجن والإعدام، مما جعل منه سفراً يحمل بين طياته الكثير من الشهداء الذين سالت دماؤهم، وفاضت أرواحهم في سبيل حمل الدعوة لاستئناف الحياة الإسلامية، بإقامة الخلافة على منهاج النبوة، نعم حصل فتور نسبي في نشاط الحزب، وبخاصة عقد الثمانينيات، لكن لاحظنا كيف أنّه تجاوز ذلك، وانطلق بقوة منذ عام ١٩٩٠م، لا ليستعيد نشاطه في البلدان التي حصل فيها الفتور فقط ، بل ليتسع نشاطه ويدخل في بلاد أخرى لم يكن قد وصلها من قبل، مما جعل من حزب التحرير وفكرة الخلافة التي يدعو إليها، حديثاً تتداوله وسائل الإعلام المحلية والعالمية، بالإضافة إلى شريحة واسعة من الأمة الإسلامية.

ولمّا لم يكن حزب التحرير مجرد ردة فعل على معاناة الأمة، فإنّه لم يتحرك بارتجال، لا في فكرته ولا في طريقته، فهو لم ينتقل من الإحساس بمعاناة الأمة إلى العمل مباشرة، بل دفعه الإحساس إلى التفكير الجدي للخروج بالأمة من مأزقها، ثمَّ توصل بعد البحث والدراسة إلى أنّ مشكلة الأمة الإسلامية تكمن في غياب دولتها، دولة الخلافة، فلابد من العمل الصحيح والجاد لإعادة هذه الدولة، ولابد من أن يكون ذلك مستنداً إلى الشرع؛ لذلك فقد تميّز حزب التحرير عن غيره من الأحزاب والجماعات بالوضوح في فكرته وطريقته، فلم يكن متأثراً متلوناً بالواقع، إذ هو وُجد لتغيير هذا الواقع لا ليتشكل به، فجعل الواقع موضع التفكير، وليس مصدراً للتفكير والأحكام. وهذا ما جعل حزب التحرير يتمتع بمستوى عال من الثقافة الإسلامية، بل يُعدُّ إرثه الثقافي ثروة إسلامية هائلة، وفي مختلف المجالات.

وبغض النظر عن الطبيعة الإجمالية لثقافة حزب التحرير، والأصول التي اعتمدها، سواء في العقيدة أم أدلة الأحكام، نجد أنّ حزب التحرير قد نأى بنفسه عن التخندق الطائفي، فرفض أن يحسب على طائفة كذا، أو طائفة كذا، وبدل ذلك دعا المسلمين لأنْ يتسمّوا بالاسم الذي اختاره الله تعالى: ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ ﴾،[1] وقوله: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾.[2] لذلك نجد في صفوفه من اتباع المذهب الجعفري، وإن كانوا أقل قياساً بغيرهم من اتباع المذاهب الأخرى.

هذا وقد كان حزب التحرير سبّاقاً، بل الوحيد الذي وضع دستوراً مستنبطاً من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وما أرشدا إليه من الأدلة، بيّن فيه أنظمة دولة الخلافة الإسلامية، نظام الحكم، والنظام الاجتماعي، والنظام الاقتصادي، ونظام التعليم، والسياسة الداخلية والخارجية، فضلاً عن نظام العقوبات، وقد أولى الحزب نظام الحكم اهتماماً خاصّاً، فأثبت أنّ شكل نظام الحكم في الإسلام هو: (الخلافة)، فهي ليست خاصة بزمن معين أو مجموعة من المسلمين من دون غيرهم، وعدّها نظاماً متميزاً يختلف عن غيره من أنظمة الحكم، وأقام الدليل على وجوب العمل لإقامتها، وأنّ المسلمين آثمون بعدم إقامتها منذ هدمها رسمياً عام ١٩٢٤م، وحتى يومنا هذا، إلا من تلبس بعمل حقيقي يؤدي فعلاً إلى إيجادها على ارض الواقع، ووضح وبيّن كل ما يتعلق بنظام الحكم في الإسلام، وأجهزة الدولة؛ لذلك يمكننا القول: إنّ الخلافة بعدما هدمها الاستعمار قبل حوالي ثمانية عقود، فأُلغيت من الوجود، ثم عمد الكافر المستعمر إلى إزالتها من أذهان المسلمين حتى بلغ الأمر بهم إلى إقناع الناس بأنّ عصر الخلافة الإسلامية قد ولى ومضى، وأنّنا نعيش في عصر التطور والنهضة، وهذا لا يتفق مع الخلافة! بعد ذلك كلّه استطاع حزب التحرير أن يُحيي فكرة الخلافة، فأضحى الحديث عن الخلافة وعودتها، ليس مجرد قصة رومانسية أو خيالية، ومثاليات يصعب تحقيقها، بل هي حقيقة واقعة ملموسة من قبل الشعوب طيلة أكثر من عشرة قرون، ولم تكن من نسج الخيال، إذ عاشت الشعوب والأمم تحت ظلها وفي كنفها عزيزة منيعة، وتنقلت في أدوار مختلفة وعند شعوب متعددة، ناهيك عن الأدلة الشرعية التي تدل على وجوب إقامتها.

ولم يقتصر حزب التحرير على الطرح النظري، بل بحث في الطريقة الشرعية، لإيجاد الدولة التي تجعله مطبقاً على ارض الواقع، ولمّا كان العلماء السابقون لم يتناولوا في أبحاثهم كيفية إقامة الدولة في حال سقوطها، وزوالها، فقد اجتهد في ذلك حتى توصل إلى ضرورة إيجاد التكتل الصحيح الذي يسير في طريقة محددة مستنبطة من سيرة الرسول ﷺ ، أما التكتل الصحيح فهو الذي يقوم على أساس حزبي مبدئي إسلامي، تكون الفكرة هي الروح لجسم الحزب، وهي نواته، وهي سر حياته، وتكون خليته الأولى إنساناً تتجسد فيه فكرة وطريقة من جنسها، حتى يكون إنساناً من جنس الفكرة في نقائه وصفائه، ومثل

[1] الحج: من الآية ٧٨.
[2] فصلت: ٣٣.

الطريقة في وضوحه واستقامته، ومتى وجدت هذه الأشياء الثلاثة: الفكرة العميقة، والطريقة الواضحة، والإنسان النقي، فقد وجدت الخلية الأولى، التي بدورها تتكاثر إلى خلايا تكون هي الحلقة الأولى للحزب (قيادة الحزب) ، ثمَّ لا تلبث هذه الحلقة الأولى أن تتحول إلى كتلة حزبية، وإذا استطاعت هذه الكتلة أن تثبت في وجه الصعوبات، وتُبلور فكرتها، وتُوضح طريقتها، وتُعدُّ أعضاءها، وتُقوي رابطتها، فإنّها ستتحول من كتلة حزبية إلى حزب مبدئي متكامل يعمل للنهضة الصحيحة، وأما الطريقة فقد حددها حزب التحرير بثلاث مراحل، استنبطها من سير الرسول ﷺ في دعوته، وهي: التثقيف، والتفاعل وطلب النصرة، ومرحلة استلام الحكم وإقامة الدولة، وأكد الحزب على ضرورة تجنب الكتلة لأي عمل مادي خلال مرحلة الدعوة لإقامة الدولة ؛ لأنّ الدعوة التي يحملها الحزب لإقامة الدولة هي أعمال تتعلق بالفكر، ولا تتعلق بالقيام بأعمال أخرى؛ ولذلك نلاحظ أنّ نشاط حزب التحرير يظهر عليه الجانب التثقيفي، والصراع الفكري، والكفاح السياسي، ويمكن أن نلخص عمل حزب التحرير بأمرين، هما:

أولاً: إيجاد الرأي العام على أفكار الإسلام وأحكامه، ومراعاة توسيع جسم الكتلة بانتخاب العناصر الجيدة من الأمة لضمها إلى الكتلة.

ثانياً: تحري مواطن القوة في الأمة، وأصحاب الأمر فيها فتعيد لهم ثقتهم بالإسلام، وتقنعهم أن الإسلام عقيدةً ونظاماً شاملاً، هو واجب التطبيق؛ لكي يسلموا السلطة للمخلصين من هذه الأمة ليقيموا فيها حكم الله تعالى.

لقد تعرّض حزب التحرير إلى الكثير من الإنتقادات، شملت ثقافة الحزب، ومنهجه في إقامة الدولة، وإن كانت في ثقافته أكثر، وقد تنوعت هذه الإنتقادات، فبعضها كان محض افتراء على الحزب وليس له من الصحة أصل، وبعضها كان فعلاً مما يقول به الحزب إلا أنّ الباحثين لم يفسروه كما ورد في كتب الحزب بل حملوه على أوجه أخرى، وبعضها مما كان اجتهاداً للحزب، أي يدخل تحت فقه الاختلاف لتعدد الأدلة التي تناولته، أو لتعدد الإفهام في تفسيره، ويبدو أنّ قلّة كتب الحزب ومنشوراته وبخاصة في حقبة ما قبل عام ٢٠٠٠م، بسبب ظروف منعه والتكتُّم الاعلامي عليه، ... قد دفعت البعض إلى استغلال ذلك، فقام من غير تثبت ينقل عن الحزب، اعتماداً على غيره، والذي ظهر للباحث أنّ أغلب من كتب عن الحزب منتقداً إيّــاه قد اخذوا بعضهم عن البعض الآخر.

وللباحث بعض المقترحات، منها ما هو موجه لحزب التحرير بصورة خاصة، والآخر موجه للباحثين بصورة عامة، ويمكن تلخيصها بالآتي:

١- المنهج التثقيفي الذي وضعه الحزب للدراسة جيّد ويكاد يكون متكاملاً، ولكنه طويل، أي أنّ المدة التي يحتاجها الدارس في الظروف الطبيعية، تكون طويلة نسبيّاً، لذلك يقترح الباحث على الحزب أن يضع منهاجاً مركزاً يوضح أهم ما عند الحزب في فكرته وطريقته، ينتهي خلال فترة ثلاثة شهور إلى ستة،

بحيث يستطيع المسلم على ضوئه أن يحدد موقفه من الانضمام إلى الحزب، ثمَّ بعد ذلك يستمر في الدراسة والتثقيف.

٢- لابد للحزب أن يعيد النظر في بعض الأمور التي وجهت لانتقاده، سواء لجلاء الالتباس أم للتمحيص فيها من أجل اتخاذ موقف نهائي منها، وليس ذلك بعسير على حزب يضمُّ في جعبته خزيناً من المفكرين والمبدعين.

٣- لوحظ أنّ الكثير من الانتقادات التي وُجهت لحزب كانت مبنيّةً على أجوبته على الأسئلة التي ترده، فيقترح الباحث أن لا يجيب الحزب إلا على ما له صلة بعمله في حمل الدعوة لإقامة الدولة.

٤- إنّ الباحث بعد أن أعطى عن حزب التحرير صورة مفصلة وواضحة، يقترح أن يتناول الباحثون أي جزئية من هذا البحث، كالجانب الفكري، سواء كان في العقيدة أم غيرها، أو جانب أصول الفقه، أو الجانب الفقهي، أو الجانب السياسي، أو نظام الحكم، أو غيره من الأنظمة، أو أن يتناولوا الطريقة التي رآها الحزب لإقامة الدولة، ومقارنة ذلك بالطروحات التي تطرقت لمثل هذه المواضيع، لكي يحصل بذلك الإغناء الذي يخدم العمل لإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة الثانية التي بشرنا بها رسول الله ﷺ بقوله: ((... **ثُمَّ تَكُونُ خِلافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ**)).[٣]

واختم هذه الرسالة بذكر أمرين اثنين:

الأول: إنّ الباحث ليرى أنّ حزب التحرير، ولاسيما الشيخ تقي الدين النبهاني مؤسس هذا الحزب العريق، لهو بحق أحد مجددي العصر، وذلك بما قدمه للأمة الإسلامية من خدمة عظيمة، فأعادها إلى المنهل الصافي، إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وفتح باب الاجتهاد، وأحيا فيها فكرة الخلافة، ونقّى فكرها من كل ما دخله من أفكار الكافر المستعمر، وجدد ثقتها بدينها الإسلام، وأنّ شريعته صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، وهو حده الصالح لإنقاذ البشرية من الشقاء الذي تعيشه؛ لأنّه جاء للإنسان بوصفه إنساناً لا غير.

والثاني: ليس رجماً بالغيب عندما يرجو الباحث من الله تعالى، أن لا ينتهي العام القابل، إلا والخلافة قائمة؛ وذلك أنّ الكفر كلّه قد شمّر عن قوس العداوة لهذه الأمة، فحالها الذي تعيشه بلغ من الضيق والضنك والشدة ما يشبه حال رسول الله ﷺ ومن معه من المسلمين قبل عام من الهجرة وإقامة الدولة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا عندما نقرأ السيرة، نجد أنّ يهود المدينة هم من روّج لبعثة النّبي ﷺ ، مما دفع الأوس والخزرج إلى تصديقه، ونصرته، واليوم نلاحظ أنّ الكفر متمثلاً بكبار مجرمي العالم من ساسة وقادة عسكريين، هم من يحذر من قيام دولة الخلافة، فعسى أن يدفع ذلك المخلصين من أهل القوة والمنعة، وغيرهم لنصرة هذا الدين وإقامة دولة الخلافة الموعودة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

[3] **رواه الإمام أحمد، ينظر: مسند أحمد بن حنبل احمد، ج٤، ص: ٢٧٣.**

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم تم الرجوع إلى المصادر والمراجع الآتية:

١- أبحاث معاصرة في الفقه الإسلامي وأصوله، دراسة مقارنة، د. محمد خالد منصور، دار عمار، عمان/الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م.
٢- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ .
٣- أثر الجماعات الإسلامية الميداني خلال القرن العشرين، د. محمود سالم عبيدات، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان/الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
٤- إجابة السائل شرح بغية الآمل، محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
٥- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، محمد بن أبي بكر الزرعي الشهير بابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
٦- الإجماع المعتبر، محمد الشويكي، مطبعة الأمل، بيت المقدس، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
٧- أجهزة دولة الخلافة في الحكم والإدارة، منشورات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
٨- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ .
٩- الأحكام السلطانية، القاضي أبو يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ ت ١٩٨٣م.
١٠- الأحكام السلطانية ولولايات الدينية، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
١١- أحكام الصلاة، علي الراغب، دار النهضة الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
١٢- أحكام عامة، منشورات حزب التحرير ، ١٩/ ١٢/ ١٩٦٦م.
١٣- إحياء علوم الدين. الإمام أبي حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت، ب.ت.
١٤- إرشاد الفحول، محمد بن محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد سيعد البدري، دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
١٥- إزالة الأتربة عن الجذور (ربط الأفكار والأحكام بالعقيدة الإسلامية)، منشورات حزب التحرير،٢٠ شعبان ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤.
١٦- أسس التعليم المنهجي في دولة الخلافة، إصدارات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
١٧- إسلام كريموف ضد حزب التحرير، كتاب صادر عن مركز الدفاع عن حقوق الإنسان "ميموريال"، موسكو ١٩٩٩م.

١٨- الإشارات والتنبيهات، لأبي علي ابن سينا، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.

١٩- أضواء على التحرك الرجعي وأساليبه، طبع في مطبعة مديرية الأمن العامة في العراق، ب.ت.

٢٠- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة ١٥، ٢٠٠٢م.

٢١- أفكار سياسية، مجموعة نشرات أصدرها حزب التحرير في فترات متفرقة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٤م.

٢٢- أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات، مرعي بن يوسف المقدسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ .

٢٣- الانتخابات بين الإسلام والديمقراطية، سلسلة أفكار يجب أن تصحح (٣)، إصدار اللجنة الثقافية حزب التحرير ــ ولايــة العراق، ١٤٢٦هـ ــ ٢٠٠٥م.

٢٤- البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، مكتبة المعارف، بيروت، ب.ت.

٢٥- بين الحضارة والمدنية، علي القريشي، دار التعارف، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

٢٦- تاريخ الأمم والملوك، محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٨- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٩- التغيير (حتمية الدولة الإسلامية)، محمود عبد الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م.

٣٠- تفسير البيضاوي، البيضاوي، تحقيق: عبد القادر عرفات، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م.

٣١- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ .

٣٢- التفكير، تقي الدين النبهاني، من إصدارات حزب التحرير، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٣م.

٣٣- التكتل الحزبي، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، الطبعة الرابعة (معتمدة)، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م.

٣٤- تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٣٥- التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، د. حيدر إبراهيم علي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، كانون الأول/ ١٩٩٩م.

٣٦- ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، سنة ١٩٧٩م.

٣٧- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: احمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٢هـ.

٣٨- الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، سليم عيد الهلالي، مركز الدراسات المنهجية السلفية، الطبعة الرابعة، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.

٣٩- الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، رسالة دكتوراة، د. محمد خير هيكل، دار البيارق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٣م.
٤٠- حاشية العلامة البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للإمام ابن السبكي، المطبعة الخيرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٠٨هـ.
٤١- حاشية الدسوقي على أم البراهين، الشيخ محمد الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ب.ت.
٤٣- حزب التحرير الإسلامي (عرض تاريخي ــ دراسة عامة)، عوني جدوع العبيدي، تقديم وتعليق د. عبد العزيز الخياط وآخرون، دار اللواء للصحافة، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٣م.
٤٤- حزب التحرير (مناقشة علمية لأهم مبادئ الحزب)، عبد الرحمن محمد سعيد، مكتبة الغرباء، استنبول، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٧م.
٤٥- حزب التحرير، منشورات حزب التحرير، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.
٤٦- حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق، صلاح الخرسان، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٩م.
٤٧- حكم الشرع في الاستنساخ ومسائل طبية، عبد القديم زلّوم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م.
٤٨- الحملة الأميركية للقضاء على الإسلام، إصدارات حزب التحرير، ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م.
٤٩- خبر الواحد التصديق به وعدم الجزم في العقائد، ثابت الخواجا، دار قنديل، عمان/ الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
٥٠- الخطاب، منشورات حزب التحرير، ٧ رجب١٣٨١هـ ــ ١٩٦١/١٢/٢٩م.
٥١- دار الحرب، دندل جبر، دار عمار، عمان/الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٤م.
٥٢- دستور حزب التحرير وطلب الترخيص الذي قدمه للحكومة اللبنانية، ١٦ شوال ١٣٧٨هـ ــ ٢٣ نيسان ١٩٥٩م.
٥٣- الدعوة الإسلامية، (فريضة شرعية وضرورة بشرية)، د. صادق أمين ، دار التوزيع والنشر الإسلامية، دمشق، ب.ت.
٥٤- الدولة الإسلامية، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة السابعة (طبعة معتمدة)، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م.
٥٥- الديمقراطية نظام كفر (يحرم أخذها أو تطبيقها أو الدعوة إليها)، عبد القديم زلوم، منشورات حزب التحرير، ١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م.
٥٦- دراسات في الفكر الإسلامي، محمد حسين عبد الله، دار البيارق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠.
٥٧- الرائد العربي (مجلة)، العدد: ١٠٠، السنة الخامسة، الاثنين: ١٩٩٠/٧/٣.
٥٨- رسالة المؤتمر الخامس، الشيخ حسن البنا، مركز الأخوان للطباعة والنشر، المطبعة العربية، ١٣٧١هـ ــ ١٩٥٢م.
٥٩- روضة الناظر وجنة المناظر، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
٦٠- الزمان (صحيفة)، العدد ١٩٥٣، بتاريخ: ٢٠٠٤/١٠/٢٨م.

٦١- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ب.ت.

٦٢- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ب.ت.

٦٣- سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ب.ت.

٦٤- سنن النسائي (المجتبى من السنن)، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب/ سورية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٦٥- السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث، محمد الغزالي، الطبعة السادسة، ب.ت.

٦٦- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٦٧- السياسة الشرعية في أصلاح الراعي والرعية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دار المعرفة، بيروت، ب.ت.

٦٨- السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل،بيروت، الأولى، ١٤١١هـ .

٦٩- الشخصية الإسلامية الجزء الأول، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة السادسة (معتمدة)، ١٤٢٤ه ـ ٢٠٠٣م

٧٠- الشخصية الإسلامية الجزء الثاني، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة الخامسة(طبعة معتمدة)، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٧١- الشخصية الإسلامية (أصول الفقه) الجزء الثالث، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير ، دار الأمة، بيروت، الطبعة الثالثة (معتمدة)، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٧٢- شرح العقيدة الأصفهانية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: إبراهيم سعيداي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ .

٧٣- الشرق الأوسط ، (جريدة يومية)، مجموعة أعداد.

٧٤- الشيخ تقي الدين النبهاني فكراً وكفاحاً، محاضرة ألقاها الأستاذ بكر سالم الخوالدة رئيس اللجنة الثقافية لحزب التحرير في مجمع النقابات المهنية في عمان بتاريخ ١٩٩٢/٨/٥م.

٧٥- صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٧٦- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ب.ت.

٧٧- طاعة أولي الأمر حدودها وقيودها، لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، أ.د. محمد بن عبد الله المسعري، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٧٨- الطريق إلى جماعة المسلمين، حسين محسن جابر، دار الدعوة، الكويت، ب.ت.

٧٩- طلب حزب التحرير لإجازته بالعمل السياسي على أساس الإسلام، الذي تقدم به إلى وزارة الداخلية في حكومة عبد الكريم قاسم، بتاريخ: ٣ شعبان عام ١٣٧٩هـ الموافق ١٩٦٠/٢/١م.

٨٠- العمل الحزبي في العراق (١٩٠٨م ــ ١٩٥٨م) ، حسن شبر، دار التراث العربي، بيروت، ١٩٨٩م.
٨١- العولمة والديمقراطية، كمال مجيد، دار الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٨٢- غاية المرام في علم الكلام، علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ .
٨٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ .
٨٤- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، بيروت، ب.ت.
٨٥- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٧م.
٨٦- الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ب.ت.
٨٧- الفكر الإسلامي، محمد محمد إسماعيل، مكتبة الوعي، ١٣٧٧هـ ــ ١٩٥٨م.
٨٨- الفكر الإسلامي المعاصر (دراسة وتقويم)، غازي التوبة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.
٨٩- في ظلال القران، سيد قطب، دار الشرق، القاهرة، الطبعة ٣٤، ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٤م.
٩٠- القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ب.ت.
٩١- القانون الإداري، منشورات حزب التحرير، ب.ت.
٩٢- القدس، جريدة يومية سياسية، العدد: ٣٣٥، الاثنين، ١٤ شوال ١٣٨٩هـ ــ ٢٢ كانون أول ١٩٦٩م.
٩٣- قناة الجزيرة، برنامج شاهد على العصر، في مساء السبت، ١٦/٤/٢٠٠٥م.
٩٤- قواعد نظام الحكم في الإسلام، د. محمود الخالدي، مكتبة المحتسب، جامعة اليرموك، الطبعة الثانية، ١٩٨٣هـ .
٩٥- كشف الأسرار، عبد العزيز البخاري، دار الكتاب العربي، بيروت، ب.ت.
٩٦- المبسوط، محمد بن أبي سهل السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ .
٩٧- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ب.ت.
٩٨- مآثر الأنافة في معالم الخلافة، تحقيق: عبد الستار احمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٥م.
٩٩- مؤتمرات حزب التحرير، منشورات حزب التحرير ، ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م.
١٠٠- مؤتمرات ومسيرات حزب التحرير، منشورات حزب التحرير، الطبعة الأولى، ٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٤م.
١٠١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ .
١٠٢- المحلى، ابن حزم، لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ب.ت.
١٠٣- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ – ١٩٩٥.

١٠٤- مدخل إلى الديمقراطية (٨٠ سؤالا وجواباً) ، ديفيد بيتهام وكيفين بويلي، ترجمة احمد رمُو، وزارة الثقافة السورية، ١٩٩٧م.
١٠٥- مذكرة حزب التحرير إلى صالح مهدي عماش (وزير الدفاع العراقي الأسبق) ١٣٨٣هـ ــ ١٩٦٣م.
١٠٦- مذكرة حزب التحرير إلى ملوك ورؤساء بعض الدول العربية والإسلامية، ٢ من ربيع الثاني سنة ١٣٨٢هـ ــ ١٩٦٢/٩/١م.
١٠٧- مذكرة حزب التحرير إلى المسلمين في لبنان، رجب ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥/٤م.
١٠٨- مذكرة حزب التحرير المقدمة إلى العقيد القذافي حزب التحرير، منشورات حزب التحرير، بتاريخ: ٧ من شهر شوال ١٣٩٨هـ ــ ١٩٧٨/٩/٩م.
١٠٩- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، مع تعليقات الذهبي في التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م
١١٠- المستصفى في علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
١١١- مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تعليقات: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ب.ت.
١١٢- مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١١٣- المصنف في الأحاديث والآثار، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ .
١١٤- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي ومكتبة المثنى، بيروت، ب.ت.
١١٥- المعجم الأوسط ، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ،عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ .
١١٦- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل/ العراق، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٣م.
١١٧- مغني المحتاج، محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت، ب.ت.
١١٨- مفاهيم حزب التحرير، منشورات حزب التحرير، الطبعة السادسة (طبعة معتمدة) ، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠١م.
١١٩- مفاهيم خطرة لضرب الإسلام وتركيز الحضارة الغربية، إصدارات حزب التحرير، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ــ ١٩٨٩م.
١٢٠- مفاهيم سياسية لحزب التحرير، منشورات حزب التحرير، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٥م.
١٢١- مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، إحسان عبد المنعم سمارة، مطبعة الرسالة، القدس، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.
١٢٢- مقالات الإسلاميين، الإمام أبي الحسن الأشعري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.

١٢٣- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، دار القلم، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٤م.
١٢٤- مقدمة الدستور أو الأسباب الموجبة له، منشورات حزب التحرير، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.
١٢٥- الملف الإداري، منشورات حزب التحرير، رجب ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
١٢٦- الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤هـ .
١٢٧- منهاج الإسلام في الحكم، محمد أسد، نقله إلى العربية: منصور محمد ماضي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، أيلول ١٩٦٧م.
١٢٨- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ .
١٢٩- منهج حزب التحرير في التغيير، منشورات حزب التحرير، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.
١٣٠- المواقف، عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
١٣١- الموافقات، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المشهور بالشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ب.ت.
١٣٢- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الطبعة الثانية، ب.ت.
١٣٣- الموطأ، الإمام مالك بن أنس الأصبحي، برواية محمد بن الحسن، تحقيق: د. تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩١م.
١٣٤- ميثاق الأمة، إصدارات حزب التحرير، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.
١٣٥- نداء حار إلى المسلمين من حزب التحرير، منشورات حزب التحرير، الخرطوم، ٢٠ربيع الآخر ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥/٨/١٧م.
١٣٦- نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، حزب التحرير، ٢٨ رجب ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥/٩/٢م.
١٣٧- نصب الراية لأحاديث الهداية، عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ .
١٣٨- النظام الاجتماعي في الإسلام، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة الرابعة (معتمدة)، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
١٣٩- نظام الإسلام، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، الطبعة السادسة (معتمدة)، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
١٤٠- النظام الاقتصادي في الإسلام، تقي الدين النبهاني، منشورات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة السادسة(معتمدة)، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
١٤١- نظام الحكم في الإسلام، تقي الدين النبهاني وعبد القديم زلّوم، منشورات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة السادسة (معتمدة)، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
١٤٢- نظام العقوبات، المحامي عبد الرحمن المالكي، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٣م.

١٤٣- نظرات سياسية، تقي الدين النبهاني، من منشورات حزب التحرير، دار الأمة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٣م.
١٤٤- النهضة، حافظ صالح، دار النهضة الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٨م.
١٤٥- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
١٤٦- الوجيز في أصول الفقه، د. عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.
١٤٧- وُجُوب العَمَل لإقامة الدَّولة الإسلامية ضِمِنَ جماعة وبطريقة الرَّسُول، سلسة أفكار يجب أن تصحح (٢)، إصدار اللجنة الثقافية، حزب التحرير ــ ولاية العراق، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
١٤٨- الوعي، مجلة شهرية، أعداد مختلفة.
١٤٩- وقائع نداء حزب التحرير إلى الأمة الإسلامية، حزب التحرير، ١٤٢٦هـ ــ ٢٠٠٥م.

فضلاً عن عدد من المصادر والمراجع الأخرى:
١٥٠- وثائق، حصل الباحث على نسخ منها بعد الاحتلال:
أ- نسخة مصورة من تقرير لمديرية الأمن العامة في العراق، مكتوب بخط اليد حصل الباحث على نسخة منه بعد الاحتلال العراق عام ٢٠٠٣م.
ب- نسخة مصورة من كتاب رئاسة جمهورية العراق، مجلس قيادة الثورة، جهاز المخابرات، الذي نص على الحكم بالإعدام شنقاً حتى الموت ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة، لــ(١٨) عضواً من حزب التحرير. ونسخة مصورة من المرسوم الجمهوري الذي صادق على قرار الحكم السابق.
١٥١- مجموعة كبيرة من أجوبة حزب التحرير عن الأسئلة الموجهة إليه في سنوات مختلفة، منذ تأسيسه وحتى وقت كتابة هذا البحث، ذكرها الباحث عند الرجوع إليها في هوامش البحث.
١٥٢- مجموعة كبيرة من النشرات والبيانات، والتصاريح الصحفية، والكتب المفتوحة، والتعليقات السياسية، الصادرة عن قيادة الحزب، أو الولايات، أو المكاتب الصحفية أو الناطقين الرسميين للحزب، وكذلك بعض مرافعات أعضائه إمام المحاكم، وفي سنوات مختلفة، منذ تأسيس الحزب وحتى وقت كتابة هذا البحث. ذكرها الباحث عند الرجوع إليها في هوامش البحث.
١٥٣- مجموعة من مواقع شبكة الانترنت العالمية، ذكر الباحث روابطها عند الرجوع إليها في هوامش البحث.
١٥٤- مجموعة من المقابلات التي أجراها الباحث مع أعضاء سابقين أو حاليين في حزب التحرير، ذكرها الباحث عند الرجوع إليها في هوامش البحث.

مُلخص الرسالة

هذه الرسالة: (**حزب التحرير ثقافته ومنهجه في إقامة دولة الخلافة الإسلامية**) ، رسالة جامعية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في أصول الدين، تخصص: فكر إسلامي، قدمها الباحث: (محمد محسن راضي)، إلى مجلس كلية أصول الدين/الجامعة الإسلامية ــ بغداد، درس فيها الباحث (حزب التحرير)، وذلك من خلال المحاور الآتية:

١- التعريف بحزب التحرير وأبرز شخصياته.

٢- ثقافة حزب التحرير.

٣- أنظمة دولة الخلافة الإسلامية.

٤- منهج حزب التحرير في إقامة دولة الخلافة.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١- يرجع تأسيس الحزب إلى عام ١٩٤٩م على الأرجح، على يد ثُلة من خَيِّرة العلماء والمفكرين، وفي مقدمتهم الشيخ تقي الدين النبهاني، بيّن الباحث أنّ هذا الحزب لم يكن مجرد ردة فعل على معاناة الأمة، بل جاء بعد دراسة وبحث وتنقيب؛ للخروج بالأمة من واقعها المرير، وفنّد الباحث المزاعم والدعاوى القائلة بأنّه حزب منشق عن غيره.

٢- عرض الباحث أهم نشاطات الحزب منذ تأسيسه حتى عام ٢٠٠٦م، مُبيّناً مواضع نفوذه وانتشاره، الذي شمل أكثر من خمس وعشرين دولة، من اندونيسيا شرقاً إلى المملكة المغربية غرباً، فضلاً عن نشاطاته في البلاد غير الإسلامية.

٣- تعاطى الحزب الثقافة الإسلامية بمختلف حيثياتها، وكان نتاجه الفكري بمثابة تجديد للفكر الإسلامي، وبخاصة نظام الخلافة وما يتصل به من مسائل.

٤- تفرد الحزب من بين سائر الأحزاب والحركات الإسلامية بوضوح فكرته وطريقته، ومنهجه لبلوغ غايته، والذي يقوم على الصراع الفكري والكفاح السياسي، وأجاد في ربط الفكرة بالطريقة، فضلاً عن دقة التنظيم وعمق الفكر وحسن المزج بين الدين والسياسة حتى ظهرا وكأنهما وجهان لعملة واحدة.

٥- وجد الباحث أنّ الحزب لم يخضع للنزعات الطائفية، بل يُعدُّ من اشدّ الأحزاب السياسية الإسلامية محاربة لها، ودعا إلى توحيد الأمة الإسلامية تحت شعار قوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ** ﴾.[1]

[1] **فصلت: ٣٣.**

٦- هيأ الحزب نفسه لقيادة الأمة من خلال تركيز العقيدة الإسلامية، وتفصيل نظم الدولة في حال قيامها، بدأ بالدستور وانتهاء بأدق فروع نظم الحياة، حتى غدت فكرة إقامة دولة الخلافة ليست مجرد أمنية، بل هي أمر ممكن، فضلاً عن كونه فرضاً.

٧- على الرغم من أنّ تأسيس الحزب يعود لأكثر من نصف قرن، إلا أنّ الباحث وجد أنّه بقي محافظاً على الأسس التي قام عليها أول الأمر، وإنّ كانت هناك بعض التعديلات والتغييرات الفروعية بناء على ما ترجح عنده استنادا إلى قوة الدليل.

٨- تعرّض حزب التحرير لانتقادات عدة، إلا أنّها لا تخرج عن كونها: محض افتراء لا أصل ولا صحة، أو هي فعلاً من مقولاته إلا أنّ الكتّاب لم يفسروه كما ورد في كتب الحزب، بل حملوه على أوجه أخرى، أو هي مما كان اجتهاداً للحزب، يدخل تحت فقه الاختلاف لتعدد الأدلة التي تناولته، أو لتعدد الإفهام في تفسيره.

5- Researcher found that the party was not subject to the whims of sectarianism, but he found that it is one of the most Islamic political parties to fight it, calling to the union of the muslim umma under the Allahs order: ﴿ And who speaks better than he who calls to Allah while himself does good, and says: I am surely of those who submit ﴾, (Quran: 041.033).
6- The party has prepared itself to take the leadership of the umma through concentration of the islamic faith, and the detailed study of the systems of the state starting with the constitution and ending with the finest branches of life to the degree that the idea of establishing a Caliphate State is not just a hope, but is also possible, as well as being obligatory.
7- Despite the fact that the party's establishment is more than half a century, the researcher found that the party has kept itself to its foundations, although there have been some adjustments and changes to certain issues based on the strength of the dalil.
8- be ration Party has been exposed to several criticisms, but they were: either a mere fabrication, not the truth, or they are part of its culture but the writers have not understood it as stated in the books of the party, but they put it on the wrong understanding, or these statements are part of the ijtihad for the party as part of the difference of the opinions related to the difference of evidences of the issues, or the difference in the understanding of its explanation.

Research resume

Summary message of this research: (Liberation Party's (hizb-ut-tahrir) culture and its approach to establish an Islamic caliphate state), a university research, which is part of the requirements for a master degree in fundamentals of religion, in the section: Islamic ideology, the researcher: (Mohammad Mohsien Radi), to the Faculty of the Fundamentals of Religion / Islamic University of Baghdad, where the researcher has studied the Liberation Party (hizb-ut-tahrir) through the following points :

1- Definition of Liberation Party (hizb-ut-tahrir) and it's famous individuals
2- Culture of Liberation Party (hizb-ut-tahrir).
3- Islamic Caliphate state regulations .
4- Curriculum of Liberation Party (hizb-ut-tahrir) in the establishment of the Caliphate State.

The researcher has reached the following conclusions :
1- The establishment of the party was most likely in 1949 by the hands of a group of the finest scholars and thinkers, especially Sheikh Taqi eddine Al-Nabahani, The researcher has clarified that the party was not merely a reaction to the suffering of the umma, but came after study, research and exploration; taking out the umma from the bitter reality, The researcher has refuted the allegations and claims that it was a branch of other party .
2- The researcher has studied the party since it's foundation until 2006, showing it's influence and distributions which are including more than twenty five countries, from Indonesia eastward to the west, the Kingdom of Morocco, as well as it's activities in the non Islamic countries.
3- The party has studied the Islamic culture in its different rationales, and it's intellectual outcome is the cause in renewal of Islamic thoughts, in particular the system of caliphate and it's related issues.
4- Party's uniqueness among the other Islamic parties and movements in the clarity of it's thought & it's way, to achieve it's goals, which is based on the intellectual conflict, the political struggle, and the good link between the idea & the way to implement it, as well as the precise organization, the depth of thought and good mixing of religion and politics to the level they appeared as if they are the two sides of one coin.



The Ministry of Higher Education & Scientific Research
Islamic University / Faculty of Theology

Hizb ut-Tahrir

Culture and approach to the establishment of the State Islamic Caliphate

A thesis submitted by:

(Mohammed Mohsen Radi)

To the Council of the Faculty of Theology / Department of faith which is part of the requirements Get a master's degree in Theology aside Islamic Thought

Supervision by
Prof. Dr. Walid Ghafouri al-Badri

Ramadan 1427 **October 2006**